كمال هاني



اليسار اللبناني
في زمن التحولات العاصفة

الحزب الشيوعي:
تفاقم للأزمة... أم انفتاح على التغيير؟

الفارابي

كمال هاني

اليسار اللبناني
في زمن التحولات العاصفة

الحزب الشيوعي:
تفاقم للأزمة... أم انفتاح على التغيير؟

دار الفارابي

الكتاب: اليسار اللبناني في زمن التحولات العاصفة

الحزب الشيوعي: تفاقم للأزمة... أم انفتاح على التغيير؟

المؤلف: كمال هاني

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: ٣٠١٤٦١(٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)

ص.ب: ١١/٣١٨١ - الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: نيسان ٢٠١٥

ISBN: 978-614-432-384-7

المحتويات

مقدمة: الظروف التي حكمت إصدار هذا الكتاب ١١

الفصل الأول: تحليل مكثّف لأهم متغيّرات

الوضعين الدولي والعربي ٢١

أولاً ـ الوضع الدولي: الحاجة إلى رؤية كلية

في مواجهة التحولات الدولية العاصفة ٢١

ثانياً ـ الوضع العربي: التلازم بين الفقر والاستبداد

مهّد السبيل أمام الانتفاضات الشعبية ٣٨

الفصل الثاني: حول أزمة النظام السياسي اللبناني

ومواقف الحزب من تطور الصراع الداخلي ٧١

أولاً ـ حول أزمة النظام السياسي ٧١

ثانياً ـ حول تقييم الحزب لنشاطه بعد المؤتمر العاشر ٨٨

الفصل الثالث: تفاقم المسألة التنظيمية في الحزب ١١٣

مقدمة: الأهمية الاستثنائية للمسألة التنظيمية ١١٣

أولاً ـ في تشخيص المشكلة التنظيمية ١١٤

ثانياً ـ نحو مرتكزات أساسية بديلة

على المستوى التنظيمي ١٣٠

الفصل الرابع: العمل القطاعي والجماهيري للحزب
بين المؤتمرين العاشر والحادي عشر ١٤٥
في الحقل النقابي.. ١٤٦
في قطاع عمل أساتذة التعليم ١٥٠
في قطاع الشباب والطلاب ١٥٢
في قطاع المهندسين.................................... ١٥٥
في القطاع الصحي ١٥٨
في قطاع الأساتذة الجامعيين ١٦١
في قطاع المحامين والحقوقيين........................ ١٦٤
في مجال الإعلام.. ١٦٦
في مجال التثقيف ١٦٨
في مجال المرأة ١٧٠
في مجال عمل المنظمات الحزبية في المناطق........... ١٧٢
الفصل الخامس: المحددات التي تدعو إلى تعديل
النمط الراهن لإعداد الوثائق المؤتمرية................. ١٧٥
أولاً ـ الأسباب الموجبة لإعادة النظر في نمط
إعداد الوثائق الحزبية والمؤتمرية ١٧٧
ثانياً ـ نماذج محددة عن قضايا محورية تحتاج
إلى معالجة وتطوير في أدبيات الحزب............ ١٨٣

الفصل السادس: موضوعات أساسية حول
المسألة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان تحضيراً
للمؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني ٢٠٣
أولاً: الجديد في التحوّلات الجارية
في بنية الاقتصاد اللبناني ٢٠٦
ثانياً: التحوّلات الجارية في البنية الطبقية-الطائفية
للبرجوازية الكبرى ٢٢٤
ثالثاً: حول مسألة «إعادة بناء الدولة»: هل القوى الطائفية
المهيمنة راغبة فعلاً أو قادرة على إتمام هذا البناء؟.. ٢٤٠
رابعاً: التغيرات الأساسية الجارية في بنية الطبقة العاملة،
كركن أساسي للتحالف الطبقي النقيض ٢٥١
خامساً: الجديد في تطور خصائص المشكلة الاجتماعية. ٢٨٤
الفصل السابع: المقاربة البرنامجية: المرتكزات
والتوجهات الأساسية وآلية التنفيذ والإنجاز.............. ٣٠٧
أولاً ـ مرتكزات أساسية أربعة للمقاربة البرنامجية........ ٣٠٨
ثانياً ـ مشروع التوجهات البرنامجية الأساسية
للحزب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ٣٢٣
ثالثاً ـ مشروع الآلية البديلة للتحضير لبرنامج وطني
شامل لعمل الحزب نحو مؤتمر حادي عشر
يمهد لمؤتمر استثنائي(المؤتمر الثاني عشر) ٣٥٧

مقدمة

الظروف التي حكمت إصدار هذا الكتاب

إذا كانت لكل كتاب قصّة، فما هي قصّة هذا الكتاب؟ الخطوة الأولى بدأت عند انطلاق الحديث، قبل نحو عام ونصف العام، حول التحضير للمؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني، حيث تنادى عدد من الرفاق من داخل الحزب وخارجه للتباحث حول الأوضاع السياسية والتنظيمية العامة للحزب، وحول نوع ومضمون الوثائق المؤتمرية التي يفترض إعدادها لهذه المناسبة، في ضوء التطورات غير المسبوقة الجارية في لبنان والمنطقة والعالم. ومن حقّ الشيوعيين بل من واجبهم، في معرض التحضير لمؤتمرهم، ممارسة حريتهم الكاملة في أن يلتئموا ويفكروا وينتجوا ـ أفراداً أو جماعات ـ ما يرتأونه من مشاريع نصوص ووثائق، وأن يعرضوا حصيلة أعمالهم على

الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر، بدءًا من الهيئات القاعدية للحزب وصولاً إلى هيئاته القيادية.

إن من بين العوامل الأساسية التي حفّزت مثل هذه المبادارات، هو تزايد الشعور بوجود أزمة عميقة داخل الحزب (وداخل اليسار عموماً)، ترتبط بارتباك موقفه من بعض القضايا السياسية الأساسية، الداخلية والخارجية، وبوجود قناعة غالبة بأن الخلل التنظيمي داخل الحزب بات يشكل عقبة كأداء أمام محاولة استنهاضه مجدّداً. ويترافق هذا الشعور مع شكوك حول قدرة النمط الراهن من العمل القيادي على الاضطلاع بمهمة إنتاج وثائق من النوع الذي يتيح النهوض بالحزب، فكراً وممارسة، ويساهم في جمع صفوفه ـ بدل تقسيمها ـ وفي تعزيز انفتاح قاعدته الاجتماعية على الجمهور اليساري والديمقراطي والعلماني في البلد. ومشكلة هذا النمط من العمل القيادي ومن تركيبة الهيئات القيادية، لا تختزل في مشكلة أشخاص فقط، وهي بشكل أدقّ ليست مشكلة أشخاص فقط. بل إن المشكلة ترتبط بصورة أعمّ وأشمل بالركنين الأساسيين اللذين يصوغان ويحركان حياة الحزب الداخلية، وعنينا بهما الركن السياسي والركن التنظيمي، اللذين ساهم نسق التعاطي الراهن معهما، في إضعاف القضية التي يناضل من أجلها الشيوعيون وفي انكفاء العمال والشباب والطلاب والمثقفين عن الحزب.

انطلاقاً من هذا الشعور بالأزمة، بادر عدد من كوادر الحزب في السنتين الماضيتين ـ من زوايا ومنطلقات مختلفة وأحياناً متعارضة ـ إلى تقديم نصوص مكتوبة إلى الهيئات الحزبية القيادية تتناول شؤون الحزب، الذي يمتلك تاريخاً غنياً وساطعاً من النضالات والتضحيات المتراكمة، ليس أقلّها تقديمه المئات من الشهداء والآلاف من الجرحى والمعتقلين والمفقودين، في مواجهته للمحتل الإسرائيلي وللمشاريع الفاشية والطائفية المتعددة الألوان والأشكال. ولكن معظم هذه المبادرات المكتوبة بقي من دون أثر فعلي، وانحصر تداوله عملياً في نطاق ضيّق لم يتجاوز القلّة من أعضاء تلك الهيئات، ممن يعنيهم ـ لغرض أو آخر ـ الاطلاع على ما يدور داخل الحزب. وكان حريّاً بقيادة الحزب أن تبادر طوعاً إلى نشر تلك المساهمات، على ما فيها من تباينات، على الصفحة الإلكترونية للحزب أو في وسائله الإعلامية الأخرى، ولكن هذا الأمر، لسبب أو آخر، لم يحدث. ومع تعدّد المساهمات وعدم وجود آلية واضحة وشفّافة لإخضاعها للنقاش الجدّي، بدا هذا الجهد الفكري مشتّتاً إلى حدّ كبير وغير ذي جدوى بالنسبة إلى الغاية الفعلية المتوخاة منه، والتي كانت تنشد إجراء «عصف فكري» بين الشيوعيين وأصدقائهم، بحثاً عن مخارج للأزمة الوجودية التي يكاد يغرق فيها الحزب. من هنا، برزت الحاجة لدى بعض من ساهم في إطلاق هذه المبادرات المكتوبة، إلى ضرورة جمع واستكمال وتطوير هذه النصوص، بحيث تصدر في وثيقة جامعة،

على أن يصار إلى وضعها في متناول الجمهور الواسع من الشيوعيين واليساريين وأصدقائهم (وكذلك خصومهم)، لإبداء الرأي سلباً أو إيجاباً في مضامينها، كجزء من عملية التحضير للمؤتمر الحادي عشر للحزب، ومن محاولة النهوض باليسار عموماً، في وقت لم تعد المهمة الرئيسة تقضي بأن يحافظ الحزب فقط على «من بقي من رفاق» لإكمال المشوار معهم، بل بات التحدي الأكبر والأهم يتمثّل في انفتاح الحزب على الألوف بل عشرات الألوف ممن يكافحون من خارجه في سبيل قضايا وأهداف، هي في الأصل جزء لا يتجزأ من القضايا والأهداف التي نذر الحزب نفسه تاريخياً لتحقيقها.

إن هذا الكتاب يشكّل إحدى تلك المحاولات ـ وربما آخرها - الهادفة إلى الإحاطة بأهم أسباب وتداعيات أزمة الحزب الشيوعي، وتلمّس سبل الخروج المتدرج منها. ولكنه يعكس أيضاً هاجساً ذاتياً يصل إلى حدّ المعاناة: الحاجة الشخصية إلى التحرّر من مرارة الشعور بأن تلك «السنديانة الحمراء» ـ التي استظل تحت فيئها تاريخياً الآلاف من رواد العمل النقابي والمفكرين والمثقفين والإعلاميين والفنانين والمقاومين، المتأصلين في جذور النسيج الاجتماعي اللبناني ومنابته المتنوعة ـ تتجه منذ فترة غير قصيرة نحو إخلاء الساحة أمام سيطرة فكر يومي اختزالي بائس وتشكيلات طائفية وسياسية آحادية رعناء تمعن في إخضاع الضحية للجلّاد عبر اصطناع وتغذية هويات فئوية ملتبسة وما «دون وطنية»، لا أفق لها سوى تقطيع أوصال الدولة والمجتمع

والكيان، وتعميق الجوانب السلبية للتحولات الديموغرافية الجارفة التي تهدد البنية الاجتماعية للبلد وتغلق سبل العيش والعمل أمام الشباب وتوغل في تهجيرهم.

محتويات الكتاب

يتناول الكتاب بالتحليل تطور الأزمة اللبنانية ومواقف الحزب الشيوعي ـ واليسار اللبناني عموماً ـ من قضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع في هذا البلد، ومن مسارات الصراع الدائر حولها بين التشكيلات والقوى السياسية والاجتماعية اللبنانية الأساسية. ويحمل الكتاب ـ عن سابق تصميم وإصرار ـ هموماً لبنانية بامتياز، مع إدراك مسبق منذ البداية بضخامة النتائج والآثار التي خلّفتها التحولات العربية والدولية العاصفة، على الوضع اللبناني وعلى معظم التشكيلات الطبقية والسياسية اللبنانية المسيطرة، التي ازداد خضوعها خلال العقد المنصرم لأشكال فجّة من الرعاية والاستتباع من جانب دول إقليمية وعربية ودولية فاعلة. وللمزيد من الإيضاح، فإن التركيز على الشأن الداخلي ـ وخصوصاً على الشروط الذاتية للتغير في لبنان ـ يستمدّ مبرّراته المنطقية من محدّدات هذا البحث وغايته الأساسية، التي تعتبر أن الإطار الطبيعي والموضوعي الذي يمكن للحزب الشيوعي واليسار اللبناني الفعل والتأثير فيه، هو بالتحديد الإطار اللبناني، أياً كان مستوى تفاعل هذا البلد وتأثّره بالعوامل والتدخلات الخارجية العربية وغير العربية. فهذا الإطار اللبناني بالذات هو المجال المادي والحيوي

لنشاط الحزب في المطاف الأخير، وهو الذي يفترض أن تتمّ فيه عملية التقيم والمحاسبة والمساءلة التي تتعلّق بما أنجزه هذا الحزب (واليسار) أو لم ينجزه من الأهداف التي حدّدها لنفسه. وعندما نشير إلى الإطار الداخلي، فإننا لا نتردّد أبداً في إبراز حيّز أساسي للمسألة الاقتصادية-الاجتماعية، كونها شكّلت تاريخياً أحد أهم مرتكزات نضال الشيوعيين اللبنانيين، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، خصوصاً في الفترة التي سبقت انفجار الحرب الأهلية، وانغماس الحزب، سلباً وإيجاباً، في مجمل آلياتها وشعاراتها وتحالفاتها الداخلية والخارجية.

انطلاقاً من هذه المقاربة، تمّ توزيع محتويات الكتاب على سبعة فصول أساسية، كالآتي:

١- تحليل مكثّف لأهم التحولات التي استجدّت في الإطارين العربي والدولي خلال السنوات الأخيرة، لاسيما التحولات التي انطوت على تأثيرات ذات شأن على الوضع اللبناني (مسار العولمة، انعكاسات أزمة النظام الرأسمالي العالمي، الدروس المستخلصة من الانتفاضات العربية وبخاصة الأزمة في سوريا...).

٢- تحليل مكثّف لأهمّ التطورات السياسية الداخلية التي استجدت بعد توقيع اتفاق الطائف، وما رافقها من تفاقم غير مسبوق في أزمة النظام السياسي وأزمة التشكيلة الاجتماعية اللبنانية، ومن إفراط في التوظيف السياسي للظاهرة الطائفية، مع تضمين هذا التحليل تقيماً للتوجهات السياسية العامة للحزب الشيوعي اللبناني منذ مؤتمره العاشر عام ٢٠٠٩.

٣- تقيم الأوضاع التنظيمية السائدة في الحزب وما تتحمله من مسؤوليات جسيمة عن تفاقم أزمة الحزب الداخلية، وعن قصوره في إنجاز ما كان المؤتمر العاشر للحزب قد حدّده لنفسه من أهداف.

٤- تحليل موجز لمحصلة عمل المنظمات الحزبية بعد المؤتمر العاشر، مع تركيز خاص على عمل المنظمات القطاعية والجماهيرية، التي تشكل ـ أو يفترض أن تشكل ـ القنوات الرئيسة التي يستقطب الحزب من خلالها أعضاء وكوادر جدداً، ناهيك عن المناصرين والأصدقاء.

٥- استعراض وتحليل المحدّدات الأساسية ـ السياسية والفكرية والمنهجية ـ التي باتت تستدعي إجراء إعادة نظر في النمط الراهن لإنتاج وثائق الحزب (وبخاصة الوثائق المؤتمرية)، الذي أصبح يشكل جزءًا من أزمة الحزب وعقبة أمام تطورّ فكره ونشاطه.

٦- اقتراح مشروع مفصّل للموضوعات المؤتمرية اللبنانية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يفترض أن يناقشها (ويطوّرها ويعدّلها) المؤتمر الحادي عشر للحزب، وصولاً إلى تحقيق قدر أكبر من الإجماع والوضوح بين الشيوعيين حول أولويات عملهم الراهنة والمستقبلية.

٧- تحديد المرتكزات الأساسية للمقاربة البرنامجية المستقبلية للحزب، وإبراز أهمّ توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واقتراح آلية محدّدة لإنجازها عبر استكمال المؤتمر الحادي

عشر للحزب بمؤتمر استثنائي يلي المؤتمر الحادي عشر ويتولى الإعداد النهائي للبرنامج الوطني الشامل لعمل الحزب.

ملاحظتان أخيرتان:

تبقى الإشارة إلى ملاحظتين منهجيتين تتعلقان باللغة المستخدمة في الكتاب وبالمصادر البحثية الضمنية التي حكمت سياقه التحليلي:

الملاحظة الأولى، هي أن الوظيفة الأصلية للكتاب ـ من حيث هو كتاب موجّه في الدرجة الأولى إلى جمهور الشيوعيين واليساريين عموماً ـ قد أملت المجازفة، في بعض الأحيان، في استخدام لغة ومفاهيم وصياغات محكومة إلى حدّ معيّن بخلفيات تلك الوظيفة. ولم يجرِ بالتالي على الدوام التوقف الصارم والمفصّل عند الشرح النظري لكل المفاهيم المستخدمة، وهذا يتطلب ربما عملاً مستقلاً وقائماً في ذاته. كذلك لم يجرِ في بعض الحالات الالتزام الدقيق بمجمل ضوابط اللغة العربية، التي تتمتّع ببنية داخلية محكمة إلى أبعد الحدود بالمقارنة مع اللغات الحيّة الأخرى، وتعتبر من أكثر لغات العالم غنى، لجهة تعدد وتنوع مفرداتها ومفاهيمها ومترادفاتها، وخصوصاً لجهة تعدّد الجذور التي اشتقّت منها تلك المفردات والمفاهيم والمترادفات.

الملاحظة الثانية، هي أن هذه الوظيفة بالذات قد استدعت، بالنسبة إلى المصادر البحثية، أن لا يتضمّن الكتاب ـ الذي لم يرد له عن قصد أن يكون بحثاً أكاديمياً صارماً ـ ذكر المراجع والحواشي وتوثيق الاقتباسات، مع العلم أن عدد هذه المراجع كبير، بل كبير

جداً، خصوصاً في السياق التحليلي الوارد حول بعض المسائل النظرية والمفهومية، أو بشكل خاص حول «موضوعات» الفصل السادس، الذي يتناول أهم التحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية، وانعكاساتها على الحقول التي يفترض أن ينشط فيها الحزب الشيوعي اللبناني. هذا مع العلم أن تلك المراجع تشمل عدداً وافراً من التقارير والدراسات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي ومجلس الإنماء والإعمار ومصرف لبنان والعديد من الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى وعن جامعات عاملة في لبنان، إضافة إلى أبحاث فردية مستقلة، وإلى ترسانة من التقارير الصادرة عن العديد من المنظمات الدولية.

١٠ آذار ٢٠١٥

عشر للحزب بمؤتمر استثنائي يلي المؤتمر الحادي عشر ويتولى الإعداد النهائي للبرنامج الوطني الشامل لعمل الحزب.

ملاحظتان أخيرتان:

تبقى الإشارة إلى ملاحظتين منهجيتين تتعلقان باللغة المستخدمة في الكتاب وبالمصادر البحثية الضمنية التي حكمت سياقه التحليلي:

الملاحظة الأولى، هي أن الوظيفة الأصلية للكتاب ـ من حيث هو كتاب موجّه في الدرجة الأولى إلى جمهور الشيوعيين واليساريين عموماً ـ قد أملت المجازفة، في بعض الأحيان، في استخدام لغة ومفاهيم وصياغات محكومة إلى حدّ معيّن بخلفيات تلك الوظيفة. ولم يجرِ بالتالي على الدوام التوقف الصارم والمفصّل عند الشرح النظري لكل المفاهيم المستخدمة، وهذا يتطلب ربما عملاً مستقلاً وقائماً في ذاته. كذلك لم يجرِ في بعض الحالات الالتزام الدقيق بمجمل ضوابط اللغة العربية، التي تتمتّع ببنية داخلية محكمة إلى أبعد الحدود بالمقارنة مع اللغات الحيّة الأخرى، وتعتبر من أكثر لغات العالم غنى، لجهة تعدد وتنوع مفرداتها ومفاهيمها ومترادفاتها، وخصوصاً لجهة تعدّد الجذور التي اشتقّت منها تلك المفردات والمفاهيم والمترادفات.

الملاحظة الثانية، هي أن هذه الوظيفة بالذات قد استدعت، بالنسبة إلى المصادر البحثية، أن لا يتضمّن الكتاب ـ الذي لم يرد له عن قصد أن يكون بحثاً أكاديمياً صارماً ـ ذكر المراجع والحواشي وتوثيق الاقتباسات، مع العلم أن عدد هذه المراجع كبير، بل كبير

جداً، خصوصاً في السياق التحليلي الوارد حول بعض المسائل النظرية والمفهومية، أو بشكل خاص حول «موضوعات» الفصل السادس، الذي يتناول أهم التحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية، وانعكاساتها على الحقول التي يفترض أن ينشط فيها الحزب الشيوعي اللبناني. هذا مع العلم أن تلك المراجع تشمل عدداً وافراً من التقارير والدراسات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي ومجلس الإنماء والإعمار ومصرف لبنان والعديد من الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى وعن جامعات عاملة في لبنان، إضافة إلى أبحاث فردية مستقلة، وإلى ترسانة من التقارير الصادرة عن العديد من المنظمات الدولية.

١٠ آذار ٢٠١٥

الفصل الأول

تحليل مكثّف لأهم متغيّرات
الوضعين الدولي والعربي

أولاً ـ الوضع الدولي: الحاجة إلى رؤية كلية في مواجهة التحولات الدولية العاصفة

يزخر الكون بموارد وثروات وطاقات ـ محققة وكامنة ـ تسمح بتوفير سبل العيش والعمل لجميع شعوب العالم. وبالاستناد إلى هذه الموارد والثروات، واصل الناتج المحلي الإجمالي العالمي منحى نموّه الصاعد منذ عقود، وإن بمعدلات متفاوتة من حقبة إلى أخرى، ومن قارّة إلى قارّة، ومن بلد إلى آخر. ولكن توزيع ثمرات هذا النمو استمرّ يتميّز بقدر كبير من عدم المساواة على هذه المستويات كافة.

وتكفي الإشارة إلى ظاهرة بضع مئات من أغنى أغنياء العالم، الذين تزيد ثرواتهم عن إجمالي الناتج المحلي لعشرات الدول مجتمعة، التي تضم مئات الملايين من السكان. ولم يكتفِ رأس المال العالمي، الذي قاد ويقود عملية النمو هذه، بالاستئثار بمعظم المداخيل المتجة فقط (وبالتالي الاستئثار بالثروات)، بل إنّ سياساته الاستثمارية المتحيّزة والرعناء ساهمت وتساهم أيضاً في تبديد وتدمير جزء لا يستهان من تلك الثروات، بسبب الأضرار الهائلة التي خلّفتها سياسات رأس المال العالمي على الموارد الطبيعية والتوازنات البيئية الأساسية في العالم، والتي باتت تنعكس بشكل خطير ـ راهناً ومستقبلاً ـ على المصالح البعيدة المدى للبشرية جمعاء. وقد ازدادت تبعاً لذلك، وبالرغم من وفرة الموارد، معدلات البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي في أنحاء المعمورة قاطبة، سواء في بلدان العالم الرأسمالي المتقدم أم بشكل خاص في البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية. ووفّرت هذه الأوضاع الشروط المؤاتية لتنامي الاتجاهات العدوانية للقوى الإمبريالية في شكل تدخلات وحروب مباشرة وإذكاء للحروب الأهلية في غير مكان في العالم، ضماناً لاستمرار منظومة المصالح الطبقية الضيّقة التي تحرّك التطورات الأساسية التي تشهدها البشرية.

النظام الرأسمالي وإشكالية الإنتاج الدائم للأزمات: عودة النيوليبرالية في السبعينات

إن انفجار أزمة «الانكماش التضخمي» في النصف الثاني من السبعينيات، قد مهّد موضوعياً أمام تهيئة الشروط المؤاتية لإعادة

بعث الليبرالية مجدداً، بعد نحو نصف قرن على انكفائها، وذلك كأداة أساسية لضبط تناقضات النظام الرأسمالي والسيطرة على أزماته الداخلية. وقد تنوعت المنطلقات النظرية للنيوليبرالية في تلك الحقبة: من المدرسة التاتشيرية، إلى المدرسة الريجانية، إلى «اتفاق واشنطن» ومتفرعاته في السبعينيات، إلى العديد من المدارس الأخرى التي تدعو إلى تخفيف القيود عن رأس المال، وتقييد تدخل الدولة، وحفز التحرير الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصاد والأسواق. وتحقّق جزئياً الهدف المتوخى من العودة إلى الليبرالية عبر انطلاقة حقبة جديدة من النمو الرأسمالي الصاعد، وتعميق تقسيم العمل الدولي، وتوسيع حركة تراكم رأس المال، على امتداد نحو عقدين بدءًا من أواسط الثمانينيات. وقد سعت المدارس الرأسمالية المختلفة خلال هذه الفترة ـ بالتزامن مع تنامي عصر العولمة ـ إلى ممارسة نوع من الإرهاب الفكري الذي يقوم على الترويج لمبدأ ديكتاتورية الأسواق (السوق الحرة وحرية التنافس). ولكن هذه الهجمة لم تحل ـ بالرغم من ترسانة المسوّغات النظرية والعملية المستخدمة فيها ـ دون استمرار الأزمات ولو بأشكال مختلفة عن سابقاتها، مع اتجاه الدورة الزمنية لتلك الأزمات نحو التسارع بالتزامن مع ميل حدتها نحو الانخفاض، وارتدائها أحياناً الطابع الموضعي المحصور في بلد واحد، وارتدائها في أحيان أخرى طابعاً عاماً يغطي بلدان عديدة في آن معاً (أزمة ١٩٨٧، أزمة جنوب آسيا، أزمة شرق أوروبا، أزمة ٢٠٠٨...). وبحسب الاقتصادي العالمي

جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، فإن أكثر من مئة أزمة اقتصادية موضعية أو شبه عامة قد تفجّرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، التي أريد لها أن تكون «مفخرة» النظام النيوليبرالي المتجدّد، انطلاقاً من مراهنات راجت على نطاق واسع حول تحوّل العالم إلى «قرية» واحدة، كان يفترض أن تنتظم فيها المفاعيل الإيجابية المشتركة المتأتية عن تنامي ظاهرة العولمة، لتعمّ العالم من أقصاه إلى أقصاه. فهل أتاحت هذه الظاهرة بالفعل للعالم الرأسمالي أن يتجاوز، بشكل حاسم ونهائي، مقولة الأزمة؟

تزامن النيوليبرالية مع العولمة لم يتح الحل الناجع لأزمات النظام الرأسمالي بل سهّل تصديرها

لقد انطوت ظاهرة العولمة على انعكاسات وتحديات معقّدة - وأحياناً متباينة - في حقول الاقتصاد والمال والاجتماع والثقافة والعلوم والإعلام والتشريع والتعليم، وكذلك على صعيد بنية المؤسسات وآليات أسواق العمل، فضلاً عن تأثيراتها العميقة على وظيفة الدولة وحجم تدخلاتها ونوع هذا التدخل، وعلى آليات التبعية والتبعية المتبادلة وأشكالهما المتعددة. وقد بات العالم في إطار هذه الظاهرة يدار من «المركز» الرأسمالي، عبر ما يقرره هذا الأخير - سواء بشكل معلن أم بشكل غير معلن - من آليات وإجراءات ترمي إلى تحرير الأسواق وتوسيع مبادلات السلع والخدمات، وتعميم الجانب «الاستهلاكي» من ثورة المعلومات، وتنميط وتوحيد

المقاييس والمواصفات الراعية للمبادلات الدولية؛ وعبر ما يفرضه كذلك من نظم وتشريعات واتفاقات دولية جديدة في شتى الحقول، بما في ذلك التجارة، والاستثمار، والعمليات والتحويلات المالية والمصرفية، والملكية الفكرية، وانتقال التكنولوجيا... وقد لجأ «المركز» الرأسمالي، تسهيلاً لتطبيق تلك النظم والآليات، إلى توسيط المؤسسات الدولية التي تدور في فلكه، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ووكالة الطاقة الدولية والنظام المصرفي والمالي العالمي وشبكة أسواق البورصات والمال العالمية، إضافة إلى الاتحادات والتجمعات القطاعية الدولية المتخصصة.

وبالرغم من نجاح بعض البلدان الناشئة في استثمار جوانب إيجابية محدّدة من ظاهرة العولمة، وفي التقليل من جوانبها السلبية الغالبة، فإنّ معظم البلدان قد اتجه عملياً نحو الانصياع لمفاعيل هذه الظاهرة، وخسر بالتالي جزءًا كبيراً من مزاياه الاقتصادية النسبية واستقلاله الاقتصادي والمالي. ومع افتقادها إلى هذا الحيّز الضروري من الاستقلال، وجدت بلدان كثيرة ـ صناعية وناشئة ـ نفسها مدفوعة قسراً، بفعل آليات عولمة الاقتصاد والمبادلات، إلى القبول باحتلال موقع المتلقّي للأزمات الوافدة من «المركز» الرأسمالي، حتى لو لم تكن معنية فعلاً بمسبّبات تلك الأزمات وحيثياتها، كما جرى على سبيل المثال مع غير بلد في العالم خلال أزمات متعاقبة ومتفاوتة الأهمية في الثمانينيات والتسعينيات، ثم بشكل خاص خلال أزمة عام

٢٠٠٨. وقد ارتدت هذه الأزمات أشكالاً متنوّعة، من أزمات ذات علاقة بعدم استقرار أسعار الصرف، إلى أزمات مرتبطة بانتفاخ قطاع الرهونات العقارية، فإلى أزمات متغذية من تعاظم المديونية العامة، وأزمات متفرعة عن الانكماش الاقتصادي المتنقل من بلد إلى آخر في العالم.

أزمة عام ٢٠٠٨ والانعطافة الكبرى

لقد اعتقد البعض أن نهاية الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية العالمية وتعاظم ظاهرة العولمة، سوف تجلب الرفاه للناس، كل الناس، غير أن هذه الأوهام سرعان ما انهارت عام ٢٠٠٨، مع تفجّر أزمة غير مسبوقة في تاريخ النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، كادت تطيح أسس «التسوية» الطبقية التاريخية التي صيغت في الغرب غداة الحرب العالمية الثانية (تجربة «الدولة-الراعية»). وقد اكتسبت هذه الأزمة سمات أقرب إلى سمات «الأزمات العامة» التي تذكّر بأزمة عام ١٩٢٩ الكبرى، عبر ما اعتمل داخلها من ظاهرات بنيوية: تعاظم الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي ـ الذي ترافق مع التراجع النسبي في الوزن الاقتصادي لـ «القاطرة» الرأسمالية الأميركية والأوروبية ـ واتجاه معدلات الربح الحقيقي نحو التناقص بفعل ازدياد التركيب العضوي لرأس المال، الذي تزامن مع تفاقم التناقض بين رأس المال والعمل. وقد بدا ـ عبر هذه الظاهرات المختلفة ـ أن ازدياد وزن الاقتصاد المالي في الاقتصاد العالمي خلال العقود الأربعة

الأخيرة، قد شكّل الوسيلة الأساسية التي سعى رأس المال العالمي عبرها إلى إخفاء اتجاه معدل الربح الحقيقي في الاقتصاد الرأسمالي نحو الانخفاض، مما مهّد السبيل أمام انتفاخ هائل في الأرباح المالية المصطنعة، وإلى تعاظم الطابع الريعي للاقتصاد عموماً، عبر الفقاعات العقارية والمالية المتعاقبة والتشوهات المتمادية في بنية أسعار الاستهلاك وأسعار الصرف الخارجية للعملات الأساسية.

فقد تزامنت هذه الظاهرات مع ميل واضح نحو إعادة توزيع المداخيل والأرباح بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في غير مصلحة العمال والفئات المتوسطة والفقيرة، بحسب ما أكّده ـ خلال العقود الثلاثة المنصرمة ـ نسق تطور المؤشرات الأساسية التي حكمت تطور اقتصادات البلدان الغربية الأساسية. وأهم هذه المؤشرات هي: أولاً، اتجاه القيمة الإجمالية للأجور نحو الانخفاض، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الصناعية المتقدمة، بالرغم من ارتفاع نسبة العمل المأجور من إجمالي القوى العاملة في هذه البلدان؛ ثانياً، تزايد الفجوة بين نسب ارتفاع الأجر الوسطي الفعلي من جهة، ونسب ارتفاع إنتاجية عمل الأجراء في هذه البلدان من جهة ثانية؛ ثالثاً، تلازم العلاقة الطردية بين ارتفاع معدلات البطالة في البلدان المذكورة، وارتفاع الوزن النسبي للاقتصاد المالي فيها. إن هذه المؤشرات تعكس في المحصلة العامة الوجه الحقيقي للنيوليبرالية، المتمثل في زيادة معدل استغلال الطبقة العاملة وقسم كبير من العاملين في بلدان العالم،

المتقدمة منها والنامية. وينبغي عدم التستّر عن هذا الاستغلال، بحجة أن تحسناً قد طال مستوى ما يسمى الرفاه الاجتماعي في بعض تلك البلدان، ذلك أن التحسن المذكور لم يكن وليد اقتطاع الأجراء والطبقة الوسطى لحصة أكبر من الناتج المحلي الحقيقي (عبر سياسات الأجور والتقديمات الاجتماعية والسياسات الضريبية)، بل إن ذلك التحسن قد جاء كنتيجة لحاجة موضوعية فرضها ازدياد تورّم الاقتصاد المالي والتراكم غير المسبوق في ودائع الجهاز المصرفي العالمي، حيث فرض هذا التورّم على المصارف التوسّع من دون ضوابط أو قيود في عمليات الإقراض والتسليف العشوائي، جاعلاً بالتالي الملايين من الأسر والمؤسسات المستفيدة من هذا التسليف، مرتهنة في حاضرها ومستقبلها لسياسات رأس المال المصرفي والمالي ومصالحه. ويكاد ينطبق هذا الواقع على غالبية بلدان العالم الرأسمالي، في شقيه المتقدم والنامي، بما في ذلك لبنان، الذي يضطلع فيه رأس المال المصرفي بدور أساسي في شبكة التحالفات الطبقية المسيطرة.

التساؤلات المشروعة حول مستقبل أساسيات الاقتصاد الرأسمالي العالمي

إن الأزمة الراهنة تدفع موضوعياً في اتجاه إعادة طرح أسئلة ـ تاريخية ـ تتعلق بأساسيات الاقتصاد الرأسمالي وحقيقته النسبية ومدى نهائيته، ومن ضمنها: إلى متى تستمر آليات «تكيف» وتطويق أزمات هذا النظام، بحيث يستمر إلى مالانهاية(؟) في الانتقال من حقبة نمو

إلى أخرى، كما درجت العادة منذ أواسط القرن التاسع عشر؟ وهل من مسوّغات قوية لتوقّع بعض الاقتصاديين حصول انهيار حاسم ووشيك في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كتتمة لأزمة عام ٢٠٠٨ الطاحنة التي لاتزال أسبابها قائمة؟ وما هو في هذه الحالة الأفق الزمني المتوقع لمثل هذا الانهيار؟ في المقابل، أليس في مستطاع النظام الرأسمالي أن يجد ـ كما فعل في السابق ـ الآليات التي تمكّنه من تعديل وتطوير تقسيم العمل الدولي وإعادة تكييف آليات عمله وتجديدها، عبر إعادة السيطرة على تطور حركة تناقضاته الداخلية؟ وهل يتجه الاقتصاد الرأسمالي ـ الذي تلازم نموه مع تعاقب أزماته الدورية وغير الدورية منذ أكثر من قرنين ـ نحو إجراء مقايضة بين الإمعان في التمسك بنموذجه النيوليبرالي المستمر منذ أواسط السبعينيات، وبين تعديل هذا النموذج في اتجاه صيغ كينزية متنوعة، يستعيد فيها «الاقتصاد الحقيقي» نسبياً زمام المبادرة على حساب «اقتصاد رأس المال المالي والريعي»، مع دور أكبر للدولة في ضبط البورصات والمصارف وأسواق المال العالمية؟

واستطراداً، إلى أي حدّ يمكن للمقاربات الكينزية نفسها أن تشكل علاجاً ناجعاً للرأسمالية، أم إنها لن تعدو كونها فقط حلقة مرحلية من سلسلة حلقات أزمة هذا النظام؟ وأي مسار فعلي سوف تسلكه هذه الصيغ الكينزية ـ إذا ما شكّلت خياراً لمحاولة الخروج من الأزمة ـ في معرض إعادة تحديدها للعلاقة بين الدولة وحرية الأسواق، كما أوحت بذلك الأدبيات الرسمية الأميركية التي راجت بعد تلك الأزمة؟

وماذا ستكون ـ أيضاً وأساساً ـ تبعات تلك التطورات والتحولات على منظومة المكاسب والمصالح الاجتماعية التي انتزعتها تاريخياً النقابات العمالية والطبقة العاملة عموماً، وكذلك شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، في الكثير من البلدان الرأسمالية؟ وهل تؤدي محاولات الإخلال بقواعد «العقد الاجتماعي» في تلك البلدان ـ المتمحورة حول صناديق التقاعد والحماية الاجتماعية وأنظمة التأمين الصحي وضمان البطالة وتوفير التعليم الرسمي وغيرها ـ إلى محاولات مماثلة تطال بلدان العالم الثالث، بما فيها البلدان العربية، مستهدفة تقييد أو تفكيك القليل مما تمّ بناؤه من هذه القواعد في تلك البلدان؟ وهل يستمر التراجع عن المقاربات الكلية والشاملة للمسألة الاجتماعية التي ترسّخت بعد الحرب العالمية الثانية حول مسألة العقد الاجتماعي، ويستعاض عنها بمقاربات مستجدة يطغى عليها طابع موضوعاتي (مثل موضوعات البيئة والمناخ ومخاطر التصحّر والنوع الاجتماعي والجندر والالتزامات الاجتماعية للشركات الخاصة...)، أو بمقاربات جزئية وميكروية تنحصر في مكافحة حالات خاصة من الهشاشة الاجتماعية، من نوع مشكلة «الفئات الضعيفة» والمكشوفة على المخاطر أو مشكلة «بؤر الفقر»؟ وإلى أي حدّ تتعارض هذه المقاربات المختلفة في ما بينها، بحسب ما تروّج له الدعاية البرجوازية، أم ترى ثمّة إمكانية لإدراج تلك المقاربات مجتمعة في سياق عام واحد ومنسجم يصبّ في خدمة البشرية عموماً، وخصوصاً

الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة التي يتوسّع انتشارها في البلدان الغنية والبلدان النامية على السواء؟

حول انتقال العالم من نظام القطب الواحد إلى نظام تعدّد الأقطاب

إن ما يجري اليوم من «تصحيحات» كونية عنيفة ومكلفة اقتصادياً واجتماعياً، هو تعبير مكثّف عن مرحلةٍ انتقاليةٍ بامتياز يعيشها العالم. إنها مرحلة الانتقال المتدرج من حقبة من التطور الرأسمالي الذي ساد فيها فلتان الأسواق والتطرف النيوليبرالي، إلى حقبة أخرى لم تتوضح فيها إلى الآن معالم التوازن الجديد الذي يفترض أن يعاد إنتاجه بين الدولة والسوق، ولم تتوضح فيها أيضاً المضامين الاجتماعية التي سوف يرتديها هذا التوازن.

إن إخلاء الساحة الدولية من قبل قوى «الاشتراكية المحققة» قد خلق واقعاً جديداً أمام آليات تقاسم العالم من جانب التشكيلات الرأسمالية العالمية التقليدية المختلفة. وقد جاء تفجر أزمة عام ٢٠٠٨ ليطرح تساؤلات حول تداعياتها على هذه التشكيلات التقليدية، وحول ما قد ينجم عنها في المدى المتوسط والبعيد، من تعديلات مهمة في حجم ونوع التوازنات القائمة بينها، بما يسمح بتأكيد أو عدم تأكيد استمرار الهيمنة الأميركية على الاقتصاد العالمي، المكرّسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما جاء تفجر هذه الأزمة ليطرح تساؤلات، من نوع آخر، حول وجهة الانعكاسات التي قد تخلّفها تلك الأزمة على الميل المتنامي نحو نمط من التعددية القطبية العالمية، التي يشكّل

بروز مجموعة بلدان الـ «بريكس» جزءًا لا يتجزأ منه. والمعروف أن هذه المجموعة كانت قد بدأت في النمو إثر زوال القطبية الثنائية بين «المعسكرين»، وما تلاها من بدء تبلور تدريجي لاتجاهين متمايزين عالمياً، أحدهما يدفع في اتجاه استمرار الغلبة الحاسمة للقطبية الأحادية التي تختزلها الولايات المتحدة، وآخر يدفع في اتجاه تنويع هذه الغلبة لمصلحة قطبية متعددة الأطراف، تتشارك فيها الكتل السياسية-الاقتصادية القائمة تاريخياً، مع الكتل الناشئة حديثاً والوافدة من خارج «المعسكر الغربي» التقليدي. وبالرغم من أن هذين النوعين من الكتل، التقليدية والحديثة، لا يختلفان كثيراً من حيث جوهر الفكر الاقتصادي الذي يحكمهما راهناً ـ والذي يتغذى أساساً من المصالح العضوية لشركات عملاقة عابرة للقارات ـ إلّا أنهما لن يوفّرا أي وسيلة في محاولتهما التأثير أو التحكم ـ كل على طريقته ـ في عملية صوغ معالم حقبة الانتقال من نظام دولي إلى نظام دولي آخر.

ومن الطبيعي في هذا الإطار أن يعمد كل من تلك التشكيلات ـ بغية تحسين شروطه في عملية إعادة تقاسم العالم ـ إلى تصعيد التنافس ومحاولة الاستفادة، قدر المستطاع، من تطور ظاهرة العولمة ومن قدرته على التحكم بمندرجاتها، انطلاقاً مما يملكه من نقاط قوة وما يواجهه من نقاط ضعف. ولكن هذا التنافس يرجّح أن يبقى خاضعاً لضوابط صارمة، بالنظر إلى درجة التشابك في المصالح، ليس بين الكتل التقليدية ذاتها (الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان)

فقط، بل كذلك بين بعض هذه الكتل والكتل الناشئة التي قد تجد نفسها ملزمة بالمواءمة بين مصلحتها في تعزيز الاتجاه المتنامي نحو التعددية الاقتصادية القطبية من جهة، ومصلحتها في الحفاظ على استمرار المستوى المرتفع والمتعاظم لحجم المبادلات والشراكات الاقتصادية المتنوعة التي تجمعها بالكتل التقليدية لاسيما الاقتصاد الأميركي (العلاقات والمبادلات بين الصين والولايات المتحدة على سبيل المثال) من جهة ثانية. وفي جميع الأحوال، يصعب منذ الآن توقّع الحدود التي سوف تجمع أو تفرّق بين هذه الكتل المختلفة، في انتظار أن تتبلور صيغ النمو الرأسمالي التي سوف تسود في كل منها: رأسمالية «كلاسيكية»؟ أم رأسمالية دولة؟ أم رأسمالية دولة احتكارية (مع تفاوت في درجة الاندماج بين الدولة والاحتكارات)؟ أم نمط إنتاج «انتقالي» يمهّد للخروج التدريجي من الرأسمالية؟ وفي جميع الحالات، سوف يكون العالم العربي (ولبنان) معنياً بتهيئة أوضاعه كي يتمكن من التفاعل والتعاطي مع التحديات الناشئة عما ستستقرّ عليه صيغ النمو في هذه الكتل المختلفة.

تفاقم الأزمة الرأسمالية يعزز النزعة العدوانية في السياسة الدولية

لقد شجّع انتهاء الحرب الباردة انتقال الإمبريالية عموماً من استراتيجية الردع والاحتواء إلى استراتيجية الهجوم والتوسع والهيمنة ـ على الصعد كافة، العسكرية والسياسية والاقتصادية وخصوصاً الثقافية والإعلامية ـ في محاولة لملء الفراغ الدولي الناجم من

انهيار منظومة الدول الاشتراكية وتفككها. ومع الازدياد الكبير في حدّة المنافسة على المستوى الدولي، أصبح العامل الاقتصادي يضطلع بدور أكبر فأكبر في إعادة صوغ العلاقات الدولية وتوازنات القوى بين الكتل العالمية المختلفة. ويرتدي هذا العامل بالنسبة إلى الولايات المتحدة بعداً استراتيجياً أكثر راهنية، بحسب ما سبق تأكيده حول تراجع وزنها الاقتصادي النسبي في الاقتصاد العالمي، انطلاقاً من المقارنات الدولية لمعدلات التراكم الرأسمالي وتطور حجم المبادلات الخارجية وبنيتها، وكذلك تطور معدلات نمو الإنتاجية وغيرها من مؤشرات. وإنه لمن الطبيعي في مثل هذه الحالة توقّع ازدياد نزعة القطب الأميركي نحو خوض الحروب الإمبراطورية، وتوسيع وتعزيز مشاريع الهيمنة في العالم بأسره، في محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وقد تجسّدت هذه النزعة نحو العسكرة المتزايدة للعلاقات الدولية، في تغذية الحروب المحلية والإقليمية (المباشرة وغير المباشرة)، وتشجيع التيارات الفاشية والقومية المتزمتة ودعم ورعاية الأصوليات في غير مكان من العالم. كما تجسّدت في محاولة السيطرة على المزيد من الموارد والأسواق وطرق النقل والمواصلات وشبكات الاتصال والمعلومات ورؤوس الأموال، وفي السعي المستمر للتحكم أكثر في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية. وانطلاقاً من هذا المعطى الاستراتيجي المستجد، عمدت الولايات المتحدة ـ خصوصاً بعد أحداث الأول من أيلول ٢٠٠١ ـ إلى توسيع تدخلاتها

العسكرية تحت حجج شتى في العديد من البلدان، ومن ضمنها العراق وأفغانستان وسوريا وليبيا وإيران والسودان والصومال ومالي واليمن وغيرها. ومن الواضح أن عسكرة العلاقات الدولية تخدم المصالح الاستراتيجية والبعيدة المدى للمجمع الصناعي-العسكري-النفطي الأميركي، وتبرّر مسوّغات استمرار هذا المجمّع في تركيز استثماراته في النشاطات التي تعنيه بصورة مباشرة، أي في صناعة السلاح والطاقة والمعلوماتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية والبيولوجية وغيرها.

وقد لجأ هذا المجمّع الصناعي-العسكري-النفطي، بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى استيلاد أعداء جدد على المستوى الكوني، على نحو يبرّر استمرار استقطاب العالم سياسياً لمصلحة الولايات المتحدة. هكذا تمّ الترويج لحرب الحضارات تارة وللحرب الشاملة على الإرهاب تارة أخرى، من دون تحديد دقيق لحيثيات هذا النوع من الحروب التي تنطوي في جانب مهمّ منها على محاولة إعادة صياغة مقوّمات هيمنة هذا المجمّع داخل الولايات المتحدة بالذات، كمقدمة لإعادة إحكام النفوذ السياسي والعسكري الأميركي على عالم تميل بعض مكوناته وكتله نحو الانعتاق النسبي من السيطرة الأميركية، مستفيدة من فرص كامنة ومتناقضة أتاحتها ظاهرة العولمة. غير أن هذه النزعة نحو العدوان يجب أن تأخذ في الاعتبار ـ أيضاً ـ ما منيت به الإدارة الأميركية من هزائم حقيقية، كما يظهر خصوصاً من نتائج حربي

انهيار منظومة الدول الاشتراكية وتفككها. ومع الازدياد الكبير في حدّة المنافسة على المستوى الدولي، أصبح العامل الاقتصادي يضطلع بدور أكبر فأكبر في إعادة صوغ العلاقات الدولية وتوازنات القوى بين الكتل العالمية المختلفة. ويرتدي هذا العامل بالنسبة إلى الولايات المتحدة بعداً استراتيجياً أكثر راهنية، بحسب ما سبق تأكيده حول تراجع وزنها الاقتصادي النسبي في الاقتصاد العالمي، انطلاقاً من المقارنات الدولية لمعدلات التراكم الرأسمالي وتطور حجم المبادلات الخارجية وبنيتها، وكذلك تطور معدلات نمو الإنتاجية وغيرها من مؤشرات. وإنه لمن الطبيعي في مثل هذه الحالة توقّع ازدياد نزعة القطب الأميركي نحو خوض الحروب الإمبراطورية، وتوسيع وتعزيز مشاريع الهيمنة في العالم بأسره، في محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وقد تجسّدت هذه النزعة نحو العسكرة المتزايدة للعلاقات الدولية، في تغذية الحروب المحلية والإقليمية (المباشرة وغير المباشرة)، وتشجيع التيارات الفاشية والقومية المتزمتة ودعم ورعاية الأصوليات في غير مكان من العالم. كما تجسّدت في محاولة السيطرة على المزيد من الموارد والأسواق وطرق النقل والمواصلات وشبكات الاتصال والمعلومات ورؤوس الأموال، وفي السعي المستمر للتحكم أكثر في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية. وانطلاقاً من هذا المعطى الاستراتيجي المستجد، عمدت الولايات المتحدة ـ خصوصاً بعد أحداث الأول من أيلول ٢٠٠١ ـ إلى توسيع تدخلاتها

العسكرية تحت حجج شتى في العديد من البلدان، ومن ضمنها العراق وأفغانستان وسوريا وليبيا وإيران والسودان والصومال ومالي واليمن وغيرها. ومن الواضح أن عسكرة العلاقات الدولية تخدم المصالح الاستراتيجية والبعيدة المدى للمجمع الصناعي-العسكري-النفطي الأميركي، وتبرّر مسوّغات استمرار هذا المجمّع في تركيز استثماراته في النشاطات التي تعنيه بصورة مباشرة، أي في صناعة السلاح والطاقة والمعلوماتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية والبيولوجية وغيرها.

وقد لجأ هذا المجمّع الصناعي-العسكري-النفطي، بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى استيلاد أعداء جدد على المستوى الكوني، على نحو يبرّر استمرار استقطاب العالم سياسياً لمصلحة الولايات المتحدة. هكذا تمّ الترويج لحرب الحضارات تارة وللحرب الشاملة على الإرهاب تارة أخرى، من دون تحديد دقيق لحيثيات هذا النوع من الحروب التي تنطوي في جانب مهمّ منها على محاولة إعادة صياغة مقوّمات هيمنة هذا المجمّع داخل الولايات المتحدة بالذات، كمقدمة لإعادة إحكام النفوذ السياسي والعسكري الأميركي على عالم تميل بعض مكوناته وكتله نحو الانعتاق النسبي من السيطرة الأميركية، مستفيدة من فرص كامنة ومتناقضة أتاحتها ظاهرة العولمة. غير أن هذه النزعة نحو العدوان يجب أن تأخذ في الاعتبار ـ أيضاً ـ ما منيت به الإدارة الأميركية من هزائم حقيقية، كما يظهر خصوصاً من نتائج حربي

أفغانستان والعراق، وما سجّلته هذه الإدارة من تراجعات ملحوظة في أنحاء متفرقة من العالم: بدءًا بأميركا اللاتينية حيث يتقدم اليسار في العديد من دولها، مروراً بالعالم العربي حيث تتعثّر مشاريع الهيمنة الأميركية في العديد من بلدان المنطقة، وانتهاء بإيران التي لن توقف برنامجها النووي السلمي تحت أيّة حجة من الحجج. وقبل هذا كله، يبرز بشكل خاص تزايد التحدي الروسي للعجرفة الأميركية إزاء ملفات دولية عديدة، بما فيها ملف الشرق الأوسط والملف الأوكراني والمسألة الجورجية والملف الإيراني، وردّ فعل روسيا الصارم على قرار نشر الصواريخ الأميركية في بولونيا وتشيكيا، إضافة إلى ملف انفصال كوسوفو عما تبقى من يوغسلافيا القديمة، وغير ذلك من ملفات.

حول أفق التحول نحو الاشتراكية على المستوى الكوني

لقد شكّلت تجربة الاشتراكية العالمية المحقّقة محاولة أولى وأساسية ـ في تاريخ البشرية ـ لتغيير واقع عدم المساواة بين البشر. وسجّلت هذه التجربة نجاحات كبرى في العديد من المجالات، ومن ضمنها: التحرّر الوطني، والتصنيع والتنمية، وتوفير المقومات الأساسية للعقد الاجتماعي لجهة تجسيد حق المواطن في التعليم والصحة والعمل والتقاعد والسكن... ولكن هذه التجربة أخفقت في مجالات أساسية أخرى، وأهمها التضحية بالحريات الفردية والعامة وبالقيم والممارسات الديمقراطية، ونزوعها نحو اختزال المجتمع

بالحزب، واختزال الحزب بالجهاز البيروقراطي المتحكم بالسلطة، وانغلاقها الفكري على قوالب نمطية جامدة لا علاقة لها بمنهج التحليل المادي العلمي. وهذا ما انتهى بها إلى السقوط في أواخر الثمانينيات، في أوج صعود الحرب الباردة وتقدّم ظاهرة العولمة وبدء انتقال العالم الرأسمالي إلى حقبة جديدة من الليبرالية. وطرح هذا الانهيار إشكاليات نظرية وتطبيقية شائكة لا تطال بالضرورة مرتكزات المنهج الماركسي ومفاهيمه الأساسية وعلاقته بالعلوم الأخرى، بل تطال كيفية إعادة فهم وإنتاج ذلك المنهج وتلك المفاهيم في عالم يتغير بشكل متسارع، وتميل فيه الطبقات ومنظومة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نحو إعادة التشكل داخل بلدان المركز الرأسمالي والبلدان النامية، مع ما ينسحب على ذلك من تعديلات في آليات وأشكال التبعية والتبعية المتبادلة التي تربط بين هاتين المجموعتين من البلدان.

إن انهيار تجربة الاشتراكية المحققة لا يعتبر إنهياراً لفكرة الاشتراكية في ذاتها، كما أنه لا يشكل «نهاية التاريخ» بحسب ما روّج له بعض مفكري النظام الرأسمالي، الذين اعتبروا أن الصراع الكوني قد تمّ حسمه نهائياً بعد سقوط الحرب الباردة، بفعل السيطرة المطلقة والنهائية للنظام الليبرالي على المستوى الكوني. وفي مواجهة هذه التحولات، من المؤكد أن الخطاب الأيديولوجي التقليدي للقوى اليسارية ـ «الثوري» شكلاً والمنغلق معظم الأحيان على أدبيات نمطية «متوارثة» ـ لم يعد قادراً على الإحاطة بتعقيدات هذا الواقع الجديد

والمتغيّر، وعلى توليد أدوات التحليل والشعارات والأشكال التنظيمية التي تسمح بتجميع وتعبئة القوى الاجتماعية الخاضعة للاستغلال والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وبدفع هذه القوى نحو خوض المعارك الكبرى التي تؤثر في مصالحها المباشرة. إن المعركة الكونية ضد الاستغلال لم تنته ولم تحسم، وهي سوف تظل قائمة ومستعرة طالما بقي رأس المال المالي العالمي ينتج ويعيد إنتاج مواقع هذا الاستغلال وآلياته المتنوعة، الثابتة والمتغيرة. ولا شك في أن جيلاً جديداً من المفكرين والمناضلين الثوريين سوف ينبت في شوارع العواصم والمدن والأرياف في غير مكان من العالم، لمواصلة حمل راية النضال من أجل عالم تسود فيه مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، جنباً إلى جنب مع مبادئ سيطرة الإنسان الفعّالة والواعية على الطبيعة ومواردها وثرواتها المتجددة وغير المتجددة.

ثانياً ـ الوضع العربي: التلازم بين الفقر والاستبداد مهّد السبيل أمام الانتفاضات الشعبية

تزخر المنطقة العربية بموارد ضخمة ومتنوعة، أهمها الموقع الجغرافي المميّز والثروات البترولية والغازية والطبيعية الغنية والممرّات البحرية المتعددة والكثافة السكانية العالية والموارد البشرية الفتية والسوق الاستهلاكية الواسعة والمساحات الزراعية الشاسعة،

وغيرها من نقاط قوة متنوعة. ويطرح هذا الواقع الموضوعي تساؤلات مشروعة: لماذا لم تنجح أنظمة الحكم العربية عموماً في استثمار هذه الموارد الوافرة بغية خلق مجتمعات عربية حرّة ومندمجة اقتصادياً واجتماعياً؟ ولماذا برز نوع من التلازم العضوي تاريخياً بين ازدياد سيطرة عصر النفط من جهة، وتنامي ظاهرات البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي من جهة ثانية؟ وإلى أي حدّ ساهمت متطلبات إدارة هذا التلازم العضوي، في تشجيع وتعميم نزعة الحكام نحو الاستبداد ومصادرة الحريات العامة والخاصة في هذا الجزء من العالم؟ وهل يعتبر تضافر هذه العوامل كافياً بمفرده لتفسير أو تبرير الانتفاضات الشعبية العارمة التي تفجّرت في البلدان العربية أخيراً، أم أن ثمة عوامل أخرى لعبت الدور الأساس في استثمار هذه الانتفاضات، تحضيراً لإعادة هيكلة الخريطة الجيو-سياسية لبلدان المنطقة؟ ثم أي أفق سوف يتحكم في المدى المنظور بتطور تلك الانتفاضات؟

تتوزّع محاولة تقديم إجابات أولية عن هذه التساؤلات، على مستويين اثنين مترابطين: المستوى الأول يركّز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، التي تتحكم العلاقات التبعية بجانب مهمّ منها؛ والمستوى الثاني يتناول الأبعاد الجيو-سياسية، ولاسيما تلك المتعلقة بتفجّر الانتفاضات.

١. قراءة للتطورات في العالم العربي من منظار اقتصادي واجتماعي

تركّز هذه القراءة على محاولة استقراء وظيفة المسألة النفطية

وأثرها في تغليب نمط اقتصاد الريع ومندرجاته، وما نجم عنه من إهدار لفرص التصنيع وتعزيز للتفاوتات البنيوية بين البلدان العربية، وتعميق للعلاقات التبعية.

النفط من رافعة نظرية للتنمية إلى أداة فعلية للتخلف واستجلاب الغزوات الأجنبية

كان يفترض بعوامل القوة المتنوعة التي يتمتع بها العالم العربي أن تؤمن لشعوب هذه المنطقة قدراً أكبر من التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، على غرار ما حقّقته بلدان أخرى لم يتوافر لها مثل هذا القدر من الطاقات الكامنة والموارد. ولكن هذا الهدف المنشود لم يتحقق بعد مضي أكثر من نصف قرن على بدء الحقبة الاستقلالية، وهو لايزال عصياً على التحقيق في المدى المنظور. وتشهد على ذلك حقيقة الأوضاع المعيشية البائسة أو الصعبة التي تعانيها غالبية شعوب بلدان المنطقة، ولاسيما البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمفتقدة بشكل عام إلى الموارد. وتثبت المقارنات الدولية، من زاوية تاريخية، أن العديد من بلدان العالم التي كان مستواها الاقتصادي والاجتماعي يقل بكثير عن المستوى الاقتصادي للبلدان العربية في الخمسينيات ـ أي لدى بدء اكتشافات النفط في المنطقة ـ عادت وتفوّقت على بلدان المنطقة بعد مضي أكثر من نصف قرن على تلك الاكتشافات. وهذا ما يطرح أسئلة شائكة ومشروعة حول جدوى استمرار النمط السائد للتوظيف السياسي والاقتصادي التي أخضعت له الثروات النفطية في

هذا الجزء الحيوي من العالم. فالمعطيات الإحصائية المتاحة تظهر أن المنطقة العربية قد سجّلت بشكل وسطي خلال العقود الستّة الأخيرة، أحد أدنى معدلات نمو الدخل للفرد، بالمقارنة مع المعدلات التي سجّلتها المجموعات الأخرى من بلدان العالم الثالث، وذلك بالرغم مما امتلكته هذه المنطقة من ثروات نفطية. ويبرز هذا الواقع المرير إشكالية أساسية حول ما إذا كان النفط قد شكّل نعمة أو نقمة بالنسبة إلى المنطقة، وحول حجم ونوع المخاطر والتحديات التي اقترنت تاريخياً بوجود تلك الثروة في هذا الجزء من العالم. فقد تزامنت الحقبة النفطية مع تبديد جزء أساسي من مفاعيل هذه الثروة، من خلال انتشار وترسّخ أنساق هجينة من النمو الاقتصادي وتقسيم العمل، التي ساهمت في إنتاج مجتمعات ضعيفة وهشّة وقليلة الإنتاجية، وتحتكر فيها القلة من أمراء السلطة والمال والمنتفعين من العائلات الحاكمة الجزء الأعظم من الموارد والثروات الوطنية المتاحة، فيما تنحسر رقعة الطبقات الوسطى ويتوسع جيش الفقراء والمهمّشين والمتعطلين عن العمل. وقد حفلت هذه الحقبة النفطية كذلك باستجلاب وتحفيز الغزوات والحروب الخارجية المتكرّرة التي استهدفت المنطقة، ومن ضمنها الحروب العربية-الإسرائيلية، وحرب الخليج الأولى ومن ثمّ حرب الخليج الثانية، وتعاقب التدخلات الأميركية والأطلسية المتنوعة الأشكال التي قدّرت تكاليفها بمئات المليارات من الدولارات، تولّت تسديدها دول عربية مختلفة على حساب تعزيز الرفاه الاجتماعي

للشعوب العربية. كما تزامنت تلك الحقبة أيضاً مع تعميم وتمويل العديد من الحروب والنزاعات الأهلية في غير بلد من بلدان العالم العربي، التي نجم عنها تجذير معالم الانقسام والتشظي في تلك البلدان على الصعيدين السياسي والمجتمعي.

مصادر «اقتصاد الريع» ونمط استخداماته في الإطار العربي

إن من بين أهم السمات التي رافقت الحقبة النفطية، طغيان ظاهرة «اقتصاد الريع» كسمة عامة من سمات اقتصادات المنطقة. ولا تنطبق هذه الظاهرة حصراً على الدول المصدرة للنفط، بل هي تنطبق أيضاً، وبنسب وأشكال متفاوتة على معظم البلدان العربية، من خلال: الموارد الطبيعية، المضاربات العقارية والمالية، الارتفاع غير المبرّر اقتصادياً في معدلات الفائدة، السياسات التوزيعية البسيطة التي تعتمدها الحكومات بهدف التحكم بالناس وامتلاك قرارهم، انتشار البطالة الصريحة والمقنّعة والفساد والعلاقات الزبائنية خصوصاً في القطاع الحكومي. وتضاف إلى ذلك، عمليات التهريب وتجارة الممنوعات، وغيرها من مصادر دخل غير نظامية. وتبرز في المقابل التشوّهات البنيوية الحادّة في نمط توظيف واستخدام ذلك الريع، على غير صعيد: في التركيز الشديد على الإنفاق الاستهلاكي التبذيري، والإنفاق الاستثماري غير الخاضع لأولويات واضحة، وتعاقب الفورات العقارية والمالية، والإفراط في التسلّح غير المجدي سياسياً. كما تبرز في إعادة توجيه الجزء الأكبر من الفوائض النفطية في اتجاه بلدان المركز الرأسمالي

وأسواقها المالية، مع العلم أن هذا المركز بالذات هو الذي يفرض مستوى إنتاج النفط على البلدان العربية النفطية، وهو الذي يتحكم بالتالي بمستوى فوائضها المالية. ومن ضمن استخدامات الريع أيضاً، الميل نحو توسّل إيراداته كأداة لضبط و«ترويض» الصراعات السياسية والاجتماعية داخل البلدان المنتجة وفي غيرها من البلدان العربية، من خلال التوجيه السياسي للدعم و«الأمانات» الرسمية وغير الرسمية الممنوحة للحكومات العربية الموالية، وتوفير التمويل شبه المستدام للحركات الإسلامية المتطرفة، وتوليف المنح والمساعدات لما يسمى «المجتمع المدني العربي»، وعبر هندسة التدفقات الاستثمارية العقارية والمالية من البلدان المنتجة إلى البلدان الأخرى غير المنتجة، مع العلم أن هذه التدفقات لا هدف لها في معظم الأحيان سوى الربح السريع. إن ضخامة مصادر الريع وأوجه استخداماته ترافقت في كثير من الأحيان مع افتقاد معظم الدول النفطية إلى هيكل ضريبي حقيقي، بسبب مراهنتها الضمنية على أن امتلاكها للموارد النفطية يغنيها عن وضع سياسات ضريبية عصرية وعادلة، وهذا من شأنه تقويض مبدأ المواطنة وإضعاف قيام الدولة الحديثة التي يشكل النظام الضريبي أحد أهم مقوماتها، وركناً أساسياً من أركان الانتظام المجتمعي العام فيها.

الاقتصاد الريعي يعزّز انقسام العالم العربي إلى «عوالم متعددة»

إن التفاوت الشديد في نسبة امتلاك الموارد والثروات الطبيعية قد شكّل أساساً لتباين خصائص العالم العربي ـ اقتصادياً ـ وانقسامه

إلى ثلاث مجموعات متمايزة: المجموعة الأولى هي المجموعة الغنية بالموارد والمستوردة لليد العاملة، وتضم أساساً بلدان الخليج المنتجة للنفط؛ والمجموعة الثانية هي التي تتميّز كذلك بوفرة نسبية للموارد الطبيعية، بما فيها النفط، ولكنها تمتلك في الوقت ذاته كثافة سكانية عالية كالعراق والجزائر (إضافة إلى إيران من خارج المجموعة العربية)؛ والمجموعة الثالثة هي التي تفتقد إلى هذه الموارد ولكنها تتميّز هي الأخرى بثقل ديموغرافي مرتفع نسبياً (مصر، اليمن، المغرب، سوريا، الأردن، تونس، لبنان...). ومن خلال تحليل مقارن لتطور أوضاع هذه المجموعات الثلاث منذ أوائل السبعينيات، يتبيّن أن المجموعة الأولى قد ضاعفت حصتها من إجمالي الناتج العربي القائم من نحو ٢٣٪ في أوائل السبعينيات (أي قبل صدمة أسعار النفط الأولى عام ١٩٧٣) إلى نحو ٥٥٪ في أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة، هذا مع العلم أن الوزن الديموغرافي النسبي لتلك المجموعة ظل شبه ثابت في حدود ٨٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة على امتداد هذه العقود. في المقابل تراجع نصيب المجموعة الثالثة ـ أي المجموعة الأكثر كثافة من الناحية الديموغرافية ـ من الناتج المحلي العربي بصورة حادة خلال الفترة المذكورة، بالتزامن مع ميل حصتها من إجمالي المقيمين نحو الارتفاع على نطاق واسع. ومن الثابت أن تطوير مستوى التعاون والتكامل بين هذه المجموعات المختلفة ـ على أسس مندرجة ضمن رؤية إنمائية تهدف إلى النهوض العام بتقييم العمل في المنطقة ككل ـ

لم يشكل في أي فترة هدفاً فعلياً للنظام الرسمي العربي. وهذا ما يظهر بصورة جلية من خلال القراءة المتأنية للمؤشرات الإحصائية المتعلقة بحجم ونوع المبادلات التجارية والصناعية والخدمية والاستثمارية والبشرية بين هذه المجموعات المختلفة من البلدان. وفي غياب هذا المشروع التكاملي الجدي، أدى التطور المتسارع للمجموعة الأولى، بقيادة المملكة العربية السعودية، إلى تعزيز دور هذه الأخيرة كقاطرة سياسية واقتصادية للعالم العربي، كما أتاح المجال في الوقت ذاته للولايات المتحدة كي تستخدم تلك القاطرة كأداة لإحكام السيطرة المتعددة الأشكال على المجموعتين العربيتين الثانية وخصوصاً الثالثة، وذلك عبر علاقة التحالف العضوي التي تربطها بالمجموعة الأولى. وبكلام أوضح، أضحى انعتاق المجموعة الثالثة (وإلى حدّ معيّن المجموعة الثانية) من قيود العلاقات التبعية يمرّ بالضرورة، أو أقلّه في جانب أساسي منه، بكسر الدور الوظيفي الذي تلعبه المجموعة الأولى.

أهم معوّقات التنمية عربياً... غياب الحلقة الصناعية

إن أكثر ما يدعو إلى التأمل بشأن هذه الحقبة التي كان يجري فيها صوغ ملامح التاريخ العربي السياسي والاقتصادي المعاصر (بدءًا من أواخر الستينيات)، هو عدم بذل البرجوازيات العربية والحكام العرب عموماً، أي مسعى جدي ـ ارتباطاً بمسألة استثمار الموارد والثروات الذاتية المتاحة ـ لاستكشاف أنماط تنمية اقتصادية بديلة، وإعادة

الاعتبار إلى خيارات أساسية بقيت موضع تجاهل، وبخاصة ما يتعلق منها بعملية التنمية الصناعية. ولم يبذل الحكام العرب جهداً حقيقياً للاستفادة من جوهر الدروس والعبر التاريخية التي انطوت عليها تجارب البلدان المتقدمة والناشئة التي استلهمت إنجاز مهمات الحقبة التصنيعية، كأداة فاعلة للعبور إلى رحاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وباستثناء تطوير الصناعة النفطية بالذات، جرى تكريس الموقع الدوني للقطاع التصنيعي العربي عموماً على امتداد العقود الأربعة المنصرمة: استمرار ضآلة الوزن النسبي للصناعة في الناتج المحلي العربي القائم، وكذلك حصة هذا القطاع من القوى العاملة والصادرات، وهامشية مساهمته في التراكم الرأسمالي الموسع. وإذا كان بعض مظاهر الانتعاش الصناعي قد سجّلت في هذا البلد العربي أو ذاك، فإن هذا الانتعاش قد بقي بشكل عام محصوراً في صناعات تحويلية بسيطة، أو صناعات تجميعية، أو صناعات ذات طابع تصديري وغير قادرة على الاندماج داخل نسيج البنية الاقتصادية الداخلية (مثال الصناعات البتروكيماوية الخليجية). وانطلاقاً من خصائصه هذه، لم يساهم هذا القطاع في تطوير التقسيم الداخلي للعمل وفي تسهيل توطين التكنولوجيا وتعزيز التنمية المعتمدة على الذات، التي كان من شأنها ـ لو تحققت ـ أن تحدّ من استمرار التبعية المطلقة للأسواق الخارجية. وأخطر ما نجم من غياب الحلقة التصنيعية، تمثّل في عجز الاقتصادات العربية عن خلق فرص عمل لائقة ومتنوعة تتناسب مع

الأعداد الهائلة من الشباب العرب ـ لاسيما منهم خريجو الجامعات ومؤسسات التعليم المهني والمتسرّبون من التعليم ـ الذين يتدفقون إلى سوق العمل، والذين يقدّر عددهم بنحو أربعة ملايين نسمة سنوياً.

إن هذا الموقع البائس لقطاع التصنيع في العالم العربي قد أثّر سلباً في إمكان تحسين نوعية التعليم وفي فرص تكامل القطاع الصناعي نفسه مع قطاعي الزراعة والخدمات، فضلاً عن تأثيره السلبي على نمط توزيع الثروة الوطنية داخل الدول العربية وكذلك بينها. كما أنه أثّر سلباً في إمكان تأسيس وتطوير المرتكزات الأساسية للحماية الاجتماعية (الشبكات الوطنية للتأمينات الصحية والتقاعد والأمان الاجتماعي)، التي تؤكد التجارب الدولية أنها سجّلت ذروة نموها في البلدان المتقدمة خلال حقبة التصنيع بالذات، بحسب ما تشهد عليه تجربة البلدان الأوروبية الغربية تحديداً.

العالم العربي يبقى ركناً أساسياً في إستراتيجية الهيمنة الأميركية الراهنة والمستقبلية

إن حاجة المجمّع الصناعي-العسكري الأميركي إلى المنطقة قد ازدادت في العقدين الأخيرين، كحقل استراتيجي بامتياز يستثمره هذا المجمّع في مواصلة سيطرته الاقتصادية والسياسية على هذا الجزء من العالم. وتنبع هذه الحاجة من عاملين أساسيين: الأول، تنامي الدور الإيراني ـ السياسي والاقتصادي والعسكري ـ المهدّد لحلفاء الولايات المتحدة من الحكام العرب؛ والثاني، الدافع المستجد

أميركياً للاستمرار في استخدام الموارد النفطية كأداة أساسية من أدوات إدارة عملية التنافس الاقتصادي المحتدم كونياً بين الكتل العالمية، التقليدية والناشئة. وتتوقع كبريات مراكز الأبحاث الدولية أن تبقى الموارد النفطية للمنطقة تشكّل، لعقود عديدة قادمة، مصدر الطاقة الأول في العالم؛ إذ ترجّح أن يستمر تأمين الجزء الأهم من احتياجات النفط العالمية الإضافية في العقدين القادمين ـ والمقدرة بنحو ٤٠ إلى ٥٠ مليون برميل إضافي يومياً ـ من داخل البلدان العربية المنتجة تحديداً. ولا يقلّل من أهمية هذا الاستنتاج ما جرى في السنوات الأخيرة من ارتفاع ملحوظ في إنتاج الولايات المتحدة الأميركية من النفط الصخري، الذي بات يؤمن لها مستوى مرتفعاً من الاكتفاء الذاتي، ولكنه يحمّلها في الوقت ذاته تكاليف إنتاج مرتفعة نسبياً. ومن الطبيعي في ظل هذه المعطيات الاستراتيجية أن تتمسك الإدارة الأميركية أكثر من ذي قبل بسيطرتها مستقبلاً على مكامن النفط العربي، لضمان تحكمها بإدارة المخاطر المرتبطة بتطور سوق الطاقة العالمي، وتطور تكاليف إنتاج النفط الصخري الأميركي، مقارنة مع تكاليف إنتاج النفط العربي وغيره من الأنواع العالمية. والهدف الأساسي بالنسبة إلى الإدارة الأميركية لا ينحصر في تغطية احتياجاتها من النفط، أو في استمرار تأمين سلامة إمدادات النفط العالمية فقط، بل إن من ضمن أهدافها الأساسية، السعي إلى استخدام دورها التاريخي المتحكم بعملية بيع النفط العربي ـ عبر شركاتها العملاقة التي تكاد

تحتكر تسويق النفط إلى شركائها الأساسيين منذ أواسط القرن الفائت ـ كرافعة أساسية للتأثير في آليات التنافس المحتدم مع هؤلاء الشركاء، والعمل على توظيفه بالتالي في إعادة إنتاج التفوق الأميركي على المستوى الاقتصادي العالمي.

كذلك فإن السيطرة الأميركية على مصادر النفط وطرق إمداده يعني من ناحية أخرى استمرار تحكمها باستخدامات الفوائض النفطية التي يذهب معظمها راهناً ـ كما سبقت الإشارة ـ إلى أسواق العقار والمال والبورصات الأميركية، أو إلى الشركات الأميركية التي تصدّر السلاح وتجهيزات البنى التحتية والسلع والخدمات الكمالية المتنوعة إلى البلدان النفطية. وتراهن الإدارة الأميركية في تثبيت هذه السيطرة على استمرار علاقتها الخاصة مع المملكة العربية السعودية (أكبر منتج للنفط في أوبك)، التي يعود اصطفافها وراء «اللاعب» الأميركي إلى أواسط الأربعينيات من القرن المنصرم، أي إلى الفترة التي شهدت الخروج المنتصر للولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية، بالتزامن مع بدء الاكتشافات النفطية الواعدة في المملكة. ولا يخفى أن التحالف بين هذين الطرفين قد شكّل أحد الثوابت الأكثر تأثيراً في صياغة معالم الخريطة الجيو-سياسية للمنطقة، منذ هزيمة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٧، حيث تبوّأت السعودية منذ ذلك التاريخ رئاسة النظام الرسمي العربي، واستخدمت كل الوسائل السياسية والاقتصادية والدينية والإعلامية لإسباغ نوع من الديمومة على وظيفتها كقائدة فعلية لهذا النظام.

٢. قراءة التطورات العربية من زاوية سياسية:
الفقر والاستبداد ومشاريع «الفوضى الخلاقة»

تتناول هذه القراءة ـ بصورة مكثّفة ـ بعض أهم محدّدات الانتفاضات الشعبية العربية وخصائصها، وعوامل ازدياد دور الحركات الإسلامية فيها، والتعاظم غير المسبوق للتوظيف السياسي في هذه الحركات، خصوصاً ما يتعلق منها بالأزمة السورية. كما تتناول ما آلت إليه القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، وما يطرحه تأزم الوضع العربي عموماً من مهمات على القوى اليسارية العربية.

الانتفاضات العربية: آفاق واعدة بالرغم من مسار الأحداث المتعرّج

إن تضافر عوامل القمع والاستبداد من جهة، وعوامل الاستغلال والبطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي من جهة ثانية، قد مهّدا السبيل أمام تفجّر الانتفاضات الشعبية في العديد من البلدان العربية بدءًا من عام ٢٠١١. وقد شكّلت هذه الانتفاضات، من حيث تزامنها في عدّة بلدان دفعة واحدة وغلبة الطابع الجماهيري والعفوي عليها، حدثاً غير مسبوق في تاريخ هذا الجزء من العالم. وبالرغم ممّا رافق أو أعقب هذه الانتفاضات من تدخلات أوروبية غربية وأميركية ذات طابع هيمني وإمبريالي واضح، وبالرغم كذلك من محاولات قوى طبقية وسياسية داخلية ركوب موجة الانتفاضات تلك، ومن ثمّ العمل على حرفها عن مسارها الأصلي (بدعم من الرجعية العربية)، فإن ذلك كله لا ينفي الأبعاد الموضوعية الثورية، الفعلية والكامنة، التي

انطوت عليها هذه التحركات الشعبية. فقد أتاحت تلك الانتفاضات ـ للمرة الأولى منذ عقود ـ المجال أمام المواطن العربي عموماً، كي ينعتق من عقدة الخوف والاستسلام للحاكم، ويتحرر من الشعور التاريخي المتأصل والمتمادي بالذل والهوان وامتهان الكرامة. وهي بذلك حطّمت جدار الخوف والعصاب والرهبة من سلطة «الحاكم» وأجهزته القمعية، وفتحت الباب موضوعياً أمام تغييرات سياسية واجتماعية هائلة في المدى المتوسط والبعيد. وإذا كان بعض هذه الانتفاضات قد انتهى موقتاً إلى نوع من الحروب الأهلية أو الارتداد التكفيري، فيرجّح أن لا تكون هذه الأخيرة سوى محطة مرحلية، تستعيد بعدها الشعوب العربية النضال على طريق التقدم والتغيير، على غرار ما حدث ـ تاريخياً ـ في العديد من تجارب الثورات الشعبية التي اختبرتها شعوب العالم في غير بلد (وبخاصة عبر تجربة الثورتين الفرنسية والبلشفية وغيرهما)، والتي لم تنجز أهدافها الأساسية إلا بعد مضيّ عقود من الزمن، تخللتها أعمال فوضى وعنف وحروب أهلية متنوعة. إن هذا يجعل الحقبة الراهنة التي يجتازها العالم العربي حقبة انتقالية بامتياز، قد تتوالى فيها موجات صعود وهبوط حافلة بالكثير من التعقيدات، إلى أن يتحقّق فعلاً إسقاط نظم الاستبداد البائدة واقتلاع جذورها الفكرية الهشّة وشبكات مصالحها الطفيلية، وإلى أن يجري كذلك تدمير البدائل التكفيرية التي تسعى القوى الإمبريالية عبرها إلى تمزيق هذا الجزء من العالم، باقتصاداته ومجتمعاته ومؤسساته.

انتفاضات انطلقت من نبض الحركات الشعبية العفوية

لقد تميّزت الانتفاضات العربية بسمتين أساسيتين: السمة الأولى، أن شرارتها انطلقت من «الشارع» وبالتحديد من النبض العفوي لشعوب البلدان المعنية، ولاسيما الفقراء والمهمشّون والمتعطلون عن العمل في المدن والأرياف، إضافة إلى شرائح واسعة من العمال النظاميين وغير النظاميين، وفئات متنوعة من الطبقة الوسطى التي تنزع بصورة طبيعية نحو الانتظام العام ضمن بيئة يسود فيها المناخ الديمقراطي والحريات العامة؛ السمة الثانية، أن تلك الانتفاضات قد اصطبغت بطغيان عنصر الشباب عليها، في مجتمعات يشكل فيها الشباب الأكثرية النسبية الغالبة على البنية السكانية، كما يشكلون الفئة الأكثر تعرضاً للبطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي. وقد فاجأت الانتفاضات الشعبية بل تجاوزت معظم الأحزاب السياسية المعمّرة التي توارثت العمل السياسي في تلك البلدان، جيلاً بعد جيل، بما فيها الأحزاب الشيوعية والحركات اليسارية. وينطبق هذا الواقع بشكل أساسي على بدايات التحرك الشعبي في كل من مصر وتونس، كما ينطبق إلى حدّ كبير على التحركات التي جرت في سوريا والبحرين وبنسبة معيّنة اليمن، مع بعض التمايز في هذه الحالات الثلاث نسبياً، لأسباب تتصل بطبيعة التنوع الديني والطائفي الواسع فيها، عن الحالتين التونسية والمصرية، والذي بذلت وتبذل القوى الإمبريالية والرجعية جهوداً حثيثة وفجّة لاستثماره وتسييسه، ليس دفاعاً عن مصالح «هذه

الجماعة» الدينية أو تلك، بل دفاعاً عن نظام محدّد من المصالح الطبقية والاجتماعية والعلاقات التبعية. إن واقع تجاوز الحالة الشعبية للحالة الحزبية في الكثير من بلدان المنطقة يطرح أسئلة، نظرية وعملية، حول مستقبل دور الأحزاب في زمن العولمة، وازدياد دور شبكات التواصل الاجتماعي التي ألغت إلى حدّ كبير المسافات بين الناس، وأصبحت موضوعياً أداة الاتصال الأكثر فعالية بينهم والأشدّ تأثيراً في مواقفهم، بمعزل عمّا تعكسه مداولات شبكات التواصل من حقائق أو من أباطيل. وربما باتت ثمة حاجة ماسّة في ظل هذه التحولات إلى إعادة تحديد مفهوم العمل الحزبي ووظائفه وأدواته التنظيمية ووسائطه الإعلامية، وإلى استخلاص ما تمخّض عنها من دروس وعبر جديدة ومؤثّرة على المستويين الدولي والإقليمي.

حيثيات ودوافع ازدياد دور الحركات الإسلامية في الانتفاضات العربية

لقد شكّلت غلبة «اقتصاد الريع» على المجتمعات العربية، بيئة مؤاتية تغذّت وتتغذى منها الحركات الأصولية الإسلامية. وكما سبقت الإشارة، فإن هذه الغلبة قد عزّزت آليات التبعية المطلقة للأسواق الرأسمالية العالمية، ودفعت الزراعة نحو التدهور التدريجي، وأجهضت فرص التصنيع والتطور التكنولوجي الذاتي، وفشلت في خلق فرص العمل، في مجتمعات تعاني في الأصل معدلات خصوبة ومعدلات نمو ديموغرافي، هي بين الأعلى في العالم. وانطوت هذه الاتجاهات على كلفة اجتماعية عالية، تمثّلت في الارتفاع القياسي

لمعدلات البطالة والضعف الاستثنائي لمقومات الحماية الاجتماعية النظامية، والانتشار الواسع لشتى أشكال الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعيين، مقابل ازدياد تركّز الدخل والثروة وتعاظم أوجه عدم المساواة. وتزامنت تلك الكلفة الاجتماعية أيضاً مع استمرار المستوى الشديد الانخفاض في نوعية التعليم الرسمي واستمرار تسجيل معدلات الأمية مستويات قياسية، مع ما يخلّفه ذلك من تبعات سلبية على موضوع تمكين وتحصين الموارد البشرية والقوى العاملة، لاسيما في صفوف الفئات الفقيرة والمتوسطة. وبغية تأمين ديمومة سلطتها، لجأت الدولة الريعية إلى رافعتين أساسيتين: الرافعة الأولى تمثّلت في اعتماد سياسات توزيعية بسيطة وأشكال معلنة ومستترة من الدعم الحكومي، الهدف منها تأمين حدّ أدنى من مقوّمات العيش للناس بغية إبقائهم في موقعهم الدوني والتابع، كرعايا مستسلمين لسيطرة الحاكم ومستظلين بها؛ أما الرافعة الثانية، فقد تمثّلت في تعميم مختلف أشكال الخطاب الديني وتعزيز الأجهزة والمؤسسات المعنية بتغذيته وتعميمه، وتوفير السيطرة والغلبة له في مجمل وسائل الإعلام و«الثقافة» والتواصل الاجتماعي وغيرها من مؤسسات البناء الفوقي. وهذا ما أسّس تاريخياً لتنامي مختلف أشكال الحركات الإسلامية الرسمية والأصولية، التي اضطلعت طوراً بدور الاحتياطي الداعم للنظم القائمة، وطوراً آخر بدور المتمرّد عليها والمتنافس معها على تقاسم السلطة والموارد.

تساؤلات حول التوظيف السياسي غير المسبوق للحركات الإسلامية

إن التنامي المتعاظم في الدور الذي لعبته الحركات الإسلامية في إطار الحراك العربي، يطرح مجموعة من الإشكاليات، تتمثل الأولى منها في تعظيم التوظيف السياسي للدين عموماً في الصراعات الدائرة حول مسألة إدارة السلطة في بلدان المنطقة وتقاسمها، مما يذكّر في جانب منه بالحروب الدينية المتكررة التي شهدتها القارة الأوروبية قبل قرون عدّة، عشية بدء ظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية وتكوّنها. وتبرز إشكالية ثانية في التنوع الشديد لمروحة الصيغ التي تتفرع عنها تلك الحركات، ما بين إسلام تكفيري أصولي خارق لحدود الدول، وإسلام يتداخل ويتغذى من نزاعات ذات طابع طائفي أو قبلي «ما دون دولتي»، وإسلام شبه رسمي يكتفي بالممالأة الصريحة للنظم القائمة والترويج لسياساتها. أما ثالث هذه الإشكاليات فيتمثّل في تميّز تلك الحركات الإسلامية، على أنواعها، بقابلية عالية للتجمع أو التفتت وفق آليات متقلبة وغير مستقرّة، بحسب ما أظهره استعدادها السريع للانتقال من موقف إلى آخر، ومن الارتباط بدولة أو جهاز إلى الارتباط بدولة أخرى أو جهاز آخر. وتطرح هذه الإشكاليات أسئلة قد لا يكون في الإمكان راهناً توفير إجابات كاملة عنها، ومن ضمنها على سبيل المثال: هل ثمة أساس جوهري، طبقي وسياسي، يتيح التميز الواضح بين الحركات الدينية الإسلامية ومذاهبها المختلفة، أم أن جوهر الفكر الديني يبقى واحداً بشكل عام، وإن تباينت «ثقافاته» وأشكال

توظيفه السياسي من طرف محلي أو اقليمي أو دولي إلى آخر، ومن حقبة تاريخية إلى أخرى؟ وكيف ينبغي في هذه الحالة التعامل مع هذا الجوهر الواحد وتوظيفاته السياسية المتغيرة، أو بالتحديد هل يجوز في حالات معيّنة المراهنة على التوظيف السياسي من دون التوقف عند الجوهر؟ واستطراداً، كيف يجب النظر إلى موقع «الإسلام الإيراني» ودوره، ونمط علاقته وتأثيره في كل من العراق وسوريا ولبنان والبحرين واليمن غيرها، وكذلك موقع «الإسلام السعودي» ودوره أيضاً، الذي ما انفك منذ زمن بعيد يغذّي ـ بالتعاون مع دوائر وأجهزة غربية رسمية مؤثّرة ـ مختلف أنواع المدارس والحركات والتيارات الإسلامية الأصولية في أرجاء المعمورة قاطبة؟

وكيف التعاطي أيضاً مع دول كبرى إسلامية غير عربية (تركيا مثلاً) التي تعمل ـ أسوة بإيران ـ على محاولة ملء الفراغ الناجم من انهيار المشروع القومي العربي؟ وعلى خلفية هذا النوع من التساؤلات، كيف ينبغي النظر إلى واقع تطور مفهوم العروبة وعلاقته بالإسلام، في مواجهة نمط تعاطي القوى الاستعمارية مع هذه العلاقة المحكومة تاريخياً بنظرتها الخاصة إلى موضوع «الاستشراق»، وبجوهر مصالحها الثابتة والبعيدة المدى؟ ثم كيف يجب الردّ ـ من جانب القوى العلمانية والديمقراطية واليسارية ـ على اتجاه مواقف وشعارات الحركات الإسلامية نحو إحلال مفهوم «الأمة» (الإسلامية) مكان مفهوم «الدولة القطرية» أو «الدولة النواة»، وهل يكون هذا الردّ

في العمل على استنهاض كتل اجتماعية خارقة لحدود الدول القائمة؟ وماذا أيضاً عن تجدّد وتعاظم دور العسكر في المنطقة ـ بعدما حوّلت الحركات الإسلامية الانتفاضات العربية إلى حروب أهلية متنقلة ـ في محاولة ملء الفراغ، على غرار ما يجري راهناً في كلّ من مصر وسوريا والعراق والسودان وليبيا وإلى حدّ معيّن لبنان وتونس؟ فهل يكرّر التاريخ نفسه على هذا الصعيد، فيعيد ـ وإن وسط ظروف وآليات مختلفة ومتغيّرة ـ إنتاج ما جرى في المنطقة خلال الخمسينيات والستينيات، عندما أسقط العسكر العروش البائدة، تحت شعار خوض معركة التحرر الوطني والاجتماعي، ثم ما لبث أن انكفأ للدفاع عن مصالح ضيقة مستمدة من هموم «بيته» الداخلي؟ وبشكل أعمّ وأشمل، أي ضمانات يمكن المراهنة عليها في معرض التعامل مع خيارات ذات مرتكزات وخلفيات عسكرية؟

حول سيرورة الانتفاضات الشعبية العربية

إذا كانت الانتفاضات العربية قد ارتدت في بداياتها الأولى شكل تحركات شبابية وشعبية عفوية، فإنها سرعان ما تمخضت عن قيام تحالفات واقعية بين تيارات متعددة. وقد شكّلت في البدء القوى الديمقراطية والليبرالية واليسارية (أو أقلّه شعاراتها التاريخية في الحرية والعدالة والمساواة) العمود الفقري لهذه التحالفات ـ كما في الحالتين التونسية والمصرية ـ ثم انضمت إليها لاحقاً حركة الإخوان المسلمين وأطياف من الإسلام السياسي المتعددة المشارب والتوجهات. وشهد

تطور هذه الانتفاضات مسارات متباينة ومتعرّجة، من بلد إلى آخر، على نحو يصعب معه اختزال وجهتها ضمن مقاربة نمطية واحدة. ففي الحالتين التونسية والمصرية، ما كاد سقوط النظام الديكتاتوري أن يتحقق، حتى انبرت الإدارة الأميركية (ودول الاتحاد الأوروبي) وحلفاؤها في المنطقة (دول الخليج وتركيا وإسرائيل) في العمل الحثيث ـ بالرغم مما يقوم بينها من تمايزات وأحياناً من تباينات ـ على استيعاب هاتين الانتفاضتين، وتمكين المكوّن الإسلامي فيها (الإخوان المسلمون أساساً) من تغليب سيطرته الداخلية، بعدما نسجت تلك القوى صيغاً من التحالف المعلن والمستتر مع هذا المكوّن الإسلامي. واستناداً إلى هذا التحالف، وصل الإسلام السياسي إلى السلطة في كلا البلدين، ولكنه ما لبث أن سقط بدوره، بسبب فشله في تجسيد أي تقدم فعلي على طريق الحدّ من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وميله الفجّ والأرعن ـ خصوصاً في الحالة المصرية ـ نحو الاستئثار بالسلطة وقمع الحريات الشخصية للأفراد والسعي المحموم إلى إخضاع سائر الأحزاب والجماعات. وعلى أنقاض حكم الحركات الإسلامية، انتهت أمور الحكم في البلدين عام ٢٠١٤ إلى قوى سياسية غير تلك التي كانت في أساس انطلاقة الانتفاضات الشعبية. ففي تونس استلم السلطة (عام ٢٠١٤) تحالف وسطي مختلط يجمع ما بين بعض الرموز التاريخية للعهد البورقيبي ووجوه من حقبة الرئيس المخلوع بن علي بالإضافة إلى شريك إسلامي وازن وإلى بعض القوى الديمقراطية

واليسارية غير المؤثرة. وفي مصر أحكم الجيش قبضته على الحكم ـ حتى إشعار آخر ـ بعدما جيّر لنفسه، عبر الانتخابات النيابية، ثمرات ومفاعيل التحركات الشعبية غير المسبوقة، واستقوى بها لإزاحة الإخوان المسلمين عن الحكم، واضعاً الشعب المصري وقواه السياسية أمام أمر واقع: إما الإسلاميون والسلفيون والتكفيريون، وإما الجيش. أما في البحرين فقد حال الدعم الخليجي والغربي، السياسي والعسكري، لحكم آل خليفة دون انخراط هؤلاء في تسوية سياسية مع المعارضة الداخلية ذات الثقل السياسي والديموغرافي الغالب، والتي واصلت تحركاتها السلمية بصورة ثابتة ولافتة على امتداد أكثر من أربع سنوات، مكتفية بالمطالبة بالإصلاح من دون المجازفة ـ غير المحسوبة ـ في الدعوة إلى اجتثاث نظام الحكم على غرار ما جرى في كل من تونس ومصر. وفي الحالة الليبية، تعرضّ هذا البلد منذ البداية إلى غزو مباشر وتدخلات عسكرية استعمارية، وغلب على التحرك الشعبي فيه الطابع القبلي والجهوي، الذي قد لا يخلو من أبعاد سياسية واجتماعية مرتبطة تاريخياً بظروف تشكّل هذا البلد، ولكن جرى توظيفه إلى أبعد الحدود في التنافس الأرعن والفجّ على تقاسم المواقع والموارد وأدوات السلطة المركزية والمحلية. وتدور في هذا البلد راهناً حرب أهلية لا يبدو أن ثمة مخارج فعلية لها في المدى المنظور، مع وجود مخاوف جدية من أن يجري الانتقال من نظام الاستبداد المركزي الذي كان قائماً إبّان حكم القذافي إلى نظام استبدادي تعددي لامركزي،

تتوزّع السيطرة على الأرض فيه ما بين فصائل من الجيش وقوى قبلية وحركات إسلامية متنوعة، بالاستناد إلى دعم خليط متنافر من القوى الإقليمية والأجنبية.

الأزمة السورية المعقّدة وتبعاتها المتعددة الأبعاد

في الحالة السورية، انطلق الاحتجاج الشعبي السلمي من الشارع، وما لبث أن أقحمه النظام والتيارات الإسلامية الأصولية في مواجهات مسلحة مستفحلة. وقد وجد التحالف الإمبريالي والرجعي العربي ـ الحاضن لطائفة متنوعة من القوى الدولية والإقليمية ـ الفرصة مؤاتية للانقضاض على النظام السوري، مستغلاً تنامي الاعتراض الشعبي على هذا النظام خلال العشرية المنصرمة، تحت وطأة عاملين أساسين متلازمين: تزايد معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي والتشوهات الاقتصادية التي اقترنت بها السياسات النيوليبرالية للنظام من جهة، وترسّخ سياسات القمع المقونن والمصادرة الفجّة للحريات الشخصية والعامة، وخصوصاً حرية العمل السياسي والنقابي، من جهة ثانية. وقد سعت محاولات التحالف المذكور نحو إعادة تكرار النموذج الليبي في هذا البلد، واستثمرت لهذا الغرض العصبيات «الهوياتية» الضيقة وتدفقات المال والعتاد والسلاح ووسائط الإعلام الدولي والعربي الأساسية، إضافة إلى تصدير المجموعات الأصولية المتنوعة المشارب الوافدة من كل حدب وصوب. وساهم التحالف الغربي-العربي وإيغال «النواة الصلبة» للنظام السوري في تبنيها للحل

الأمني، في تعميم قتل المدنيين والتدمير المنهجي للاقتصاد المحلي والمرافق العامة الأساسية، وفي تعريض أكثر من نصف إجمالي عدد السكان لموجات كثيفة من الهجرات الداخلية والخارجية القسرية. وهذا ما سهّل تحويل النزاع بشكل متعاظم إلى نزاع طائفي، عملت القوى الإمبريالية والرجعية على توظيفه في خدمة المشاريع السياسية «الجراحية» الكبرى التي تتولى إعدادها للمنطقة. وينبغي الإقرار بأن تشتّت المعارضات السورية المختلفة والتحاق أجزاء واسعة منها بالمشاريع الملتبسة والمشبوهة التي تحركها دوائر القرار الغربي والتركي والرجعي العربي، والازدياد المطرد لوزن التيارات الإسلامية الأصولية والتكفيرية فيها، ناهيك عن انحسار دور القوى اليسارية والديمقراطية والمدنية المعارضة، قد ساهمت، أي هذه الوقائع المختلفة مجتمعةً في إذكاء عوامل النزاع وإطالة أمده وإغلاق أبواب التسويات السياسية المرحلية أمامه.

ولأن الأزمة السورية تلقي بثقلها المباشر على لبنان، نتيجة الارتباط العضوي التاريخي بين البلدين، فإن الحاجة باتت ماسّة - بالنسبة إلى الحزب الشيوعي اللبناني - للتموضع بصورة أشدّ وضوحاً وشفافية إزاء مندرجات تلك الأزمة. ويقضي هذا التموضع إعلان الدعم المطلق، الفعلي والصريح، لحقّ الشعب السوري ومعارضته الوطنية الحيّة، وبخاصة الداخلية منها، في المشاركة الفعلية في الحكم على أسس واضحة ومحدّدة، قوامها الإصلاح السياسي

واحترام الحريات العامة والشخصية والتجسيد الفعلي لأهداف التنمية والعدالة الاجتماعية في كنف دولة موحدة تحافظ على تنوّع النسيج الاجتماعي السوري. كما يقضي في رأس أولوياته بالإدانة الصارمة والمطلقة للإرهاب التكفيري المدعوم من قبل القوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية، والذي يسعى إلى تمزيق البلد وتقسيمه وإقامة أحزمة أمنية على الحدود السورية الجنوبية والشمالية، المتاخمة لإسرائيل وتركيا. وتحقيقاً لهذا الهدف، فإن المطلوب من الحزب الشيوعي تكثيف الجهود والعلاقات والتحركات المنتظمة مع مختلف أطراف المعارضة السورية الوطنية والديمقراطية وغير الطائفية، ومع الأحزاب اليسارية والديمقراطية العربية والدولية، وصولاً إلى تشكيل ضغط على أطراف النزاع، يدفع في الاتجاهات الأساسية التالية: وقف كل أشكال العنف والقصف الذي يطال السكان المدنيين، بما فيها العنف الرسمي، والضغط في اتجاه تجفيف مصادر تمويل الحركات التكفيرية، والعمل على إطلاق المعتقلين والمخطوفين، وعلى تحييد أكبر قدر من المدن والبلدات السورية عن الأعمال العسكرية بالتزامن مع تعميم التسويات والمصالحات الموضعية فيها. وانطلاقاً من الأثر التراكمي لمجمل هذه الخطوات التمهيدية، يصار إلى تنظيم مفاوضات فورية بين الحكم السوري والمعارضة السورية الداخلية الموحدة، مع ضمانات من النظام بتقديم تنازلات حقيقية في ما يخصّ المشاركة الفعلية للمعارضة الداخلية بالحكم، وتعزيز حرية العمل السياسي

والنقابي والحريات الشخصية، مع ما يتطلبه ذلك من تعديلات في الدستور وقانون الأحزاب والقانون الانتخابي وغيرها من القوانين ذات الصلة. ويجب على أي حل سياسي لهذه الأزمة أن يقوم على الأسس والمبادئ التي تحفظ وحدة الأراضي السورية ووحدة مكوّنات النسيج الاجتماعي السوري، وتحفظ أيضاً المقومّات الأساسية للدولة السورية، بما يشمل الحفاظ على الجيش والقوى الأمنية والقطاع العام والمرافق والمؤسسات العامة والبنى التحتية الأساسية. إن تجسيد التوافق على تفاصيل هذه المبادئ وشروط تنفيذها، من شأنه أن يقلّل فعلياً ـ في ظل توازنات القوى السائدة ـ من أهمية استمرار صيغة للنظام بعينها أو رئيس للنظام بعينه، كعنوان وحيد لحلّ الصراع المحتدم في هذا البلد.

استمرار التآمر على القضية الفلسطينية

لقد واصل التحالف الاستراتيجي الأميركي-الإسرائيلي ضغطه بأشكال مختلفة على مجمل التطورات الجارية في المنطقة، للحؤول دون تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحلّ الصراع العربي-الاسرائيلي، مستنداً في ذلك إلى التواطؤ شبه العام من جانب النظام الرسمي العربي. وقد اكتفت غالبية الأنظمة العربية بالتعامل مع مندرجات الصراع العربي-الاسرائيلي على امتداد العقود المنصرمة، إما كوسيلة لتحفيز «ودّ» الإدارة الأميركية ومحورها الغربي، وإما كأداة لتصفية الحسابات والخلافات بين الأنظمة العربية وأحياناً داخلها،

بتشجيع من «الراعي» الأميركي نفسه. وقد تعاقبت معظم تلك الأنظمة على استثمار واستخدام «الساحة الفلسطينية» ـ أو ساحات بلدان أخرى شهدت حروباً أهلية ذات صلة بالموضوع الفلسطيني (الأردن، لبنان،...) ـ تحقيقاً للأغراض نفسها: تشديد الارتباط الاستراتيجي التبعي سياسياً واقتصادياً بالمحور الأميركي وحلفائه، وتكريس حالة الانقسام والعجز العربيين تسهيلاً لمواصلة هدر وتبديد أوراق القوة الموضوعية التي يملكها الطرف العربي، بما في ذلك ورقة الثروة النفطية. وهذا ما انعكس إرباكاً وضغطاً على مواقف السلطة الفلسطينية وتشتّتاً في مواقع معظم المنظمات المنضوية تحت لوائها، في الوقت الذي كانت فيه متطلبات الإدارة اليومية للأزمة ـ التي لا حلّ سياسياً لها في المدى المنظور ـ تجعل معظم القوى والتشكيلات الفلسطينية الرسمية مهجوسة بمسألة تمويل أجهزة السلطة وتغطية التزاماتها، مع العلم أن هذا التمويل كان ولايزال يتأمن من مصادر غير مستقرة وأحياناً متباينة، تشمل حقوقاً مالية للفلسطينيين على الدولة الإسرائيلية، وهبات من بلدان عربية، وبخاصة خليجية، ومن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية ودول غربية أخرى.

إن العجز والتواطؤ العربيين يتحمّلان المسؤولية الأساسية عن ازدياد الإغراءات التي شجعت وتشجع لاعبين إقليميين أساسيين، مثل إيران وتركيا، على التدخل المتعدد الأشكال ـ ووفقاً لأجنداتهم الخاصة ـ في الساحات العربية المختلفة، بغية ملء الفراغ الكبير الذي

أحدثه هذا العجز، الذي لم يظهر من الجانب العربي ما يشير إلى إمكان وقفه عند سقف معيّن. وانطلاقاً من ذلك الفراغ بالذات ـ الذي تعزز مع انهيار المشروع القومي العربي وتدمير العراق في حربي الخليج الأولى والثانية، ومن ثمّ تعميم الحروب الأهلية في غير بلد عربي كما هو جارٍ أخيراً ـ وجدت تركيا الفرصة مؤاتية لمحاول استعادة مشروعها الإمبراطوري التوسعي في هذا الجزء من العالم، معتمدة في ذلك على دعم بعض أطراف النظام الرسمي العربي، وعلى استثمار شتى أنواع التيارات الإسلامية الناشطة في المنطقة. وبدورها وجدت إيران ـ التي تمتد جذور علاقاتها التاريخية المعقّدة والملتبسة مع العالم العربي إلى الماضي السحيق ـ الظرف مناسباً للعمل على التوسّع في «تصدير» ثورتها الإسلامية إلى العالم العربي، مستعينة بنمط آخر من التيارات الإسلامية، وذلك تحت حجج شتى، أهمها دعم القضية الفلسطينية التي أحجمت فعلياً معظم الأنظمة العربية عن دعمها، واكتفت بالتعاطي معها عبر خطاب رسمي فارغ من أي مضمون، في مقابل الاكتفاء بتوزيع فتات من الهبات والمساعدات يسمح بتمويل عملية إدارة الأزمة.

وانعكس تواطؤ معظم الأنظمة العربية إزاء مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي عموماً، وقضية الشعب الفلسطيني بأشكال شتى، على معظم الساحات العربية، وتحديداً على مواقف القوى والأحزاب السياسية الناشطة في هذه الساحات، والتي انقسمت بين داعم بأشكال

مختلفة لهذا التواطؤ، ورافض له، تبعاً لتباين مقارباتها لمبدأ المقاومة بالذات (سواء كانت هذه المقاومة فلسطينية أم عربية). وفي الإطار اللبناني بالذات، دفع الحزب الشيوعي ـ الذي لعب الدور الأساس في إطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ـ ثمناً باهظاً لهذا التواطؤ العربي وانقسامات الساحات الداخلية والإقليمية، مقدّماً المئات من الشهداء دفاعاً عن تراب الوطن والقضية الفلسطينية، خلال الفترة الممتدة بين السبعينيات والتسعينيات. وقد وجد الحزب نفسه ـ بعد إطلاقه المقاومة وقيادته لها خلال نحو عقد كامل ـ عرضة لتآمر مزدوج: تآمر أطراف فاعلة في ائتلاف التشكيلات اللبنانية الطائفية المسيطرة والأجهزة المحلية الرسمية من جهة، ومحاولات إقصاء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية من جانب «أنظمة ممانعة» وشبكات حلفائها المحليين من جهة أخرى. وقد استهدفت هذه الأنظمة بالتحديد بأشكال شتى تطويع القرار المستقل للمقاومة الوطنية اللبنانية واحتكار إدارتها، فضلاً عن سعيها لاحتكار إدارة مجمل حركات المقاومة العربية الأخرى، بما يخدم أجنداتها الخاصة. وتجسيداً لهذا النهج الإقصائي، تمّ في أواسط الثمانينيات اغتيال وتصفية العشرات من قيادات وكوادر الحزب الشيوعي وجبهة المقاومة، إضافة إلى تهجير المئات، بل الآلاف، من أعضائهما إلى خارج المناطق التي كانت تعتبر ذات حيوية بالنسبة إلى عمل المقاومة. وأدى إخراج الحزب قسرياً من المقاومة المسلحة في

أوائل التسعينيات، إلى فتح جرح كبير داخل الحزب، لم تندمل الآثار الناجمة عنه حتى الآن، مع ما رافقه من تساؤلات مشروعة ومريرة من جانب الشيوعيين حول ما انتهى إليه موقع حزبهم من قضية النضال المسلح ضد المحتل الإسرائيلي. وقد آن الأوان لأن يقدّم الشيوعيون إجابات واضحة ومحدّدة عن هذه التساؤلات، ويحسموا بشكل جدي فرص ومتطلبات الانتقال من مجرد داعم للمقاومة المسلحة الراهنة (مقاومة حزب الله) إلى مكوّن مستقل وطليعي من مكوناتها.

مهام القوى اليسارية في الإطار العربي

إن ثمة حاجة ماسّة إلى إجراء مراجعة ذاتية من جانب القوى اليسارية العربية، التي أثبتت التطورات العاصفة تشتّتها وتواضع دورها واستمرار خضوعها لأزمات سياسية وتنظيمية داخلية منعتها من الاستفادة من تجارب ناجحة اختبرتها الحركات اليسارية في بلدان (بل حتى قارّات) أخرى من العالم، ومن ضمنها على سبيل المثال تجارب بلدان أميركا اللاتينية. والهدف من هذه المراجعة تعزيز قدرات هذه القوى على بلورة وتطوير بدائل فعلية تساهم في الإجابة عن كل ما سبق طرحه من تساؤلات، كمقدمة لإطلاق حركة شعبية محصّنة بتحالفات واسعة، يكون لها دور وازن في إنهاء الحروب الأهلية، والمشاركة النشيطة في بناء دول ديمقراطية وتقدمية حديثة في هذا الجزء من العالم.

وفي المرحلة الانتقالية الراهنة التي يجتازها العالم العربي، تجد

هذه القوى نفسها مطالبة بالعمل الحثيث على المواءمة بين أولوية التصدي للهجمة الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ولاسيما التكفيرية منها من جهة، وأولوية الالتزام الفعلي والصريح من جهة ثانية بحقّ الشعوب العربية وحركاتها الشعبية في التأسيس لدول تترسخ فيها مبادئ المساواة والحرية والتقدّم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ويترسّخ فيها مفهوم للعروبة من نوع جديد في مواجهة الأخطار الإقليمية والدولية الداهمة.

إن اليسار العربي مدعوّ بالتحديد للعمل على إعادة استنهاض حركة تحرر عربية من نوع جديد، تحكمها توجهات أساسية، أبرزها: إعادة الاعتبار لأولوية القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، والتصدي الفعلي لمندرجات «مشروع الشرق الأوسط الجديد» المعمّم للفوضى الخلاقة، والتحرّر السياسي والاقتصادي من قيد العلاقات التبعية، وإعداد وتعبئة القاعدة الشعبية لبناء الدولة الديمقراطية في أبعادها كافة. ويتطلب هذا التحدي من اليسار العربي - من ضمن ما يتطلبه - تشديد الضغط على الأنظمة العربية لإلزامها بامتلاك رؤى إنمائية مستقبلية واضحة المعالم تخدم المصالح الحيوية لشعوبها، وبخاصة للفئات الاجتماعية الواسعة المكشوفة على المخاطر، ومن ضمنها العمال والفلاحون والفئات ما دون المتوسطة والشباب الباحثون عن عمل، والنساء اللواتي هن عرضة للتمييز على غير صعيد. وينبغي أن تشمل هذه الرؤى بشكل خاص إعادة الاعتبار

لمسألة التصنيع في العالم العربي كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، بهدف الحدّ من خضوعه للعلاقات التبعية، وتحقيق تنويع أكبر في بنية مبادلاته الخارجية وفي خريطة شركائه الدوليين على المستوى الاقتصادي. كذلك يجب أن تشمل هذه الرؤى الإنمائية أبعاداً تكاملية واضحة المعالم، على نحو يعزّز المبادلات والاستثمارات البينية وانتقال القوى العاملة بين البلدان العربية، ويشجّع النشاطات المنتجة وذات القيمة المضافة العالية التي تؤمن خلق فرص عمل لائقة للملايين من الشبّان العرب المتدفقين سنوياً على سوق العمل. كما يفرض هذا التوجه أيضاً تعديل نمط انخراطها الراهن في منظومة العلاقات الدولية السائدة، والدفع بشكل خاص نحو بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع الكتل الدولية الجديدة الناشئة، (لاسيما الصين والهند) المرشحة لأن تتحول مستقبلاً إلى أكبر مستورد للنفط في العالم، وذلك كبديل تدريجي لاستمرار السيطرة الرأسمالية الغربية، وبخاصة الأميركية، على عمليات إنتاج وتسويق واستثمار هذه الثروة العربية. كذلك ينبغي أن يتوّج ذلك التوجه بتنفيذ مقاربات كلية لمعالجة المشكلة الاجتماعية، وصولاً إلى التجسيد الفعلي لحقّ المواطن في التعليم الجيد والصحة والتقاعد والسكن والنقل العام، بدل استمرار غلبة مقاربات اجتماعية جزئية وغير فعّالة يجري تطبيقها راهناً، ولا تطال إلا فئات محدودة من المجتمع.

الفصل الثاني

حول أزمة النظام السياسي اللبناني ومواقف الحزب من تطور الصراع الداخلي

لم يتمخض انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية المتمادية في أوائل التسعينيات، عن تغيير جوهري في بنية النظام السياسي اللبناني الطائفي، وعن إخراج هذا البلد من نفق نزاعاته وأزماته الدورية المتفجّرة. لا بل إن المسار التنفيذي الفعلي لاتفاق الطائف ـ الذي وقّع عام ١٩٨٩ ـ قد أغلق الباب عملياً أمام إمكان إصلاح هذا النظام، وساهم في تعميق المعوّقات الأساسية التي تعتمل في بنيته الداخلية، وكرّس واقع التدخل الخارجي الفظّ في إدارة شؤونه، العامة منها والتفصيلية.

أولاً ـ حول أزمة النظام السياسي

لقد تفاقمت أزمة النظام السياسي اللبناني خلال العقد المنصرم

على المستويات كافة، بفعل إمعان التشكيلات الطبقية المسيطرة في التمسّك بشبكة مصالحها السياسية والاقتصادية الضيّقة. وبرزت أهم مؤشرات هذه الأزمة في وأد أي محاولة جدية لإصلاح قوانين التمثيل السياسي، وتعزيز القوننة العملية للممارسة الطائفية على المستويات كافة، والامتناع الفظ عن إعادة هيكلة الإدارة الرسمية والوظيفة العامة، وعن تحرير القضاء ومؤسسات الرقابة من طغيان الهيمنة المرتجلة للسلطة السياسية عليها.

الفشل في تنفيذ اتفاق الطائف

اقترن تطبيق اتفاق الطائف بإحكام قبضة التحالف الفجّ بين «أمراء» الحرب والطوائف والمال الذين اضطلعوا بدور الوكلاء المحليين للتوازن الإقليمي-الدولي الذي نشأ في أوائل التسعينيات (غداة غزو العراق للكويت)، واختزلوا في أنفسهم الحياة السياسية العامة بكل مندرجاتها. وتزامنت هذه التوجهات مع تقاسم هؤلاء الوكلاء مواقع النفوذ والمنافع العامة، عبر تشجيعهم نوعاً من «تقسيم العمل» الضمني بين أطراف التحالف الحاكم، أجيز بموجبه لأطراف الحصول على حصة أكبر في إدارة وتوجيه أجهزة الأمن والسياسة الخارجية والقسم البيروقراطي والمتقادم من الإدارة العامة (الذي يطال جزءًا أساسياً من التعيينات في الوظيفة العامة)، في مقابل تحكم أطراف أخرى في صنع السياسات الإعمارية والاقتصادية والنقدية والمالية التي تتلاءم مع مصالح رأس المال الكبير. وبالتلازم مع هذا المسار التحاصّي، اتجه

كل من أطراف التحالف المسيطر نحو إحكام سيطرته شبه الحصرية على «جمهور طائفته»، عبر تغذية الانتماءات والعصبيات «ما دون-الدولتية»، واصطناع الخصوم واستنفار مشاعر الخوف والقلق من «الآخر»، كلما برزت حاجة إلى ذلك. واستخدمت تلك الأطراف لهذا الغرض، إعلامها الخاص وخطابها السياسي المعلّب ومنظومة متكاملة من المفاهيم والرموز اللغوية والإيحاءات، التي تعزّز مصالحها الضيقة. كما توافقت، تحقيقاً للغرض نفسه، على توزيع بعض «فتات» المساعدات على «رعاياها»، عبر طرق ومسارات شتى، يرتدي معظمها طابعاً مضمراً أو ملتوياً. ومن ضمن هذه الطرق والمسارات: استسهال توظيف عناصر الميليشيات في القطاع الحكومي، وضمّ عشرات الألوف من المتعاقدين الجدد إلى هذا القطاع (بدلاً من التقيّد بقواعد الوظيفة العامة)، واستنساب توزيع التعويضات للمهجرين من دون معايير شفّافة وواضحة، وكذلك التوسّع في التعويضات السخية للمعنيين بإخلاء المساكن المحتلة خلال الحرب، هذا بالإضافة إلى التوسع غير المحسوب الناتج في أشكال من سياسات الدعم العشوائية التي لا جدوى اقتصادية واجتماعية لها في المدى المتوسط. ولا بدّ من لفت النظر إلى أن معظم هذا الفتات كان يتم تمويله أساساً عبر قنوات المال العام، المعلنة والمستترة، التي يتحمل وزرها المواطن العادي، وكذلك عبر تدفقات القروض والهبات و«المكرمات» الواردة من الراعي الإقليمي والخارجي أو من المنظمات الإقليمية والدولية

الدائرة في فلكهما. إن خضوع عملية توزيع هذا الفتات للمصالح الزبائنية والفوقية للأطراف المسيطرة، وعدم اندراجه بالتالي ضمن سياسة عامة ذات أبعاد إصلاحية وتصحيحية واضحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، قد ساهما في تسريع أزمة المالية العامة وتعظيمها، وبالتالي أزمة الدين العام في البلاد.

وتأكيداً لرغبتها في تأبيد سيطرتها على مقدرات الحكم، عمدت الأطراف المسيطرة إلى تزوير قوانين التمثيل الشعبي، واستسهال التلاعب الاستنسابي بحدود التقسيمات الإدارية، والعمل المبرمج على إخضاع السلطة القضائية لأهواء السلطة السياسية ومصالحها، والاستمرار في استتباع دور السلطات المحلية وتهميشها. وهي امتنعت بالتحديد عن تنفيذ أهمّ ما وعد به هذا الاتفاق في المجالين السياسي والاقتصادي، وبخاصة ما يتعلق منه باعتماد التمثيل النسبي على مستوى المحافظات، والتحرّر التدريجي من القيد الطائفي، وتحقيق ما وصفه بالتنمية الاقتصادية المتوازنة. واستمرّت القوانين الانتخابية قائمة على امتداد هذه الفترة على أساس صيغ متغيرة من التمثيل الطائفي الأكثري. وبعد مضي أكثر من عقدين على بدء تطبيق هذا الاتفاق، انتهت محصلة الأمور ـ بدعم وتواطؤ من جانب الطغمة المالية والقوى الطبقية المسيطرة ـ إلى اختزال جميع مؤسسات السلطة السياسية بعدد من السياسيين وزعماء الطوائف لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، والى الاتجاه الفعلي نحو شكل من المثالثة «المذهبية» كبديل ضمني للثنائية الطائفية الناظمة للتمثيل السياسي، التي لم تعد

تعكس واقع التوازنات السياسية والديموغرافية في البلاد. وساهم هذا المسار التنفيذي في تفكيك آليات الانتقال «الطبيعي» للسلطة، وكرّس ممارسات غير قانونية في أعلى قمة هرم التمثيل السياسي، تمثّل أبرزها في استسهال التجديد والتمديد المتكرر للسلطات العامة القائمة، كالتمديد للمجلس النيابي وتكريس الفراغ في الموقع الرئاسي الأول، ناهيك عن التمديد المتكرر للعديد من موظفي الفئة الأولى في السلكين المدني والعسكري. وهذا ما أفسح في المجال أمام تعظيم التدخلات الخارجية الرامية إلى إدارة التوازنات الهشّة داخل النظام السياسي، بحجة عدم قدرة (والأصحّ عدم رغبة) القوى السياسية اللبنانية وحدها على القيام بهذه المهمّة. وتزامن هذا الشكل من اختزال السلطة مع اختزال من نوع آخر أدى عملياً إلى نقل معظم صلاحيات رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الوزراء منفرداً، بخلاف ما وصف أنه «روح» اتفاق الطائف، الذي كان قضى بنقل الجزء الأكبر من تلك الصلاحيات إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. وبالإضافة إلى ذلك، انطوى تطبيق «الطائف» أيضاً على ازدياد حاجة النظام السياسي الطائفي إلى توسيط القيادات العسكرية ـ وبخاصة قيادة الجيش ـ في إدارة التوازنات بين أطراف النظام، حيث انتخب رئيسان للجمهورية من المؤسسة العسكرية من أصل أربعة رؤساء بعد اتفاق «الطائف»، بينما لم يحدث هذا الأمر إلا مرة واحدة في حقبة ما قبل «الطائف»، التي شهدت تعاقب ثمانية رؤساء للجمهورية على مدى نحو خمسة عقود.

المسار التنفيذي لاتفاق الطائف يختزل الحياة السياسية في حفنة من الزعامات

إن الحقبة التي تلت توقيع اتفاق الطائف شهدت ميل التناقضات الداخلية نحو الانتظام وفق مسارات سعى النظام السوري من خلالها ـ مستنداً إلى الرعاية العربية والدولية التي كلّلت إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية ـ إلى «ضبط اللاعبين» اللبنانيين، على إيقاع «الزواج الفجّ» الذي كرّسه اتفاق الطائف بين قوى الأمر الواقع وقوى رأس المال الكبير المجسّد أساساً في الظاهرة الحريرية. وعلى امتداد نحو عقد ونصف العقد الذي استغرقته فترة «التعايش-التنافس» بين الولايات المتحدة وسوريا والسعودية إزاء المسألة اللبنانية (١٩٩٠ـ٢٠٠٤)، تمّ تفصيل واختزال آليات الانتظام العام داخل المجتمع اللبناني على قياس متطلبات إعادة إنتاج ذلك «الزواج الفجّ». ومع اهتزاز مرتكزات التحالف الدولي والعربي في أوائل الألفية الثالثة، واغتيال الرئيس الحريري عام ٢٠٠٥، انهارت آليات الانتظام العام التي كان قد شيّدها الطرف السوري بقبول وتواطؤ متفاوت من جانب أطراف الحكم اللبناني، التي اتجهت نحو التحرّر من قيود هذا الانتظام بعد انهيار تلك الآليات. واتجهت من ثمّ الأطراف اللبنانية نحو تدعيم ارتباطاتها الخارجية على حساب قواعد الانتظام العام الداخلي، ونحو تعظيم الظاهرة الطائفية وتوظيفاتها السياسية إلى مستوى غير مسبوق، حتى أنّ الانتماءات الآحادية والعصبوية الضيقة كادت تتحوّل إلى عنصر

استقطاب رئيسي أو بالأحرى إلى عنصر استقطاب وحيد، مع تلاشي مساحات الصراع الاجتماعي في وعي الناس وسلوكها. وفي سياق تنامي هذه الظاهرة وتفاعلها، تكرّس الانقسام الحاد داخل المجتمع اللبناني بين قطبي ٨ آذار و١٤ آذار، اللذين اتجها خصوصاً بعد عام ٢٠٠٥ نحو اختصار مجمل جوانب الحياة السياسية في البلد.

ويصعب في الواقع التميز بصورة واضحة بين هذين القطبين، بالنسبة إلى نمط مقاربتهما لقضايا الإصلاح السياسي الداخلي وطرق معالجتهما للمسألة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. ويظهر ذلك بصورة جليّة من خلال التماثل النسبي في معظم السياسات والمواقف الرسمية الصادرة عن الحكومات المتعاقبة التي شارك فيها هذان القطبان أو تبادلا احتلال موقع السيطرة الفعلية داخلها. ولكن هذا التماثل النسبي في مواقفهما من قضايا الإصلاح السياسي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا يحجب وصول التصادم بينهما إلى ذروته في ما يخصّ موضوع السلاح (سلاح حزب الله) ووظيفته الفعلية، حيث تباينت المواقف بين اعتبار البعض أنه قوة ردع وطنية لا بديل عنها في مواجهة الخطر الإسرائيلي دفاعاً عن الأرض، واعتبار البعض الآخر أنه تحوّل إلى أداة فعلية وغير مشروعة لتعديل التوازنات الداخلية بين التشكيلات الطائفية المختلفة المتنافسة على التحكم بقرار الدولة. وقد تعزّز هذا التصادم على نحو كبير خصوصاً بعد أحداث عام ٢٠٠٨، مع اندراجه ـ في الإطار الخارجي ـ ضمن مواجهة أوسع نطاقاً أخذت

تطال مجمل المنطقة العربية والدول المحيطة (إيران، السعودية، تركيا، إسرائيل...). وتنطوي هذه المواجهة على محاولة حثيثة لنقل الصراع الأساسي في هذا الجزء من العالم، من الإطار العربي-الإسرائيلي، إلى إطار آخر محكوم بالتناقض السعودي-الإيراني، الذي تغذيه لأسباب شتى كبريات الدول الغربية، والذي يراد له أن يتحوّل إلى تصادم سني-شيعي شامل، كجزء من تعميم «الفوضى الخلّاق» التي تسعى بواسطتها قوى غربية نافذة إلى إعادة رسم الجغرافية السياسية لدول المنطقة تمهيداً لتجديد عملية تقاسمها. وفي إطار لعبة باتت أقرب ما تكون إلى لعبة المرايا المتعاكسة، أصبحت العناوين الراهنة للصراع الدولي والإقليمي والعربي جزءًا لا يتجزأ من عناوين الصراع اللبناني الداخلي نفسه، وارتدّت هذه الأخيرة بدورها لتحتل واجهة أجندة ذلك الصراع الخارجي. وقد أمسى كل تشكيل من التشكيلات اللبنانية معنياً بشكل مباشر بملفات التنافس الأميركي-الروسي في المنطقة، والمواجهة بين إيران والغرب (وإسرائيل)، وازدياد دور إيران الاستقطابي في منطقة الخليج والعالم العربي عموماً، والمجابهة المتصاعدة بين ما يسمى حلف الاعتدال وحلف الممانعة في المنطقة. وقد تحكمت اللعبة الإقليمية بعملية فرز القوى والتشكيلات السياسية اللبنانية واصطفافاتها، حتى كادت المساحة بين الفضاءين المحلي والخارجي تنعدم، وبدا أي حدث داخلي كأنه حدث خارجي بامتياز.

عجز قوى ١٤ آذار عن تقديم قوة مثال في مجال بناء الدولة

لقد استمرّت قوى ١٤ آذار خلال نحو عقدين تضطلع بالدور الأهم في إطار التحالف الممسك بالسلطة والمتحكم إلى حدّ كبير بتوجيه السياسات العامة للدولة. وقد بالغت هذه القوى في رفع خطاب سياسي صاخب في وجه خصومها، يدعو إلى وجوب «العودة إلى الدولة»، ولكن من دون أن تحدّد بشكل جدي وواضح مرتكزات هذه العودة ومضمونها الفعلي، باستثناء تشديدها على وجوب تخلّي حزب الله عن سلاحه، مما يؤكد استمرار تبعيتها السياسية للخارج ومراهنتها الضمنية على الإبقاء على دولة التحاصّ الطائفي المتخلّفة، التي حمّلت المجتمع اللبناني تكاليف وأعباء تتجاوز كل الحدود، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والأمن، وفي عدم الحفاظ على الحدّ الأدنى من استقلالية القرار الوطني. إن أحداً لا يمكنه أن ينكر أن النواة الأساسية التي التأمت حولها في وقت لاحق قوى ١٤ آذار، لم تحقق منذ أوائل التسعينيات ـ وبالرغم من موقعها التقريري داخل الحكم ـ أي تقدّم يذكر في معالجة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية مصيرية وشائكة، من ضمنها تطوير قوانين التمثيل السياسي وتسليح الجيش وتجهيزه بهدف تمكينه فعلاً من احتضان القوى الشعبية المقاومة للخطر الإسرائيلي كافة، وإصلاح الإدارة العامة وتأكيد استقلالية القضاء. ومن ضمن تلك القضايا أيضاً، عجزها عن توفير وتحديث شبكات البنى التحتية الأساسية، ولاسيما الكهرباء والماء، وعن

تصحيح الفجوات البنيوية في السياسات العامة، الاقتصادية والمالية والضريبية والاجتماعية، التي ساهمت في إفقار الناس وفاقمت هجرة الشباب طلباً للعمل. إن سلسلة الاغتيالات المدانة التي طاولت عدداً من قادة قوى ١٤ آذار عام ٢٠٠٥ (بدءًا من الرئيس رفيق الحريري) لا يمكن إلا أن تواجه بالإدانة والاستنكار، كونها أدخلت نمطاً من السلوك الإجرامي غير المعهود في الحياة السياسية اللبنانية. غير أن قوى ١٤ آذار استسهلت في معرض ردّها على تلك الاغتيالات، تعميم التعبئة الطائفية في المدن والأرياف، وتغذية البيئة الحاضنة لتيّارات التطرف الديني المفتوحة على حركات التكفير، واجتذاب التدخلات الإقليمية والأجنبية المتعددة المصالح والأهواء.

إن الإقرار في هذا الإطار، بوجود انقسام في المجتمع اللبناني حول تقييم الدور الإيراني وأهدافه في لبنان والمنطقة، قد يكون مبرّراً ومشروعاً من الناحية المبدئية، وهو يحتمل نقاشاً تتواجه فيه الحجج والحجج المضادة في لغة علم السياسة، التي تعني - من ضمن ما تعنيه - ضرورة البحث الدائم عن ديناميات توائم بين فرص التلاقي وفرص التباين الموضوعية والواقعية حول حدود شبكات المصالح المشتركة (الراهنة والمستقبلية)، والتعامل بشكل مسؤول مع المندرجات الموضوعية التي تفرضها تلك الفرص. وفي جميع الأحوال إن الطابع الخلافي لهذه المسألة كان ينبغي أن لا يترجم إمعاناً في «شيطنة» الدور الإيراني - كدولة إقليمية كبرى لها مصالح تاريخية خاصة، بعضها مبرّر

وبعضها الآخر قد لا يسهل تبريره ـ والمبالغة في تحويله إلى «فزّاعة مطلقة» غالباً ما كان يجري تحت ستارها إخفاء مصالح استراتيجية تخصّ أطرافاً سياسية عديدة داخل لبنان وخصوصاً خارجه.

الدفاع عن سلاح المقاومة أمر ضروري ولكنه غير كافٍ

إن تفاقم حدّة الانقسام بين قطبي ٨ آذار و ١٤ آذار ساهم موضوعياً في تضييق الفرص المتاحة أمام القوى السياسية اللبنانية الأخرى لتميز مواقفها عن هذين القطبين. ومع ذلك، فإن الحزب الشيوعي كان ولايزال واحداً من بين هذه التشكيلات السياسية القليلة والمختلفة، الذي سعى ـ في خطابه السياسي وفي جانب من ممارساته ـ إلى التمايز الواضح والصريح عنهما، ولكنه لم ينجح في نهاية المطاف في تثبيت هذا التمايز، ليس في نظر الشيوعيين أنفسهم فقط، بل كذلك ـ وهذا هو الأهم ـ في نظر الناس عموماً. وإذا كان حزب كالحزب الشيوعي اللبناني يفخر بشرف المساهمة في إطلاق جبهة المقاومة الوطنية ضد المحتل الإسرائيلي عام ١٩٨٢، فإنه لأمر طبيعي أن يتمسك هذا الحزب بالدفاع المبدئي والفعلي عن السلاح المقاوم كجزء من قوة دفاعية وطنية لردع احتلال إسرائيل لأراضٍ لبنانية واعتداءاتها المتكررة على الشعب اللبناني، بصرف النظر عمّن يحمل هذا السلاح راهناً، وعن الملابسات التي أفضت إلى أقصاء الشيوعيين عن هذه الحلبة بدءًا من أوائل التسعينيات. إلا أن هذا الموقف المبدئي الصحيح لا يعفي الشيوعيين والقوى اليسارية من توجيه النقد الصريح والعلني إلى قوى

٨ آذار (بما فيها حزب الله)، عند كل موقف من جانب هذه الأخيرة يضعف وحدة النسيج الاجتماعي اللبناني، أو يتعارض مع المتطلبات الأساسية لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي يحتاج إليها البلد. ويجب الإقرار أن الحزب لم يتوصل في حالات كثيرة إلى التمايز بالجملة عن قوى ٨ آذار، وإن كان حاول ممارسة هذا التمايز بالمفرق.

وبتحديد أكثر، كان يتوجّب على الحزب الشيوعي عدم الاكتفاء بالانتقاد اللفظي للتشكيلات الأساسية في قوى ٨ آذار، لاستسهالها استخدام حيثيات الخطاب الديني، بل كان عليه أن يبادر إلى تجسيد هذا الانتقاد على الأرض من خلال أشكال النضال العام الديمقراطي كافة، التي من شأنها أن تكسر حدّة الانقسام المجتمعي الثنائي في البلاد. وثمة مسائل كثيرة كان يجب أن يؤكد الحزب فيها تمايزه بشكل واضح وصريح عن تلك القوى: في المجال الثقافي، وفي الإعلام وشبكات التواصل، وفي الموقف من أولوية التعليم الرسمي والحفاظ على الدور الطليعي ـ فعلاً ـ للجامعة الوطنية، ومن نظام الأحوال الشخصية، ومن الاستثمار الفجّ للأيديولوجيا الدينية، ومن القضايا المطلبية ومسألة الحريات العامة والشخصية سواء على المستوى الوطني أم خصوصاً في مناطق سيطرة التشكيلات الطائفية بالذات. ويمتلك الحزب حججاً قوية لإطلاق هذا النوع من النضال الديمقراطي على المستوى الوطني، في مواجهة كل أشكال التعبئة الجماهيرية على أساس طائفي،

لاسيما أن أثر هذه التعبئة لا يتوقف على مستوى الخطاب فقط، بل هو ينسحب على العديد من المواقف الفعلية للقوى الطائفية التي استسهلت التوظيف السياسي للظاهرة الطائفية، إزاء مروحة واسعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطال مصالح عموم الناس، بمن فيهم أولئك الذين تتطلع قوى ٨ آذار إلى تمثيلهم.

ومن الأمثلة على تلك المواقف: عدم مساهمة تلك القوى في تحويل موضوع إعادة بناء الدولة إلى موضوع يحتل فعلاً، لا قولاً فقط، صدارة أولويات العمل السياسي على المستوى الوطني؛ ومشاركتها الفعلية في عملية المحاصّة الفوقية في كل ما يتصل بإصلاح الإدارة العامة والتعيينات الإدارية؛ وعدم امتلاكها ـ وبالتالي عدم انخراطها في تنفيذ ـ أجندة والتزامات محدّدة المعالم والأهداف بشأن المعالجات المطلوبة لتصحيح الخلل والفجوات في السياسات العامة، الاقتصادية والمالية والضريبية والاجتماعية والتربوية والصحية وغيرها؛ وميلها المتكرر نحو المساومة أو الانكفاء العملي إزاء مسألة خوض المعارك المطلبية الوطنية والعامة ـ وكان آخرها معركة هيئة التنسيق النقابية ومعركة انتخاب الهيئات والروابط الممثّلة للمعلمين ـ في مقابل عدم تردد تلك القوى في خوض المعارك المطلبية الجزئية التي تعني جمهوراً بعينه أو منطقة بعينها أو قضايا خاصة بعينها؛ هذا بالإضافة إلى ميل بعض هذه القوى لاستخدام عوامل القوة المادية والمعنوية التي تتمتع بها في مناطق انتشارها، لفرض «ثقافتها» وإحكام قبضتها على مفاصل الحياة

اليومية في هذه المناطق، مما ساهم ويساهم في ترهيب الآخر وصولاً إلى إلغائه... وغير ذلك من مواقف.

وفي المحصلة العامة، لم يبذل الحزب الشيوعي الجهد الفعلي اللازم للتموضع بشكل أكثر استقلالاً خارج إطار حركتي ٨ آذار و١٤ آذار، وإن كان قد سعى في خطابه السياسي على تأكيد تمايزه عن هاتين الحركتين. وقد بدا في حالات كثيرة أقرب إلى أن يكون احتياطاً ضمنياً لقوى ٨ آذار - وإن بشكل غير معترف به من جانب هذه القوى - منه إلى تشكيل نواة فعلية لقوة ثالثة متمايزة تعبّر عن أطياف المجتمع اللبناني المتنوعة، وبخاصة العمال والشباب والنساء والشرائح الواسعة من الفئات الاجتماعية ما دون المتوسطة. بالرغم من أن الحزب الشيوعي قد خاض العديد من المعارك الانتخابية - البلدية والنيابية وعلى مستوى المهن الحرة والنقابات المختلفة - من موقع مستقل، إلا أن تراكم هذه النضالات ومندرجاتها السياسية قد بقي مشتّتاً ومحدوداً وقليل الفعالية بشكل عامٍ. وهو لم يفض إلى قيام معالم واضحة وثابتة لرؤية كلية، وبالتالي لتيار شعبي أكثر استقلالاً وتقدماً عن واقع الانقسام السياسي الثنائي الحاد الذي يتحكم بمصير البلد.

الطبقة المسيطرة والميل نحو تعميم التوظيف السياسي للمسألة الطائفية

في مواجهة هذا التوظيف السياسي غير المسبوق للظاهرة الطائفية، من غير الجائز استسهال أو الاكتفاء بتوصيف هذه الظاهرة كجزء فقط من البناء الفوقي للمجتمع، أو باستمرار تفسيرها انطلاقاً

من طرح «طبقوي» صارم لا يخلو من تبسيط واختزال وتعسّف فكري. فمثل هذه المقاربات التبسيطية لم يعد يتناسب مع عمق وشمول هذا التوظيف المتعدد الأبعاد، الذي نجحت القوى المسيطرة في سحب مفاعيله ـ بشكل مقصود ـ على معظم مناحي الحياة اليومية في البلاد، بدءًا من التعليم والصحة والثقافة والإعلام والوظيفة العامة، وصولاً إلى المحدّدات الأساسية الناظمة لسوق العمل والسكن وغيرها. وفي مراجعة لأسس تشكّل المسألة الطائفية وتطور آلياتها ووظائفها السياسية والطبقية في لبنان، يجب إعادة التأكيد على أن ما أورده الحزب الشيوعي في وثائقه المتعاقبة ـ من أن «الطائفية هي الشكل السياسي للحكم ولسيطرة البرجوازية فيه»، وأن «الطائفة هي تلك العلاقة السياسية من التبعية الطبقية التي تربط الطبقات الكادحة بالبرجوازية في علاقة تمثيل سياسي طائفي» ـ يبقى قائماً بكل حيثياته ومندرجاته، مهما بلغ التصعيد الطائفي مداه، واتسعت مجالات استخدامه من قبل القوى المسيطرة. بيد أن ما ينقص فعلاً هو العمل الدؤوب على إبراز الديناميات الملموسة والجديدة التي باتت تتحكم راهناً بآليات التقاطع المعقّد بين الظاهرة الطائفية من جهة، والصراع الطبقي والاجتماعي من جهة ثانية، وبالتالي المبادرة ـ انطلاقاً من ذلك ـ إلى خوض كل أشكال النضال الديمقراطي العام الذي من شأنه أن يعرّي ويفكّك أسرار هذا الخط الفاصل بين الظاهرة الطائفية وتوظيفها السياسي والاجتماعي المعقّد والمتغيّر. والمؤكد أن تصعيد النضال

الديمقراطي العام لا يعني حصره ضمن مقاربات ذات طابع «مطلبي» بحت، لأن الأهم منها بالنسبة إلى الشيوعيين هو العمل على إكساب هذا النضال أبعاداً سياسية بالدرجة الأولى، تسمح بإعادة صوغ ميزان القوى السياسي والاجتماعي في البلاد على نحو يخدم عملية التغيير والتقدم الديمقراطي الحقيقي.

فالمقاربات المطلبية البحتة غالباً ما انتهت إلى طريق مسدود، وقد امتلك النظام القائم ـ تاريخياً ـ القدرة على تفريغ النضالات المطلبية من مضامينها السياسية، وعلى إعادة ضبط إيقاعها ضمن منظومة المصالح الضيقة الخاصة بتوازناته الداخلية. هذا ما يمكن استنتاجه ـ على سبيل المثال ـ من التراجع الحاد في حجم ونوعية التعليم الرسمي خلال العقدين المنصرمين، بعد النهوض العارم الذي كان شهده في العهد الشهابي في الستينيات. وهذا ما يمكن استنتاجه أيضاً مما جرى لاحقاً في بداية السبعينيات مع محاولة إقرار قوانين تحمي الإنتاج المحلي (محاولة الوزير السابق الياس سابا عبر المرسوم ١٠٤٣) ومما جرى مع محاولة ضبط الاحتكار المتحكم بالقطاع الصحي (محاولة الوزير الراحل إميل بيطار عبر حكومة الشباب في بداية السبعينيات). والأمر نفسه ينطبق كذلك على الموقف الراهن للدولة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام، حيث اصطدمت الحملة المطلبية الواسعة النطاق لحركة التنسيق النقابية، بجدار التواطؤ الرسمي الأرعن من جانب جميع أطراف الطبقة المسيطرة، من دون استثناء.

وعندما نشير إلى النضال الديمقراطي العام ذي الأبعاد السياسية، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو وجوب إدخال إصلاحات أساسية على نظام التمثيل السياسي عبر قانون جديد وعصري للانتخابات النيابية (وكذلك البلدية). وقد طرحت في السنوات الأخيرة الكثير من الأسئلة حول إمكان فرض قانون للتمثيل السياسي قائم على النسبية خارج القيد الطائفي، بصفته يمهّد لكسر إحدى أهم حلقات النظام السياسي القائم، الذي يمعن في تكريس التوظيف السياسي والطبقي للظاهرة الطائفية. ولكن تجسيد هذا الهدف الاستراتيجي، اصطدم بالمعارضة العاتية التي تبديها القوى الممسكة بالسلطة، وبعدم توافر موازين القوى السياسية والاجتماعية القادرة على فرض تحقيق هذا الإنجاز.

إن التمسك في المدى المنظور بهذا الهدف الاستراتيجي يعتبر أمراً ضرورياً، ولكن ذلك يجب أن لا يحول دون إمكان اعتماد خيارات مرحلية متدرّجة ـ ارتباطاً بتطور موازين القوى ـ تفضي في محصلتها النهائية إلى بلوغ الهدف المرتجى. ويمكن الإشارة، من ضمن تلك الخيارات المرحلية، إلى العمل على انتزاع قانون يقرّ تنظيم «مفهوم الإقامة» (في لبنان) استناداً إلى معايير واضحة وشفّافة، مما يضعف آليات التعامل مع «جماهير الطوائف» كاحتياط تابع، ويحول دون استمرار إخضاعها لأماكن تسجيلها (في سجلات النفوس)، سواء في الانتخابات النيابية أم في الانتخابات البلدية. ويصب في الاتجاه ذاته أيضاً العمل الدؤوب على فرض تطبيق قانون مدني للأحوال

الشخصية، مما يقوّض جزءًا مهماً من قدرة المؤسسات والزعامات الدينية والطائفية على استمرار التحكم التعسفي بالعباد.

ثانياً ـ حول تقييم الحزب لنشاطه بعد المؤتمر العاشر

إنّ أي تقييم راهن - على أعتاب المؤتمر الحادي عشر - لنشاط الحزب منذ المؤتمر العاشر عام ٢٠٠٩، ينبغي أن ينطلق من إعادة التذكير بالأهداف الأساسية الملموسة التي كان هذا المؤتمر قد حدّدها لنفسه، وتبيان ما تحقق منها، في ضوء التغيرات المستجدة في الفترة الواقعة بين المؤتمرين. وقد طرح المؤتمر العاشر مجموعة أهداف، أهمها: تأسيس «حركة ديمقراطية شعبية» في مجال قطاعات العمل الجماهيري (النقابات، الطلاب، الشباب، النساء، المهن الحرّة، العمل الصحي، الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع لبنانياً وعربياً، دورات التثقيف والمدرسة الحزبية...)؛ والعمل من ضمن «خطة إنقاذية تنظيمية وضعت بعد المؤتمر العاشر على رفع مستوى الكفاحية لدى الشيوعيين عبر تفعيل العمل الجماعي في الميادين كافة ومراكمة الأنشطة وتوظيفها لخلق كوادر عمل مؤهلة ومتواصلة مع الجماهير...»، و«لملمة صفوف الحزب، وتفعيل العمل الجماعي، وبناء الكادر الحزبي، وترميم الهيئات»؛ وكذلك العمل على إعادة بناء حركة أممية جديدة مع التأكيد على «أولوية دفع الحركة الشيوعية واليسارية العربية إلى الصفوف الأمامية، وصولاً إلى توحيد نظرة اليسار العربي من الانتفاضات والثورات الشعبية»، وغير ذلك من أهداف.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح بعد مضي نحو ستّ سنوات على المؤتمر العاشر هو الآتي: ماذا تحقق، جزئياً أو كلياً، من هذه الأهداف؟

إن العديد من التقارير الصادرة عن الهيئات القيادية - وبخاصة النسخ المختلفة من تقرير المكتب السياسي (في النصف الثاني من عام ٢٠١٣) حول تقييم محصلة عمل الحزب بين المؤتمرين - لا تشير بصورة واضحة وشفّافة إلى ما تمّ إنجازه فعلاً من تلك الأهداف، بل تكتفي بسرد عام يتناول متواليات المواقف والأحداث، من دون إقرار صريح بعمق الأزمة المعتملة داخل الحزب، والتي يعكسها تفاقم العديد من المؤشرات السياسية والتنظيمية، ومن ضمنها:

- الانخفاض الملحوظ في اجتماعات الهيئات الحزبية القاعدية والوسطى، وفي عدد الأعضاء المشاركين في هذه الاجتماعات، وانعكاس ذلك تراجعاً حاداً في نشاط منظمات الحزب المناطقية والقطاعية عموما، مع إرتباط هذا التراجع - إضافة إلى بعده التنظيمي - بعاملين أساسيين غير منفصلين: ارتباك الموقف العام للحزب من قضايا أساسية تتصل بالانقسامات اللبنانية الداخلية من جهة، وارتباك مماثل في موقفه من بعض جوانب التطورات الجارية على الصعيد العربي، وبخاصة السوري، من جهة ثانية.
- ازدياد شعور الشيوعيين، بسبب اتساع الفجوات الهيكلية الداخلية، بضعف مردود العمل التنظيمي عموماً، بدءًا من الفروع القاعدية بشكل خاص، ومروراً بالمنطقيات، وانتهاء باللجنة

المركزية التي لا تزيد نسبة المشاركة في اجتماعاتها عن نصف إجمالي عدد أعضائها في أفضل الحالات. مع الإشارة إلى تفاقم هذه الفجوات، في جانب مهم منها، بفعل نزاعات شخصية وثانوية مصطنعة استنفدت الجزء الأكبر من طاقة عمل الهيئات القيادية. والمثال الأبرز على ذلك، تجربة عمل اللجنة المركزية التي تمخضّت عن تخصيص ١٠ أو ١١ اجتماعاً من أصل ١٢ اجتماعاً عقدتها على امتداد عام كامل (٢٠١٢)، للبحث في هذا النوع من النزاعات المصطنعة بالذات، مما عزّز حالة الانقسام والتشرذم والشلل داخل الحزب، بالتزامن مع اعتكاف عدد غير قليل من أعضاء هذه الهيئة.

- إسهاب التقارير الصادرة عن المكتب السياسي في تكرار الحديث عن صعوبات، ولكن من دون بذل أي جهد حقيقي لتحديد أسبابها الأساسية وسبل معالجتها، ومن دون الفصل الدقيق كذلك بين الشقّ الموضوعي من تلك الصعوبات، والشقّ الذي يرتبط بالعامل الذاتي أي بالتحديد الملموس للمسؤوليات. واللافت أن الحديث عن صعوبات يتكرر بصورة خاصة كلما برزت حاجة لدى القيادة الحزبية إلى تبرير تقاعس أو خطأ أو فشل في العمل، بينما نادراً ما تبادر قيادة الحزب إلى تخصيص جلسات عمل محدّدة تتضمن جدول أعمال جدّياً وشفّافاً لتشخيص تلك الصعوبات بصورة دقيقة ووضع خطط لمعالجتها.

- إحجام قيادة الحزب عن تقييم حصيلة أعمال الكونفرنس الوطني الذي عقد أوائل عام ٢٠١٤، والذي طغت على غالبية مداخلاته نبرة نقدية حادة بشأن الخلل الكبير في إدارة شؤون الحزب. ومن بين المفارقات الصارخة التي تلت اختتام هذا الكونفرنس، أن المكتب السياسي لم يتردد لحظة آنذاك في إعادة التجديد لنفسه كاملاً، مستقوياً بمنطق «القوة التصويتية» الغالبة التي يتحكم بها.

الأزمة ومسألة نمو عدد أعضاء الحزب

إن المؤشر الأكثر دلالة الذي يعكس وجود أو عدم وجود أزمة داخل الحزب، يتمثل في مؤشر تطور عدد أعضاء الحزب، وكذلك أصدقائه، خلال الفترة الممتدة بين استحقاقين، أي بين مؤتمرين. ومن حقّ الشيوعيين أن يعرفوا إذا كان حزبهم ينمو أو هو لا ينمو، وأين يتركز هذا النمو في حال تحقّقه، وهل هو يطال المدن الرئيسة في المقام الأول بحسب ما شدّدت عليه المؤتمرات السابقة، ولا سيما المؤتمر العاشر. كما أن من حقهم أن يعرفوا بالتحديد نصيب منظماته المختلفة من هذا النمو - النقابية منها والطلابية والشبابية وغيرها - إضافة إلى مدى تنامي حضور الشيوعيين في المهن الحرة وفي صفوف النساء والمثقفين وأساتذة التعليم والمجالس البلدية والجمعيات غير الحكومية وغيرها.

إن التقرير التقييمي لا يشير بشكل واضح ومحدد إلى أي من جوانب هذا الموضوع، بل يكتفي بإيحاءات عامة وملتبسة - وأحياناً

متناقضة - حول حصول تقدم هنا وانحسار هناك، متجاهلاً أن إحاطة الشيوعيين بوجهة نمو الحزب ومنظماته تشكل عاملاً أساسياً في تقييم أدائهم والتطبيق السوي لمبادئ الشفافية والمساءلة. كما أن مثل هذه الإحاطة من شأنها أن تشجع تداول المواقع وتجديدها، وتوزّع المسؤوليات، كلما برز خلل ذو شأن في العمل القيادي على مستوى الفروع والمناطق والقطاعات.

إن الواقع الراهن للقاعدة الإحصائية المتوارثة لدى مكتب التنظيم المركزي يعكس بشكل مختصر الواقع التنظيمي المتردي للحزب عموماً (بحسب ما سيجري تفصيله في الفصل المتعلق بالمسألة التنظيمية). فهذه القاعدة لا تسمح فعلياً - في حالتها الراهنة - بتقديم صورة واضحة وموثوقة حول تطور حجم العضوية ونوعها في الحزب، نظراً إلى تقادم وقصور وعدم شفافية جزء غير قليل من معطياتها. وتتزايد الشكاوى - بحسب المنظمات المختلفة - من نقص هنا وانتفاخ هناك، في واقع اللوائح الاسمية للمنتسبين المصرّح عنهم. كما يشكو بعض الشيوعيين من أن طلبات تنظيمهم أو إعادة ضمهم إلى التنظيم، تواجه عقبات وتعقيدات بيروقراطية «قيصرية»، إلى الحدّ الذي يعزّز الشعور بأنهم عرضة للنبذ و«التهشيل» من الحزب. وتؤدي الاستنسابية والمزاجية في تعاطي مكتب التنظيم مع هذا النوع من المشكلات في حالات كثيرة، إلى إضعاف مستوى الشفافية في تطبيق الإجراءات المتعلقة بعقد المؤتمرات القاعدية وبالتالي الوطنية. ومن

الأهمية بمكان الإشارة في هذا الإطار إلى عمل ريادي ومهني بامتياز - بادر إلى القيام به من تلقاء نفسه «فريق استشاري» مكوّن من شيوعيين من داخل الهيئات الحزبية وخارجها - قدّم مشروعاً متكاملاً لتجديد القاعدة الاحصائية للحزب وتحديثها، وكان متوقعا أن يشكل تنفيذ هذا المشروع أداة بالغة الفعالية في تطوير أداء الحزب ومعالجة مشكلاته التنظيمية المتراكمة. ولكن من المؤسف أن هذا العمل لم يحظ باهتمام جدي وفعلي من جانب الهيئات القيادية.

حول سياسة التحالفات وطريقة صوغها

يخفي التقرير التقييمي الطابع المتقلب والظرفي للتحالفات التي جرى اختبارها في السنوات الأخيرة. فهذه التحالفات كانت تتقرّر في معظمها إما داخل أطر فوقية مغلقة، وإما تركز على استهداف «شخصيات سياسية» مرشحة لخوض التحالف معها، الأمر الذي كان يدفع الحزب إلى استنفار هذه الشخصيات موسمياً لإقناعها باحتلال موقع الصدارة في هذه الحقبة أو تلك. وغالباً ما كانت تنتهي طبيعة «الأمزجة» الناظمة للعلاقة مع تلك «الشخصيات»، إلى التبدّل تحت وطأة هذا السبب الظرفي أو ذاك، الأمر الذي يفضي إلى سقوط تلك التحالفات الفوقية. وبالنسبة إلى حزب كالحزب الشيوعي، فإن وضع سياسة للتحالفات كان يجب أن يتم من حيث المبدأ استناداً إلى تحليل علمي للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واستناداً كذلك إلى برنامج مرحلي يتلاءم مع نتائج ذلك التحليل، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة

القوى الاجتماعية السائدة وبنيتها الداخلية وتنوع شبكات مصالحها. فتحديد معالم هذه الخريطة السياسية والاجتماعية بوضوح - مع ما تتطلبه من قدرة على مواجهة التوظيف السياسي والطبقي للظاهرة الطائفية - هو الذي يساعد في التميز ما بين القوى الطبقية القاعدية التي ينبغي استهدافها من قبل الحزب عبر تحالفات رئيسية وأخرى ثانوية، وتلك القوى التي تتموضع أو تميل إلى التموضع في موقع نقيض لتوجهات الحزب. كما أن هذه الخريطة هي التي تسمح في كل مرحلة من المراحل بتحديد شروط التحالف، في ضوء ما يستجد من تطورات وتغيرات ذات شأن، تطال توازنات القوى السياسية والاجتماعية في البلاد. لقد شكّلت المقاربة المعتمدة من قبل القيادة الحزبية إزاء مسألة التحالفات، بديلاً سطحياً وسهلاً عن العمل القاعدي الجدي الذي كان يجب أن ينصبّ على استنهاض قوى وفئات اجتماعية محددة من نوع تلك التي يستهدفها فعلاً برنامج الحزب. وقد يكون اعتماد «التحالفات الفوقية»، في الظروف الصعبة التي نعيشها، أمراً لا مفرّ منه في حالات معيّنة، ولكن هذا التوجه لا يعفي حزباً كالحزب الشيوعي، من العمل الجدي والمتواصل لبناء تحالفاته القاعدية، مستنداً في ذلك إلى تحليله الطبقي والعلمي لواقع البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية وللتحولات العميقة الجارية فيها، وصولاً إلى خوض النضالات المطلبية وغير المطلبية التي تفرضها خلاصات ذلك التحليل. وكان على الهيئات القيادية أن تستفيد، في هذا المجال، من فيض النضالات

العمالية والشبابية التي اختبرها الحزب خلال الستينيات والسبعينيات، والتي عزّزت صفوفه وأنتجت العديد من الكوادر المتمرسين، ليس في مجال النضال المطلبي فقط، بل أيضاً في حقول الفكر والسياسة والتنظيم على السواء. وتقرّ تقارير الهيئات القيادية بالفشل الذريع الذي حصده الحزب على مستوى الانتخابات النيابية الأخيرة وتحالفاتها، ولكنها لا تقدّم شرحاً مقنعاً للأسباب الذاتية التي أدت إلى هذا التراجع المريع في القاعدة الانتخابية للحزب، وبخاصة تلك الأسباب المتصلة بالمراهنات الخاطئة على تطمينات «الحلفاء الموعودين». فقد أفقدت تلك المراهنات الحزب تأييد جمهور واسع من الناخبين، بما في ذلك جزء لا يستهان به من الشيوعيين وأصدقائهم، الذين صعب عليهم التمييز بين مواقف الحزب المبدئية والمستقلة، ونزوعه أحياناً نحو مواقف لا تخلو من ميل عملي نحو الالتحاق.

إن نمط التعاطي الضيق والاختزالي مع قضية التحالفات، الذي ساد على مستوى القيادة الحزبية المركزية، قد سحب نفسه بصورة تلقائية على نمط عمل الهيئات القيادية المحلية في المحافظات والقطاعات الأساسية. والمؤسف أن التقارير الدورية للهيئات القيادية لا تقدّم أي معطيات ملموسة ومفيدة حول حسابات النجاح والفشل في تجارب تحالفية قاعدية محددة خاضتها منظمات الحزب في المناطق والقطاعات المختلفة، كي يصار إلى الاستفادة من الدروس والعبر المستخلصة منها، تصويباً وتفعيلاً لنشاط الحزب اللاحق. وتكتفي

هذه التقارير في هذا المجال بتكرار الكلام الشديد العمومية الذي لا يزال يطغى على أدبياتنا السياسية وبخاصة التنظيمية منذ نحو عقدين من الزمن، متغاضية عمّا إذا كانت المنظمات القاعدية قد راكمت تجارب تحالفية خاصة بها على مستوى المناطق والقطاعات، ولاسيما الأساسية منها.

أما بالنسبة إلى الانتخابات البلدية الأخيرة، فقد يكون الحزب محقاً في إعلانه أنه حقّق نجاحات نسبية في خوضها (وبخاصة في محافظة الجنوب) بفضل التعبئة الجيدة لمنظماتنا الحزبية. ولكن مع ذلك، فإنه من المفيد لفت النظر إلى أن جزءًا مهماً من تلك النجاحات كان عائداً بالدرجة الأولى إلى تزايد تململ أوساط اجتماعية وعائلية متنوعة - من خارج القاعدة الحزبية - من كابوس السيطرة الطاغية للزعامات الطائفية، ولاسيما (في الحالة المتعلقة بالجنوب اللبناني) من سيطرة «الثنائي الشيعي» على مفاصل الحياة العامة والبلدية. ولكن ماذا فعل الحزب بعد معركة الانتخابات البلدية للحفاظ على حيوية العلاقة مع القاعدة الانتخابية التي اجتذبها في معركة الانتخابات البلدية؟ وأي نشاطات ونضالات جماهيرية طوّرها الحزب ومنظماته لتعزيز التمايز البنّاء والندّي في مواجهة القوى والزعامات المحلية المتسلطة، خصوصاً في مناطق انتشاره، حول قضايا تتصل بتحسين واقع الخدمات والمرافق العامة في البيئة المحلية (ومن ضمنها تأمين الكهرباء والماء والخدمات الصحية ونوعية التعليم وغيرها من الخدمات)، وتفعيل

مستوى النشاط البلدي عموماً، وتوفير فرص العمل المحلية وتعزيز الحياة الثقافية في المحيط المحلي، ناهيك عن القضية الأهم بين سائر القضايا، أي تلك المرتبطة بوجوب تأكيد تمايز موقف الحزب بشكل واضح وصريح من مسألة أولوية التمسك بالدولة والعمل على إعادة تأسيسها وصولاً إلى تحريرها من النظام السياسي الطبقي-الطائفي (الذي تشكل القوى الطائفية ركناً أساسياً من أركانه)؟ وينبغي الإقرار في هذا الإطار بأنه نادرا ما نقرأ أو نسمع تقييماً جدياً حول نشاط منظمات المناطق، باستثناء الكلام العام الذي يرد بين الحين والآخر في التقارير النمطية الصادرة عن مكتب التنظيم المركزي، التي لا تنفك تؤكد - لفظاً - أن جميع المنظمات الحزبية التي أنجزت مؤتمراتها، قد أقرت برامج وخطط عمل في ختام تلك المؤتمرات، وأن هذه الخطط بالذات قد شكلت شرطاً من شروط التئام المؤتمرات المذكورة. ولكن المؤسف أن أي تقرير تقييمي لنشاط منظمات الحزب، لا يشير من قريب أو بعيد إلى المحصلة الفعلية لما أنجز - أو لم ينجز - من تلك الخطط والبرامج، مما يساهم عملياً في إضعاف الحوافز النضالية للشيوعيين وفي تأبيد بقاء القديم على قدمه.

حول عدم وضوح «السمة العامة للمرحلة» في أدبيات الحزب

كي يتمكن الشيوعيون من صوغ برنامج عملهم ووجهة نضالاتهم الراهنة والمستقبلية، فإنّ عليهم أن يحدّدوا، بدقّة، طبيعة المرحلة وسمتها الغالبة. وفي الوقت الذي يكاد فيه التوظيف السياسي للظاهرة

الطائفية - من جانب القوى والزعامات الطبقية والطائفية - أن يطيح فكرة «الدولة»، بل ربما الكيان نفسه، من الطبيعي أن تطرح إشكالية التقاطع المعقّد بين هذين الحيّزين الطائفي والطبقي، تساؤلات مشروعة حول مدى تأثير تلك الإشكالية على مسألة تقرير «السمة العامة للمرحلة» في أدبيات الحزب الشيوعي. فهل أن هذه السمة الغالبة تتمثّل في التركيز على التأسيس لبناء الدولة الديمقراطية الحاضنة بوظائفها المتنوعة للاجتماع اللبناني، مما يفترض تركيز الجزء الأهم من جهود الشيوعيين في المرحلة الراهنة على خوض مجمل جوانب النضال الديمقراطي العام الذي يعنى بشكل أساسي بالمسألة اللبنانية تحديداً؟ أم أن السمة الغالبة راهناً تتجسّد في النضال من أجل حكم وطني ديمقراطي، لا ينصبّ فيه جهد الشيوعيين على التأسيس لبناء الدولة فقط، بل ينصب كذلك على احتلال موقع مؤثّر داخل السلطة، وتصعيد النضال الوطني التحرري والانخراط أكثر فأكثر في مهمة إعادة النهوض بحركة التحرر الوطني العربية؟ أم ترى أن تلك السمة ينبغي أن تتمحور - بالنسبة إلى حزب كالحزب الشيوعي - حول قضية النضال من أجل بناء الاشتراكية؟ إن لكل من هذه الخيارات، أهدافها وشعاراتها وتحالفاتها وربما أيضاً أشكالها التنظيمية، ومن الأهمية بمكان أن يحسم الحزب، بوضوح، الخيار الذي سوف يحكم نضاله في المدى المنظور، بدل استمرار التقلّب والمراوحة ما بين هذه الخيارات المتعددة. وأياً يكن الخيار المرحلي المعتمد، فإنّ الحزب سوف يكون مطالباً أيضاً - في

ضوء عمليات التفكك وإعادة البناء الجارية في محيطنا العربي القريب والبعيد - بالمساهمة في عملية إعادة إنتاج مفهوم جديد وجامع للعروبة، مبني على مقومات ثقافية وديمقراطية حقيقية وراسخة، في مواجهة الفشل الذريع للأنماط «القوموية» السابقة، ولمحاولات ملء الفراغ، المعوّقة والمشبوهة، التي تقوم باختبارها راهناً - بدعم خارجي - المشاريع الإسلامية المتعددة المشارب، ولاسيما الأصولية والتكفيرية منها. فإنتاج فهم جديد للعروبة لا يشكل ركناً من أركان الخيار الثاني (الحكم الوطني الديمقراطي) فقط، بل هو أيضاً جزء لا يتجزأ من أركان الخيارين الأول (تأسيس الدولة الديمقراطية) والثالث (بناء الاشتراكية).

حول مسألة النضال في المجال الاقتصادي-الاجتماعي

من ضمن الفجوات التحليلية في التقرير التقييمي، تبدى ضبابية الرؤية التحليلية الخاصة بالبنية الطبقية والاجتماعية الفعلية في البلاد، وطغيان الطابع التبسيطي والاختزالي على تلك الرؤية، مع العلم أن هذه البنية الاجتماعية هي التي تحدد - بحسب ما سبقت الإشارة إليه أعلاه - أسس التحالفات وسقف المطالب وأشكال النضال والعمل الجماهيري في كل مرحلة من المراحل. ويتكرر في معظم التقارير الحزبية الدورية (وفي التقرير التقييمي للمكتب السياسي تحديداً)، استخدام مفردات شديدة العمومية حول «الطبقة العاملة» و«التحليل الطبقي»، من دون تحديد جدي للتحولات التي طالت هذه المفاهيم

في الإطار اللبناني. وكأن المقصود من ذلك، الاكتفاء بإقناع الذات (القيادية) بالهوية الطبقية والثورية المتوارثة للحزب، من دون بذل جهد فكري وثقافي حقيقي يساهم في بلورة وتطوير المندرجات التفصيلية لهذه المفاهيم في الممارسة الطبقية داخل بنية اجتماعية معقدة كالبنية اللبنانية. ويصبح هذا المنطق الشكلي والصنمي في بعض الأحيان أداة يجري توظيفها بشكل مقصود في إرباك أي رأي آخر داخل الحزب، وفي إلصاق تهمة «الالتحاق» الطبقي بهذا الرأي. ومن الأمثلة على ذلك، عدم قدرة الخطاب «الطبقي» الإنشائي - السائد راهناً - على الإحاطة بالواقع الفعلي الذي يميز البنية الاجتماعية اللبنانية، وبخاصة ما يتعلق منها بخصائص الطبقة العاملة، التي غالباً ما تظهر في ذلك الخطاب كأنها «علبة نمطية مغلقة». هذا مع العلم أن هذه الطبقة التي يجمعها، من جهة، الخضوع المشترك لاستغلال رأس المال وأصحاب الريوع، تتجه من جهة ثانية نحو فرز وتباين واسعين لجهة تعدّد مكوناتها، بحسب ما سوف يتم تفصيله في الفصلين الخامس والسادس. وما من شك في أن الحزب الشيوعي معني فعلاً، كحزب طبقي ثوري، بامتلاك خريطة طريق واضحة ومفصّلة حول سبل تضييق الفروق الكبيرة بين هذه المكونات المختلفة. كما أنه معني أيضاً بتجاوز النواقص الفادحة - سواء على مستوى الخطاب السياسي أم على مستوى التحرك الشعبي - التي تعتري تعامله الراهن مع ظاهرات مؤثرة وذات أبعاد مهمّة، من ضمنها - على سبيل المثال - ظاهرة

الارتفاع المطرد في وزن العمل المأجور غير النظامي، الذي يفتقد إلى جميع أشكال الحماية الاجتماعية، وظاهرة تكاثر أعداد العاملين لحسابهم الخاص، الذين تضاعفت نسبتهم في العقود الثلاثة الأخيرة كنسبة من إجمالي عدد العاملين، مع العلم أن نصف هؤلاء هم شبه أميين، ومع ذلك فهم منخرطون في أنشطة ذات قيمة مضافة معدومة. ومن ضمن هذه النواقص أيضا التقصير الحزبي في الإحاطة الوافية بالآثار المتأتية عن الانحسار المريع في وزن المجتمع الريفي عموماً، الذي يبقى مسرحاً لانتشار الفقر والفقر المدقع وتفتّت الحيازات الزراعية وضعف إنتاجيتها، وانعدام فرص العمل وتقلص شبكات الحماية الاجتماعية. وينطبق ذلك أيضاً - بحسب ما سيجري تفصيله في الفصلين المذكورين - على نمط التعاطي الحزبي مع ظاهرة العمالة غير اللبنانية الوافدة إلى البلد، بما في ذلك العمال السوريون.

حول العمل في صفوف الشباب

لم يوفّق التقرير التقيمي الصادر عن المكتب السياسي في توصيف حالة التناقض المستفحلة بين قيادة الحزب والشباب، بكونها ناجمة من سعي «المعارضات المتناوبة» (داخل الحزب) إلى الكسب الرخيص لودّ الشباب تحت ستار الدعوة إلى التغيير. إن هذه النظرة تعتبر اختزالية وتبسيطية بامتياز، وهي تعكس سيطرة الحذر والشكّ لدى القيادة الحزبية، في طريقة تعاطيها مع قضية الشباب عموماً. كما تعكس قصر النظر في نمط التعامل مع النزف المستمر في الكوادر

الوسطى الشابة، وبخاصة الإناث منهم، الذين لم ينجح الحزب في تهيأة المناخ النضالي والفكري والمهني الكفيل باستيعابهم بصورة خلّاقة ومتجة في معترك النضالات اليومية الهادفة والواعدة. وهذا النزف الشبابي المستمرّ هو الذي يفسّر، إلى حدّ كبير، أسباب اتجاه البنية العمرية لأعضاء الحزب عموماً نحو الارتفاع. وإنه لذو دلالة أن تتنامى ظاهرة تسرب الشباب من الحزب أو اعتكافهم عن المشاركة في نشاطاته، في الوقت الذي تتعاظم فيه مشاركة هؤلاء - خارج الإطار الحزبي الضيق - في كل نشاط سياسي أو ثقافي أو فني يجري في الفضاء اليساري والديمقراطي الأعم والأشمل. وليس بالأمر الصائب أن تتغنى قيادة الحزب بتركها المجال متاحاً أمام الشباب كي يمارسوا «حريتهم واستقلالهم حتى يكادوا يتحولون إلى حزب شقيق أو رديف»، في حين أن المطلوب بإلحاح يتمثل في وجوب إدماج الشباب بصورة عضوية داخل جسم الحزب ليصبحوا الرافعة الأساسية في تطوير منظماته وتجديد أشكال نضاله. فالقيمة المضافة لعمل الشباب في صيغة «حزب شقيق أو رديف»، هي أقل بكثير من القيمة المضافة المتأتية عن اندماجهم الفعّال والنشيط في قلب المنظمات الحزبية، وصولاً إلى احتلال مواقع قيادية فيها. وانطلاقاً من ذلك، يصح التساؤل عمّا إذا كانت الغاية الفعلية للقيادة الحزبية من اعتبار الشباب بمثابة تشكيل مستقل أو «حزب شقيق»، هي إبقاء الشباب على هامش الحياة الداخلية للحزب، وبالتالي استبعادهم عن موقع القرار فيه. كما أنه ليس

بالأمر الصائب أيضاً تنبيه التقرير التقييمي «من محاولة البعض - ممن يدعمون فكرة تعزيز دور الشباب - اختراع صراع جديد داخل الحزب هو صراع الأجيال». فالمؤكد أن المسألة في عالمنا الراهن لم تعد، كما في الماضي، مسألة صراع أجيال، بل أصبحت واقعاً حياً وملموساً، يتجسّد في أبهى صوره في تلك الانتفاضات الشعبية التي تفجّرت في شوارع المدن العربية المختلفة، وفي التحركات الجماهيرية المناهضة لمساوئ ظاهرة العولمة، التي اجتاحت عواصم العالم من أقصاه إلى أقصاه، والتي لعب فيها الشباب الدور الطليعي، وأحياناً الدور القيادي.

إنّ هذا الفائض الكبير في زخم الحركة والنشاط في صفوف الشباب، بات يعبّر في الظروف الراهنة عن واقع موضوعي يعكسه مضمون التحولات الاجتماعية الجارية في زمن العولمة، أكثر من مجرد تعبيره الصرف عن مسألة صراع بين الأجيال. ذلك أن الشباب باتوا في العصر الحالي بين أكثر الفئات الاجتماعية المعرّضة للبطالة والإفقار والتهميش والإقصاء الاجتماعي (والإقصاء من السكن)، في وقت لا تنفك البنى الطبقية والاجتماعية في العالم تشهد تحولات عاصفة، بما في ذلك داخل الطبقة العاملة نفسها، وفي أشكال العمل المأجور وغير المأجور. وقد آن الأوان - في عالمنا المتغيّر - لأن يكفّ بعض القيادات الحزبية البيروقراطية عن التعاطي مع قضية الشباب، سواء داخل الحزب أم خارجه، عن طريق الوعظ والإملاء والتلقين، أو عن طريق الإفراط في التخويف من تغريداتهم على شبكات التواصل

الاجتماعي. فمثل هذا التعاطي يصادر - عن غير حق - قرار الشباب ويحول دون مشاركتهم الفعلية فيه، ويضعف بالتالي من درجة ثقتهم بأنفسهم. هذا مع العلم أن الشباب هم أدرى بالمشكلات الفعلية التي يواجهونها، وينبغي أن تتاح لهم الفرصة كي يحتلوا الصفوف الأمامية في تقرير المعالجات المطلوبة في مواجهة تلك المشكلات، ويتحملوا - كراشدين - محصلة نجاحاتهم وإخفاقاتهم.

إن هذا التوجه يجب أن ينطبق على علاقة الحزب بالشيوعيين الشباب ومنظماتهم المختلفة، وهذه هي أقصر الطرق لتجديد الكادر الشابي الوسطي والعالي في الحزب وتطويره. كما يجب أن ينطبق، إلى حدّ كبير، على علاقة الحزب بالمنظمات الشابية غير الحكومية (وغير الحزبية)، حيث لم تعد تنفع هنا أيضاً محاولات التعميم والإسقاطات المبسّطة والاختزال. وبالطبع يتطلب تمكين الشباب من الاضطلاع بهذا الدور، انخراطهم في برامج تثقيف هادفة، وفي دورات تدريب وتأهيل بغية تطوير قدراتهم المعرفية حول مختلف جوانب الواقع الاجتماعي المعقّد، وتعزيز تفاعلهم البنّاء مع عالم المعرفة والمعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي والعلمي، وكذلك مع مسألة الإلمام بالعلوم الحديثة واللغات.

حول منهجية تقييم عمل القيادة، كهيئة وكأفراد

ينبغي الإقرار بصورة عامة أنّ السياسة الفوقية للتحالفات - سواء على مستوى المركز أم على مستوى المناطق - قد ساهمت في تحويل

قيادة الحزب أكثر فأكثر إلى تركيبة ضيقة تعيش حالة من الانقطاع عن المنظمات والقواعد والكوادر والكفاءات الحزبية، وتستسهل الاستعانة بمنطق «التصويت الجمعي» داخل الهيئات القيادية، وبنصوص وممارسات تنظيمية تخضع قراءتها لمعايير مزدوجة لا تخلو من الانتقائية والاستنساب. وفي معرض تقييم عمل قيادة الحزب، لا ينبغي الخلط بين عمل القيادة الحزبية كهيئة وعمل كل من أعضائها كأفراد. ولا نجافي الحقيقة في القول إن فعالية عمل القيادة كهيئة كان محدوداً، بحسب ما تشير إليه المحصلة الفعلية لعمل الحزب بين المؤتمرين، واستمرار تراجع موقع الحزب ودوره في الحياة السياسية العامة. أما عمل أعضاء القيادة كأفراد، فإنّ تقييم فعاليته لا يجوز أن يختزل فقط - على غرار ما تفعله التقارير الحزبية الدورية - في عدد الاجتماعات ووتيرتها واللقاءات السياسية الداخلية والزيارات الخارجية، والمقابلات والإطلالات الإعلامية التي يقوم بها هذا العضو القيادي أو ذاك. فالذي يقرّر، في نهاية المطاف، مدى فعالية الدور الإفرادي لأعضاء القيادة الحزبية، هو مدى انسحاب مفاعيله بشكل مباشر على توسيع حجم ونوع نشاطات القاعدة الحزبية العريضة، لاسيما هيئاته الوسطية والمناطقية والقطاعية. ولا بدّ من الاعتراف أن ترجمة تلك المفاعيل لم تتجسّد معظم الأحيان على أرض الواقع، وبخاصة على مستوى تفعيل مشاركة الشيوعيين الحيّة والمميّزة في المعارك السياسية والاجتماعية والوطنية والثقافية. وينطبق هذا الاستنتاج على المكتب

السياسي واللجنة المركزية، كهيئتين وكأفراد، كما ينطبق بالقدر ذاته من الأهمية على قسم كبير من قيادات المناطق والقطاعات. ومن الواضح أن العمل ضمن «غرف فوقية مغلقة»، لا يوفّر البيئة الداخلية الصحية والمؤاتية لتحفيز نشاط الرفاق وإبداعاتهم، وتعبئة جهودهم المشتركة في اتجاه تحقيق الأهداف النضالية المرسومة. وهذا ما دفع ويدفع الشيوعيين، وبخاصة الكوادر والكفاءات، نحو أشكال من الانكفاء والإحباط، في ظل هذا النمط من العمل القيادي الذي يبدّد جزءًا كبيراً من الموارد والجهود والوقت في العمل الروتيني الداخلي وفي الصراعات المصطنعة والمملّة، ويهمل الكثير من الملفات الأساسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

حول مسائل التنظيم والمركزية الديمقراطية

لقد أثار الشقّ التنظيمي من التقرير التقييمي - حول نشط الحزب منذ المؤتمر العاشر - قلقاً مشروعاً لدى جمهور واسع من الشيوعيين، خصوصاً لدى إعلان تذمّره الصريح من وجود فائض في منسوب الديمقراطية المطبّقة راهناً داخل الحزب. وتشير الفقرات التنظيمية في التقرير التقييمي - بلغة أقرب ما تكون إلى لغة المراقب الحيادي عن بعد - بكلمتين فقط إلى غياب اللجان الحزبية العمالية وشلل معظم لجان العمل القطاعي، مع تنصّل قيادة الحزب من مسؤوليتها عن هذا الغياب. ومع ذلك، لا يتوانى التقرير عن الإفراط في تعظيم ما يسميه ايجابيات تنظيمية يذكرها على النحو الآتي: «مئات الجمعيات

العامة، مئات الاجتماعات والإطلالات الإعلامية، العديد من لجان إعادة التواصل مع من انقطع عن الحزب، التجديد المنتظم في انتخاب الهيئات القاعدية والمتوسطة، اقتران جميع المؤتمرات على مستوى المناطق والمحافظات بإقرار خطط عمل لكل منها» (كذا؟). ولكن أليس من المشروع التساؤل: أين وكيف أثمرت هذه الإيجابيات على أرض الواقع الحي والملموس؟ هل هي أفضت فعلاً إلى زيادة عدد أعضاء الحزب، وإلى انتظام أكبر في وتيرة عمل هيئاته المختلفة واجتماعاتها، والى تعزيز الكادر الوسطي والشبابي وتطويره، والحدّ من ظاهرة تسربه من الحزب، والى خلق أطر نواتية لبلديات ظلّ تمتلك برامج إنمائية محلية محددة في مناطق انتشار الحزب؟ والأهم من ذلك، هل اقترنت تلك الإيجابيات بإعلان واضح وصريح عما تمخضت عنه فعلاً عملية تنفيذ الخطط الموضوعة - بحسب ما يؤكد عليه التقرير - من قبل المؤتمرات القاعدية في المناطق والمحافظات والقطاعات كافة؟ وهل انعكس هذا فعلاً في ازدياد عدد الشيوعيين وأصدقائهم المشاركين في التحركات الجماهيرية التي نظّمها الحزب في السنوات الأخيرة حول قضايا مطلبية وسياسية محددة؟ وبالرغم من أن الجواب هو بالنفي - بحسب ما تمّ تبيانه في فقرات سابقة - فإننا نترك للشيوعيين أن يقدموا، كل في نطاق عمله، الإجابة الشفّافة عن هذه الأسئلة المطروحة، وأن يستخلصوا منها الدروس والعبر المفيدة.

ولعلّ أخطر ما ورد في الفقرات التنظيمية يتجسّد في ذلك

«النفس» المعبّر من دون تردد عن رغبة صريحة في استمرار إحكام القبضة الحديدية المتسترّة تحت شعار التطبيق التعسفي والشكلي لمفهوم المركزية الديمقراطية، مع الادعاء اللفظي باحترام قواعد «التنظيم اللينيني». ولا بأس من التوضيح في هذا المجال بأن لينين كان تناول مفهوم المركزية الديمقراطية في كتابه «ما العمل؟» عام ١٩٠٣، خلال أبشع مراحل القيصرية (اعتقالات فردية وجماعية، إعدامات، عمليات ترحيل...)، أي عشية ثورة عام ١٩٠٥. وكان هذا المفهوم يرتكز بشكل عام آنذاك على ركنين أساسيين (ربما كانا مبررين في حينه؟)، فرضتهما طبيعة المواجهة الدموية مع النظام القيصري: وجوب إخضاع كل شيء لمبدأ سلامة الحزب من جهة، ووجوب تخصيص القيادة بوضع شبه مستقل عن الحزب من جهة ثانية (لأغراض أمنية في الأساس). وقد أدرك معظم الشيوعيين واليساريين لاحقاً خطورة الاستمرار في هذا النمط الصارم من المركزية الديمقراطية، التي تحوّلت مع ستالين إلى مجرد مركزية من دون أثر للديمقراطية، واستخدمت تبعاً لذلك كمبرّر أو أداة لتصفية الألوف من الشيوعيين والمناضلين. وقد تمّ حسم الصراع داخل الحزب الشيوعي السوفياتي حول هذه المسألة عام ١٩٣٢، بعدما كان ستالين قد نجح في طرد تروتسكي من الحزب والبلاد عام ١٩٢٧، وأضحت هواجس المركزية تبعاً لذلك تطغى، بشكل ساحق، على متطلبات الممارسة الديمقراطية، مما أضعف موضوعياً، مبدأ طوعية الانتساب إلى الحزب، وعزّز غلبة

العلاقات الزبائنية داخله. وفي إطار تلك الحقبة الستالينية، التي كادت تفرغ الحزب من مثقفيه، تحوّل تطبيق الماركسية - التي كانت قد ألغت في الأساس دور الإله - إلى حالة أشبه ما تكون بكنيسة ذات «رأس» أوحد، وأضحى الحزب الشيوعي (عالمياً) أقرب إلى بنية أبوية محكومة بالموقع الحاسم للأمين العام (والأجهزة من حوله)، الذي أنيطت به، عملياً، سلطة التدخل والتأثير في كل شيء، وتحوّل دوره إلى ما يشبه إله معصوم عن الخطأ.

إن الحزب الشيوعي اللبناني (السوري) الذي نشأ في منتصف العشرينيات بعد وفاة لينين، أي خلال الحقبة الستالينية، قد حمل إلى درجة أو أخرى إرث هذا الواقع التاريخي الموضوعي. وقد أضيفت إلى هذا الأخير المفاعيل المعقّدة المتأتية عن الخصوصيات التاريخية للبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات العربية المشرقية، ولاسيما منها لبنان. واستناداً إلى سمات ومميّزات عملية النمو الرأسمالي في بلداننا المشرقية العربية - التي افتقدت جميعها إلى «الحلقة الصناعية» أو بالأحرى التصنيعية - واستناداً كذلك إلى المواقع البالغة الأهمية التي استمرت تحتلها مفاهيم العائلة الممتدة والعشيرة والطائفة والمكونات الأخرى «ما دون الدولتية» في بلداننا، فإنّ البنية الأبوية للهيكل التنظيمي قد اتجهت نحو الترسّخ داخل الأحزاب السياسية عموماً، ليصار إلى إنتاجها وإعادة إنتاجها على امتداد عقود من الزمن عبر صيرورة شبه محكمة. وبالفعل خلّفت هذه

البنية الأبوية بصماتها بنسبة أو بأخرى على مختلف أشكال التنظيم السائدة في لبنان، حيث سادت وتسود قيادات نصف إلهية في غالبية التشكيلات السياسية القائمة؛ وبعض هذه القيادات الأساسية وافد من بيوتات سياسية عائلية متوارثة (جنبلاط، الجميل...)، وبعضها الآخر هو نتاج - من خارج نادي العائلات التاريخية - لتفاعل مجموعة من العوامل، من ضمنها مفاعيل الحرب الأهلية والهجرات الداخلية والخارجية وانبعاث التيارات الدينية، إضافة إلى بعض ما لحق بلبنان من مفاعيل ظاهرة العولمة.

وينطبق هذا النوع من العوامل، بنسب متفاوتة، على زعامات صعدت من رحم الحرب الأهلية (مثل الرئيس نبيه بري والسيد سمير جعجع)، وزعامات نشأت إما كتعبير عن توق الطبقة الوسطى المسيحية إلى الانعتاق من عصر استبداد «الميليشيات المسيحية» خلال الحرب الأهلية (الجنرال ميشال عون)، وإما كارتداد لوهج الثورة الإسلامية في إيران (السيد حسن نصرالله). أما ظاهرة الرئيس رفيق الحريري، فقد أنتجتها، بصورة مباشرة، تجربة الهجرة إلى النفط (الخليج)، وبشكل خاص ظاهرة الارتباط القوي بالمملكة العربية السعودية وبشبكة تحالفاتها مع الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية. واللافت أن الحزب الشيوعي لم ينجح في مواجهة هذا التكريس التاريخي في مجتمعاتنا لمفهوم «الرئيس» أو «الزعيم» أو «الأمين العام». وقد استمرّ هذا الواقع مسيطراً من الناحية العملية،

بالرغم من تضمين الحزب في معظم وثائقه المتعاقبة فقرات مطوّلة حول ضرورة تداول المراكز في أعلى بناء الهرم الحزبي، وبالرغم كذلك من انكبابه على مدى سنوات طويلة - خلال ثمانينيات القرن المنصرم - على مناقشة كيفية الوصول إلى صيغة قيادية لا يكون فيها الأمين العام سوى «متقدّم بين متساوين» داخل أعلى الهيئات الحزبية.

الفصل الثالث

تفاقم المسألة التنظيمية في الحزب

مقدمة: الأهمية الاستثنائية للمسألة التنظيمية

تطرح أسئلة وملاحظات كثيرة حول الإجراءات التنظيمية المتوقع أن ترعى انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني، الذي يريد له الشيوعيون أن يكون، في مثل الظروف اللبنانية والعربية والدولية الاستثنائية السائدة، مؤتمراً نوعياً بامتياز. والشيوعيون، وبخاصة الشباب منهم، مدعوون إلى المشاركة الفعّالة في النقاش الصريح والشفّاف الذي يتناول هذه المسألة، انطلاقاً من كون التنظيم يشكل إحدى الأدوات الأساسية التي يستخدمها الحزب في إدارة الصراع الاجتماعي، فضلاً عن أن الحيّز التنظيمي هو المرآة التي ينعكس فيها واقع الحزب السياسي والفكري والثقافي، ومدى تحفيز هذا الواقع

لمناخ التفكير والاجتهاد والعمل حول السياسات والقضايا المحورية التي تتعلق بمجالات نشاطه.

أولاً ـ في تشخيص المشكلة التنظيمية

إن الحديث عن أزمة تنظيمية لا يراد منه الانتقاص من النضالات والتضحيات التي شارك فيها أو قادها الشيوعيون في السنوات الأخيرة، بقدر ما يستهدف تعزيز استخدام موارد الحزب المتنوعة، ولاسيما البشرية منها، بهدف تعظيم المردود السياسي لتلك النضالات والتضحيات. وتتزايد القناعة بأن أي تقدم فعلي على طريق حلّ المشكلة التنظيمية في الحزب لم يسجّل في المؤتمرات الحزبية المتعاقبة، منذ انتهاء الحرب الأهلية. ومن بين القرائن البيّنة على هذا الواقع المأزوم، ما يشهده الحزب ـ بحسب ما جرى تبيانه في فقرات سابقة ـ من ظاهرات تسرب واعتكاف وانكفاء عن المشاركة في نشاطاته، وعدم انتظام في وتيرة عمل الهيئات الحزبية، فضلاً عن تزايد الانقسامات غير الصحية في صفوف الشيوعيين، التي غالباً ما ترتبط بالواقع التنظيمي المتردي للحزب، كما ترتبط بجانب من مواقفه السياسية الأساسية. إن هذا الوضع ـ الذي تتحمل مسؤوليته الهيئات القيادية مجتمعة ـ يمهّد السبيل بشكل طبيعي أمام طرح السؤال الآتي: كيف يمكن للشيوعيين في مثل هذه الأحوال أن يقتنعوا بجدية الآمال المعقودة على مؤتمرهم الحادي عشر، إذا كان هذا المؤتمر سوف ينعقد بالاستناد إلى الإجراءات نفسها و«الروحية» التنظيمية نفسها التي اعتمدت في المؤتمرات الثلاثة أو الأربعة الأخيرة؟ أليست ثمة

مخاوف من أن يؤدي استمرار هذه الإجراءات ونمط تطبيقها، إلى تكريس أوجه الخلل وانعدام الفعالية التي لطالما اشتكى منها واعترض عليها الكثير من الشيوعيين، وكانت سبباً رئيسياً لخروجهم من الحزب أو انكفائهم عنه؟

١. منطق «تدبير الأحوال» أصبح عقبة أمام تطور الحزب

من الأهمية بمكان ـ حتى يستقيم النقاش ـ أن يدرك الشيوعيون أنواع المخاوف والمحاذير الملموسة المرتبطة باستمرار اعتماد النمط نفسه من الإجراءات المؤتمرية. وبداية، يجب التوضيح بأن الجانب الأساسي من هذه المحاذير لا يقتصر حصراً على طريقة عمل وأداء رفاق محددين مسؤولين عن التنظيم، بل إن الأزمة هي أكبر من مسألة أشخاص بكثير. وربما وجب الاعتراف في هذا الإطار، بأن هؤلاء الرفاق تمكنوا في فترات محددة من حماية الحزب في وجه المخاطر المحدقة وأفلحوا في الحفاظ على حد أدنى من أطره التنظيمية. وهم استطاعوا «تدبير الأحوال» في ظروف بالغة الصعوبة كانت تشتد فيها الضغوط الداخلية والخارجية على الحزب، وتتراجع قدراته المادية والمؤسسية والبشرية، خصوصاً منذ انتهاء الحرب الأهلية، الذي تزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية. ولكن مع ذلك، فقد آن الأوان للإقرار بأن منطق الإفراط الشديد في ادعاء «حماية الحزب» والحفاظ عليه في وجه الأخطار والاستسهال الضمني لفكرة «إكمال الطريق بمن بقي من شيوعيين»، من شأنه أن يعيق تجديد الحزب ويفاقم عزلته ويسرّع انحداره إلى الهاوية. ويغيب عن هذا النوع من المنطق ـ أياً

كانت دوافعه، حتى النبيلة منها ـ أن المعركة الأساسية للحزب لا تتمثّل في الحفاظ على قاعدته، وهي باتت ضيّقة إلى حدّ كبير فقط، بل هي تتمثّل بقوة أكبر في كسب الآلاف، بل عشرات الآلاف، من الأعضاء والمناصرين الجدد (من شيوعيين ويساريين وديمقراطيين)، الذين تتهاوى مواقعهم الاجتماعية ونلتقيهم بشكل شبه دائم في الساحات والمنابر العامة وفي التحركات المطلبية والاحتجاجية، من دون أن ينجح الحزب في اجتذابهم، أو في بناء تحالفات ديمقراطية معهم، عبر تنظيم وخوض نضالات قاعدية فعلية إلى جانبهم. وبكلام أوضح، إنّ منطق «تدبير الأحوال» على المستوى التنظيمي لم يعد يجدي نفعاً، في عالم يشهد مثل هذه التحولات المتسارعة والمتعاظمة في السياسة والاقتصاد والثقافة وفي شبكات المعلومات والتواصل والاتصالات، حيث أصبحت هذه الشبكات تشكل في تجارب العديد من الأحزاب والحركات الشعبية في العالم، أساس عملية التنظيم والتعبئة، وأداة رئيسية للتحرك والنشاط على المستويات كافة. إن هذه التحولات المستجدة باتت تتطلب تضافر الجهود من أجل نوعين من عمليات التغيير داخل الحزب: النوع الأول، التغيير في مناهج وأدوات وآليات العمل التنظيمي المتوارثة عبر المؤتمرات المتعاقبة؛ والنوع الثاني، التمهيد إلى قيام جيل جديد من المنظّمين، يحلّ بشكل تدريجي مكان جيل الرفاق الذين قدموا ما يمكن تقديمه على هذا الصعيد. والأمل الكبير هو في أن ينجح الحزب في بلورة معالم هذه العملية الانتقالية وتنفيذها.

٢. تقادم اللوائح الاسمية المعتمدة وإشكالياتها

إن استمرار اعتماد إجراءات عقد المؤتمرات على اللوائح الإسمية المتوارثة لأعضاء المنظمات الحزبية القاعدية، بات يحتاج إلى إعادة نظر شاملة. إن هذه اللوائح التي تقع مسؤولية إعدادها وتحديثها على عاتق الهيئات القيادية، وبخاصة لجنة التنظيم المركزية، تشكو من الكثير من النواقص والثغرات، ولا تتوافر فيها ضمانات كافية بشأن العديد من الأمور الإجرائية الأساسية، ومن ضمنها:

أ. الطرق المعتمدة راهناً في تحديث ـ أو عدم تحديث ـ هذه اللوائح، لجهة تسجيل حركة المتسبين الجدد والمتسربين والمتنقلين من موقع أو مكان تنظيمي إلى آخر.

ب. مدى شمول هذه اللوائح أو عدم شمولها لجميع المنتسبين، ممن يملكون أو لا يملكون البطاقة الحزبية في المنظمات القطاعية والمناطقية المختلفة، سواء داخل لبنان أو خارجه.

ج. مدى شمولها أيضاً أو عدم شمولها للمعتكفين أو الذين انقطعوا عن العمل من أعضاء الحزب من دون أن يعلنوا بشكل صريح ونظامي استقالتهم منه (وعدد هؤلاء كبير جداً ويكاد يوازي عدد أعضاء الحزب الحاليين، أو ربما يتجاوزه).

د. مدى تضمنها أو عدم تضمنها للمتقدمين بطلبات انتساب أهمل البتّ بها أو تأخر لأسباب متنوعة، بعضها تقني أو إداري (بفعل بيرقراطية العمل)، وبعضها الآخر ربما يكون ذا طابع تعسفي أو «إقصائي».

هـ. نمط تعامل تلك اللوائح مع طلبات بعض أعضاء الحزب نقل مكان أو موقع تنظيمهم الحزبي، من منطقة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر، أو كذلك من الخارج إلى داخل لبنان.

و. مدى خلوّ اللوائح أو عدم خلوّها من «أعضاء طارئين» سبق أن أدخلت أسماؤهم عرضاً إلى اللوائح في مناسبات وتواريخ ومناطق محددة، لاعتبارات وحسابات ضيقة ترتبط أساساً بالهمّ الانتخابي أو التصويتي.

٣. غياب المعلومات الوافية حول انتظام العمل والحضور والاجتماعات في الهيئات

إن استمرار اقتصار عملية تحضير وتجديد ونقل المعطيات المتعلقة بنشاط المنظمات الحزبية، عبر شبكة الصلات والتقارير والاجتماعات النمطية والتقليدية التي تتم بين المنظمات القاعدية والمنطقيات والمحافظات على هامش التحضير للمؤتمر، لم يعد يشكل ضمانة مقنعة أو كافية لتأكيد سلامة هذه العملية وثقة عموم الشيوعيين بها. والسبب الأساسي وراء عدم توافر هذه الضمانة، لا يعود بالضرورة إلى الفعل الإرادي لرفاق معنيين بقضايا التنظيم فقط، بل يعود إلى حيثيات الواقع المرير المتمثّل في نواقص وملابسات القاعدة الإحصائية الراهنة للحزب، بما يجعل معظم الشيوعيين، بمن فيهم كثيرون من أعضاء اللجنة المركزية، لا يملكون الحدّ الأدنى من المعلومات الشفّافة بشأن تطور الوضع الفعلي للمنظمات القاعدية

والمنطقيات، خصوصاً في ما يتعلق بالأمور المهمة التالية: مدى نمو كل من المنظمات بين المؤتمرين، ومدى تحقيقها للأهداف التي حدّدتها لنفسها، ومدى انتظام العمل والاجتماعات والنصاب فيها، ومدى حجم التسرب من عضوية الحزب في كل من المنظمات، وأسباب هذا التسرب، ومدى الجهد الفعلي الذي يبذله كل من هذه المنظمات لتأمين استمرار العلاقة مع المتغيبين أو المعتكفين من الأعضاء المتسبين للحزب، تأميناً لعودة هؤلاء إلى منظماتهم. ومن المؤكد أن غياب المعطيات الدورية والوافية حول هذه الموضوعات المختلفة، يحول دون التمكن من تقييم عمل الهيئات الحزبية، ويخلق جواً من عدم الجدية وقلّة الفعالية في صفوف من تبقى من رفاق يواصلون نشاطهم الحزبي في تلك الهيئات.

٤. الخلل الكبير في التركيبة الداخلية للجنة المركزية

إن خللاً كبيراً يستمر قائماً في تركيب الهيئات القيادية، وبخاصة اللجنة المركزية، التي هي «الابنة الشرعية» للإجراءات النمطية التي حكمت انعقاد المؤتمرات الحزبية العامة خلال العقدين الأخيرين، والتي يطغى على تكوينها بشكل فاقع عامل التمثيل المناطقي على حساب عامل التمثيل القطاعي. وينعكس هذا الخلل ضعفاً استثنائياً في طريقة عمل اللجنة المركزية وأدائها وجدوى اجتماعاتها، بحسب ما أكدته بصورة خاصة التجربة المريرة والبائسة للجنة المركزية التي انبثقت عن المؤتمر العاشر. فخصائص التركيبة الراهنة للجنة

المركزية لا تتيح موضوعياً الفرصة لمقاربة ومعالجة القضايا الكبرى والمفصلية التي غالباً ما تنطرح أمام الحزب، بحيث تفضي تلك المعالجة إلى تحديد دقيق ومفصّل للأهداف والشعارات وبرامج التحرك والتحالفات. وواهم من يعتقد أن النجاح في مواجهة هذا النوع من الخلل قد يتحقق فقط عبر الطلب الموسمي ـ ونيابة عن اللجنة المركزية أو المكتب السياسي ـ إلى فرد محدد أو أفراد أو فريق محدود من داخل الحزب، للقيام بهذه المهمة، بل إنّ الحلّ الفعلي مرتبط أشدّ الارتباط بوجوب إعادة هيكلة وتنظيم مجمل بنيان الحزب وعمله، وبخاصة هيئاته القيادية المركزية، بحيث تنشأ أقسام داخلها تنكب في عملها اليومي على متابعة كل من تلك القضايا، وعلى استنفار ليس الموارد البشرية الذاتية للحزب ـ بما في ذلك النقابيون وعلماء الاجتماع والاقتصاديون والأطباء والمهندسون والمحامون والفنانون وخريجو الجامعات والكوادر المهنية فقط ـ بل أيضاً الموارد البشرية المتنوعة المتاحة لدى أصدقاء الحزب والقوى والشخصيات الحليفة له.

لقد ارتضت اللجنة المركزية الحالية لنفسها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ أن تخصّص أكثر من ٩٠٪ من الاجتماعات التي عقدتها عام ٢٠١٢ للتداول «من فوق السطوح» في ملفات يحمل معظمها الطابع الشخصي أو يلتبس فيها الشخصي بالسياسي، وهذا ما أغرق أيضاً ممثلي المحافظات والكادر الحزبي الأساسي في وحول المناكفات

المتصلة بهذه الملفات. وبمعزل عن تباين الاجتهادات حول الملفات المذكورة ـ لجهة حيثياتها الفعلية، ومدى التقادم في تواريخها، وكيفية توزّع المسؤولية عنها ما بين الهيئات القيادية والأشخاص المعنيين بها، ومدى اكتمال عناصرها القانونية ـ فإنه يجب الاعتراف بأن هذا الأمر لم يسبق أن جرى مثيل له في أي من الفترات المتعاقبة منذ نشوء الحزب، وبخاصة منذ المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨. هذا مع العلم أن الحزب قد شهد في تاريخه الطويل عشرات بل مئات الملفات الشخصية، التي كانت تتمّ معالجتها ضمن أطر حزبية ومهنية رصينة ومسؤولة، وكانت تصل في معظم الأحيان إلى خواتيمها الطبيعية من دون أن يجري استثمارها من قبل هذا الطرف أو ذاك ـ عن وعي أو عن غير وعي ـ في الإذكاء المجاني للانقسامات الحزبية الضيقة والمدمّرة.

٥. هشاشة النشاط القطاعي للحزب وضعف إنتاجيته

من الواضح أن هذا الخلل في تكوين وطريقة عمل اللجنة المركزية هو المسؤول، في جانب أساسي منه، عن الوهن المريع في النشاط القطاعي للحزب، في الوقت الذي باتت فيه معظم القضايا الكبرى المتعلقة بالمجتمع وبالسياسات العامة للدولة، تتمحور حول إشكاليات ذات طابع قطاعي ووطني بامتياز، وهي تطرح أو تبتّ ـ سلباً أو إيجاباً ـ من جانب أجهزة السلطة المركزية (أو في إطار مواجهات شعبية مع هذه الأجهزة) التي يتموضع معظمها داخل العاصمة وضواحيها. ومن بين الأمثلة على هذه المسائل والقضايا:

- النظام الانتخابي البرلماني (والمحلي)، وآلياته وتقسيماته الإدارية ارتباطاً بصحة التمثيل؛
- الطبيعة الطبقية-الطائفية للسلطة وتحالفات أجنحتها، والموقع المهيمن للجناح المصرفي-المالي والعقاري في هذه التحالفات؛
- الظاهرة الطائفية والانقسام الطائفي، وأشكال ارتباطها وتقاطعها المعلن والمستتر مع مواقع السيطرة الطبقية، والتوظيف السياسي لها من جانب أطراف السلطة الحاكمة والمؤسسات الدينية والطائفية المختلفة، في جميع مندرجات الحياة اليومية للبنانيين؛
- سيطرة البنية الاحتكارية على الأسواق وتحكمها بالأسعار، وبالتالي بالأرباح، وسط غياب متعمّد للقوانين المضادة للاحتكارات، التي لا تزال مركونة منذ سنوات في أدراج المجلس النيابي؛
- المركزية الإدارية الشديدة واتساع التفاوت في نمو المناطق المختلفة، وعلاقة هذا التفاوت بنمط السياسات العامة الاستثمارية في مرافق البنى التحتية الأساسية ونمط تراكم رأس المال الخاص؛
- غياب الرؤى الإنمائية المتوسطة والبعيدة المدى التي تستشرف التطور المنشود للاقتصاد الوطني، وتحدّد دور الدولة الاقتصادي ونطاق خدماتها العامة ووظائفها الاجتماعية؛
- نمط التعاطي الرسمي ـ والردود الشعبية عليه ـ إزاء مشاريع

خصخصة المرافق والخدمات العامة، ومشاريع «الشراكة» المزعومة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- التفاوت بين تطور الأجور الاسمية وإنتاجية العمل من جهة، وتطور الأسعار ومعدلات الربح من جهة أخرى، وما يخفيه هذا التفاوت من خلل في توزيع الثروة والدخل، ومن عدم عدالة ومساواة؛
- تفشي ظاهرة البطالة، في أشكالها المختلفة، المعلنة منها والمستترة، وعجز البنى الراهنة للاقتصاد الوطني عن خلق فرص العمل، وخصوصاً للشباب؛
- الخلل في السياسات العامة التي تغطي المجال الضريبي ومجالات الصحة والتعليم الرسمي والبيئة والإسكان وقوانين الإيجارات، والتأمينات الاجتماعية العامة وشبه العامة (وبخاصة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، ومكافحة الفقر في المدن والأرياف، وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي، ومعالجة مشاكل المعوقين والمسنين، وغيرها من المجالات؛
- الفجوة في السياسات المتعلقة بتطوير وتأهيل وصيانة شبكات البنى التحتية الأساسية، من كهرباء وماء ونقل عام واتصالات وصرف صحي وجمع نفايات، ومكافحة الكوارث وغيرها؛
- القضايا الخاصة والملحّة المتعلقة بموقع ودور فئات اجتماعية محددة كالشباب والطلاب والمرأة، مع ما تتطلبه هذه القضايا من تفعيل لهذا الموقع وذلك الدور؛

- دور القضاء والسلطة القضائية، كسلطة فعلية ثالثة أم كمجرد لاعب احتياطي تتكئ عليه السلطة السياسية والطغمة المالية ...

من الواضح أن التعامل الرصين للحزب مع هذا النوع من الموضوعات ـ التي قد يتطلب كل منها فريق عمل في ذاته ـ لم يعد ممكناً عبر التكرار النمطي للخطاب العام والإنشائي الذي يطغى على «مداولات الهيئات القيادية» وبخاصة اللجنة المركزية، بل إنّ هذا التعامل بات يتطلب عملاً قيادياً قطاعياً ونوعياً بامتياز، يستند إلى استنفار وتعبئة أطياف واسعة من المهارات المهنية الحزبية (والصديقة للحزب) القادرة على الإحاطة بهذه الملفات المعقدة والشائكة، التي يزداد الصراع الاجتماعي والطبقي حول تفاصيلها. كما يتطلب التفنّن في نسج وبناء تحالفات بين قوى اجتماعية وسياسية أساسية ومتنوعة يتركز معظمها في الإطار المديني الواسع لمنطقة بيروت الكبرى والمدن الرئيسية، ومن ضمنها: العمال والنقابات العمالية، موظفو الدولة والقطاع العام، الأجراء غير النظاميين في القطاع الخاص، صغار المنتجين، الشباب والطلاب، أصحاب المهن الحرة عموماً وبخاصة في قطاعات الصحة والهندسة والقانون، أساتذة التعليم الرسمي والخاص، الأساتذة الجامعيون، القيّمون على إدارة شبكات البنى التحتية الأساسية، الجمعيات الأهلية، الإعلام والمؤسسات الإعلامية، المنابر الفكرية والثقافية ...

٦. العقبات أمام تداول وتجديد الكادر التنظيمي

من البديهي بالنسبة إلى الشيوعيين، في مثل الأوضاع البالغة

الخطورة التي يعيشها البلد (والمنطقة)، أن يطرحوا على أنفسهم تساؤلات مشروعة حول مدى جواز الاعتماد على الآليات التنظيمية نفسها كمرجع أساسي لبلورة وتنفيذ مهمة النهوض بالوضع التنظيمي في الحزب. فمثل هذا التوجه لا يسمح باجتذاب «دم جديد» إلى صفوف الحزب، لاسيما جيل الشباب الذين هم وقود المستقبل والأكثر تأثراً بالأزمة وبالتحولات العميقة التي رافقت تعاظم ظاهرة العولمة. إن أسباباً منطقية وجوهرية يجب أن تحثّ الحزب على إطلاق إشارة ما ـ منذ المراحل الأولى لبدء التحضير للمؤتمر ـ تعكس الإرادة الفعلية في فتح ملف التجديد في بنية الكادر الحزبي القيادي عموماً، والكادر التنظيمي على وجه الخصوص. ويجب أن ينعكس ذلك ـ بوضوح ومن دون تردد ـ في الطريقة التي تشكل فيها اللجان التحضيرية للمؤتمر، وفي نوع الإشراف على تطبيق إجراءاته. وقد سبق للمؤتمر العاشر أن أقرّ بنداً في نظامه الداخلي يضع سقوفاً زمنية لعدد مرات الترشيح والانتخاب المتتالية لأعضاء الهيئات القيادية المركزية، على أن يصار إلى المباشرة في تطبيقها في المؤتمر الحادي عشر. ومن الأهمية بمكان أن يلتزم الحزب باحترام هذا البند، كي يشكل حافزاً فعلياً على تجديد الكادر القيادي التنظيمي والسياسي. وبالتزامن مع الالتزام بهذه السقوف الزمنية، يمكن للمؤتمر الجديد أن يقترح صيغاً شتى للاستمرار في الإفادة من الخبرات والطاقات الغنية والمتنوعة لدى جيل القياديين الذين تنطبق عليهم السقوف

الزمنية للترشيح والانتخاب. ويمكن تجسيد ذلك في ابتكار صيغ لضمّ بعض هؤلاء الرفاق إلى «لجنة حكماء» أو لجان استشارية عليا، ترفد الهيئات القيادية الجديدة بالرأي والنصح والمشورة. كما يمكن تكليفهم بمهمات قيادية أساسية في بعض منظمات العمل الجماهيري والمنابر الثقافية والإعلامية، مع ضمان حقهم في الترشيح والانتخاب في دورات انتخابية حزبية مستقبلية.

إنه لأمر طبيعي في أي حزب يصبو إلى التقدم، أن يعتمد التقيم والمساءلة حول مدى فعالية وحسن أداء الهيئات القيادية فيه، خلال الفترة الممتدة بين مؤتمر وآخر..ولا يكفي أن يجري هذا التقيم بصيغ شديدة العمومية، بل ينبغي اعتماد مؤشرات واضحة ومحددة في مثل هذا التقيم، ومن ضمنها: تطور العدد الصافي للمنتسبين إلى الحزب وكل من منظماته بين مؤتمرين، وعدد ووتيرة التحركات التي قادها أو شارك فيها الحزب (وكل من منظماته إن أمكن)، ومدى انتظام وفعالية الاجتماعات على مستوى الهيئات الحزبية، ومدى مساهمة المنظمات الحزبية في الإعلام الحزبي والإنتاج الثقافي للحزب، ومدى مشاركة الحزب وفعاليته في الانتخابات النقابية والمهنية والبلدية وغيرها من المؤشرات التفصيلية التي قد تتفاوت بحسب المحافظة أو القطاع. ومن المشروع في هذا الإطار أن يتساءل الشيوعيون عن الجهة الحزبية المسؤولة عن أعمال التقيم والمساءلة. والجواب واضح ومحدد في هذه الحالة: إنها بالضرورة مسؤولية كل عضو من أعضاء الحزب

انطلاقاً من موقعه في الممارسة الحزبية، ولكن هذه المسؤولية تقع أولاً على عاتق الهيئات القيادية المنتخبة في المؤتمرات الحزبية، ولاسيما اللجنة المركزية والمكتب السياسي.

٧. غلبة الترشيحات النمطية إلى الهيئات القيادية وغياب المعلومات الشفّافة عن المرشحين

إن ترشيح وانتخاب أعضاء الهيئات القيادية المتمخضة عن المؤتمر الحادي عشر، وخصوصاً اللجنة المركزية، يجب أن لا يبقى محكوماً بالمسار النمطي السائد: ترشيحات ذاتية، وترشيحات «مجوقلة» من هنا وهناك، وترشيحات موحى بها من استقطابات أو «مراكز قوى» مختلفة، وقبل هذه وتلك «ترشيحات اللحظة الأخيرة» التي تفرضها التوازنات العرضية أو المتحوّلة. وفي إطار هذا المسار النمطي السائد أيضاً، درجت العادة على أن تتمّ في الجلسة المؤتمرية نفسها عملية الترشيح لعضوية اللجنة المركزية من جهة، وعملية انتخاب هذه الهيئة من جهة ثانية (كما هو واقع الأمر حتى الآن). والأكثر مدعاة للقلق أن هذا كله يجري بتسرّع في جلسة مؤتمرية انتخابية طويلة ومرهقة، ويغيب عن معظم أعضائها الإلمام الملموس والدقيق بمواصفات وخبرات القسم الأكبر من المرشحين (بالنظر إلى آليات الترشيح المعتمدة)، مما يضعف موضوعياً فرص الاختيار المدعّم بقناعات راسخة، ويضعف كذلك إمكانات ترشيح وانتخاب الطاقات الحزبية الواعدة، وبخاصة الشبابية منها التي لم يتهيأ لها الوقت

الكافي لنسج علاقات مباشرة مع المندوبين إلى المؤتمر. وإنه لأمر مؤسف حقاً أن لا يجري خلق الأجواء التنظيمية التي تشجع الشباب على الإقدام على اقتحام المواقع، تأكيداً لمبدأ تداول السلطة، كبديل لاستمرار الانتقاء المتسرع والمرتجل لعدد محدود وعرضي منهم، انطلاقاً من تسويات فوقية تخضع عادة للحسابات التصويتية التقليدية.

٨. انغماس مسؤولي المحافظات في «هموم المركز» يشتتهم عن مهامهم المحلية الأساسية

إن مشاركة قياديين من المحافظات في عضوية الهيئات القيادية هو من دون شك أمر ضروري، ولكن يجب أن يعاد النظر في حجمه وأن يخضع لمعايير وضوابط محددة، خصوصاً بالنسبة إلى من ينتدب منهم إلى عضوية المكتب السياسي. فالإفراط غير المدروس في ضم قيادات المحافظات إلى عضوية المكتب السياسي يشجع هذه القيادات عملياً على زيادة انغماسها في هموم اجتماعات «المركز» ـ المحدودة الفعالية عموماً ـ على حساب مسؤولياتها الأصلية في مجتمعهم المحلي، أي تلك المسؤوليات التي تفرض على قيادات المحافظات أن تركّز عملها على بلورة وتنفيذ برامج عملها المحلية وحملات التثقيف والتوعية وإنتاج الكوادر الوسطى في المناطق وفي تطوير شبكة التحالفات التي تسمح بخوض ومتابعة ومراقبة مجمل النشاطات المتعلقة بالحكم المحلي وبالنشاطات البلدية عموماً. وبالفعل إن المهمة الأولى لقادة منظمات المحافظات ـ والتي لا تعلو عليها مهمة أخرى ـ هو السهر

على بلورة وتنفيذ هذه المهمات في الإطار المحلي بالذات، بحيث تتحوّل هذه المنظمات إلى رافعة للعمل الشعبي في مناطقها، مع تكفلها برفع تقارير دورية إلى الحزب عن تقدم أعمالها، مع ما ينطوي عليه تنفيذ هذه الأعمال من نقاط قوة ونقاط ضعف، ومن زيادة أو نقصان في عدد المنتسبين الجدد والمتسربين في فترة زمنية محددة. وإلا، كيف يمكن للشيوعيين أن يحاسبوا بعضهم البعض عمّا تحقق من إنجازات أو إخفاقات في هذه المحافظة (أو المنطقية) أو تلك؟ وكيف لهم أن ينجحوا بالتالي في تجديد قيادات منظماتهم المناطقية، على النحو الذي يتيح زيادة فعالية عمل تلك المنظمات؟

٩. ضعف العمل الحزبي المبرمج في أوساط الأصدقاء

إن «أصدقاء» الحزب بالتحديد يفترض أن يشكلوا الوعاء الأهم الذي منه يغرف الحزب المنتسبين الجدد إلى صفوفه. والعلاقة مع الأصدقاء لا يمكن أن تقتصر على اتصال فوقي أو متقطع، أو على توجيه لوم لهم أو لفت نظر في المناسبات، أو على الاكتفاء بوضعهم بين الحين والآخر في أجواء التوجهات والقرارات الصادرة عن الحزب. بل الأهم من ذلك هو السعي إلى الاستماع المنتظم إليهم والى إشراكهم في عملية التفكير والتحرك واتخاذ القرارات، وتكريس أجواء الثقة والاحترام المتبادل معهم. ويجب أن يدرك الشيوعيون أن الأصدقاء هم على درجات، ولا بد بالتالي من التميز بين فئاتهم المختلفة، ووضع أولويات عمل لاستهدافهم تبعاً لخصوصية كل من هذه الفئات. مع العلم أن أصدقاء الحزب لا يشكلون معطى ثابتاً، بل

إنّ دائرتهم العامة تميل إلى الاتساع أو الانحسار، بحسب مدى نجاح الحزب ـ على المستوى الوطني ـ في خوض المعارك السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية تحت شعارات صحيحة تعبر بوضوح عن المصالح الأساسية للناس.

ثانياً ـ نحو مرتكزات أساسية بديلة على المستوى التنظيمي

لم يتمكن الحزب تاريخياً من تحويل مراجعاته النقدية المتكررة للمسألة التنظيمية، إلى خطوات إجرائية فعلية يجري تطبيقها في سياق عمله التنظيمي اليومي. والأزمة التنظيمية في الحزب لا تنحصر فقط في الحيّز المتعلق بمواصفات العامل البشري في إطار تطوعي، بل هي ترتبط أيضاً بعوامل أساسية أخرى، أهمها: السمة المعقدة للعمل التنظيمي عموماً، ونوعية البنى التنظيمية ودرجة مأسسة العلاقات القائمة بين مستوياتها المختلفة، ناهيك عن نوعية الآليات والإجراءات وشبكات الاتصال والتواصل والقواعد الإحصائية التي يستند إليها العمل التنظيمي. وأي معالجة جذرية للمشكلة التنظيمية يجب أن لا تعني بالضرورة القدرة على إنجاز كامل أهدافها المنشودة دفعة واحدة، بل إن تحقيق مثل هذه الغاية الحيوية مرشح لأن يمتد على مراحل، وهو يتطلب تضافر العديد من الشروط الأساسية، ومن ضمنها: وضوح الرؤية السياسية، وتوافر الكادر البشري الممتلك لخبرات سياسية وتقنية جيدة، وتهيئة البيئة والأجواء ـ من جانب القيادة الحزبية ـ لتعزيز الاستعداد الطوعي للشيوعيين لتقبّل مناهج التنظيم الجديدة وتنفيذها.

١. أهمية تكوين القاعدة الإحصائية

إن المبادرة التي اقترحها عدد من الشيوعيين («الفريق الاستشاري») بشأن وجوب تكوين قاعدة إحصائية حديثة وشاملة حول المواصفات الشخصية للشيوعيين وخصائص عملهم الحزبي، لم تأتِ من فراغ، بل هي تعود في الأصل إلى وجود قناعة راسخة بأن عدم توافر مثل هذه القاعدة يشكل عقبة أساسية أمام تقدم الحزب وتطوره ومواكبته لمتطلبات عملية التغيير، خصوصاً ما يتعلق منها بمجالات الاستخدام الأمثل للموارد وتأمين سرعة الاتصال والتواصل وتعزيز القدرة على اجتذاب وخلق الكوادر والقدرات، وتجسيد حق الشيوعيين عموماً في معرفة تطور الواقع الفعلي لحزبهم وحجم ونوع النجاحات والإخفاقات في كل من منظماته المناطقية والقطاعية. إن تحديث القاعدة الإحصائية وتطويرها ليس عملاً نخبوياً يتولى تنفيذه أفراد ممتهنون فقط، بل يجب أن يكون عملاً قاعدياً وسياسياً بامتياز، وجزءًا لا يتجزأ من عمل المنظمات الحزبية، أسوة بما هو عليه في الأحزاب الشيوعية واليسارية العريقة. وينبغي أن تتم تباعاً توعية الشيوعيين على أهميته وفائدته، كأداة للتواصل والتحليل والتقييم وإطلاق المبادرات والتحركات الشعبية وبناء التحالفات وتعزيز المساءلة والمحاسبة. إن التشديد على أن يكون انعقاد المؤتمر الحادي عشر مسبوقاً بتنفيذ هذا المسح، يعبّر عن حاجة موضوعية ملحّة، كونه يتيح ـ عبر نتائجه ـ تشكيل المرجع الأساس الذي يقرّر اللوائح

الاسمية لأعضاء المؤتمرات التحضيرية القاعدية، وربما يساعد أيضاً على اكتشاف بعض الكوادر الحزبية المنسية أو المكتومة.

٢. نحو آلية جديدة لتشكيل اللجنة التحضيرية

تأخذ اللجنة المركزية قراراً بتشكيل لجنة تحضيرية تتولى ـ تحت إشراف اللجنة المركزية ـ إعداد ومتابعة كل الأعمال المرتبطة بعقد المؤتمر الحادي عشر للحزب. ويخضع تشكيل هذه اللجنة التحضيرية لمعايير محددة وشفافة، تنطبق على كل من أعضائها من داخل اللجنة المركزية وخارجها. ومن بين هذه المعايير: السيرة النضالية المجربة، والانفتاح الفكري والثقافي، والمصداقية والقدرة على الإيحاء بالثقة، والقدرة على تقديم رؤى وصيغ تحليلية وتنظيمية جديدة تخرج عن أنماط التفكير الجاهزة والمعلبة، والاستعداد للتواصل الشفاف مع جميع مكونات الحزب، بمن فيهم الأعضاء المعتكفون والمنكفئون وأولئك الذين لم تبتّ طلبات انتسابهم إلى الحزب. ومن الأهمية بمكان توافر عنصر الشباب في اللجنة التحضيرية، كمؤشر حاسم على الرغبة الفعلية في إشراكهم في عملية تداول السلطة وصولاً إلى عضوية المكتب السياسي، هذا المبدأ الذي بذل الشيوعيون جهوداً مضنية لتكريسه على مدى سنوات طويلة في وثائق مؤتمراتهم المتعاقبة. كذلك يفضّل أن تضم اللجنة التحضيرية مثقفين شيوعيين من خارج

التنظيم، للاستفادة من مساهماتهم الفكرية والتحليلية الفنية، خصوصاً في إطار اللجنتين السياسية والتنظيمية اللتين سوف تنبثقان من اللجنة التحضيرية.

٣. أهمية البتّ بعضوية المؤتمرات القاعدية

يجب أن يتمّ اعتماد ما خلص إليه المسح الإحصائي من نتائج، كأساس للبتّ بصورة نهائية وشفّافة بمسألة العضوية في المؤتمرات القاعدية، المناطقية والقطاعية، مع وجوب السعي الفعلي والمنظّم ـ بقدر ما يسمح به الواقع المتاح ـ إلى تثبيت عضوية أكبر عدد ممكن من الحزبيين المعتكفين أو المنكفئين، ممن يبدون رغبتهم في إعادة الوصل مع منظماتهم الحزبية، وفقاً للمادة التاسعة من النظام الداخلي للحزب. وينبغي على الحزب في هذا الإطار أن يراعي طريقة تنفيذ بعض شروط العضوية التي نصّ عليها النظام الداخلي، ولاسيما ما يتعلق منها بتسديد الاشتراكات المالية إلى صندوق الحزب، وأن يقترح إجراءات واقعية ومسهّلة في تعامله مع هذه الشروط، من بينها ـ على سبيل المثال ـ الاكتفاء بالحصول على التزامات بالتسديد من الرفيق المعني، أو الاتفاق معه على تقسيط المتأخرات، أو على تعديل قيمة اشتراكه بحيث يغطي قيمة المتأخرات خلال فترة محددة. وفي جميع الأحوال، إن موضوع الاشتراك المالي يجب أن لا يتحوّل إلى عقبة إضافية أمام مشاركة الشيوعيين في أعمال المؤتمر.

٤. أولوية النهوض بالتمثيل القطاعي

من المفهوم والمبرّر الإبقاء على أرجحية نسبية للمرجعية المكانية أو المناطقية للتنظيم، كموقع أساسي لممارسة الحياة الحزبية. بيد أن الإقرار بهذه الأرجحية والتعامل معها، لا يتعارضان مع ضرورة إعلاء شأن التنظيم القطاعي وتوسيع نطاق تطبيقه في الإطار الحزبي عموماً. وربما يتطلب ذلك إعادة تدقيق مفهوم القطاع، وتحديد أهم القطاعات وأولوياتها من وجهة نظر الحزب، وأشكال التداخل والتفاعل بينها، في ضوء ما تشهده البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية من تطورات وتحولات. ومن ضمن الأولويات الأساسية للعمل القطاعي، إعادة تكوين المرتكزات الأساسية لعمل الشيوعيين في المجال النقابي، الذي يفترض أن يتسع ليشمل جميع فئات العاملين بأجر: موظفو القطاع العام، الأجراء النظاميون في القطاع الخاص، العمال غير النظاميين في القطاع الخاص، العمال الموسميون، العمال الزراعيون، العمال غير اللبنانيين، بمن فيهم خدم المنازل. ويندرج ضمن هذه الأولويات أيضاً، تطوير وإعادة هيكلة عمل الحزب في المهن الحرة (أطباء، مهندسون، محامون...)، وفي الجمعيات غير الحكومية، وفي المجالين الزراعي والريفي، وكذلك في صفوف مختلف فئات العاملين لحسابهم الخاص، الذين يشكلون أكثر من ٣٠٪ من إجمالي القوى العاملة في لبنان. والهدف الأساسي من عملية التطوير وإعادة الهيكلة

القطاعية، لا ينحصر في تحسين شروط النضال المطلبي الذي يخدم مصالح هذه الفئات الاجتماعية المتنوعة فقط، بل هو يتضمن كذلك ـ وأساساً ـ جعل هذا النضال يصبّ أكثر فأكثر في المجرى العام للتغيير الديمقراطي والسياسي في البلد. ويمكن للشيوعيين ـ الملتحقين بالمنظمات القطاعية كموقع أساسي لممارسة نشاطهم الحزبي ـ أن ينتسبوا إلى منظمات المناطق، ولكن حقوقهم والتزاماتهم الانتخابية يفترض أن تبقى محصورة في الإطار القطاعي، كلما كان ذلك ممكناً. وعلينا الاعتراف بأن مسألة «التقاطع» بين التنظيم القطاعي والتنظيم الجغرافي، تطرح إشكالات تنظيمية معقدة، ولاسيما إذا كانت طبيعة المناطق الجغرافية وحدودها لا تحتمل نشوء فروع قطاعية خاصة بها، كما هو حال العديد من المدن الثانوية والبلدات المنتشرة في الأرياف اللبنانية، حيث قد لا يتوافر العدد المطلوب من الشيوعيين الشباب أو الأطباء أو العمال (أو غيرهم من الناشطين في قطاعات) لتبرير إنشاء فروع قطاعية قائمة بذاتها في تلك المناطق. ويمكن في هذا المجال ترك الباب مفتوحاً أمام المنظمات القاعدية كي تبلور الحلول الممكنة، في كل حالة على حدة، ولكن مع السعي قدر المستطاع إلى الالتزام بالتوجهات العامة المقترحة أعلاه، مع الحرص على استحداث أطر للعمل القطاعي على مستوى القضاء أو المحافظة كحدّ أدنى، إذا استحال قيامها على مستوى المناطق التي تقع دونهما.

٥. تشجيع «المحافظات» على التركيز على إنتاج برامجها الملموسة

يعاد البحث في تقسيمات الحدود الجغرافية للمحافظات (كما هي محددة راهناً في الواقع الحزبي)، مع احتمال إدخال تعديلات عليها ـ زيادة أو نقصاناً ـ في ضوء احتياجات الحزب الحقيقية، ومع الأخذ في الاعتبار أيضاً عدداً من المعايير المهمّة التي قد تقترحها اللجان التحضيرية للمؤتمر. ومن ضمن هذه المعايير ما قد تفرضه متطلبات تنسيق وتكامل العمل الحزبي على مستوى اتحادات البلديات أو أي وحدات إدارية أخرى قد ترتبط لاحقاً بتطبيق مشروع قانون اللامركزية الإدارية، مع العلم أن هذا المشروع يركز على دور مجالس الأقضية في التنمية البلدية والمحلية. وتلتئم مؤتمرات المحافظات، كل على حدة، وتضع خطط وبرامج عملها المفصّلة والمحددة، مع التشديد على أن تكون هذه البرامج وأهدافها مبنية على تحليل ملموس لمجتمعها المحلي تحديداً، في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والمطلوب من الوثائق المؤتمرية للمحافظات أن تقدم «قيمة مضافة» فعلية حول واقع مجتمعاتها المحلية، بالتكامل مع وثائق الحزب المركزية، لا أن تكرّر نصوصاً عامة وفقرات مستخلصة أو مجتزأة من وثائق الحزب المركزية. والمطلوب أيضاً أن تجري ترجمة هذه «القيمة المضافة» إلى برامج عمل واضحة ومحددة تؤطّر نضال الشيوعيين وتحالفاتهم في الإطار المحلي ـ وخصوصاً البلدي ـ وتحوّل فروع المحافظات بشكل متدرّج إلى «لاعب أساسي» في محيطها الجغرافي.

٦. العمل على تحقيق توازن نسبي بين التمثيل القطاعي والتمثيل المناطقي

من المتوجب، في ضوء المسوّغات والحجج الواردة أعلاه، العمل على تحقيق توازن أكبر بين التمثيل المكاني والتمثيل القطاعي (بما في ذلك منظمات العمل الجماهيري) للشيوعيين في الهيئات القيادية، لاسيما اللجنة المركزية. ويمكن اقتراح توزيع التمثيل مناصفة في اللجنة المركزية الجديدة بين التمثيل القطاعي من جهة والتمثيل المناطقي من جهة ثانية، بما يمكّن الهيئات القيادية من الإمساك الفعلي بملفات الصراع الأساسية الشائكة والمتنوعة ـ سبق ذكر أمثلة محدّدة عنها في فصل سابق ـ التي ترمي بثقلها على الأحوال المعيشية للناس، وعلى مجمل جوانب الحياة العامة. ولا ينبغي النظر إلى مسألة تعزيز التمثيل القطاعي، بصفتها تنتقص من تمثيل المحافظات، التي تبقى الركن الأساسي للعمل الحزبي، وأحد أهم المصادر التي يتغذى منها تطور عديد الشيوعيين. بل يجب اعتبار هذا التوجه كرافعة رئيسية للنهوض بالحزب ككل، ولمضاعفة فعالية عمل الشيوعيين في مروحة واسعة من الساحات. ومن المفيد الإشارة إلى أن معظم الأحزاب الشيوعية واليسارية الناجحة في عملها تعتمد، إلى جانب التمثيل المكاني، على دور متزايد للتمثيل القطاعي. ويمكن للشيوعيين أن يستفيدوا من تجربة هذه الأحزاب.

وتلتئم مؤتمرات القطاعات والمحافظات كل على حدة، وتبلور

أهدافها وخطط عملها وبرامجها. وتنتخب مندوبيها إلى مؤتمر الحزب، ويكون من ضمن هؤلاء عدد من المندوبين ترشحهم المؤتمرات القطاعية والمناطقية بصورة مباشرة لعضوية اللجنة المركزية. ويعود في المقام الأخير للمؤتمر (خلال جلسته الانتخابية) أن ينتخب إلى اللجنة المركزية من يمثل القطاع المعني أو المحافظة المعنية ـ من ضمن هؤلاء المرشحين بالذات ـ بمعدّل عضو واحد أو عضوين كحدّ أقصى عن كل محافظة أو قطاع، وذلك في ضوء العدد الإجمالي للمحافظات والقطاعات، والعدد الإجمالي لأعضاء الحزب في كل من هذه الأخيرة. ومن شأن هذه الآلية المقترحة تحسين نوعية التمثيل، من دون الانتقاص من الدور الانتخابي للمؤتمر الوطني.

٧. إعادة النظر في آليات الترشيح إلى الهيئات القيادية

إن جميع الترشيحات إلى عضوية اللجنة المركزية ـ سواء كانت ترشيحات ذاتية، أو ترشيحات مقترحة من قبل الغير ـ يجب أن تعلن بشكل نظامي وصريح قبل أسبوع (أو عشرة أيام) أقلّه من انعقاد المؤتمر الوطني، في ضوء ما أكدته التجربة التنظيمية الحزبية السابقة من أن الترشيح الفوري لعضوية اللجنة المركزية خلال الجلسة المؤتمرية الانتخابية النهائية ـ وفي حضور مئات المندوبين الذين لا تعارف كافياً بينهم ـ لا يحقق في أغلب الأحيان الأهداف المتوخاة منه، لجهة سلامة التمثيل وفعاليته ومدى توفيره لحظوظ متساوية بين جميع المرشحين. ومن المفضّل كذلك أن تكون الترشيحات لعضوية اللجنة

المركزية مرفقة بالسيرة الذاتية الحزبية والمهنية للرفيق المرشح، وببيان موجز ومكثف (من صفحة واحدة) يعرض المرشح فيه أهم الإجراءات والاقتراحات التي يرى أنها تحسّن الأداء العام للحزب (في منطقته أو قطاع عمله، أو على مستوى القضايا والرؤى والسياسات التي تطال الحيّز الوطني العام). ويفترض أن تتاح لجميع أعضاء المؤتمر الوطني فرصة الاطلاع على هذه السير الذاتية والمواجز، عبر النشرة الداخلية أو الصفحة الإلكترونية الخاصة بالحزب أو غيرها من وسائط التواصل، بما في ذلك الاطلاع المباشر عليها في المقرّ المركزي للحزب. إن اعتماد مبدأ الترشيح المسبق والسيرة الذاتية والإعلان المختصر عن رؤى المرشح وتصوراته، من شأنه أن يعزز مقومات الشفافية والديمقراطية، ويوفر أداة فعالة لتحسين فرص المندوبين إلى المؤتمر في الإحاطة بمواصفات المرشحين وقدراتهم الشخصية وتاريخهم الحزبي، ترشيداً لعملية التصويت والانتخاب.

٨. إعادة التأكيد على أهمية تعزيز العمل الجماعي في قيادة الحزب وخصوصاً المكتب السياسي

إن العمل مجدداً على إنشاء سيكريتيريا عامة للمكتب السياسي يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتجسيد تطلعات الشيوعيين نحو تعزيز الطابع الجماعي للقيادة التنفيذية في حزبهم. ولا بأس في هذا المجال من إعادة تذكير الشيوعيين بأن هذه المسألة كانت قد شغلت نقاشات واسعة داخل الهيئات الحزبية القيادية على امتداد سنوات طويلة في

الثمانيات والنصف الأول من التسعينيات، في ضوء الدروس والعبر المريرة المستخلصة على هذا الصعيد، سواء من تجربة الحزب الشيوعي اللبناني (واللبناني-السوري سابقاً)، أم من تجربة أحزاب شيوعية عربية وأجنبية أخرى. وليس خافياً على الذين واكبوا النقاشات السابقة داخل الحزب، أن المحصلة التي تمخضت عنها تلك النقاشات قد عكست بروز شبه إجماع داخل قيادة الحزب آنذاك على وجوب استحداث أمانة عامة فعلية للحزب، بحيث لا يكون الأمين العام فيها سوى «متقدّم بين متساوين»، مما يحدّ من الميل نحو التفرّد ويكرّس مبدأ القرار الجماعي على المستوى القيادي. ومن شأن هذا التوجه أيضاً تسهيل عملية تداول السلطة في الموقع الأول داخل الحزب، والحدّ من استئثار الأمين العام ـ أي أمين عام ـ بالقرار السياسي والإداري والتنظيمي والاقتصادي (المالي) والإعلامي والرقابي، إلى درجة تجعل المسافة بين الأمين العام والصفّ الثاني من قادة الحزب، مسافة يستحيل موضوعياً ردمها. فمثل هذا الوضع يحمل في ثناياه ـ في ضوء العديد من التجارب السابقة المحفورة في ذاكرة الشيوعيين ـ مخاطر التفرد والوقوع في الأخطاء وتغليب العلاقات الانتهازية والمحاباة داخل القيادة الحزبية والقاعدة، على حساب العلاقات الطوعية الحرة والبناءة، التي تقوم أول ما تقوم على الشفافية والمحاسبة والمساءلة.

٩. إبراز دور الشباب في الهيئات القيادية

إن الشباب عموماً، إناثاً وذكوراً، هم عصب الحياة، سواء

لضخامة وزنهم الديموغرافي في المجتمع أم لكونهم يشكلون «وقود» المسيرة نحو المستقبل، ونحو إعادة تجديد بناء الأوطان والمجتمعات والاقتصاد والمؤسسات. وهم الفئة الاجتماعية التي كانت الأكثر تفاعلاً وتأثراً بثورة المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل التي لم يقف تطورها عند حدّ. ثم إن الشباب هم الذين يرمزون بشكل خاص إلى تلك الفئة الاجتماعية التي كانت وسوف تبقى الأكثر ارتباطاً بحركة التغيير، وهم الذين احتلوا في السنوات الأخيرة موقع الصدارة في مجمل ساحات التحرك الشعبي والانتفاضات والثورات التي شهدها العالم عموماً، والعالم العربي على وجه الخصوص.

إن الحزب الشيوعي اللبناني مطالب باستخراج الدروس والعبر من هذه الوقائع الساطعة، في تعاطيه مع موضوع الشباب والموقع الذي يفترض - بل ينبغي - أن يحتلوه في الحياة الحزبية، على المستويات كافة، لاسيما القيادية منها. لقد نجح الحزب في جمع واجتذاب كوكبة محددة من الشباب الحزبيين الطليعيين، من ذوي الخبرات النضالية والكفاءات المهنية العالية، الذين التحقوا في قطاع الشباب في الحزب وفي اتحاد الشباب الديمقراطي، في المناطق كافة. ولكن بالرغم من هذا النجاح الجزئي، بقيت حركة الشباب في الحزب تصطدم بدائرة من الصعوبات والكوابح المعيقة للعمل والفعل والمبادرة، وأهم هذه الكوابح: التداخل والازدواجية في مجالات وآليات عمل الشباب ما بين الحزب والاتحاد؛ الفجوة الكبيرة في حجم ونوع حضور وعمل

الشيوعيين الشباب في الوسط الجامعي عموماً؛ التوجّس والحذر الضمنيان وغير المبررين في صفوف بعض القيادات الحزبية المركزية إزاء عمل ومبادرات الشباب عموماً؛ انعدام البرامج الرامية إلى تحسين القدرات الثقافية للجمهور الواسع من الشيوعيين الشباب؛ التردد في تشجيع الشيوعيين الشباب على التمثّل في الهيئات الحزبية القيادية، وبخاصة المركزية منها.

في اختصار يجب الاعتراف بجرأة أن ثمة مشكلة ما (سياسية وتنظيمية) في العلاقة بين الحزب والشباب. وإلا كيف نفسّر هذا النزف الحزبي المستمر في صفوف الشباب خلال السنوات الأخيرة؟ بل كيف نفسّر ميل هذا النزف نحو الارتفاع كلما ارتفعت المزايا والمواصفات الشخصية التي يتمتع بها الرفيق المعني (المتسرب)، مما يجعل الخسارة مضاعفة في هذه الحال؟ ولماذا تجهض أحياناً مبادرات شبابية فنية وإعلامية ومدنية (أي مرتبطة بما يسمى «المجتمع المدني») داخل الحزب، بينما تنجح هذه المبادرات خارجه على أيدي الشيوعيين الشباب أنفسهم؟ وكيف نفسّر استمرار تدفق الآلاف من اليساريين والشيوعيين الشباب إلى حفلات الفنانين اليساريين في طول البلد وعرضه، بينما يستعصي على الحزب جمع العشرات منهم كلما تعلق الأمر باجتماع تنظيمي أو بتحرك شعبي يشارك الحزب فيه أو يقوده؟ إن حزباً تاريخياً مستقلاً، كالحزب الشيوعي اللبناني، يثق بقدراته ويتطلع بثبات نحو المستقبل، لا يسعه إلا أن يعمل على توفير

البيئة الحاضنة التي تحفّز وصول الكوادر الشابة إلى مواقع قيادية مركزية. فقد اختبر الشباب معظم أشكال النضال وخاضوا المعارك المطلبية وقادوا التحركات الشعبية وراكموا، إضافة إلى ذلك، صنوف المعرفة والقدرات التقنية والتنظيمية التي تؤهلهم لأن يحتلوا مواقع طليعية في الإطار الحزبي.

١٠. نحو قراءة ثانية للمركزية الديمقراطية

إن تحقيق هذا النسق من الإجراءات المقترحة أعلاه، من شأنه تحرير الحزب من التطبيق الخشبي لمبادئ المركزية الديمقراطية، وإعادة الاعتبار إلى الروح اللينينية للتنظيم، التي يتمسك بها الشيوعيون. ولم يعد مفيدا الاكتفاء بالادعاء الشكلي أو اللفظي بالالتزام بتلك المبادئ، في الوقت الذي تكاد تكون الشروط الأساسية لتطبيق المركزية الديمقراطية شبه مفقودة: غلبة الطابع الإنشائي والتلقيني على الكثير من الوثائق الحزبية، تقادم لوائح العضوية، تباطؤ وأحياناً توقف اجتماعات الهيئات القاعدية، غياب النصاب عن معظم هذه الاجتماعات، عدم توافر البيئة المؤاتية للتثقيف المنتظم، وغيرها من شروط. إن الادعاء اللفظي بالتمسك بمبادئ المركزية الديمقراطية، يصبح عرضة للشكوك والمساءلة، حين يستمر الإصرار العنيد ـ من ناحية أخرى ـ على التوسع الفعلي في استخدام منطق «الكتلة التصويتية» بأي ثمن، والحؤول عملياً دون تجسيد وإبراز «الرأي الآخر» داخل هيئات الحزب المختلفة. إن الشيوعيين مطالبين باحترام

وتنفيذ القرارات التي تأخذها الهيئات الحزبية بالأغلبية، ولكن الاقتناع الطوعي والثابت بهذا الالتزام يتطلب توافر العديد من الشروط، وأهمها الشفافية في لوائح العضوية الخاصة بالمؤتمرات القاعدية وفي إجراءات عقد المؤتمر الوطني، وتعديل وتطوير ومأسسة قواعد عمل الهيئات الحزبية، وبخاصة اللجنة المركزية والمكتب السياسي. فعندما تستقيم أعمال اللجنة المركزية ـ وبالتالي المكتب السياسي ـ وتتحول الأقسام القطاعية والمناطقية فيها إلى وحدات قائمة بذاتها تضجّ بالحيوية والإنتاج، وتمتلك الخطط والبرامج الواضحة وينشط فيها الفكر والنقاش والعمل، وعندما تترسخ آليات المساءلة والتقييم وتتوطد شفافية المعلومات والعلاقات، عند ذاك تستعيد مبادئ المركزية الديمقراطية وظائفها ومعانيها الحقيقية والساطعة. وفي هذه الحالة، لا يعود ثمة مشكلة في أن تلتزم الأقلية بقرارات الأكثرية، طالما أن «قواعد اللعبة»، المحكومة بالضمانات التنظيمية المقترحة، من شأنها إبقاء الباب مفتوحاً أمام الأقلية كي تتحوّل ذات يوم إلى أكثرية، وهذا حق مقدّس من حقوقها. بل إنّ هذا بالذات ما يعزز فكرة التوازن البنّاء بين المركزية من جهة، والديمقراطية من جهة ثانية، أي التوازن بين التزام الشيوعيين بمبدأ «القرارات النافذة»، والتزام الحزب باحترام «قواعد اللعبة» وتطبيقها بصورة شفّافة وواضحة.

الفصل الرابع

العمل القطاعي والجماهيري للحزب بين المؤتمرين العاشر والحادي عشر

ارتباطاً بالارتباك في بعض مواقف الحزب السياسية، وارتباطاً كذلك بواقع الأزمة التنظيمية الحادة التي تعصف في صفوفه، سجّل النشاط القطاعي والجماهيري للحزب تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع العلم أن هذا النشاط بالذات كان يفترض أن يشكل حجر الرحى للنضال الديمقراطي العام للشيوعيين، أسوة بما تحقّق في تجارب الحزب السابقة. ومن أهم مؤشرات هذا التراجع عدم تمكّن الحزب من متابعة حملة «الشعب يريد إسقاط النظام»، ومن تحصين هذه الحملة وتطويرها كي تصل إلى غاياتها المنشودة. وينبغي الإقرار بأن الهيئات القيادية قد قصّرت إلى حدّ كبير في تطوير العمل القطاعي،

نتيجة ضبابية الرؤى والتحليلات والتحالفات التي اعتمدتها، ونتيجة انشغالها ـ وإشغالها للحزب ـ على المستوى التنظيمي بملفات خلافية داخلية، أدت إلى هدر وتبديد الكثير من الجهد والوقت، اللذين كان يفترض أن يخصصا لتطوير وتنفيذ برامج العمل القطاعية والمناطقية، ولإطلاق التحركات والمبادرات الشعبية الرامية إلى توسيع صفوفه وتأكيد وجوده كلاعب فعلي في الحياة السياسية العامة. إن هذا الواقع لا يمكن اعتباره عرضياً، بل هو يعكس ـ بحسب ما جرى تأكيده أعلاه ـ وجود أزمة عميقة داخل الحزب، هي بالدرجة الأولى أزمة النهج الراهن في العمل الحزبي القيادي الذي فشل في تعبئة وإدارة وتطوير موارد الحزب، والذي انسحبت عليه أزمة أوسع نطاقاً، هي أزمة الدولة والبلد والمحيط العربي. إن إنتاج فهم مشترك لسبل مواجهة هذه الأزمة، ولفتح أبواب الإصلاح في مقاربات الحزب السياسية والتنظيمية، لن يستقيم من دون الإحاطة مسبقاً بأهم نقاط القوة والضعف التي برزت في أدائه الفعلي في السنوات المنقضية منذ المؤتمر العاشر.

ونعرض ـ في ما يلي ـ تحليلاً مكثفاً لحصيلة عمل منظمات الحزب القطاعية والجماهيرية، خلال السنوات التي تلت المؤتمر العاشر للحزب:

في الحقل النقابي

استمرت «الصورة العامة» لعمل الحزب في الحقل النقابي تتميّز بالضعف والارتباك إلى حدّ كبير، قياساً على متطلبات المرحلة الراهنة التي شهدت استمرار تدهور الوضع الاجتماعي وشروط العمل

عموماً. ومن بين مواقع الضعف، يمكن التوقف ـ بإيجاز شديد ـ عند الخلاصات الأساسية التالية:

- تقادم الخطاب النقابي الحزبي، وعدم الوضوح الكافي في إحاطته وتحليله للتحولات الجارية في التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية عموماً وفي بنية الطبقة العاملة بشكل خاص، وكذلك في مروحة الفئات الاجتماعية المتنامية خارج إطار العمل المأجور، والتي تنتشر في صفوفها بؤر الفقر والاستغلال الاجتماعي والعمل غير النظامي (سوف يجري تفصيل هذه التحولات في فصل لاحق من هذا الكتاب).
- التقلص الحاد في نسبة المنتسبين إلى النقابات العمالية ـ وبخاصة المنتسبين الجدد ـ بما فيها النقابات التي يقودها الكادر النقابي الحزبي، وعدم مبادرة القطاع العمالي إلى تأسيس وتطوير نقابات أو أطر نقابية، خصوصاً في فروع النشاط الاقتصادي التي أفرزتها التحولات التي استجدت في سوق العمل المحلية خلال العقود الثلاثة المنصرمة، ومن ضمنها: المجمعات التجارية الكبرى، وشبكات التواصل والبرمجة والمعلومات، والأنشطة المستجدة في بعض فروع قطاع البناء، والإعلام المرئي والمسموع، وأنشطة الجمعيات غير الحكومية، ومجالات القطاع الصحي والتأميني المختلفة، وغيرها.
- الضعف الشديد في حجم ونوع الموارد البشرية والمادية المستخدمة في هذا القطاع عموماً، وفي التثقيف والتدريب

العمالي، وعدم الالتزام الفعلي بالتجديد التدريجي للكادر النقابي الحزبي، خصوصاً في صفوف الشباب، الأمر الذي أضعف ويضعف عملية تداول وتوزيع المسؤوليات القيادية في القطاع النقابي الحزبي، وفي النقابات والاتحادات النقابية التي يديرها أو يشترك في إدارتها الشيوعيون.

- عدم الإدراك الكافي للمندرجات والتأثيرات المعقدّة والمتنوعة الناجمة من الازدياد المطرد والمتواصل في نسبة الأجراء غير اللبنانيين في مجموع القوى العاملة في البلد، حيث بات العدد الإجمالي لهؤلاء يلامس عدد الأجراء اللبنانيين أنفسهم، مشتملاً - من ضمن ما يشتمله - السوريين والفلسطينيين والمصريين وغيرهم من العمال العرب، إضافة إلى عشرات بل مئات الألوف من العمالة الآسيوية، ولاسيما منهم خدم المنازل. ويترافق مع ذلك، عدم إيلاء هذه الفئات من العمال غير اللبنانيين أي اهتمام يذكر.
- الخلل الكبير في انتظام علاقات التفاعل والتعاون والتنسيق بين العمل النقابي الحزبي من جهة، وعمل المنظمات الحزبية الأخرى، القطاعية والمناطقية، من جهة أخرى، الأمر الذي جعل القطاع النقابي على امتداد سنوات بكاملها يعيش إلى حدّ كبير حالة من العزلة النسبية عن منظمات الحزب، وسط غياب هذا القطاع شبه الكامل عن الأجندة الأساسية للعمل الحزبي القيادي.

لقد بذل الاتحاد الوطني للنقابات ـ كركن للعمل النقابي الحزبي ـ في الآونة الأخيرة جهداً ملحوظاً ـ يجب دعمه وتشجيعه ـ لإطلاق أو المشاركة في مبادرات وتحركات هدفها استنهاض القاعدة العمالية والنقابية، عبر مساهمته في تحرك مياومي شركة كهرباء لبنان، وعمال أوجيرو، وهيئة التنسيق النقابية، ومشاركته في تشكيل أطر ولجان للعاملين في الإدارات العامة وللدفاع عن القضايا العادلة لقدامى المستأجرين وغير ذلك من لجان. كما نجح الاتحاد في تنفيذ الخطوات التأسيسية لتشكيل نقابة لخدم المنازل في لبنان، وهي أول مبادرة من نوعها في بلدان المنطقة. وقد توّج هذا الجهد كذلك في انخراط الاتحاد في التحضير لقيام نواة وطنية نقابية بديلة للاتحاد العمالي العام، بعدما خضع هذا الأخير بصورة محكمة لتوجيهات الطبقة المسيطرة ومصالحها. ولكن يجب الإقرار بأن هذه الجهود المختلفة لا تزال في طورها الجنيني، وهي تبقى بالتالي عرضة للارتداد إلى الوراء ولعدم الاستدامة، ما لم تتوافر لها الشروط المناسبة. وأهم هذه الشروط، أن يصبح الهمّ النقابي مدرجاً بشكل فعلي ضمن الأولويات الأساسية لعمل الحزب، وأن يتمّ رفد القطاع النقابي الحزبي بموارد بشرية كفؤة وشابة، وذات قدرات مثبتة في مجالات التحليل والتنظيم والتحرك والمتابعة والتقييم ورصد الأداء. ومع إقرار هذه التوجهات وتنفيذها، يؤمّل الحزب وقطاعه النقابي في استعادة التاريخ النضالي المشرق الذي كان حققه في مضمار النضال العمالي والنقابي خلال الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم.

إن الحزب الشيوعي مدعو بإلحاح إلى إعادة إبراز الموضوع

النقابي في صلب أولوياته، والى إرساء قواعد وتوجهات جديدة للعمل في هذا المجال، وصولاً إلى إعادة هيكلة العمل الحزبي النقابي ككل وتطويرها.

في قطاع عمل أساتذة التعليم

اضطلع قطاع الأساتذة، والشيوعيون عموماً، بدور ملموس في تدعيم المعركة الاحتجاجية والمطلبية لجمهور المعلمين في لبنان، التي بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة. ويشهد على ذلك، وبأشكال مختلفة ومتنوّعة، انخراط الشيوعين وأصدقائهم، أسوة بالعديد من القوى السياسية الأخرى، في التحركات الجماهيرية والشعبية المتكررة التي نظمتها هيئة التنسيق النقابية في بيروت والمناطق اللبنانية المختلفة منذ عام ٢٠١١، سعياً وراء إقرار سلسلة جديدة للرتب والرواتب العائدة إلى أساتذة التعليم والعاملين في القطاع العام. غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن قطاع المعلمين الحزبي واجه خلال هذه الحقبة العديد من الصعوبات والمعوّقات الناتجة من ضعف الاستثمار الأمثل للموارد الذاتية.

فمن جهة أولى، اتجه عدد الكادر الحزبي في هذا القطاع نحو التراجع الملحوظ في السنوات الأخيرة بفعل بلوغ العديد من الرفاق المعلمين سنّ التقاعد، وعدم حلول كوادر بديلة في هذا القطاع، هذا مع العلم أن الآلاف من الأساتذة الجدد الذين تمّ التعاقد معهم في السنوات الأخيرة خضع اختيارهم لمنطق العلاقة التحاصّية بين

أطراف الطبقة السياسية، وكان نصيب الشيوعيين منهم محدوداً إلى درجة كبيرة؛ ومن جهة ثانية، برزت بعض الفجوات في علاقة الحزب بالقطاع، سواء لجهة القصور في حجم ووتيرة التشاور المشترك والمنتظم بينهما، خصوصاً في ذروة تواطؤ الدولة والطغمة المالية في مواجهة المعلمين المضربين، أم لجهة تقصير أو عدم تمكن المنظمات الحزبية في المناطق من تنظيم التحركات الشعبية التي كانت دعت إليها الهيئات الحزبية القيادية، وخصوصاً في الأوقات البالغة الدقّة، دعماً لهيئة التنسيق؛ ومن جهة ثالثة، ظهر الحزب في بعض الحالات كمن يحاول اللحاق بالتحرك الجماهيري ـ الذي تقوده هيئة التنسيق النقابية ـ وليس كمن يعمل، كحزب، على مواكبته ومتابعته وتوجيهه والسعي إلى تثمير مفاعيله سياسياً، وسط عدم ثبات الانتظام في العلاقة بين قيادة الحزب والقيادة الحزبية للقطاع.

وقد أدى عدم انتظام العلاقة بين الحزب والقطاع في بعض الأحيان إلى تباينات موضعية انعكست سلباً على عمل الحزب، ما جرى في انتخابات بعض مجالس الهيئات التعليمية على المستوى الوطني (التعليم الأساسي، التعليم الثانوي...)، التي انتهت إلى خسائر طاولت عدداً من مرشحي الحزب في تلك الانتخابات. وبصورة أعمّ وأشمل، فقد ساهمت حالة التراجع العام السائدة في الحزب، وتأثر قطاع المعلمين سلباً ـ أسوة بغيره من القطاعات الحزبية ـ بالانقسامات المصطنعة حول العديد من الملفات الخلافية الشائكة على المستوى القيادي، إلى ضياع مجاني لفرص كان يمكن للحزب أن يثمّرها بقوة

أكبر على المستويين السياسي والنقابي. ومن الواضح أن أوضاع الحزب لم تكن لتسمح موضوعياً بتحقيق مثل هذا التثمير السياسي والنقابي لحركة مطلبية وطنية غير مسبوقة بحجم الحركة الجماهيرية التي أطلقتها هيئة التنسيق، والتي كادت تهزّ أساسيات النظام السياسي والاقتصادي المسيطر.

إن الحزب مدعو ـ وهو قادر على ذلك ـ إلى معالجة المشكلات والصعوبات التي تعتري عمل هذا القطاع، والسعي إلى تحقيق الاستفادة المثلى مما يختزنه من موارد وطاقات وتجارب نضالية في هذا المضمار.

في قطاع الشباب والطلاب

على المستوى الشبابي، تمّت استعادة القطاع جزءًا من ديناميته، عبر تنظيمه عدداً من التحركات حول قضايا متنوعة ذات صلة بأوضاع الشباب عموماً، وكذلك عبر مشاركته النشيطة في نضالات وطنية جامعة، مثل معركة «إسقاط النظام الطائفي» ومعركة هيئة التنسيق النقابية وغيرها من المعارك. وحققت هذه النضالات ـ للمرة الأولى منذ فترة طويلة ـ قدراً من الانسجام بين شيوعيي القطاع وشيوعيي الاتحاد، وشجعت انخراطهم التدريجي ضمن مسار عمل منتظم. وكاد القطاع الشبابي (في الحزب والاتحاد) أن يتحوّل في بعض الأحيان إلى رافعة شبه وحيدة في التحركات الحزبية القاعدية، وذلك بالرغم مما واجهه من عراقيل وصعوبات موضوعية، وبالرغم أيضاً من الهفوات

والأخطاء الذاتية التي اعترت أحياناً جوانب من المبادرات التي أطلقها أو ساهم في إطلاقها. هذا مع العلم أن بعض هذه الأخطاء كان ناجماً من واقع العلاقة غير السوية القائمة بين قيادة الحزب وقيادة قطاع الشباب، والتي غذّاها شعور عام في صفوف الشباب بأنهم مستبعدون عن الحياة الداخلية للحزب وعن موقع القرار فيه. ويضاف إلى ذلك، أن عملية إنشاء هذا القطاع قد شابته ثغرات تنظيمية، خصوصاً لجهة افتقاده إلى إطار تنسيق واضح وممأسس على صعيد علاقته بالمنظمات الحزبية المناطقية.

غير أن محصلة عمل الحزب على مستوى النشاط الطلابي بالتحديد لم تكن مقنعة أو مرضية، وبقيت دون مستوى الآمال التي سبق للحزب أن جسّدها على هذا الصعيد خلال مسيرته النضالية الطويلة، إضافة إلى الآمال التي كان قد وعد بها المؤتمر العاشر. ويشكل النشاط الطلابي ـ في بلد شديد التنوع كلبنان ـ مدماكاً أساسياً من مداميك النضال الديمقراطي العام، كونه يطال الفئة الاجتماعية الأكثر حيوية وحراكاً بين المقيمين، والأكثر انفتاحاً على آفاق التغيير المستقبلي. ولا شك في أن ارتدادات الانقسامات المجتمعية الطائفية قد انعكست بصورة مباشرة وحادة على خريطة الاصطفافات الطلابية في البلاد، وأضعفت موضوعياً ـ وللوهلة الأولى ـ مناخات ومقومات النضال الطلابي التقدمي المستقل، بالنظر إلى شدّة تأثر الطلاب بالمناخات المسيطرة داخل أسرهم وداخل التكوينات «ما دون

الدولتية» التي يتنسبون إليها أو يتحدرون منها. ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أن هذا النسق بالذات من الاصطفافات المسدودة الأفق، هو الذي كان يفترض فيه أن يشكل الحافز القوي للشيوعيين للعمل الدؤوب على تأسيس نواة حركة طلابية مستقلة وفاعلة، تواجه منطق الانقسامات العمودية ودعاتها، وتقتطع بالتالي لنفسها حيّزاً ضمن خريطة التوازنات الطلابية في المدارس والجامعات على السواء. وقد فوّت الطلاب الشيوعيون فرصة الاستفادة من وجود شريحة غير قليلة من الطلاب والشباب ممن يجاهرون باعتراضهم المطلق على تفاقم الظاهرة الطائفية في البلاد ورفضهم لها، بحسب ما أظهرته جملة من التحركات داخل الجامعات حول شعارات تعكس الرغبة في كسر الطوق الطائفي وتلمّس طريق التغيير. ولكن هذا العمل التأسيسي من جانب القطاع، تأخر في التجسيد بسبب أزمة الحزب عموماً، والتقصير المشترك للقيادة الحزبية وقيادة القطاع على السواء، مما شجّع قوى أخرى ـ غير ثابتة وغير متجذرة ـ على محاولة ملء هذا الفراغ في الساحة الطلابية، تحت شعار «المستقلين» (كما جرى في الانتخابات الطلابية في بعض الجامعات).

إن مشكلة عملنا الطلابي تبرز كمشكلة مركزية في الأساس، نظراً إلى تركّز مؤسسات التعليم الرئيسية في منطقة بيروت الكبرى، ولكنها تشكل في الوقت ذاته مشكلة تطال سائر المناطق، الأمر الذي يطرح مهمة تصويب العلاقة بين هذا القطاع من جهة والمنظمات المناطقية

من جهة ثانية، وصولاً إلى معالجة ما يعتري تلك العلاقة من فجوات تنظيمية، ومن عدم انتظام في التواصل.

في قطاع المهندسين

يسجّل لقطاع المهندسين أنه نجح في تنظيم سلسلة اجتماعات بحثية داخلية أفضت إلى أوراق عمل رصينة حول عدد من مشكلات القطاع (الكهرباء، والمياه، والزراعة...). غير أن متابعة هذا الجهد ـ عبر نشر وتعميم توصيات هذه الأوراق ومحاولة كسب التأييد لها داخل الحزب وخارجه ـ لم تتجسّد لاحقاً في أي تحركات أو خطوات عملية محدّدة، فبقيت بالتالي كأنها «صرخة في واد». إن ما يفتقد إليه الشيوعيون فعلاً في هذا القطاع هو خطة عمل واضحة ومفصّلة حول موضوعات ذات أولوية تندرج ضمن حقل اهتماماته، والالتزام بالعمل الممرحل لتنفيذ هذه الخطة، عبر تعبئة موارد هذا القطاع (والحزب) وأصدقائه، ولاسيما الشباب منهم، والسعي إلى اجتذاب فئات ذات مصلحة من خارج الحزب، كي يتمكن هذا القطاع من التأثير الفعلي في توازنات القوى السائدة في حقول نشاطه. ومن ضمن هذه الموضوعات ذات الأولوية، تبرز بشكل خاص ملفات تتعلق بمشكلات السكن والكهرباء والنقل العام والمياه والاتصالات والصرف الصحي وجمع النفايات والتنظيم المدني والهندسة الزراعية والحفاظ على البيئة وسلامة الغذاء والسلامة العامة وغيرها من موضوعات. ومن الواضح أن هذه

كلها ملفات تتطلب معالجتها جهوداً استثنائية من جانب المهندسين الملتزمين بمصالح الناس، وفي طليعتهم المهندسون الشيوعيون.

إن غياب برامج العمل الفعلية قد ساهم في استمرار ظاهرة التسرب والانكفاء وسط المهندسين الشيوعيين عموماً، وفي تغليب العمل الموسمي على نشاطهم الحزبي الذي يكاد يكون محصوراً في المعارك الانتخابية على المستوى النقابي، مع تأرجح وجهة التحالفات من معركة انتخابية إلى أخرى. وقد خضع هذا التأرجح معظم الأحيان، لمنطقين متنابذين: الأول، اتجاه نحو التحالف غير المشروط مع واحدة أو أكثر من التشكيلات الطائفية السياسية الأساسية (من حكم أو معارضة)، والثاني اتجاه نحو النأي بالنفس ومحاولة تجميع المستقلين - في اللحظة الأخيرة - ضمن لائحة مصغّرة ضد جميع «الناخبين التقليديين الكبار». وبالرغم من أن المنطق الثاني (من وجهة نظر الحزب) يبقى في الظروف الداهمة أكثر صوابية من المنطق الأول، إلا أن القطاع لم ينجح في تحويله إلى خيار فعلي وغير ظرفي يمكن الاستثمار فيه والبناء عليه بشكل تراكمي، بحيث يغدو خياراً راسخاً ومتجدد الجذور في المدى المتوسط والبعيد. وقد ساهم هذا المنطق (الثاني) عملياً - خصوصاً عندما بقيت ممارسته ظرفية وغير ممأسسة - في إقصاء الحزب عن مواقع السلطة والتواصل والقرار داخل أروقة إحدى أكثر النقابات المهنية جماهيرية، أي نقابة المهندسين التي أصبح عدد أعضائها يتجاوز ٤٠ ألف مهندس.

إن نمط إدارة هذا القطاع لم يتح الفرصة عملياً، بالرغم من توافر العديد من العوامل الذاتية الإيجابية فيه، أمام مشاركة قطاع المهندسين النشطة والمجدية في العديد من النضالات الديمقراطية العامة ـ ذات الصلة المباشرة الجزئية أو الكلية بعمل المهندسين أو بفئات محدّدة من المهندسين ـ التي شهدها البلد أخيراً. ومن ضمنها، معركة الدفاع عن الشاطئ اللبناني، وبخاصة عبر التصدي لعملية قنص دالية الروشة ومحاولات تكريس مواقع مطامر النفايات الصلبة على طول الشاطئ اللبناني؛ ومعركة الدفاع عن سلامة الغذاء، وما تخفيه من سيطرة وتسلط مطلقين على مقوّمات عيش اللبنانيين من جانب الشركات الاحتكارية، التي لا هدف لها سوى تعظيم أرباحها الخاصة؛ ومعركة الدفاع عن الملك العقاري العام في مواجهة المحاولات غير الشرعية لوضع اليد على العديد من الأملاك العامة البحرية وعلى المشاعات (بخلاف ما نصّ عليه مشروع المخطط التوجيهي لترتيب استعمال الأراضي اللبنانية)، هذا بالإضافة إلى استمرار محاولة سوليدير إحكام قبضتها بشراسة مطلقة على قلب العاصمة وشاطئها؛ ومعركة الدفاع ـ من وجهة نظر المهندسين ـ عن صغار المستأجرين والمالكين القدامى في مواجهة مشاريع القوانين التصفوية التي تروّج لها الحكومة، خدمة لمصالح بعض أركان النظام المتحالفين مع رأس المال العقاري الكبير الذي يطمح إلى مصادرة حقوق المالكين والمستأجرين على السواء؛ ومعركة إقرار الضريبة على التحسين العقاري دفاعاً عن مبادئ

العدالة الضريبية واعتراضاً على منظومة الإجراءات والرسوم الضريبية المجتزأة وذات الطابع العقاري التي تقترحها الحكومة بحجة تأمين جزء من تمويل سلسلة الرتب والرواتب للمعلمين وللعاملين في القطاع العام؛ ومعركة الدفاع عن مصالح صغار المزارعين، ولاسيما أولئك الذين يعانون الطابع الاحتكاري للأسواق ومن المحاولات الجارية في الخفاء للتخلي عن سياسة الدعم، والتي تقتضي من الشيوعيين ـ وبخاصة قطاع المهندسين ـ الانكباب على تحضير بدائل لها تخدم مصالح هذا المكوّن الاجتماعي الحيوي (عبر بلورة أولويات لمشاريع الري ومشاريع السدود واقتراح آليات محددة لضبط أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي)؛ وغير ذلك من معارك.

إن هذه الأسباب المتنوعة تستدعي ربما إعادة التفكير في التحالفات الانتخابية انطلاقاً من مبدأ توازن القوى، بحيث يتاح للقطاع الحزبي أن يدخل هذا التحالف النقابي الانتخابي أو ذاك، لا من موقع الملتحق والمهمّش، بل انطلاقاً مما يمكن أن يجمعه مع أصدقائه المستقلين من قوة تمثيلية واستقلال في القرار، مراعياً واقع كون هذا التحالف في الدرجة الأولى هو تحالف نقابي أكثر منه كونه تحالفاً سياسياً.

في القطاع الصحي

يتكرّر هنا المشهد نفسه الذي يتميّز به عمل قطاع المهندسين، ولكن مع وجود مواطن خلل وتقصير أوسع نطاقاً وأثراً، كون

الموضوع الصحي في لبنان يأتي في طليعة الأولويات بالنسبة إلى الأسرة والمجتمع، نظراً إلى التقاعس الفاضح للطبقة المسيطرة عن تحمل كامل مسؤولياتها في هذا المضمار. وقد شجّع هذا التقاعس الرسمي، الجمعيات غير الحكومية، وبخاصة الطائفية منها، على لعب دور متزايد في إنتاج وتوزيع خدمات الرعاية الصحية في البلاد على مدى الحقب الزمنية المتعاقبة. وقد بادر الشيوعيون، بأشكال مختلفة، إلى دخول هذا المعترك في بداية السبعينيات عبر العديد من الجمعيات غير الحكومية، وشكّل هذا الدخول علامة فارقة، كون الشيوعيين يمثّلون قوة غير طائفية وذات إنتشار وطني، بخلاف الجمعيات الأهلية الطائفية التي كانت سبقتهم للعمل في هذا القطاع. وقد تزامن انطلاق هذا النوع من المبادرات مع بدء تخرج مئات الأطباء وأعضاء الجسم الطبي المساعد، الشيوعيين واليساريين والتقدميين، من معاهد وكليات الطب في البلدان الاشتراكية (سابقاً)، كما تزامن مع تدفق أشكال دعم متنوعة من جانب جمعيات رسمية وغير رسمية عربية وأوروبية. وبنتيجة تضافر هذه العوامل المتساندة، نجح الشيوعيون في احتلال موقع متقدم في صدارة الجهات غير الرسمية المعنية بالشأن الصحي على امتداد نحو عقدين.

ولكن هذه النجاحات سجّلت تراجعاً شبه متواصل منذ نحو أوائل التسعينيات (مع استثناءات قليلة)، حيث أغلق أو تعطّل عمل العديد من المراكز التي ساهم الشيوعيون في تشييدها، في ما جرى استخدام

العدالة الضريبية واعتراضاً على منظومة الإجراءات والرسوم الضريبية المجتزأة وذات الطابع العقاري التي تقترحها الحكومة بحجة تأمين جزء من تمويل سلسلة الرتب والرواتب للمعلمين وللعاملين في القطاع العام؛ ومعركة الدفاع عن مصالح صغار المزارعين، ولاسيما أولئك الذين يعانون الطابع الاحتكاري للأسواق ومن المحاولات الجارية في الخفاء للتخلي عن سياسة الدعم، والتي تقتضي من الشيوعيين - وبخاصة قطاع المهندسين - الانكباب على تحضير بدائل لها تخدم مصالح هذا المكوّن الاجتماعي الحيوي (عبر بلورة أولويات لمشاريع الري ومشاريع السدود واقتراح آليات محددة لضبط أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي)؛ وغير ذلك من معارك.

إن هذه الأسباب المتنوعة تستدعي ربما إعادة التفكير في التحالفات الانتخابية انطلاقاً من مبدأ توازن القوى، بحيث يتاح للقطاع الحزبي أن يدخل هذا التحالف النقابي الانتخابي أو ذاك، لا من موقع الملتحق والمهمّش، بل انطلاقاً مما يمكن أن يجمعه مع أصدقائه المستقلين من قوة تمثيلية واستقلال في القرار، مراعياً واقع كون هذا التحالف في الدرجة الأولى هو تحالف نقابي أكثر منه كونه تحالفاً سياسياً.

في القطاع الصحي

يتكرّر هنا المشهد نفسه الذي يتميّز به عمل قطاع المهندسين، ولكن مع وجود مواطن خلل وتقصير أوسع نطاقاً وأثراً، كون

الموضوع الصحي في لبنان يأتي في طليعة الأولويات بالنسبة إلى الأسرة والمجتمع، نظراً إلى التقاعس الفاضح للطبقة المسيطرة عن تحمل كامل مسؤولياتها في هذا المضمار. وقد شجّع هذا التقاعس الرسمي، الجمعيات غير الحكومية، وبخاصة الطائفية منها، على لعب دور متزايد في إنتاج وتوزيع خدمات الرعاية الصحية في البلاد على مدى الحقب الزمنية المتعاقبة. وقد بادر الشيوعيون، بأشكال مختلفة، إلى دخول هذا المعترك في بداية السبعينيات عبر العديد من الجمعيات غير الحكومية، وشكّل هذا الدخول علامة فارقة، كون الشيوعيين يمثّلون قوة غير طائفية وذات إنتشار وطني، بخلاف الجمعيات الأهلية الطائفية التي كانت سبقتهم للعمل في هذا القطاع. وقد تزامن انطلاق هذا النوع من المبادرات مع بدء تخرج مئات الأطباء وأعضاء الجسم الطبي المساعد، الشيوعيين واليساريين والتقدميين، من معاهد وكليات الطب في البلدان الاشتراكية (سابقاً)، كما تزامن مع تدفق أشكال دعم متنوعة من جانب جمعيات رسمية وغير رسمية عربية وأوروبية. وبنتيجة تضافر هذه العوامل المتساندة، نجح الشيوعيون في احتلال موقع متقدم في صدارة الجهات غير الرسمية المعنية بالشأن الصحي على امتداد نحو عقدين.

ولكن هذه النجاحات سجّلت تراجعاً شبه متواصل منذ نحو أوائل التسعينيات (مع استثناءات قليلة)، حيث أغلق أو تعطّل عمل العديد من المراكز التي ساهم الشيوعيون في تشييدها، في ما جرى استخدام

مراكز أخرى لغير الأغراض التي أنشئت من أجلها، كما تراجعت بشكل لافت علاقة الشيوعيين بالمؤسسات والجمعيات الدولية المانحة، مما أدى إلى تبديد جزء كبير من الطاقات والموارد البشرية والخبرات التي راكمها الشيوعيون في هذا القطاع في فترات سابقة.

غير أن أشدّ ما يقلق ـ في عمل هذا القطاع ـ هو غياب المساهمات الجدية في النقاش والتحرك الدائرين منذ سنوات حول العديد من جوانب المسألة الصحية التي تهمّ عموم اللبنانيين، وذلك بالرغم من وفرة الكادر الصحي المتنوع الاختصاصات، المنتسب أو المتعاون مع القطاع.

إن هذه الجوانب من المسألة الصحية، تشمل قضايا محورية يدور حولها صراع اجتماعي حاد، وكان ينبغي على الحزب أن يطوّر مقاربات طليعية ومحددة إزاء تفاصيل هذا الصراع ـ من النوع الذي يصلح لبناء برامج وخطط للتحرك الشعبي على أساسه ـ لا أن يكتفي فقط بإعلان المواقف المبدئية والعامة منها. إن مجرّد استعراض أهم هذه القضايا يكشف مدى حجم ونوع المهمات التي كان يفترض أن يتصدى لها الشيوعيون (وبخاصة في القطاع الصحي) ليس على صعيد إعلان الموقف فقط، بل كذلك ـ وهذا هو الأهم ـ على صعيد التحرك الشعبي المنظم: فمن تفاقم أزمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (التي تنعكس على نحو ٤٠٠ ألف أجير مضمون وأكثر من مليون مستفيد)، إلى تزايد احتكار سوق الدواء والتجهيزات الطبية الأساسية في أيدي القلّة، إلى استمرار الخلل في التغطية الصحية للبنانيين في ظل تعدد

وتشابك نظم التأمين الصحية القائمة، إلى ترسّخ المستوى المرتفع لتكاليف الخدمات الصحية في البلاد بالرغم من فائض العرض من هذه الخدمات، إلى الارتباك المتمادي في أوضاع عدد لا يستهان به من المستشفيات الحكومية، إلى الخروق المتمادية في تطبيق قانون «الآداب الطبية»، إلى التفاوت الحاد في توزع الأطباء عموماً بحسب المناطق والاختصاصات المختلفة ومستوى الدخل، حيث يتركّز معظم هذا الدخل في أيدي القلّة وتتعزز ظاهرة «الطبيب الفقير»؛ إلى الغياب الصريح لخريطة وطنية صحية تتيح قدراً أكبر من الانسجام بين واقع توزّع السكان المقيمين في البلاد وواقع تركز منشآت ومرافق القطاع الصحي في العاصمة وضواحيها...

في المحصلة العامة، إن حزباً كالحزب الشيوعي - وبخاصة قطاعه الصحي - مطالب بصورة ملحّة بأن تكون له مواقف وتوجهات وتحركات واضحة ووازنة بالنسبة إلى مجمل هذه القضايا الصراعية التي تطال مصالح الناس.

في قطاع الأساتذة الجامعيين

انطوت السنوات الأخيرة على تراجع - بل انعدام - الدور الذي درج الحزب الشيوعي على الاضطلاع به في صفوف الأساتذة الجامعيين، وبخاصة أساتذة الجامعة الوطنية. وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في عدد الجامعات والمعاهد الجامعية العاملة، الذي اقترب راهناً من ٤٠ جامعة ومعهداً، وبالرغم أيضاً مما واكب هذا الارتفاع من

زيادة موازية في عدد الأساتذة الجامعيين عموماً في لبنان، فإن أي أطار جامع لنشاط الأساتذة الجامعيين الشيوعيين لم ينشأ فعلياً داخل الحزب خلال الحقبة الأخيرة، حتى بدا الأمر أقرب إلى الاستقالة الطوعية من العمل الحزبي في هذا القطاع الحيوي. وربما شكّل الهجوم الأرعن للقوى الطائفية الرامي إلى السيطرة على الجامعات، وبخاصة الجامعة اللبنانية، سبباً رئيسياً لانكفاء الأساتذة الشيوعيين والديمقراطيين عن هذه الساحة الحيوية، ولكن ينبغي الإقرار بأن عوامل عديدة أخرى قد تضافرت في دفع الأمور في اتجاه هذا الفراغ المدوّي، ومن ضمنها: عدم وضع هذا الملفّ بصورة فعلية وجدية على أجندة عمل الهيئات القيادية في الحزب، وازدياد البيئة الطاردة للعمل الثقافي داخل الأطر والهيئات الحزبية عموماً، وتقصير من بقي من أساتذة جامعيين أعضاء في الحزب بسبب انشغال معظمهم بشؤونهم الخاصة، وتقاعد عدد مميّز من الأساتذة الشيوعيين ممن كان لهم الباع الطويل في فترات سابقة - سياسياً ومهنياً وفكرياً - في متابعة قضايا التعليم الجامعي، وبخاصة ما يتعلق منها بالجامعة اللبنانية تحديداً. وإلى جانب هذه العوامل، ساهم الانحسار المريع في عدد الطلاب الجامعيين الشيوعيين في تعميق الحلقة المفرغة التي يعيشها هذا القطاع، في الوقت الذي كان عدد الطلاب الجامعيين عموماً في لبنان ينمو بنسب مطردة، حتى تجاوز أخيراً عتبة المئة وثلاثين ألف طالب، أي ما يمثّل إحدى أكبر الشرائح المجتمعية. وانطلاقاً من هذا الواقع المرير، ضمر

إلى حدّ كبير الوزن النسبي للشيوعيين في مختلف الهيئات والمجالس الجامعية ذات الطابع التمثيلي (في الكليات والفروع والهيئة التنفيذية لأساتذة الجامعة اللبنانية وغيرها)، وتلاشت بالتالي مساهماتهم ـ كقطاع وكأفراد ـ في العديد من الملفات الأساسية. وتشمل هذه الملفات مواضيع حيوية متنوعة، من ضمنها رفع شأن التعليم الجامعي الرسمي، والارتقاء بمناهجه وأساليبه والأطر الإدارية الناظمة له، واحترام المعايير والضوابط المهنية الصارمة الخاصة بمواصفات الهيئة التعليمية وبعملية التحسين المستمر لأدائها، والحرص على تطوير المجمّعات الجامعية الرسمية على حساب التكاثر غير المسيطر عليه في عدد الفروع الجامعية، وزيادة وزن التخصصات العلمية ذات القيمة المضافة العالية، إضافة ـ بشكل خاص ـ إلى تعزيز استقلالية الجامعة الوطنية عن تدخلات السلطة السياسية ومحاصّتها وعلاقاتها الزبائنية. وقد تجسّد الوجه الآخر للضمور الحاد في نشاط الشيوعيين في هذا القطاع، بصورة ساطعة، في عدم مبادرتهم إلى صوغ برامج عمل وتحركات وتحالفات فعلية ـ غير تلك المرتبطة حصراً بتحسين أجور الأساتذة وزيادة المنافع والتقديمات الممنوحة لهم ـ وصولاً إلى تشكيل تيار ديمقراطي مستقل وغير طائفي قادر على لعب دور الرافعة في تطوير التعليم الجامعي الرسمي، الذي يشكل خشبة الخلاص بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة وما دون المتوسطة.

إن الحزب الشيوعي مطالب بإعادة صوغ خطة متكاملة لعمله

في هذا القطاع، تتصدى لمشكلات المناهج وأساليب التعليم وإدارة العملية التعليمية، وضبط عمليات التفريع وتشديد معايير اختيار الهيئة التعليمية، وتأمين الانتظام في شروط صيانة المباني والتجهيزات الجامعية، وإعادة صوغ علاقة الجامعة بالسلطة السياسية. وعلى الحزب أن يهيء الموارد البشرية اللازمة ـ بما في ذلك القاعدة الطلابية ـ للانخراط في تنفيذ هذه الخطة، بالتلازم مع توسيع قاعدة تحالفاته في صفوف الأساتذة الجامعيين، بحيث تجتذب القسم الأكبر من الأساتذة الديمقراطيين والمستقلين وذوي القدرات العلمية العالية الذين تعزّ عليهم قضية تطوير الجامعة الوطنية ونوعية التعليم الجامعي الرسمي.

في قطاع المحامين والحقوقيين

إن عملية التراجع في هذا القطاع (الحزبي) لم تحطّ رحالها وهي لا تزال تنتقل من قعر إلى قعر، بالرغم من أنه سبق للحزب في مراحل ماضية أن حقّق تجارب ناجحة في صفوف المحامين والحقوقيين، ونجح في جمع عشرات من الرفاق والأصدقاء من ذوي الكفاءات في هذا القطاع، وشارك معهم ـ وعبرهم ـ في خوض معارك انتخابية عديدة، وفي تنظيم العديد من التحركات المطلبية والسياسية ذات الطابع الديمقراطي العام. إن حجم الفجوة القائمة على هذا الصعيد قد ازداد إلى درجة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، وباتت تترتب عن هذه الفجوة نتائج معرفية وسياسية سلبية تؤثّر في جوانب عديدة من مقاربات الحزب التحليلية ومن أدائه في غير قطاع، ولاسيما أن جزءًا

أساسياً من الإصلاحات الرامية إلى إحداث تغيير ديمقراطي جذري في البلاد، سواء في النظام السياسي الطائفي القائم أم في مرتكزاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، بات يرتدي في الوقت الحاضر أبعاداً قانونية وحقوقية بالغة الأهمية.

ويبرز بالتحديد، راهناً، نقص كبير لدى الحزب في ما يتعلق بالموارد البشرية التي يحتاج إليها لبلورة وتطوير الطروحات التي قد ترتدي أبعاداً ذات صلة بالقانون الدستوري، أو القانون الإداري، أو قوانين التمثيل السياسي، أو قوانين العمل والضمانات الاجتماعية، أو القانون الدولي المقارن، أو قوانين الأعمال والقوانين المضادة للاحتكارات، وغير ذلك من نظم قانونية وتشريعات تؤثر بشكل مباشر في مجمل المسار الحاضن والمواكب للنضال الديمقراطي العام. ولا بد من لفت النظر إلى أن هذا النقص الفادح ربما يرتبط، في جانب منه أقلّه، بالتراجع الكبير الذي أصاب ـ تاريخياً ـ القاعدة الطلابية للحزب (خصوصاً في كليات الحقوق)، منذ انكفاء هذا الأخير خلال العقدين المنصرمين عن العمل في الجامعات، التي أصبحت هدفاً أساسياً وشبه حصري لعمل التشكيلات الطائفية من جميع الأنواع والأسباط. وهذا ما يؤكد، بوضوح أكبر، مدى أهمية توجه قطاع الطلاب والشباب مجدداً نحو العمل الجاد على إعادة تكوين وتعزيز قاعدته الطلابية في الجامعات الأساسية العاملة في لبنان، وبخاصة الجامعة الوطنية.

إن هذا النقص الفادح يتطلب تفعيل عمل الحزب في هذا المجال (وإن بشكل متدرّج) وإعادة جمع وتعبئة ما تبقى لديه من موارد بشرية

ذات خبرة في هذا النوع من المسائل التي تعتبر ذات أهمية استثنائية بالنسبة إلى مجمل أوجه النضال الديمقراطي العام.

في مجال الإعلام

تواصل في هذا القطاع النزف في الكادر البشري المهني والكفؤ لأسباب شتى، بعضها لا يتحمل الحزب مسؤوليتها، وبعضها الآخر ـ وهو غير قليل ـ عائد إلى ثقل «العوامل الطاردة»، التي سادت ـ تاريخياً ـ في بعض دوائر العمل الإعلامي الحزبي. ومن بين هذه العوامل الطاردة، غياب الرؤية الكلية المستقبلية والبعيدة المدى، وضعف مصادر التمويل وعدم ثباتها، وانعكاس هذا الضعف على مدى انتظام وفعالية الهيكل الإداري للمؤسسات الإعلامية وعلى ضمان شروط العمل اللائق ومعايير ومسارات الترقي والتمهين فيها، إضافة أيضاً إلى ثقل الارتدادات المتأتية عن نمط العلاقة السياسية والتنظيمية بهيئات الحزب ودوائره المختلفة. وتستمر الفجوات الكبيرة قائمة في علاقة الحزب (القطاع أساساً) بالإعلاميين الشيوعيين المنكفئين، وبالإعلاميين الشيوعيين السابقين والأصدقاء من غير الشيوعيين، الذين يعملون في العديد من الوسائط والمنابر الإعلامية المكتوبة والمسموعة خارج الإعلام الحزبي. وقد ساهمت هذه الفجوات ـ التي افتقد الحزب في معظم الأحيان إلى خطة مدروسة وعملية لمعالجتها ـ في إضعاف صوت الحزب وصورته في وسائل الإعلام عموماً، وارتدّت بالتالي سلباً على جمهوره وعلى أصدقائه. وبالرغم من الجهود التي

بذلها ولايزال يبذلها الحزب وبعض الرفاق المعنيين بالعمل الإذاعي والإعلام ـ بما في ذلك «جمعية أصدقاء صوت الشعب» ـ لتأمين استمرار هذا المرفق الحيوي وإعلاء شأنه، فإنه لم يتحقق تقدم حاسم على طريق معالجة المشكلات الحقيقية التي تعترضه. ومن ضمن هذه المشكلات: استمرار المستوى المرتفع للعجز السنوي المالي، واستمرار تفاقم ملف الاشتراكات المتراكمة والمتوجبة للضمان الاجتماعي والتي هي حقّ مؤكد للموظفين والعاملين، وتعدّد النواقص الكبيرة لجهة حجم التجهيز المطلوب ونوعه، الاحتياجات المتنوعة إلى الموارد البشرية التي تتطلبها إدارة غالبية الأقسام، والافتقاد إلى مقاربات تسويقية وتطويرية مستدامة من النوع الذي يساهم في توسيع شبكات المستمعين إلى الإذاعة وفي تأمين قدر أعلى من الاستقلال المالي لها...

بيد أن تعزيز فرص المعالجة المستدامة للمشاكل التي تعترض القطاع الإعلامي الحزبي، لا يمكن حصرها فقط ـ أو أساساً ـ بمسألة التمويل. فالتمويل (في الإطار الحزبي) قد يتأمن في ظرف معيّن أو لحظة معيّنة عبر مصدر أو آخر، ولكنه سرعان ما يستنفد في اليوم الذي يلي (أو السنة التي تلي)، إذا لم يكن مرتبطاً برؤية مستقبلية واضحة ومنفتحة على قضايا الإصلاح السياسي والإبداع المهني في آن معاً. كذلك فإن إمكانية استعادة العلاقة مع الكمّ الكبير نسبياً من الرفاق والأصدقاء من الإعلاميين، لا تتوقف فقط على تجديد الاتصال

أو التواصل الشخصي معهم، خصوصاً أن لكل من هؤلاء موقعه وارتباطاته الوظيفية راهناً، وموقفه السياسي الذي قد يكون في أغلب الأحيان متمايزاً إلى هذا الحدّ أو ذاك عن موقف الحزب. كما أن لهؤلاء الرفاق والأصدقاء استعدادات متفاوتة ـ لجهة الرغبة والآلية والشكل ـ لإعادة وصل ما انقطع من علاقات تربطهم بالحزب. وبالتالي، لن يكون ملائماً اعتماد مقاربة نمطية واحدة في التعامل مع هذه المسألة، والبديل الحقيقي يتجسّد في إعطاء إشارات قوية وواضحة من جانب الحزب حول رغبته الفعلية في التجديد والإصلاح، وحول قدرته على التعامل مع أزمته الداخلية وعلى الخروج التدريجي منها، بالتلازم مع فتح أبواب الاجتهاد الفكري واحترام الرأي الآخر وتدعيم مناخ التغيير والتقدم والإصلاح، استناداً إلى المرتكزات الأساسية للمنهج العلمي.

إن الحزب مطالب بامتلاك خريطة طريق إعلامية شاملة، تساعده في تحقيق المواجهة الناجحة للفجوات والصعوبات، وتمكنه من الاستثمار الأفضل لموارده المتنوعة ولنقاط القوة (الفعلية والكامنة) التي يزخر بها هذا القطاع، سواءٌ داخل قطاعات الحزب ومؤسساته، أم خارج الأطر الحزبية.

في مجال التثقيف

لا نجافي الحقيقة في القول إن السنوات الخمس الماضية قد تميّزت بحالة من الفراغ شبه الكامل في مجال التثقيف. فلا الأطر الحزبية المعنية بمواكبة عملية التثقيف قائمة فعلاً، ولا الموارد البشرية

الموكل إليها ممارسة عملية التثقيف متاحة بالكم والنوع المطلوبين، ولا مضمون المواد التثقيفية ونصوصها، جاهزة للاستعمال، وبالطبع لا آليات واضحة ومحدّدة للمتابعة والتقيم والتثبّت الدوري من نتائج التثقيف، بحيث يجري توظيف محصلة هذه الآليات في تسهيل عملية تجديد الكادر الحزبي. ويفتقد الحزب إلى معايير محددة تربط ما بين الارتقاء في عملية التثقيف والارتقاء في الموقع الحزبي. وأشدّ ما يثير القلق أنه لم يكن ثمّة ما يؤكد، في حياة الحزب الداخلية، أن موضوع التثقيف مدرج بشكل جدي على الأجندة الفعلية لقيادة الحزب وقيادات المنظمات، باستثناء الإيكال الشكلي لهذه المهمة إلى هذا الرفيق القيادي أو ذاك. ولنعترف أن الحزب يفتقد إلى طرح رؤيوي واضح وخلّاق في هذا المضمار، وأن قيادة الحزب تتحمل المسؤولية الأساسية عن هذا الفراغ، وإن كان قسط من المسؤولية يقع أيضاً على من بقي من شيوعيين مثقفين وأساتذة جامعات واقتصاديين وعلماء اجتماع وأطباء ومهندسين وغيرهم. ولنعترف كذلك أن الخطاب الفكري والسياسي السائد في الأدبيات الحزبية عموماً، بما في ذلك نمط الوثائق التي درجت العادة على إعدادها، ليس من النوع الذي يشجع الشيوعيين على الجدل والمحاجّة وتطوير البحث وأدوات التفكير. وفي جميع الأحوال، من الصعب تحقيق تقدم فعلي على صعيد التثقيف طالما استمرّ الحزب يفتقد إلى وجود وازن في صفوف الطلاب والجامعيين والأساتذة الجامعيين والمثقفين عموماً، خلافاً لما

كان عليه الوضع في السبعينيات والثمانينيات. ثم إن الشحن المتواصل للأجواء الخلافية داخل الحزب على مدى سنوات ـ عبر التفنّن في إهدار الوقت واستسهال حملات «التأديب» المتلاحقة ـ لم يساعد في توفير مناخ صحي لتنفيذ أي عملية تثقيف رصينة داخل الحزب.

إن الشيوعيين مطالبون بالانكباب على إعادة الاعتبار للعمل التثقيفي داخل الحزب (وخارجه)، الذي يجب أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الممارسة السياسية اليومية للشيوعيين، وليس نشاطاً «معزولاً» ينحصر في إحدى «جزر» البناء التنظيمي القائم.

في مجال المرأة

انطوت محصلة السنوات الأخيرة في هذا المجال على وقائع لا تختلف بشكل جذري عن خصائص مسار عملنا السابق. وبشكل عام لم يتحقق خرق إيجابي واضح ـ بحسب ما وعد به المؤتمر العاشر ـ في إبراز دور المرأة وتعزيز موقعها في الممارسة الحزبية الداخلية. بل يمكن القول إن ما من حقبة شحّ فيها وجود ومشاركة المرأة في الحياة الحزبية الداخلية، وبخاصة على مستوى الهيئات القيادية أو شبه القيادية، كالحقبة التي يعيشها الحزب راهناً. إن «العوامل الطاردة» نفسها ـ التي أعاقت انتظام عملية التثقيف وتوسيع شبكات التواصل مع الإعلام والنهوض بعمل النقابات والطلاب والشباب ـ قد فعلت فعلها على الأرجح في ترسيخ الوضع المهمّش للمرأة في حياة الحزب الداخلية. غير أن هذا التقيم السلبي ـ الذي ينطبق على موقع المرأة

داخل الأطر الحزبية ـ يجب أن لا يتجاهل الجهود وأحياناً المكتسبات والنجاحات النسبية الواعدة التي ساهمت في تحقيقها لجان حزبية وجمعيات صديقة (لجنة حقوق المرأة)، في معارك متنوعة تمّ خوضها على المستوى الوطني على مدى سنوات، وإن كان بعض هذه النجاحات لم تكتمل مندرجاته حتى تاريخه (الحملة الشعبية من أجل إعطاء الجنسية اللبنانية لأبناء اللبنانيات المتزوجات بأجانب، وحملات شطب المذهب أو الطائفة عن الهوية، وتثبيت الحق في الزواج المدني...).

ولا بدّ من لفت نظر الشيوعيين إلى أنّ مسألة النوع الاجتماعي (أو «الجندر») لم تعد محصورة عالمياً ضمن نطاق «موضوعاتي» ضيّق، بل هي تحوّلت خلال العقدين المنصرمين ـ عبر الأدبيات الدولية المتداولة، والاتفاقات والمعاهدات العالمية المقرّة، والسياسات التي توسّعت كتل دولية عديدة في تطبيقها حول هذا الموضوع ـ إلى رافعة أساسية ذات أبعاد شاملة وخارقة للاصطفافات الاجتماعية. وقد تمّ تضمين هذه الأبعاد في مجمل جوانب السياسات العامة للعديد من البلدان، وفي أدبيات المنظمات الدولية كافة، وكذلك في برامج الأحزاب والتشكيلات السياسية المتنوعة، بما في ذلك خصوصاً العديد من الحركات السياسية اليسارية التي نمت وتطورت ووصل بعضها إلى السلطة (أو إلى المشاركة في السلطة) من خارج إطار الأحزاب الشيوعية العالمية. والشيوعيون اللبنانيون مطالبون

باستخلاص الدروس والعبر من هذه التحولات العميقة، وبالتوجه نحو ترجمتها في وثائق حزبهم وبرنامج عمله، مع حرصهم على إدراج ظاهرة النوع الاجتماعي ضمن الإطار الأعم والأشمل للصراع الطبقي والاجتماعي، وليس خارج هذا الإطار أو بالتعارض الحاد معه.

في المحصلة العامة، إن الحزب مدعو لإعادة تسليط الضوء على قضايا المرأة بأبعادها ومستوياتها كافة، وكذلك بإعادة التفكير الجدي بالبيئة والشروط التي من شأنها تحفيز المرأة على الانخراط المباشر في عمل الحزب ـ وبخاصة على مستوى العمل القيادي ـ سواء من أجل قضايا تخص المرأة بالذات أو قضايا أوسع نطاقاً تتعلق بعملية التغيير الاجتماعي الأشمل.

في مجال عمل المنظمات الحزبية في المناطق

يفتقد الشيوعيون بصورة عامة إلى معطيات دورية وملموسة تعكس بشفافية ووضوح واقع ووجهة تطور عمل الحزب في المناطق المختلفة (بحسب ما سبق تناوله في فصول سابقة)، مع العلم أن الموقع الجغرافي للسكن هو المعيار الأساس في تحديد واقع الانتساب الحزبي، وهو يشكل بالتالي المصدر الأهم الذي كان يفترض أن تتغذى منه صفوف الحزب. إن الافتقاد إلى هذا النوع من المعطيات لا يعني الانتقاص من الدور الذي تقوم به منظمات المناطق في نطاقها المحلي، ولاسيما أن المنظمات الحزبية قد أطلقت أو شاركت في إطلاق العديد من التحركات الشعبية والمطلبية والوطنية في مناطق

مختلفة، بحسب ما عكسته على سبيل المثال نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة في عدد من تلك المناطق. إلا أن هذا الأمر لا يعفي من مساءلة تلك المنظمات حول الواقع الفعلي لبرامج عملها المحلية وما أنجز منها (أو لم ينجز)، وحول المبادرات والتحالفات المحلية التي بلورتها هذه المنظمات بهدف متابعة ومراقبة مجمل النشاطات المتعلقة بالحكم المحلي وبالأداء العام للسلطات البلدية. وعندما لا تكون لدى منظماتنا إجابات واضحة عن مثل هذه المسائل، من الطبيعي أن يتراجع حافز العمل لدى هذه المنظمات ويتعزز دوران الشيوعيين في حلقات مفرغة، وأن يتزايد بالتالي فعل العوامل «الطاردة» للشباب والكوادر والكفاءات في الإطار المناطقي، الأمر الذي يفضي إلى تقليص إمكانات تداول وتجديد المواقع القيادية في تلك المنظمات. إن ما يدعو إلى المرارة أن انعقاد جميع المؤتمرات القاعدية، وبخاصة على مستوى المنطقيات والمحافظات، هو مشروط ـ بحسب مكتب التنظيم المركزي ـ بإقرار خطط عمل تلتزم هذه الهيئات بتنفيذها، إلا أن أي جردة حساب حقيقية لم تقدّم أمام الهيئات القيادية، حول محصلة ما تحقق وما لم يتحقق من خطط العمل المذكورة، على نحو يتيح لهذه الهيئات الإحاطة الفعلية ـ وفي الوقت المناسب ـ بما يجري من تقدم أو تراجع في عمل كل من المحافظات.

إن هذا الواقع يطرح مجدداً المسألة الحيوية المتعلقة بحقّ الشيوعيين في الاطلاع على أوضاع حزبهم، وما تحققه كل من

منظماته المناطقية من نجاحات وإخفاقات، على نحو يسمح بتحسين شروط التقييم والنقد الموضوعي والبنّاء بين أعضاء الحزب. وفي زمن أصبحت فيه قواعد المعلومات ـ الخاصة بالخصم والصديق وبالقريب والبعيد ـ متاحة أكثر فأكثر على شبكات التواصل، فإنه لم يعد جائزاً استمرار التعامل مع تلك المسألة بهذا القدر من الاستنساب والضبابية، مما يعزّز النهج البيروقراطي و«الجهازاتي» في عمل الحزب.

الفصل الخامس[1]

المحددات التي تدعو إلى تعديل النمط الراهن لإعداد الوثائق المؤتمرية

إن تفاقم أزمة الحزب الشيوعي اللبناني تعود في جانب أساسي منها ـ بحسب ما جرى تأكيده في فصول سابقة ـ إلى وجود نواقص وفجوات كثيرة، نظرية وتحليلية، في نمط مقاربة الحزب للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في لبنان (وكذلك في المنطقة)، كما هو معبّر عنها في الوثائق والأدبيات الحزبية المتداولة منذ فترة غير قصيرة. وهذه النواقص والفجوات تعيق عملياً سعي

(١) يستعين هذا الفصل، جزئياً، بفقرات من مقال زياد هادي، المنشور في مجلة الطريق (العدد ١١ - ٢٠١٥). والمقال هو حصيلة نقاش جماعي شارك فيه الكاتب.

الحزب إلى إعادة اجتذاب وتعبئة الفئات الاجتماعية التي يفترض فيه التعبير عن مصالحها. والهدف الأساسي من مراجعة نمط إعداد الوثائق الحزبية، هو تشجيع الحزب ـ كل الحزب ـ على إعادة الاعتبار لأسس الفكر العلمي، في بعديه النظري والتطبيقي، كأداة لصوغ الوثائق الحزبية المؤتمرية، وبخاصة برنامج عمل الحزب، بحيث تشكل هذه الوثائق أرضية صلبة لوضوح الرؤية بين الشيوعيين وأصدقائهم، ولتعزيز وحدتهم في تعاملهم مع مشكلات بنيوية ومعقّدة كتلك التي تعصف بالمجتمع اللبناني وكذلك بالمجتمعين العربي والدولي عموماً. ففي عالم تشهد ساحاته مثل هذه التحولات العاصفة والمتسارعة، أصبح من الضروري ـ بل من المحتّم ـ تجاوز الاعتماد على الصياغات الجاهزة والشديدة العمومية، وعلى الاستخدام المفرط للجانب السلبي (أو بالأحرى اليميني) من الخطاب الأيديولوجي المشبع بالعديد من المفردات والمفاهيم التي ـ وإن بدت «ثورية» في الشكل ـ أصبحت تحتاج كي يصحّ انطباقها الفعلي على الواقع اللبناني، إلى تمييز مضمونها الملموس ضمن هذا الواقع بالذات.

إن هذا الفصل ينكبّ أساساً على طرح أسئلة أو تساؤلات حول العديد من المسائل والإشكاليات الكلية والجزئية المؤثّرة في مسيرة الحزب، والتي درجت الوثائق الحزبية المتداولة والمتوارثة إما على عدم التطرّق إليها، وإما على مقاربتها بقدر كبير من العمومية والالتباس. ويشكل هذا الفصل في الواقع تمهيداً للفصل اللاحق الذي يسعى إلى اقتراح مشروع للموضوعات المؤتمرية، في أبعادها السياسية وخصوصاً الاقتصادية والاجتماعية، ويحاول تقديم إجابات ـ ولو

أوّلية ـ على بعض تلك الأسئلة والتساؤلات (الواردة في هذا الفصل)، من دون اعتبار هذه الإجابات منجزة أو نهائية، إلى أن تكتمل أكثر دائرة الاجتهاد والنقاش حولها، عبر جهد جماعي من قبل الشيوعيين (وأصدقائهم)، يجري تتويجه في مؤتمر استثنائي لاحق للحزب، يعقد في غضون سنتين بعد انعقاد المؤتمر الحادي عشر (بحسب ما سوف يجري تفصيله في الفصل الأخير من الكتاب).

أولاً ـ الأسباب الموجبة لإعادة النظر في نمط إعداد الوثائق الحزبية والمؤتمرية

في محاولة للإحاطة بأهم أسباب الخلل المتزايد في أدبيات الحزب ووثائقه، يمكن التوقف بشكل مكثّف عند عدد من العوامل الأساسية، أبرزها الآتي:

على المستوى الداخلي، يبرز قصور الأدبيات والوثائق الحزبية في الإحاطة الوافية ببنية سياسية واجتماعية معقدة كالبنية السياسية والاجتماعية اللبنانية، وبديناميات الاصطفافات الطبقية المستجدة التي أملاها تطور تركيبة الاقتصاد اللبناني وتغير وظائفه العربية، والتقاطع داخل هذه التركيبة بين مندرجات الظاهرة الطائفية وآليات الصراع الاجتماعي، وذلك وسط تحولات عميقة ما برحت آخذة مداها منذ أكثر من عقدين، وأبرز سماتها: تعاظم وزن اقتصاد الريع واستظلاله المتزايد بالتحالف الطبقي-الطائفي المهيمن، الذي يلعب فيه رأس المال المالي والمصرفي والعقاري الدور الرئيسي والمحدّد؛

الحزب إلى إعادة اجتذاب وتعبئة الفئات الاجتماعية التي يفترض فيه التعبير عن مصالحها. والهدف الأساسي من مراجعة نمط إعداد الوثائق الحزبية، هو تشجيع الحزب ـ كل الحزب ـ على إعادة الاعتبار لأسس الفكر العلمي، في بعديه النظري والتطبيقي، كأداة لصوغ الوثائق الحزبية المؤتمرية، وبخاصة برنامج عمل الحزب، بحيث تشكل هذه الوثائق أرضية صلبة لوضوح الرؤية بين الشيوعيين وأصدقائهم، ولتعزيز وحدتهم في تعاملهم مع مشكلات بنيوية ومعقّدة كتلك التي تعصف بالمجتمع اللبناني وكذلك بالمجتمعين العربي والدولي عموماً. ففي عالم تشهد ساحاته مثل هذه التحولات العاصفة والمتسارعة، أصبح من الضروري ـ بل من المحتّم ـ تجاوز الاعتماد على الصياغات الجاهزة والشديدة العمومية، وعلى الاستخدام المفرط للجانب السلبي (أو بالأحرى اليميني) من الخطاب الأيديولوجي المشبع بالعديد من المفردات والمفاهيم التي ـ وإن بدت «ثورية» في الشكل ـ أصبحت تحتاج كي يصحّ انطباقها الفعلي على الواقع اللبناني، إلى تميز مضمونها الملموس ضمن هذا الواقع بالذات.

إن هذا الفصل ينكبّ أساساً على طرح أسئلة أو تساؤلات حول العديد من المسائل والإشكاليات الكلية والجزئية المؤثّرة في مسيرة الحزب، والتي درجت الوثائق الحزبية المتداولة والمتوارثة إما على عدم التطرّق إليها، وإما على مقاربتها بقدر كبير من العمومية والالتباس. ويشكل هذا الفصل في الواقع تمهيداً للفصل اللاحق الذي يسعى إلى اقتراح مشروع للموضوعات المؤتمرية، في أبعادها السياسية وخصوصاً الاقتصادية والاجتماعية، ويحاول تقديم إجابات ـ ولو

أوّلية ـ على بعض تلك الأسئلة والتساؤلات (الواردة في هذا الفصل)، من دون اعتبار هذه الإجابات منجزة أو نهائية، إلى أن تكتمل أكثر دائرة الاجتهاد والنقاش حولها، عبر جهد جماعي من قبل الشيوعيين (وأصدقائهم)، يجري تتويجه في مؤتمر استثاني لاحق للحزب، يعقد في غضون ستين بعد انعقاد المؤتمر الحادي عشر (بحسب ما سوف يجري تفصيله في الفصل الأخير من الكتاب).

أولاً ـ الأسباب الموجبة لإعادة النظر في نمط إعداد الوثائق الحزبية والمؤتمرية

في محاولة للإحاطة بأهم أسباب الخلل المتزايد في أدبيات الحزب ووثائقه، يمكن التوقف بشكل مكثّف عند عدد من العوامل الأساسية، أبرزها الآتي:

على المستوى الداخلي، يبرز قصور الأدبيات والوثائق الحزبية في الإحاطة الوافية ببنية سياسية واجتماعية معقدة كالبنية السياسية والاجتماعية اللبنانية، وبديناميات الاصطفافات الطبقية المستجدة التي أملاها تطور تركيبة الاقتصاد اللبناني وتغير وظائفه العربية، والتقاطع داخل هذه التركيبة بين مندرجات الظاهرة الطائفية وآليات الصراع الاجتماعي، وذلك وسط تحولات عميقة ما برحت آخذة مداها منذ أكثر من عقدين، وأبرز سماتها: تعاظم وزن اقتصاد الريع واستظلاله المتزايد بالتحالف الطبقي-الطائفي المهيمن، الذي يلعب فيه رأس المال المالي والمصرفي والعقاري الدور الرئيسي والمحدّد؛

استمرار انحسار وزن الصناعة والزراعة بالتزامن مع تزايد طفرة الخدمات البسيطة ومؤسسات الإنتاج المتناهية الصغر واستمرار الميل نحو تفتّت الحيازات الزراعية؛ اتساع نطاق الاقتصاد غير النظامي في المدن والأرياف مع ما ينطوي عليه ذلك من هشاشة اقتصادية وأوجه عدم عدالة اجتماعية؛ تفاقم أزمة الأداء الوظيفي للدولة ومؤسساتها العامة وانعكاس ذلك ضموراً مريعاً في حجم ونوع الخدمات العامة الأساسية التي خضعت أجزاء متزايدة منها للخصخصة العملية أو غير المباشرة؛ ترسّخ ظاهرة احتكار وارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم في معظم أسواق الاستهلاك الداخلية؛ تفاقم معدلات الهجرة الخارجية خصوصاً في صفوف الكفاءات الشابة، بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة والإقصاء الاجتماعي والفقر؛ تردي نوعية التعليم الرسمي، العام والجامعي والمهني، وشبكات الرعاية الصحية والحماية والتأمينات الاجتماعية؛ استمرار استفحال الخلل الضريبي وظاهرة الدين العام التي لايزال لبنان واقعاً في أسرها منذ التسعينيات والتي يجري تحميل وزرها الأساسي للفئات الفقيرة والمتوسطة؛ هذا مع الإشارة إلى معضلات بنيوية أخرى استجدت أخيراً ـ بفعل تداعيات الأزمة السورية المتمادية ـ وهي تتطلب من الحزب الانكباب على استكشاف انعكاساتها المتوسطة والبعيدة المدى على مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى بلورة مقاربات رصينة تحدّد نمط التعاطي معها.

وعلى المستوى العربي، يستمر تعاطي الوثائق الحزبية بشيء من

الاختزال والتبسيط مع التحولات العارمة التي طالت النظام الرسمي العربي، ومن ضمنها: انتقال مركز القيادة في هذا النظام من بلدان المشرق العربي إلى «القاطرة» الخليجية (السعودية) المحكومة بتبعية سياسية واقتصادية صارمة لمشاريع الهيمنة الأميركية على المنطقة، وذلك بالتزامن مع خروج مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي والعزلة المحكمة التي فرضت على النظام السوري والتشظي التدريجي للعراق بفعل حربي الخليج الأولى والثانية وما تلاهما من غزو أميركي مباشر لهذا البلد؛ اضطلاع هذه «القاطرة» بالدور الأساسي الموجّه والمقرّر والمموّل للسياسات والخيارات الاستراتيجية ـ في الحقلين الخارجي والاقتصادي ـ التي دفعت إلى تبنيها المكوّنات المختلفة المنضوية تحت مظلّة هذا النظام، بصيغ متنوعة من الترهيب والترغيب؛ اقتران تلك التحولات بنمو ظاهرة الحركات الإسلامية على نطاق واسع في العالمين العربي والإسلامي، بما في ذلك لبنان، مع تشعّب أصول هذه الحركات وتنوع وجهتها وتحولها المتسارع إلى محرك أساسي للنزاعات الأهلية المسلّحة التي تكاد تطيح راهناً الحدود الجيو-سياسية للعديد من بلدان المشرق والمغرب العربي؛ افتقاد الأدبيات الحزبية إلى تحليل معمّق ووافٍ للمحددات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحكمت بنمو هذه الحركات الإسلامية التي تغذّت من انعدام الديمقراطية والعدالة وشيوع الاستبداد والقمع والبطالة والإقصاء الاجتماعي والفقر والاستلاب، مع غياب البديل الديمقراطي

والثوري القادر على اجتذاب بعض شرائحها أو أقلّه على كسر حلقاتها الأساسية؛ تشكيل تلك المحدّدات ـ عبر تفاعلاتها التراكمية ـ بيئة ذات قابلية عالية للتوظيف السياسي والأمني المتعدد المقاصد، ولتدخل دول الجوار الإسلامية والعربية (إيران، السعودية، قطر، تركيا)، وفق آليات تجميع وتفتيت لا تنفك تميل نحو التغير تبعاً لتغير الأهداف المعلنة والضمنية المتوخاة من هذا التوظيف؛ التقصير الفادح في محاولة فهم جانب أساسي من التوظيفات السياسية والاقتصادية للظاهرة الإسلامية، لاسيما ما يتعلق منها بخلفيات وخفايا العلاقة العضوية ـ المعلنة أحياناً والملتبسة أحياناً أخرى ـ القائمة بين «أمراء» النفط والمال وأجهزة مخابراتهم (ومن خلفهم الراعي الإمبريالي) من جهة، و«أمراء» المدارس والتيارات والتشكيلات الإسلامية المختلفة من جهة ثانية.

وعلى المستوى الدولي، يسجّل في أدبياتنا الحزبية عدم استيعاب كاف للمفاعيل النظرية والعملية التي تمخضت عن انهيار تجربة الاشتراكية المحققة، ومن ضمنها: ارتدادات تلك المفاعيل على المقاربات الفكرية والشعارات وأشكال التنظيم والأوزان النسبية للأحزاب الشيوعية واليسارية وبخاصة للحركات الشعبية المناهضة للإمبريالية التي تنامت على المستوى الدولي ـ بصيغ وشعارات شتى ـ خارج إطار الأحزاب الشيوعية نفسها، وفي بعض الأحيان على حسابها؛ عدم الإحاطة الكافية بانعكاسات تلك المفاعيل على وجهة

التصورات السائدة حول مسألة الانتقال إلى الاشتراكية في ظروف عالمنا الراهن، وكذلك حول العديد من المسائل والمفاهيم الأخرى المتصلة بعملية التغير الاجتماعي عموماً، الأمر الذي بات يتطلب إعادة قراءة هادئة لمجمل تلك المسائل، انطلاقاً من الجوهر المادي (أي العلمي) لمنهج التحليل الماركسي، وليس انطلاقاً من مقولات نسبية مستوحاة من تجارب تاريخية محددة لتحليل ماركسي ينطبق على حقبة معيّنة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي في هذا الجزء أو ذاك من العالم؛ اقتران انهيار النسق المحقق من الاشتراكية بتساؤلات كبيرة تتعلق ببعض أسس النظرية الاشتراكية وآليات وأدوات تطبيقها في هذا العالم المتغيّر، ومن ضمنها مقولة ديكتاتورية الطبقة العاملة (التي تراجعت عنها أحزاب شيوعية عديدة) ومفهوم التأميم المنهجي لوسائل الإنتاج والميل نحو حصر مفهوم رأس المال في جانبه المادي الضيّق، والنظرة النمطية والاختزالية للفرد وحرياته وعلاقته بالدولة والمجتمع، والتقليل من أهمية الأبعاد التي ينطوي عليها تنوّع العوامل الديموغرافية والأنثروبولوجية والثقافية والدينية والجندرية، والاتجاه الحثيث نحو اختصار المجتمع بالطبقة العاملة والطبقة العاملة بالحزب والحزب بالجهاز والجهاز برئيسه (أي الأمين العام)، والتطبيق التعسفي والجامد لمبادئ الديمقراطية المركزية في زمن تعاظمت فيه ثورة المعلومات وشبكات التواصل؛ وتضاف إلى ذلك كله ـ بل ربما تأتي قبله ـ الإشكاليات التي عبّر ويعبّر عنها ذلك التلازم الصريح

بين انهيار الاشتراكية المحققة من جهة، وتفاقم أزمة النظام الرأسمالي العالمي بصورة غير مسبوقة من جهة ثانية، وما يطرحه هذا التلازم من تساؤلات وجودية مشروعة حول المسارات المستقبلية لتطور البشرية.

وعلى المستوى الدولي أيضاً، تنطوي الأدبيات الحزبية على ميل نحو التعاطي بصورة مبسّطة وانتقائية مع ما أفرزه تعاظم ظاهرة العولمة من تحولات بنيوية معقدة على المستوى الكوني، في حركة الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتواصل والإعلام وفي مجمل أوجه الحياة العامة والشخصية للجماعات والأفراد، على النحو الذي يصعب الاستمرار في اختزاله ضمن تصور نمطي واحد أو تبسيطه ضمن «الثنائيات» القصيرة النظر، المحكومة إما بمنطق الشرّ المطلق وإما بمنطق الخير المطلق؛ وبصورة أكثر تحديداً، عدم الإدراك الكافي ـ في تلك الأدبيات ـ للانعكاسات الهائلة التي خلّفتها ثورة المعلومات والاتصالات على مدى جواز استمرار توجّه الأحزاب والحركات الشعبية إلى الفئات الاجتماعية والى الناس عموماً، بصفتهم «جماهير نمطية» يسهل التعامل معها وتلقينها عبر الكلام الإنشائي والشديد العمومية، في الوقت الذي أتاحت فيه تلك الثورة للإنسان الفرد ـ أياً كانت مشاربه وانتماءاته الطبقية والسياسية ـ درجات أعلى من حرية الحركة والتفكير والاختيار على نحو يتيح له بل يشجعه على الاستثمار أكثر فأكثر في ذاته وفي قدراته وخياراته الشخصية وفي الفرص المتاحة له، مستعيناً ومتفاعلاً مع شبكات المعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي،

بمعزل عمّا يمكن أن تنطوي عليه تلك الشبكات من إغناء وترشيد للتحليل أو من تحريف وتجويف له...

ثانياً ـ نماذج محددة عن قضايا محورية تحتاج إلى معالجة وتطوير في أدبيات الحزب

إن القضايا والإشكاليات المطروحة أدناه لا تعبّر عن مجمل القضايا الفكرية والسياسية التي تتطلب المزيد من البحث والتعمّق في أدبيات الحزب المتداولة، بل هي نماذج محددة عن قضايا محورية تطرح حولها أسئلة شائكة لاتزال الإجابات عنها في وثائق الحزب المتعاقبة، إما غائبة إلى حدّ كبير وإما أنها لا توفّر الوضوح النظري والعملي الكافي للشيوعيين وأصدقائهم إزاء المهام النضالية الشديدة التنوع والتعقيد التي يواجهونها. ونستعرض في هذا الفصل أسئلة وإشكاليات أساسية ترتبط بعدد من تلك القضايا، ويفترض بالوثائق المؤتمرية التي يجري إعدادها أن تقدم إجابات ـ ولو أولية ـ عليها. وتشتمل هذه القضايا على الموضوعات الثلاث التالية: مفهوم وواقع الطبقة العاملة، ونظام التمثيل السياسي-الطائفي في لبنان، ومفهوم الخدمة العامة وأنماط التقديمات الاجتماعية.

١. حول مفهوم الطبقة العاملة وخصائصها الأساسية في لبنان

تكثر وثائق الحزب المتعاقبة في الحديث عن الطبقة العاملة في لبنان، ولكن هذه الوثائق لا تقدم إجابات محددة عن عدد كبير

من الأسئلة الحيوية التي تتعلق بواقع هذه الطبقة وسماتها الأساسية وبنقاط قوتها وضعفها. وتخلّف هذه الفجوة انعكاسات سلبية على مسألة التحالفات الطبقية وعلى نمط مقاربة الحزب للمعارك المطلبية الجزئية والوطنية. وهذا يستدعي الانكباب على دراسة هذا الموضوع، ومحاولة تقديم إجابات عن العديد من الأسئلة المطروحة، ومن بينها:

أ. حول تعريف المفهوم: كيف نحدد بشكل ملموس مفهوم الطبقة العاملة في الإطار اللبناني، ارتباطاً بجوهر منهج التحليل الماركسي وما طرأ عليه من تحولات؟ هل يقتصر هذا المفهوم على فئة العاملين بأجر في قطاعات الإنتاج المختلفة، أو هو يتضمن فئات اجتماعية أخرى غير معنية بصورة مباشرة بالعمل المأجور؟ وهل لذلك المفهوم من مندرجات ذات خصوصية في بلد يغطي فيه قطاع الخدمات أكثر من ٧٠ في المئة من مجموع القوى العاملة ومن إجمالي الناتج المحلي؟ وماذا يعني أن تكون الغلبة (الغلبة الكمية أقلّه) في تكوين الطبقة العاملة معقودة اللواء لفئة الأجراء العاملين في المؤسسات الخدمية والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، وليس في مؤسسات الإنتاج المتوسطة والكبيرة؟

ب. حول الوزن النسبي العام للطبقة العاملة: ما هو الوزن النسبي للطبقة العاملة عموماً في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية؟ وما هي أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هذا الوزن النسبي

وتتحكم في اتجاهه ارتفاعاً أو انخفاضاً؟ وما هو تأثير الارتفاع المطرد والقياسي المحقق خلال العقود الثلاثة المنصرمة في نسبة العاملين لحسابهم الخاص (أي العاملين المستقلين)، على حجم الطبقة العاملة ودورها؟ وإلى أي حدّ يمكن اعتبار هذه الفئة من العاملين التي تشكل نحو ٣٠٪ من إجمالي القوى العاملة - أو أقسام منها أقلّه - أقرب إلى التماثل في شروط عملها مع الطبقة العاملة؟

ج. حول المكونات القطاعية والمكانية الأساسية للطبقة العاملة: ما هي المكونات القطاعية الأساسية للطبقة العاملة اللبنانية، أي ما هو الحجم النسبي لكل من هذه المكوّنات بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي (الصناعة، الزراعة، البناء، الفروع المختلفة من قطاع الخدمات)؟ ثم كيف تتوزّع هذه الطبقة على المناطق اللبنانية المختلفة، وبالتحديد على مستوى المحافظات، بحيث يؤخذ ذلك في الاعتبار في تحديد أولويات عمل الحزب ومنظماته القاعدية بحسب المناطق المختلفة؟ وما هي أهم خصائص التقاطع في تشكّل هذه الطبقة، بين البعد القطاعي والبعد الجغرافي؟ ومن زاوية أخرى، كيف يتوزع العاملون الأجراء بحسب القطاع الحكومي والقطاع الخاص النظامي والقطاع الخاص غير النظامي؟

د. حول مكامن وجود «القوة الضاربة» للطبقة العاملة: انطلاقاً

مما سبق، أين تتركز «القوة الضاربة» للطبقة العاملة، وبخاصة في ضوء توزع خريطة العمال والأجراء بحسب فئات حجم المؤسسات (المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة التي يقل عدد العاملين فيها عن ١٠ عمال والمؤسسات المتوسطة والكبيرة التي يزيد فيها عدد العاملين عن هذا الحدّ)؟ وبالتحديد أين تتركز المؤسسات المتوسطة والكبيرة، خصوصاً في المجال الصناعي، وإلى أي حدّ يمكن استهداف تلك «القوة الضاربة» عبر خطة عمل تمكّن منظمات الحزب وقطاعه النقابي من زيادة وزنهما ودورهما في هذا المضمار المؤثر؟

هـ. حول بنية موظفي الدولة وأجرائها: كيف يتوزع العاملون في القطاع العام، بحسب موظفي الملاك، والمتعاقدين، والأجراء، والمياومين، وصيغ العمل الأخرى الهجينة التي لازمت تطور هذا القطاع بفعل «التفاهمات الفوقية» بين أطراف الطبقة المسيطرة؟ وما هي أبرز المشاكل العامة والخاصة التي تعترض كلاً من هذه الفئات (مستوى الأجر، ديمومة العمل، حجم التقديمات ونوعها، صيغ التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة...)؟ والى أي حدّ يمكن تنظيم حملات مطلبية في صفوف كل من هذه الفئات العاملة وخوضها استجابة لهدفين يجب أن يبقيا متلازمين: هدف الدفاع عن حقوق العاملين عموماً من جهة، وهدف رفع مستوى أداء وفعالية الوظيفة العامة وتحسين صورتها أمام المواطنين من جهة ثانية؟

و. حول التباينات الموضوعية في شروط عمل مكونات الطبقة العاملة: إلى أي درجة تتقارب ـ أو تتباعد ـ خصائص وشروط العمل المميزة لكل من المكونات الأساسية للطبقة العاملة، التي تشمل أجراء القطاع العام من جهة، وأجراء القطاع الخاص النظامي من جهة ثانية، وأجراء القطاع الخاص غير النظامي من جهة ثالثة، لجهة: مستوى الأجر الوسطي، ومستوى التقديمات الصحية والاجتماعية، ومدى ضمان ديمومة العمل، ومدى الاستفادة من تأمينات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومدى الاستفادة من بدلات النقل وغير ذلك من شروط؟ وكيف ينبغي النظر إلى المخاطر الناجمة من ازدياد الفجوة والتباينات بين مسارات هذه المكونات المختلفة؟

ز. حول مدى تأثير هذه التباينات على انسجام العلاقة بين تلك المكونات: إلى أي حدّ يمكن انطلاقاً مما أمكن تجميعه من معطيات محددة بشأن واقع البنية الداخلية للطبقة العاملة في لبنان، تبيان ما إذا كانت هذه البنية أقرب إلى التجانس والانسجام النسبيين، أم إن التفاوتات التي تعتمل داخلها ترتدي الطابع البنيوي الحاد؟ وما هي الاستنتاجات التي يفترض استخلاصها في كل من هاتين الحالتين وأثرها في وجهة النضالات المطلبية التي تطلقها أو تشارك في إطلاقها القوى اليسارية؟ ما هي المقاربات والتوجهات التي من شأنها تعزيز عوامل التقارب والانسجام على حساب عوامل التباعد والانقسام؟

ح. حول ظاهرة هجرة اللبنانيين وانعكاساتها على الطبقة العاملة: كيف انعكست هجرة مئات الألوف من الشباب اللبنانيين والكفاءات إلى الخارج، على أوضاع العمال والأجراء وخصائصهم في لبنان، وعلى بيئة العمل المأجور وشروطه عموماً؟ ألم تؤثر هذه الهجرة سلباً على الخصائص البنيوية الكمية والنوعية للطبقة العاملة، وعلى السقف الموضوعي لنضالاتها المطلبية إضافة إلى تأثيرها السلبي على مقومات العمل النقابي عموماً؟ ألم تؤدِ التحويلات الوافدة من العاملين في الخارج إلى «ترويض» جزء من أسر الأجراء المقيمين في لبنان، مما ساهم في تغييبها عن ساحات النضال المطلبي؟ ألم يخفف هذا النزف البشري من حجم الضغط المنظم ونوعه الذي كان يمكن أن تمارسه هذه الكفاءات الشابية المهاجرة ـ لو أتيح لها أن تنخرط في سوق العمل الداخلي ـ على الطبقة الحاكمة في لبنان، في اتجاه إلزام هذه الأخيرة بحدّ أدنى من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

ط. حول أثر هجرات اليد العاملة الأجنبية إلى لبنان: ما هو حجم ونوع الانعكاسات على الطبقة العاملة اللبنانية من جرّاء تزايد تدفقات العمالة الأجنبية الرخيصة إلى لبنان؟ ألا يشكل هؤلاء العمال من الناحية المبدئية جزءًا لا يتجزأ من الطبقة العاملة في لبنان؟ وفي هذه الحالة أليست لهذا الواقع من مندرجات كان يفترض بالقوى

اليسارية التعامل معها من موقعها الطبقي بصورة أكثر جدية، في ضوء التجارب التي خاضتها الحركة النقابية العالمية على هذا الصعيد في البلدان التي استقبلت وتستقبل عمالاً وافدين أجانب (فرنسا مثلاً)؟ من جهة أخرى، ما هي النسبة من بطالة العمال اللبنانيين التي قد تعود إلى تدفقات العمالة الأجنبية، ونسبة الخفض الفعلي في أجور العمال اللبنانيين غير المهرة الذين يتعرضون للمنافسة المباشرة من قبل هؤلاء العمال الوافدين؟ وكيف يمكن لليسار، وبخاصة الحزب الشيوعي، الحدّ من هذا النوع من الخسائر من دون المساس بمصالح العمال غير اللبنانيين؟

ي. حول واقع العلاقة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية: كيف يمكن توصيف واقع العلاقة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية في الإطار اللبناني الملموس؟ كيف ولماذا تتفاوت نسب الانتساب إلى النقابات ووتيرة التحركات الإضرابية، بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي الأساسية، بما في ذلك المؤسسات العامة وشبه العامة؟ وما هو الموقع النسبي للعمال الشباب في حركة الانتساب إلى النقابات وإلى العمل النقابي؟ وما هو الدور الفعلي للمرأة اللبنانية في حركة الانتساب إلى النقابات وفي العمل النقابي عموماً، وإلى أي حدّ يتناسب هذا الدور مع وزنها النسبي في القوى العاملة؟ وما هي أهم المعاني والأبعاد المتأتية

عن هذا التفاوت الجذري المؤثر في زخم الصراع الاجتماعي؟ وما هو السبيل إلى بلورة خريطة طريق واضحة المعالم تتيح إعادة تجديد دور الحزب في معركة النهوض بالعمل النقابي عموماً، عبر تجميع القوى لفرض قانون عمل جديد وهيكلية نقابية عصرية؟

ك. حول قدرة الحزب على بلورة خريطة طريق واضحة المعالم في تعاطيه مع القضايا التي تعني الطبقة العاملة: كيف يمكن للحزب الشيوعي ـ مع امتلاكه للبعض الأساسي من الإجابات عن الأسئلة المطروحة أعلاه ـ أن يصوغ بروح علمية ووضوح برنامج عمله في صفوف مختلف مكوّنات الطبقة العاملة؟ وكيف ينجح بالتحديد في التوفيق بين مصالح هذه المكونات المختلفة مع السعي قدر المستطاع إلى عدم التميز بينها، وعدم الاكتفاء بالدفاع عن مصالح مكونات بعينها دون المكونات الأخرى؟ وكيف يمكنه المساهمة بفعالية في انتزاع الشروط المثلى للعمل المأجور على الجبهات كافة وصولاً إلى فرض عملية تحسين في ميزان القوى بين رأس المال والطبقة العاملة عموماً؟

٢. حول نظام التمثيل السياسي-الطائفي في لبنان

أكّدت حقبة ما بعد اتفاق الطائف ـ بحسب ما تمّ ذكره أعلاه ـ الارتفاع الاستثنائي في حجم التوظيف السياسي للظاهرة الطائفية وارتداداتها المعقدة على مختلف ساحات الحياة العامة، السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة على مضمون ومسار عملية التمثيل السياسي في البلاد. وتجلى الوجه الآخر لتفاقم هذا التوظيف المقصود، تراجعاً في مستوى وعي الناس (بصفتهم مواطنين) لحقوقهم ومصالحهم الفعلية والمباشرة في تلك الساحات كافة، في مقابل ترسّخ خضوعهم / إخضاعهم من قبل الزعامات الطائفية والطبقية، للعصبيات والانتماءات الضيقة وما دون الوطنية، التي كرّست وتكرّس تبعيتهم المطلقة لتلك الزعامات. وبالرغم من أن نضالات مطلبية كثيرة ـ بما فيها نضالات شاركت فيها مروحة واسعة من القوى ذات القاعدة الاجتماعية العريضة ـ قد انتهت إلى انتزاع مكاسب اجتماعية مهمة نسبياً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه النضالات المطلبية لم تنجح في فتح كوة في جدار النظام السياسي-الطائفي المسيطر. فقد امتلك هذا النظام معظم الأحيان القدرة على تفريغ تلك النضالات من مضامينها السياسية، وعلى إعادة ضبط إيقاعها ضمن منظومة المصالح الضيقة الخاصة بالتوازنات السياسية والطبقية الداخلية التي يقوم عليها هذا النظام. وهذا ما أتاح للنظام إعادة إنتاج نفسه بصورة شبه دائمة والحؤول دون القيام بإصلاحات سياسية جدية وقابلة للحياة. وفي الحالات القليلة التي انتزعت فيها مثل هذه الإصلاحات، فإنَّ النظام لم يتردد في العمل على إفراغها من محتواها الإيجابي كلما سنحت له الظروف. وهذا ينطبق على السقوط العملي لمحاولة الإصلاح الإداري التي خاضها الرئيس فؤاد شهاب

في الستينيات (إنشاء المصرف المركزي ووزارة التصميم وهيئات التفتيش المركزي والخدمة المدنية وعدد من المؤسسات العامة الأخرى...). كما ينطبق على الوضع المرير والبائس الذي انتهى اليه واقع التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية بعد عقود من انطلاقهما، مع العلم أن هذين الصرحين اضطلعا ذات يوم بدور مهم في تعزيز صفوف الطبقتين الفقيرة والوسطى على حساب ما وصفه الرئيس شهاب نفسه آنذاك، «طبقة الأربعة في المئة». إن هذا الواقع يطرح إشكالية العلاقة بين سيرورة النضال الاجتماعي (والطبقي) من جهة، وسيرورة النضال السياسي والديمقراطي من جهة ثانية، أي القدرة على تحقيق مكاسب وإنجازات مطلبية ومن ثمّ ترجمتها إلى إصلاحات سياسية وديمقراطية مباشرة. إن إيجابية هذا التزامن التي بدت قوية في تجربة البلدان الرأسمالية المتقدّمة، لم تكتسب هذا القدر من القوة في الحالة اللبنانية، وذلك لأسباب عديدة، أهمها التوظيف السياسي للظاهرة الطائفية، الذي شوّه آليات التمثيل السياسي عبر تحويله «جماهير الطوائف» إلى احتياط محكوم بالتبعية لزعامات النظام الطبقي والطائفي القائم.

أ. حول مخاطر المقاربة التبسيطية للمسألة الطائفية: إلى أي مدى يجوز اختزال الظاهرة الطائفية عبر اعتبارها، فقط، جزءًا من البناء الفوقي للمجتمع الرأسمالي، أو عبر تفسيرها انطلاقاً من طرح فكري صارم يراد له أن يكون طرحاً طبقياً، فيما هو لا يخلو من جمود وتعسّف فكري، عبر ميله ـ عن قصد أو عن غير قصد ـ نحو

التبني الضمني لمقولة «الطبقة-الطائفة»؟ وهل يصمد مثل هذا التحليل التبسيطي أمام الجذور العميقة لهذه الظاهرة وتوظيفاتها السياسية المتعددة وانسحاب مفاعيلها بشكل حثيث على جميع مناحي الحياة اليومية في البلاد، بدءًا من إدارة الشأن العام والمرافق والوظيفة العامة، والتعليم والثقافة والإعلام، ومروراً بخدمات الصحة وأنماط الحماية الاجتماعية السائدة، وصولاً بشكل خاص إلى الآليات الأساسية الناظمة لسوق العمل وسوق السكن؟

ب. حول أولويات التصدي لهذه الظاهرة: هل يتمّ هذا التصدي لهذه الظاهرة دفعة واحدة وعلى الجبهات كافة، الأساسية والفرعية، المتصلة بعوامل تلك الظاهرة المعقدة وجذورها المتشعبة، أم يصار إلى التركيز على أولويات محورية ومحدّدة ضمنها؟ أليس إسقاط نظام التمثيل السياسي الطائفي هو بالتحديد الذي ينبغي أن يحتل الموقع الأول في تلك الأولويات، وأن تسخّر له كل الجهود (الفعلية وليس الخطابية فقط) من قبل أحزاب اليسار، وفي طليعتها الحزب الشيوعي؟ إذا كان ذلك كذلك، أي قانون تمثيل نيابي هو الأكثر تناسباً مع متطلبات تفكيك وإضعاف آليات الظاهرة الطائفية في لبنان، بعدما توافقت كل أطراف الطبقة السياسية اللبنانية خلال العقدين المنصرمين على تطبيق العديد من قوانين الانتخاب القائمة على المبدأ الأكثري، بدعم وتشجيع

من «اللاعب» العربي (السوري والسعودي أساساً)، واللاعب الدولي (لاسيما الأميركي والأوروبي)، الساعين دوماً إلى ضمان إعادة إنتاج التوازنات الهشّة بين الزعامات الطائفية والطبقية اللبنانية المختلفة؟

ج. حول إمكان تمرحل معالجات الظاهرة الطائفية عبر التدرج في قوانين التمثيل: إن اختلال مجمل قوانين التمثيل القائمة على المبدأ الأكثري - والتي لم تفعل سوى تدعيم الظاهرة الطائفية وتوظيفاتها السياسية المختلفة - قد دفع القوى اليسارية والديمقراطية اللبنانية عموماً، إضافة إلى خليط من القوى السياسية الأخرى، إلى تبني الشعار العام المؤيد للنظام الانتخابي القائم على النسبية. ولكن لماذا لم يجر تحويل هذا الشعار العام إلى خريطة طريق تنفيذية تستقطب فعلياً جمهور اليسار والقوى الاجتماعية الطامحة نحو الانعتاق من الطائفية؟ ولماذا لم تتمّ بصورة مفصّلة دراسة التطبيقات المختلفة لهذا الشعار، مع الأخذ في الاعتبار تنوعها وتفاوت نتائجها تبعاً لنظام الدوائر المعتمد (دوائر متعددة أو دائرة وطنية واحدة)؟. ألم يكن التنوع الشديد في مضمون هذه التطبيقات في البلدان التي اعتمدت النسبية، يقتضي من اليساريين اللبنانيين إجراء اختباراتهم الخاصة على هذه الطرق المختلفة، والمفاضلة بينها استناداً إلى الشروط اللبنانية الملموسة، بغية توسيع مروحة الخيارات الممكنة والوصول بالتالي إلى مشروع

جامع ينزع نحو تحقيق صحة التمثيل وشموليته ويعزّز استقطاب الناخبين، وبخاصة غير الطائفيين منهم؟

د. حول العلاقة بين قوانين التمثيل وتوازنات القوى القائمة: إن رفع شعار التمثيل النسبي خارج القيد الطائفي في لبنان دائرة واحدة، هو شعار استراتيجي صحيح من حيث المبدأ، وقد أجمعت عليه العديد من القوى اليسارية والمدنية العلمانية. ولكن ألا يبدو ضرورياً ـ بالنسبة إلى أحزاب اليسار وبخاصة الحزب الشيوعي ـ التحضير (أقلّه في منابرها الداخلية) لخيارات مرحلية ـ ذات صلة ـ تمهد أو تهيئ تدريجاً لوضع هذا الشعار الاستراتيجي موضع التنفيذ، متى ما توافرت ونضجت التوازنات الطبقية والسياسية التي تسمح بذلك؟ فإلى أي حدّ يمكن المراهنة على الاكتفاء برفع هذا الشعار الاستراتيجي (الصحيح مبدئياً)، في الوقت الذي لا تسمح بتحقيقه لا الشروط الذاتية (الأوضاع المأزومة للأحزاب والقوى اليسارية والعلمانية) ولا الشروط الموضوعية (الانقسام والتشظي الطائفيان المستحكمان بالمجتمع اللبناني وفي المنطقة؟).

هـ. حول أمثلة محددة عن إمكان اعتماد معالجات متدرجة: إذا كان الهدف الأساسي في المدى المتوسط والبعيد هو كسر حلقات النظام السياسي الطائفي، ألا تتيح بعض الخيارات المرحلية وذات الصلة ـ إذا ما تمّ وضعها موضع التنفيذ ـ بتحقيق بعض

المقومات الأساسية لهذا الهدف الاستراتيجي؟ ألا يندرج ضمن تلك الخيارات المرحلية مثلاً انتزاع قانون يقرّ تنظيم مفهوم الإقامة استناداً إلى معايير موضوعية وشفّافة، مما يوجّه ضربة قوية لآليات التعامل مع «جماهير الطوائف» كاحتياط تابع، عبر استمرار إخضاعها لأماكن تسجيلها (في سجلات النفوس)، بدلاً من التعامل معها على أساس مشروع قانون الإقامة المقترح؟ ألا يصب في الاتجاه ذاته فرض تطبيق قانون للأحوال الشخصية، مما يقوّض جزءًا مهماً من سلطة المؤسسات والزعامات الدينية والطائفية ومن قدرتها ـ عبر علاقتها الممأسسة بالدولة ـ على التحكم برقاب العباد؟ ألا تستدعي مثل هذه المشاريع المزيد من الجهد والتحليل والربط، كي تصبح أداة أساسية إضافية من أدوات نضال الشيوعيين والقوى الديمقراطية والمدنية؟ أليس هذا التدرج في انتزاع المكاسب ـ تبعاً لتطور موازين القوى ـ هو الذي يتيح مع الزمن استنهاض كتل اجتماعية وسياسية تاريخية مستعدة لخوض النضالات المنتظمة بهدف كسر التوظيف السياسي للطائفية، الذي تدفع ثمنه «جماهير» الطوائف نفسها؟

٣. حول «فلسفة» مفهوم الخدمة العامة وأنظمة التقديمات الاجتماعية التي تعني الطبقتين الفقيرة والوسطى

تشكل التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة الرئيسية محوراً أساسياً من محاور نضال الشيوعيين واليساريين في لبنان. ويتفاوت

إلى حدّ كبير نصيب مختلف مكوّنات الشعب اللبناني من التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية المتاحة. ويرتبط هذا التفاوت عموماً بتباين وضعية اللبنانيين وموقعهم في سوق العمل، كما يرتبط أيضاً بالتأثير البالغ الأهمية الذي تمارسه التشكيلات السياسية والطائفية المهيمنة، في مجال تقريرها لنسق إنتاج وصيانة وتوزيع وتسعير الخدمات العامة ومرافقها الأساسية في البلاد. ويتناول العديد من القوانين والتشريعات المقرّة رسمياً، حق اللبناني في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمل (وغيرها من الحقوق)، بدءًا من الدستور ومروراً بقوانين إنشاء وزارات الخدمات العامة الأساسية (لاسيما وزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية)، وانتهاءً ببعض نظم التأمينات العامة وشبه العامة. غير أن التجسيد الحي لهذه الحقوق يصطدم بفجوات وعراقيل متوارثة ومستعصية وبأوجه تحيّز وعدم عدالة فاقعة. وغالباً ما تؤدي هذه الفجوات إلى أشكال من الفوضى التي تحول دون تحقيق مستوى مقبول من التوازن بين حقوق اللبنانيين من جهة وواجباتهم من جهة ثانية. وتستغل الطبقة المسيطرة هذه الفوضى العارمة لإجراء «مقايضات» فوقية تمكنها معظم الأحيان من أن تستعيد بيد ما قدمته باليد الأخرى، أو من منح «مكاسب» موقتة ومرتجلة لمجموعات محددة (ومحدودة) من الفئات الفقيرة والمتوسطة على حساب خفض المكاسب الخاصة بمجموعات أخرى من هذه الفئات بالذات.

لقد أولت وثائق الحزب ـ من الزاوية التاريخية ـ اهتماماً كبيراً بالعديد من الجوانب ذات الصلة بموضوع التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية، وتمّت بالاستناد إلى هذا الجهد بلورة وتنفيذ العديد من الحملات المطلبية التي حققت نصيبها المتفاوت من النجاح والفشل. ولكن حجم ونوع التحولات الاقتصادية والاجتماعية البنيوية التي عصفت في البلاد في العقدين الأخيرين، باتا يتطلبان الارتقاء إلى مقاربات تحليلية لا تقف عند جزئيات وتفرعات هذا الموضوع ـ على أهميتها ـ فقط، بل تتجاوزها إلى وجوب تشريح منطقه «الكلي» وتعريته، حيث يبرز العديد من الأسئلة المحورية التي لم تقاربها الوثائق الحزبية السابقة، ومن ضمنها الآتي:

أ. حول «نطاق» تدخل الدولة في مجال الخدمات والتقديمات العامة: إلى أي درجة حدّدت الدولة ـ عبر القوانين والتشريعات ـ نطاق تدخلها الفعلي في مجال توفير الخدمات العامة الأساسية (وبخاصة خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والتنمية المحلية...؟)؛ لماذا اكتفت الدولة غالباً بالإبقاء على الصياغات الإنشائية العامة في نصوص القوانين والتشريعات الصادرة، ولم تعمد إلى تحديد دقيق لالتزاماتها المبدئية من خلال تغييبها للنصوص التنظيمية والتنفيذية المفصلة التي ترعى تطبيق دقائق تلك الالتزامات؟؛ ألا يسهّل وجود مثل هذه الفجوات الصارخة ـ بين النصوص العامة وواقع الخدمات العامة المرير ـ تملّص

الدولة من مسؤولياتها العامة المنصوص عنها في تلك القوانين والتشريعات؟ واستطراداً أليس من واجب الشيوعيين الانكباب على تحليل تلك الفجوات واقتراح سبل ردمها، كي يتمكنوا من اكتساب المزيد من الفئات الاجتماعية وتشجيعها على الانخراط في المعارك الاجتماعية والطبقية؟

ب. حول مدى تفاوت حجم التقديمات الاجتماعية ونوعها بحسب أنماط العمل المأجور المختلفة: إلى أي مدى يجب القبول الضمني (الطوعي أو القسري) باستمرار الربط المحكم بين توفير أنواع أساسية من التقديمات الاجتماعية للأجراء (التغطية الصحية، التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، بدلات النقل، منح التعليم...) من جهة، والوضعية الخاصة لعمل هؤلاء كأجراء نظاميين من جهة ثانية؟ وهل ثمة إدراك لتبعات استمرار حصر هذه التقديمات بالأجراء النظاميين فقط، في وقت يكاد يكون فيه نحو ٤٠٪ من العمال والأجراء اللبنانيين غير مصرّح عنهم لدى نظم التأمينات العامة وشبه العامة، لاسيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يحرمهم بالتالي من الاستفادة من مختلف تلك التقديمات؟ وهل ثمة إدراك أيضاً بأن هذا الواقع ينطبق أيضاً على جزء كبير من المجتمع الريفي ومن فئة العاملين لحسابهم الخاص الذين يحرم معظمهم أيضاً من تلك التقديمات؟ وماذا يمكن القول ـ والعمل أيضاً ـ بالنسبة إلى عملية الإقصاء الكامل للعمال الأجانب عن أنواع هذه التقديمات كافة؟

ج. حول سبل مواجهة هذا التفاوت: كيف السبيل إلى تضييق مروحة الفروق بين تلك الشروط، مع احترام المفاعيل الموضوعية المرتبطة بتباين إنتاجية العمل في القطاعات والمهن المختلفة؟ ألا تستوجب هذه الفروق ـ من القوى اليسارية عموماً ـ تطوير مقاربات ترمي إلى كسر آلية ذلك الربط المحكم ـ أقلّه بالنسبة إلى عدد من الخدمات الأكثر إلحاحاً من وجهة نظر العمال وعموم المواطنين ـ وإلى محاولة فرض التمويل الجزئي أو الكلي لتلك الخدمات عبر المال العام (أي الضريبة) وتعميمها بالتالي على جميع اللبنانيين المقيمين، بدلاً من استمرار تمويلها عبر الاشتراكات التي يدفعها، فقط، العمال والأجراء النظاميون في القطاعين العام والخاص؟ وما هو في هذه الحالة نوع الإصلاح الضريبي المنشود الذي يتيح تعزيز الإيرادات الضريبية المباشرة ـ وبخاصة الضرائب على الريوع العقارية وأرباح رأس المال الكبير ـ بغية تسهيل عملية التحول الجذري نحو هذا النوع من صيغ تمويل الخدمات العامة الأساسية؟

د. حول إمكان إجراء «مبادلات» بين مصالح طبقية جزئية وأخرى أوسع نطاقاً: ألم تنضج الظروف لتطوير الوثائق المؤتمرية، بحيث تطال محاور وملفات لطالما تتجاوز المصالح المشروعة (وأحياناً الضيقة) لهذا المكوّن الاجتماعي أو ذاك، لتنفتح على شبكة المصالح التي تعني الغالبية الساحقة من العمال والأجراء

والفئات المتوسطة والفقيرة؟ ألا يجوز البحث عن «مبادلات» (أو «مقايضات») تشجع التنازل (لقاء الحصول على تعويض) عن مكاسب جزئية خاصة بأحد مكوّنات الطبقة العاملة أو أحد مكونات تحالفها الطبقي، في مقابل انتزاع مكاسب تستفيد منها كتل اجتماعية متنوعة وواسعة النطاق؟ ألا يمكن اعتماد مثل هذا النمط من «المبادلات» المبدئية بين استمرار تعدد نظم التأمينات الصحية العامة وشبه العامة - التي لا تكاد تغطي راهناً إلا نصف إجمالي اللبنانيين المقيمين - وإمكان استبدال هذه النظم بنظام وطني للتغطية الصحية يشمل جميع المقيمين؟ وعلى صعيد آخر، ما هي مبررات عدم اتخاذ موقف واضح وصريح إزاء استمرار الدولة في تمويلها المباشر - من أموال المكلفين التي يتأمن معظمها من الفقراء - لنفقات التعليم الخاصة بغالبية أبناء موظفي الدولة في المدارس الخاصة بالذات؟ ألا يشكل استمرار هذا التمويل إحدى العقبات الأساسية التي تعرقل التقدم الفعلي على طريق تحسين نوعية التعليم الرسمي، بينما تكاد كلفة التعليم للتلميذ الواحد تساوى في القطاعين؟ ألا تشكل الفجوة المتزايدة بين نوعية التعليم الرسمي ونوعية التعليم الخاص، حافزاً لبعض ذوي «الرؤوس الحامية» للمطالبة بخصخصة التعليم الرسمي، بحجة أنه مكلف وضعيف الإنتاجية في آن معاً؟ واستكمالاً لهذه الأمثلة، ما العمل لجعل شروط التقاعد للعاملين في القطاع

الخاص (النظامي) شبه موازية للشروط المعمول بها في القطاع العام؟ ألم تنضج الظروف لوقف «مهزلة» نظام تعويضات نهاية الخدمة الذي يكرّس فروقاً بنيوية فظيعة بين مكونات الطبقة العاملة؟ وماذا عن تعويضات التقاعد أو نهاية الخدمة التي يفتقد إليها أولئك العمال والأجراء المكتومون الذين يعملون في أنشطة غير نظامية (والذين لا يقل عددهم عن ٢٠٠ ألف عامل؟).

الفصل السادس[1]

موضوعات أساسية حول المسألة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

تحضيراً للمؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني

إن النظام السياسي اللبناني ـ بسماته الطبقية الأساسية ـ يشكل الإطار الذي يتحدّد ضمنه حقل الصراعات الدائرة حول المسألة الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وتحاول الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ـ الواردة أدناه ـ أن تقدّم إجابات أولية حول الأسئلة المطروحة في الفصل السابق، وأن تحيط، قدر المستطاع، بمحاور تلك

(١) هذا الفصل هو النص الكامل الذي قدمه الكاتب إلى لجنة صياغة مشروع وثائق المؤتمر الحادي عشر، تاركاً لهذه اللجنة حرية استخدام هذا النص كلياً أو جزئياً.

الصراعات وبالمصالح المرتبطة بها والقوى الاجتماعية المنخرطة فيها، كي يصار في ضوئها إلى بلورة توجهات برنامجية أساسية ـ واضحة ومحدّدة ـ تنتظم نضال الشيوعيين. وينبغي التأكيد منذ البداية على أن نقطة الأساس التي ينطلق منها الحزب الشيوعي ـ ليس في تناوله للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل في تناوله كذلك لسائر الموضوعات التي تطال مناحي الحياة السياسية والتنظيمية والثقافية وغيرها ـ تتمثّل في طموح هذا الحزب إلى أن يكون حزب النضال الديمقراطي العام بامتياز، بالمضمون الذي أكّدت عليه كتابات لينين في غير مناسبة. ومن هذا المنطلق بالذات، يفهم الشيوعيون النضال الديمقراطي ـ بخلاف التفسيرات الاختزالية والإصلاحية البرجوازية التي أسبغت عليه ـ بصفته نضالاً طبقياً وثورياً في الأساس. مما يعني أنه نضال متراكم ومتعدد المجالات والأشكال ويتمّ بالتلاحم العضوي مع الناس وبتحفيزهم على الاضطلاع بدور مباشر وقيادي فيه، تحقيقاً لمصالحهم الآنية والبعيدة المدى: في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والإعلام وامتلاك التكنولوجيا وسائر مجالات الحياة الأخرى، مع سعي حثيث إلى تجسيد توازن المصالح في هذه الحقول المختلفة بين الجنسين وكذلك بين الأجيال، وتحفيز دور الشباب والحفاظ على البيئة وعلى تجدد الموارد الطبيعية التي يمعن رأس المال تخريباً فيها. إنه بالتحديد نضال مع (ومن أجل) العمال ـ كل فئات العمال ـ والفلاحين تحسيناً لشروط عملهم وعيشهم، ومع الفئات المتوسطة وما دون المتوسطة للحؤول دون تساقطها، ومع المرأة والشباب في سبيل قضاياهم الخاصة والعامة المشروعة، ومع الطلاب والمعلمين

صوناً لموقع المعلم ونوعية التعليم الرسمي وتكافؤ الفرص فيه، ومع الخريجين وعارضي قوة عملهم وصولاً إلى الحصول على فرص عمل لائقة، ومع صغار ومتوسطي المنتجين في مواجهة رأس المال الكبير والاحتكارات والسياسات النيوليبرالية. كما أنه نضال مع كل فئة اجتماعية ـ في أي موقع أو مجال ـ تسعى إلى مواجهة محقّة لما تتعرض له من غبن أو استغلال، ومع كل فرد وجماعة يعملان على تجسيد حقوق المواطنة في الصحة والعمل والتعليم والإبداع العلمي والثقافي والنقل العام والسكن والحماية الاجتماعية والسلامة البيئية...

إن بلورة حقل الصراعات الاجتماعية ومندرجاتها في كل من هذه المحاور الأساسية، تمثّل المعبر الضروري لتحفيز انخراط الشيوعيين واليساريين مع الناس ـ وعياً وفكراً وبالأخصّ عملاً ـ وتوسيع ومراكمة أشكال النضال العام الديمقراطي كافة، وصولاً إلى خلق وتطوير الكتلة الاجتماعية والشعبية الخارقة للاصطفافات الطائفية والمذهبية والعائلية والمناطقية والزبائنية، والقادرة ليس على انتزاع إنجازات ومكاسب مطلبية محدّدة لهذه الفئة الاجتماعية أو تلك فقط، بل القادرة أيضاً ـ وأساساً ـ على إحداث خرق فعلي على المستوى السياسي، وعلى إعادة صياغة جذرية لأسس تشكّل القوى الطبقية وتعزيز وعيها لذاتها. إن هذا هو الطريق الذي يمهّد السبيل أمام بناء دولة من نمط جديد هي الدولة الوطنية الديمقراطية، التي يمكن الانطلاق منها كمحطة لاستكمال النضال على طريق الاشتراكية. من هنا أهمية التشديد على عدم جواز النظر إلى الموضوعات الواردة أدناه

الصراعات وبالمصالح المرتبطة بها والقوى الاجتماعية المنخرطة فيها، كي يصار في ضوئها إلى بلورة توجهات برنامجية أساسية ـ واضحة ومحدّدة ـ تنتظم نضال الشيوعين. وينبغي التأكيد منذ البداية على أن نقطة الأساس التي ينطلق منها الحزب الشيوعي ـ ليس في تناوله للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل في تناوله كذلك لسائر الموضوعات التي تطال مناحي الحياة السياسية والتنظيمية والثقافية وغيرها ـ تتمثّل في طموح هذا الحزب إلى أن يكون حزب النضال الديمقراطي العام بامتياز، بالمضمون الذي أكّدت عليه كتابات لينين في غير مناسبة. ومن هذا المنطلق بالذات، يفهم الشيوعيون النضال الديمقراطي ـ بخلاف التفسيرات الاختزالية والإصلاحية البرجوازية التي أسبغت عليه ـ بصفته نضالاً طبقياً وثورياً في الأساس. مما يعني أنه نضال متراكم ومتعدد المجالات والأشكال ويتمّ بالتلاحم العضوي مع الناس وبتحفيزهم على الاضطلاع بدور مباشر وقيادي فيه، تحقيقاً لمصالحهم الآنية والبعيدة المدى: في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والإعلام وامتلاك التكنولوجيا وسائر مجالات الحياة الأخرى، مع سعي حثيث إلى تجسيد توازن المصالح في هذه الحقول المختلفة بين الجنسين وكذلك بين الأجيال، وتحفيز دور الشباب والحفاظ على البيئة وعلى تجدد الموارد الطبيعية التي يمعن رأس المال تخريباً فيها. إنه بالتحديد نضال مع (ومن أجل) العمال ـ كل فئات العمال ـ والفلاحين تحسيناً لشروط عملهم وعيشهم، ومع الفئات المتوسطة وما دون المتوسطة للحؤول دون تساقطها، ومع المرأة والشباب في سبيل قضاياهم الخاصة والعامة المشروعة، ومع الطلاب والمعلمين

صوناً لموقع المعلم ونوعية التعليم الرسمي وتكافؤ الفرص فيه، ومع الخريجين وعارضي قوة عملهم وصولاً إلى الحصول على فرص عمل لائقة، ومع صغار ومتوسطي المنتجين في مواجهة رأس المال الكبير والاحتكارات والسياسات النيوليبرالية. كما أنه نضال مع كل فئة اجتماعية ـ في أي موقع أو مجال ـ تسعى إلى مواجهة محقّة لما تتعرض له من غبن أو استغلال، ومع كل فرد وجماعة يعملان على تجسيد حقوق المواطنة في الصحة والعمل والتعليم والإبداع العلمي والثقافي والنقل العام والسكن والحماية الاجتماعية والسلامة البيئية...

إن بلورة حقل الصراعات الاجتماعية ومندرجاتها في كل من هذه المحاور الأساسية، تمثّل المعبر الضروري لتحفيز انخراط الشيوعيين واليساريين مع الناس ـ وعياً وفكراً وبالأخصّ عملاً ـ وتوسيع ومراكمة أشكال النضال العام الديمقراطي كافة، وصولاً إلى خلق وتطوير الكتلة الاجتماعية والشعبية الخارقة للاصطفافات الطائفية والمذهبية والعائلية والمناطقية والزبائنية، والقادرة ليس على انتزاع إنجازات ومكاسب مطلبية محدّدة لهذه الفئة الاجتماعية أو تلك فقط، بل القادرة أيضاً ـ وأساساً ـ على إحداث خرق فعلي على المستوى السياسي، وعلى إعادة صياغة جذرية لأسس تشكّل القوى الطبقية وتعزيز وعيها لذاتها. إن هذا هو الطريق الذي يمهّد السبيل أمام بناء دولة من نمط جديد هي الدولة الوطنية الديمقراطية، التي يمكن الانطلاق منها كمحطة لاستكمال النضال على طريق الاشتراكية. من هنا أهمية التشديد على عدم جواز النظر إلى الموضوعات الواردة أدناه

وما تتضمنه من توجهات ومعالجات، بصفتها مجرد وصف ورصف للائحة من الإصلاحات الموضعية المقترح إدخالها على «هذه الدولة» (أي دولة البرجوازية القائمة)، بل ينبغي النظر إليها بصفتها الأداة المادية والثورية الفعلية للنهوض بالوعي الطبقي وإجراء تغيير جذري في موازين القوى الاجتماعية والسياسية، بما يتيح إسقاط تلك «الدولة»، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية المنشودة على أنقاضها.

تتوزّع الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي سوف يتمّ تناولها في هذه الوثيقة المؤتمرية على خمسة محاور رئيسة هي التالية:

أولاً ـ الجديد في التحوّلات الجارية في بنية الاقتصاد اللبناني.

ثانياً ـ الجديد في التحوّلات الجارية في البنية الطبقية-الطائفية للبرجوازية الكبرى.

ثالثاً ـ مسألة «إعادة بناء الدولة» وعجز القوى الطائفية المهيمنة على إتمام هذا البناء.

رابعاً ـ التغيرات الأساسية الجارية في بنية الطبقة العاملة، كركن أساسي للتحالف الطبقي النقيض.

خامساً ـ الجديد في تطور خصائص المسألة الاجتماعية.

أولاً ـ الجديد في التحوّلات الجارية في بنية الاقتصاد اللبناني

إن التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية، بحكم تكونها التاريخي كتشكيلة رأسمالية تابعة واقترانها بالتالي بنمو رأسمالي تمّ إلجامه، قد حالت موضوعياً دون تمكن البرجوازية اللبنانية من تشييد

بناء رأسمالي عصري ومتوازن على غرار ما تحقق في تجارب النمو الرأسمالي التي عرفتها البلدان الرأسمالية المتقدّمة في بلدان أوروبا الغربية وفي غيرها من البلدان. ويشهد على ذلك، العديد من السمات التي طبعت تطور هذه الرأسمالية التابعة، ومن ضمنها: الغلبة الصارخة للاستيراد الاستهلاكي ذي الطابع شبه الاحتكاري، ولطفرة الأنشطة التجارية والخدمية الداخلية البسيطة وذات القيمة المضافة المتدنية، بما في ذلك بقايا من أشكال من الإنتاج ما قبل الرأسمالي؛ الافتقاد الفاقع لحيثيات القطب الصناعي ودوره الذي شكّل تاريخياً المرتكز الأساسي لتطور نمط الرأسمالية الأوروبي الغربي؛ الضعف الشديد نسبياً في عملية التفارق في النمو الاقتصادي والاجتماعي، الناجم أساساً عن قمع تطور تقسيم العمل الداخلي؛ التداخل الملتبس وذو المعالم غير الحاسمة في تشكّل الطبقات الاجتماعية - بما في ذلك الطبقة العاملة نفسها - الذي عزّز الغلبة الكمية لفئات شتى وهجينة من البرجوازية الصغيرة وما دون المتوسطة، وأوجد بالتالي فجوة بين دور الطبقة العاملة القيادي الكامن وبين واقعها العملي الذي لا يخلو من نقاط ضعف تكوينية؛ الهجرات السكانية الداخلية وخصوصاً الخارجية الكثيفة، الناتجة من عجز التشكيلة الرأسمالية التابعة عن توفير سبل العمل والعيش، التي افتقدت إليها فئات اجتماعية ريفية ومدينية واسعة الانتشار؛ إلى غير ذلك من ظاهرات. وتشير هذه السمات مجتمعة إلى فشل البرجوازية اللبنانية الذريع في توفير الشروط التي تستجيب

لمصالح الناس وتحقق فرص الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأوسع مكوّنات المجتمع. وهذا ما سوف تبلوره وتوضحه، قدر المستطاع، الموضوعات المكثّفة الواردة في متن هذا الفصل.

١. التراجع العام في الوزن النسبي للإنتاج الزراعي والصناعي وانتفاخ دور التجارة والخدمات

أفضى نمط دخول لبنان في حقبة العولمة - من دون امتلاكه رؤية اقتصادية مستقبلية واضحة المعالم - إلى تعزيز وتعميق تبعية الاقتصاد اللبناني للسوق الرأسمالية العالمية. وقد تسرّعت القوى الطبقية المسيطرة، في تراجعها الأرعن عن سياسة الحماية الجمركية، وفي تحرير المبادلات مع الخارج. كما انخرطت هذه القوى في مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية بدءًا من أواسط التسعينيات، وخضعت لشروط الطرف الدولي من دون توقيع هذه الاتفاقات، وقبل أن تهيّئ أو توفّر للمؤسسات العاملة في البلد متطلبات التوازن في المصالح المترتبة عن تلك المفاوضات. وأدى هذا الموقف إلى التفريط - من دون مقابل - بالحدّ الأدنى من الاستقلال الاقتصادي ومن تكافؤ الفرص في عملية التبادل، والى إخضاع الطرف اللبناني للشروط التي يحدّدها الطرف الأجنبي من جانب واحد، عبر شركاته الاحتكارية المتحكّمة بأسعار الاستيراد وبعملية انتقال التكنولوجيا، ناهيك عن الشروط المجحفة التي فرضتها هذه الشركات على كل ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وشهادات المنشأ ومواصفات

الإنتاج واستنساب اللجوء إلى السياسات التجارية الإغراقية في أسواقنا المحلية، وكذلك استنساب حجبها لتدفق المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية إلى الأسواق الخارجية.

إن ترسّخ حالة الانقسام والفراغ في أعلى هرم السلطتين التشريعية والتنفيذية اللبنانية بعد عام ٢٠٠٥، قد أدى عملياً إلى ترك الباب مفتوحاً أمام توطّد هذه التوجّهات النيوليبرالية في البلاد. ولم تبرز على هذا الصعيد (الاقتصادي بالتحديد) أي فروق ذات دلالة واضحة في نمط تعاطي قوى ٨ آذار وقوى ١٤ آذار مع تلك التوجهات، بالرغم من حدّة الانقسام السياسي القائم بينها. ومما يشهد على ذلك، أن تعاقب الأكثرية الحكومية المنتمية إلى كل من الفريقين لم يتمخض عن تغيير جوهري في الموقف الرسمي المعلن من مسائل بالغة الأهمية، كتلك المتعلقة بتكريس سياسة التثبيت النقدي وتغليب محفّزات «الاقتصاد الريعي»، وتحرير المبادلات التجارية، وترك الأبواب مفتوحة أمام تدخلات المؤسسات الدولية في الشأن الاقتصادي الداخلي، والتراخي في مواجهة مشكلة الدين العام وسياسة الفوائد المرتفعة، وعدم معالجتها للطابع «التراجعي» للسياسة الضريبية وللخلل المتعاظم في نظم التأمينات العامة لاسيما الضمان الاجتماعي، وغيرها من مسائل حيوية. وقد استمر النهج الذي اعتمد منذ أواسط التسعينات، قائماً على تفكيك أنظمة حماية الإنتاج المحلي و«تحرير الأسواق» في زمن العولمة، كجزء من عملية التصحيح الهيكلي التي أوصت بها

«وصفات» نمطية صادرة عن المنظمات الدولية التي تدور في فلك الدول الغربية.

وقد تمخّض هذا النهج عملياً عن تراجع حاد في قطاعي الصناعة والزراعة اللذين خسرا أكثر من نصف وزنهما النسبي في الناتج المحلي القائم، في الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٤ وعام ٢٠١١ (من ٣١٪ إلى ١٥٪)، مع العلم أن هذا التراجع كان قد بدأ خلال فترة الحرب الأهلية، ثم تواصل بقوة أكبر بعد انتهائها. وساهمت عوامل عديدة في تردي أوضاع هذين القطاعين، ومن ضمنها التسرّع في الخضوع لوصفات تحرير المبادلات، والتغاضي الرسمي عن السياسات التجارية الإغراقية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وتزايد التشوّهات في بنية الأسعار الداخلية والخارجية كنتيجة لانتهاج سياسة «التثبيت النقدي». وقد سجّل في القطاع الصناعي تحديداً، تقلصّ ملحوظ في دور المناطق الصناعية التي كانت قد نشأت تاريخياً (وبخاصة في الستينيات والسبعينيات) داخل المدن اللبنانية المختلفة أو في ضواحيها ـ مثل برج حمود، والمكلس، والشويفات، وصيدا، والغازية، وزحلة، وطرابلس وغيرها من مناطق ـ والتي كانت تستقطب في العادة أعداداً كبيرة من اليد العاملة اللبنانية الوافدة خصوصاً من الأرياف، والباحثة عن عمل في الأنشطة الصناعية والحرفية المزدهرة آنذاك في هذه المناطق. وقد ترافق هذا التراجع كذلك مع ميل متزايد من قبل أصحاب العمل نحو إحلال يد عاملة أجنبية رخيصة مكان اليد العاملة اللبنانية التي درجت

على العمل في المؤسسات الصناعية الناشطة في تلك المناطق. وينطبق هذا المنحى التراجعي أيضاً، وبقوة أكبر، على القطاع الزراعي، الذي دفع ثمناً باهظاً من جرّاء انعدام التأطير والدعم الحكوميين، وتباطؤ تنفيذ مشاريع الري وتعاظم «زحف الإسمنت» وكبار المضاربين العقاريين ـ من دون أي ضوابط ضريبية ـ على الأراضي الزراعية المتاحة، واتجاه الحيازات الزراعية المتوسطة والصغيرة نحو المزيد من التفتّت، بفعل عاملي التوارث العائلي وتوسع عمليات الفرز العقاري، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي والفوضى المرافقة لتطبيق الروزنامة الزراعية. وقد أدى ذلك إلى تراجع كبير في فرص العمل الزراعي ومحفّزاته عموماً والى تدهور الأوضاع المعيشية للمزارعين وتعميق التبعية الغذائية للبلاد، مع ما رافق ذلك من انتشار للبطالة والفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الريفي عموماً.

وفي مقابل هذا التراجع الحثيث في دور القطاعين الزراعي والصناعي، واصل رأس المال الكبير ـ التجاري والعقاري ـ طفرته في طول البلاد وعرضها، ولاسيما في أنشطة الاستيراد والتوزيع (بالجملة) الموجّهة نحو الاستهلاك الداخلي، بما في ذلك الاستهلاك ذو الطابع التبذيري بالتحديد. وقد انخفضت، بنتيجة ذلك، نسبة تغطية الصادرات اللبنانية للمستوردات بنسبة تزيد عن ٣٥٪ عما كانت عليه قبل اندلاع الحرب الأهلية في أواسط السبعينيات (من ٤٢٪ إلى ٢٧٪)، وازدادت

بالتالي على نحو غير مسبوق تبعية لبنان للأسواق العالمية وللشركات الاحتكارية المسيطرة على تلك الأسواق.

٢. السمات الجغرافية للتحولات القطاعية:

دور بيروت الكبرى يتعزّز على حساب «المناطق الأطراف»

إن التحولات الجارية في البنية القطاعية للاقتصاد اللبناني، قد انعكست بأشكال متنوعة على السمات الجغرافية لتوزّع النشاط الاقتصادي في البلد، حيث تعزّز الدور الاقتصادي الاستقطابي لمنطقة بيروت الكبرى التي باتت تستأثر بما يراوح بين ٧٥٪ و ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، في حين لا يزيد عدد المقيمين في هذه المنطقة عن ثلث إجمالي المقيمين في البلاد. وقد تركّزت في إطار بيروت الكبرى معظم عمليات الاستيراد وتجارة الجملة والمراكز التجارية والنشاط المصرفي والمالي والتأميني والمؤسسات الصناعية الكبرى، إضافة إلى كبريات مؤسسات الخدمات كالتعليم (لاسيما التعليم العالي) والصحة والسياحة وغيرها من الأنشطة الخدمية. وفي السياق ذاته، خلّفت الطفرات العقارية المتعاقبة خلال العقدين المنصرمين، تفاوتاً شديداً بين ما اقتطعه رأس المال من حجم الريع العقاري المحقّق أو القابل للتحقيق في بيروت الكبرى من جهة، بالمقارنة مع ما تحقّق من هذا الريع في سائر المناطق اللبنانية من جهة ثانية، وهذا ما انطوى عملياً ـ وبشكل غير مباشر ـ على إعادة توزيع للثروة العقارية على المستوى الوطني في مصلحة منطقة بيروت الكبرى. فقد بلغت نسبة الزيادة

في الريع العقاري ذروتها في بيروت وجبل لبنان الشمالي، في مقابل زيادات معتدلة نسبياً في بقية المناطق، لاسيما الطرفية منها. وقد ساهم هذا التفاوت في توزيع الريع المحقّق أو القابل للتحقيق، في تعميق الفجوة الإنمائية بين المناطق وتعزيز أوجه عدم المساواة الاجتماعية بين سكانها، لاسيما أنه لم يكن مصحوباً بإجراءات ضريبية ذات طابع تصحيحي (مثل الضريبة على التحسين العقاري)، أو بسياسات واضحة لإعادة توزيع الدخل. وكان من نتيجة تفاقم الطفرات العقارية - المترافق مع التحرير الاقتصادي - أن اتجهت الزراعة والصناعة والأنشطة المرتبطة بهما نحو مزيد من الانحسار، مما قلّص الوزن الاقتصادي النسبي للمناطق التي كانت تتركز فيها تلك الأنشطة، وبخاصة خارج إطار منطقة «بيروت الكبرى».

إن مشاريع المعالجات - الرامية إلى الحدّ من التفاوت بين المناطق - التي كانت قد وعدت الدولة بتطبيقها من خلال البرامج الإعمارية المختلفة (في أواسط التسعينيات)، وكذلك من خلال التوصيات الصادرة عن المخطط التوجيهي لاستخدام الأراضي اللبنانية (٢٠٠٢)، لم تجد في الواقع طريقها السوّي نحو التنفيذ. وقد تواصل الخلل الفاقع في توزيع مرافق البنى التحتية الأساسية بين المناطق اللبنانية المختلفة، وفي توزيع الاستثمارات الرأسمالية الحكومية وثمرات النمو الاقتصادي بين هذه المناطق. وسجّل تراجع درامي في النشاط الاقتصادي الإنتاجي في العديد من المدن اللبنانية الأساسية (وبخاصة طرابلس) التي تحوّلت بشكل غالب إلى مدن استهلاكية بامتياز بسبب

تقلص نشاط المؤسسات المنتجة فيها لمصلحة أنماط رثّة من الأنشطة الخدمية البسيطة وذات القيمة المضافة المتدنية نسبياً. وانسحب هذا التراجع أيضاً على أجزاء واسعة من محافظتي الشمال والبقاع وبعض مناطق محافظتي الجنوب والنبطية، حيث استمرّ التردي النسبي في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تخصّ سكان هذه المناطق (لاسيما مؤشرات الفقر)، بالمقارنة مع المؤشرات الوسطية السائدة على المستوى الوطني. وعلى سبيل المثال، فإنّ الفقر المدقع يطال نحو خمس سكان الشمال، بينما هو يقل عن ١٪ في بيروت و٤٪ في جبل لبنان.

وتعكس هذه الحقائق الواقع المرير للعلاقة بين السلطات العامة المركزية والسلطات المحلية، في كل ما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً. فقد بقي الواقع البلدي، ولاسيما خارج بيروت الكبرى، خاضعاً بامتياز لقوانين اللعبة التي يديرها التحالف الذي يحكم قبضته على «المركز»، سواء على مستوى التشريع أو التجهيز أو التمويل أو الإمداد بالموارد البشرية. وإذا كانت مناطق واسعة في معظم المحافظات الطرفية قد شهدت أشكالاً من «التمدين الفجّ» بعد انتهاء الحرب الأهلية ـ كنتيجة للحراك السكاني الداخلي ـ وانتشرت فيها ألوف المؤسسات المتناهية الصغر، فمن الملاحظ أن المحرّك الأهم الذي رعى تلك الأشكال من التمدين، قد ارتبط بمحفّزات عقارية وريعية أكثر مما ارتبط باعتبارات ذات أبعاد إنمائية حقيقية تشجّع قيام أنشطة اقتصادية قادرة على خلق فرص

عمل مجدية للشباب الوافدين إلى سوق العمل. ولهذه الأسباب، فقد حافظ، النزف السكاني من المناطق الريفية في اتجاه المدن والمناطق الساحلية، على وتيرته العالية واندرج في اتجاهين أساسيين: استمرار الهجرة من المناطق الريفية عموماً إلى المدن الساحلية (طرابلس، صيدا، صور، جونيه، وخصوصاً بيروت الكبرى)، وتعاظم الهجرة إلى الخارج القريب والبعيد لمن وجد إلى ذلك سبيلاً. وبعد مضي أكثر من عقدين على انتهاء الحرب الأهلية، تبدو معضلة التنمية المحلية وانتظام العلاقة الإنمائية والإدارية بين المدن والأرياف أشد تعقيداً مما كانت عليه قبل اندلاع تلك الحرب.

إن هذه التطورات والتحولات قد انسحبت ـ كما سنرى لاحقاً ـ على واقع البنية الاجتماعية وخصائص سوق العمل المحلية (في المناطق اللبنانية المختلفة)، كما انعكست على آليات تشكّل الوعي الاجتماعي لدى فئات اجتماعية واسعة، وبالتالي على استعداداتها الكفاحية، وهذا ما يستوجب من الحزب الشيوعي أن يكون ملمّاً بأبعاد تلك التطورات والتحولات، تصويباً لأولويات عمله القطاعية والمناطقية.

٣. سيطرة رأس المال المالي تتزامن مع ازدياد السمات الريعية للاقتصاد المحلي

إذا كان رأس المال المالي، الذي يعبّر عن اندماج رأس المال المصرفي-التجاري مع رأس المال الصناعي، قد تحوّل منذ أواسط

القرن المنصرم إلى نمط كوني غالب في دول المركز الإمبريالي، فمن الطبيعي أن يصار إلى تعميم هذا النمط تباعاً وتصديره بأشكال شتى إلى «البلدان التابعة»، بما فيها لبنان، خصوصاً في الحقبة التي تلت انطلاقة ظاهرة العولمة وتعاظمها. ولكن بالرغم من المفاعيل الموضوعية لهذه السيرورة الكونية الغالبة، فقد بقيت لسيطرة رأس المال المالي المحكوم بالعلاقة التبعية، سمات خاصة في بلداننا التي لم تتحقق فيها «ثورة صناعية» على النحو الذي شهدته البلدان الرأسمالية الكلاسيكية (تشكّل الصناعة أقل من ١٠٪ من الناتج المحلي في لبنان، وهي صناعة تجميعية واستهلاكية وقليلة المحتوى التكنولوجي والقيمة المضافة). ومن ضمن هذه السمات ـ لبنانياً ـ اتجاه المكونات التجارية والمصرفية والعقارية نحو الانصهار في بنية رأس المال المالي المحلي، واتجاه وزن المحدّدات الريعية فيها نحو الارتفاع المطرد، مع العلم أن وظيفة الريع في مثل هذه الظروف ـ أي في ظل غلبة رأس المال المالي التبعي ـ تختلف بشكل جذري عن وظيفته الأصلية التي كانت سائدة في ظل أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية. فالريع يصبح في الحالة الراهنة جزءًا لا يتجزأ من آليات التوزيع المحكومة بنمط الإنتاج الرأسمالي التبعي القائم. وهو يؤثر في «التوزيع الأولي» المباشر للدخل الذي تحدّده خريطة توزّع عوامل الإنتاج (توزّع الدخل بين رأس المال والأجور والفوائد والريوع)، وما يقتطعه كل من هذه العوامل من الناتج المحلي القائم. كما أنه يساهم بقوة أكبر في تقرير نسق «التوزيع الثانوي»

لهذا الدخل ـ خصوصاً بعد «التفاهمات» التي أتى بها اتفاق الطائف ـ عبر عمليات إعادة التوزيع التي تتولى هندستها فعلياً القوى السياسية والزعامات الطائفية المهيمنة، عبر سياسات وتدخلات مباشرة تخدم مصالحها الخاصة التي يغلب عليها الطابع الزبائني.

مصادر الريع وعوامل «ازدهاره» في الإطار الرأسمالي اللبناني: إن اقتصاد الريع عموماً لا يقتصر على التدفقات المباشرة وغير المباشرة للأموال المتأتية عن استثمار وتصدير المواد الأولية القابلة للنضوب، كالنفط والغاز وغيرهما من المواد الأولية، مع الإشارة إلى أن لبنان مرشّح للانضمام إلى البلدان المنتجة للنفط في المستقبل المتوسط أو البعيد، وينبغي بالتالي أن يتهيّأ البلد للمراحل التي سوف ينشأ فيها مثل هذا المصدر من مصادر الريع. بل إن هذا الاقتصاد (الريعي) يتغذى أيضاً ـ وإن بدرجات ونسب متفاوتة ـ من مصادر وعوامل أخرى، يتفاوت حجمها ونوعها من بلد إلى آخر. ويبرز في الإطار اللبناني بالتحديد، العديد من هذه المصادر والعوامل الفعلية والكامنة، ومن ضمنها:

أ. اتجاه ظاهرة التورّم المالي في البنية الاقتصادية المحلية نحو التفاقم على حساب الاقتصاد الحقيقي، ارتباطاً بنشوء ومن ثمّ تطور ظاهرة العجز المالي بدءًا من أواسط التسعينيات. ويعبّر التزامن بين هاتين الظاهرتين (أي بين العجز والتورّم المالي) عن حاجة مشتركة لدى طرفي التحالف القائم بين «أركان السلطة»

ورأس المال المالي والعقاري، قوامها الآتي: تحتاج الدولة إلى الاقتراض بهدف تغطية عجزها المالي المتزايد، ولاسيما إنفاقها الجاري المشبع بجميع أصناف الهدر والزبائنية والفساد؛ من جهتها تحتاج المصارف إلى توفير استخدامات مربحة للسيولة المتراكمة لديها عاماً بعد عام، ومن بين أهم هذه الاستخدامات: إقراض الدولة عبر الاكتتاب بسندات الخزينة والأوروبوندز من جهة، والتوسّع في التسليف العقاري وفي المشاركة المباشرة في المشاريع التي يشيّدها المطوّرون العقاريون، من جهة ثانية، وهذا ما وفّر للمصارف المصدر الأهم لأرباحها منذ أواسط التسعينيات.

ب. تشجيع المضاربات العقارية والمالية التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من أسس عمل النموذج الاقتصادي السائد، والتي أتاحت إنتاج قدر وافر من الريوع والفقاعات المالية، وتسهيل أعمال السمسرة والتهريب ومنظومات الفساد الممأسس التي تلازمت مع أداء عمل الدولة الطائفية، خصوصاً في حقبة ما بعد اتفاق الطائف، بعدما كرّس هذا الاتفاق «الزواج الفجّ» بين بقايا زعامات دولة الاستقلال و«أمراء» الحرب الأهلية وكبار المتموّلين. ومن الواضح أن هذا النسق من التدفقات المالية وفّر ولايزال يوفّر - خصوصاً عبر «التوزيع الثانوي» للدخل الوطني - مروحة واسعة من المداخيل الخاصة التي تنتفع منها فئات اجتماعية طفيلية

تدور في فلك القوى المسيطرة، من دون أن يكون لهذه المداخيل ارتباط مباشر بأيّ عمل حقيقي ذي مردود اقتصادي منتج.

ج. الانتظام في تراكم السيولة المصرفية ذات النزعة الريعية، عبر مصدرين أساسيين: من جهة، تدفق رؤوس الأموال «الخارجية» الباحثة عن فوائد مرتفعة (خصوصاً على شهادات الإيداع وسندات الخزينة اللبنانية) في سوق رأسمالية عربية وعالمية متخمة بفائض رؤوس الأموال «الهائمة»؛ ومن جهة ثانية، تدفق تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، الذين أصبحوا مادة التصدير الأساسية في البلاد، بعدما قلّصت سياسات الحكومات اللبنانية المتعاقبة مروحة إنتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير. وقد أمعن التحالف المهيمن في استخدام وتطويع أدوات السياسات المالية والنقدية كافة تحقيقاً لهذا الغرض، بينما حرص على إلقاء الكلفة الاجتماعية لهذه السياسات ـ عبر الهدر في الإنفاق العام والنظام الضريبي المتحيّز ـ على عاتق الطبقة العاملة والفقراء والفئات المتوسطة.

د. ضخامة التدفقات المالية ـ المعلنة والمستترة ـ التي ارتبطت بالهبات والمساعدات الخارجية: ينطبق هذا بشكل مباشر على ما تحقّق من مساعدات وهبات تقرّرت للبنان خلال العقد الأول من الألفية الثالثة في مؤتمرات باريس الثلاثة للدول المانحة، وبخاصة مؤتمر باريس (٣) الذي انعقد عام ٢٠٠٧. وهو ينطبق

كذلك على ما حصده لبنان من مساعدات وهبات أقرّتها مؤتمرات القمة العربية المتعاقبة. غير أن المصدر الأهم لمثل هذه التدفقات ربما يتمثّل في ما سمي «مكرمات» دول الخليج المعلنة منها وغير المعلنة، بما فيها التبرعات الخاصة الوافدة من بعض رعايا هذه الدول إلى الجمعيات الأهلية والسياسية الإسلامية الناشطة في لبنان. وبالطبع تتضمن تلك التدفقات أيضاً المال السياسي المرسل من جانب إيران إلى أطراف محلية متنوعة (وبخاصة حزب الله)، وبنسبة أقلّ من جانب الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الغربية، ولاسيما فرنسا.

هـ. اتساع مروحة الأنشطة الاقتصادية البسيطة التي تنتج سلعاً وخدمات غير قابلة للتداول في الأسواق، وبخاصة أسواق التصدير، والتي ظلّت قائمة ومستمرة في الحياة، بالرغم من ميلها الدائم للدوران في حلقة مفرغة من الأزمات. وينطبق هذا على الإنتاج البضاعي البسيط والمتقادم وذي القيمة المضافة المتدنية في القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك على الإنتاج التجاري والخدمي التقليدي والمتناهي الصغر. ويستفيد هذان النوعان من الإنتاج من أشكال معلنة ومستترة من «الدعم»: من جهة، من الاستخدام المجاني للمساحات العامة والأرصفة، وعدم التصريح عن الأعمال، والتهرّب من دفع الضرائب وتسديد تكاليف الخدمات العامة، وعدم الانتساب إلى الصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي وبالتالي عدم الالتزام بدفع الاشتراكات...؛ ومن جهة ثانية، يستفيد هذان النوعان من الإنتاج من التشويهات المستفحلة في بنية الأسعار الداخلية، والتي تتيح لها بصورة عامة تجنّب الخروج النهائي من الأسواق. ومن الواضح أن أشكال «الدعم» هذه تساهم في استمرار نشوء وانسياب أنواع من الريع، وإن بقي حجم هذا الانسياب على قياس ذلك النمط من الإنتاج البسيط والمتناهي الصغر.

و. الاتجاه المتزايد ـ من ضمن الآليات التنفيذية الفعلية لاتفاق الطائف ـ نحو توسيع نطاق «السياسات التوزيعية البسيطة» التي لم تتردد القوى الطبقية والطائفية الحاكمة في استخدامها، من ضمن محاصّات و«تفاهمات» فوقية تقضي بتوفير مداخيل لفئات طفيلية محدّدة، وذلك كأداة لإعادة إنتاج آليات السيطرة والاستقطاب التي تنتظم علاقة هذه القوى بـ «أعيان طوائفها وجماهيرها». ويندرج ضمن هذه «السياسات» التوسّع في توزيع العقود بالتراضي على مستوى الإنفاق العام، والاعتماد المتزايد على التعاقد الوظيفي الذي تعاظم شأنه في السنوات الأخيرة، خصوصاً في السلك العسكري وفي قطاع التعليم الرسمي. كما يندرج ضمنها أيضاً ميل الدولة الطائفية الثابت للتغاضي عن استشراء الفساد في الإدارات والمؤسسات العامة.

إن تنامي هذه القنوات الريعية المختلفة وخضوعها التبعي لسيطرة رأس المال المالي وتعايشها الدائم معه، قد خلقا بصمات واضحة وذات شأن في غير مجال: في البنية والحراك الاجتماعيين، وفي توزيع الدخل، وفي الوعي الطبقي عموماً (كما سيجري تفصيله في فقرة لاحقة). وحريّ بالحزب الشيوعي أن يأخذ هذه المسائل في الاعتبار.

٤. التشابك بين رأس المال والريع يترافق مع النمو الاستثنائي للمؤسسات الخاصة المتناهية الصغر

شهدت الحقبة المنصرمة أيضاً ترسّخ حالة أخرى من «التعايش» داخل البنية الاقتصادية، بين ازدياد السيطرة الاحتكارية لرأس المال الكبير من ناحية، وتوسّع النمو الأفقي للإنتاج البسيط وللمؤسسات المتناهية الصغر من ناحية أخرى، حتى بدت هذه البنية الاقتصادية ـ في الظاهر ـ أقرب إلى بنيتين شبه مستقلتين وخاضعتين لتقسيم عمل وآليات نمو متمايزة، بل متباينة. إن نتائج الدراسات المتاحة تفيد بأن أكثر من ثلثي إجمالي عدد أسواق الاستهلاك والإنتاج المحلية (البالغ نحو ٣٠٠ سوق تغطي أصناف منتجات وخدمات متنوعة) يخضع لسيطرة احتكارية، حيث تستأثر مؤسستان أو ثلاث مؤسسات في كل من هذه الأسواق بأكثر من ٦٠٪ أو ٧٠٪ من إجمالي قيمة المبيعات السنوية للسوق الواحدة. ولا يزيد عدد المؤسسات التي تتمتع بمثل هذه المواقع شبه الاحتكارية عن ألف مؤسسة في مجمل قطاعات

الاقتصاد اللبناني، أي ما يشكل نحو نصف في المئة من إجمالي عدد المؤسسات الناشطة في لبنان (بحسب المسحين الإحصائيين للمؤسسات العاملة في لبنان المنفذين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٤).

ويلاحظ ـ في القطب الآخر من البنية الاقتصادية ـ أن أكثر من ٩٠٪ من المؤسسات العاملة في لبنان يقل عدد العاملين فيها عن خمسة عمال (و٩٨٪ يقل فيها عدد العاملين عن عشرة عمال)، حيث يطغى على هذه المؤسسات، بصورة عامة، انتفاخ غير صحي في الأنشطة التجارية البسيطة والبيع بالمفرّق وفي مجال النقل الخاص وصيانة السيارات، إضافة إلى مروحة واسعة من الخدمات البسيطة والطفيلية وذات الإنتاجية الاقتصادية المنخفضة. هذا مع العلم أن الجزء الأكبر من هذه المؤسسات المتناهية الصغر يندرج ضمن نطاق الاقتصاد غير النظامي، أي غير المسجل في قيود وزارتي العمل والمالية، أو في قيود الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ومن الأهمية بمكان الملاحظة أن ما يراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ من إجمالي العاملين في القطاع الخاص في لبنان يعملون في هذا النوع من المؤسسات المتناهية الصغر بالذات، أي تلك التي لا يزيد عدد الأجراء فيها عن خمسة عمال، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تنتشر بشكل مكثّف في المناطق اللبنانية كافة (بما في ذلك المحافظات «الطرفية»)، بينما يتركّز معظم المؤسسات الكبيرة في العاصمة بيروت وضواحيها. ويشكّل هذا الواقع عاملاً أساسياً في ضعف طلب المؤسسات على

العمل، أي في قدرتها على خلق فرص عمل جديدة عاماً بعد عام، في الوقت الذي يتدفق فيه عشرات الألوف من الشباب سنوياً إلى سوق العمل، من خريجي التعليم العالي والمهني (التعليم المهني النظامي وغير النظامي)، ومن المتسربين من التعليم.

إن هذه المعطيات المتعلقة بواقع المؤسسات الخاصة العاملة في لبنان، وتوزّعها بحسب القطاعات الاقتصادية والمناطق المختلفة وكذلك بحسب حجم المؤسسات، ينبغي أن تشكل بالنسبة إلى الحزب الشيوعي حافزاً لاستخلاص الاستنتاجات المناسبة حول الوجهة العامة لعمله وترتيب أولوياته التي تستهدف العمال والأجراء في هذه المؤسسات، وصولاً إلى بلورة صيغ التحرك والتنظيم التي يفترض أن يعتمدها الحزب تماشياً مع هذا المعطى الموضوعي.

ثانياً ـ التحوّلات الجارية في البنية الطبقية-الطائفية للبرجوازية الكبرى

إن الحديث عن السيطرة الطبقية-الطائفية للبرجوازية يستدعي إعادة التأكيد على منطلقات أساسية سبق للحزب الشيوعي أن بحثها وحدّدها وسعى غالباً إلى الالتزام بها ـ قولاً وفعلاً ـ في أدبياته وممارساته المتعاقبة منذ مؤتمره الثاني (عام ١٩٦٨). ويستفاد من هذه المنطلقات أن جوهر الصراع، أي التناقض الأساسي، في إطار هذا النمط اللبناني من النمو الرأسمالي التابع، هو الصراع الطبقي والاجتماعي (منذ أن

سطّرت معالمه الأولى ثورة طانيوس شاهين)، وأن الظاهرة الطائفية ـ مهما كبر في الظاهر شأنها ووزنها وحجم القوى المنخرطة فيها ـ ليست سوى أداة تتوسّلها البرجوازية المسيطرة لتمييع هذا الصراع أو إخفاء حيثياته أو حرفه عن مساره الموضوعي. كما يستفاد من تلك المنطلقات أيضاً أن المحدّدات التي فرضت على البرجوازية ـ بغية تثبيت سيطرتها ـ الاستعانة في حقبة تاريخية معيّنة بما سمي «الإقطاع السياسي» ذي التمثل الطائفي الواسع، قد تغيّرت إلى حدّ كبير بفعل الحرب الأهلية، ثم بشكل خاص بفعل ما استجدّ من تطورات بعد نحو ربع قرن على توقيع اتفاق الطائف.

١. رأس المال المصرفي يشكل النواة الأساس في البنية الداخلية للطغمة المالية

استمرّت الطغمة المالية تبسط سيطرتها المطلقة على الاقتصاد الوطني، مختزلة وضابطة بشكل مكثّف للمكوّنات الأساسية التي تتشكل منها. ويتوزع رأس المال الكبير ما بين كارتيل كبار المستوردين (وبخاصة مستوردي الدواء والسيارات ومنتجات الطاقة)، والتكتل الاحتكاري المصرفي، والمجموعات العقارية الكبرى، وشبكات التوزيع العملاقة (المراكز التجارية، المولات...)، وقطاع التمثيل التجاري والوكالات التجارية العالمية، وشركات التأمين والإعلان والفرانشايز، إضافة إلى مجموعات شركات الهولدينغ المتنامية الأطراف، التي تتلطى خلفها حفنة صغيرة من كبريات العائلات

المتوارثة تاريخياً للثروة والمال. والملاحظ أنه قد جرى في العقدين الأخيرين «تطعيم» رأس المال المحلي الكبير، برافد إضافي يتغذى من شراكات استثمارية بين رجال أعمال لبنانيين يعملون في الخارج ورعايا عرب (وبخاصة خليجيين) معنيين بتنويع وجهة استثماراتهم. وقد برزت معالم هذا «التطعيم» بصورة خاصة في مجال أنشطة التوزيع - عبر المجمعات التجارية الكبرى (المولات وغيرها) - والسياحة (لاسيما الفنادق) وبنسبة أقل في قطاع المصارف والإعلان.

إن استمرار السيطرة الغالبة لرأس المال الكبير لم يحل دون بروز بعض المستجدات في بنية الطغمة المالية خلال السنوات الأخيرة. فقد سجّل المكوّنان الصناعي والزراعي (مقارنة بالسبعينيات)، تراجعاً ملحوظاً في هذه البنية، تبعاً لانخفاض حصتهما في الناتج المحلي القائم وفي مجموع القوى العاملة، ولاستمرار ضمور مختلف أدوار الوساطة التي كان يلعبها الاقتصاد اللبناني في الإطار العربي. في المقابل فإن الارتفاع القياسي في حجم فاتورة الاستيراد (الموجّه أساساً نحو الاستهلاك) إلى نحو نصف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قد عزّز، بشكل ملحوظ، الموقع المتقدّم لرأس المال التجاري الكبير، الذي يحتل فيه عدد محدود من كبار المستوردين ومن كبريات البيوتات العائلية مواقع احتكارية تاريخية راسخة. بيد أن الظاهرة الأكثر سطوعاً هي تلك التي تمثّلت أخيراً في تعزيز رأس المال

العقاري مواقعه داخل النواة العضوية للطغمة المالية، وبخاصة في إطار منطقة بيروت الكبرى وبقية مناطق محافظة جبل لبنان، مستفيداً في ذلك من توصّل هذا القطاع إلى استقطاب أكثر من ثلثي إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة في البلد (بحسب ما تظهره النتائج التفصيلية للمحاسبة الوطنية).

ولكن بالرغم من أهمية هذه الاتجاهات المستجدة في بنية الطغمة المالية، فإن اضطلاع المكوّن المصرفي والمالي بدور متزايد الأهمية ـ في تمويل حركة الاستيراد من جهة، وإقراض الدولة من جهة ثانية، وتمويل القطاع العقاري من جهة ثالثة ـ قد جعل هذا المكوّن، بالتحديد، يحتل أكثر من ذي قبل موقع الصدارة بين مكونات تلك الطغمة المسيطرة، مستنداً في ذلك إلى العوامل والوقائع الأساسية التالية:

أولاً، استقطاب المصارف لحجم من الودائع تكاد قيمته توازي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي القائم (يعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات عالمياً)، مما حولّ المصارف إلى «مارد مالي» غير منازع فيه، بالمقارنة مع غيره من كبار المتنفذين في الحياة الاقتصادية المحلية؛

ثانياً، اكتساب المصارف ـ وهذا هو الأهم ـ صفة المقرض الأهم للدولة اللبنانية ـ بل مقرضها النهائي (في ظل انحسار مصادر التمويل الأخرى) ـ الأمر الذي مكّنها من احتلال موقع تفاوضي ونديّ بالغ الشأن تجاه الدولة التي تعاني عجزاً مالياً متمادياً، وأتاح لها بالتالي

التأثير المباشر في الكثير من النقاط المفصلية المتعلقة بالسياسات العامة، ومن ضمنها على سبيل المثال: التدخل في تحديد معدلات الفائدة، وفي ترجيح وجهة التعديلات الضريبية المحتملة، والتأثير في شروط تصحيح الأجور في القطاعين العام والخاص، وغيرها من المواضيع الشائكة؛

ثالثاً، ازدياد المشاركة المباشرة للمصارف في العديد من الأنشطة القطاعية الأخرى، لاسيما الأنشطة التي تعد بمعدلات ربح مرتفعة نسبياً، كالأنشطة العقارية والخدمية الكبيرة، إضافة إلى الفرص المتزايدة التي مكّنت المصارف بوضع يدها ـ بشكل أو بآخر ـ على العديد من المؤسسات الخاصة المتعثرة أو القابلة للتعثّر التي تعجز عن سداد ديونها المصرفية (وآخرها محاولة السيطرة على القطاع التكنولوجي الناشئ حديثاً)؛

رابعاً، تزامن هذا الموقع المتقدم لرأس المال المصرفي، مع ازدياد الطابع الاحتكاري للنشاط المصرفي عموماً، حيث استأثرت المصارف الخمسة الأولى ـ بين أكثر من ٧٠ مصرفاً ـ بأكثر من ثلثي إجمالي ودائع هذا القطاع وتسليفاته، الأمر الذي يؤكد بوضوح أكبر مدى سيطرة رأس المال المالي على الاقتصاد عموماً عبر حلقة ضيّقة من المصرفيين.

إن السيطرة المتزايدة لرأس المال المالي والمصرفي قد عزّزت مناخ الاعتراض لدى أقسام من الشرائح غير المصرفية من البرجوازية،

ضد استئثار المصارف بحصة أكبر فأكبر من الفائض الاقتصادي والأرباح الرأسمالية. فمنذ أن وضعت الحرب أوزارها في أوائل التسعينيات، تضاعفت قيمة رؤوس الأموال الخاصة العائدة للمصارف أكثر من مئة مرّة، في مقابل ارتفاع الناتج المحلي القائم بأقلّ من عشرة أضعاف فقط. ويعبّر هذا الشعور الاعتراضي في جانب أساسي منه عن الوجه الآخر للمفاعيل البعيدة المدى التي انطوت عليها سياسات ما بعد الحرب الأهلية، التي أدّت إلى ضمور قاعدة الاقتصاد الحقيقي والمرتكزات الإنتاجية الداخلية للتركيبة الاقتصادية-الاجتماعية اللبنانية.

ينبغي على القوى اليسارية أن تأخذ في الاعتبار، بشكل أو آخر (ومن دون أوهام)، هذا التمايز النسبي بين أطراف البرجوازية وأثره، ولو التكتيكي، على مسار التحالفات ضمن هذه الطبقة، وذلك بغية استثمار هذا التمايز قدر المستطاع، وصولاً إلى تحييد جزء من شرائح البرجوازية وتسهيل عزل الجزء الأكثر شراسة منها.

٢. «انقلاب» علاقة الزعامات الطائفية بالدولة لم يشكل عائقاً أمام تزايد السيطرة الاقتصادية للطغمة المالية

إن الدور السياسي المهيمن لما سمي «المارونية السياسية» كان قد بدأ في التراجع بعد اندلاع الحرب الأهلية، وتأكد هذا التراجع في ضوء النتائج التي انتهت إليها هذه الحرب (بما في ذلك النتائج الديموغرافية)، ثم بشكل خاص خلال حقبة السيطرة السورية على

لبنان. وبنتيجة هذا السقوط، تغيّر بشكل جذري تراتب مواقع الطوائف في علاقتها بالدولة. وانطلاقاً من هذه التغّيرات ـ وكذلك من النتائج الناجمة من «التفاهمات» المرحلية التي حصلت بين الإدارة الأميركية والسعودية وسوريا بعد غزو العراق للكويت في أوائل التسعينيات ـ برزت محاولات حثيثة، برعاية إقليمية ودولية، لتجديد صيغة النظام الطائفي اللبناني عبر إقامة نمط بديل من الهيمنة الطائفية المركبة، على أنقاض ما سمي الهيمنة المارونية. غير أن الإغراءات والأوهام لدى القيادات الطائفية حول ما يمكن أن تناله من حصص في هذه الصيغة الطائفية الجديدة المركّبة، انطوت على تكاليف بالغة الثمن دفعها اللبنانيون من استقرارهم الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالتقدم النسبي في إرساء هذا النمط الهيمني البديل خلال حقبة «التحالف السوري-اللبناني» التي بلغت أوجها خصوصاً في التسعينيات، لم يلبث أن تهاوى بشكل درامي بدءًا من أواسط العقد الأول من الألفية الثالثة، بفعل سقوط المرتكزات والتوازنات الإقليمية والدولية التي رعت تلك المحاولة: صدور القرار الدولي ١٩٥٩ عام ٢٠٠٤ الذي أحكم الخناق عملياً على الوجود السوري في لبنان، واغتيال الرئيس الحريري عام ٢٠٠٥ الذي أطلق أشكال كامنة من الحرب الأهلية في هذا البلد، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦ الذي أعاد تذكير اللبنانيين بحقيقة الخطر الإسرائيلي الجاثم فوق رؤوسهم. ولم تقلّل من صحة هذا الاستنتاج، محاولة إعادة ترميم

النظام السياسي اللبناني على عجل عام ٢٠٠٨، بعد الأحداث الدامية في شوارع بيروت ـ عبر محاولة تعويم اتفاق الطائف من خلال توقيع اتفاق جديد هو اتفاق الدوحة ـ لأن مفاعيل هذا الأخير لم تصمد طويلاً لأسباب عديدة، أهمها إصرار الإدارة الأميركية وحلفائها بطرق شتى على المضي في مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، وترسّخ انقسام المنطقة إلى معسكرين إقليميين، واحد تقوده السعودية والثاني تقوده إيران. وما استمرار الفراغ السياسي المستفحل منذ فترة غير قصيرة في أعلى هرم الحكم اللبناني (في رئاسة الجمهورية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وفي العديد من مؤسسات الحكم الأخرى)، سوى التعبير الحي عن تعطّل آليات عمل النظام اللبناني بفعل ذلك السقوط الدرامي للتوازنات الإقليمية والدولية، التي لم تستقر عملية إعادة إنتاج صيغ جديدة لها حتى تاريخه، في ضوء استمرار الفوضى العارمة التي لم تكتمل فصولها في العديد من بلدان العالم العربي، بدءًا من سوريا والعراق مروراً بليبيا واليمن وانتهاءً بمصر وفلسطين والبحرين.

ولكن بالرغم من كل هذه التبدّلات العميقة في علاقة الطوائف بالدولة ـ المتزامنة مع تغيّرات في التوازنات الإقليمية والدولية المؤثرة في الوضع اللبناني الداخلي ـ فإن رأس المال المالي والمصرفي قد واصل تدعيم سيطرته على معظم حلقات الاقتصاد الوطني، بل ربما إن تلك التبدلات قد شكلت حافزاً إضافياً لتسريع هذه السيطرة. وإذا صحّ وصف المرحلة التي تلت سقوط ما سمي «المارونية السياسية»

بأنها مرحلة ذات طابع انتقالي ـ تنتظر الولادة الصعبة لنمط هيمني بديل عن النظام السياسي الطائفي ـ فإن هذه المرحلة الانتقالية بالذات هي التي شهدت ـ مقارنة بمراحل سابقة ـ أفضل الشروط المؤاتية لتنامي سيطرة الطغمة المالية عن الاقتصاد: ترسّخ الاتجاهات النيوليبرالية، وتعاظم تحرير المبادلات التجارية، وبلوغ التدفقات المالية الخارجية مستويات قياسية وانعكاسها ارتفاعاً استثنائياً في حجم الودائع المصرفية، وتسجيل الطفرات العقاربة ذروتها، وتوطّد مواقع الاحتكارات في الأسواق الداخلية... أما العالم الآخر المتمثل في الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، فإنه استمرّ يدور في حلقة مفرغة من الأزمات.

٣. الاستقلالية النسبية بين القوى السياسية المهيمنة والقوى الاقتصادية المسيطرة تتجه نحو الانحسار

إن التشابك بين الطبقة البرجوازية من جهة والدولة من جهة ثانية، كان قائماً بنسبة أو أخرى منذ نشوء الدولة اللبنانية، وهو تجسّد، خصوصاً في مراحله الأولى، في إيصال بعض أبناء كبار ملاكي الأراضي والعائلات الأساسية الميسورة ـ ممن تخرجوا في الجامعات الأجنبية الخاصة العاملة في لبنان، لاسيما منهم المحامون ـ إلى سدّة السلطة السياسية والمراتب العليا من الإدارة العامة. وبشكل عام ثمّة وجود لنوع من تقسيم العمل الضمني بين هذين الطرفين، أي البرجوازية والزعامات السياسية، يقضي بأن تتولى هذه الزعامات إدارة الأمور

السياسة وشؤون الدولة والموظفين والعاملين في القطاع العام، بينما تمارس تلك الفعاليات وظائفها الاقتصادية التقليدية بحرية شبه كاملة، في بلد يلعب فيه القطاع الخاص والاقتصاد الحرّ الدور الأساس. وكان الاتجاه الغالب على عمل الفعاليات الاقتصادية المسيطرة في تلك الحقبة، ينطوي على اتجاه نحو جمع «برجوازيات الطوائف» على قاعدة وحدة المصالح الطبقية التي تجمعها، والتي يحدّدها الطرف المسيطر. ولعب عاملان أساسيان آنذاك دوراً مهماً في تعزيز هذا الاتجاه العام نحو «الضمّ»: سيطرة ما يسمى «المارونية السياسية» على النظام السياسي من جهة، وطغيان الثقل المسيحي على الشريحة العليا من البرجوازية اللبنانية من جهة أخرى (أي على نسبة العشرة في المئة الأكثر ثقلاً وتأثيراً في عالم الاقتصاد والأعمال والمال)، بحسب ما هو مثبت في العديد من الدراسات. وفي الحالات القليلة التي كانت بعض الفعاليات الاقتصادية تجنح في تلك الفترة نحو أشكال من «الفرز»، فإنّ ذلك الجنوح كان يرتدي بصورة عامة طابعاً ثانوياً أو موقتاً مع ارتباطه معظم الأحيان بضغط أو تواطؤ هذه الزعامة السياسية الطائفية المهيمنة أو تلك، في محاولة منها لتحسين شروطها في عملية تقاسم السلطة ومنافعها.

أما بعد اندلاع الحرب الأهلية ومن ثمّ توقّفها، فإن العديد من المتغيّرات قد طرأ على واقع العلاقة بين القوى المهيمنة سياسياً والقوى المسيطرة اقتصادياً، وذلك بتأثير من العوامل الأساسية التالية:

أولاً، على المستوى السياسي، تراجع دور «المارونية السياسية» ووزنها النسبي في تركيبة النظام الطائفي (بحسب ما أشير إليه أعلاه)، نتيجة التبدلات المهمّة في علاقة وموقع كل من القوى السياسية الطائفية الأساسية بالدولة. وفي مقابل هذا التراجع «المسيحي»، حصل تقدّم ملحوظ ـ وإن متفاوت ـ في المواقع السياسية للأطراف «الإسلامية» عموماً، وانسحب هذا التقدم كذلك على فضاءات ومجالات (اقتصادية) تقع خارج الدائرة السياسية المباشرة.

ثانياً، على المستوى الاقتصادي حصلت بالفعل خروق نسبية مهمة في البنية الطائفية للشريحة العليا من البرجوازية اللبنانية بعد الحرب الأهلية، حيث تعزّز الحضور «البرجوازي السني» في عدد من فروع النشاط الاقتصادي (المصارف، التأمين، النشاط التجاري، القطاع العقاري، قطاع الاتصالات...)، كما تعزّز الحضور الشيعي (القطاع العقاري، والحلقات الوسطى من النشاط التجاري). وتزامنت هذه الخروق الاقتصادية مع التحولات الجارية في البنية الداخلية للنظام السياسي، وهي تحولات انطوت على تعديل نسبي في الحصص التي يقتطعها كل من الزعامات الطبقية-الطائفية بأشكال شتى من المال العام، عبر عمليات تلزيم عقود المشاريع العامة وتقاسم التعيينات في الوظائف الرسمية وإدارة السياسات المالية والتحكم بالصناديق الحكومية المختلفة وتوجيه سياسات الدعم وغيرها من عمليات. كما

ساهمت في تعزيز تلك الخروق الاقتصادية، المفاعيل المتأتية عن تطور ظاهرة «الهجرة إلى النفط» والالتحاق الكثيف للمسلمين بهذه الظاهرة، إضافة، بصورة خاصة، إلى البروز المدوّي للظاهرة الحريرية غير المسبوقة. بيد أن كل تلك الخروق - على أهميتها - لم تلغ واقع استمرار الغلبة المسيحية عموماً ضمن الشريحة العليا من البرجوازية، بالرغم من التراجع الحاصل في مواقع «المارونية السياسية» وعلاقتها بالدولة.

وفي ما يتجاوز النادي المغلق الذي تشترك في استقطابه الطغمة المالية المسيطرة والزعامات السياسية الأساسية المهيمنة، برزت في الحقبة الأخيرة ظاهرات جديدة تشير إلى بعض التنويع في بنية هذا النادي المغلق والى ازدياد التداخل بين أطرافه. ويمكن التوقف عند أهم هذه الظاهرات، كالآتي: تنامي فرص وثقافة الإثراء غير المشروع - خلال الحرب الأهلية وبعدها - أمام بعض السياسيين الطارئين وبعض كبار الموظفين في جهاز الدولة؛ ميل الزعامات السياسية الطائفية نحو الاستعانة - على صعيد التمثيل السياسي - برموز وفعاليات اقتصادية من داخل طوائفها، في محاولة لتأمين موارد مالية إضافية لتلك الزعامات، وتحقيق تنويع شكلي في قاعدة التمثيل الطائفي؛ اتجاه بعض الفعاليات الاقتصادية - بقرار أكثر استقلالاً نسبياً من تلك الفعاليات التي التحقت بصورة ذيلية بالزعامات السياسية - نحو الانضمام إلى نادي الزعامات السياسية اللبناني، لاسيما تلك الفعاليات التي حققت نجاحات مالية

ضخمة في الخارج، والتي سعت إلى الحلول مكان بعض العائلات السياسية التقليدية، مدعية القدرة على إخراج النظام من أزمته. وإذا كان الرئيس رفيق الحريري يعتبر استثناء من ضمن تلك الفعاليات الوافدة إلى الحقل السياسي ـ كونه يشكل توظيفاً سعودياً أساسياً ومباشراً على المستويين السياسي والاقتصادي اللبناني والعربي ـ فإنه لا يجوز التقليل من أهمية عبور العديد من الفعاليات الاقتصادية الأخرى نحو عالم السياسة، من أمثال نجيب ميقاتي ومحمد الصفدي وعصام فارس، وغيرهم. وفي المقابل برز ميل متزايد لدى بعض الزعامات السياسية للانخراط بدورها ـ وبحماس أكبر من ذي قبل ـ في عالم المال والأعمال، وخصوصاً في قطاع الاتصالات واستيراد وتوزيع المنتجات البترولية، إضافة إلى عدد وافر من المشاريع العقارية والزراعية والخدماتية الضخمة، والشواهد الصريحة على ذلك أكثر من أن تحصى (ومن الأمثلة الساطعة وليد جنبلاط ونبيه بري وفؤاد السنيورة وغيرهم من زعامات سياسية أقل شأناً).

إن هذه العوامل المختلفة قد ساهمت في تقليص الاستقلالية النسبية التي كانت قائمة قبل الحرب الأهلية بين الزعامات الطائفية من ناحية، والفعاليات الممثلة للشريحة العليا من البرجوازية من ناحية أخرى. وإذا كانت القوى المهيمنة على النظام السياسي الطائفي قد استخدمت كل أوراقها ـ من دون أن تحقّق أي نجاح يذكر ـ في محاولة إعادة تعويم هذا النظام وإخراجه من أزمته، فإن القوى المسيطرة اقتصادياً لم تحدث فرقاً مميّزاً على هذا الصعيد، وهي بالتحديد لم

تنجح تاريخياً (وربما لم تنجح) ـ كما فعلت البرجوازية في أوروبا الغربية في القرن الفائت ـ في تشكيل قوة فعلية ضاغطة بغية فرض حدّ أدنى من الإصلاحات على النظام السياسي. إن هذا التراجع في الاستقلالية النسبية بين الطرفين قد جعل من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ فصل المخاطر التي قد يتعرض إليها أحدهما، عن المخاطر التي قد تصيب الطرف الآخر. وقد ازداد تشابك وتوحّد هذه المخاطر على نحو خطير في السنوات الأخيرة، بفعل تفاقم مشكلة العجز والدين العام، واضطرار القطاع المصرفي ـ قسراً أو طوعاً ـ إلى المساهمة المباشرة في إدارة هذه المشكلة، وسط توطّد الحلف الموضوعي القائم بين النواة الأساسية المهيمنة على النظام السياسي الطائفي والنواة المسيطرة على القطاع المصرفي.

إن هذا يطرح على القوى اليسارية والديمقراطية مهمة واضحة ومحدّدة، ألا وهي أولوية التصدي، عبر تحالف واسع بين القوى العمالية والاجتماعية المتوسطة وما دون المتوسطة، للنواة المركزية الضيقة في هذا الحلف بالذات، بدل استمرار بعثرة القوى الاعتراضية (المحدودة نسبياً) وتوزيعها على طائفة واسعة من الجبهات.

٤. كيف تتموضع قوى ٨ آذار و١٤ آذار حيال هذا التشابك المعقّد بين الواقع الطائفي والواقع الطبقي؟

إن كلاً من محوري ٨ آذار و١٤ آذار يعكس، في بنيته الداخلية وبشكل شبه متوازٍ، الارتباط بهذه الاصطفافات الطبقية، ولكن مع

وجوب الأخذ في الاعتبار واقع التفاوت الموضوعي ـ لاعتبارات بعضها تاريخي وبعضها الآخر مستجد نسبياً ـ في السمات الطائفية للشرائح المختلفة من البرجوازية اللبنانية (بحسب ما تمّ شرحه أعلاه).
إن تعامل القوى اليسارية مع هذه الثنائية الآذارية لا يجوز أن يتحدّد انطلاقاً من معيار الموقع الجغرافي الضيّق ذي السمة الطائفية الغالبة، بل يجب أن يتحدّد انطلاقاً من مقاربة برنامجية سياسية واجتماعية ذات بعد وطني كلّي. إن هذا يعني أن التقاء اليسار ـ الذي هو مدعو إلى تطوير خيار استراتيجي مستقل وخاص به ـ مع تشكيلات من محور ٨ آذار حول موضوعات مبدئية أساسية محددة (سلاح المقاومة كعامل ردع ضد العدو الإسرائيلي، أو التصدي لمشروع الشرق الأوسط الجديد وللهجمة الاستعمارية على المنطقة، أو مجابهة التيارات التكفيرية مثلاً)، لا يلغي بالضرورة إمكانية بل ضرورة التعارض مع هذا المحور ـ تأكيداً لما سبق استعراضه في مقدمة هذه الوثيقة ـ حول مسائل أخرى بالغة الأهمية تتعلق باستسهاله التوظيف السياسي للخطاب الديني المؤثر سلباً في النسيج الاجتماعي، وعدم جديته في تعديل مشاريع قوانين التمثيل السياسي، وعدم حفاظه على الاستقلالية النسبية للقرار الوطني عن المحاور الإقليمية، وتملصه من توفير متطلبات إعادة بناء الدولة المدنية ومؤسساتها، فضلاً عن مسائل أخرى تتصل بالسياسات الرسمية الاقتصادية والاجتماعية، وبحماية الحريات الشخصية والعامة وتطويرها ودعم الثقافة الوطنية في وجه ثقافات الجماعات ما دون الدولتية.

كذلك فإن تعارض القوى اليسارية الحاد مع العديد من الخيارات السياسية والاقتصادية لقوى ١٤ آذار، لا يعفيها من بذل جهود - بصوت مسموع ومواقف معلنة ومبادرات شعبية منظّمة - لفرز مواقف هذه القوى، وصولاً إلى إمكان بلورة مساحات للتلاقي الموضعي مع مكونات منها حول مسائل تتعلق بمواجهة التيارات التكفيرية، أو حول قضايا مطلبية أو مهنية محدّدة، أو حول قضايا إصلاح وتطوير قطاعي الصحة والتعليم والجامعة اللبنانية وإنماء العمل البلدي وتطوير السياسات المدينية، وغيرها من مسائل... إن هذا النمط من المقاربات المركّبة والمنفتحة على قوى اجتماعية أكثر تنوعاً واتساعاً من تلك التي يفرضها استمرار الخضوع العملي للثنائية المسيطرة، هو الذي من شأنه تعزيز فرص اليسار - ومن موقعه المستقل - في اجتذاب أكثر من ربع أو ثلث اللبنانيين ممن يعتبرون أنفسهم خارج الاصطفافات الطائفية والمذهبية المستخدمة لأغراض «سياسوية»، والذين نجدهم بشكل شبه دائم يشاركون في العشرات من التحركات الشبابية والشعبية حول قضايا متنوعة، ولكن من دون امتلاكهم رؤية كلية وآفاقاً جامعة تدفع في اتجاه تعزيز فرص التغيير الديمقراطي على المستوى الوطني.

إن هذا النمط من المقاربات التي يفترض بالقوى اليسارية تطويرها، من شأنه إفساح المجال بشكل تدريجي أمام إمكان نقل بعض آليات الحراك والفرز الاجتماعيين إلى داخل التشكيلات الدينية والطائفية ذات الطابع الشمولي الغالب - مثل تيار المستقبل وحركة أمل

وحزب الله وصولاً إلى القوات اللبنانية ـ والتي تستوعب في داخلها، وإن بنسب متفاوتة، مختلف الشرائح الاجتماعية.

ثالثاً ـ حول مسألة «إعادة بناء الدولة»: هل القوى الطائفية المهيمنة راغبة فعلاً أو قادرة على إتمام هذا البناء؟

اتجهت حالة الفوضى والتسيّب في عمل أجهزة الدولة نحو الاتساع والتفاقم على نطاق غير مسبوق خلال السنوات المنصرمة، وسط ازدياد الانقسام في صفوف القوى السياسية المسيطرة. ويعود الجزء الأهم من هذا الانقسام إلى التناقض الموضوعي الحاد بين ادعاء كل من هذه القوى أنه ينشد تحقيق «التوازن الطائفي» في بنية الحكم والدولة من جهة، واستحالة تحقيق هذا النوع من التوازن في نظام سياسي طائفي كالنظام اللبناني، من دون وجود طرف يضطلع بالدور المهيمن في ذلك التوازن من جهة ثانية. وقد بدت حالة الفوضى في أداء الدولة كأنها حالة منظمة ومتفق ضمناً عليها بين القوى الطائفية المسيطرة، تسهيلاً لاستمرار تحاصّ موارد الدولة وتقاسمها، وتمكيناً لعملية إعادة إنتاج علاقة الاستتباع التي يفرضها كل من هذه القوى على «جمهور» طائفته.

١. النظرة إلى الدولة من جانب قوى ٨ آذار و١٤ آذار ... أو «لعبة المرايا المتعاكسة»

واصلت القوى السياسية والطائفية المسيطرة إمعانها في تجاوز

القوانين والأحكام والأعراف الناظمة لعملية إصدار الميزانيات السنوية ومتابعة تنفيذها وإجراء قطع حساب سنوي لها، مما أسقط أي فرصة جدية للمحاسبة والمساءلة، وعزّز نهب المال العام، وإن بنسب وأشكال متفاوتة، من جانب هذه التشكيلات المهيمنة. ومن الطبيعي في هذه الظروف أن تستمر الاتجاهات نفسها تتحكم بالسياسات المالية والضريبية المتحيّزة، وبنمط التعاطي العشوائي وغير المجدي مع مرافق الخدمات العامة الأساسية (لاسيما شبكات الكهرباء والمياه والنقل وغيرها)، وبعملية إعادة إنتاج الحلقة المفرغة للعجز المالي والدين العام، مع إصرار على تحميل تبعات خدمة الدين ـ كما سبق تأكيده ـ للطبقة العاملة والفقراء ومتوسطي الحال. بل أكثر من ذلك، فقد انتهزت القوى السياسية المسيطرة فرصة انعدام المحاسبة والمساءلة للانقضاض عملياً على أسس الوظيفة العامة ومحاولة تصفية هذه الأخيرة عبر التطييف القياسي للتعيينات الإدارية على المستويات كافة، ومحاولة إعادة تقاسم هذه التعيينات كلما تغيرت التوازنات داخل الجسم السياسي، والتغاضي عن ظاهرة الشغور الفظيع في الملاك العام الإداري، والنزوع نحو ملء هذا الفراغ بواسطة سياسة التعاقد الوظيفي المحكوم بمحاصّات انتفاعية فوقية وحسابات توزيعية بسيطة. وهذا ما أضعف محفّزات موظفي الدولة على العمل الجاد، وسهّل إخضاعهم لازدواجية المرجعية والولاء، وشجّعهم بالتالي على التملّص من الضوابط والمعايير والسلوكيات الوظيفية

والمهنية التي لا تستقيم الوظيفة العامة من دونها. ومن المؤكد أن عملية إعادة بناء الدولة لا يمكن أن تستقيم من دون معالجة وتصحيح هذا النوع من المشكلات التي تعترض الانتظام العام في أداء الدولة وفي الوظيفة العامة.

إن هذا الواقع المرير يفضح زيف الادعاءات المتعلقة بشعار «العودة إلى الدولة»، الذي ترفعه أساساً قوى ١٤ آذار كشعار مركزي في مواجهة قوى ٨ آذار، والذي تقابله هذه الأخيرة ـ عملياً ـ بالدعوة إلى وجوب الاتفاق المسبق على مواصفات عملية إعادة بناء الدولة، كمقدمة لتحقيق تلك «العودة». وكأن كلاً من الطرفين يخفي الرغبة الدفينة في دعوة الطرف الآخر إلى الانضمام إلى «دولته» أو إلى نظرته الخاصة للدولة، من دون الإفصاح بوضوح عن حقيقة الدولة المطلوب «العودة» إليها أو إعادة بنائها. وبالرغم من هذه التعمية المقصودة على مواصفات «الدولة الموعودة»، فإن الطرفين يقرّان صراحة بأن ما يقصدانه في حديثهما عن الدولة لا يعدو كونه في أفضل الأحوال صيغة من صيغ الدولة الطائفية. ويمعن الطرفان في التغاضي عمّا آلت إليه «الدولة الطائفية» في حقبة ما بعد الطائف، والتي جسّدت عملياً دولة التحاصّ بامتياز، والازدواجية في المرجعية الوظيفية، والانعدام شبه الكامل للمحاسبة والمساءلة، والاستتباع الأرعن والفجّ للقضاء. وفي موازاة هذه التعمية، يصرّ الطرفان أيضاً على تحاشي الإجابة عن السؤال الوجودي الذي بات يطرحه تراكم المأزق التاريخي في عملية

بناء الدولة في لبنان، بعد انقضاء أكثر من سبعة عقود على حصول هذا البلد على استقلاله: هل يمكن للدولة الطائفية - في ضوء التجارب المتكررة - أن تكون فعلاً دولة؟ فأي نموذج فعلي عن «الدولة» استطاعت أن تقدمه قوى ١٤ آذار في تاريخ لبنان الحديث الممتد منذ اتفاق الطائف، بعدما استمرت ممسكة بالمفاصل الأساسية للقرارات التنفيذية على مدى نحو عقدين، واستمرت كذلك ممسكة بالغالبية في المجلس النيابي؟ وفي المقابل، أي خروق فعلية بنّاءة في عملية إعادة بناء الدولة نجحت قوى ٨ آذار في تقديمها للمجتمع، وهي التي كانت شريكة فعلية في القرار الرسمي على امتداد هذه الفترة، في المجالين التشريعي والتنفيذي؟

إن النتيجة الصارخة التي أنتجتها الدولة الطائفية تتجسّد في الفشل المدوّي في إصلاح الإدارات والمؤسسات الرسمية، وفي إعادة إبراز المعايير والمزايا المهنية والخلقية والسلوكية للوظيفة العامة، وترسيخ استقلالية القضاء ومهنيته، وتسليح الجيش وتجهيزه كي يصبح قوة ردع حقيقية في وجه العدو الإسرائيلي. وهي تتجسّد كذلك في تفويت فرص النهوض بنوعية التعليم الرسمي (العام والمهني والعالي) وردم الفجوة بين المناطق اللبنانية، ومعالجة مشكلة البطالة، وإصلاح وتطوير شبكات البنى التحتية وتطوير وتفعيل سياسات إعادة التوزيع وتصحيح استهدافاتها، وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، وبخاصة نظم التأمينات الصحية العامة والتقاعد، وغير ذلك من إنجازات مرتبطة

ومتلازمة مع جوهر فكرة بناء الدولة. ويؤكد هذا الفشل أن مسألة إعادة بناء الدولة ليست مطروحة بشكل جدي على أجندة القوى السياسية المسيطرة، إلا بالقدر الذي يتيح لها تقاسم مواقع النفوذ السياسي والاقتصادي فيها، بما يخدم مصالحها المباشرة والمصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية الراعية لها.

إن القوى اليسارية مطالبة، في مواجهة هذا التحالف، بأن تعدّ العدّة لتكوين ملفاتها الخاصة بكل من القضايا المطروحة أعلاه، وأن تحدّد الخط الفاصل ـ عند كل من هذه القضايا ـ بين القوى المهنية والاجتماعية ذات المصلحة في التغيير والإصلاح، والقوى الطفيلية التي تعمل على تكريس وحماية بيئة الفساد والزبائنية التي تحيط بتلك القضايا.

٢. الفشل المحتوم لمشاريع الإصلاح الإداري المزعومة

بالرغم من البرامج المتكررة التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة حول مشاريع ترمي إلى إصلاح أنظمة الإدارة العامة، فإن تلك البرامج لم تحصد ـ حتى تاريخه ـ إلا الفشل الذريع في إعادة بناء القطاع العام وتحديث إداراته ومؤسساته. وقد روّجت القوى السياسية المسيطرة منذ بداية الحقبة الإعمارية لفكرة استحداث وتطوير «جزر إدارية موضعية» داخل الإدارة العامة، بالتعاون الوثيق مع عدد من المنظمات الدولية ـ لاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ التي حشدت لهذا الغرض جيشاً من «المستشارين» اللبنانيين والأجانب من خارج

السلك الوظيفي. وكان يفترض بهذه «الجزر» - بحسب الخطاب الرسمي المعلن - أن تضطلع بدور الرافعة في عملية الإصلاح الإداري عموماً، وأن تنقل الخبرة المهنية وأساليب العمل الحديثة إلى مختلف دوائر الإدارة العامة.

ولكن بعد عقدين على انطلاقتها، لم تحقق هذه المهمة أي نجاح يذكر، وانتهت عملياً إلى تكريس ازدواجية هجينة في بنية الإدارة العامة، ما بين «جزر معزولة» خاضعة لبرامج عمل خاصة بها من جهة، وإدارة عامة تقليدية ومترهلة وضعيفة الإنتاجية من جهة ثانية. وفي نهاية المطاف، اقتصر عمل «الجزر» المذكورة على الالتحاق بإدارات ومؤسسات عامة مختارة تضطلع بدور حسّاس في تغطية وتأمين المصالح الأكثر إلحاحاً للتحالف الطبقي الطائفي المهيمن وللأطراف الخارجية المعنية، «الداعمة» أو «المانحة» للبنان. وقد تولّت هذه «الجزر» في تلك الإدارات والمؤسسات المحدّدة، متابعة ملفات دقيقة وشائكة كملف إدارة موضوع الاقتراض الخارجي - عبر مجلس الإنماء والإعمار - من الدول المانحة والمؤسسات الدولية المقرضة، وملف إدارة السياسة النقدية عبر مصرف لبنان (بالتعاون الوثيق مع بعثات صندوق النقد الدولي)، وملف إدارة سياسة الإيرادات والنفقات العامة عبر مديريات عامة حسّاسة في وزارة المال، ناهيك عن ملف إدارة تجهيز الجيش والقوى الأمنية عبر وزارتي الدفاع والداخلية، وغير ذلك من ملفات حيوية. وهكذا، تحولت الإدارة العامة إلى شبه

إدارتين: واحدة للتحالف الطائفي والطبقي المسيطر والأخرى للفقراء وعموم الناس.

وفي الإطار ذاته أنفقت الدولة خلال العقدين المنصرمين عشرات بل ربما مئات الملايين من الدولارات، التي خصّصت لإعداد دراسات تتعلق بإصلاح العديد من الوزارات، وذلك عبر قروض ومساعدات من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وتولت إنجاز هذه الدراسات شركات أوروبية وأجنبية - بالتعاون أحياناً مع شركات محلية - ولكنها بقيت في معظمها محفوظة في جوارير المسؤولين من دون أن تأخذ توصياتها طريقها إلى التنفيذ، بسبب عدم وجود إرادة سياسية فعلية لدى التحالف الحاكم في ولوج باب الإصلاح والتغير على مستوى إعادة صوغ السياسات العامة وتطوير إدارات الدولة ومؤسساتها. وانطوى هذا السلوك على أشكال من الهدر، التي قد لا تبرّر إلا برغبة ذلك التحالف الدفينة التي ترمي إلى فرض خصخصة العديد من المرافق والخدمات العامة الأساسية.

٣. الاتجاه نحو الخصخصة كوسيلة لتهرّب القوى المهيمنة من معالجة أزمة الدولة

إن الفشل الذريع في تأمين الانتظام المجتمعي العام - عبر الدولة - قد شجّع القوى السياسية على المضيّ قدماً في محاولة الانقلاب على الدولة ووظائفها الأساسية، مستفيدة من تنامي ظاهرة العولمة والسياسات الليبرالية. وقد شكّل موضوع خصخصة المرافق

العامة والبنى التحتية الأساسية ـ لاسيما قطاع الطاقة والكهرباء والاتصالات والمياه والنقل، وربما أيضاً خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ـ أحد أبرز معالم هذا الانقلاب في النظرة إلى دور الدولة. واستخدمت تلك القوى ترسانة واسعة من الحجج لتبرير ذلك الانقلاب، بما في ذلك الحجج التي تتحمل القوى المذكورة مسؤوليتها (مثل ادعائها بفشل الدولة كلاعب اقتصادي، وتفشي الفساد والرشوة في القطاع العام، وضعف مستوى الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع، وعدم توافر التمويل اللازم، وغير ذلك من حجج). وقد سعى التحالف المسيطر منذ أواسط التسعينيات إلى إطلاق مشاريع الخصخصة الصريحة على نطاق واسع، ولكنه اصطدم بنوعين من العقبات: التنافس الشرس بين مكوّنات هذا التحالف على تقاسم «أنصبة الربح» المتأتية عن عملية الخصخصة الموعودة، والأهم من ذلك الاعتراض الشعبي العارم على تبنّي هذه المشاريع وتأييدها.

ومع ذلك، لم تتردد القوى السياسية المسيطرة في فرض أشكال من الخصخصة القسرية لمروحة مهمة من الخدمات العامة من دون إعلان صريح عن تلك الخصخصة، تاركة للأمر الواقع أن يفعل فعله في هذا المجال. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك: تشجيع بيع الطاقة الكهربائية عبر المولدات الخاصة إلى المؤسسات والمساكن والبلدات بواسطة عقود أقرب ما تكون إلى عقود إذعان؛ وتشجيع القطاع الخاص

على بيع مياه الخدمة للعموم عبر الصهاريج وكذلك مياه الشرب عبر محلات البيع بالمفرّق؛ وتسهيل حصول الشركات والأفراد على خدمات الأمن ـ في بلد عزّ فيه الأمن ـ عبر شركات خاصة؛ إضافة إلى خصخصة ضمنية لبعض خدمات التعليم العالي عبر التوسّع العشوائي في توزيع التراخيص من جانب الحكومة للعديد من مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة.

إن النظرية الاقتصادية لا تثبت أن الملكية الخاصة هي بالمطلق أكثر فعالية من الملكية العامة، والشواهد التاريخية تؤكد هذا الواقع. فأفضل معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في تاريخ العالم الرأسمالي، هي تلك التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة ذاتها التي بلغ فيها تدخل الدولة الرأسمالية في النشاط الاقتصادي ذروته. وتؤكد هذه الشواهد أيضاً ـ بحسب ما جرى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ ـ أن المنظرين الأكثر تمسكاً بالطروحات الليبرالية الجديدة هم أنفسهم الذين كانوا الأشد حماساً لإعادة تأميم المؤسسات الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات التي تعثّرت بفعل هذه الأزمة (وكانت في أحيان كثيرة من بين المسببين الرئيسيين لها).

٤. اليسار اللبناني ومسألة إدارة المعارك المطلبية ذات الطابع الوطني

في مواجهة إمعان التحالف المهيمن في تفكيك الدولة، ومحاولته استخدام هذه العملية لتبرير الدعوات إلى خصخصة القطاع العام بحجة «أن الدولة تاجر فاشل»، فإن القوى اليسارية باتت مطالبة بأن

تضع في أعلى أولوياتها موضوع العمل على بلورة وتفصيل مشروعها ـ هي ـ لإعادة بناء الدولة وفرض إصلاحات جذرية في سياساتها العامة، الاقتصادية والمالية والضريبية والاجتماعية. ولم يعد يجدي نفعاً الاكتفاء فقط بالحجة القائلة بأن التحالف المهيمن هو الذي يتحمل مسؤولية الأوضاع البائسة التي آلت إليها الدولة (وإن كانت هذه الحجة صحيحة مئة في المئة)، لأن هذا الموقف لا يوفّر الضمانات الفعلية للحفاظ على ما تبقى من الدولة، أو الحفاظ خصوصاً على ديمومة الحقوق المكتسبة للعمال والأجراء. فقد وصلت أزمة الدولة (المنهوبة) إلى المستوى الذي باتت فيه رغبة «هذه الدولة» وقدرتها على الإيفاء بهذه الحقوق المكتسبة، موضع تساؤل كبير. ومن غير المستبعد أن تحاول القوى المسيطرة انتهاز فرصة تعرّض البلد لأي صدمة أمنية أو سياسية أو اقتصادية من النوع الكبير والمؤثّر، كي تنقضّ على ما تبقّى من تلك الحقوق. وهذا ما بات يتطلب من القوى اليسارية لدى خوضها معارك مطلبية أساسية (مثل معركة الأجور أو معركة التغطية الصحية الشاملة أو معركة إقرار نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية)، أن توازن بين رفعها للمطالب من ناحية، ونضالها من أجل فرض إصلاحات مباشرة وذات صلة، تسمح بتحقيق (وبخاصة تمويل) هذه المطالب. أي بكلام آخر، إن القوى اليسارية والنقابية ربما تكون مدعوّة في حالات كثيرة لأن تبادر ـ نيابة عن الدولة ـ إلى تشخيص المشاكل وبلورة الحلول الملموسة التي تستجيب لشعاراتها المطلبية،

والعمل بالاستناد إلى هذا الجهد على محاولة فرض هذه الحلول على الدولة. فلم يعد كافياً في حالات كثيرة رفع الشعار المطلبي فقط، بل المطلوب إرفاق ذلك أيضاً بضغط نقابي وشعبي لانتزاع إصلاحات محدّدة في السياسات العامة (المالية والضريبية والإنفاقية...)، تسمح بتحقيق المكتسبات الاجتماعية وتمويلها. ومن فضائل مجريات عملية التفاوض التي قادتها هيئة التنسيق النقابية حول سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام (أقلّه قبل انتخاباتها الأخيرة في بداية عام ٢٠١٥)، أنها أبرزت ـ وللمرة الأولى ـ أهمية هذا التلازم المطلوب بين رفع الشعار المطلبي من جهة، والدعوة الحثيثة إلى إصلاحات محدّدة ومدروسة في السياسات العامة تسمح فعلاً بتحقيق هذا الشعار من جهة ثانية. وينبغي أن يصبح هذا النوع من المقاربات ـ بالقدر الذي تسمح به الظروف ـ قابلاً للتعميم في معارك مطلبية أخرى، قد تجري في قطاعات ومرافق الخدمات العامة الأساسية المختلفة (التعليم، الكهرباء، الماء، النقل، الخ.).

إن حاجة اليسار ولاسيما الحزب الشيوعي ـ في المعركة الدائرة حول موضوع بناء الدولة ـ باتت تستدعي استنباط أدوات تحليل وشعارات وتحالفات وأشكال تنظيمية تسمح بفعالية أكبر بخوض النضالات سواء في صفوف العاملين في القطاع العام، أو في صفوف القوى الاجتماعية الخاضعة أو المعرضة للاستغلال والتهميش والإقصاء، بسبب السياسات العامة المتحيّزة لرأس المال الكبير وحسابات القوى الطائفية المهيمنة.

رابعاً ـ التغيرات الأساسية الجارية في بنية الطبقة العاملة، كركن أساسي للتحالف الطبقي النقيض

يحتل موضوع الطبقة العاملة ركناً أساسياً في جميع وثائق الحزب المتعاقبة منذ نشوئه، انطلاقاً من واقع اعتبار الحزب نفسه ـ تاريخياً ـ أنه في الدرجة الأولى حزب الطبقة العاملة. وكان أفضل ما عبّر عن هذا الواقع، مجموعة الوثائق المؤتمرية الغنية التي صدرت عن الحزب تحضيراً لمؤتمره الثاني الذي انعقد عام ١٩٦٨. غير أن وثائق الحزب لم تنجح بعد ذلك التاريخ ـ وبخاصة بعد الحرب الأهلية ـ في تقديم إجابات كافية وشافية على عدد كبير من الأسئلة الحيوية التي تتعلق بواقع تطور هذه الطبقة وبالخصائص الأساسية المحدّدة التي تميّز بها، إثر التحولات البنيوية العميقة التي شهدتها التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية خلال الحرب الأهلية وبعدها. وقد خلّفت هذه الفجوات في بعض الأحيان انعكاسات معقّدة على مسألة التحالفات الاجتماعية، وعلى نمط مقاربة الحزب للمعارك المطلبية والسياسية، الجزئية منها والوطنية. وفي معرض التحضير للمؤتمر الحادي عشر للحزب، تبرز الحاجة الماسّة إلى ضرورة العمل على ردم هذه الفجوات، من خلال محاولة تقديم إجابات ـ ولو أولية ـ على العديد من الأسئلة التي تشغل بال الشيوعيين واليساريين في الظروف الراهنة.

١. حول تعريف مفهوم الطبقة العاملة ووزنها النسبي في المجتمع

يتحدّد مفهوم الطبقة العاملة ـ ارتباطاً بجوهر منهج التحليل الماركسي ـ بصفته يشمل جميع العاملين الذين يمارسون العمل بأجر في قطاعات الإنتاج المختلفة. وتشترك هذه الفئة من العاملين بكونها تشكّل مصدر إنتاج القيمة الزائدة، التي يقتطعها رأس المال ليحوّلها إلى أرباحه الخاصة. وفي ذروة الثورة الصناعية في البلدان الرأسمالية، كان الأجراء العاملون في الصناعة يشكلون الجزء الأهم من مجموع الأجراء، ثم اتجهت هذه النسبة نحو التراجع التدريجي على مدى عقود طويلة، مع انتقال نقطة الثقل في العمل المأجور ـ ارتباطاً بتطور تقسيم العمل ـ إلى قطاعات أخرى، وبخاصة إلى قطاع التجارة والخدمات. أما لبنان الذي فاته تاريخياً قطار الثورة الصناعية، فقد تميّز على الدوام بالغلبة الساحقة للأنشطة التجارية والخدماتية فيه، وهي أنشطة تستأثر وحدها راهناً بما يراوح بين ٧٠٪ إلى ٧٥٪ من مجموع القوى العاملة (ونحو ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي القائم)، مع الإشارة إلى أن هذه النسب تكاد تنسحب أيضاً على واقع التوزع القطاعي للأجراء. ومن المشروع التساؤل في ظل هذا المعطى الموضوعي، حول ما إذا كانت ضخامة هذا الثقل النسبي لعمال التجارة والخدمات في تكوين الطبقة العاملة اللبنانية، من شأنها أن تترك بصمات واضحة على قدرات هذه الطبقة ومستوى كفاحيتها واستعداداتها وجهوزيتها للاضطلاع بدورها المنتظر كقاطرة للتغيير السياسي والديمقراطي في

البلد. وبالطبع إن الهدف الأساسي من هذا التساؤل لا يرمي أبداً إلى التراجع عن الدور القيادي الذي يفترض أن تلعبه الطبقة العاملة اللبنانية في التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية الرأسمالية، بقدر ما يرمي إلى إبراز الخصوصيات الملموسة لموقع هذه الطبقة الموضوعي في تلك التشكيلة، على أمل أن تسلّط تلك الخصوصيات الضوء على طبيعة التحالف الطبقي العريض الذي ينبغي أن يقوده أو يشارك بفعالية في قيادته الحزب الشيوعي اللبناني.

إن الوزن النسبي للطبقة العاملة (أي الأجراء) يتحدّد عموماً في أي تشكيلة اجتماعية، انطلاقاً من عوامل متنوعة، من ضمنها: البنية القطاعية للاقتصاد، ومدى انتشار المؤسسات الناشطة، ومتوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة، ووضعية العاملين في العمل، وحجم الاقتصاد الحكومي وغيرها من عوامل. وغالباً ما تطرأ في المدى المتوسط والطويل تعديلات بنيوية في كل من هذه المتغيرات، مما ينعكس بشكل مباشر على وجهة تطور الوزن النسبي للأجراء. ويستفاد من التجربة المحققة في البلدان الرأسمالية الغربية، أن نسبة الأجراء من مجموع العاملين قد مالت على الدوام نحو الارتفاع، وإن بنسب متفاوتة، وهي باتت تراوح راهناً ما بين ٧٠٪ و٩٠٪ بحسب كل من هذه البلدان. وبخلاف تجربة البلدان الغربية، فإن نسبة العاملين بأجر في لبنان قد مالت نحو الانخفاض في العقود الأربعة المنصرمة، إذ تراجعت من نحو ٦٥٪ في أواسط التسعينات إلى نحو ٥٠٪ إلى ٥٥٪

في الوقت الحاضر. وقد حصل هذا التراجع نتيجة عوامل عديدة، من ضمنها بشكل خاص ـ إضافة إلى الهجرة المتزايدة في صفوف الأجراء اللبنانيين خلال الحرب الأهلية وبعدها ـ تردي شروط العمل المأجور عموماً (لاسيما في القطاع الخاص)، والتراجع النسبي في عدد المؤسسات الكبيرة، والطفرة الهائلة في عدد المؤسسات المتناهية الصغر، والارتفاع المطرد والقياسي المحقق في نسبة العاملين لحسابهم الخاص (أي «العاملين المستقلين»)، الذين كاد وزنهم النسبي في مجموع القوى العاملة أن يتضاعف خلال هذه الحقبة، حتى وصل إلى نحو ٢٨٪ من هذا المجموع. ويشار إلى أن نصف إجمالي عدد العاملين لحسابهم هم شبه أمين ومعظمهم أقرب إلى التماثل ـ لجهة شروط عملهم ـ مع أوضاع الطبقة العاملة، وإن كانوا لا يشكلون جزءًا عضوياً من هذه الطبقة. وإلى الآن، لم تبذل القوى اليسارية أي جهد يذكر لمحاولة تعبئة هذه الشريحة من العاملين وتأطيرها بهدف مساعدتهم على تحسين ظروف عملهم والعمل على استقطابهم إلى جانب العمال والأجراء في معركة التغيير الديمقراطي.

ومن الأهمية بمكان الملاحظة أنه لو أضيفت ظاهرة غلبة العمل التجاري والخدماتي على أجراء لبنان (استنتاج الفقرة السابقة)، إلى ظاهرة التراجع العام في الوزن النسبي للأجراء والعمال عموماً، لبرزت بوضوح حقيقة التحديات التي تواجه القوى اليسارية في معرض

نضالها من أجل تحسين فرص النهوض بالدور السياسي والاجتماعي للطبقة العاملة اللبنانية، كرافعة أساسية للتغيير.

٢. حول بعض السمات الهيكلية للطبقة العاملة

إلى جانب الوزن النسبي للأجراء الذي تمّ تناوله أعلاه، تبرز سمات أخرى ذات دلالة بالغة لم تحظ نتائجها الموضوعية حتى تاريخه بالاهتمام الكافي ـ خصوصاً لجهة أثرها على أولويات العمل وأشكال التنظيم ـ من جانب القوى اليسارية وبخاصة الحزب الشيوعي. ومن ضمن هذه السمات:

أولاً: تركّز غالبية أجراء القطاع الخاص في منطقة بيروت الكبرى، في مقابل استمرار التراجع النسبي في وزنهم في المدن الرئيسية والمناطق الطرفية الأخرى، وذلك ارتباطاً بتموضع قسم كبير من المؤسسات الخاصة الكبيرة في بيروت والنواجي المدينية من جبل لبنان.

ثانياً: توزع أكثر من نصف إجمالي عدد الأجراء في لبنان على نحو ١٧٠ ألف مؤسسة خاصة لا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسة عمال، من أصل إجمالي عدد المؤسسات الناشطة في لبنان والبالغة نحو ٢٠٠ ألف مؤسسة (بحسب المسح الإحصائي للمؤسسات).

ثالثاً: الغلبة الواضحة للذكور على الإناث في صفوف الأجراء (٤ عمال ذكور في مقابل كل امرأة عاملة)، مع تجاوز نسبة الإناث العاملات من مجموع العاملين في القطاع العام ـ بكثير ـ نسبتهن

في القطاع الخاص. وتشغل العاملات في القطاع الخاص وظائف في مجال الصحة والتعليم وفي مروحة واسعة من الوظائف الإدارية الدونية نسبياً، بينما يتركّز عملهن ضمن القطاع العام في مختلف مراحل التعليم الرسمي والأعمال الإدارية المتوسطة والدنيا.

رابعاً: يتركّز أكثر من ٨٠٪ من الأجراء في القطاع الخاص مقابل ٢٠٪ في القطاع الحكومي، مع العلم أن القطاع الحكومي الذي تراجع دوره في خلق فرص العمل، لايزال يستوعب سنوياً نحو خمسة إلى ستة آلاف موظف (كمعدل وسطي في السنوات الخمس الأخيرة)، ينضم معظمهم إلى صفوف القوى الأمنية المختلفة والى المعلمين المتعاقدين.

خامساً: انتشار ما بين ربع وثلث مجموع الأجراء اللبنانيين في أنشطة خاصة غير نظامية (أي غير مصرّح عنهم للضمان الاجتماعي أو لوزارتي المالية والعمل)، مع ما يعنيه ذلك من احتمال حرمان الجزء الأكبر من هؤلاء الأجراء من أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية.

إن هذا الواقع يطرح على الحزب تحديات جسيمة، وأهمها: ضرورة البحث عن أشكال محدّدة من المواءمة بين استمرار التنظيم المناطقي لعمل منظماته من جهة، وأهمية الانتقال التدريجي نحو زيادة الوزن النسبي للتنظيم القطاعي للعمل من جهة ثانية، خصوصاً في قطاعات النشاط التي يمتلك فيها الحزب موارد بشرية ذات ثقل وازن (العمال، المزارعون، الأطباء، المهندسون، العاملون في الإعلام،

العاملون في الجمعيات الأهلية غير الحكومية، العاملون في الأنشطة الاقتصادية الحديثة والمنفتحة على عالم التكنولوجيا وشبكات التواصل والكومبيوتر...) . فاستمرار اعتماد المنطقة الجغرافية نواة غالبة أو شبه وحيدة للتنظيم وللعمل الحزبي لم يعد يتماشى مع واقع التحولات الجارية في سوق العمل عموماً وسوق العمل المأجور على وجه الخصوص.

٣. حول تعدّد مكونات الطبقة العاملة والتمايز في شروط عملها

تتوزع الطبقة العاملة اللبنانية ـ أي مجموع العاملين بأجر ـ إلى فئات عديدة هي: الموظفون والأجراء في القطاع العام، وأجراء القطاع الخاص النظامي (أي المصرّح عنهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، وأجراء القطاع الخاص غير النظامي (أي غير المصرّح عنهم للضمان). وتفيد المعطيات التقريبية المتاحة إلى التوزع النسبي للعمال والأجراء في هذه الفئات الثلاث كالآتي: يعمل نحو ٥٠٪ من مجموع هؤلاء العمال في القطاع الخاص النظامي، ويتوزّع الباقي بين موظفي وعمال القطاع العام (نحو ٢٠٪) وأولئك الذين يعملون في القطاع الخاص غير النظامي (نحو ٣٠٪). وتضاف إلى هاتين الفئتين، مجموعتان من العمال والأجراء ترتديان بعض السمات الخاصة، وهما: العمال غير اللبنانيين (الذين لا تتوافر معلومات دقيقة حول أعدادهم خصوصاً إذا ما تمّ ضمّ العمال السوريين إليهم)، واللبنانيون المتعطلون عن العمل الذين كانوا يخضعون قبل تعطلهم لأشكال من

العمل المأجور (يراوح عددهم ما بين ٧٥ ألفاً و١٠٠ ألف متعطل)، والذين يفتقدون إلى أي تأطير نظامي للدعم أو للإعداد المهني، كما يفتقدون إلى أي شكل من أشكال ضمان البطالة. ومن الأهمية بمكان الملاحظة بأن نسبة الحائزين على الشهادة الجامعية بين العاملين ـ في مختلف فئات العاملين، بمن فيهم العمال والأجراء النظاميون وغير النظاميين ـ قد سجّلت ارتفاعاً ملموساً في العقدين المنصرمين، ولكن من دون توافر ضمانات كافية حول مدى التناسب بين التخصصات والمؤهلات الفعلية لهذه الفئة من العاملين، وطبيعة متطلبات الأنشطة التي ينخرطون للعمل فيها. إن المشكلة على هذا الصعيد هي ذات بعد مزدوج: من جهة، نوعية التعليم عموماً، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص؛ ومن جهة ثانية، خصائص الطلب على العمل من قبل المؤسسات الخاصة في بلد يتميّز بطفرة استثنائية في عدد المؤسسات المتناهية الصغر التي تشغّل خمسة عمال وما دون.

إن البحث في خصائص وشروط العمل المميزة لكل من المكونات الأساسية الثلاثة للطبقة العاملة، يظهر أن تلك الخصائص والشروط تتباين إلى درجة كبيرة من فئة إلى أخرى. فبالنسبة إلى مستوى الأجر الوسطي، يمكن القول إن هذا الأخير هو أعلى نسبياً لدى فئة الموظفين والأجراء في القطاع الحكومي، منه لدى الفئتين الباقيتين، والفجوة مرشحة للاتساع عند إقرار السلسلة الجديدة للرتب والرواتب. بيد أن تشتت مروحة الأجور حول الأجر الوسطي هو أوسع نطاقاً ـ بكثير ـ لدى أجراء القطاع الخاص النظامي، منه لدى

الموظفين والأجراء في القطاع العام، مما يعني أن قلّة من أجراء القطاع الخاص وموظفيه يستأثرون بالحصة الكبرى من إجمالي قيمة الأجور في هذا القطاع. أما أجراء القطاع الخاص غير النظامي، فإن مستوى أجورهم يعتبر شديد الانخفاض نسبياً، وهو في جميع الأحوال غير قابل للمقارنة مع أجور الفئتين الأخريين. وفي ما يخصّ شروط العمل المكملة للأجر ـ والمتعلقة بحجم التقديمات الصحية ومدى توافرها، ومدى ثبات ديمومة العمل، ومدى الاستفادة من تأمينات التقاعد أو تعويضات نهاية الخدمة، إضافة إلى مدى الاستفادة من بدلات النقل (وغير ذلك من شروط) ـ فإن التباينات تبدو هنا أيضاً كبيرة نسبياً، كلما جرى الانتقال من فئة من الأجراء إلى فئة أخرى. وبصورة عامة، تتفوّق وضعية موظفي الدولة وأجرائها ـ إزاء هذه الشروط المكمّلة كافة (خصوصاً لدى مقارنة نظام التقاعد في القطاع الحكومي مع نظام تعويضات نهاية الخدمة في القطاع الخاص النظامي) ـ على وضعية العمال والأجراء في القطاع الخاص، بينما تنعدم معظم تلك الشروط بشكل شبه كامل في حالة العمال والأجراء في القطاع الخاص غير النظامي.

٤ . نحو خريطة طريق تحقق انسجاماً أكبر بين شروط عمل مكونات الطبقة العاملة

من الواضح، إذن، أن بنية الأجور وشروط عمل الأجراء في لبنان تشكو من تفاوتات بنيوية حادة. وينبغي الإقرار بأن مثل هذه التفاوتات من شأنها أن تخلّف تأثيرات ملتبسة ـ حتى لا نقول

سلبية ـ على وحدة الطبقة العاملة وتطلعاتها ووجهة النضالات المطلبية لكل من مكوّناتها. ومن غير الجائز ـ من وجهة نظر علمية وطبقية في آن معاً ـ أن تركّز القوى اليسارية جلّ اهتماماتها النضالية والمطلبية على الدفاع عن واحدة فقط من تلك المكوّنات على أحقيتها، من دون الاكتراث الفعلي بالمكوّنات الأخرى. إن هذا يستدعي من القوى اليسارية، تلافياً لمخاطر اتساع الفجوة بين شروط عمل المكونات المختلفة للطبقة العاملة، اعتماد وتطوير توجهات برنامجية منهجية من شأنها تعزيز الاتجاه نحو التقريب بين تلك المكونات وتحقيق قدر أكبر من الانسجام بينها. وتطرح هذه المخاطر على الحزب الشيوعي بالتحديد مهمة بلورة خريطة طريق واضحة المعالم في تعاطيه مع القضايا المطلبية التي تعني المكونات المختلفة للطبقة العاملة، والسعي الدؤوب، من دون تمييز مسبق، إلى التوفيق بين مصالحها المتباينة نسبياً، وصولاً إلى المساهمة فعلاً ـ وبقدر ما تسمح به المعطيات الموضوعية ـ في انتزاع شروط مثلى للعمل المأجور على مستوى المكونات كافة، وبالتالي إلى تحسين توازن القوى بين رأس المال والطبقة العاملة على الصعيد الوطني.

فمن غير الجائز استمرار حصر التقديمات الاجتماعية بالأجراء النظاميين في القطاعين العام والخاص فقط، في وقت لا يستفيد نحو ٣٠٪ من العمال والأجراء اللبنانيين غير النظاميين من أنظمة الحماية الاجتماعية والتأمينات العامة، كما هو أيضاً حال جزء كبير من المجتمع الريفي ومن العاملين لحسابهم الخاص، ناهيك عن السواد الأعظم من

العمال الأجانب الخاضعين للإقصاء شبه الكامل عن هذه التقديمات.

ومن ضمن الخيارات التي يمكن - بل يتوجب - اعتمادها من قبل القوى اليسارية، هي العمل على فرض التمويل الكلي للتأمينات الصحية والتقديمات الاجتماعية عبر المال العام (أي الضريبة) وتعميمها بالتالي على جميع اللبنانيين المقيمين، بدلاً من استمرار تمويلها عبر الاشتراكات التي يدفعها فقط العمال والأجراء النظاميون في القطاعين العام والخاص. وبالطبع إن مثل هذا الخيار يتطلب القيام بإصلاح ضريبي جذري يتيح تعزيز إيرادات الدولة من خلال استحداث الضريبة على الريوع العقارية وأرباح رأس المال الكبير وزيادتها.

إن المطلوب من الحزب بإلحاح هو اتخاذ موقف أكثر وضوحاً حيال مسألة استمرار الربط الرسمي المحكم بين استفادة العاملين من التقديمات الاجتماعية للأجراء (الصحة، التقاعد، بدلات النقل، منح التعليم...) ووضعيتهم في سوق العمل (أجراء نظاميون في القطاع الخاص، أجراء غير نظاميين في القطاع الخاص، موظفو القطاع العام)، مع وجوب إعطاء الأولوية لتنفيذ مشروع التغطية الصحية لجميع اللبنانيين، بمعزل عن موقعهم في هذه السوق.

٥. تضرّر الطبقة العاملة من تصدير النموذج الاقتصادي للموارد البشرية اللبنانية إلى الخارج

لقد أسس النموذج الاقتصادي اللبناني المأزوم البيئة «الطاردة»

للقوى العاملة عموماً، والشباب منهم بشكل خاص من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية، ممن أنفق عليهم المجتمع مبالغ طائلة لتعليمهم وإعدادهم المهني كي يصبحوا الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد (يبلغ رصيد هجرة اللبنانيين نحو مليون نسمة منذ عام ١٩٧٥، وتقدر نسبة الناشطين اقتصادياً بينهم بنحو ٤٥٪ إلى ٥٠٪). وقد تفاقمت معدلات الهجرة إلى الخارج خلال السنوات الأخيرة، بسبب تراجع النمو الاقتصادي بعد عام ٢٠١٠، وتزايد الخلل البنيوي سواء بين العرض الكلي والطلب الكلي على العمل، أو بين بنية العرض وبنية الطلب على العمل. هذا مع التأكيد أن العامل الأهم المتسبّب بالخلل في سوق العمل يبقى قائماً على مستوى الطلب على العمل، أكثر منه على مستوى العرض. وتصرّ البرجوازية وأركان النظام الطائفي على وصف هجرة الموارد البشرية اللبنانية إلى الخارج بكونها «نعمة»، وهي قد لا تكون مخطئة في هذا الوصف لأن تلك الهجرة هي فعلاً كذلك، من زاوية المصالح السياسية والطبقية التي يعبّر عنها هذا التحالف، وفقاً لتفاعل وتسلسل العوامل الأساسية التالية: يتمّ تشجيع وتعظيم عملية تصدير رأس المال البشري اللبناني الذي بات ـ في المنطق المركنتيلي للبرجوازية اللبنانية ـ «السلعة» شبه الوحيدة المتبقية للتصدير، فتتدفق التحويلات من لبنانيي الخارج ويصبّ معظمها في توسيع قاعدة الودائع لدى المصارف المحلية، وبنتيجة ذلك تصبح هذه المصارف أكثر قدرة على إعادة إنتاج هذا النموذج من الاقتصاد (عبر

تحكمها النمطي التاريخي بقنوات التسليف إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة)، كما تصبح الفرصة متاحة أمام الدولة ـ التي تعاني عجزاً مالياً محكوماً بسوء إدارة نفقاتها وإيراداتها ـ للتوسع في الاقتراض من تلك المصارف مقابل معدلات فائدة مرتفعة، يجري في المطاف الأخير تحميل المواطن العادي كلفتها.

ولكن هذه «النعمة» سرعان ما تتحوّل إلى «لعنة»، إذا ما نظر إليها من زاوية المصلحة العامة للبلد والاقتصاد والمجتمع، لأن هذه الهجرة شبه القسرية لمئات الألوف من الشباب اللبنانيين قد خلّفت ـ ولاتزال ـ انعكاسات وارتدادات سلبية على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعلى مستوى خصائص سوق العمل وشروطه، وذلك للأسباب الأساسية التالية:

أولاً، انطوت هذه الهجرة على كلفة اقتصادية عالية، لأن اللبنانيين المهاجرين يتمتّعون بشكل عام بكفاءات علمية ومهنية أعلى نسبياً من كفاءات القوى العاملة المحلية، وكان من شأنهم بالتالي، لو انخرطوا في سوق العمل الداخلية، أن يساهموا بفعالية أكبر في النهوض بالاقتصاد اللبناني وفي تنويع قاعدته الإنتاجية وتدعيم مزاياه النسبية المقارنة، مما كان أتاح الفرصة أمام توزيع أفضل لثمار هذا النهوض بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛ ويضاف إلى ذلك أن ما أنفقه اللبنانيون على تعليم أبنائهم المهاجرين ـ بدءًا من صفّ الروضة حتى نهاية المرحلة الجامعية ـ يبلغ أرقاماً خيالية، وليس ثمة ما يثبت أن قيمة التحويلات السنوية التي يرسلها هؤلاء المهاجرين إلى البلد كافية لتحقيق المردود

الوسطي المقبول على استثمارات ضخمة كتلك التي أنفقها المجتمع اللبناني على التعليم.

ثانياً، إن هذه الهجرة قد انطوت أيضاً على كلفة سياسية باهظة، لأنها أفرغت البلد من جمهور كثيف من المواطنين، الذين يعتبرون من الناحية المبدئية أكثر وعياً وتطلباً لانتزاع حقوقهم المشروعة، وأكثر تمسكاً بإبداء الرأي والمحاسبة والمساءلة ورفع صوت النقد عالياً. وقد قلّص هذا النزف البشري موضوعياً حجم ونوع الضغط المنظم الذي كان يمكن أن تمارسه هذه الموارد والكفاءات الشبابية المهاجرة ـ لو أتيح لها أن تستقرّ في بلدها الأم ـ على تحالف الزعامات الطائفية والطغمة المالية في اتجاه إلزام هذا التحالف بحدّ أكبر من الإصلاحات السياسية والديمقراطية العامة.

ثالثاً، كذلك انعكست هذه الهجرة سلباً على السقف الموضوعي لما كان يمكن أن تصل إليه النضالات الديمقراطية العامة والمطلبية ـ بما في ذلك نضالات الحركة النقابية عموماً ـ كونها طالت نسبياً فئات متمرّسة مهنياً وبالتالي مهيأة لأن تكون أكثر وعياً لمصالحها الاقتصادية والاجتماعية، وأكثر استعداداً لخوض المواجهات التي تتيح لها تحقيق هذه المصالح، لاسيما ما يتصل منها بتحسين بيئة العمل وشروطه وتطوير الآليات النظامية للترقي المهني.

رابعاً، شكلت التحويلات الوافدة من اللبنانيين العاملين في الخارج (التي تصل إلى ما بين ربع وخمس الناتج المحلي القائم)،

مصدراً مهماً من مصادر دعم استهلاك ومستوى معيشة قسم لا يستهان به من الأسر المقيمة في لبنان، والتي قد لا يقلّ عددها عن نحو ثلث إجمالي عدد الأسر المقيمة في لبنان، ما أدى إلى «ترويض» تلك الأسر وإلى تغييبها بصورة عامة عن ساحات النضال المطلبي والسياسي، وهذا الأمر ساعد النظام القائم على إعادة إنتاج نفسه بشكل مستدام.

خامساً، الأخطر من ذلك كله في المدى المتوسط، يكمن في أن توطّد تيارات الهجرة اللبنانية إلى الخارج والاستقرار النسبي في وجهتها، قد شجّعا الكثير من اللبنانيين ـ وبخاصة المسيحيين منهم ـ على الحصول على جنسيات أخرى غير الجنسية اللبنانية، وسهّلا بالتالي ميلهم المتكرر نحو ترك البلد، كلما تفاقمت الأوضاع الأمنية والسياسية اللبنانية الداخلية. وفي ظل تنامي التيارات الأصولية والتكفيرية الإسلامية في غالبية البلدان العربية راهناً، واحتمال انتقال ارتداداتها المأسوية المباشرة إلى لبنان، يبرز خطر اتساع هجرة اللبنانيين، ولاسيما في صفوف المسيحيين، كخطر داهم قد لا ينجو لبنان من نتائجه السياسية والاقتصادية المدمّرة في المدى القريب والمتوسط.

٦. تضرّر الطبقة العاملة من تشجيع النموذج الاقتصادي استيراد اليد العاملة الرخيصة من الخارج

إن النموذج الاقتصادي السائد قد اتجه تاريخياً ـ وبالتزامن مع تعاظم هجرة اللبنانيين إلى الخارج ـ نحو تسهيل استيراد اليد العاملة

الرخيصة والقليلة التأهيل من الخارج (وبخاصة السورية والآسيوية منها)، واستثمارها في حقول محددة. ومن بين أهم أهداف هذه الهجرة، إفساح المجال أمام رأس المال الكبير كي يقتطع جزءًا أكبر نسبياً من القيمة الزائدة المنتجة محلياً، عبر زيادة معدل استغلال العمال والأجراء، اللبنانيين وغير اللبنانيين. وبشكل عام تخضع هذه العمالة الأجنبية لشروط عمل متردية، وهي تتركز خصوصاً في قطاعي الزراعة والبناء وفي مجال الخدمة المنزلية، وكذلك في أنشطة ومهن مرتجلة وغير نظامية تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية. وبالرغم من أن تلك العمالة الوافدة لم تكن تنطوي، حتى ماض قريب، على منافسة حادة ومباشرة للعمالة اللبنانية ـ باستثناء مروحة ضيّقة من أنشطة اقتصادية محدّدة ـ إلا أنها مع ذلك انعكست بصورة غير مباشرة على شروط العمل المحلية، من خلال إبقائها سيف التسريح من العمل مسلّطاً فوق رؤوس العمال اللبنانيين، الأمر الذي أضعف قدراتهم التفاوضية.

ولا بد من الإقرار أن المشكلات العميقة والمعقّدة التي تعرّضت لها ـ ولاتزال ـ هذه اليد العاملة الوافدة، لم تحظ على مدى الفترات المتعاقبة بأي متابعة واهتمام جديين من جانب القوى اليسارية، التي مالت عملياً نحو اعتبار تلك المسألة بصفتها مسألة غير ذات أولوية. هذا مع العلم أن أولئك العمال يشكلون من الناحية المبدئية جزءًا لا يتجزأ من الطبقة العاملة في لبنان، وكان ينبغي أن تؤخذ مندرجات هذا

الواقع في الاعتبار، وأن يصار ـ انطلاقاً من المبادئ والحقوق المكرّسة في معاهدات العمل الدولية ـ إلى إشراكهم في النضالات المطلبية والتحركات العمالية التي كان يفترض أن تنظمها الحركة النقابية في لبنان، على غرار العلاقة القائمة (على سبيل المثال) في أي من بلدان أوروبا الغربية بين الحركات النقابية والعمال الأجانب المقيمين في تلك البلدان. ولا بدّ من التأكيد على أن استيراد اليد العاملة غير اللبنانية قد لا ينجم عن هجرات طوعية، نظامية أو غير نظامية فقط، بل هو قد يتأتى أيضاً عن هجرات قسرية إلى لبنان، كما هو حال موجات النزوح السوري إلى هذا البلد في السنوات الثلاث الأخيرة.

إن القوى اليسارية مدعوة إلى تسليط الضوء على النتائج المعقّدة المترتبة عن تزايد تدفقات هذا النوع من الهجرات الوافدة، وإلى محاولة الحدّ، قدر المستطاع، من التعارض في المصالح بين العمالة الأجنبية الرخيصة المستوردة وفئات محدّدة من العمال والأجراء اللبنانيين المعرضين للمنافسة، وصولاً إلى بلورة أجندة عمل تحدّ بشكل تدريجي من حجم هذه التدفقات وتحمي مصالح العمال عموماً بما يشمل العمال اللبنانيين وغير اللبنانيين.

٧. النظام الطبقي-الطائفي يمعن في تفكيك الحركة النقابية

حتى خلال سنوات الحرب الأهلية المتمادية، استطاعت الحركة النقابية اللبنانية الحفاظ على قدر معيّن من وحدتها وكفاحيتها ووعيها الديمقراطي، مع تمسكها باستقلالية نسبية عن أطراف النظام السياسي

الطائفي. ويشهد على ذلك سيل المعارك المطلبية الضخمة التي قادتها للدفاع عن القوة الشرائية للأجور، على امتداد حقبتي التضخم الصاعد بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٤، ثم التضخم الفالت بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤. كما تشهد على ذلك، التظاهرات الشعبية الجماهيرية المتكررة التي نظمتها الحركة النقابية على خطوط التمّاس التي كانت تفصل بين شطري العاصمة، أثناء سنوات الحرب الأهلية. وقد لعبت آنذاك النقابات والاتحادات النقابية الديمقراطية واليسارية ـ بقيادة الاتحاد الوطني للنقابات ـ دوراً أساسياً في صيانة وحدة العمل النقابي عموماً، ومنع تخريبها من جانب قوى الأمر الواقع التي تقاسمت السيطرة على البلد والدولة والمجتمع. أما بعد انتهاء الحرب الأهلية ـ وبخاصة في حقبة الهيمنة السورية ـ فقد عمدت القوى الأساسية المتحكمة بالنظام السياسي الطائفي، إلى قمع التظاهرات العمالية وإلى الإطباق على مفاصل الحركة النقابية، في محاولة لتطويع هذه الأخيرة في خدمة المصالح السياسية والطبقية لقوى الأمر الواقع الجديد. وفي أقلّ من عقدين ـ بدءًا من أواسط التسعينيات ـ نجح التحالف الطائفي المهيمن في مضاعفة إجمالي عدد الاتحادات النقابية المرخّص لها نحو ثلاث مرّات، في وقت كان يسجّل فيه تراجع القاعدة المادية والإنتاجية للاقتصاد اللبناني خصوصاً في قطاعي الزراعة والصناعة، فضلاً عن تراجع نسبة العمل المأجور إلى إجمالي القوى العاملة على المستوى الوطني (بحسب ما سبق تناوله في فقرة سابقة من هذا التقرير). ومعظم

الاتحادات النقابية الجديدة المرخّص لها من قبل النظام، كانت مهندسة ومفصّلة على قياس القوى الطائفية والطبقية المسيطرة أو كانت تدور في فلكها، مما حوّل الاتحاد العمالي العام إلى مجرّد بناء فوقي، وأتاح للقوة التصويتية الغالبة داخله أن تنتقل من دفّة إلى أخرى، على نحو يتناقض مع المصالح الحقيقية للقسم الأكبر من العمال والأجراء في لبنان.

وقد حاول الاتحاد الوطني للنقابات (وقوى نقابية أخرى) خصوصاً خلال العامين المنصرمين إلى الانعتاق من أسر هذا التطويق، وهو سعى ـ وبالرغم من الصعوبات الداخلية الجمّة التي يواجهها ـ إلى العمل من خارج الاتحاد العمالي العام، وأطلق أو ساهم في إطلاق مواقف نقابية مستقلة وتحركات عمالية وشعبية حول قضايا مطلبية ووطنية متنوعة. ولكن من الواضح أن هذه النضالات التي خاضها الاتحاد الوطني اصطدمت وتصطدم بالحائط المسدود الذي شيّده التحالف الحاكم أمام تطور الحركة النقابية، مدعوماً في ذلك بمن يتولى القيادة في الاتحاد العمالي العام. وقد خلّف هذا الواقع النقابي البائس والمرير بصماته الواضحة في غير مجال:

- في تراجع الحركة الإضرابية والاحتجاجية عموماً في صفوف العمال، وفي انخفاض معدلات الانتساب إلى النقابات ـ ولاسيما في أوساط العمال الشباب ـ واستمرار الغلبة الذكورية على المنتسبين بالرغم من ازدياد نسبة النساء العاملات.

- في تشويه التمثيل النقابي وتكريس طابعه الفوقي وإضعاف تداول السلطة داخله وإغلاقه في وجه العمال الشباب، وفي تقلّص المسافة بين القيادة الرسمية للحركة النقابية من جهة، وأجهزة النظام وزعاماته الطائفية، من جهة ثانية.
- في التواطؤ المعلن أحياناً والمستتر أحياناً أخرى بين هذين الطرفين ـ ومن خلفهما النواة الأساسية للبرجوازية اللبنانية ـ حول ملفّات أساسية كثيرة تهمّ الطبقة العاملة، ومن ضمنها ملف تصحيح الأجور في القطاعين العام والخاص، وملف مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، وملف إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وغيرها من ملفات مهمّة.
- يضاف إلى ذلك أيضاً عدم حصول أي تقدم فعلي خلال كامل هذه الفترة المنصرمة، في التوجّه نحو إقرار قانون جديد للعمل يعالج الفجوات الهائلة التي نشأت منذ إصدار قانون عام ١٩٤٦، وكذلك في التوجه نحو إقرار هيكلية نقابية جديدة تراعي واقع التحولات والتغييرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

إن القوى اليسارية ـ والحزب الشيوعي بالتحديد ـ مدعوة لأن تضع مجمل هذه القضايا المتعلقة بتطوير الحركة النقابية في موقع متقدم من سلّة أولوياتها، وأن تهندس وتخوض المعارك ـ معركة تلو الأخرى ـ بغية إعادة النهوض بهذه الحركة وتجديد آليات عملها

وضمّ كوادر شابة إلى قياداتها، وصولاً إلى التمكن من استهداف كل مكونات الطبقة العاملة، وليس فقط بعضاً من تلك المكونات. والخيار الاستراتيجي المطروح في هذا المجال هو العمل على تشكيل قطب نقابي بديل للاتحاد العمالي العام، الذي أمعن فيه التحالف المهيمن تمزيقاً واستتباعاً وانحرافاً، وتكثيف النضال من أجل إقرار هيكلية نقابية وأساليب عمل ذات طابع ديمقراطي.

٨. هيئة التنسيق النقابية... ومشروع البديل النقابي

إن الشعلة المضيئة التي برزت على المستوى النقابي في الحقبة الأخيرة، تمثّلت في تجربة هيئة التنسيق النقابية التي خاضت على مدى ثلاث سنوات معركة إقرار سلسلة جديدة للرتب والرواتب في القطاع العام، بعد نحو ١٦ عاماً من التجميد الفعلي للأجور في هذا القطاع. وقد اصطدمت هذه التجربة بمستوى غير مسبوق من التعاضد بين الزعامات السياسية المهيمنة ورأس المال المالي المسيطر، بغية منع إقرار المطالب المحقّة للمعلمين وللعاملين في القطاع العام، والحؤول دون تحوّل هذه التجربة إلى مثال يحتذى به على المستوى النقابي الأعم والأشمل. وقد وصل الأمر بالتحالف الطبقي المسيطر، إلى درجة التدخل المباشر والأرعن في مجمل مجريات انتخابات رابطة أساتذة التعليم الثانوي (أوائل عام ٢٠١٥)، بهدف فرض صيغة تمثيلية «توافقية» على قيادة الرابطة، يتم من خلالها تدجين القرار المستقل للمعلمين واحتواؤه، وإخضاعه لسقف سياسي ومطلبي تحدّده مصالح

علاقات المحاصّة الفوقية بين مجمل أطراف هذا التحالف. وإذا كانت القوى السياسية المسيطرة قد نجحت ـ عبر تدخلها في انتخابات الهيئات التمثيلية للمعلمين في مراحل التعليم كافة ـ في إحداث خرق لمصلحتها في بنية هذه الهيئات، فإن ما تمخّض عن تلك الانتخابات من بروز كتلة قاعدية مستقلة عريضة بين المعلمين، من شأنه أن يفتح الباب بشكل واسع للمضي قدماً في عملية بناء الأطر النقابية المستقلة والفاعلة، التي يمكن عبرها استكمال خوض المعارك المطلبية والنضلات الديمقراطية العامة بفعالية ونجاح.

وبالرغم من أن تجربة هيئة التنسيق تحتاج إلى تقييم معمّق بغية الإحاطة بما انطوت عليه من نقاط قوة ونقاط ضعف، فان الدروس والعبر المستخلصة من المواجهات المتواصلة على هذا الصعيد منذ أكثر من ثلاث سنوات، يجب أن لا تغفل حجم النجاحات الفعلية والكامنة التي سجّلتها هذه التجربة، وإن كان فرض المطالب المحقّة لم ينجز حتى تاريخه. وفي هذا الإطار، يمكن تسجيل الآتي:

- استطاعت هيئة التنسيق ـ للمرّة الأولى في التاريخ الحديث للبلد ـ مواجهة وخرق الاصطفافات الطائفية المترسّخة، وأطلقت العنان لحركة شعبية مطلبية واسعة النطاق، شملت فئات اجتماعية ومهنية من المناطق اللبنانية المختلفة، وهذا ما بعث الأمل من جديد لدى فئات واسعة من اللبنانيين الذين يتوقون إلى تحقيق مصالحهم الفعلية بعيداً عن أي اعتبار طائفي؛

- جمعت الهيئة في إطار هذه الحركة الشعبية - كذلك للمرة الأولى في التاريخ الحديث للبلد - قطاعات واسعة من الأجراء والموظفين ممن ينتمون إلى القطاعين العام والخاص، وتمكّنت من صوغ برنامج موحّد لتحركهم يتسم بقدر كبير من التوافق والانسجام بين المكوّنات المختلفة المنتسبة إلى الهيئة، هذا مع العلم أن موظفي الدولة كانوا ممنوعين حتى ماض قريب من المشاركة في أي حركة إضرابية؛
- كشفت هيئة التنسيق بوضوح لا لبس فيه، زيف وهشاشة المواقف التي اتخذتها غالبية القوى السياسية المهيمنة (بما فيها قوى تنتسب إلى ١٤ آذار وقوى تنتسب إلى ٨ آذار) حيال ملف المطالب المشروعة لأساتذة التعليم الرسمي وموظفي القطاع العام، وبيّنت أن أكثر ما يهمّ هذه القوى في تعاطيها مع ذلك الملف، هو دفعه في الاتجاه الذي يخدم عملية استمرار تقاسم المصالح والمنافع الفوقية المتبادلة بين أطراف السلطة؛
- اتجهت الهيئة، مع تعاقب جولات التفاوض مع أطراف الحكم، إلى تجاوز السقف المطلبي البحت لبرنامج تحركها، بعدما تيقّنت أن الحكم يعمل على إقحام ملف السلسلة في إطار التوجهات والسياسات الاقتصادية التي سبق أن أقرّها في مؤتمر باريس (٣). وقد عمدت الهيئة، في مواجهة هذه المحاولة، إلى إعادة صوغ برنامجها ضمن مشروع شامل لإصلاح الدولة وسياساتها

الاقتصادية والاجتماعية (السياسة المالية والضريبية، السياسة الاجتماعية...)؛

- أرست هيئة التنسيق ـ عبر التجربة النضالية الغنية التي راكمتها في السنوات الثلاث الأخيرة ـ حجر الزاوية لقيام حركة نقابية من نوع جديد: حركة جماهيرية بامتياز متحررة من الارتباط الذيلي بتحالف السلطة والمال (كما هو حال الاتحاد العمالي العام راهناً)، حركة تنمو بشكل مطرد مع انضمام روابط المعلمين وأساتذة التعليم الرسمي والخاص وموظفي الإدارات العامة إليها تباعاً، إلى جانب لجان عمالية ونقابات واتحادات نقابية قائمة وأخرى قد يجري تأسيسها.

إن المعركة التي خاضتها هيئة التنسيق النقابية ـ حتى نهاية عام ٢٠١٤ ـ شكلت مناسبة بالغة الأهمية لمحاولة كسر غطرسة التحالف الطبقي-الطائفي المهيمن، وإعادة الاعتبار إلى الوظيفة العامة وحقوق العمال والموظفين. إن الجولات التفاوضية المتعاقبة التي اختبرتها هيئة التنسيق النقابية مع ممثلي جميع تشكيلات السلطتين التشريعية والتنفيذية وأصحاب العمل، لم تنجح في النيل من إرادتها الفولاذية في التمسك بالمصالح المشروعة للموظفين والأجراء والمعلمين. وقد قاومت هيئة التنسيق كل الإغراءات المقدّمة لها: فهي رفضت ـ أولاً ـ فكرة التوظيف السياسي لمشروع السلسلة في التجاذبات الفوقية بين أطراف الحكم؛ كما رفضت ـ ثانياً ـ الضغوط الرامية عن قصد إلى

التضحية بمصالح أحد مكوّناتها خدمة لمصالح مكوّنٍ آخر؛ وأصرّت بالمطلق ـ ثالثاً ـ على أن يتم تمويل السلسلة لا عبر الإصدار النقدي الورقي ذي الطابع التضخمي، بل عبر اقتطاع ضريبي إضافي من الأرباح الرأسمالية والريعية، حتى لا ينجم عن إقرار السلسلة ارتفاع في أسعار الاستهلاك أو في معدلات الفوائد (إلا كنتيجة لممارسة إحتكارية موصوفة). وهي عطّلت بذلك محاولات تمويل السلسلة على حساب الفقراء والطبقة الوسطى من خلال القبول بزيادة الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الرسوم غير المباشرة.

ولكن الأهم من ذلك، أن هيئة التنسيق قد عمدت ـ في مواجهة التحالف المهيمن الساعي إلى إعادة تعويم جميع مقررات مؤتمر باريس (٣) وتوصياته ـ إلى تصعيد مواقفها وعدم الاكتفاء فقط بانتزاع مكاسب تخص الفئات التي تعبر عن مصالحها المطلبية المباشرة، وعملت في اتجاه التحوّل إلى كتلة شعبية جامعة تدفع نحو فرض إصلاحات هيكلية وطنية شاملة تطال المرتكزات الأساسية للنموذج الاقتصادي والاجتماعي القائم، وتندرج تحت العناوين الأساسية التالية: مقاومة إحجام الدولة عن وضع موازنات وحسابات صحيحة، وتغاضيها عن الاعتداءات المتمادية على حقوق المواطنين والمصلحة العامة والأملاك العامة، وإمعانها الممنهج في ضرب الإدارة العامة وتهشيم صورتها ومشروعيتها، وإصرارها على إلغاء التوظيف النظامي واستبداله بصيغ هجينة من التعاقد الوظيفي، ورفضها إعادة صوغ بنية

النظام الضريبي وأولويات الإنفاق العام، وتقاعسها عن تحسين نوعية التعليم الرسمي العام والمهني والجامعي، ورفضها العملي لمشروع التغطية الصحية الشاملة للبنانيين.

إن اليسار اللبناني مطالب بالاستفادة من تجربة هيئة التنسيق النقابية، بغية تحويل النضال المطلبي والنقابي من مجرّد نضال يستهدف تحقيق مطالب جزئية تخصّ هذا الفريق أو ذاك من الأجراء والعاملين، إلى رافعة أساسية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (وبالتالي السياسي) في البلد.

٩. حول التشكيلات الطبقية الأخرى:
«الطبقة الوسطى» و«الفئات الرثّة»

لقد أكّد ماركس، في معرض تحليله للصراع الطبقي في فرنسا، أن البنية الطبقية لا تقتصر بشكل عام على الطرفين اللذين يتحدّد بهما التناقض الأساسي في المجتمعات الرأسمالية، أي البرجوازية الصناعية ـ ومن ثمّ رأس المال المالي ـ من جهة، والطبقة العاملة من جهة أخرى. وكلما كانت معالم البناء الطبقي غير محددة المعالم بصورة دقيقة وحاسمة ـ كما هو عليه الحال في لبنان، الذي تغلب على اقتصاده الأنشطة التجارية والخدماتية والهجرات الكثيفة والانفتاح الشديد على الخارج ـ يميل وزن التشكيلات الطبقية الأخرى ودورها نحو الارتفاع، بما في ذلك الطبقة الوسطى. ويتأثر حجم ونوع الطبقة الوسطى في لبنان بعوامل متنوعة ومتداخلة، بعضها يغلب عليه الطابع الداخلي

وبعضها الآخر الطابع الخارجي. بالنسبة إلى العوامل الداخلية، تبرز ثلاثة مصادر أساسية لتشكّل الطبقة الوسطى: أولاً، الموقع الذي يحتله الفرد (أو الأسرة) في عملية الإنتاج ومستوى الدخل المحقق بانتظام من هذا الموقع، عبر عملية «التوزيع الأولي» للدخل؛ ثانياً، مستوى انتفاع الفرد أو الأسرة (أو جماعات طفيلية محدّدة) من الطفرات المتعاقبة للريع العقاري وأنواع أخرى من المضاربات، وخصوصاً من ثمرات «التوزيع الثانوي» للدخل الذي يأخذ أشكالاً عديدة، أهمها الأموال والدعم المعلن أو المستتر والمزايا الأخرى المختلفة، التي تتولى القوى السياسية المهيمنة توزيعها أو إعادة توزيعها على «جمهورها»، والتي غالباً ما يجري اقتطاعها من المال العام عبر قنوات التوزيع التي تسيطر عليها تلك القوى؛ ثالثاً، مستوى حيازة الأصول المادية وغير المادية من قبل الفرد أو الأسرة، سواء عبر عامل التوارث العائلي أو عبر استثمارات تنتج عوائد مالية للمعنيين بها وغالباً ما تكون مموّلة بواسطة تراكم ادخارات سابقة أو راهنة. أما بالنسبة إلى العوامل الخارجية لتشكل الطبقة الوسطى، فإنها تتحدّد بمدى الانتفاع من تدفقات التحويلات التي يرسلها اللبنانيون العاملون في الخارج إلى أسرهم، أو انتفاعهم من المال السياسي الخارجي المتدفق بأشكال شتى (عبر السياسيين المحليين) إلى لبنان. إن التحليل التقريبي لما هو متاح من معطيات متقاطعة حول هذه العوامل المختلفة ـ وما يحتمله مفهوم الطبقة الوسطى من وجود مروحة من الشرائح الاجتماعية المتدرجة

ضمنها ما بين حدّين أدنى وأقصى ـ يسمح بتقدير حجم هذه الطبقة بما يراوح بين ٣٥٪ و٤٥٪ من مجموع الأسر اللبنانية المقيمة، مع وجود حراك شبه دائم بين شرائحها المختلفة (صعوداً وهبوطاً)، مع إمكان شمول هذه الشرائح لفئات يغلب عليها طابع «الفئات الوسطى الرثّة».

إن هذا الحجم لا يعتبر متدنياً في المقارنات الدولية، وربما هو يفسّر، إلى جانب عوامل أخرى، العوامل والأسباب العميقة والطويلة المدى التي سمحت باستمرار عملية إعادة إنتاج النظام السياسي اللبناني الطائفي على امتداد نحو قرن، بالرغم من كل الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرّض لها هذا النظام (بما في ذلك الصدمات الأمنية)، وبالرغم كذلك من فشله الثابت في بناء دولة عصرية واقتصاد مزدهر.

أما الفئات الاجتماعية الرثّة، فإنها تنطبق بصورة عامة على فئات تعتاش من أنشطة ومداخيل ظرفية وغير مستقرة، وهي قد تستفيد بشكل عرضي أو موقت من بعض الطفرات والمضاربات وأعمال السمسرة، وكذلك من فتات التوزيع الثانوي للدخل والمال السياسي، ولكنها تعجز عن تحقيق دخل مستقر ومستدام يؤهلها للارتقاء إلى مصاف الطبقة الوسطى. وتنتشر الفئات الرثّة بشكل عام في صفوف قسم من العاملين لحسابهم ومن الأجراء الموقتين في الأنشطة المرتجلة وغير النظامية، وكذلك في صفوف النازحين من الأرياف والمتعطلين عن العمل الذين خضعوا لمدة تعطل طويلة. ويكاد يراوح مجموع وزن هذه الفئات الرثّة ـ التي غالباً ما تكون مهيأة للعب دور رجعي على

الصعيد السياسي ـ ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من إجمالي القوى العاملة في لبنان (مع استثناء السوريين والفلسطينيين). إن الوزن النسبي للطبقة الوسطى في الإطار اللبناني، والحراك الدائم صعوداً وهبوطاً بين مكوناتها وشرائحها المختلفة، وانتشار «بقع» من الفئات الاجتماعية الرثّة داخل التجمعات المدينية وعلى أطرافها، إن هذا كله يؤثر من دون شك في خصائص البنية الاجتماعية للبلد، خصوصاً إذا ما تزامن مع غلبة النشاط التجاري والخدماتي على العمل المأجور.

إن هذه الأوضاع تؤثر من دون شكّ في مستوى الوعي الطبقي لتلك الفئات المختلفة وبالتالي في استعداداتها للمساهمة - سلباً أو إيجاباً ـ في عملية التغيير السياسي والاجتماعي. ومن واجب الحزب الشيوعي أن يحيط عن كثب بالآليات والمصالح التي تحدّد تطوّر مسار تلك الاستعدادات، بغية كسب القسم الأكبر من جمهور تلك المكونات في مصلحة عملية التغيير المنشودة.

١٠. الصراع الطبقي والأهمية الاستثنائية للعمل القيادي القطاعي

لقد سبق أن تمّ التأكيد في فصول سابقة على أن معظم القضايا الصراعية الكبرى أصبحت ترتبط بإشكاليات ذات طابع مركزي وقطاعي بامتياز، وتؤثر أسبابها ونتائجها على المجتمع ككل. ومن بين الأمثلة على هذه القضايا، يمكن ذكر الآتي: أولاً، موضوع السياسات الاقتصادية الكلية وتوزيع العبء الضريبي وتوفير خدمات الصحة والتعليم الرسمي والإسكان والسلامة البيئية وحلّ معضلة السكن

والإيجارات ومكافحة البنية الاحتكارية للأسواق؛ ثانياً، موضوع المعوقات البنيوية التي تعترض دور الدولة الإنمائي والحدّ من تفاوت النمو بين المناطق، وتصحيح أولويات السياسات الاستثمارية العامة في البنى التحتية الأساسية، من كهرباء وماء وشبكات نقل واتصالات، والتصدي لمشاريع الخصخصة و«الشراكة» المزعومة بين القطاعين العام والخاص؛ ثالثاً، موضوع انتظام الوظائف الاجتماعية للدولة، ومواجهة تفشي ظاهرة البطالة والفقر والتدهور في قيمة الأجور، وتوفير التأمينات الاجتماعية العامة؛ رابعاً، الموضوع الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية، والمتمثّل في إصلاح قوانين التمثيل النيابي وآلياته وتقسيماته الإدارية، تحقيقاً لصحة التمثيل، إضافة إلى إصلاح القضاء ومنظومة القوانين والتشريعات.

إن التعامل الرصين ـ من موقع طبقي، أي من موقع المصالح الحيوية للطبقة العاملة وشبكة تحالفاتها الواسعة ـ في مواجهة هذا النوع من المسائل الشائكة بات يستدعي تعديلات جذرية في نمط العمل القيادي، على نحو يتيح ردم الفجوة الراهنة بين بنية للهيئات الحزبية ـ لاسيما القيادية منها ـ مشبعة نسبياً بالتمثيل المناطقي، وبنية للمهمات الحزبية الأساسية يطغى عليها الطابع المركزي والقطاعي بامتياز. ومن المؤكد أن الإحاطة بهذا النوع من الملفات المعقدة ـ التي يزداد الصراع الاجتماعي والطبقي حول تفاصيلها ـ باتت تتطلب نمطاً نوعياً وجديداً من العمل القيادي، يقوم في الغالب على أسس قطاعية

بامتياز، وعلى تقسيم عمل «موضوعاتي» يغطي أهم تلك الملفات. وينبغي على هذا النمط الجديد من العمل القيادي أن يركّز على تطوير مقاربات منهجية ترمي إلى تحقيق الآتي:

أولاً: العمل على تحفيز وتعبئة مروحة واسعة من الكادر الحزبي الشاب والمخضرم، القادر فعلاً على التعاطي الجاد والمتمكّن مع نمط الملفات المذكورة أعلاه. ويجب أن تشمل هذه التعبئة أيضاً العديد من كوادر الشيوعيين والأصدقاء الذين انكفأوا لسبب أو آخر عن العمل داخل الحزب. وبمقدار ما تنجح القيادة الحزبية في تنقية أجواء العمل والنشاط داخل الحزب، يرتفع منسوب الحظوظ في احتمال إعادة اجتذاب هؤلاء المنكفئين، الذين لم يختلف معظمهم مع الحزب على الأساسي من مواقفه السياسية.

ثانياً: التركيز ـ من خلال المعطيات الملموسة حول شروط العمل في المؤسسات الناشطة، كمقدمة لإطلاق تحركات مطلبية وشعبية مدروسة وجامعة في هذا المجال ـ على استهداف «القوة الضاربة» للطبقة العاملة في القطاع الخاص، بالاستناد إلى خريطة توزع العمال والأجراء بحسب الموقع الجغرافي والقطاع وخصوصاً بحسب فئات حجم المؤسسات، على أن يراعي هذا الاستهداف واقع توزّع المنظمات الحزبية والقدرات الفعلية المتاحة لديها. والأولوية في هذا التوجه يجب أن تنصبّ على محاولة استقطاب عمال وأجراء يعملون في المؤسسات المتوسطة والكبيرة (وبخاصة تلك التي يعمل فيها أكثر

والإيجارات ومكافحة البنية الاحتكارية للأسواق؛ ثانياً، موضوع المعوقات البنيوية التي تعترض دور الدولة الإنمائي والحدّ من تفاوت النمو بين المناطق، وتصحيح أولويات السياسات الاستثمارية العامة في البنى التحتية الأساسية، من كهرباء وماء وشبكات نقل واتصالات، والتصدي لمشاريع الخصخصة و«الشراكة» المزعومة بين القطاعين العام والخاص؛ ثالثاً، موضوع انتظام الوظائف الاجتماعية للدولة، ومواجهة تفشي ظاهرة البطالة والفقر والتدهور في قيمة الأجور، وتوفير التأمينات الاجتماعية العامة؛ رابعاً، الموضوع الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية، والمتمثّل في إصلاح قوانين التمثيل النيابي وآلياته وتقسيماته الإدارية، تحقيقاً لصحة التمثيل، إضافة إلى إصلاح القضاء ومنظومة القوانين والتشريعات.

إن التعامل الرصين ـ من موقع طبقي، أي من موقع المصالح الحيوية للطبقة العاملة وشبكة تحالفاتها الواسعة ـ في مواجهة هذا النوع من المسائل الشائكة بات يستدعي تعديلات جذرية في نمط العمل القيادي، على نحو يتيح ردم الفجوة الراهنة بين بنية للهيئات الحزبية ـ لاسيما القيادية منها ـ مشبعة نسبياً بالتمثيل المناطقي، وبنية للمهمات الحزبية الأساسية يطغى عليها الطابع المركزي والقطاعي بامتياز. ومن المؤكد أن الإحاطة بهذا النوع من الملفات المعقدة ـ التي يزداد الصراع الاجتماعي والطبقي حول تفاصيلها ـ باتت تتطلب نمطاً نوعياً وجديداً من العمل القيادي، يقوم في الغالب على أسس قطاعية

بامتياز، وعلى تقسيم عمل «موضوعاتي» يغطي أهم تلك الملفات. وينبغي على هذا النمط الجديد من العمل القيادي أن يركّز على تطوير مقاربات منهجية ترمي إلى تحقيق الآتي:

أولاً: العمل على تحفيز وتعبئة مروحة واسعة من الكادر الحزبي الشاب والمخضرم، القادر فعلاً على التعاطي الجاد والمتمكّن مع نمط الملفات المذكورة أعلاه. ويجب أن تشمل هذه التعبئة أيضاً العديد من كوادر الشيوعيين والأصدقاء الذين انكفأوا لسبب أو آخر عن العمل داخل الحزب. وبمقدار ما تنجح القيادة الحزبية في تنقية أجواء العمل والنشاط داخل الحزب، يرتفع منسوب الحظوظ في احتمال إعادة اجتذاب هؤلاء المنكفئين، الذين لم يختلف معظمهم مع الحزب على الأساسي من مواقفه السياسية.

ثانياً: التركيز ـ من خلال المعطيات الملموسة حول شروط العمل في المؤسسات الناشطة، كمقدمة لإطلاق تحركات مطلبية وشعبية مدروسة وجامعة في هذا المجال ـ على استهداف «القوة الضاربة» للطبقة العاملة في القطاع الخاص، بالاستناد إلى خريطة توزع العمال والأجراء بحسب الموقع الجغرافي والقطاع وخصوصاً بحسب فئات حجم المؤسسات، على أن يراعي هذا الاستهداف واقع توزّع المنظمات الحزبية والقدرات الفعلية المتاحة لديها. والأولوية في هذا التوجه يجب أن تنصبّ على محاولة استقطاب عمال وأجراء يعملون في المؤسسات المتوسطة والكبيرة (وبخاصة تلك التي يعمل فيها أكثر

من ٢٠ عاملاً والتي يبلغ عددها نحو ثلاثة آلاف مؤسسة)، كون هؤلاء يشكلون حجر الرحى في أي حركة مطلبية أو شعبية يراد لها أن ترتدي طابع الديمومة والثبات.

ثالثاً: الانكباب بدقة وتفصيل أكبر على ملف العاملين في القطاع العام، بحسب فئاتهم المختلفة ـ موظفو الملاك، والمتعاقدون، والأجراء، والمياومون، إضافة إلى الملتحقين بصيغ عمل هجينة أخرى لازمت تطور هذا القطاع ـ وذلك بغية الاطلاع عن كثب على العقبات الفعلية التي اعترضت وتعترض حصول كل من هذه الفئات على حقوقه، لجهة مستوى الأجر، وديمومة العمل، وانتظام التقديمات المتمّمة للأجر، والاستفادة من أنظمة التقاعد. والعمل انطلاقاً من ذلك، على تنظيم وخوض حملات مطلبية في صفوف كل من هذه الفئات، استجابة لهدفين متلازمين، الدفاع عن حقوق هذه الفئات من الأجراء من جهة، ورفع مستوى أداء وفعالية الوظيفة العامة وتحسين صورتها أمام المواطنين من جهة ثانية.

رابعاً: العمل، في مواجهة الضمور الاستثنائي للحزب في الإطار المديني، على نسج شبكة علاقات وتحالفات مع شخصيات وقوى اجتماعية أساسية وجدّ متنوعة في منطقة بيروت الكبرى والمدن اللبنانية الرئيسة، وذلك عبر الجمهور الواسع من الشيوعيين وليس فقط عبر الكادر الحزبي القيادي. وينبغي أن يتركّز هذا النوع من العمل ـ بالإضافة إلى العمال والأجراء وتشكيلاتهم النقابية ـ على الشباب

والطلاب والمثقفين والأساتذة الجامعيين وأصحاب المهن الحرة في قطاعات الصحة والهندسة والقانون، وأساتذة التعليم الرسمي والخاص، وأعضاء الجمعيات البلدية والأهلية، والفنانين والعاملين في الإعلام المرئي والمسموع، وجمهور المنابر والمنتديات الفكرية والثقافية... فلا مستقبل للحزب من دون استعادة مواقعه الأساسية في المدن والتجمعات المدينية.

خامساً: التوجه الحاسم نحو تحويل منظمات الحزب في جانب أساسي من عملها ـ خصوصاً في البلدات والقرى والمدن الثانوية ـ إلى خلايا حيّة للتنمية المحلية وللعمل البلدي البديل (أي إلى «بلديات ظل»). وهذا ما يطرح أمام المنطقيات والفروع الحزبية مهمات محدّدة وواضحة المعالم والاستهدافات، بدل استمرار تعطّل فعالية عملها في مهمات مبعثرة وظرفية، أو استنفاد معظم هذا العمل في جدل غير ذي صلة بحقل الصراعات السياسية والاجتماعية الفعلية الذي ينبغي أن يتموضع فيه الحزب. إن هذا النوع من الجدل لا يمكنه في جميع الأحوال أن يشكل بديلاً عن موجبات العمل الحزبي المحلي المنتظم وعن المبادرات البرنامجية التي يفترض أن يقوم بها الشيوعيون في الإطار المحلي والبلدي. ومن المؤكد أن توجيه المنظمات نحو أنشطة ومهمات إنمائية محلية يتطلب من الحزب بذل جهد كبير ومنظّم بغية تدريب الكادر المحلي وإعداده لتمكينه من الاضطلاع بمثل هذه المهمات. ويمتلك الحزب من دون شك القدرة على توفير هذه

الشروط والمتطلبات (تأهيل الكادر في الفروع والمنطقيات وتدريبه على جمع وتحليل المعلومات في الإطار المحلي وعلى وضع خطط وبرامج مبسّطة حول قضايا الإدارة والتنمية المحليتين)، إذا ما اتخذ قرار فعلي في هذا الشأن وتمّ توفير شروطه، بما في ذلك التزام المنظمات بتنفيذه.

خامساً ـ الجديد في تطور خصائص المشكلة الاجتماعية

لا يمكن للتحالف القائم بين اقتصاد ليبرالي يتحكم به رأس المال المالي من جهة، والزعامات المهيمنة على النظام السياسي الطائفي من جهة ثانية، سوى توليد الأزمات الاجتماعية والعمل على إعادة إنتاجها بصورة مستدامة، وإن اختلف شكل تلك الأزمات من حقبة إلى أخرى.

١. النموذج الاقتصادي الليبرالي ... والنظرة الاختزالية للمسألة الاجتماعية

إن التحالف الطبقي الذي يتحكم ـ عبر نوع من تقسيم العمل بين طرفيه الأساسيين ـ بمجمل السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية والنقدية، قد أوصل البلد إلى جملة وقائع لا يمكن دحضها، وأهمها التالي: نمو اقتصادي ضعيف نسبياً وعرضة لتقلبات حادة، وعجز متماد عن خلق فرص عمل مجدية تلبي احتياجات الشباب وتطلعاتهم، وافتقاد شبه مطلق للضوابط المؤسسية في الإنفاق العام، وتباين فاضح في معدلات الضريبة على الأجور ومصادر الدخل والريوع والأرباح

وفي توزيع العبء الضريبي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتواطؤ دفين مع التكتلات الاحتكارية على رفع معدلات الفائدة وأسعار الاستهلاك، وإحجام عن التصحيح الدوري للأجور ارتباطاً بتطور تكاليف المعيشة، وخلل بنيوي في شبكات التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة التي تشكو من ضعف في نوعيتها وفاعليتها ورقعة انتشارها (كما هو حال نظم التأمينات العامة وشبه العامة وخدمات التعليم الرسمي والصحة العامة والنقل العام والسكن الموجّه نحو الفئات الاجتماعية ما دون المتوسطة).

إن هذه الوقائع المختلفة قد تمخّضت في المقام الأخير عن تخلّي دولة الليبرالية الاقتصادية عن الكثير من المسؤوليات التي ترتبط بالقضية الاجتماعية وبحقوق المواطنة، وعن إخضاع تلك المسؤوليات لفعل آليات السوق، أي للاعتبارات المحكومة أساساً بعامل الربح. وانعكس هذا التخلّي في تراجع دور الدولة كمنتج مباشر للخدمات الاجتماعية العامة، في حين ازداد دورها التمويلي لهذه الخدمات التي اتجه القطاع الخاص نحو إنتاجها. بل إن الفراغ الرسمي على هذا الصعيد قد شجّع القطاع الخاص على تعظيم استثماراته نسبيًا في إنتاج معظم الخدمات العامة (كخدمات الصحة، والتعليم، والنقل، وغيرها). وإذا كان اتساع دور القطاع الخاص في هذا المجال قد انطوى على إيجابيات نسبية - كمساهمته في توفير الخدمة، والعمل على تنويعها، وتطوير حجم التجهيز فيها ونوعه - إلا أنه تميّز في الوقت

ذاته بالعديد من المحاذير ونقاط الخلل، كالتحكم من قبل القوى الاحتكارية (في هذا القطاع) بأسواق الخدمات العامة، وعدم التزام هذه القوى بالمواصفات، واتجاه الموردين الأساسيين نحو التكتل التفاوضي في وجه الدولة التي تموّل جزءًا مهماً من تلك الخدمات. إن المحصلة النهائية لهذه الوقائع الراسخة ـ التي رافقها فساد وهدر في الأموال العامة وإثراء غير مشروع ـ قد انعكست مزيداً من الخلل في توزّع الثروة والدخل بين اللبنانيين، ومزيداً من عدم المساواة حيال حقّ المواطن في الخدمة العامة، كما انعكست اتجاهاً متمادياً نحو التميز والإقصاء الاجتماعي حيال قطاعات واسعة من اللبنانيين.

إن النضال الديمقراطي العام على صعيد المسألة الاجتماعية ينبغي أن يشكل أولوية أساسية لمنظمات الحزب كافة، وأن يصار إلى تعزيز التشابك والتراكم والتنسيق بين مختلف أوجه هذا النضال، مع التأكيد على وجهته الجماهيرية وعلى ضرورة توظيفه في عملية التغيير السياسي.

٢. الخلل بين النصوص المتعلقة بتوفير الخدمات العامة...
وبين واقع هذه الخدمات المرير

إن الكثير من القوانين والتشريعات المقرّة رسمياً في الدستور وفي قوانين إنشاء وزارات الخدمات العامة الأساسية، يشير مبدئياً ـ بحسب ما جرى ذكره في فصول سابقة ـ إلى حقّ اللبناني في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمل، إلا أن التجسيد الملموس لهذا الحقّ

بقيت تحول دونه فجوات مستعصية وأوجه فاقعة من التحيّز وعدم المساواة. فقد اكتفت الدولة بصياغات إنشائية عامة في معظم النصوص الناظمة لتلك القوانين والتشريعات، وتهرّبت من تحديد النطاق الفعلي لالتزاماتها في مجال توفير الخدمات العامة الأساسية، عبر تمنّعها أو تباطؤها في استصدار واستكمال وتحديث المراسيم التنظيمية والتنفيذية المفصّلة التي ترعى تطبيق دقائق تلك الالتزامات. وحتى النظام الأهم للتأمين العام في البلد ـ والمتمثّل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ـ الذي كان يقضي منذ إنشائه بتوسيع نطاق شموله لفئات اجتماعية إضافية ولأنواع متعددة من الخدمات، فإن أياً من هذه الأهداف لم يتحقق، وقد بات هذا الصندوق في الوقت الحاضر عرضة للتعثّر المالي تحت وطأة العجوزات المتراكمة في فرعين من فروعه الثلاثة (فرع المرض والأمومة، وفرع التعويضات العائلية)، وارتفاع تكاليفه الإدارية إلى مستويات قياسية نسبياً. إن مماطلة الدولة في ردم هذه االفجوات الصارخة ـ بين النصوص العامة وواقع الخدمات المرير ـ تعكس رغبتها الدفينة في التملّص من مسؤولياتها عن توفير الخدمات العامة للمواطنين. فقد بقي نصيب اللبنانيين من التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية المتاحة، يرتبط إلى حدّ كبير بوضعيتهم الخاصة في سوق العمل ـ كموظفين رسميين أو عمال وأجراء نظاميين أو غير نظاميين في القطاع الخاص ـ أكثر مما يرتبط بصفتهم مواطنين يتساوون في الحقوق، ولاسيما حقّهم المطلق في الاستفادة من تلك التقديمات والخدمات.

إن من بين أبلغ الدلائل المعبّرة عن تعطّل المرتكزات الأساسية لوظيفة الدولة على المستوى الاجتماعي، أن كل الزيادات الاسمية المتعاقبة في ما يسميه التحالف الحاكم «الإنفاق الاجتماعي» (للدولة)، لم يفلح في الحدّ من حجم الخلل البنيوي في مجالات خدماتية أساسية كالصحة والتعليم والنقل العام والسكن الشعبي وغيرها. ويكاد يصبح تجسيد الحق في الخدمة العامة خاضعاً لسرعتين (Deux vitesses)، واحدة للفقراء والفئات الاجتماعية المهمشّة، وأخرى للشرائح العليا من الطبقة الوسطى وللميسورين. وقد بقيت النظرة الدونية إلى التعليم الرسمي، العام والمهني والجامعي، قائمة بل لعلّها تفاقمت في السنوات الأخيرة بالرغم من كل ما أنفق وينفق ـ على المباني والإنشاءات والمعلمين ـ في هذا القطاع، وسط ازدياد المنافسة المحمومة وغير المتكافئة من جانب القطاع الخاص. هكذا نجد الدولة تنفق وسطياً على تعليم التلميذ الواحد بقدر ما ينفقه القطاع الخاص، ومع ذلك يستمر تخلف مؤشرات الترفّع والرسوب والتسرب في التعليم الرسمي عن مثيلها في التعليم الخاص. ويكاد ينطبق هذا الاستنتاج على تدخلات الدولة في المجال الصحي، حيث تعددت نظم التأمين الصحية العامة وشبه العامة ـ ولكن مع استمرار أكثر من نصف المقيمين من دون تغطية صحية مباشرة ـ وترسّخت سيطرة احتكار الدواء، واستقرت تكاليف الخدمة الصحية على مستويات عالية نسبيًا بالرغم من وجود فائض في العرض الصحي على المستوى

الوطني، مع العلم أن هذا الفائض عائد أساساً إلى تركّز الإنتاج في جانب (القطاع الخاص) وتركّز التمويل في جانب آخر (القطاع العام). وتتجلى مظاهر ذلك الفائض على غير صعيد: لجهة متوسط عدد أسرّة المستشفيات وعدد الأطباء وعدد الصيادلة لكل ألف نسمة، وكذلك لجهة حجم التجهيز الصحي ونوعه بالمقارنة مع مستوى المداخيل. وقد شجّع هذا الأمر الدولة على استسهال تلزيم التغطية الاستشفائية إلى المستشفيات الخاصة، عبر وزارة الصحة، في حين يتواصل التعثّر المتكرر في أداء وإدارة العديد من المستشفيات الحكومية، لاسيما الكبيرة منها. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي المبالغة في حجم الدور التمويلي للدولة في ما يتعلق بتوفير خدمات التعليم والصحة للبنانيين: فمجموع ما تنفقه الدولة في هذا المجال يبقى شديد التواضع في المقارنات الدولية، إذ هو لا يتعدى بصورة عامة ٤٠٪ من إجمالي إنفاق المجتمع على التعليم (مع العلم أن ما بين ربع وخمس هذا التمويل العام يتحوّل إلى أقنية التعليم الخاص عبر المنح المقرّرة لموظفي الدولة)، و٣٥٪ من إجمالي إنفاق المجتمع على الصحة، مع العلم أن هذه النسبة تشمل ما يدفعه الأجراء وأصحاب العمل من اشتراكات لفرع المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أما في البلدان المتقدمة، فإن هذه النسب ترتفع إلى ما بين ٧٠٪ و٨٥٪ من إجمالي فاتورة إنفاق المجتمع على هذين المرفقين.

إن من واجب الشيوعيين الانكباب على بلورة السبل الآيلة - في

كل ما يتعلق بحجم ونوع الخدمات العامة التي تلتزم الدولة بتوفيرها بموجب القوانين السائدة ـ إلى تجاوز الفجوات بين نصوص القوانين من جهة، والواقع الملموس للخدمات العامة من جهة ثانية، بحيث يصبح في الإمكان عبر التحركات الشعبية المنظمة كسب مزيد من الفئات الاجتماعية المهيأة للانخراط في النضالات المؤثرة في مصالحها الاجتماعية والمعيشية المباشرة.

٣. حول إمكان مبادلة مصالح طبقية جزئية بمصالح طبقية أوسع نطاقاً

إن المطلوب من الوثائق المؤتمرية أن تناقش وتجيب عن أسئلة شائكة يطرحها احتمال مبادلة ملفات تتعلق بمكتسبات جزئية لهذا المكوّن الاجتماعي أو ذاك من مكونات التحالف الطبقي العريض، بملفات مفتوحة على شبكة مصالح أكثر اتساعاً تعني الغالبية الساحقة من العمال والأجراء والفئات المتوسطة والفقيرة. إن هذه «المبادلات» المحتملة (والبعض يسميها «مقايضات») تشير إلى مدى إمكان التنازل ـ لقاء دفع تعويضات مشروعة ـ عن مكاسب جزئية خاصة بأحد مكوّنات الطبقة العاملة أو أحد مكونات تحالفها الطبقي، في مقابل انتزاع مكاسب ذات بعد وطني تطال كتلاً اجتماعية متنوعة وأوسع نطاقاً بكثير. ومن الأمثلة على هذا النوع من «المفاضلات»، نورد الملفات الثلاثة التالية:

أمثلة عن مبادلات محتملة في المجال الصحي: إن هذه المفاضلة تطرح مدى إمكان إجراء خيار بين استمرار تعدد نظم التأمينات الصحية

العامة وشبه العامة ـ وهي لا تكاد تغطي راهناً سوى نصف إجمالي اللبنانيين المقيمين ـ أو استبدال هذه الأخيرة بنظام وطني موحّد للتغطية الصحية يشمل جميع المقيمين وليس فقط العاملين في الأنشطة النظامية في القطاعين العام والخاص. إن هذا النوع من المقايضات قد يتعارض مع مبدأ حماية الحقوق المكتسبة التي تستفيد منها بعض مكونات الطبقة العاملة النظامية، ولكنه يوفّر التغطية الصحية لجميع المقيمين من اللبنانيين، بمن فيهم غير النظاميين، مع إمكان التعويض عما قد تخسره تلك المكونات من جرّاء انتقالها من نظم التأمينات الخاصة بها إلى نظام وطني شامل للتغطية الصحية.

أمثلة مبادلات محتملة في مجال التعليم: لا تتردد بعض «الرؤوس الحامية» المتحمّسة لمشاريع الخصخصة بالمطالبة بشمول التعليم الرسمي بهذه المشاريع، بحجة أنه مكلف وضعيف الإنتاجية في آن معاً. وفي مواجهة هذه الادعاءات، اكتفت القوى اليسارية برفع شعار تحسين نوعية التعليم الرسمي من دون أن تفرض معالجات رسمية فعلية تحدّ من استمرار تراجعه، كماً ونوعاً، ومن ترسّخ منظومة المدارس الخاصة المجانية (نحو ١٠٠ ألف تلميذ). ومن المؤكد أنه لم تعد ثمة مبررات ومسوغات مقنعة أمام هذه القوى للتردد في اتخاذ موقف صريح وعملي إزاء استمرار الدولة في التمويل المباشر ـ من أموال المكلفين التي يتأمن معظمها من الفقراء ـ لتغطية نفقات تعليم غالبية أبناء موظفي الدولة في المدارس الخاصة بالذات. إن

شعار دعم التعليم الرسمي وردم الفجوة المتزايدة بين نوعية التعليم الرسمي ونوعية التعليم الخاص (ولاسيما في المرحلة الابتدائية والتعليم الأساسي)، لن يؤخذ على محمل الجدّ، طالما استمر هذا النسق من التمويل قائماً، لأن هذا الأخير يحول عملياً دون تعبئة القوى الاجتماعية القادرة على ترجمة هذه الوعود فعلاً على أرض الواقع.

أمثلة مبادلات محتملة في مجال نظم التقاعد: ينبغي تسريع الخطى نحو إقرار نظام وطني للشيخوخة والتقاعد ـ من دون الإخلال بمبدأ الحقوق المكتسبة للعاملين ـ مع العلم أن نحو عقدين قد انقضيا منذ أن بدأت مناقشة حيثيات هذا النظام في أواسط التسعينيات، وصدرت مذاك صيغ عديدة منه، دون أن يرى أي منها طريقه إلى التنفيذ. إن هذا المطلب الاجتماعي الاستراتيجي يجب أن يندرج فعلياً من ضمن أولويات عمل القوى اليسارية، بغية وقف استمرار «مهزلة» نظام تعويضات نهاية الخدمة، الذي يكرّس فروقاً بنيوية فظيعة بين مكونات الطبقة العاملة. ويجب أن يكافح الشيوعيون من أجل أن تكون شروط التقاعد للعاملين في القطاع الخاص (النظامي) شبه موازية للشروط المعمول بها في القطاع العام. وهذا التوجّه يجب أن ينطبق أيضاً على العمال والأجراء المكتومين الذين يعملون في أنشطة غير نظامية، والذين لا يستفيدون راهناً لا من تعويضات التقاعد ولا من تعويضات نهاية الخدمة. إن ترسيخ مقومات الوحدة بين المكونات المختلفة للطبقة العاملة لن يحقق مبتغاه ما لم يتمّ تطوير مسارات

التقارب والتلاقي ـ في المدى المتوسط والبعيد ـ بين مصالح هذه المكونات المختلفة، وصولاً إلى تحسين القدرات الذاتية للتحالف الطبقي والديمقراطي العريض على التصدي لسياسات رأس المال المالي.

إن هذا النوع من المفاضلات ـ وغيرها ـ يجب أن يطرح على بساط البحث والنقاش بين الشيوعيين، كي يتوصلوا إلى خلاصات تسمح لحزبهم بلعب دور مميّز على المستوى الوطني، في كل ما له علاقة بالخيارات المجتمعية الكبرى التي لا تنحصر في العمال والأجراء فقط، بل تطال أيضاً غالبية الشرائح الاجتماعية في البلد، بما في ذلك الشرائح الاجتماعية المتوسطة وما دون المتوسطة.

٤. الطغمة المالية... و«النظرة الدونية» إلى موضوع الأجر والأجراء

إن مسألة نظام الأجور وعلاقته بكلفة المعيشة تندرج في قلب المعضلة الاجتماعية، حيث إن القيمة الفعلية للأجر الوسطي لم تتمكن على امتداد العقدين المنصرمين من اللحاق بحركة الأسعار والتضخم المتراكم. وتبعاً لذلك ضاقت الهوة نسبياً بين مستوى الأجور من جهة وخطوط الفقر الدنيا والعليا من جهة ثانية. ولم تتمكن التقديمات الاجتماعية الممنوحة للأجراء من التعويض عن الخسارة النسبية اللاحقة بالقوة الشرائية للأجر، مع العلم أن أكثر من ثلث إجمالي عدد الأجراء لا يجري التصريح عنهم للمؤسسات الضامنة، ولا يستفيدون بالتالي من نظم التأمينات العامة وشبه العامة. وارتباطاً بهذا الواقع، اتجه

الوزن النسبي لمجموع كتلة الأجور (في القطاعين العام والخاص) في إجمالي الناتج المحلي القائم، نحو التراجع عاماً بعد عام. ويكفي التذكير بأن ما خسره الأجراء في لبنان من قوتهم الشرائية ـ لمصلحة الأرباح والفوائد والريوع ـ خلال ١٨ عاماً تمتد ما بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠١٣، تقدّر قيمته بأكثر من ١٠ مليارات دولار، وذلك نتيجة الفجوة المتراكمة بين تطور الأسعار وتطور الأجور خلال هذه الفترة. وإذا كان إجمالي القيمة الاسمية للأجور في القطاع العام وحده، قد ارتفع بمعدل الضعفين منذ أوائل التسعينيات، فإن هذا الارتفاع قد ارتبط إلى حدّ كبير بازدياد عدد العاملين في القطاع العام، عبر استسهال لجوء الدولة إلى التعاقد الوظيفي ـ الذي شمل عشرات الألوف من عديد القوى الأمنية والمعلمين المتعاقدين وغيرهم ـ أكثر مما ارتبط بارتفاع متوسط الأجر الاسمي للعامل الواحد في هذا القطاع. وفي موازاة ذلك، كانت رساميل المصارف تتضاعف في الفترة نفسها أكثر من ١٠٠ مرة بالتزامن مع ازدياد أرباحها ٦,٤ مرات، وكان الناتج المحلي يرتفع ٣,٦٤ مرات، وإيرادات الدولة ٨,٣ مرات، بينما بلغ معدل الارتفاع الوسطي في أسعار الأراضي أكثر من عشر مرات.

إن الانخفاض في وزن الأجور النسبي ناجم من عوامل عديدة، أهمها: ارتفاع معدلات التضخم (١٢١٪ منذ عام ١٩٩٦) التي لم ترافقها تصحيحات موازية في قيمة الأجور الاسمية؛ وازدياد الاقتطاع الضريبي ـ المباشر وغير المباشر ـ من مداخيل الموظفين والأجراء؛

إضافة إلى تباطؤ نمو ظاهرة العمل المأجور نسبياً في البلد، مقارنة بأنماط العمل الأخرى. وغالباً ما كانت الطغمة المالية تدعي أن التضخم الذي يعانيه لبنان هو تضخم مستورد من بلدان المنشأ، وأن لا مسؤولية تقع على عاتق الأسواق المحلية في ما يخص الارتفاع الحاصل في الأسعار. ولكن ما يدحض هذا الادعاء، هو أن الارتفاع المتراكم في أسعار الاستهلاك في لبنان على امتداد العقدين المنصرمين، يكاد يوازي ثلاثة أضعاف مثيله في البلدان الصناعية، التي يتزوّد لبنان منها بمعظم مستورداته. إن هذا يؤكد أن التضخم في لبنان ناجم في الأساس عن واقع بنية الأسواق المحلية وعن إحكام المجموعات الاحتكارية قبضتها على هذه الأسواق، وسط غياب شبه كامل أو تعطيل فعلي متعمّد لأعمال الرقابة وللتشريعات التي تحمي المستهلك وتحول دون تشكّل الاحتكارات. ويستنتج من ذلك بوضوح لا لبس فيه أن الطغمة المالية هي بالتحديد التي هيّأت، عن سابق تصميم وإصرار، البيئة المؤاتية لدفع حصة الأجور من الناتج المحلي نحو الانخفاض، في موقف يعكس نظرتها الدونية إلى الأجراء عموماً.

إن إعادة النظر في وظيفة ودور وصلاحيات ودرجة مأسسة عمل لجنة المؤشر، ينبغي أن يكون من ضمن أولويات برنامج عمل الشيوعيين ومنظماتهم النقابية، بهدف الحدّ من استخدام هذه اللجنة - من قبل الطغمة المالية وأطراف الحكم - في تمييع المطالب العمالية المحقّة لمصلحة قوى رأس المال، والحؤول دون استمرار تغطية الاتحاد العمالي العام لهذا التمييع.

٥. تفاقم البطالة يشكل أبرز تجليات الأزمة الاجتماعية

إن الارتفاع المطرد في معدلات البطالة يعتبر أحد أهم مؤشرات الأزمة الاجتماعية في أي بلد من البلدان. وتميل أزمة البطالة في لبنان نحو التفاقم منذ أواسط التسعينيات، وهي تتركّز في الفئات الأساسية التالية: في صفوف الشباب، حيث يكاد معدل البطالة يزيد عن ضعفي المعدل الوطني الذي يشمل كل الأعمار؛ وفي صفوف الإناث اللواتي لا تتناسب نسبة العاملات بينهن مع معدلات التحاقهن القياسية في مراحل التعليم كافة، وبخاصة في التعليم العالي؛ وفي صفوف حملة شهادات التعليم العالي الذين يواجهون صعوبات جمّة في إيجاد عمل، بسبب نوعية التعليم عموماً وخصائص الطلب المحلي على العمل. وبصورة عامة، ترتبط أزمة البطالة في لبنان بوجود نوعين من الخلل في سوق العمل، الأول ذو طابع كلي، والثاني ذو طابع هيكلي.

فعلى المستوى الكلي، يلاحظ أن ثمّة فجوة هائلة ما بين عرض العمل ـ المحكوم أساساً بالبنية الديموغرافية للبلد، حيث يتدفق سنوياً إلى سوق العمل ما يراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف وافد جديد (من بينهم نحو ٣٠ ألف خريج جامعي) ـ والطلب على العمل من جانب المؤسسات الخاصة القائمة والمؤسسات الخاصة الجديدة المزمع إنشاؤها سنوياً، إضافة إلى الطلب الوافد من عدد محدود من المؤسسات العامة، لاسيما ما يخصّ منها عمليات التعاقد مع السلك العسكري ومع أساتذة التعليم الرسمي. ويستفاد من التقديرات المتاحة

أن إجمالي الطلب السنوي المحلي على العمل لا يستوعب إلا ما بين ٣٠٪ و٤٠٪ من إجمالي عدد الوافدين الجدد سنوياً إلى سوق العمل، في حين يتجه الباقي إما نحو الهجرة إلى الخارج إذا ما أتيحت له هذه الفرصة، وإما ينضمّ ـ لفترة قد تطول أو تقصر ـ إلى جيش العاطلين عن العمل.

وعلى المستوى الهيكلي، يبرز الخلل ما بين البنية الداخلية لعرض العمل المحكومة أساساً بنوع اختصاصات ومخرجات التعليم العالي والتعليم المهني من جهة، والبنية الداخلية للطلب على العمل، لاسيما الطلب الوافد من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في القطاع الخاص، من جهة ثانية، مع العلم أن غلبة هذا الخلل الهيكلي عائدة أساساً إلى عدم بناء اقتصاد عصري ومنتج.

وإذا ما أردنا تثقيل الوزن النسبي لحجم المشكلة على جانبي العرض والطلب على العمل، لخلصنا إلى الاستنتاج الأساسي التالي: إن العقبة الأهم التي تعترض انتظام سوق العمل المحلية تتركّز في جانب الطلب أكثر مما تتركّز في جانب العرض، وذلك لأسباب تتعلق ببنية المؤسسات الخاصة التي لا يتجاوز عدد المؤسسات المتوسطة والكبيرة فيها نسبة ٣٪ من مجموع عدد المؤسسات، بينما تطغى على الباقي مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر وذات قدرة متواضعة نسبياً على خلق فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب الفائض السنوي في عرض العمل. وينبغي التأكيد على أن الخلل في سوق العمل لا

ينحصر في الفجوة الكلية أو في الفجوة الهيكلية (كما سبقت الإشارة) فقط، بل إن هذه المشكلة تشمل أيضاً ـ وأساساً ـ الواقع المتردي الذي يحيط بشروط العمل التي يخضع لها العاملون (لجهة مستوى الأجور، ومستوى التقديمات والحماية الاجتماعية، ومسارات الترقي الوظيفي، وبيئة العمل الصحية والنفسية والعلائقية...). ويصل تردي شروط العمل إلى ذروته، خصوصاً لدى تلك الفئة الواسعة من الأجراء غير النظاميين، الذين يفتقدون إلى تصحيحات أجر نظامية، وإلى بدلات نقل، كما يفتقدون إلى الحماية الصحية وأنظمة تعويضات الصرف من الخدمة.

إن القوى اليسارية مدعوة إلى تكثيف نضالها في صفوف المتعطلين عن العمل، ولاسيما أولئك الذين كانوا منخرطين في عمل مأجور، والذين ترتفع معدلات الفقر بينهم إلى نحو ضعفي مثيلها على المستوى الوطني. ومن بين أبرز الأهداف التي ينبغي أن تعمل تلك القوى على تحقيقها: استحداث صندوق لضمان البطالة، ولاسيما بطالة الأجراء، والعمل على إعادة إدماج المتعطلين عن العمل في الحياة الاقتصادية من خلال برامج محدّدة للتدريب والإعداد المهنيين.

٦. ظاهرة الفقر جزء مهم من المسألة الاجتماعية، وتندرج معالجتها ضمن المعالجة الأشمل لتلك المسألة

إن انتشار بؤر الفقر في لبنان يشكل بالتأكيد مظهراً فاقعاً من مظاهر الأزمة الاجتماعية، خصوصاً في بعض المناطق المدينية (مثل

مدينة طرابلس بامتياز، التي يعاني نحو ٢٠٪ من سكانها بسبب ظاهرة الفقر المدقع، إضافة إلى بعض ضواحي العاصمة)، وفي مناطق ريفية واسعة لاسيما في محافظتي الشمال والبقاع. وتتركّز ظاهرة الفقر بصورة خاصة في صفوف الأسر ذات الحجم الكبير والتي ترتفع فيها معدلات البطالة والأمية والإعاقات الصحية وانعدام شبكات الحماية الاجتماعية وندرة العمل في أنشطة اقتصادية نظامية تؤمن حدّاً أدنى من الانتظام في المداخيل. كما تتركّز هذه الظاهرة في الأسر التي تضطلع فيها المرأة بدور ربّ الأسرة، لأسباب شتى من ضمنها تعرض ربّ الأسرة الذكر للإعاقة، والترمّل والطلاق والتفسخ العائلي وغير ذلك من أسباب. ويطال الفقر المدقع ـ أو أسوأ أشكال الفقر ـ نحو ١٠٪ من إجمالي عدد السكان المقيمين في لبنان، بينما ترتفع هذه النسبة إلى نحو ثلث المقيمين عندما يتعلق الأمر بالفقر عموماً (وليس فقط بأسوأ أشكال الفقر).

إن الشيوعيين واليساريين مطالبون بالتعامل مع ظاهرة الفقر ليس بصفتها معطى مستقلاً وقائماً بذاته خارج إطار البنية الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلد ـ كما تصوّر ذلك في أحيان كثيرة أدبيات الحكم والمنظمات الدولية المختلفة ـ بل بصفتها جزءًا لا يتجزأ من إفرازات هذه البنية الرأسمالية المحكومة بآليات الاستغلال الطبقي والاجتماعي. فالأسر الفقيرة في لبنان، التي شكل نحو ٣٠٪ من السكان والتي تعتاش من دخل شهري إجمالي لا يزيد عن ٨٠٠ دولار

أو ٩٠٠ دولار، تنتمي في جزء كبير منها إلى فئات لا يستهان بها من أجراء القطاع الخاص غير النظاميين، وإلى الفئات الدنيا من الأجراء النظاميين في القطاعين العام والخاص، وهذا ما يجعل من تلك الظاهرة ركناً أساسياً من أركان المسألة الاجتماعية في البلد. وفي محاولة للقفز فوق هذا الواقع الموضوعي، غالباً ما يسعى الحكم إلى المبالغة في الترويج لمهمة مكافحة الفقر (المدقع)، في محاولة منه لطرحها كبديل مصطنع لمهمة بناء استراتيجية للتنمية الاجتماعية.

إن المطلوب من الشيوعيين (والقوى اليسارية والديمقراطية) هو العمل على فرض إدراج المهمة الأولى (مكافحة الفقر) ضمن الإطار الأعمّ والأشمل للمهمة الثانية (التنمية الاجتماعية). فمن دون سياسة اجتماعية ذات مرتكزات واضحة المعالم والأهداف، لايمكن لبرامج مكافحة الفقر أن تحقّق ما تدعيه من أهداف.

٧. الأبعاد الاجتماعية لأزمة النزوح السوري إلى لبنان

إن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية على لبنان لم تكتمل فصولها حتى تاريخه، لاسيما أن المواجهات المسلحة لاتزال آخذة مداها بين الحكم والمعارضات السورية المختلفة، المدعومة من أطراف دولية وإقليمية متنوعة. ولا يستبعد أن تحتدم تلك المواجهات بصورة داهمة، في ضوء التطورات السياسية والأمنية الخطيرة التي استجدت أخيراً في العراق. ومن الصعب في الوقت الحاضر المجازفة بوضع تصوّر دقيق للمدى الزمني الذي سوف تقف

عنده هذه التداعيات، وبخاصة ما يتعلق منها بوتيرة النزوح السوري المستقبلي إلى لبنان. وتبدو كل الاحتمالات ممكنة: احتمال استمرار تدفق السوريين إلى لبنان بفعل تواصل المواجهات، واحتمال حصول موجات من النزوح السوري المعاكس في ضوء تطور الوضعين الأمني والسياسي في سوريا، واحتمال استقرار جزء من هذا النزوح السوري بشكل شبه نهائي في لبنان ارتباطاً بوجهة تطور المعادلة السياسية السورية الداخلية، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار متمايزة في كل من الاحتمالات المذكورة.

إن حجم النزوح السوري المحقق إلى لبنان بات يقترب راهناً بحسب تقديرات المنظمات الدولية المختلفة من عتبة المليون وربع المليون نازح، أي ما يمثّل أكثر من ربع إجمالي عدد المقيمين في لبنان راهناً. إن ضخامة هذا الحجم من النزوح ينطوي على نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية مرشحة للتفاقم، كلما طالت مدّة الأزمة السورية واشتدت تداعياتها المعقدة على لبنان. وإضافة إلى الأبعاد الديموغرافية والجيو-سياسية لهذا النزوح، تبرز المخاطر الفعلية الداهمة خصوصاً في مجال اشتداد المنافسة بين الفقراء اللبنانيين والفقراء السوريين الساعين إلى العمل، والتي قد يقطف ثمنها في المطاف الأخير رأس المال اللبناني الكبير، في شكل فرض خفض إضافي في القيمة الفعلية للأجر، كما يتبيّن من مؤشرات عديدة متاحة راهناً. كما تبرز هذه المخاطر في احتمال الاستثمار السياسي الأرعن لمأساة النزوح

عموماً، سواء من جانب الأطراف المتصارعة في سوريا (لاسيما القوى التكفيرية المتطرفة)، أم من جانب أطراف الصراع في لبنان، وعلى رأسها الجماعات الأصولية والتكفيرية، مما قد يقود إلى نشوء وتفاقم «مشكلة اندماج» بين اللبنانيين والسوريين في أماكن عملهم وسكنهم. ويرتدي هذا النوع من المخاطر أشكالاً داهمة في المحافظات الأكثر فقراً، وبالتحديد الشمال والبقاع اللتين استقبلتا بمفردهما نحو ٧٠٪ من إجمالي عدد النازحين السوريين، لاسيما الفقراء منهم.

إن تقيماً موضوعياً ـ من الزاوية اللبنانية ـ لمحصلة النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن النزوح السوري إلى لبنان، لا يشير إلى تكاليف وسلبيات فقط، بل هو ينطوي كذلك عن بعض الإيجابيات النسبية في نواح محدّدة. ويسجّل في خانة الإيجابيات: إنفاق فئات من النازحين السوريين، وبخاصة الفئات المتوسطة السورية، على السلع وخدمات السكن والنقل والتعليم والصحة والتأمين والسياحة الداخلية والترفيه، وغيرها من الخدمات المتداولة في السوق اللبنانية؛ وإنفاق المنظمات الدولية على مئات ألوف من النازحين السوريين المحتاجين، بغية تغطية الحدّ الأدنى من متطلباتهم المعيشية الأساسية (نحو مليار دولار سنوياً)، هذا بالإضافة إلى إنفاق هذه المنظمات على جيش العاملين لديها في مجال تنظيم أعمال الإغاثة والمساعدة.

ولكن هذه الإيجابيات المتأتية عن حركة النزوح لا تتناسب

مع حجم ونوع المشكلات والتعقيدات التي أفرزتها هذه الحركة، خصوصاً في أسواق العمل المحلية، والتي يتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على أوضاع العمال والأجراء العاملين في البلد، كما هو مبيّن أدناه:

من جهة أولى، ازدياد استثنائي في معدل البطالة راهناً في لبنان، حيث تشير التقديرات شبه الرسمية إلى ارتفاع هذا المعدل راهناً إلى أكثر من ٢٠٪ (أي ثلاثة أضعاف المعدل الوسطي الذي كان سائداً بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠ عشية تفجّر الأزمة السورية)، مع العلم أن معدل البطالة كان مرشحاً لأن يكون أكبر بكثير لولا استمرار هجرة اللبنانيين الكثيفة إلى الخارج في الفترة ذاتها. ويتوقع أن لا تقف معدلات البطالة عند أي سقوف، إذا طالت الأزمة السورية واستقرّ جزء متزايد من السوريين في لبنان، لأسباب متنوعة، سياسية واقتصادية واجتماعية؛

من جهة ثانية، اتجاه النازحين السوريين نحو الانخراط في العمل ليس ضمن مروحة النشاطات الاقتصادية والمهن التي اعتادوا تاريخياً العمل فيها (الزراعة، البناء...) فقط، بل كذلك ضمن مروحة واسعة من الأنشطة والمهن الأخرى، بما فيها أنشطة ذات قيمة مضافة متوسطة أو عالية، وذلك كعمال أو أجراء غير نظاميين، أو كعاملين لحسابهم الخاص، أو حتى كأصحاب مهن حرّة ومستثمرين في أنشطة تجارية وخدماتية وصناعية متنوعة؛

من جهة ثالثة، انعكاس هذه الزيادة الاستثنائية في عرض العمل -

بفعل النزوح السوري ـ تراجعاً عاماً في شروط العمل داخل الأسواق المحلية، خصوصاً في مناطق تركز العمالة الوافدة (الشمال، البقاع، وصولاً بالطبع إلى منطقة بيروت الكبرى)، وانسحاب هذا التدهور بشكل خاص على مستويات الأجور ومدة العمل وشدّته، الأمر الذي عزّز المنافع المحقّقة لرأس المال المالي المحلي، وجعل مسألة «الاندماج الاجتماعي» في البيئات المحلية اللبنانية المستقبلة للنازحين عرضة لقدر كبير من الهشاشة والتوظيف السياسي وأحياناً للمواقف العنصرية والعنف.

إن هذا الواقع المعقّد بات يطرح على جميع الأطراف اللبنانية المعنية، وبخاصة الدولة، تحديات شاملة تتجاوز قدرة تلك الأطراف على التحمل. وتروّج الحكومة منذ فترة لتشكيل صندوق لدعم لبنان بواسطة مانحين دوليين وعرب، ولكن هذه الجهود حصدت فشلاً ذريعاً حتى تاريخه، بسبب هشاشة الوضع السياسي والأمني اللبناني (ولاسيما الفراغ في مؤسسات الحكم) من جهة، وتغيّر أولويات المانحين تبعاً للانقلاب الجذري الحاصل في أوضاع معظم بلدان المنطقة من جهة ثانية. وإذ يرجّح أن يواصل الحكم اللبناني والدول المانحة جهودهما لتجسيد إنشاء هذا الصندوق ـ الذي تمّ تفويض البنك الدولي بإدارته ـ فإن هذا الاحتمال يطرح على القوى اليسارية ضرورة الاضطلاع بمهمات استباقية، غايتها وضع مصالح الفئات اللبنانية والسورية الفقيرة والمتضررة في رأس أولويات هذا الصندوق، والحيلولة دون حرفه عن الغايات الأساسية التي يتوجب عليه استهدافها.

إن القوى اليسارية مطالبة بالعمل على فرض أهداف وأطر مؤسسية وشروط عمل على هذا الصندوق، تستجيب للحاجات الفعلية للفئات الاجتماعية اللبنانية والسورية الفقيرة والمتضررة، لا أن يجري تكرار ما حصل مع الصناديق التي استحدثت في مؤتمرات باريس الثلاثة السابقة أو في القمم العربية المتعاقبة.

الفصل السابع

المقاربة البرنامجية: المرتكزات والتوجهات الأساسية وآلية التنفيذ والإنجاز

استناداً إلى الموضوعات الواردة أعلاه، يتضمن هذا الفصل قسمين أساسيين: القسم الأول يحاول تحديد أهم المرتكزات الأساسية للمقاربة البرنامجية للحزب، أي تلك المرتكزات التي تتصف باختراقها للقطاعات وتجاوزها للجزئيات، والتي يغلب عليها الطابع السياسي أو طابع السياسات الكلية؛ ويتوسع القسم الثاني في صوغ التوجهات الاقتصادية والاجتماعية البرنامجية في قطاعات النشاط المختلفة، التي يفترض أن تحكم عمل المنظمات الحزبية في المدى القصير والمتوسط. وتعتبر هذه التوجهات، في معظمها، محاور مبدئية أساسية، ولن تتحوّل إلى برنامج عمل وطني شامل للحزب (بالمعنى العلمي للكلمة)، إلا بعد انكباب منظمات الحزب القطاعية

والجماهيرية على إغنائها وتفصيلها ـ كلّ في نطاق عمله المحدّد ـ وصولاً إلى تحقيق نوع من الإجماع عليها وامتلاكها، ومن ثمّ تحويلها إلى خطط عمل ملموسة يجري الالتزام بتنفيذ هذه الأولويات. وهذا يفترض ضمناً من المنظمات أن تحدّد أولوياتها ومراحل تنفيذ هذه الأولويات والخريطة الملموسة للتحالفات التي تتطلبها، وأن تعمل في موازاة ذلك على تهيئة مواردها البشرية وتعبئتها، كي تتمكّن بشكل تدريجي من إنجاز المهمات الملموسة التي تقع على عاتقها.

أولاً ـ مرتكزات أساسية أربعة للمقاربة البرنامجية

تتعدّد المرتكزات الأساسية للمقاربة البرنامجية للحزب، ولكن أهمها يندرج في أربعة حقول مترابطة، هي التالية: أولاً، تحديد محاور النضال الأساسية في مجال الإصلاح السياسي؛ ثانياً، العمل على تكوين التحالف الاجتماعي الواسع الذي تلعب فيه الطبقة العاملة دوراً محورياً؛ ثالثاً، العمل على محاولة «عزل» وتفكيك تحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية؛ رابعاً، العمل على بناء رافعات الدولة الحديثة والعادلة، مع ما يعنيه ذلك من تجديد وتدعيم للانتظام العام المجتمعي وإعادة الخدمات والمرافق الأساسية إلى الحيّز العام، بعد تحديد نطاقها الفعلي.

المرتكز الأول: العمل على تحقيق الإصلاح السياسي عبر مسارات أساسية محدّدة

إن المقاربة البرنامجية للحزب الشيوعي اللبناني تستهدف، في

بعدها السياسي، توفير الشروط كافة ـ الفكرية والمعرفية والبشرية والتنظيمية والمؤسسية والتنفيذية والتحالفية ـ التي تسمح في المدى المنظور بتفكيك النظام السياسي الطبقي والطائفي القائم، وفرض إصلاحات سياسية أساسية تفضي إلى تأسيس دولة ديمقراطية على أنقاض النظام القائم. ويعتبر النضال الديمقراطي العام، في أبعاده وأدواته المتنوعة، الرافعة الأساسية التي يعتمدها الحزب في سبيل بلوغ أهدافه. وقد تمّ التوسّع في العديد من الفصول السابقة ـ لاسيما في الفصلين الرابع والخامس ـ في تناول محاور أساسية عديدة تتعلق بالمتطلبات الأساسية للإصلاح السياسي المنشود. وتشمل هذه المحاور العمل على تحقيق التوجهات الرئيسية التالية:

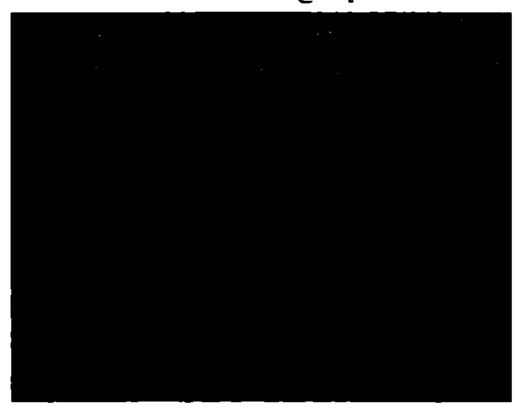
- تعديل قوانين التمثيل السياسي، وصولاً بشكل خاص إلى انتزاع قانون انتخابي عصري قائم على النسبية، ويجري تطبيقه خارج القيد الطائفي وعلى كامل الأراضي اللبنانية كدائرة انتخابية واحدة، بالتزامن مع ضبط ومراقبة عمليات الإنفاق والإعلام والترويج والإعلان، المرتبطة بالعملية الانتخابية.
- استحداث قانون عصري لمفهوم الإقامة، يحدّد مكان ممارسة المواطن لحقه الانتخابي السياسي والبلدي انطلاقاً من معايير واضحة ومحدّدة، وذلك كبديل للمكان المعتمد في سجلات النفوس الرسمية، بحسب القوانين المرعية الإجراء راهناً.
- إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية ـ انسجاماً مع تحديث قوانين التمثيل وتطويرها ـ كبديل لاستمرار إخضاع هذه

الأخيرة إلى أحكام المؤسسات الدينية واجتهادات رجال الدين وتدخلات المتنفذين والزعامات المسيطرة. ويحدّ هذا القانون من المخاطر المتأتية عن احتمال إقرار قانون انتخابي قائم على تقسيمات إدارية متعددة (البند الأول أعلاه).

- استكمال الإصلاحات ذات البعد السياسي، عبر تطوير معايير الفصل الواضح بين السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية والقضائية وتفصيلها، والالتزام بشكل خاص بإصلاح القضاء وتحصين مهنيته واستقلاله، كبديل لاستمرار ارتهان هذا الأخير للقوى المسيطرة وذوي النفوذ السياسي والاقتصادي.
- تصحيح الخلل البنيوي المتعاظم بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، عبر استحداث قانون عصري للحكم البلدي وللامركزية الإدارية، على نحو يعزّز مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإطار المحلي، ويحدّ من استمرار حصر وتركّز معظم الموارد والثروات وفرص العمل في قبضة الحكم المركزي الذي يدير شؤون البلد من العاصمة وضواحيها.
- مراجعة وتحديث وتطوير العناصر الأخرى من منظومة القوانين والتشريعات التي لها صلة بالحيّز السياسي، والتي قد يتحتّم تعديلها في ضوء إقرار بنود الإصلاحات السياسية والقانونية الواردة أعلاه، بما يتيح تحقيق قدر أكبر من الانتظام والانسجام في البناء العام لهذه القوانين والتشريعات، ويحقّق قدراً أكبر

من الديمقراطية (قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الإعلام، التقسيمات الإدارية...).

- إرساء الأسس الوظيفية للدولة ولنطاق تدخلاتها، والتقسيم العام للعمل بين إداراتها ومؤسساتها ومرافقها، وتبعات هذا التقسيم على هيكلها الإداري ومواصفات مواردها البشرية وتوزّع هذه الموارد حجماً ونوعاً، وصولاً إلى إرساء القواعد التي يقوم عليها بناء الدولة الديمقراطية فعلاً لا قولاً فقط (ينحصر هدف هذا البند في تسليط الضوء على الأسس السياسية لوظائف الدولة ونطاق تدخلاتها، بينما سوف يجري تفصيل مندرجات هذه الأسس في المرتكز الأساسي الرابع الوارد أدناه).





المرتكز الثاني: العمل على تكوين التحالف الاجتماعي الواسع الذي تلعب فيه الطبقة العاملة دوراً محورياً

من الضرورة بمكان ـ انطلاقاً مما تضمنته موضوعات هذه الوثيقة المؤتمرية من معطيات حول واقع الطبقة العاملة وتعدّد فئات الأجراء وتمايز شروط عملهم ـ أن تتجه القوى اليسارية نحو تجاوز الصيغ الاختزالية والنمطية والتبسيطية الرائجة حول مفهوم الطبقة العاملة في الإطار اللبناني. إن هذه الدعوة لا تنتقص إطلاقاً من أهمية الأسس النظرية والتاريخية التي تحكم دور الطبقة العاملة في المطلق، بل هي تعبّر عن فعل ثوري بامتياز، إذ هي تعيد إدراج هذه الأسس ووضعها ضمن حقل الصراعات الطبقية الفعلية والملموسة التي تشكّل المفصل الأهم في تطور (أو عدم تطور) حركة اليسار في هذا البلد. وعلى الشيوعيين، في هذا المضمار، الالتزام بقاعدتين أساسيتين لا مناص منهما:

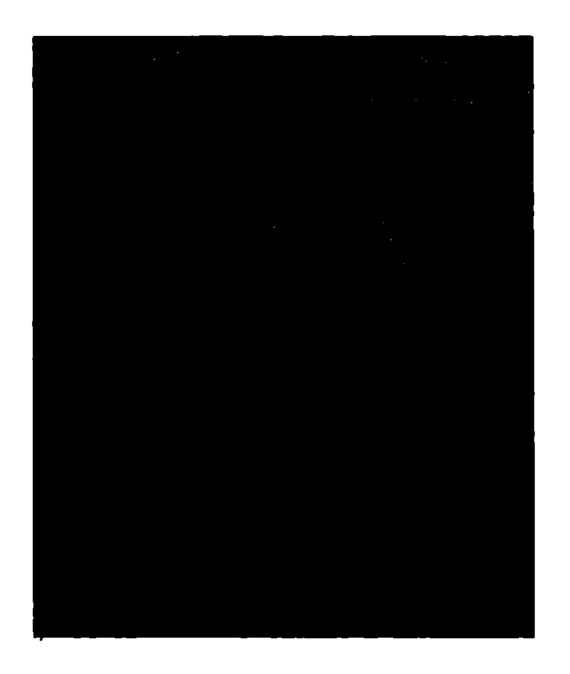
القاعدة الأولى، العمل الجاد على محاولة فهم وتشخيص المشكلات والاحتياجات الفعلية العائدة إلى كل من المكونات التي تتشكل منها الطبقة العاملة في لبنان، بما في ذلك فئة الموظفين والأجراء النظاميين في القطاعين الرسمي والخاص، والأجراء اللبنانيين غير النظاميين في القطاع الخاص، إضافة إلى الأجراء اللبنانيين المتعطلين عن العمل وإلى العمال الأجانب. وانطلاقاً من هذا التشخيص، يجب أن يحدّد الشيوعيون مسارات التداخل والتشابك ـ وربما أيضاً التباين والتمايز ـ بين هذه المكونات المختلفة، وأن يتوصلوا بالتالي إلى بلورة خريطة طريق تعزّز في المدى المتوسط المسارات الممكنة نحو التقارب والوحدة في نضال المكونات المختلفة، على قاعدة الارتقاء الشامل والمتزامن في شروط العمل المأجور عموماً في البلد.

القاعدة الثانية، العمل على بناء وتجميع أوسع قاعدة من التحالفات الاجتماعية حول المكونات الأساسية للطبقة العاملة، مستفيدين مما خلصت إليه الموضوعات الواردة أعلاه من نتائج واستنتاجات. هذا مع العلم أن تلك النتائج والاستنتاجات لا تعدو كونها ـ على أهميتها ـ دليلاً عاماً للعمل يحدّد وجهة التحرك وخصائص الفئات والقوى المستهدفة، ولكن هذا الدليل لا يكفي وحده لإنجاز القاعدة الفعلية الواسعة للتحالفات المنشودة. إن هذه القاعدة لن تتجسّد في الواقع الحيّ، ما لم ينخرط الشيوعيون ـ مستندين إلى نهج جديد في العمل القيادي ـ في تشييدها ونسجها، لبنة لبنة، في مواقع العمل والمؤسسات

والمصانع والمزارع والمدارس والجامعات والمناطق والبلديات والجمعيات غير الحكومية والمنابر الثقافية والإعلامية والأحياء السكنية.

ولا بأس من إعادة التذكير بأن تجربة الربع الأخير من القرن المنصرم قد أكدت أنّ الصراعات المطلبية، مهما بلغ شأنها، تبقى ذات فاعلية محدودة نسبياً إذا لم تنعكس في مجرى الصراع الأعمّ والأشمل الذي يتناول مسألة الإصلاح السياسي. فانتزاع مكتسبات مطلبية في هذا القطاع أو ذاك هو أمر مهم، وكذلك تحسين فرص الحصول على خدمات عامة في هذا المرفق أو ذاك...، ولكن التحدي الأهم يبقى متمثلاً في كيفية استثمار تراكم الإنجازات المطلبية وتحويله إلى رافعة لإصلاح الدولة وإحداث التغييرات المطلوبة في السياسات العامة (التشريعية والنقدية والمالية والإعمارية والاجتماعية...). فقوى التغيير لا ينبغي أن تكون أسيرة النضالات المطلبية وحدها، خصوصاً إذا كانت هذه النضالات محصورة في جزر قطاعية ومهنية وجغرافية ضيّقة ومحدودة.





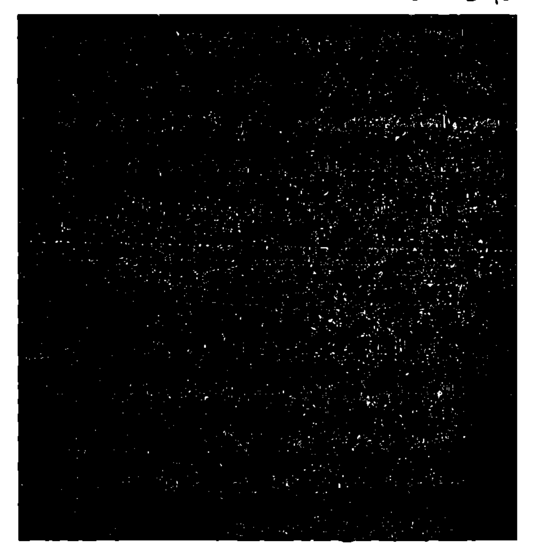
المرتكز الثالث: العمل على محاولة «عزل» تحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية

انطلاقاً من خصائص التشكيلة الاجتماعية اللبنانية وواقع اصطفافاتها الطبقية، فإن الضغط الفكري والشعبي يجب أن يتوجّه ـ بالأولوية ـ ضد النواة الأساسية والضيقة التي تحكم التحالف

العضوي بين رأس المال المالي (الطغمة المالية) والزعامات الطائفية المهيمنة، اللذين ضاقت الاستقلالية النسبية بينهما بحسب ما أوضحته موضوعات هذه الوثيقة المؤتمرية. واستطراداً، فإن هذا النوع من الضغط ذي الأهداف المحدّدة، يستوجب العمل على محاولة استمالة أو تحييد ما يمكن استمالته أو تحييده من قوى اجتماعية وطبقية متنوعة. وتشمل هذه القوى جمهور الشباب الباحث عن فرص عمل مجدية وصغار ومتوسطي المتجين في المدن والأرياف ورواد المهن التكنولوجية وأصحاب المهن الحرّة وأطرافاً محدّدة من البرجوازية نفسها (وبخاصّة الصناعيين منهم) الذين تتعارض مصالحها المباشرة مع سياسات الانفتاح من دون شروط على الأسواق العالمية. والمسألة المطروحة ليست بالضرورة مسألة بناء تحالفات راسخة مع كل تلك الأطراف، بقدر ما هي مسألة نسج تقاطعات وتفاهمات موضعية، وأحياناً متوسطة الأجل، حول شعارات ومطالب مشتركة ومحدّدة.

وينبغي على الحزب الشيوعي أن يضطلع في هذا الإطار، من دون عقد متوارثة، في بناء وإدارة عملية التفاوض مع ممثلي هذه القوى المتنوعة، بهدف نسج هذا النوع من التقاطعات والتفاهمات حول مسائل تؤثر في مصالحها الحيوية. ويفترض أن تبدأ هذه العملية من خلال محاولة إقناع تلك الفئات (كلياً أو جزئياً)، بأن الفشل الذريع للطغمة المالية في إنجاز مهمات البناء الرأسمالي، يفتح المجال أمام القوى المذكورة كي تتولى هي بنفسها المبادرة ـ بمشاركة الشيوعين وحلفائهم اليساريين ـ لاستكمال إنجاز هذا البناء، من ضمن مقاربة

عصرية وممأسسة بغية إعادة ترتيب الانتظام المجتمعي العام الذي لم يعدم تحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية وسيلة إلا وسعى إلى تقويضه. ودعماً لهذا التوجه، لا بأس من التذكير بتجربة مماثلة يقودها الحزب الشيوعي الصيني منذ سنوات طويلة في محاولته إنجاز مهمات النمو الرأسمالي في الصين، كونه يعتبر ـ بحسب أصوات فاعلة داخله ـ أن هذا الإنجاز يشكل موضوعياً المعبر الطبيعي الممهّد للانتقال ذات يوم إلى الاشتراكية.





المرتكز الرابع: العمل على بناء الدولة وإعادة الخدمات العامة الأساسية إلى الحيّز العام

إن العلاقة بين معالجة المسألة الطائفية وإعادة هيكلة وإصلاح الدولة هي علاقة عضوية ومتبادلة. فالاتجاه نحو تغيير النظام السياسي وإصلاح الدولة يعزّز فرص معالجة المسألة الطائفية، بينما تساهم هذه المعالجة بدورها في تسريع ذلك الإصلاح. إن الطائفية ما كانت لتقوى وتترسخ لولا وجود وترسّخ ذلك النمط السائد من علاقة الطوائف بالدولة، التي تمأسست وتقوننت عبر شبكات كثيفة من المصالح الفوقية والضيقة، وفرضت اضطلاع الطوائف بدور وسيط بين الدولة والمواطن، في معرض إنتاج الخدمة العامة وتوزيعها. وهذا ما يطرح بإلحاح مسألة تحرير الخدمة العامة من قبضة زعماء الطوائف ورأس المال المالي.

إن إعادة الاعتبار لمفهوم الخدمة العامة ولحقّ المواطن في التمتّع بها والاستفادة منها ـ من دون المرور القسري بالوسيط الطائفي أو «الجهازاتي» أو العائلي أو العشائري أو المناطقي ـ ينبغي أن تشكل أحد أهم مرتكزات عمل الشيوعيين والقوى اليسارية، كونها تندرج في صلب عملية إعادة بناء الدولة غير الزبائنية. وينطبق هذا المفهوم على حقّ المواطن في التعليم والصحة والعمل والتقاعد والرعاية الاجتماعية، وفي الحصول على خدمات الماء والكهرباء والسكن والصرف الصحي والنقل العام والمساحات الخضراء وعلى سلامة التنظيم المدني والأوضاع البيئية وغيرها. إن التحالف الطبقي والطائفي قد قصّر دوماً في توفير معظم هذه الخدمات العامة، أو هو أقلّه لم يوفّرها بالحجم الكافي وبالنوعية المناسبة، وذلك بالرغم من ارتفاع الإنفاق العام والاقتطاع الضريبي أضعافاً مضاعفة خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

وفي الحالات التي بقي فيها جزء متفاوت من تلك الخدمات قائماً ضمن الحيّز العام، فإنه يلاحظ أن الدولة قد اتجهت نحو توكيل القطاع الخاص بإنتاجه المباشر ـ وفي أحيان كثيرة عبر شبكات مصالح طائفية واحتكارية تتحكم بجزء غير قليل من مفاصل هذا القطاع ـ مع استمرار تكفّل الدولة بتمويل هذا الإنتاج. والأمثلة كثيرة على ذلك: الاستشفاء في المستشفيات الخاصة على حساب وزارة الصحة، والتعليم الخاص المجاني الذي يدار معظمه عبر مؤسسات طائفية، وتعليم أبناء موظفي الدولة في المدارس والجامعات الخاصة بتمويل

من الخزينة، و«تهريب» إنتاج وتوزيع الكهرباء إلى أصحاب المولدات الخاصة، وكذلك «تهريب» إنتاج وتوزيع خدمات المياه إلى أصحاب الصهاريج، وتلزيم معظم أعمال الرعاية الاجتماعية إلى مؤسسات خاصة طائفية، وتحويل جزء من خدمات النقل العام إلى القطاع الخاص عبر بدعة «بدل النقل» للعاملين النظاميين، وغير ذلك من أمثلة.

إن تحرير الخدمات العامة الأساسية من شبكات المصالح الزبائنية، والعمل فعلياً على إعادة تلك الخدمات إلى الحيّز العام (إنتاجاً وتمويلاً وتوزيعاً)، يمثلان الوسيلة الأجدى لتعطيل عملية إعادة إنتاج علاقة الارتباط التبعي بين الطغمة المالية وقاعدتها الطائفية، ولتفكيك أحد أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الطائفي. إن هذا يفسح في المجال بشكل فعلي - وليس فقط «شعاراتي» - أمام إمكان إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، قوامها المواطنة والانتظام المجتمعي العام والتجسيد الفعلي للمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في الانتفاع من الخدمة العامة. إن مثل هذا التحوّل الجذري الذي يربط بشكل مباشر بين مبدأ المواطنة والحقّ في الخدمة العامة، من شأنه أن يحصّن علاقة المواطن بالدولة، وأن يقلّص بالتالي موضوعياً حاجة الناس إلى الدور الوسيط للطوائف، فتصبح الدولة إذاك أقوى من الطوائف، خلافاً لما هو عليه الوضع راهناً.

إن الشيوعيين - والقوى اليسارية عموماً - مطالبون بالإجابة عن

العديد من الأسئلة: أي وظائف للدولة؟ أي حجم لنطاق تدخلاتها في إنتاج الخدمات العامة؟ أي نسق لتمويل إنفاق الدولة على هذه الخدمات؟ أي موقف من الدعوات إلى خصخصة بعض المرافق العامة؟ كيف التعاطي مع مفاعيل العولمة على السياسات الاجتماعية للدولة؟ إن اكتفاء الشيوعيين والقوى اليسارية ترديده شعارات ومواقف عامة حول مسؤولية البرجوازية وفشلها في إصلاح الدولة (منذ ما يزيد عن ٧٠ عاماً)، لم يعد كافياً، بل إن المطلوب هو مساهمتهم الفاعلة والمباشرة في إبراز وتطوير بدائل ومعالجات مستقبلية تعبّر عن مصالح أوسع الفئات الاجتماعية، وتشجّع بالتالي هذه الفئات على الانخراط في التحرك والمشاركة في عملية التغيير.

إن خوض الشيوعيين وحلفائهم هذه المعركة يتطلب تعبئة جهود بشرية وعلمية وتحليلية هائلة، كونها تجري على جبهات عديدة ومتزامنة يختصّ كل منها بموضوع قائم بذاته (التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، العمل، النقل، ...). كما تتطلب قدراً أكبر من المسؤولية والانتظام في عمل المنظمات الحزبية، لاسيما القطاعية منها، وامتلاك قواعد حديثة للمعلومات والإحصاءات. إن هذا النوع من المعارك بالذات، هو الذي يسمح للتحالفات «الموضوعاتية» بأن تنشأ وتتوطد وتتنامى، ويصبح معها الحزب ـ خلافاً لما هو قائم راهناً ـ المنصّة الأساسية التي تنطلق منها النضالات الشعبية وتنسج عبرها التحالفات.

من الخزينة، و«تهريب» إنتاج وتوزيع الكهرباء إلى أصحاب المولدات الخاصة، وكذلك «تهريب» إنتاج وتوزيع خدمات المياه إلى أصحاب الصهاريج، وتلزيم معظم أعمال الرعاية الاجتماعية إلى مؤسسات خاصة طائفية، وتحويل جزء من خدمات النقل العام إلى القطاع الخاص عبر بدعة «بدل النقل» للعاملين النظاميين، وغير ذلك من أمثلة.

إن تحرير الخدمات العامة الأساسية من شبكات المصالح الزبائنية، والعمل فعلياً على إعادة تلك الخدمات إلى الحيّز العام (إنتاجاً وتمويلاً وتوزيعاً)، يمثلان الوسيلة الأجدى لتعطيل عملية إعادة إنتاج علاقة الارتباط التبعي بين الطغمة المالية وقاعدتها الطائفية، ولتفكيك أحد أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الطائفي. إن هذا يفسح في المجال بشكل فعلي ـ وليس فقط «شعاراتي» ـ أمام إمكان إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، قوامها المواطنة والانتظام المجتمعي العام والتجسيد الفعلي للمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في الانتفاع من الخدمة العامة. إن مثل هذا التحوّل الجذري الذي يربط بشكل مباشر بين مبدأ المواطنة والحقّ في الخدمة العامة، من شأنه أن يحصّن علاقة المواطن بالدولة، وأن يقلّص بالتالي موضوعياً حاجة الناس إلى الدور الوسيط للطوائف، فتصبح الدولة إذاك أقوى من الطوائف، خلافاً لما هو عليه الوضع راهناً.

إن الشيوعيين ـ والقوى اليسارية عموماً ـ مطالبون بالإجابة عن

العديد من الأسئلة: أي وظائف للدولة؟ أي حجم لنطاق تدخلاتها في إنتاج الخدمات العامة؟ أي نسق لتمويل إنفاق الدولة على هذه الخدمات؟ أي موقف من الدعوات إلى خصخصة بعض المرافق العامة؟ كيف التعاطي مع مفاعيل العولمة على السياسات الاجتماعية للدولة؟ إن اكتفاء الشيوعيين والقوى اليسارية ترديده شعارات ومواقف عامة حول مسؤولية البرجوازية وفشلها في إصلاح الدولة (منذ ما يزيد عن ٧٠ عاماً)، لم يعد كافياً، بل إن المطلوب هو مساهمتهم الفاعلة والمباشرة في إبراز وتطوير بدائل ومعالجات مستقبلية تعبّر عن مصالح أوسع الفئات الاجتماعية، وتشجّع بالتالي هذه الفئات على الانخراط في التحرك والمشاركة في عملية التغيير.

إن خوض الشيوعيين وحلفائهم هذه المعركة يتطلب تعبئة جهود بشرية وعلمية وتحليلية هائلة، كونها تجري على جبهات عديدة ومتزامنة يختصّ كل منها بموضوع قائم بذاته (التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، العمل، النقل، ...). كما تتطلب قدراً أكبر من المسؤولية والانتظام في عمل المنظمات الحزبية، لاسيما القطاعية منها، وامتلاك قواعد حديثة للمعلومات والإحصاءات. إن هذا النوع من المعارك بالذات، هو الذي يسمح للتحالفات «الموضوعاتية» بأن تنشأ وتتوطد وتتنامى، ويصبح معها الحزب ـ خلافاً لما هو قائم راهناً ـ المنصّة الأساسية التي تنطلق منها النضالات الشعبية وتنسج عبرها التحالفات.



ثانياً ـ مشروع التوجهات البرنامجية الأساسية للحزب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

إن مواجهة السياسات الاقتصادية لتحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية تتطلب تعبئة واسعة للقوى الاجتماعية المتضررة، على أساس ما يجمع بينها من مصالح حقيقية في مواجهة الانقسامات الطائفية والمذهبية التي يغذيها ذلك التحالف. وإذا كان من الطبيعي أن تشكّل القوى الاجتماعية المتموضعة في المواقع الدنيا والوسطى من البنيان الاجتماعي ـ العمّال، والموظفون، والمزارعون، والمنتجون الصغار والمتوسطون، والعاملون لحسابهم الخاص، والطلاب، والشباب الباحثون عن عمل، والمتعطلون عن العمل... ـ القاعدة الموضوعية الأساسية للتحالفات التي يجب أن ينشدها الحزب الشيوعي، فإن انهيار أجزاء واسعة من الطبقة الوسطى من شأنه أن يعزّز موضوعياً الاستعدادات في صفوف هذه الطبقة أيضاً لرفد شبكة هذه التحالفات. وتتطلب عملية التعبئة أيضاً السعي ـ ضمن الحدود المتاحة ـ إلى اجتذاب شرائح محددة من البرجوازية المتوسطة والصغيرة إلى

تحالفات موضعية، خصوصاً أن مصالح تلك الشرائح باتت تصطدم بالنواة الضيقة لتحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية.

إن النموذج الاقتصادي المعتمد من جانب القوى المسيطرة منذ مطلع التسعينيات، انتهى إلى إخضاع البلد لإملاءات المؤسسات الدولية والدول المانحة، وأفقد لبنان القدرة على التحكم بقراراته الاقتصادية والاجتماعية. ويطرح الحزب الشيوعي ضرورة وضع حدّ لهذا النهج، عن طريق بلورة وتجسيد نموذج للتنمية الاقتصادية ذي قاعدة اجتماعية عريضة، يحفظ استقلال القرار الوطني ويستثمر في المزايا النسبية للبلد ويعبئ الموارد البشرية والقدرات الإنتاجية المتاحة فيه، بعد تحريرها من سيطرة الطغمة المالية وزعماء الطوائف.

إن أهمّ التوجهات البرنامجية التي سوف يهتدي الحزب الشيوعي بها ويعمل بثبات على تطويرها وتفصيلها وعلى وضعها موضع التنفيذ في السنوات القادمة، تندرج ضمن محاور العمل الأساسية التالية:

١ . نحو نموذج بديل للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية:
بعض التوجهات ذات الطابع الكليّ

إن مسار الإصلاحات الاقتصادية ومسار الإصلاحات الاجتماعية مترابطان بشكل وثيق، نظراً لأنّ جذور المعضلة الاجتماعية تكمن في الحيّز الاقتصادي، وبالتالي فإن معالجتها تشكل جزءًا لا يتجزأ من عملية تصحيح بل تغيير النموذج الاقتصادي السائد. إنّ الحزب الشيوعي يرى أن هذا التغيير يجب أن يستند إلى التوجهات والخطوات الأساسية التالية:

أ. تطوير البنى التحتية الأساسية وإعادة تأهيلها

إن تطوير شبكات البنى التحتية ينبغي أن يندرج في رأس الأولويات، لاسيما ما يتعلق منها بإنتاج وصيانة شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والنقل والطرقات وغيرها، وذلك للحؤول دون استمرار تفاقم النقص في الخدمات العامة، الذي يؤثر سلباً في كلفة حياة المواطنين ونوعيتها، وعلى توزع السكان والنشاط الاقتصادي والاستثمارات المنتجة على المناطق المختلفة. وينبغي في إطار عملية التطوير هذه، إعادة ترتيب أولويات الاستثمار العام في ضوء ما خلص إليه المخطط التوجيهي لاستخدام الأراضي اللبنانية (عام ٢٠٠٢)، ودراسة مجلس الإنماء والإعمار المتعلقة بشبكات البنى التحتية (عام ٢٠٠٧). إن هذا من شأنه توسيع فرص التنمية الاقتصادية، والتخفيف من حدّة التفاوت بين المناطق وزيادة تكاملها، وتعزيز فرص العمل أمام الشباب اللبناني، وصولاً إلى تحسين آليات توزيع الدخل والثروة في البلاد.

ب. حفز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتنميتها

إن إعادة النهوض بالقطاعات المنتجة (بما في ذلك الصناعة والزراعة على وجه الخصوص)، يشكل المعبر الأساسي لتعزيز الجانب الإنتاجي من الاقتصاد الوطني والحدّ من السيطرة الساحقة للاستيراد الاستهلاكي والتجارة واقتصاد الريع. إن وضع خطط قطاعية إنمائية وتنفيذها، وتكثيف علاقات التبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة

ـ بما في ذلك خصوصاً الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع ـ من شأنهما أن يساهما في تعزيز خلق فرص العمل في المناطق اللبنانية المختلفة، خصوصاً إذا ما تزامن هذا التوجه مع إنشاء مناطق صناعية في المناطق ومع استكمال تنفيذ مشاريع الري التي تساعد المزارعين على التحرر من «عبودية» الزراعات المدعومة والبعلية والفقيرة. وفي إطار توسيع القاعدة الجغرافية للاقتصاد اللبناني، ينبغي العمل على تمكين عدد من المدن الرئيسة من لعب دور الرافعة في إطار الاقتصاد المناطقي، بحيث تساهم في الحدّ من الهجرة الداخلية باتجاه مدن الساحل، ولاسيما بيروت الكبرى، هذا بالإضافة إلى وجوب معالجة مشكلة الأراضي غير الممسوحة بغية تمكين مالكيها من استخدامها بشكلٍ منتج.

ج. إخراج ملف استثمار الموارد النفطية والغازية الكامنة من «بازار» المحاصّات الطائفية

إن التنافس الشرس بين أطراف التحالف المسيطر حول نمط التعاطي مع هذا الملف الحيوي ينذر بتبديد هذه الثروة قبل تحقّقها. والمطلوب من القوى اليسارية العمل ـ استناداً إلى أدوات معرفية مناسبة وإلى تحركات شعبية منظمة ـ على إلزام القوى المهيمنة باحترام المعايير المهنية الشفافة والصارمة في إدارة هذا الملف. وعلى اليسار بالتحديد أن يدفع في اتجاه تعظيم الإيرادات المتوقعة من هذا الاستثمار، وفقاً لتسلسل في الأولويات يلتزم القواعد الأساسية التالية:

الإصرار أولاً على «معدل أتاوات»(Royalties) مرتفع نسبياً، على غرار ما هو سائد في التجارب الدولية الناجحة، ويلي ذلك إقرار نظام ضريبي ملائم يطبّق على الأرباح المحققة من استثمار النفط والغاز، ومن ثمّ يصار إلى الاتفاق النهائي بشأن صيغة تقاسم ما تبقّى من أرباح صافية بين الحكومة والشركات المستثمرة. وينبغي على القوى اليسارية أيضاً ـ متى ما بدأ تحقيق العائدات البترولية فعلاً ـ أن تضغط في اتجاه فرض أولويات بالنسبة إلى طرق استثمار هذه العائدات، بحيث تشمل هذه الأولويات استكمال تمويل شبكات البنى التحتية الأساسية التي تحتاج إليها البلاد، والمساهمة المبرمجة في إطفاء الدين العام، وإنشاء صندوق سيادي للحفاظ على مصالح الأجيال القادمة من اللبنانيين، التي يجب إشراكها في الانتفاع من الثروة البترولية.

إن التعامل المنهجي مع الثروة النفطية والغازية، ينبغي أن لا ينطلق من كونها مورداً مالياً وريعياً فقط، بل يجب أن يصار إلى تحويلها إلى رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، وبخاصة الصناعية منها، مع الحرص الشديد على أن تكون أداة فعّالة لتحقيق انتقال وتوطين ـ وليس فقط استيراد ـ التكنولوجيا المرتبطة بالاستثمار النفطي والغازي.

د. إصلاح السياستين النقدية والمالية وتحسين شروط التكامل والتفاعل بينهما

إن إصلاح هاتين السياستين يهدف إلى إعادة الاعتبار لدور الليرة كأداة تسليف وادخار، وإلى تحرير سياسة الفوائد من قبضة التحالف

ـ بما في ذلك خصوصاً الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع ـ من شأنهما أن يساهما في تعزيز خلق فرص العمل في المناطق اللبنانية المختلفة، خصوصاً إذا ما تزامن هذا التوجه مع إنشاء مناطق صناعية في المناطق ومع استكمال تنفيذ مشاريع الري التي تساعد المزارعين على التحرر من «عبودية» الزراعات المدعومة والبعلية والفقيرة. وفي إطار توسيع القاعدة الجغرافية للاقتصاد اللبناني، ينبغي العمل على تمكين عدد من المدن الرئيسة من لعب دور الرافعة في إطار الاقتصاد المناطقي، بحيث تساهم في الحدّ من الهجرة الداخلية باتجاه مدن الساحل، ولاسيما بيروت الكبرى، هذا بالإضافة إلى وجوب معالجة مشكلة الأراضي غير الممسوحة بغية تمكين مالكيها من استخدامها بشكلٍ منتج.

ج. إخراج ملف استثمار الموارد النفطية والغازية الكامنة من «بازار» المحاصّات الطائفية

إن التنافس الشرس بين أطراف التحالف المسيطر حول نمط التعاطي مع هذا الملف الحيوي ينذر بتبديد هذه الثروة قبل تحقّقها. والمطلوب من القوى اليسارية العمل ـ استناداً إلى أدوات معرفية مناسبة وإلى تحركات شعبية منظمة ـ على إلزام القوى المهيمنة باحترام المعايير المهنية الشفافة والصارمة في إدارة هذا الملف. وعلى اليسار بالتحديد أن يدفع في اتجاه تعظيم الإيرادات المتوقعة من هذا الاستثمار، وفقاً لتسلسل في الأولويات يلتزم القواعد الأساسية التالية:

الإصرار أولاً على «معدل أتاوات»(Royalties) مرتفع نسبياً، على غرار ما هو سائد في التجارب الدولية الناجحة، ويلي ذلك إقرار نظام ضريبي ملائم يطبّق على الأرباح المحققة من استثمار النفط والغاز، ومن ثمّ يصار إلى الاتفاق النهائي بشأن صيغة تقاسم ما تبقّى من أرباح صافية بين الحكومة والشركات المستثمرة. وينبغي على القوى اليسارية أيضاً ـ متى ما بدأ تحقيق العائدات البترولية فعلاً ـ أن تضغط في اتجاه فرض أولويات بالنسبة إلى طرق استثمار هذه العائدات، بحيث تشمل هذه الأولويات استكمال تمويل شبكات البنى التحتية الأساسية التي تحتاج إليها البلاد، والمساهمة المبرمجة في إطفاء الدين العام، وإنشاء صندوق سيادي للحفاظ على مصالح الأجيال القادمة من اللبنانيين، التي يجب إشراكها في الانتفاع من الثروة البترولية.

إن التعامل المنهجي مع الثروة النفطية والغازية، ينبغي أن لا ينطلق من كونها مورداً مالياً وريعياً فقط، بل يجب أن يصار إلى تحويلها إلى رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، وبخاصة الصناعية منها، مع الحرص الشديد على أن تكون أداة فعّالة لتحقيق انتقال وتوطين ـ وليس فقط استيراد ـ التكنولوجيا المرتبطة بالاستثمار النفطي والغازي.

د. إصلاح السياستين النقدية والمالية وتحسين شروط التكامل والتفاعل بينهما

إن إصلاح هاتين السياستين يهدف إلى إعادة الاعتبار لدور الليرة كأداة تسليف وادخار، وإلى تحرير سياسة الفوائد من قبضة التحالف

المهيمن على الحكم، وكسر الحلقة المفرغة لتنامي الدين العام وخدمة هذا الدين، والانتقال التدريجي إلى سياسة مالية وضريبية أكثر عدالة وأشدّ فعالية، مع تعزيز طابعها التصاعدي وتحقيق توازن أفضل في توزيع العبء الضريبي على الأركان الثلاثة: الدخل والاستهلاك والثروة (لاسيما العقارية منها)، بدل استمرار تركيزها على أحد هذه الأركان المتمثل راهناً في الاستهلاك. إن تسريع الإصلاحات الضريبية يتطلب ـ من ضمن ما يتطلبه ـ إحلال الضريبة العامة التصاعدية على إجمالي مصادر الدخل كبديل لتعدّد الضرائب النوعية المطبقة على هذه المصادر كلاً على حدة، وكذلك رفع معدل الضريبة على الفائدة على الودائع المصرفية (من ٥٪ إلى ١٥٪)، وتعزيز نظام الضريبة على التحسين العقاري، إضافة إلى إسباغ منحى ذي طابع تصاعدي على مجموعة من الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تستهدف، بشكل خاص، استهلاك الكماليات والمنتجات المضرّة بالبيئة والصحة العامة. كما ينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات حسم ملف المخالفات على الأملاك العامة البحرية والمشاعات، التي تورّط فيها قسم كبير من المتعاقبين من «أهل الحكم» وأتباعهم، وإعادة صوغ وهندسة نظام الغرامات والرسوم ذات الصلة بهذا الموضوع، ارتباطاً بالتغيرات البنيوية التي طالت أسعار مبيع العقارات وإيجارها. وتنبغي كذلك إعادة إخضاع الأملاك والنشاطات الوقفية للضريبة، أسوة بما هو مطبّق على جميع الأفراد والشركات.

هـ. تنشيط التنمية المحلية في المناطق الريفية

إن تنشيط التنمية المحلية يرمي - بالتزامن مع إقرار قانون عصري للامركزية الإدارية - إلى الحدّ من سيطرة النموذج الاقتصادي السائد الذي يختصر مجمل المجال الوطني في قطب إنمائي أحادي يتمثل في العاصمة وضواحيها (وبالتحديد في منطقة بيروت الكبرى). وبالتالي ينبغي أن يتركز الضغط على استحداث حوافز تشجيعية للاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي في المناطق الريفية والطرفية، وتطوير برامج الدعم للقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك المناطق، وتنسيق جهود الدولة واتحادات البلديات والجمعيات غير الحكومية كي تضطلع بدور فاعل في خلق مبادرات إنمائية واجتماعية وتطويرها، وفي تدعيم روح التضامن والحسّ بالمسؤولية داخل المجتمعات المحلية. ويشكل حفظ وتحسين استخدام الموارد الطبيعية - لاسيما المياه - والعمل المستدام على حماية البيئة وتطويرها ورفع مستوى وعي المواطنين حول أهمية هذه الموارد، عاملاً أساسياً في تنمية المناطق الريفية وتعزيز نوعية الحياة فيها وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك إلى وطن واحد.

و. الالتزام بإصلاح أوضاع الإدارة العامة

إن هذا الإصلاح يجب أن يطال الأطر التشريعية والإدارية والمؤسسية والبشرية والتجهيزية والتنظيمية والرقابية للقطاع العام، إضافة إلى احترام آليات المحاسبة والمساءلة وتطبيقها، وصولاً إلى

المهيمن على الحكم، وكسر الحلقة المفرغة لتنامي الدين العام وخدمة هذا الدين، والانتقال التدريجي إلى سياسة مالية وضريبية أكثر عدالة وأشدّ فعالية، مع تعزيز طابعها التصاعدي وتحقيق توازن أفضل في توزيع العبء الضريبي على الأركان الثلاثة: الدخل والاستهلاك والثروة (لاسيما العقارية منها)، بدل استمرار تركيزها على أحد هذه الأركان المتمثل راهناً في الاستهلاك. إن تسريع الإصلاحات الضريبية يتطلب ـ من ضمن ما يتطلبه ـ إحلال الضريبة العامة التصاعدية على إجمالي مصادر الدخل كبديل لتعدّد الضرائب النوعية المطبقة على هذه المصادر كلاً على حدة، وكذلك رفع معدل الضريبة على الفائدة على الودائع المصرفية (من ٥٪ إلى ١٥٪)، وتعزيز نظام الضريبة على التحسين العقاري، إضافة إلى إسباغ منحى ذي طابع تصاعدي على مجموعة من الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تستهدف، بشكل خاص، استهلاك الكماليات والمنتجات المضرّة بالبيئة والصحة العامة. كما ينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات حسم ملف المخالفات على الأملاك العامة البحرية والمشاعات، التي تورّط فيها قسم كبير من المتعاقبين من «أهل الحكم» وأتباعهم، وإعادة صوغ وهندسة نظام الغرامات والرسوم ذات الصلة بهذا الموضوع، ارتباطاً بالتغيرات البنوية التي طالت أسعار مبيع العقارات وإيجارها. وتنبغي كذلك إعادة إخضاع الأملاك والنشاطات الوقفية للضريبة، أسوة بما هو مطبّق على جميع الأفراد والشركات.

هـ. تنشيط التنمية المحلية في المناطق الريفية

إن تنشيط التنمية المحلية يرمي ـ بالتزامن مع إقرار قانون عصري للامركزية الإدارية ـ إلى الحدّ من سيطرة النموذج الاقتصادي السائد الذي يختصر مجمل المجال الوطني في قطب إنمائي أحادي يتمثل في العاصمة وضواحيها (وبالتحديد في منطقة بيروت الكبرى). وبالتالي ينبغي أن يتركز الضغط على استحداث حوافز تشجيعية للاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي في المناطق الريفية والطرفية، وتطوير برامج الدعم للقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك المناطق، وتنسيق جهود الدولة واتحادات البلديات والجمعيات غير الحكومية كي تضطلع بدور فاعل في خلق مبادرات إنمائية واجتماعية وتطويرها، وفي تدعيم روح التضامن والحسّ بالمسؤولية داخل المجتمعات المحلية. ويشكل حفظ وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ـ لاسيما المياه ـ والعمل المستدام على حماية البيئة وتطويرها ورفع مستوى وعي المواطنين حول أهمية هذه الموارد، عاملاً أساسياً في تنمية المناطق الريفية وتعزيز نوعية الحياة فيها وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك إلى وطن واحد.

و. الالتزام بإصلاح أوضاع الإدارة العامة

إن هذا الإصلاح يجب أن يطال الأطر التشريعية والإدارية والمؤسسية والبشرية والتجهيزية والتنظيمية والرقابية للقطاع العام، إضافة إلى احترام آليات المحاسبة والمساءلة وتطبيقها، وصولاً إلى

تحديث إدارات الدولة ومؤسساتها على أسس مهنية وطنية عادلة وفعّالة. إن هذا النوع من الإصلاح الذي يقوم ـ في جوهره ـ على تحرير القطاع العام من هيمنة وتسلّط تحالف الزعامات الطائفية ورأس المال المالي، هو الشرط الأساسي لتمكين هذا القطاع من إدارة وصيانة وتطوير منشآت الدولة ومرافقها وممتلكاتها بشكل كفوء ومستدام، ومن حماية الأصول العامة وحفظها ـ بما في ذلك الممتلكات العقارية والمباني والأملاك البحرية والنهرية والمشاعات وغيرها من أملاك الدولة ـ وتعزيز أطر الحوكمة القانونية والمؤسسية والإدارية ووضعها موضع التنفيذ. ويدخل ضمن نطاق هذا الإصلاح، وجوب ترتيب وقوننة أوضاع جميع فئات العاملين أو المتعاملين مع القطاع العام، وحفظ حقوقهم المكتسبة.

ز. العمل على إقرار سياسة جديدة للأجور والتقديمات الاجتماعية

إن ربط تطور الأجور بتطور كلفة المعيشة هو مطلب أساسي للحفاظ ليس على الاستقرار الاجتماعي فقط، بل كذلك للحفاظ على محدّدات النمو الاقتصادي. وينسجم هذا المطلب مع ما فرضته ـ تاريخياً ـ الحركة النقابية في الدول الغربية الرأسمالية من إقرار للسلم المتحرك للأجور، كما ينسجم، وإن بصيغ مختلفة، مع ما خلصت إليه أهم المدارس الفكرية الاقتصادية العالمية، ومن ضمنها على وجه التحديد المدرسة الماركسية، وإلى حدّ معيّن المدرسة الكينزية. مع ذلك، فإن الربط بين الأسعار والأجور ليس كافياً في ذاته، بل ينبغي أن يتكامل أيضاً مع ربط تطور الأجور بتطور إنتاجية العمل، كتعبير عن

حق العمال والأجراء في المشاركة في ثمرات النمو الاقتصادي. إن القوى اليسارية مدعوة عبر تمسكها بهذه المطالب للعمل - الشعبي والمنظم - لزيادة حصة الأجور من إجمالي الناتج المحلي القائم، والتي تراجعت على نحو مريع خلال العقدين المنصرمين. كما أنها مدعوة لفرض معالجات للعوامل الداخلية للتضخم، وبخاصة ما يتعلق منها بالحد من درجة سيطرة الاحتكار في العديد من الأسواق المحلية، وإلغاء الوكالات الحصرية وتعزيز آليات المنافسة (مع إقرار قانون المنافسة وتنفيذه) وضبط إيقاع العلاقة بين التضخم الداخلي والتضخم المستورد من الأسواق الخارجية التي يتعامل لبنان معها.

ح. مأسسة أولويات الإنفاق العام الاجتماعي وتطويره

إن هذه المأسسة يجب أن تنطلق - بداية - من الاتفاق على تعريف الإنفاق الاجتماعي وما يشمله من مجالات وتدخلات، والتحديد الدقيق لنطاق شموله في كل من تلك المجالات، بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من الشفافية في تفصيل خريطة المستفيدين والمستهدفين منه في كل من الحالات، وفي شروط انتفاع هؤلاء من الخدمات الاجتماعية المختلفة، والتثبّت مما حصلوا عليه فعلاً من تلك الخدمات. إن الارتقاء بالإنفاق الاجتماعي من موقعه الدوني الراهن - كمجرّد «تابع» (residual) للمتغيّر الاقتصادي - كي يصبح جزءًا لا يتجزأ من أولويات الخطط والبرامج الإنمائية الحكومية، يجب أن ينظر إليه من جانب القوى اليسارية كهدف أساسي لا محيد عنه. والمطلوب في هذا الإطار الضغط على الدولة - عبر العمل الشعبي المنظم - كي

لا يبقى صوغ أولويات سياسة الإنفاق الاجتماعي محصوراً في الدوائر الرسمية العليا، أو في أروقة المحاصّات الفوقية بين أطراف النظام، أو في دوائر المنظمات الدولية، بل أن يصار إلى توسيع عملية التشاور وتعزيزها، والتنسيق لهذا الغرض مع ممثلي القوى الاجتماعية الحيّة، وبخاصة الهيئات النقابية والعمالية والجمعيات غير الحكومية، إضافة إلى المؤسسات العامة أو شبه العامة، لاسيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بعد إصلاحه) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (بعد إعادة تشكيله وتفعيله وتوسيع تمثيله على أسس جديدة).

٢. تحقيق صحّة أفضل للمواطنين (والمقيمين)

إن العمل على تحسين الوضع الصحي للسكان ينبغي أن ينطلق من تأكيد الحقّ في الصحة لجميع الأفراد والأسر والجماعات، وهذا ما يتطلب تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف، تغطي المستويات الأساسية الأربعة التالية:

أ. التغطية الصحية وجودة الخدمات الاستشفائية والطبابة الخارجية

- إنشاء نظام تأمين صحي وطني يوفّر التغطية الصحية للجميع، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمّشة، المعوّقون الأطفال ومتقاعدو القطاع الخاص النظاميون منهم وغير النظاميين وضحايا العنف الأُسَري والعاملين غير النظاميين والمقيمين من غير اللبنانيين.

- شمول هذه التغطية الصحية في المرحلة الأولى للخدمات الاستشفائية تحديداً، على أن يجري توسيع نطاق التغطية ليشمل في مرحلة لاحقة خدمات الطبابة الخارجية.
- العمل ـ من خلال رؤية كلّية للشأن الصحي ـ على الربط والدمج الممأسسين للخدمات الوقائية والعلاجية، على نحو يعزّز فعالية النظام الصحي ويحدّ من الهدر في الإنفاق على هذا المرفق العام.
- العمل على مراقبة جودة خدمات الرعاية الصحية الاستشفائية من خلال آليات شفّافة لتطوير خدمات استشفائية متجانسة وذات جودة رفيعة المستوى، وضمان تنفيذ هذه الآليات، بما يشمل تطوير «نظام الاعتماد» (Accreditation Program) والالتزام بتنفيذه، وإعداد توجيهات وإرشادات خاصة بالممارسة العيادية (الإكلينيكية) من أجل تعزيز الرقابة على أداء مورّدي الخدمة الصحية، وتحسين نوعيّة خدمات الرعاية الصحية العقلية.
- تعزيز الرقابة على نوعية الخدمة الصحية وتكاليفها، عبر تطوير الدور الرقابي والتنظيمي لوزارة الصحة وتعميم ثقافة الوعي والمسؤولية، ومنع قطاع التأمين الخاص من الاستبعاد التعسفي للمرضى واستثناء الأمراض.
- زيادة تغطية مراكز الرعاية الصحية الجوّالة (ambulatory) ورفع مستوى جودتها، وتوسيع نطاق خدمات مراكز الرعاية الصحية الأوليّة، وتطوير «نظام اعتماد» يجري تطبيقه على هذه الأنواع المختلفة من المراكز.

- إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتطويره، بما يشمل الموارد البشرية وأنظمة الإدارة والتجهيز والمكننة والأطر التشريعية والمؤسسية والتقنية، والتمسك باستقلاله المالي الفعلي وبتنويع موجوداته المالية وغير المالية، وتهيئته كي يتولى مستقبلاً إيواء وإدارة مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية المزمع إنشاؤه.

ب. الأدوية والسياسات الدوائية

- إعادة تنظيم الهيئة المعنية بتسجيل الأدوية وتسعيرها، وتحديث نظم عملها وتعزيز استقلاليتها، واعتماد نظام تسعير يتلاءم مع خصائص السوق اللبنانية من أجل ضبط جودة الأدوية ونوعيتها على نحو يخدم بشكل أفضل مصالح المرضى ويعزز الفعالية على صعيد الكلفة والإنفاق.
- كسر الاحتكار الذي يمارسه كبار مستوردي الأدوية والتجهيزات الصحية - بالتواطؤ مع شركات التوريد العالمية - ومعالجة الفجوة بين العرض الصحي والطلب على الخدمات الصحية، بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وفي ضبط التكاليف والأسعار.
- تشجيع استخدام الأدوية الجينيريك غير ذات العلامة التجارية (generic drugs)، ورفع مستوى وعي المواطنين إزاء جودة هذه الأدوية، وتوفير الحوافز الآيلة إلى إنتاجها واستخدامها في السوق المحلية.

- تطبيق المبادئ والممارسات الأخلاقية والمهنية في سوق الأدوية، ووضع القواعد التي تحدُّ من الترويج التجاري للأدوية وتضبط أنساق الوصفات الدوائية للمرضى، بغية الحدّ من سوء استخدامها.

ج. تمويل الرعاية الصحية

- العمل ـ كهدف استراتيجي ـ على توفير الشروط كافة الآيلة إلى تأمين الانتقال إلى نظام وطني شامل للتغطية الصحية، يجري تمويله بواسطة الضرائب والمال العام أساساً، وليس عن طريق الاشتراكات التي يدفعها الأفراد المنتسبون. إن إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي يمرّ بالضرورة عبر تحقيق إصلاحات أساسية في النظام الضريبي (بحسب ما تمّ إيراده أعلاه)، ولاسيما لجهة استحداث ضريبة تصاعدية على التحسين العقاري، ورفع الضريبة على الفوائد المصرفية وعلى «كبار المكلفين»، وغير ذلك من إصلاحات.
- إمكان التوجه بشكل مرحلي ـ وفي انتظار اكتمال شروط إنشاء النظام الوطني الشامل للتغطية الصحية ـ نحو تسريع عملية توحيد نظم التأمينات الصحية العامة وشبه العامة، بما يشمل شروط الانتساب إلى هذه النظم، ونسب المساهمة في تمويلها من جانب المنتسبين، وحجم التقديمات التي يحصلون عليها ونوعها،

ولوائح الأعمال الجراحية والطبية المعتمدة من قبل المستشفيات والأطباء، إضافة إلى الطرق المفروضة على المرضى لتسديد ما يقع على عاتقهم من أعباء.

- تعزيز فعالية الإنفاق على الصحة من خلال برامج توعية للمواطنين حول تكاليف الرعاية الصحية والوسائل الواقعية المتاحة لخفض هذه التكاليف، وذلك من خلال تعزيز الطلب على الخدمات الوقائية مقابل الخدمات العلاجية، وتشجيع الشراء المركزي للأدوية والتجهيزات الطبية، وتعديل الآليات المعتمدة راهناً من قبل «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» في معرض تسديده للتكاليف الطبية التي يكابدها المنتسبون.

د. إصلاح الإطار المؤسسي الناظم لعمل وزارة الصحة وتطويره

- تعزيز دور وزارة الصحة العامة في مجال رسم السياسات الصحية الكلية، مع ما يتطلبه ذلك من موارد بشرية مؤهلة وهياكل إدارية حديثة وقواعد معلومات.
- تمكين الوزارة من الاضطلاع بالوظائف الأساسية للصحة العامة، بما يشمل إنشاء وحدة للأبحاث الاستراتيجية وتعزيز برامج التوعية والرقابة حول السلوكيات والممارسات المحفوفة بالمخاطر أو المشجعة على الهدر، سواء من جانب موردي الخدمات والتجهيزات الصحية أو أصحاب المستشفيات أو

الجسم الطبي وصولاً إلى المستهلكين؛ والعمل أيضاً على تعزيز الصحة المدرسية وتطوير برامج تعنى بالصحة النفسية للتلامذة والأطفال.

- تعزيز الدور التنظيمي لوزارة الصحة وتمكينها من قوننة ممارسات مختلف مورّدي خدمات الرعاية الصحية، بما يشمل المستشفيات والأطباء وشركات الأدوية والصيادلة، وتعزيز التعاون المنسّق بين الأطراف المعنية بالشأن الصحي في إطار شبكة للصحة العامة (تشمل بشكل خاص المستشفيات الحكومية والخاصة ومراكز الرعاية الصحة الأولية والمستوصفات).

٣. تعزيز آليّات الحماية الاجتماعية

إن العمل على تطوير آليّات الحماية الاجتماعية ومأسستها يشكل ركناً أساسياً في تمكين العمال والمواطنين عموماً من مواجهة ظاهرات عدم المساواة والهشاشة الاجتماعية والإقصاء، إضافة إلى مخاطر الحياة المتنوعة المتمثلة في التقدم في السّن والعجز والبطالة والفقر وإمكانات التعرض لآفات اجتماعية تشمل العنف الأسري والتشرد والعمل المبكر. وينبغي أن تشمل آليات الحماية الاجتماعية التوجهات البرنامجية الأساسية التالية:

أ. استحداث وتطوير برامج لحماية الدخل

- إرساء قاعدة الأمن الاجتماعي والمالي للعمال والعاملين

والأفراد، عبر اعتماد مبدأ التضامن الاجتماعي وسياسات إعادة التوزيع كرافعتين أساسيتين لسياسة الحماية الاجتماعية.

- تطوير القاعدة الاجتماعية لنظام التقاعد في القطاعين العام والخاص وتوسيعها ـ بالتزامن مع حماية الحقوق المكتسبة للعمال ـ وضمان دخل تقاعديّ لائق لكبار السنّ، مع توفير الخدمات الصحية للمسنين بعد التقاعد، على أن يجري تعزيز جانب إعادة التوزيع في أسس عمل هذا النظام على حساب جانب الترسمل.
- استحداث صندوق للبطالة، يوفّر حداً أدنى من الدخل للعامل والأجير (ولأسرة المتعطل) خلال فترات البطالة القسرية، مع العمل على تمويل هذا النظام عبر اقتطاعات ضريبية أو اشتراكات ذات طابع تصاعدي.
- إنشاء صندوق للتأمين ضد الإعاقة والعجز، على نحو يوفّر حدّاً لائقاً من الدخل للعمال والعاملين في حال تعرضهم للإصابة أو الإعاقة أو العجز خلال الفترات المنتجة من حياتهم.
- توسيع نطاق تغطية نظم وبرامج الحماية لتشمل جميع العاملين بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الوضع المادي أو الجسدي أو نوع العمل، بما في ذلك إلغاء أشكال التميز كافة ضد النساء في قوانين الضمان الاجتماعي.
- تقديم المساعدات المعيشية للأسر الفقيرة من خلال صيغ استهداف واضحة وعادلة لهذه الأسر، وتطوير آليات التنسيق

والتعاون بين مراكز الخدمات الإنمائية والبلديات وهيئات المجتمع المدني من أجل توفير الدعم المطلوب.

ب. حماية الفئات المهمّشة

- العمل على مكافحة الفقر في ضواحي المدن والأرياف، وبخاصة في صفوف الفئات الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء، ولاسيما المعوقون، والنساء ربات الأسر، والعمال الزراعيون، والصيادون، والفقراء المتعطلون عن العمل والأطفال العاملون وأطفال الشوارع.
- معالجة المسائل المتعلقة بالأطفال الملتحقين بمؤسسات الرعاية، وتقديم الدعم لأسرهم بغية تمكينهم من رعاية أطفالهم ضمن الأسرة، والقيام بالإجراءات والتدابير اللازمة لتجنّب إلحاق الأطفال بمؤسسات الرعاية إلّا كملاذ أخير يتقرّر بموجب إطار تشريعي وإجرائي ناظم.
- القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والعمل على إبعادهم عن الشوارع، وإنشاء برنامج اجتماعي صحي تعليمي شامل لحماية الأطفال العاملين، تطبيقاً لاستراتيجية الهيئة العليا للطفولة الخاصة بمعالجة مشكلة أطفال الشوارع.
- حماية وتوجيه الأطفال الذين هم عرضة لنزاع مع القانون (الأطفال الجانحون بموجب القانون الجزائي ونظام العقوبات) أو هم عرضة لمخاطر التميز في التعاطي معهم، ووضع برامج

دعم مدرسي وأنشطة مجتمعية تحمي هؤلاء الأحداث من السلوكيات الاجتماعية الخطرة بما فيها المخدرات والاستغلال الجنسي والعنف.

- حماية المرأة عبر تمكينها من منح الجنسية لأطفالها، وإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية، وإيجاد إطار تشريعي ومؤسسي يحمي المرأة من العنف وسوء المعاملة في المنزل وفي مجال العمل، وكذلك حماية الأطفال من خلال استحداث وتدعيم العقوبات على العنف وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأطفال داخل الأسرة وداخل المدرسة.
- توفير نوعية الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وتحسينها، وتوسيع نطاق تغطية هذه الخدمات، عبر نشر الوعي ووضع آليات لتسريع برامج التدخّل المبكر.

ج. دعم الإطار المؤسسي

- إصلاح وتعزيز دور وأداء وزارة الشؤون الاجتماعية، كي تضطلع بدور أوسع نطاقاً وأكثر فعالية في قيادة قطاع العمل الاجتماعي وإدارته.
- تفعيل مراكز الخدمة الاجتماعية والإنمائية التابعة لهذه الوزارة، كي تتمكّن من الاضطلاع بوظائفها الأساسية، التي تشمل - من ضمن ما تشمله - تلبية الاحتياجات الاجتماعية على المستوى المحلي، ودعم عمل المنظمات والهيئات غير الحكومية

وترشيدها، ومساعدة هذه الأخيرة على تشبيك الخدمات المقدّمة إلى الفئات المستهدفة وتطويرها.

- تدعيم الأداء الإداري والتقني «للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، وتطوير موارده البشرية وقدراته المؤسّسية، ومكننة جميع عملياته، وتوفير الحقّ للمواطن بالاطلاع على نتائج أعماله وتقديماته، وإلزامه بتقديم الخدمات إلى أعضائه بشكل مستدام ونوعية مرتفعة وإجراءات مبسطة.

٤. الارتقاء بنوعيّة التعليم الرسمي

إن تمكين أطفال لبنان وشبابه من التمتع بقدر جيّد من التعليم والمهارات ـ الذي يوفّر لهم فرص النجاح في حياتهم المستقبلية ويعزّز مساهمتهم في بناء مجتمعهم على نحو أفضل ـ يعتبر الركيزة الأساسية لمجمل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل التعليم المراحل النظامية الثلاث، أي التعليم الأساسي والتعليم المهني والتقني والتعليم الجامعي، وتؤثر في كل من هذه المراحل ثلاثة عوامل أساسية في تقرير فرص الحصول على التحصيل العلمي وضمان جودته: الموارد البشرية، ومنشآت التعليم، وأدواته.

أ. تدعيم التعليم الأساسي والتعليم المهني والتقني

- العمل على إنفاذ إلزامية التعليم الأساسي المجاني للفئات العمرية من ٦ إلى ١٥ سنة، واستحداث الآليات التي تسمح للإدارات

الحكومية المعنية بتأمين الشروط التعليمية والاجتماعية الضرورية لتعميم مجانية التعليم وإلزاميته حتى المرحلة المتوسطة للأطفال كافة بغضّ النظر عن أوضاعهم الجسدية ومكان الإقامة.

- تحسين فعالية الموارد البشرية وكفاءاتها في التعليم الرسمي، بما في ذلك التعليم الرسمي المهني والتقني، من خلال إعداد كادر تعليمي وإداري يتمتع بمستوى مهني مرتفع ويعتمد على منهجية معرفية تعلّمية بدل الاعتماد على التلقين، بما يضمن توفير خدمات تعليم نوعية ومتكاملة ودامجة.
- تعزيز منشآت التعليم العام الرسمي والمهني وتجهيزاته وتحسين مستوى جودتها وتحديث الشروط المادية والتجهيزية والإنشائية في المدارس، على نحو يتيح تطبيق المناهج الجديدة ويضمن لجميع الطلاب فرص الوصول إلى المباني المدرسية واستخدام التجهيزات بشكلٍ فعّال ومتكافئ، بغضّ النظر عن أوضاعهم الجسدية أو مكان إقامتهم.
- مراقبة جودة الأدوات التعليمية في التعليم الرسمي العام، وتحسينها وتحديث المناهج بغرض إعداد وتكوين المواطن المثقف والعصري والمسؤول اجتماعياً، وتعزيز الشفافية والوضوح في الإجراءات المعتمدة لقياس مستوى التحصيل العلمي وتطوره. وكذلك توفير خدمات صحية ونفسية واجتماعية مختصة وبرامج وأنشطة فنية ورياضية وترفيهية داعمة لعملية التعلم.

- تدعيم المحتوى التكنولوجي والصناعي (والخدمي المتطور) لمناهج التعليم المهني والتقني، بحيث تتعزّز إمكانات حصول الخريجين على فرص عمل مجزية وذات قيمة مضافة مرتفعة نسبياً في فروع النشاط الاقتصادي الواعدة والمنفتحة على آفاق التطور المستدام.
- زيادة معدلات الالتحاق برياض الأطفال الرسمية بدءاً من عمر ٣ سنوات، وتوفير الفرص الفعلية أمام الأسر لإلحاق أولادهم برياض الأطفال الرسمية ذات المستوى الجيّد والتي تتوافر فيها مقوّمات الإدماج والتدخّل المبكر.
- تعزيز الحراك بين التعليم المهني والتقني والتعليم العام، استجابة لمتطلبات سوق العمل، ووضع معايير وشروط واضحة للمعادلات الناظمة لهذا الحراك بهدف تشجيع التوجيه المهني على اكتساب المهارات الملموسة المرتبطة بسوق العمل.

ب. إصلاح التعليم الجامعي

- إصلاح الإطار المؤسَّسي والإداري الناظم لعمل الجامعة اللبنانية، وإعادة النظر في هيكليتها على نحو يؤسِّس لتحقيق المواءمة بين تكافؤ الفرص في الوصول إلى الجامعة من جهة، وتعزيز وحدة الانتماء الوطني من جهة ثانية، وذلك بالتزامن مع تكريس الاستقلالية الذاتية للجامعة.
- تحسين فعالية الموارد البشرية في الجامعة اللبنانية وكفاءتها

وإعادة النظر في نظام تثبيت الأساتذة في ملاك الجامعة وفي نظم الترقيات، على نحو يحفّز التطور الذاتي المستدام للأساتذة والإنتاج المتواصل للأبحاث الأكاديمية والتطبيقية المحكّمة، ويمكّن الإدارة الجامعية والكادر التعليمي من إطلاق ديناميات ومسارات تتيح للجامعة الاضطلاع بدورها كصرح علمي طليعي في البلاد.

- تعزيز منشآت وتجهيزات التعليم العالي ـ وبخاصة في إطار المجمعات الجامعية الكبرى ـ والحدّ من التنامي العشوائي للفروع، والسهر على انتظام أعمال صيانة هذه المنشآت والتجهيزات، بهدف تحسين نوعية التعليم التطبيقي وتوفير البيئة المؤاتية للبحث الأكاديمي، وضمان فرص وصول جميع الطلاب إلى المباني التعليمة وتجهيزاتها بشكلٍ فعّال ومتكافئ، بغضّ النظر عن أوضاعهم الجسدية أو مكان إقامتهم.
- تطوير أساليب التعليم الجامعي الرسمي وتحديث مناهجه وتوحيدها، وتوفير أدوات قياس لتطور أداء الجسم التعليمي من جهة، وتطور مستوى التحصيل العلمي للطلاب الجامعيين من جهة أخرى، بحيث تصبح نتائج عملية القياس هذه ومؤشراتها، أساساً متيناً للتقيم والمساءلة، على غرار ما هو معمول به في الجامعات العريقة في العالم.
- تعزيز الترابط بين سوق العمل والتعليم الجامعي، وإسباغ

الطابع المستدام والممأسس على هذا الترابط، وإعادة النظر في الاختصاصات القائمة وطاقة استيعابها دورياً في ضوء التغيرات المستجدة في سوق العمل.

- حثّ الجهازين الجامعيين، الإداري والتعليمي، على عدم حصر تحرّكاتهما المطلبية في المعارك الرامية إلى الدفاع عن حقوقهما المكتسبة، ودعوتهما إلى الارتقاء بهذه التحركات إلى المستوى الأهمّ والأشمل الذي يتعلق بتحسين نوعية التعليم الجامعي الرسمي وتطويره، والذي يعني بشكل أساسي أبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة وما دون المتوسطة.

٥. تعزيز فرص الوصول إلى شروط عمل عادلة وآمنة

إنّ تحقيق شروط عمل عادلة وآمنة يمرّ عبر مقاربة كلّية مترابطة ومثلّثة الأبعاد تتضمن: تحسين شروط العمل، والحدّ من عدم المساواة في الوصول إلى فرص العمل، وتطوير الإطار المؤسسي الناظم لسوق العمل.

أ. تحسين شروط العمل

- تعزيز العلاقة بين الأجور ومستوى كلفة المعيشة، واعتماد التصحيح الدوري السنوي للحد الأدنى للأجور وللأجر الوسطي من أجل حماية القوة الشرائية للأجراء وضمان مستوى معيشة لائق لهم ولأسرهم، تجنّباً لخضّات اقتصادية واجتماعية عند كل تأخير متمادٍ في تصحيح الأجور.

- إعادة تشكيل لجنة المؤشر على أسس واضحة وراسخة، وتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال والأجراء عبر رفدهم بمنظومة من التقديمات الاجتماعية الوازنة وبشبكات أمان فعّالة، وخصوصاً ببرنامج مستقل لضمان البطالة.
- تشجيع التسجيل النظامي للمؤسسات العاملة (وللمستخدمين والعمال فيها)، وحثّ الإدارات الحكومية على تبسيط كلفة الإجراءات المتعلقة بعملية التسجيل هذه وخفضها، وإلزام المؤسسات بتنظيم عقود عمل نظامية للعمال والأجراء والمستخدمين.
- توفير بيئة عمل آمنة، وتطوير وتحديث التشريعات التي تتعلق بتمكين مفتشي العمل من تطبيق تدابير السلامة والمعايير الصحية في مراكز العمل بشكلٍ صارم.
- تأمين الاستمرارية في عملية تنمية مهارات القوى العاملة أثناء العمل، وتوفير فرص التدريب للعاملين أثناء عملهم، وربط متطلبات التدريب بنوع ومستوى شهادة التدريب المعنية، وتعزيز الارتباط الممنهج بين التدريب والتقدّم في الوظيفة.
- العمل على تعزيز الأمن الوظيفي ووضع آليات وأطر قانونية عادلة وفعّالة تتيح للعاملين إمكانية تقديم شكاوى ضد أصحاب العمل وحماية وظائفهم خلال فترات التراجع الاقتصادي.

ب. الحدّ من عدم المساواة في سوق العمل

- الحدّ من عدم تكافؤ الحظوظ في الحصول على عمل، من خلال توفير فرص عمل متكافئة تستند حصراً إلى مستوى المهارات والمؤهلات بغضّ النظر عن الجنس أو الخصائص المادية أو الجسدية أو الانتماء، بالتزامن مع تطوير الآليات التي تسهّل مشاركة النساء في سوق العمل.
- الحد من عدم المساواة في شروط عمل اللبنانيين (وغير اللبنانيين) وتوسيع نطاق تطبيق قانون العمل ليشمل جميع العاملين على الأراضي اللبنانية، بغضّ النظر عن الجنس والجنسية والأوضاع الجسدية ونوع العمل أو مكانه، وضمان تطبيق شروط ومقومات العمل اللائق وحقوق الإنسان لجميع العاملين.
- خلق بيئة عمل دامجة تحدّ من التفاوتات في الأجر والمزايا والفرص للعاملين الذين يتمتعون بمؤهلات متماثلة، وتوفير الحوافز لتعزيز انخراط النساء في سوق العمل، والاستفادة من مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومعالجة مسألة التميز ضد العمال الأجانب.

ج. الإصلاحات المؤسسية في سوق العمل

- تعديل قانون العمل وتحديثه في اتجاه تعزيز استقلالية الحركة النقابية وكبح جماح التدخُّلات السياسية في شؤونها، وتشجيع الاتحادات النقابية على إجراء الإصلاحات الداخلية الضرورية

التي تحقّق المزيد من الشفافية والفعالية وتوسّع قاعدة التمثيل النقابي الديمقراطي.

- تعزيز التشريعات والمؤسسات الناظمة لسوق العمل، في اتجاه مواءمتها مع اتفاقيات العمل الدولية المصدَّقة، وتطوير نظام معلومات خاص بالعمل (LMIS)، وضمان تحديثه ووضعه في متناول المواطنين، وتمكين المؤسسة الوطنية للاستخدام من الاضطلاع بدورها كاملاً باعتبارها إحدى الجهات الأساسية المعنية بتوفير وإدارة واستثمار المعلومات المتعلقة بسوق العمل.

٦. تنشيط المجتمعات المحلية وتعزيز تنمية الرأسمال الاجتماعي

يحتاج لبنان ـ كبلد تعصف فيه الانقسامات الداخلية التي يغذيها التحالف الطائفي والطبقي المسيطر ـ إلى تحصين البيئة المادية التي يعيش فيها المواطنون ويتفاعلون معها، وإلى تمكين هؤلاء من التمتع بشروط عيشٍ آمنٍ وسليمة ولائقة، ومن بناء مجتمعات محلية متماسكة تعزّزها الروابط المشتركة التي تحدّد الهويّة اللبنانيّة. إن إعادة إحياء تماسك هذه المجتمعات وتنمية رأس المال الاجتماعي الجامع، تتطلبان إيلاء اهتمام خاص بعدد من المسائل الأساسية المترابطة من حيث تأثيرها على تعزيز الجوامع المشتركة بين اللبنانيين، وأهمها: مسألة الإرث الثقافي والتاريخي، ومسألة التماسك الاجتماعي، وموضوع السكن.

أ. مسألة الإرث الثقافي والتاريخي

- حفظ الإرث الثقافي والطبيعي باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لتاريخ لبنان الحديث، وصيانته وتطويره كونه يشكل مورداً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- العمل بكل السبل ـ وبخاصة عبر التحركات الشعبية المنظمة ـ على منع «تشيئة» واستثمار هذا الإرث الثقافي لأغراض مصلحية أو زبائنية من جانب تحالف قوى رأس المال والزعامات الطائفية (على غرار ما هو حاصل راهنا مع «دالية» رأس بيروت أو المسبح الشعبي في منطقة الرملة البيضاء).
- حماية المواقع الأثريَّة المادية والمعنوية، بما في ذلك الإنتاجات الفنية والحرفية والفنون المسرحية والأدب والفنون الجميلة (وتقاليد المطبخ اللبناني)، باعتبارها تشكل ـ مجتمعة ـ مرتكزاً للهوية اللبنانية المشتركة وعنصراً أساسياً من عناصر صورة لبنان في الخارج.

ب. مسألة التماسك الاجتماعي

- تعزيز مفهوم لـ «الوطنية اللبنانية» كهوية مشتركة تجمع بين جميع اللبنانيين.
- التأكيد على تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وعلى تمكينهم وحمايتهم من قبل الدولة، عبر إقرار المساواة الفعلية بينهم في

الحقوق والواجبات وتطبيقها، بما يساهم في تثبيت مفهوم المواطنة مقابل الانتماء الطائفي.

- تحرير الخدمة العامة من قبضة زعماء الطوائف الذين يستخدمون هذه الخدمة لإخضاع «جماهير» طوائفهم وتطويعها، والعمل الحثيث على إعادة تلك الخدمة إلى الحيّز الوطني العام، كأداة أساسية لإعادة بناء الدولة الديمقراطية غير الطائفية.
- إنشاء وتعميم المساحات العامة المشتركة وتعزيزها وتفعيل رأس المال الاجتماعي المتضمّن فيها، وذلك بغية خلق وتعزيز فرص للتلاقي والتفاعل بين اللبنانيين في تلك المساحات (كالحدائق العامة والأصرحة الثقافية والملاعب البلدية والمكتبات العامة وغيرها من الوسائط).
- تعزيز أوضاع الشباب اللبناني وتشجيع انصهارهم ضمن مجموعات متماسكة وديناميّة ومؤثرة في محيطها، من خلال دعم الهيئات غير الحكومية والمنظمات الشبابية غير الطائفية، وتطوير شبكة النوادي الشبابية والثقافية والرياضية، واستحداث الآليات التي تعزّز مشاركة الشباب في المجتمع المدني ودعمها.
- تعزيز استقلاليّة القضاء إزاء التدخُّلات السياسية وزيادة التفاعل بين المجتمع المدني والقضاء، كأساس لحماية حقوق المقيمين على الأراضي اللبنانية.

ج. مسألة الإسكان

- التحرير التدريجي لقطاع السكن عموماً من سيطرة عوامل الريع بأشكاله المختلفة، عبر قراءة رؤيوية وإنمائية لموضوع ترتيب استخدامات الأراضي اللبنانية، وكذلك عبر إجراءات وتدخلات ضريبية تحدّ من الإفراط في إنتاج الريع لمصلحة كبار الملاكين والمطوّرين العقاريين، وتصحّح توزيع الثروة والدخل بين اللبنانيين، على غرار ما حصل في العديد من البلدان التي سبقتنا على طريق التنمية.
- اعتماد سياسة إسكانية وطنية ترمي إلى زيادة فرص تملّك المساكن من جانب الأسر ذات الدخل المتوسّط والمتدني، وذلك عبر استخدام الدولة والبلديات للاحتياط العقاري المتجمّع لديها، وتعديل التشريعات الضريبية التي تطال الأملاك المبنية وغير المبنية، بحيث تساهم الاقتطاعات الضريبية الإضافية من الريوع العقارية، في تمويل برامج للإقراض السكني موجهة إلى الفئات ما دون المتوسطة والفقيرة، التي تعاني راهناً إقصاء شبه كامل عن سوق السكن.
- التصدي لقانون الإيجارات الجديد الذي أقره المجلس النيابي بمادة وحيدة ـ خدمة لمصالح النواة العضوية لتحالف رأس المال المالي وزعماء الطوائف ـ والعمل على إيجاد حلّ عادل وواقعي لعقود الإيجار القديمة، على نحو يراعي مبدأ الحصول

على تعويضات منصفة للأطراف المعنية بهذه العقود، كما يراعي التدرج في تطبيق البرنامج الزمني لإخلاء المأجور.

- تطوير برامج قروض ميسرة تستهدف قدامى المستأجرين، وتشجيع استخدام الأراضي المملوكة من الدولة والبلديات والأوقاف الدينية لبناء مساكن بديلة للفئات الأكثر فقراً، وبخاصة في صفوف قدامى المستأجرين الذين لا يحظون بفرصة الحصول على قروض سكنية نظامية من المصارف.
- تقييم الاحتياجات المُلِحَّة لتحسين ظروف الأحياء الحضرية الفقيرة ومعالجتها بحسب الأولوية، وإعادة بناء علاقات الثقة بين المؤسسات الرسمية (الأجهزة الحكومية والبلديات) وسكان هذه الأحياء الفقيرة، وذلك من خلال عمليات إعادة تأهيل واسعة النطاق للبنى التحتية في تلك الأحياء الشديدة الاكتظاظ، ومن خلال تزويدها بالخدمات العامة والاجتماعية الأساسية.
- معالجة موضوع حقوق تملّك اللاجئين الفلسطينيين، وإتاحة المجال أمامهم للحصول على الحق بتملُّك المساكن وفق شروط محدّدة، وتحسين ظروف العيش اللائق داخل المخيمات، بما في ذلك إمكانية صيانة مساكنهم ومؤسساتهم وتأهيلها، وتوفير الخدمات العامة الضرورية لهم في مقابل التزامهم دفع الرسوم العامة نفسها المطبّقة على اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية.

ثالثاً ـ مشروع الآلية البديلة للتحضير لبرنامج وطني شامل لعمل الحزب

نستخلص مما سبق وجود حاجة ماسّة لاعتماد الحزب منهجاً بديلاً في إنتاج وثائقه الحزبية والمؤتمرية، وصولاً ـ بصورة خاصة ـ إلى إنتاج برنامج وطني شامل للحزب يكون فعلاً جديراً بهذا الاسم، ويلتف حوله ليس الشيوعيون فقط بل كذلك القسم الأكبر من الفئات الاجتماعية اللبنانية الفقيرة والمتوسطة التي عرّضها حكم الطغمة المالية للاستغلال وكذلك للتهميش والإقصاء الاجتماعيين. ويتضمن التصور الوارد أدناه اقتراحاً أولياً بالإجراءات والخطوات الأساسية التي تتيح تجسيد هذا المنهج بصورة فعلية:

أ. تتشكل بقرار من القيادة الحزبية ـ بعد فترة أقصاها شهر واحد من انتهاء المؤتمر الحادي عشر ـ «هيئة للبحث والتحليل» مهمتها تطوير الوثائق الحزبية والإعداد لبرنامج وطني شامل لعمل الحزب في المدين المتوسط والبعيد. وتتكوّن هذه الهيئة من كوادر قيادية ورفاق متمرسين وذوي خبرات نضالية وفكرية وثقافية عالية.

ب. تعمل هذه «الهيئة»، بعد نقاش مستفيض، على إعداد لائحة تشمل الموضوعات الفكرية والسياسية المحورية ـ وذات التأثير الفعلي المباشر على عمل الحزب (واليسار عموماً) ـ التي لم يتم أو لم يكتمل بحثها ومناقشتها بشكل معمق ومستفيض في الوثائق

الحزبية والمؤتمرية (من نوع النماذج والأمثلة الواردة في الفصل الخامس). وتمنح «الهيئة» مهلة شهرين لبلورة اللائحة النهائية للموضوعات التي ينبغي أن تخضع للبحث وإقرارها.

ج. تقوم «الهيئة» بتشكيل عدد محدد من فرق البحث (٥ أو ٦ فرق عمل يضم كل منها ما بين أربعة إلى ستّة رفاق يتم اختيارهم وفق معايير تتعلق بمدى تمرّسهم بقدرات معرفية وخبرة نضالية). ويمكن لهذه الفرق أن تشمل رفاقاً ذوي خبرة من منظمات الحزب المناطقية (المحافظات والمنطقيات وربما الفروع) والقطاعية. ويتم توزيع الموضوعات المذكورة بحسب مستوى تجانسها وترابطها على تلك الفرق التي يمكنها الاستعانة ـ كلما لزم الأمر ـ بخبرات بشرية من داخل الحزب وخارجه، تبعاً لخصوصيات مادة البحث وموضوعاتها. وتتولى الفرق المختلفة تنظيم اجتماعاتها وورش عملها، مع الالتزام بإنجاز أعمالها في فترة زمنية لا تزيد عن ستّة أشهر.

د. بمجرد انتهاء الخطوة الثالثة (المذكورة أعلاه)، تتولى «الهيئة» تنظيم سلسلة ورش عمل داخلية جامعة، يحضرها أعضاء فرق البحث كافة، وذلك بهدف مناقشة وتعديل وتنسيق خلاصة الأعمال التي أنجزتها هذه الفرق حول موضوعات البحث الموكلة إليها. وتلتزم «الهيئة» بالتعاون مع فرق البحث بإنجاز المسودة الأولية لوثيقة الخلاصات الأساسية خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر، من بعد استلامها لمحصلة أعمال هذه الفرق.

هـ. تقوم الهيئات القيادية الحزبية المنتخبة في المؤتمر الحادي عشر ـ عبر سلسلة اجتماعات مخصصة لهذا الغرض ـ بمناقشة المسودة الأولية للخلاصات المقدّمة من جانب «الهيئة»، وذلك في حضور أعضاء من هذه الأخيرة. وتمنح الهيئات القيادية مهلة أقصاها شهران من بعد استلامها لهذه المسودة، كي تضع التعديلات عليها وتقرّها.

و. يتولى أعضاء «الهيئة» عرض نتائج المسودة النهائية ـ المقرّة من جانب الهيئات القيادية ـ ومناقشتها أمام اجتماعات الكادر الحزبي على مستوى المحافظات والقطاعات. ويمكن أن يتم إجراء مثل هذه الاجتماعات في حالات محددة على مستوى المنطقيات ذات الثقل الجماهيري أو على مستوى تجمع المنطقيات. وتعمل «الهيئة» على الاستفادة من مجرى النقاش لإدخال ما يلزم من تعديلات على المسودة وشقها البرنامجي. وتخصّص مدة أقصاها ثلاثة أشهر لإتمام هذه اللقاءات وإنجاز التعديلات المقترحة.

ز. تتولى «الهيئة» ـ بعد جمع وتحليل محصلة النقاشات التي دارت في اجتماعات الكادر الحزبي ـ بلورة البرنامج الوطني الشامل للحزب الشيوعي اللبناني وتفصيله، خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر، وتحيله إلى الهيئات القيادية. والمقصود بهذا البرنامج ليس مجرّد الرصف المتسلسل للوائح المطالب والأهداف

تحت كل بند من بنود البرنامج الأساسية، بل المقصود بالذات هو الوصول ـ قدر المستطاع ـ إلى تحديد أولويات وتوضيح منطق الارتباط والتسلسل بين هذه المطالب والأهداف، وتعيين الجهات المحددة المسؤولة أساساً عن تنفيذ كل منها، والسعي ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ إلى وضع تصوّر ولو مرن حول الجدول الزمني للتنفيذ، وحول المؤشرات الكمية التي تسمح بقياس مدى التقدم في عملية التنفيذ هذه ومتابعتها.

ح. تناقش الهيئات القيادية ـ في حضور أعضاء «الهيئة» ـ البرنامج الوطني المقترح وتقرّ مسودته النهائية بعد إدخال ما يلزم من تعديلات عليه، وذلك في مهلة لا تتعدى الشهرين.

إن أبرز ما ينطوي عليه هذا المنهج الجديد من منافع يتمثل ـ إضافة إلى أهدافه العامة المذكورة أعلاه ـ في توفيره أدوات معرفية وبرنامجية لطالما افتقدت إليها القاعدة الحزبية. فمشاركة هذه القاعدة في صوغ ومناقشة وتوفير المعالجات المطلوبة لتجاوز النواقص والفجوات في الوثائق الحزبية، من شأنه أن يعزز المناخ المحفّز للتثقيف الحزبي، واكتشاف الكوادر البشرية وتنميتها، وتطوير النشاط القطاعي والجماهيري على المستويات كافة.

بيد أن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه ـ في ما يتعلق بتنفيذ هذا المنهج المقترح ـ هو الآتي: كيف يمكن المواءمة بين المدة التي يستلزمها تنفيذ هذا المنهج (وضع وثائق الحزب في صيغتها الجديدة المقترحة)، وما تبقّى من مهلة زمنية لعقد المؤتمر الحادي عشر؟

نحو مؤتمر حادي عشر يمهد لمؤتمر استثنائي
(المؤتمر الثاني عشر)

إن إعادة إنتاج وثائق الحزب وبرنامج عمله الوطني تتطلب في الدرجة الأولى قراراً سياسياً واضحاً من جانب هيئاته القيادية، يقضي بتهيئة القاعدة الحزبية بشكل تدريجي لاحتضان هذا المشروع، عبر الشروع فوراً في إصلاح أوضاعه المتأزمة، وذلك من خلال: خلق بيئة داخلية صحية تحفّز على التفكير والنقاش والمحاجّة والمساءلة بين الشيوعيين؛ وتوفير المقومات المؤسسية الشفّافة لتسهيل إيصال الرأي الآخر إلى القاعدة الحزبية والاستخدام المسؤول للإعلام الحزبي وغير الحزبي ولشبكات التواصل الاجتماعي تحقيقاً لهذا الغرض؛ والعمل الجدي على تأمين عودة الشيوعيين إلى حزبهم، بمن في ذلك الذين فصلوا من صفوفه لأسباب كيدية أو غير مقنعة؛ وتدعيم منهج العمل القيادي الجماعي الفعلي مع إبراز دور الكوادر الشابة فيه (ذكوراً وإناثاً)؛ وتعزيز تقسيم العمل داخل الهيئات القيادية بالتزامن مع إعلاء شأن العمل القطاعي داخل هذه الهيئات؛ وحثّ المنظمات الحزبية على بناء برامج عمل ملموسة في الإطار القاعدي والمناطقي وتطويرها؛ والعمل على تحديث القاعدة الإحصائية للحزب كأداة لزيادة فعالية نشاطه على مستوى المركز والمناطق والقطاعات على السواء...

ومن الواضح أنه لن يكون من السهل تحقيق هذه الشروط خلال

الفسحة الزمنية المتبقية لانعقاد المؤتمر الحادي عشر، ولذلك يمكن اقتراح هذه المهمة (الوثائق الحزبية) عبر آلية تمتد على مؤتمرين مترابطين.

- **عقد المؤتمر الحادي عشر قبل نهاية عام ٢٠١٥**

يتم عقد المؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٥، ويصار خلال ما تبقى من فسحة زمنية إدخال ما يمكن إدخاله من تحسينات على عملية إعداد وثائق هذا المؤتمر، عبر استثمار أفضل للإمكانات والوسائل المتاحة راهناً داخل الحزب بغية ملء ما يمكن ملؤه من نواقص وفجوات في تلك الوثائق، على أن يستكمل إنجاز الأساسي من تلك الوثائق في مؤتمر استثنائي لاحق.

- استكمال المؤتمر الحادي عشر بمؤتمر استثنائي يعقد في غضون سنتين تأكيداً لالتزام الحزب بوجوب إعادة صوغ وثائقه وتطويرها (وإعداد برنامج عمله الوطني الشامل)، يأخذ المؤتمر الحادي عشر في ختام أعماله قراراً يلزم فيه اللجنة المركزية الجديدة المنتخبة باستكمال تنفيذ المنهج الجديد المقترح المتعلق بهذه الوثائق (بعد مناقشته وتعديله وإقراره)، وبتعيين مهلة زمنية لا تزيد عن سنتين لإنجاز هذه المهمة. كما يلزمها باستمرار المضي في توفير الشروط والمناخات السياسية والتنظيمية الداخلية التي يتطلبها النجاح في إنجاز هذه المهمة (والتي تمّ تناولها أعلاه).

ومع الانتهاء من إعداد هذه الوثائق، ولاسـيما برنامج العمل الوطني الشامل للحزب، تبادر اللجنة المركزية المنتخبة إلى الدعوة فوراً لعقد مؤتمر استثنائي للحزب بغية إقرار هذه الوثائق، وانتخاب هيئات قيادية جديدة تتولى تنفيذ البرنامج الجديد لعمل الحزب.

«الموت في التماثل والاختلاف حياة الزمان». هذا ما قاله مهدي عامل قبل ربع قرن في معرض رصده المنهجي لتطور الفكر والفعل الثوريين في مجتمعاتنا العربية، وبخاصة لبنان. وتحاول هذه القراءة النقدية لأزمة الحزب الشيوعي (واليسار) اللبناني، أن تستلهم بعضاً من معاني هذه المقولة لتسلّط الضوء على الاختلاف البنّاء في النظرة إلى مسبّبات هذه الأزمة وتداعياتها على تطور الحزب والحركة اليسارية عموماً في لبنان. وفي وقت بلغ فيه التوظيف السياسي والاجتماعي والثقافي للظاهرة الطائفية ذروة ما بعدها ذروة، حتى كاد هذا البلد أن يتشظى إلى كيانات، كم تبدو الحاجة ملحّة لإعادة التفكير والتبصّر في ما يجمع، داخل النسيج الاجتماعي اللبناني الواحد، بين المكوّنات والأطياف المختلفة، لا على أساس المصالح والهويات «ما دون الوطنية» المتخيّلة أو المتصوّرة أو الملتبسة، بل على أساس المصالح الفعلية المرتبطة بشكل وثيق بحياة الناس اليومية وبتقدمهم ورفاههم. وما من شكّ في أن توفير الشروط المؤاتية لإعادة النهوض بحزب كالحزب الشيوعي اللبناني- من حيث هو تشكيل خارق للمناطق والطوائف وارتهاناتها الخارجية- ينطوي على حاجة موضوعية استثنائية وربما أيضاً على أحلام تستحقّ الجهد والعناء.

كمال هاني



كمال هاني



اليسار اللبناني
في زمن التحولات العاصفة

الحزب الشيوعي:
تفاقم للأزمة... أم انفتاح على التغيير؟

الفارابي

كمال هاني

اليسار اللبناني
في زمن التحولات العاصفة

الحزب الشيوعي:
تفاقم للأزمة... أم انفتاح على التغيير؟

دار الفارابي

الكتاب: اليسار اللبناني في زمن التحولات العاصفة

الحزب الشيوعي: تفاقم للأزمة... أم انفتاح على التغيير؟

المؤلف: كمال هاني

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ت: ٣٠١٤٦١(٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)
ص.ب: ١١/٣١٨١ - الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: نيسان ٢٠١٥

ISBN: 978-614-432-384-7

المحتويات

مقدمة: الظروف التي حكمت إصدار هذا الكتاب............... ١١

الفصل الأول: تحليل مكثّف لأهم متغيّرات

الوضعين الدولي والعربي.................................. ٢١

أولاً ـ الوضع الدولي: الحاجة إلى رؤية كلية

في مواجهة التحولات الدولية العاصفة ٢١

ثانياً ـ الوضع العربي: التلازم بين الفقر والاستبداد

مهّد السبيل أمام الانتفاضات الشعبية............... ٣٨

الفصل الثاني: حول أزمة النظام السياسي اللبناني

ومواقف الحزب من تطور الصراع الداخلي ٧١

أولاً ـ حول أزمة النظام السياسي......................... ٧١

ثانياً ـ حول تقييم الحزب لنشاطه بعد المؤتمر العاشر ٨٨

الفصل الثالث: تفاقم المسألة التنظيمية في الحزب............ ١١٣

مقدمة: الأهمية الاستثنائية للمسألة التنظيمية............... ١١٣

أولاً ـ في تشخيص المشكلة التنظيمية ١١٤

ثانياً ـ نحو مرتكزات أساسية بديلة

على المستوى التنظيمي................................. ١٣٠

الفصل الرابع: العمل القطاعي والجماهيري للحزب
بين المؤتمرين العاشر والحادي عشر ١٤٥
في الحقل النقابي.................................. ١٤٦
في قطاع عمل أساتذة التعليم ١٥٠
في قطاع الشباب والطلاب ١٥٢
في قطاع المهندسين................................ ١٥٥
في القطاع الصحي ١٥٨
في قطاع الأساتذة الجامعيين ١٦١
في قطاع المحامين والحقوقيين....................... ١٦٤
في مجال الإعلام.................................. ١٦٦
في مجال التثقيف ١٦٨
في مجال المرأة ١٧٠
في مجال عمل المنظمات الحزبية في المناطق.......... ١٧٢
الفصل الخامس: المحددات التي تدعو إلى تعديل
النمط الراهن لإعداد الوثائق المؤتمرية.................. ١٧٥
أولاً ـ الأسباب الموجبة لإعادة النظر في نمط
إعداد الوثائق الحزبية والمؤتمرية ١٧٧
ثانياً ـ نماذج محددة عن قضايا محورية تحتاج
إلى معالجة وتطوير في أدبيات الحزب............ ١٨٣

الفصل السادس: موضوعات أساسية حول
المسألة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان تحضيراً
للمؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني ٢٠٣
أولاً: الجديد في التحوّلات الجارية
في بنية الاقتصاد اللبناني ٢٠٦
ثانياً: التحوّلات الجارية في البنية الطبقية-الطائفية
للبرجوازية الكبرى ٢٢٤
ثالثاً: حول مسألة «إعادة بناء الدولة»: هل القوى الطائفية
المهيمنة راغبة فعلاً أو قادرة على إتمام هذا البناء؟.. ٢٤٠
رابعاً: التغيرات الأساسية الجارية في بنية الطبقة العاملة،
كركن أساسي للتحالف الطبقي النقيض ٢٥١
خامساً: الجديد في تطور خصائص المشكلة الاجتماعية. ٢٨٤
الفصل السابع: المقاربة البرنامجية: المرتكزات
والتوجهات الأساسية وآلية التنفيذ والإنجاز.............. ٣٠٧
أولاً ـ مرتكزات أساسية أربعة للمقاربة البرنامجية........ ٣٠٨
ثانياً ـ مشروع التوجهات البرنامجية الأساسية
للحزب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ٣٢٣
ثالثاً ـ مشروع الآلية البديلة للتحضير لبرنامج وطني
شامل لعمل الحزب نحو مؤتمر حادي عشر
يمهد لمؤتمر استثنائي(المؤتمر الثاني عشر) ٣٥٧

مقدمة

الظروف التي حكمت إصدار هذا الكتاب

إذا كانت لكل كتاب قصّة، فما هي قصّة هذا الكتاب؟ الخطوة الأولى بدأت عند انطلاق الحديث، قبل نحو عام ونصف العام، حول التحضير للمؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني، حيث تنادى عدد من الرفاق من داخل الحزب وخارجه للتباحث حول الأوضاع السياسية والتنظيمية العامة للحزب، وحول نوع ومضمون الوثائق المؤتمرية التي يفترض إعدادها لهذه المناسبة، في ضوء التطورات غير المسبوقة الجارية في لبنان والمنطقة والعالم. ومن حقّ الشيوعيين بل من واجبهم، في معرض التحضير لمؤتمرهم، ممارسة حريتهم الكاملة في أن يلتئموا ويفكروا وينتجوا ـ أفراداً أو جماعات ـ ما يرتأونه من مشاريع نصوص ووثائق، وأن يعرضوا حصيلة أعمالهم على

الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر، بدءًا من الهيئات القاعدية للحزب وصولاً إلى هيئاته القيادية.

إن من بين العوامل الأساسية التي حفّزت مثل هذه المبادارات، هو تزايد الشعور بوجود أزمة عميقة داخل الحزب (وداخل اليسار عموماً)، ترتبط بارتباك موقفه من بعض القضايا السياسية الأساسية، الداخلية والخارجية، وبوجود قناعة غالبة بأن الخلل التنظيمي داخل الحزب بات يشكل عقبة كأداء أمام محاولة استنهاضه مجدّداً. ويترافق هذا الشعور مع شكوك حول قدرة النمط الراهن من العمل القيادي على الاضطلاع بمهمة إنتاج وثائق من النوع الذي يتيح النهوض بالحزب، فكراً وممارسة، ويساهم في جمع صفوفه ـ بدل تقسيمها ـ وفي تعزيز انفتاح قاعدته الاجتماعية على الجمهور اليساري والديمقراطي والعلماني في البلد. ومشكلة هذا النمط من العمل القيادي ومن تركيبة الهيئات القيادية، لا تختزل في مشكلة أشخاص فقط، وهي بشكل أدقّ ليست مشكلة أشخاص فقط. بل إن المشكلة ترتبط بصورة أعمّ وأشمل بالركنين الأساسيين اللذين يصوغان ويحركان حياة الحزب الداخلية، وعنينا بهما الركن السياسي والركن التنظيمي، اللذين ساهم نسق التعاطي الراهن معهما، في إضعاف القضية التي يناضل من أجلها الشيوعيون وفي انكفاء العمال والشباب والطلاب والمثقفين عن الحزب.

انطلاقاً من هذا الشعور بالأزمة، بادر عدد من كوادر الحزب في السنتين الماضيتين ـ من زوايا ومنطلقات مختلفة وأحياناً متعارضة ـ إلى تقديم نصوص مكتوبة إلى الهيئات الحزبية القيادية تتناول شؤون الحزب، الذي يمتلك تاريخاً غنياً وساطعاً من النضالات والتضحيات المتراكمة، ليس أقلّها تقديمه المئات من الشهداء والآلاف من الجرحى والمعتقلين والمفقودين، في مواجهته للمحتل الإسرائيلي وللمشاريع الفاشية والطائفية المتعددة الألوان والأشكال. ولكن معظم هذه المبادرات المكتوبة بقي من دون أثر فعلي، وانحصر تداوله عملياً في نطاق ضيّق لم يتجاوز القلّة من أعضاء تلك الهيئات، ممن يعنيهم ـ لغرض أو آخر ـ الاطلاع على ما يدور داخل الحزب. وكان حريّاً بقيادة الحزب أن تبادر طوعاً إلى نشر تلك المساهمات، على ما فيها من تباينات، على الصفحة الإلكترونية للحزب أو في وسائله الإعلامية الأخرى، ولكن هذا الأمر، لسبب أو آخر، لم يحدث. ومع تعدّد المساهمات وعدم وجود آلية واضحة وشفّافة لإخضاعها للنقاش الجدّي، بدا هذا الجهد الفكري مشتّتاً إلى حدّ كبير وغير ذي جدوى بالنسبة إلى الغاية الفعلية المتوخاة منه، والتي كانت تنشد إجراء «عصف فكري» بين الشيوعيين وأصدقائهم، بحثاً عن مخارج للأزمة الوجودية التي يكاد يغرق فيها الحزب. من هنا، برزت الحاجة لدى بعض من ساهم في إطلاق هذه المبادرات المكتوبة، إلى ضرورة جمع واستكمال وتطوير هذه النصوص، بحيث تصدر في وثيقة جامعة،

على أن يصار إلى وضعها في متناول الجمهور الواسع من الشيوعيين واليساريين وأصدقائهم (وكذلك خصومهم)، لإبداء الرأي سلباً أو إيجاباً في مضامينها، كجزء من عملية التحضير للمؤتمر الحادي عشر للحزب، ومن محاولة النهوض باليسار عموماً، في وقت لم تعد المهمة الرئيسة تقضي بأن يحافظ الحزب فقط على «من بقي من رفاق» لإكمال المشوار معهم، بل بات التحدي الأكبر والأهم يتمثّل في انفتاح الحزب على الألوف بل عشرات الألوف ممن يكافحون من خارجه في سبيل قضايا وأهداف، هي في الأصل جزء لا يتجزأ من القضايا والأهداف التي نذر الحزب نفسه تاريخياً لتحقيقها.

إن هذا الكتاب يشكّل إحدى تلك المحاولات - وربما آخرها - الهادفة إلى الإحاطة بأهم أسباب وتداعيات أزمة الحزب الشيوعي، وتلمّس سبل الخروج المتدرج منها. ولكنه يعكس أيضاً هاجساً ذاتياً يصل إلى حدّ المعاناة: الحاجة الشخصية إلى التحرّر من مرارة الشعور بأن تلك «السنديانة الحمراء» - التي استظل تحت فيئها تاريخياً الآلاف من رواد العمل النقابي والمفكرين والمثقفين والإعلاميين والفنانين والمقاومين، المتأصلين في جذور النسيج الاجتماعي اللبناني ومنابته المتنوعة - تتجه منذ فترة غير قصيرة نحو إخلاء الساحة أمام سيطرة فكر يومي اختزالي بائس وتشكيلات طائفية وسياسية آحادية رعناء تمعن في إخضاع الضحية للجلّاد عبر اصطناع وتغذية هويات فئوية ملتبسة وما «دون وطنية»، لا أفق لها سوى تقطيع أوصال الدولة والمجتمع

والكيان، وتعميق الجوانب السلبية للتحولات الديموغرافية الجارفة التي تهدد البنية الاجتماعية للبلد وتغلق سبل العيش والعمل أمام الشباب وتوغل في تهجيرهم.

محتويات الكتاب

يتناول الكتاب بالتحليل تطور الأزمة اللبنانية ومواقف الحزب الشيوعي ـ واليسار اللبناني عموماً ـ من قضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع في هذا البلد، ومن مسارات الصراع الدائر حولها بين التشكيلات والقوى السياسية والاجتماعية اللبنانية الأساسية. ويحمل الكتاب ـ عن سابق تصميم وإصرار ـ هموماً لبنانية بامتياز، مع إدراك مسبق منذ البداية بضخامة النتائج والآثار التي خلّفتها التحولات العربية والدولية العاصفة، على الوضع اللبناني وعلى معظم التشكيلات الطبقية والسياسية اللبنانية المسيطرة، التي ازداد خضوعها خلال العقد المنصرم لأشكال فجّة من الرعاية والاستتباع من جانب دول إقليمية وعربية ودولية فاعلة. وللمزيد من الإيضاح، فإن التركيز على الشأن الداخلي ـ وخصوصاً على الشروط الذاتية للتغير في لبنان ـ يستمدّ مبرّراته المنطقية من محدّدات هذا البحث وغايته الأساسية، التي تعتبر أن الإطار الطبيعي والموضوعي الذي يمكن للحزب الشيوعي واليسار اللبناني الفعل والتأثير فيه، هو بالتحديد الإطار اللبناني، أياً كان مستوى تفاعل هذا البلد وتأثّره بالعوامل والتدخلات الخارجية العربية وغير العربية. فهذا الإطار اللبناني بالذات هو المجال المادي والحيوي

لنشاط الحزب في المطاف الأخير، وهو الذي يفترض أن تتمّ فيه عملية التقيم والمحاسبة والمساءلة التي تتعلّق بما أنجزه هذا الحزب (واليسار) أو لم ينجزه من الأهداف التي حدّدها لنفسه. وعندما نشير إلى الإطار الداخلي، فإننا لا نتردّد أبداً في إبراز حيّز أساسي للمسألة الاقتصادية-الاجتماعية، كونها شكّلت تاريخياً أحد أهم مرتكزات نضال الشيوعيين اللبنانيين، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، خصوصاً في الفترة التي سبقت انفجار الحرب الأهلية، وانغماس الحزب، سلباً وإيجاباً، في مجمل آلياتها وشعاراتها وتحالفاتها الداخلية والخارجية.

انطلاقاً من هذه المقاربة، تمّ توزيع محتويات الكتاب على سبعة فصول أساسية، كالآتي:

١- تحليل مكثّف لأهم التحولات التي استجدّت في الإطارين العربي والدولي خلال السنوات الأخيرة، لاسيما التحولات التي انطوت على تأثيرات ذات شأن على الوضع اللبناني (مسار العولمة، انعكاسات أزمة النظام الرأسمالي العالمي، الدروس المستخلصة من الانتفاضات العربية وبخاصة الأزمة في سوريا...).

٢- تحليل مكثّف لأهمّ التطورات السياسية الداخلية التي استجدت بعد توقيع اتفاق الطائف، وما رافقها من تفاقم غير مسبوق في أزمة النظام السياسي وأزمة التشكيلة الاجتماعية اللبنانية، ومن إفراط في التوظيف السياسي للظاهرة الطائفية، مع تضمين هذا التحليل تقيماً للتوجهات السياسية العامة للحزب الشيوعي اللبناني منذ مؤتمره العاشر عام ٢٠٠٩.

٣- تقيـم الأوضاع التنظيمية السائدة في الحزب وما تتحمله من مسؤوليات جسيمة عن تفاقم أزمة الحزب الداخلية، وعن قصوره في إنجاز ما كان المؤتمر العاشر للحزب قد حدّده لنفسه من أهداف.

٤- تحليل موجز لمحصلة عمل المنظمات الحزبية بعد المؤتمر العاشر، مع تركيز خاص على عمل المنظمات القطاعية والجماهيرية، التي تشكل ـ أو يفترض أن تشكل ـ القنوات الرئيسة التي يستقطب الحزب من خلالها أعضاء وكوادر جدداً، ناهيك عن المناصرين والأصدقاء.

٥- استعراض وتحليل المحدّدات الأساسية ـ السياسية والفكرية والمنهجية ـ التي باتت تستدعي إجراء إعادة نظر في النمط الراهن لإنتاج وثائق الحزب (وبخاصة الوثائق المؤتمرية)، الذي أصبح يشكل جزءًا من أزمة الحزب وعقبة أمام تطورّ فكره ونشاطه.

٦- اقتراح مشروع مفصّل للموضوعات المؤتمرية اللبنانية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يفترض أن يناقشها (ويطوّرها ويعدّلها) المؤتمر الحادي عشر للحزب، وصولاً إلى تحقيق قدر أكبر من الإجماع والوضوح بين الشيوعيين حول أولويات عملهم الراهنة والمستقبلية.

٧- تحديد المرتكزات الأساسية للمقاربة البرنامجية المستقبلية للحزب، وإبراز أهمّ توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واقتراح آلية محدّدة لإنجازها عبر استكمال المؤتمر الحادي

عشر للحزب بمؤتمر استثنائي يلي المؤتمر الحادي عشر ويتولى الإعداد النهائي للبرنامج الوطني الشامل لعمل الحزب.

ملاحظتان أخيرتان:

تبقى الإشارة إلى ملاحظتين منهجيتين تتعلقان باللغة المستخدمة في الكتاب وبالمصادر البحثية الضمنية التي حكمت سياقه التحليلي:

الملاحظة الأولى، هي أن الوظيفة الأصلية للكتاب ـ من حيث هو كتاب موجّه في الدرجة الأولى إلى جمهور الشيوعيين واليساريين عموماً ـ قد أملت المجازفة، في بعض الأحيان، في استخدام لغة ومفاهيم وصياغات محكومة إلى حدّ معيّن بخلفيات تلك الوظيفة. ولم يجرِ بالتالي على الدوام التوقف الصارم والمفصّل عند الشرح النظري لكل المفاهيم المستخدمة، وهذا يتطلب ربما عملاً مستقلاً وقائماً في ذاته. كذلك لم يجرِ في بعض الحالات الالتزام الدقيق بمجمل ضوابط اللغة العربية، التي تتمتّع ببنية داخلية محكمة إلى أبعد الحدود بالمقارنة مع اللغات الحيّة الأخرى، وتعتبر من أكثر لغات العالم غنى، لجهة تعدد وتنوع مفرداتها ومفاهيمها ومترادفاتها، وخصوصاً لجهة تعدّد الجذور التي اشتقّت منها تلك المفردات والمفاهيم والمترادفات.

الملاحظة الثانية، هي أن هذه الوظيفة بالذات قد استدعت، بالنسبة إلى المصادر البحثية، أن لا يتضمّن الكتاب ـ الذي لم يرد له عن قصد أن يكون بحثاً أكاديمياً صارماً ـ ذكر المراجع والحواشي وتوثيق الاقتباسات، مع العلم أن عدد هذه المراجع كبير، بل كبير

جداً، خصوصاً في السياق التحليلي الوارد حول بعض المسائل النظرية والمفهومية، أو بشكل خاص حول «موضوعات» الفصل السادس، الذي يتناول أهم التحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية، وانعكاساتها على الحقول التي يفترض أن ينشط فيها الحزب الشيوعي اللبناني. هذا مع العلم أن تلك المراجع تشمل عدداً وافراً من التقارير والدراسات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي ومجلس الإنماء والإعمار ومصرف لبنان والعديد من الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى وعن جامعات عاملة في لبنان، إضافة إلى أبحاث فردية مستقلة، وإلى ترسانة من التقارير الصادرة عن العديد من المنظمات الدولية.

١٠ آذار ٢٠١٥

عشر للحزب بمؤتمر استثنائي يلي المؤتمر الحادي عشر ويتولى الإعداد النهائي للبرنامج الوطني الشامل لعمل الحزب.

ملاحظتان أخيرتان:

تبقى الإشارة إلى ملاحظتين منهجيتين تتعلقان باللغة المستخدمة في الكتاب وبالمصادر البحثية الضمنية التي حكمت سياقه التحليلي:

الملاحظة الأولى، هي أن الوظيفة الأصلية للكتاب ـ من حيث هو كتاب موجّه في الدرجة الأولى إلى جمهور الشيوعيين واليساريين عموماً ـ قد أملت المجازفة، في بعض الأحيان، في استخدام لغة ومفاهيم وصياغات محكومة إلى حدّ معيّن بخلفيات تلك الوظيفة. ولم يجرِ بالتالي على الدوام التوقف الصارم والمفصّل عند الشرح النظري لكل المفاهيم المستخدمة، وهذا يتطلب ربما عملاً مستقلاً وقائماً في ذاته. كذلك لم يجرِ في بعض الحالات الالتزام الدقيق بمجمل ضوابط اللغة العربية، التي تتمتّع ببنية داخلية محكمة إلى أبعد الحدود بالمقارنة مع اللغات الحيّة الأخرى، وتعتبر من أكثر لغات العالم غنى، لجهة تعدد وتنوع مفرداتها ومفاهيمها ومترادفاتها، وخصوصاً لجهة تعدّد الجذور التي اشتقّت منها تلك المفردات والمفاهيم والمترادفات.

الملاحظة الثانية، هي أن هذه الوظيفة بالذات قد استدعت، بالنسبة إلى المصادر البحثية، أن لا يتضمّن الكتاب ـ الذي لم يرد له عن قصد أن يكون بحثاً أكاديمياً صارماً ـ ذكر المراجع والحواشي وتوثيق الاقتباسات، مع العلم أن عدد هذه المراجع كبير، بل كبير

جداً، خصوصاً في السياق التحليلي الوارد حول بعض المسائل النظرية والمفهومية، أو بشكل خاص حول «موضوعات» الفصل السادس، الذي يتناول أهم التحولات في البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية، وانعكاساتها على الحقول التي يفترض أن ينشط فيها الحزب الشيوعي اللبناني. هذا مع العلم أن تلك المراجع تشمل عدداً وافراً من التقارير والدراسات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي ومجلس الإنماء والإعمار ومصرف لبنان والعديد من الوزارات والمؤسسات العامة الأخرى وعن جامعات عاملة في لبنان، إضافة إلى أبحاث فردية مستقلة، وإلى ترسانة من التقارير الصادرة عن العديد من المنظمات الدولية.

١٠ آذار ٢٠١٥

الفصل الأول

تحليل مكثّف لأهم متغيّرات الوضعين الدولي والعربي

أولاً ـ الوضع الدولي: الحاجة إلى رؤية كلية في مواجهة التحولات الدولية العاصفة

يزخر الكون بموارد وثروات وطاقات ـ محققة وكامنة ـ تسمح بتوفير سبل العيش والعمل لجميع شعوب العالم. وبالاستناد إلى هذه الموارد والثروات، واصل الناتج المحلي الإجمالي العالمي منحى نموّه الصاعد منذ عقود، وإن بمعدلات متفاوتة من حقبة إلى أخرى، ومن قارّة إلى قارّة، ومن بلد إلى آخر. ولكن توزيع ثمرات هذا النمو استمرّ يتميّز بقدر كبير من عدم المساواة على هذه المستويات كافة.

وتكفي الإشارة إلى ظاهرة بضع مئات من أغنى أغنياء العالم، الذين تزيد ثرواتهم عن إجمالي الناتج المحلي لعشرات الدول مجتمعة، التي تضم مئات الملايين من السكان. ولم يكتفِ رأس المال العالمي، الذي قاد ويقود عملية النمو هذه، بالاستئثار بمعظم المداخيل المتجة فقط (وبالتالي الاستئثار بالثروات)، بل إنّ سياساته الاستثمارية المتحيّزة والرعناء ساهمت وتساهم أيضاً في تبديد وتدمير جزء لا يستهان من تلك الثروات، بسبب الأضرار الهائلة التي خلّفتها سياسات رأس المال العالمي على الموارد الطبيعية والتوازنات البيئية الأساسية في العالم، والتي باتت تنعكس بشكل خطير ـ راهناً ومستقبلاً ـ على المصالح البعيدة المدى للبشرية جمعاء. وقد ازدادت تبعاً لذلك، وبالرغم من وفرة الموارد، معدلات البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي في أنحاء المعمورة قاطبة، سواء في بلدان العالم الرأسمالي المتقدم أم بشكل خاص في البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية. ووفّرت هذه الأوضاع الشروط المؤاتية لتنامي الاتجاهات العدوانية للقوى الإمبريالية في شكل تدخلات وحروب مباشرة وإذكاء للحروب الأهلية في غير مكان في العالم، ضماناً لاستمرار منظومة المصالح الطبقية الضيّقة التي تحرّك التطورات الأساسية التي تشهدها البشرية.

النظام الرأسمالي وإشكالية الإنتاج الدائم للأزمات:
عودة النيوليبرالية في السبعينات

إن انفجار أزمة «الانكماش التضخمي» في النصف الثاني من السبعينيات، قد مهّد موضوعياً أمام تهيئة الشروط المؤاتية لإعادة

بعث الليبرالية مجدداً، بعد نحو نصف قرن على انكفائها، وذلك كأداة أساسية لضبط تناقضات النظام الرأسمالي والسيطرة على أزماته الداخلية. وقد تنوعت المنطلقات النظرية للنيوليبرالية في تلك الحقبة: من المدرسة التاتشيرية، إلى المدرسة الريجانية، إلى «اتفاق واشنطن» ومتفرعاته في السبعينيات، إلى العديد من المدارس الأخرى التي تدعو إلى تخفيف القيود عن رأس المال، وتقييد تدخل الدولة، وحفز التحرير الاقتصادي، وإعادة هيكلة الاقتصاد والأسواق. وتحقّق جزئياً الهدف المتوخى من العودة إلى الليبرالية عبر انطلاقة حقبة جديدة من النمو الرأسمالي الصاعد، وتعميق تقسيم العمل الدولي، وتوسيع حركة تراكم رأس المال، على امتداد نحو عقدين بدءًا من أواسط الثمانينيات. وقد سعت المدارس الرأسمالية المختلفة خلال هذه الفترة ـ بالتزامن مع تنامي عصر العولمة ـ إلى ممارسة نوع من الإرهاب الفكري الذي يقوم على الترويج لمبدأ ديكتاتورية الأسواق (السوق الحرة وحرية التنافس). ولكن هذه الهجمة لم تحل ـ بالرغم من ترسانة المسوّغات النظرية والعملية المستخدمة فيها ـ دون استمرار الأزمات ولو بأشكال مختلفة عن سابقاتها، مع اتجاه الدورة الزمنية لتلك الأزمات نحو التسارع بالتزامن مع ميل حدتها نحو الانخفاض، وارتدائها أحياناً الطابع الموضعي المحصور في بلد واحد، وارتدائها في أحيان أخرى طابعاً عاماً يغطي بلدان عديدة في آن معاً (أزمة ١٩٨٧، أزمة جنوب آسيا، أزمة شرق أوروبا، أزمة ٢٠٠٨...). وبحسب الاقتصادي العالمي

جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، فإن أكثر من مئة أزمة اقتصادية موضعية أو شبه عامة قد تفجّرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، التي أريد لها أن تكون «مفخرة» النظام النيوليبرالي المتجدّد، انطلاقاً من مراهنات راجت على نطاق واسع حول تحوّل العالم إلى «قرية» واحدة، كان يفترض أن تنتظم فيها المفاعيل الإيجابية المشتركة المتأتية عن تنامي ظاهرة العولمة، لتعمّ العالم من أقصاه إلى أقصاه. فهل أتاحت هذه الظاهرة بالفعل للعالم الرأسمالي أن يتجاوز، بشكل حاسم ونهائي، مقولة الأزمة؟

تزامن النيوليبرالية مع العولمة لم يتح الحل الناجع لأزمات النظام الرأسمالي بل سهّل تصديرها

لقد انطوت ظاهرة العولمة على انعكاسات وتحديات معقّدة ـ وأحياناً متباينة ـ في حقول الاقتصاد والمال والاجتماع والثقافة والعلوم والإعلام والتشريع والتعليم، وكذلك على صعيد بنية المؤسسات وآليات أسواق العمل، فضلاً عن تأثيراتها العميقة على وظيفة الدولة وحجم تدخلاتها ونوع هذا التدخل، وعلى آليات التبعية والتبعية المتبادلة وأشكالهما المتعددة. وقد بات العالم في إطار هذه الظاهرة يدار من «المركز» الرأسمالي، عبر ما يقرره هذا الأخير ـ سواء بشكل معلن أم بشكل غير معلن ـ من آليات وإجراءات ترمي إلى تحرير الأسواق وتوسيع مبادلات السلع والخدمات، وتعميم الجانب «الاستهلاكي» من ثورة المعلومات، وتنميط وتوحيد

المقاييس والمواصفات الراعية للمبادلات الدولية؛ وعبر ما يفرضه كذلك من نظم وتشريعات واتفاقات دولية جديدة في شتى الحقول، بما في ذلك التجارة، والاستثمار، والعمليات والتحويلات المالية والمصرفية، والملكية الفكرية، وانتقال التكنولوجيا... وقد لجأ «المركز» الرأسمالي، تسهيلاً لتطبيق تلك النظم والآليات، إلى توسيط المؤسسات الدولية التي تدور في فلكه، لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية ووكالة الطاقة الدولية والنظام المصرفي والمالي العالمي وشبكة أسواق البورصات والمال العالمية، إضافة إلى الاتحادات والتجمعات القطاعية الدولية المتخصصة.

وبالرغم من نجاح بعض البلدان الناشئة في استثمار جوانب إيجابية محدّدة من ظاهرة العولمة، وفي التقليل من جوانبها السلبية الغالبة، فإنّ معظم البلدان قد اتجه عملياً نحو الانصياع لمفاعيل هذه الظاهرة، وخسر بالتالي جزءًا كبيراً من مزاياه الاقتصادية النسبية واستقلاله الاقتصادي والمالي. ومع افتقادها إلى هذا الحيّز الضروري من الاستقلال، وجدت بلدان كثيرة ـ صناعية وناشئة ـ نفسها مدفوعة قسراً، بفعل آليات عولمة الاقتصاد والمبادلات، إلى القبول باحتلال موقع المتلقّي للأزمات الوافدة من «المركز» الرأسمالي، حتى لو لم تكن معنية فعلاً بمسبّبات تلك الأزمات وحيثياتها، كما جرى على سبيل المثال مع غير بلد في العالم خلال أزمات متعاقبة ومتفاوتة الأهمية في الثمانينيات والتسعينيات، ثم بشكل خاص خلال أزمة عام

٢٠٠٨. وقد ارتدت هذه الأزمات أشكالاً متنوّعة، من أزمات ذات علاقة بعدم استقرار أسعار الصرف، إلى أزمات مرتبطة بانتفاخ قطاع الرهونات العقارية، فإلى أزمات متغذية من تعاظم المديونية العامة، وأزمات متفرعة عن الانكماش الاقتصادي المتنقل من بلد إلى آخر في العالم.

أزمة عام ٢٠٠٨ والانعطافة الكبرى

لقد اعتقد البعض أن نهاية الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية العالمية وتعاظم ظاهرة العولمة، سوف تجلب الرفاه للناس، كل الناس، غير أن هذه الأوهام سرعان ما انهارت عام ٢٠٠٨، مع تفجّر أزمة غير مسبوقة في تاريخ النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، كادت تطيح أسس «التسوية» الطبقية التاريخية التي صيغت في الغرب غداة الحرب العالمية الثانية (تجربة «الدولة-الراعية»). وقد اكتسبت هذه الأزمة سمات أقرب إلى سمات «الأزمات العامة» التي تذكّر بأزمة عام ١٩٢٩ الكبرى، عبر ما اعتمل داخلها من ظاهرات بنيوية: تعاظم الفجوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي ـ الذي ترافق مع التراجع النسبي في الوزن الاقتصادي لـ «القاطرة» الرأسمالية الأميركية والأوروبية ـ واتجاه معدلات الربح الحقيقي نحو التناقص بفعل ازدياد التركيب العضوي لرأس المال، الذي تزامن مع تفاقم التناقض بين رأس المال والعمل. وقد بدا ـ عبر هذه الظاهرات المختلفة ـ أن ازدياد وزن الاقتصاد المالي في الاقتصاد العالمي خلال العقود الأربعة

الأخيرة، قد شكّل الوسيلة الأساسية التي سعى رأس المال العالمي عبرها إلى إخفاء اتجاه معدل الربح الحقيقي في الاقتصاد الرأسمالي نحو الانخفاض، مما مهّد السبيل أمام انتفاخ هائل في الأرباح المالية المصطنعة، وإلى تعاظم الطابع الريعي للاقتصاد عموماً، عبر الفقاعات العقارية والمالية المتعاقبة والتشوهات المتمادية في بنية أسعار الاستهلاك وأسعار الصرف الخارجية للعملات الأساسية.

فقد تزامنت هذه الظاهرات مع ميل واضح نحو إعادة توزيع المداخيل والأرباح بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، في غير مصلحة العمال والفئات المتوسطة والفقيرة، بحسب ما أكّده ـ خلال العقود الثلاثة المنصرمة ـ نسق تطور المؤشرات الأساسية التي حكمت تطور اقتصادات البلدان الغربية الأساسية. وأهم هذه المؤشرات هي: أولاً، اتجاه القيمة الإجمالية للأجور نحو الانخفاض، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الصناعية المتقدمة، بالرغم من ارتفاع نسبة العمل المأجور من إجمالي القوى العاملة في هذه البلدان؛ ثانياً، تزايد الفجوة بين نسب ارتفاع الأجر الوسطي الفعلي من جهة، ونسب ارتفاع إنتاجية عمل الأجراء في هذه البلدان من جهة ثانية؛ ثالثاً، تلازم العلاقة الطردية بين ارتفاع معدلات البطالة في البلدان المذكورة، وارتفاع الوزن النسبي للاقتصاد المالي فيها. إن هذه المؤشرات تعكس في المحصلة العامة الوجه الحقيقي للنيوليبرالية، المتمثل في زيادة معدل استغلال الطبقة العاملة وقسم كبير من العاملين في بلدان العالم،

المتقدمة منها والنامية. وينبغي عدم التستّر عن هذا الاستغلال، بحجة أن تحسناً قد طال مستوى ما يسمى الرفاه الاجتماعي في بعض تلك البلدان، ذلك أن التحسن المذكور لم يكن وليد اقتطاع الأجراء والطبقة الوسطى لحصة أكبر من الناتج المحلي الحقيقي (عبر سياسات الأجور والتقديمات الاجتماعية والسياسات الضريبية)، بل إن ذلك التحسن قد جاء كنتيجة لحاجة موضوعية فرضها ازدياد تورّم الاقتصاد المالي والتراكم غير المسبوق في ودائع الجهاز المصرفي العالمي، حيث فرض هذا التورّم على المصارف التوسّع من دون ضوابط أو قيود في عمليات الإقراض والتسليف العشوائي، جاعلاً بالتالي الملايين من الأسر والمؤسسات المستفيدة من هذا التسليف، مرتهنة في حاضرها ومستقبلها لسياسات رأس المال المصرفي والمالي ومصالحه. ويكاد ينطبق هذا الواقع على غالبية بلدان العالم الرأسمالي، في شقيه المتقدم والنامي، بما في ذلك لبنان، الذي يضطلع فيه رأس المال المصرفي بدور أساسي في شبكة التحالفات الطبقية المسيطرة.

التساؤلات المشروعة حول مستقبل أساسيات الاقتصاد الرأسمالي العالمي

إن الأزمة الراهنة تدفع موضوعياً في اتجاه إعادة طرح أسئلة ـ تاريخية ـ تتعلق بأساسيات الاقتصاد الرأسمالي وحقيقته النسبية ومدى نهائيته، ومن ضمنها: إلى متى تستمر آليات «تكيف» وتطويق أزمات هذا النظام، بحيث يستمر إلى مالانهاية(؟) في الانتقال من حقبة نمو

إلى أخرى، كما درجت العادة منذ أواسط القرن التاسع عشر؟ وهل من مسوّغات قوية لتوقّع بعض الاقتصاديين حصول انهيار حاسم ووشيك في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كتتمة لأزمة عام ٢٠٠٨ الطاحنة التي لاتزال أسبابها قائمة؟ وما هو في هذه الحالة الأفق الزمني المتوقع لمثل هذا الانهيار؟ في المقابل، أليس في مستطاع النظام الرأسمالي أن يجد ـ كما فعل في السابق ـ الآليات التي تمكّنه من تعديل وتطوير تقسيم العمل الدولي وإعادة تكييف آليات عمله وتجديدها، عبر إعادة السيطرة على تطور حركة تناقضاته الداخلية؟ وهل يتجه الاقتصاد الرأسمالي ـ الذي تلازم نموه مع تعاقب أزماته الدورية وغير الدورية منذ أكثر من قرنين ـ نحو إجراء مقايضة بين الإمعان في التمسك بنموذجه النيوليبرالي المستمر منذ أواسط السبعينيات، وبين تعديل هذا النموذج في اتجاه صيغ كينزية متنوعة، يستعيد فيها «الاقتصاد الحقيقي» نسبياً زمام المبادرة على حساب «اقتصاد رأس المال المالي والريعي»، مع دور أكبر للدولة في ضبط البورصات والمصارف وأسواق المال العالمية؟

واستطراداً، إلى أي حدّ يمكن للمقاربات الكينزية نفسها أن تشكل علاجاً ناجعاً للرأسمالية، أم إنها لن تعدو كونها فقط حلقة مرحلية من سلسلة حلقات أزمة هذا النظام؟ وأي مسار فعلي سوف تسلكه هذه الصيغ الكينزية ـ إذا ما شكّلت خياراً لمحاولة الخروج من الأزمة ـ في معرض إعادة تحديدها للعلاقة بين الدولة وحرية الأسواق، كما أوحت بذلك الأدبيات الرسمية الأميركية التي راجت بعد تلك الأزمة؟

وماذا ستكون ـ أيضاً وأساساً ـ تبعات تلك التطورات والتحولات على منظومة المكاسب والمصالح الاجتماعية التي انتزعتها تاريخياً النقابات العمالية والطبقة العاملة عموماً، وكذلك شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، في الكثير من البلدان الرأسمالية؟ وهل تؤدي محاولات الإخلال بقواعد «العقد الاجتماعي» في تلك البلدان ـ المتمحورة حول صناديق التقاعد والحماية الاجتماعية وأنظمة التأمين الصحي وضمان البطالة وتوفير التعليم الرسمي وغيرها ـ إلى محاولات مماثلة تطال بلدان العالم الثالث، بما فيها البلدان العربية، مستهدفة تقييد أو تفكيك القليل مما تمّ بناؤه من هذه القواعد في تلك البلدان؟ وهل يستمر التراجع عن المقاربات الكلية والشاملة للمسألة الاجتماعية التي ترسّخت بعد الحرب العالمية الثانية حول مسألة العقد الاجتماعي، ويستعاض عنها بمقاربات مستجدة يطغى عليها طابع موضوعاتي (مثل موضوعات البيئة والمناخ ومخاطر التصحّر والنوع الاجتماعي والجندر والالتزامات الاجتماعية للشركات الخاصة...)، أو بمقاربات جزئية وميكروية تنحصر في مكافحة حالات خاصة من الهشاشة الاجتماعية، من نوع مشكلة «الفئات الضعيفة» والمكشوفة على المخاطر أو مشكلة «بؤر الفقر»؟ وإلى أي حدّ تتعارض هذه المقاربات المختلفة في ما بينها، بحسب ما تروّج له الدعاية البرجوازية، أم ترى ثمّة إمكانية لإدراج تلك المقاربات مجتمعة في سياق عام واحد ومنسجم يصبّ في خدمة البشرية عموماً، وخصوصاً

الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة التي يتوسّع انتشارها في البلدان الغنية والبلدان النامية على السواء؟

حول انتقال العالم من نظام القطب الواحد إلى نظام تعدّد الأقطاب

إن ما يجري اليوم من «تصحيحات» كونية عنيفة ومكلفة اقتصادياً واجتماعياً، هو تعبير مكثّف عن مرحلةٍ انتقاليةٍ بامتياز يعيشها العالم. إنها مرحلة الانتقال المتدرج من حقبة من التطور الرأسمالي الذي ساد فيها فلتان الأسواق والتطرف النيوليبرالي، إلى حقبة أخرى لم تتوضح فيها إلى الآن معالم التوازن الجديد الذي يفترض أن يعاد إنتاجه بين الدولة والسوق، ولم تتوضح فيها أيضاً المضامين الاجتماعية التي سوف يرتديها هذا التوازن.

إن إخلاء الساحة الدولية من قبل قوى «الاشتراكية المحققة» قد خلق واقعاً جديداً أمام آليات تقاسم العالم من جانب التشكيلات الرأسمالية العالمية التقليدية المختلفة. وقد جاء تفجر أزمة عام ٢٠٠٨ ليطرح تساؤلات حول تداعياتها على هذه التشكيلات التقليدية، وحول ما قد ينجم عنها في المدى المتوسط والبعيد، من تعديلات مهمة في حجم ونوع التوازنات القائمة بينها، بما يسمح بتأكيد أو عدم تأكيد استمرار الهيمنة الأميركية على الاقتصاد العالمي، المكرّسة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. كما جاء تفجر هذه الأزمة ليطرح تساؤلات، من نوع آخر، حول وجهة الانعكاسات التي قد تخلّفها تلك الأزمة على الميل المتنامي نحو نمط من التعددية القطبية العالمية، التي يشكّل

بروز مجموعة بلدان الـ «بريكس» جزءًا لا يتجزأ منه. والمعروف أن هذه المجموعة كانت قد بدأت في النمو إثر زوال القطبية الثنائية بين «المعسكرين»، وما تلاها من بدء تبلور تدريجي لاتجاهين متمايزين عالمياً، أحدهما يدفع في اتجاه استمرار الغلبة الحاسمة للقطبية الأحادية التي تختزلها الولايات المتحدة، وآخر يدفع في اتجاه تنويع هذه الغلبة لمصلحة قطبية متعددة الأطراف، تتشارك فيها الكتل السياسية-الاقتصادية القائمة تاريخياً، مع الكتل الناشئة حديثاً والوافدة من خارج «المعسكر الغربي» التقليدي. وبالرغم من أن هذين النوعين من الكتل، التقليدية والحديثة، لا يختلفان كثيراً من حيث جوهر الفكر الاقتصادي الذي يحكمهما راهناً ـ والذي يتغذى أساساً من المصالح العضوية لشركات عملاقة عابرة للقارات ـ إلّا أنهما لن يوفّرا أي وسيلة في محاولتهما التأثير أو التحكم ـ كل على طريقته ـ في عملية صوغ معالم حقبة الانتقال من نظام دولي إلى نظام دولي آخر.

ومن الطبيعي في هذا الإطار أن يعمد كل من تلك التشكيلات ـ بغية تحسين شروطه في عملية إعادة تقاسم العالم ـ إلى تصعيد التنافس ومحاولة الاستفادة، قدر المستطاع، من تطور ظاهرة العولمة ومن قدرته على التحكم بمندرجاتها، انطلاقاً مما يملكه من نقاط قوة وما يواجهه من نقاط ضعف. ولكن هذا التنافس يرجّح أن يبقى خاضعاً لضوابط صارمة، بالنظر إلى درجة التشابك في المصالح، ليس بين الكتل التقليدية ذاتها (الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان)

فقط، بل كذلك بين بعض هذه الكتل والكتل الناشئة التي قد تجد نفسها ملزمة بالمواءمة بين مصلحتها في تعزيز الاتجاه المتنامي نحو التعددية الاقتصادية القطبية من جهة، ومصلحتها في الحفاظ على استمرار المستوى المرتفع والمتعاظم لحجم المبادلات والشراكات الاقتصادية المتنوعة التي تجمعها بالكتل التقليدية لاسيما الاقتصاد الأميركي (العلاقات والمبادلات بين الصين والولايات المتحدة على سبيل المثال) من جهة ثانية. وفي جميع الأحوال، يصعب منذ الآن توقّع الحدود التي سوف تجمع أو تفرّق بين هذه الكتل المختلفة، في انتظار أن تتبلور صيغ النمو الرأسمالي التي سوف تسود في كل منها: رأسمالية «كلاسيكية»؟ أم رأسمالية دولة؟ أم رأسمالية دولة احتكارية (مع تفاوت في درجة الاندماج بين الدولة والاحتكارات)؟ أم نمط إنتاج «انتقالي» يمهّد للخروج التدريجي من الرأسمالية؟ وفي جميع الحالات، سوف يكون العالم العربي (ولبنان) معنياً بتهيئة أوضاعه كي يتمكن من التفاعل والتعاطي مع التحديات الناشئة عما ستستقرّ عليه صيغ النمو في هذه الكتل المختلفة.

تفاقم الأزمة الرأسمالية يعزز النزعة العدوانية في السياسة الدولية

لقد شجّع انتهاء الحرب الباردة انتقال الإمبريالية عموماً من استراتيجية الردع والاحتواء إلى استراتيجية الهجوم والتوسع والهيمنة ـ على الصعد كافة، العسكرية والسياسية والاقتصادية وخصوصاً الثقافية والإعلامية ـ في محاولة لملء الفراغ الدولي الناجم من

انهيار منظومة الدول الاشتراكية وتفككها. ومع الازدياد الكبير في حدّة المنافسة على المستوى الدولي، أصبح العامل الاقتصادي يضطلع بدور أكبر فأكبر في إعادة صوغ العلاقات الدولية وتوازنات القوى بين الكتل العالمية المختلفة. ويرتدي هذا العامل بالنسبة إلى الولايات المتحدة بعداً استراتيجياً أكثر راهنية، بحسب ما سبق تأكيده حول تراجع وزنها الاقتصادي النسبي في الاقتصاد العالمي، انطلاقاً من المقارنات الدولية لمعدلات التراكم الرأسمالي وتطور حجم المبادلات الخارجية وبنيتها، وكذلك تطور معدلات نمو الإنتاجية وغيرها من مؤشرات. وإنه لمن الطبيعي في مثل هذه الحالة توقّع ازدياد نزعة القطب الأميركي نحو خوض الحروب الإمبراطورية، وتوسيع وتعزيز مشاريع الهيمنة في العالم بأسره، في محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وقد تجسّدت هذه النزعة نحو العسكرة المتزايدة للعلاقات الدولية، في تغذية الحروب المحلية والإقليمية (المباشرة وغير المباشرة)، وتشجيع التيارات الفاشية والقومية المتزمتة ودعم ورعاية الأصوليات في غير مكان من العالم. كما تجسّدت في محاولة السيطرة على المزيد من الموارد والأسواق وطرق النقل والمواصلات وشبكات الاتصال والمعلومات ورؤوس الأموال، وفي السعي المستمر للتحكم أكثر في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية. وانطلاقاً من هذا المعطى الاستراتيجي المستجد، عمدت الولايات المتحدة ـ خصوصاً بعد أحداث الأول من أيلول ٢٠٠١ ـ إلى توسيع تدخلاتها

العسكرية تحت حجج شتى في العديد من البلدان، ومن ضمنها العراق وأفغانستان وسوريا وليبيا وإيران والسودان والصومال ومالي واليمن وغيرها. ومن الواضح أن عسكرة العلاقات الدولية تخدم المصالح الاستراتيجية والبعيدة المدى للمجمع الصناعي-العسكري-النفطي الأميركي، وتبرّر مسوّغات استمرار هذا المجمّع في تركيز استثماراته في النشاطات التي تعنيه بصورة مباشرة، أي في صناعة السلاح والطاقة والمعلوماتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية والبيولوجية وغيرها.

وقد لجأ هذا المجمّع الصناعي-العسكري-النفطي، بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى استيلاد أعداء جدد على المستوى الكوني، على نحو يبرّر استمرار استقطاب العالم سياسياً لمصلحة الولايات المتحدة. هكذا تمّ الترويج لحرب الحضارات تارة وللحرب الشاملة على الإرهاب تارة أخرى، من دون تحديد دقيق لحيثيات هذا النوع من الحروب التي تنطوي في جانب مهمّ منها على محاولة إعادة صياغة مقوّمات هيمنة هذا المجمّع داخل الولايات المتحدة بالذات، كمقدمة لإعادة إحكام النفوذ السياسي والعسكري الأميركي على عالم تميل بعض مكوناته وكتله نحو الانعتاق النسبي من السيطرة الأميركية، مستفيدة من فرص كامنة ومتناقضة أتاحتها ظاهرة العولمة. غير أن هذه النزعة نحو العدوان يجب أن تأخذ في الاعتبار ـ أيضاً ـ ما منيت به الإدارة الأميركية من هزائم حقيقية، كما يظهر خصوصاً من نتائج حربي

انهيار منظومة الدول الاشتراكية وتفككها. ومع الازدياد الكبير في حدّة المنافسة على المستوى الدولي، أصبح العامل الاقتصادي يضطلع بدور أكبر فأكبر في إعادة صوغ العلاقات الدولية وتوازنات القوى بين الكتل العالمية المختلفة. ويرتدي هذا العامل بالنسبة إلى الولايات المتحدة بعداً استراتيجياً أكثر راهنية، بحسب ما سبق تأكيده حول تراجع وزنها الاقتصادي النسبي في الاقتصاد العالمي، انطلاقاً من المقارنات الدولية لمعدلات التراكم الرأسمالي وتطور حجم المبادلات الخارجية وبنيتها، وكذلك تطور معدلات نمو الإنتاجية وغيرها من مؤشرات. وإنه لمن الطبيعي في مثل هذه الحالة توقّع ازدياد نزعة القطب الأميركي نحو خوض الحروب الإمبراطورية، وتوسيع وتعزيز مشاريع الهيمنة في العالم بأسره، في محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. وقد تجسّدت هذه النزعة نحو العسكرة المتزايدة للعلاقات الدولية، في تغذية الحروب المحلية والإقليمية (المباشرة وغير المباشرة)، وتشجيع التيارات الفاشية والقومية المتزمتة ودعم ورعاية الأصوليات في غير مكان من العالم. كما تجسّدت في محاولة السيطرة على المزيد من الموارد والأسواق وطرق النقل والمواصلات وشبكات الاتصال والمعلومات ورؤوس الأموال، وفي السعي المستمر للتحكم أكثر في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية. وانطلاقاً من هذا المعطى الاستراتيجي المستجد، عمدت الولايات المتحدة ـ خصوصاً بعد أحداث الأول من أيلول ٢٠٠١ ـ إلى توسيع تدخلاتها

العسكرية تحت حجج شتى في العديد من البلدان، ومن ضمنها العراق وأفغانستان وسوريا وليبيا وإيران والسودان والصومال ومالي واليمن وغيرها. ومن الواضح أن عسكرة العلاقات الدولية تخدم المصالح الاستراتيجية والبعيدة المدى للمجمع الصناعي-العسكري-النفطي الأميركي، وتبرّر مسوّغات استمرار هذا المجمّع في تركيز استثماراته في النشاطات التي تعنيه بصورة مباشرة، أي في صناعة السلاح والطاقة والمعلوماتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية والبيولوجية وغيرها.

وقد لجأ هذا المجمّع الصناعي-العسكري-النفطي، بعد انتهاء الحرب الباردة، إلى استيلاد أعداء جدد على المستوى الكوني، على نحو يبرّر استمرار استقطاب العالم سياسياً لمصلحة الولايات المتحدة. هكذا تمّ الترويج لحرب الحضارات تارة وللحرب الشاملة على الإرهاب تارة أخرى، من دون تحديد دقيق لحيثيات هذا النوع من الحروب التي تنطوي في جانب مهمّ منها على محاولة إعادة صياغة مقوّمات هيمنة هذا المجمّع داخل الولايات المتحدة بالذات، كمقدمة لإعادة إحكام النفوذ السياسي والعسكري الأميركي على عالم تميل بعض مكوناته وكتله نحو الانعتاق النسبي من السيطرة الأميركية، مستفيدة من فرص كامنة ومتناقضة أتاحتها ظاهرة العولمة. غير أن هذه النزعة نحو العدوان يجب أن تأخذ في الاعتبار ـ أيضاً ـ ما منيت به الإدارة الأميركية من هزائم حقيقية، كما يظهر خصوصاً من نتائج حربي

أفغانستان والعراق، وما سجّلته هذه الإدارة من تراجعات ملحوظة في أنحاء متفرقة من العالم: بدءًا بأميركا اللاتينية حيث يتقدم اليسار في العديد من دولها، مروراً بالعالم العربي حيث تتعثّر مشاريع الهيمنة الأميركية في العديد من بلدان المنطقة، وانتهاء بإيران التي لن توقف برنامجها النووي السلمي تحت أيّة حجة من الحجج. وقبل هذا كله، يبرز بشكل خاص تزايد التحدي الروسي للعجرفة الأميركية إزاء ملفات دولية عديدة، بما فيها ملف الشرق الأوسط والملف الأوكراني والمسألة الجورجية والملف الإيراني، وردّ فعل روسيا الصارم على قرار نشر الصواريخ الأميركية في بولونيا وتشيكيا، إضافة إلى ملف انفصال كوسوفو عما تبقى من يوغسلافيا القديمة، وغير ذلك من ملفات.

حول أفق التحول نحو الاشتراكية على المستوى الكوني

لقد شكّلت تجربة الاشتراكية العالمية المحقّقة محاولة أولى وأساسية - في تاريخ البشرية - لتغيير واقع عدم المساواة بين البشر. وسجّلت هذه التجربة نجاحات كبرى في العديد من المجالات، ومن ضمنها: التحرّر الوطني، والتصنيع والتنمية، وتوفير المقومات الأساسية للعقد الاجتماعي لجهة تجسيد حق المواطن في التعليم والصحة والعمل والتقاعد والسكن... ولكن هذه التجربة أخفقت في مجالات أساسية أخرى، وأهمها التضحية بالحريات الفردية والعامة وبالقيم والممارسات الديمقراطية، ونزوعها نحو اختزال المجتمع

بالحزب، واختزال الحزب بالجهاز البيروقراطي المتحكم بالسلطة، وانغلاقها الفكري على قوالب نمطية جامدة لا علاقة لها بمنهج التحليل المادي العلمي. وهذا ما انتهى بها إلى السقوط في أواخر الثمانينيات، في أوج صعود الحرب الباردة وتقدّم ظاهرة العولمة وبدء انتقال العالم الرأسمالي إلى حقبة جديدة من الليبرالية. وطرح هذا الانهيار إشكاليات نظرية وتطبيقية شائكة لا تطال بالضرورة مرتكزات المنهج الماركسي ومفاهيمه الأساسية وعلاقته بالعلوم الأخرى، بل تطال كيفية إعادة فهم وإنتاج ذلك المنهج وتلك المفاهيم في عالم يتغير بشكل متسارع، وتميل فيه الطبقات ومنظومة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية نحو إعادة التشكل داخل بلدان المركز الرأسمالي والبلدان النامية، مع ما ينسحب على ذلك من تعديلات في آليات وأشكال التبعية والتبعية المتبادلة التي تربط بين هاتين المجموعتين من البلدان.

إن انهيار تجربة الاشتراكية المحققة لا يعتبر إنهياراً لفكرة الاشتراكية في ذاتها، كما أنه لا يشكل «نهاية التاريخ» بحسب ما روّج له بعض مفكري النظام الرأسمالي، الذين اعتبروا أن الصراع الكوني قد تمّ حسمه نهائياً بعد سقوط الحرب الباردة، بفعل السيطرة المطلقة والنهائية للنظام الليبرالي على المستوى الكوني. وفي مواجهة هذه التحولات، من المؤكد أن الخطاب الأيديولوجي التقليدي للقوى اليسارية ـ «الثوري» شكلاً والمنغلق معظم الأحيان على أدبيات نمطية «متوارثة» ـ لم يعد قادراً على الإحاطة بتعقيدات هذا الواقع الجديد

والمتغيّر، وعلى توليد أدوات التحليل والشعارات والأشكال التنظيمية التي تسمح بتجميع وتعبئة القوى الاجتماعية الخاضعة للاستغلال والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وبدفع هذه القوى نحو خوض المعارك الكبرى التي تؤثر في مصالحها المباشرة. إن المعركة الكونية ضد الاستغلال لم تنته ولم تحسم، وهي سوف تظل قائمة ومستعرة طالما بقي رأس المال المالي العالمي يتج ويعيد إنتاج مواقع هذا الاستغلال وآلياته المتنوعة، الثابتة والمتغيرة. ولا شك في أن جيلاً جديداً من المفكرين والمناضلين الثوريين سوف ينبت في شوارع العواصم والمدن والأرياف في غير مكان من العالم، لمواصلة حمل راية النضال من أجل عالم تسود فيه مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، جنباً إلى جنب مع مبادئ سيطرة الإنسان الفعّالة والواعية على الطبيعة ومواردها وثرواتها المتجددة وغير المتجددة.

ثانياً ـ الوضع العربي: التلازم بين الفقر والاستبداد مهّد السبيل أمام الانتفاضات الشعبية

تزخر المنطقة العربية بموارد ضخمة ومتنوعة، أهمها الموقع الجغرافي المميّز والثروات البترولية والغازية والطبيعية الغنية والممرّات البحرية المتعددة والكثافة السكانية العالية والموارد البشرية الفتية والسوق الاستهلاكية الواسعة والمساحات الزراعية الشاسعة،

وغيرها من نقاط قوة متنوعة. ويطرح هذا الواقع الموضوعي تساؤلات مشروعة: لماذا لم تنجح أنظمة الحكم العربية عموماً في استثمار هذه الموارد الوافرة بغية خلق مجتمعات عربية حرّة ومندمجة اقتصادياً واجتماعياً؟ ولماذا برز نوع من التلازم العضوي تاريخياً بين ازدياد سيطرة عصر النفط من جهة، وتنامي ظاهرات البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي من جهة ثانية؟ وإلى أي حدّ ساهمت متطلبات إدارة هذا التلازم العضوي، في تشجيع وتعميم نزعة الحكام نحو الاستبداد ومصادرة الحريات العامة والخاصة في هذا الجزء من العالم؟ وهل يعتبر تضافر هذه العوامل كافياً بمفرده لتفسير أو تبرير الانتفاضات الشعبية العارمة التي تفجّرت في البلدان العربية أخيراً، أم أن ثمة عوامل أخرى لعبت الدور الأساس في استثمار هذه الانتفاضات، تحضيراً لإعادة هيكلة الخريطة الجيو-سياسية لبلدان المنطقة؟ ثم أي أفق سوف يتحكم في المدى المنظور بتطور تلك الانتفاضات؟

تتوزّع محاولة تقديم إجابات أولية عن هذه التساؤلات، على مستويين اثنين مترابطين: المستوى الأول يركّز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، التي تتحكم العلاقات التبعية بجانب مهمّ منها؛ والمستوى الثاني يتناول الأبعاد الجيو-سياسية، ولاسيما تلك المتعلقة بتفجّر الانتفاضات.

١. قراءة للتطورات في العالم العربي من منظار اقتصادي واجتماعي

تركّز هذه القراءة على محاولة استقراء وظيفة المسألة النفطية

وأثرها في تغليب نمط اقتصاد الريع ومندرجاته، وما نجم عنه من إهدار لفرص التصنيع وتعزيز للتفاوتات البنيوية بين البلدان العربية، وتعميق للعلاقات التبعية.

النفط من رافعة نظرية للتنمية إلى أداة فعلية للتخلف واستجلاب الغزوات الأجنبية

كان يفترض بعوامل القوة المتنوعة التي يتمتع بها العالم العربي أن تؤمن لشعوب هذه المنطقة قدراً أكبر من التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، على غرار ما حقّقته بلدان أخرى لم يتوافر لها مثل هذا القدر من الطاقات الكامنة والموارد. ولكن هذا الهدف المنشود لم يتحقق بعد مضي أكثر من نصف قرن على بدء الحقبة الاستقلالية، وهو لايزال عصياً على التحقيق في المدى المنظور. وتشهد على ذلك حقيقة الأوضاع المعيشية البائسة أو الصعبة التي تعانيها غالبية شعوب بلدان المنطقة، ولاسيما البلدان ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمفتقدة بشكل عام إلى الموارد. وتثبت المقارنات الدولية، من زاوية تاريخية، أن العديد من بلدان العالم التي كان مستواها الاقتصادي والاجتماعي يقل بكثير عن المستوى الاقتصادي للبلدان العربية في الخمسينيات ـ أي لدى بدء اكتشافات النفط في المنطقة ـ عادت وتفوّقت على بلدان المنطقة بعد مضي أكثر من نصف قرن على تلك الاكتشافات. وهذا ما يطرح أسئلة شائكة ومشروعة حول جدوى استمرار النمط السائد للتوظيف السياسي والاقتصادي التي أخضعت له الثروات النفطية في

هذا الجزء الحيوي من العالم. فالمعطيات الإحصائية المتاحة تظهر أن المنطقة العربية قد سجّلت بشكل وسطي خلال العقود الستّة الأخيرة، أحد أدنى معدلات نمو الدخل للفرد، بالمقارنة مع المعدلات التي سجّلتها المجموعات الأخرى من بلدان العالم الثالث، وذلك بالرغم مما امتلكته هذه المنطقة من ثروات نفطية. ويبرز هذا الواقع المرير إشكالية أساسية حول ما إذا كان النفط قد شكّل نعمة أو نقمة بالنسبة إلى المنطقة، وحول حجم ونوع المخاطر والتحديات التي اقترنت تاريخياً بوجود تلك الثروة في هذا الجزء من العالم. فقد تزامنت الحقبة النفطية مع تبديد جزء أساسي من مفاعيل هذه الثروة، من خلال انتشار وترسّخ أنساق هجينة من النمو الاقتصادي وتقسيم العمل، التي ساهمت في إنتاج مجتمعات ضعيفة وهشّة وقليلة الإنتاجية، وتحتكر فيها القلة من أمراء السلطة والمال والمنتفعين من العائلات الحاكمة الجزء الأعظم من الموارد والثروات الوطنية المتاحة، فيما تنحسر رقعة الطبقات الوسطى ويتوسع جيش الفقراء والمهمّشين والمتعطلين عن العمل. وقد حفلت هذه الحقبة النفطية كذلك باستجلاب وتحفيز الغزوات والحروب الخارجية المتكرّرة التي استهدفت المنطقة، ومن ضمنها الحروب العربية-الإسرائيلية، وحرب الخليج الأولى ومن ثمّ حرب الخليج الثانية، وتعاقب التدخلات الأميركية والأطلسية المتنوعة الأشكال التي قدّرت تكاليفها بمئات المليارات من الدولارات، تولّت تسديدها دول عربية مختلفة على حساب تعزيز الرفاه الاجتماعي

للشعوب العربية. كما تزامنت تلك الحقبة أيضاً مع تعميم وتمويل العديد من الحروب والنزاعات الأهلية في غير بلد من بلدان العالم العربي، التي نجم عنها تجذير معالم الانقسام والتشظي في تلك البلدان على الصعيدين السياسي والمجتمعي.

مصادر «اقتصاد الريع» ونمط استخداماته في الإطار العربي

إن من بين أهم السمات التي رافقت الحقبة النفطية، طغيان ظاهرة «اقتصاد الريع» كسمة عامة من سمات اقتصادات المنطقة. ولا تنطبق هذه الظاهرة حصراً على الدول المصدرة للنفط، بل هي تنطبق أيضاً، وبنسب وأشكال متفاوتة على معظم البلدان العربية، من خلال: الموارد الطبيعية، المضاربات العقارية والمالية، الارتفاع غير المبرّر اقتصادياً في معدلات الفائدة، السياسات التوزيعية البسيطة التي تعتمدها الحكومات بهدف التحكم بالناس وامتلاك قرارهم، انتشار البطالة الصريحة والمقنّعة والفساد والعلاقات الزبائنية خصوصاً في القطاع الحكومي. وتضاف إلى ذلك، عمليات التهريب وتجارة الممنوعات، وغيرها من مصادر دخل غير نظامية. وتبرز في المقابل التشوّهات البنيوية الحادّة في نمط توظيف واستخدام ذلك الريع، على غير صعيد: في التركيز الشديد على الإنفاق الاستهلاكي التبذيري، والإنفاق الاستثماري غير الخاضع لأولويات واضحة، وتعاقب الفورات العقارية والمالية، والإفراط في التسلّح غير المجدي سياسياً. كما تبرز في إعادة توجيه الجزء الأكبر من الفوائض النفطية في اتجاه بلدان المركز الرأسمالي

وأسواقها المالية، مع العلم أن هذا المركز بالذات هو الذي يفرض مستوى إنتاج النفط على البلدان العربية النفطية، وهو الذي يتحكم بالتالي بمستوى فوائضها المالية. ومن ضمن استخدامات الريع أيضاً، الميل نحو توسّل إيراداته كأداة لضبط و«ترويض» الصراعات السياسية والاجتماعية داخل البلدان المنتجة وفي غيرها من البلدان العربية، من خلال التوجيه السياسي للدعم و«الأمانات» الرسمية وغير الرسمية الممنوحة للحكومات العربية الموالية، وتوفير التمويل شبه المستدام للحركات الإسلامية المتطرفة، وتوليف المنح والمساعدات لما يسمى «المجتمع المدني العربي»، وعبر هندسة التدفقات الاستثمارية العقارية والمالية من البلدان المنتجة إلى البلدان الأخرى غير المنتجة، مع العلم أن هذه التدفقات لا هدف لها في معظم الأحيان سوى الربح السريع. إن ضخامة مصادر الريع وأوجه استخداماته ترافقت في كثير من الأحيان مع افتقاد معظم الدول النفطية إلى هيكل ضريبي حقيقي، بسبب مراهنتها الضمنية على أن امتلاكها للموارد النفطية يغنيها عن وضع سياسات ضريبية عصرية وعادلة، وهذا من شأنه تقويض مبدأ المواطنة وإضعاف قيام الدولة الحديثة التي يشكل النظام الضريبي أحد أهم مقوماتها، وركناً أساسياً من أركان الانتظام المجتمعي العام فيها.

الاقتصاد الريعي يعزّز انقسام العالم العربي إلى «عوالم متعددة»

إن التفاوت الشديد في نسبة امتلاك الموارد والثروات الطبيعية قد شكّل أساساً لتباين خصائص العالم العربي ـ اقتصادياً ـ وانقسامه

إلى ثلاث مجموعات متمايزة: المجموعة الأولى هي المجموعة الغنية بالموارد والمستوردة لليد العاملة، وتضم أساساً بلدان الخليج المنتجة للنفط؛ والمجموعة الثانية هي التي تتميّز كذلك بوفرة نسبية للموارد الطبيعية، بما فيها النفط، ولكنها تمتلك في الوقت ذاته كثافة سكانية عالية كالعراق والجزائر (إضافة إلى إيران من خارج المجموعة العربية)؛ والمجموعة الثالثة هي التي تفتقد إلى هذه الموارد ولكنها تتميّز هي الأخرى بثقل ديموغرافي مرتفع نسبياً (مصر، اليمن، المغرب، سوريا، الأردن، تونس، لبنان...). ومن خلال تحليل مقارن لتطور أوضاع هذه المجموعات الثلاث منذ أوائل السبعينات، يتبيّن أن المجموعة الأولى قد ضاعفت حصتها من إجمالي الناتج العربي القائم من نحو ٢٣٪ في أوائل السبعينيات (أي قبل صدمة أسعار النفط الأولى عام ١٩٧٣) إلى نحو ٥٥٪ في أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة، هذا مع العلم أن الوزن الديموغرافي النسبي لتلك المجموعة ظل شبه ثابت في حدود ٨٪ من إجمالي عدد سكان المنطقة على امتداد هذه العقود. في المقابل تراجع نصيب المجموعة الثالثة ـ أي المجموعة الأكثر كثافة من الناحية الديموغرافية ـ من الناتج المحلي العربي بصورة حادة خلال الفترة المذكورة، بالتزامن مع ميل حصتها من إجمالي المقيمين نحو الارتفاع على نطاق واسع. ومن الثابت أن تطوير مستوى التعاون والتكامل بين هذه المجموعات المختلفة ـ على أسس مندرجة ضمن رؤية إنمائية تهدف إلى النهوض العام بتقسيم العمل في المنطقة ككل ـ

لم يشكل في أي فترة هدفاً فعلياً للنظام الرسمي العربي. وهذا ما يظهر بصورة جلية من خلال القراءة المتأنية للمؤشرات الإحصائية المتعلقة بحجم ونوع المبادلات التجارية والصناعية والخدمية والاستثمارية والبشرية بين هذه المجموعات المختلفة من البلدان. وفي غياب هذا المشروع التكاملي الجدي، أدى التطور المتسارع للمجموعة الأولى، بقيادة المملكة العربية السعودية، إلى تعزيز دور هذه الأخيرة كقاطرة سياسية واقتصادية للعالم العربي، كما أتاح المجال في الوقت ذاته للولايات المتحدة كي تستخدم تلك القاطرة كأداة لإحكام السيطرة المتعددة الأشكال على المجموعتين العربيتين الثانية وخصوصاً الثالثة، وذلك عبر علاقة التحالف العضوي التي تربطها بالمجموعة الأولى. وبكلام أوضح، أضحى انعتاق المجموعة الثالثة (وإلى حدّ معيّن المجموعة الثانية) من قيود العلاقات التبعية يمرّ بالضرورة، أو أقلّه في جانب أساسي منه، بكسر الدور الوظيفي الذي تلعبه المجموعة الأولى.

أهم معوّقات التنمية عربياً... غياب الحلقة الصناعية

إن أكثر ما يدعو إلى التأمل بشأن هذه الحقبة التي كان يجري فيها صوغ ملامح التاريخ العربي السياسي والاقتصادي المعاصر (بدءًا من أواخر الستينيات)، هو عدم بذل البرجوازيات العربية والحكام العرب عموماً، أي مسعى جدي ـ ارتباطاً بمسألة استثمار الموارد والثروات الذاتية المتاحة ـ لاستكشاف أنماط تنمية اقتصادية بديلة، وإعادة

الاعتبار إلى خيارات أساسية بقيت موضع تجاهل، وبخاصة ما يتعلق منها بعملية التنمية الصناعية. ولم يبذل الحكام العرب جهداً حقيقياً للاستفادة من جوهر الدروس والعبر التاريخية التي انطوت عليها تجارب البلدان المتقدمة والناشئة التي استلهمت إنجاز مهمات الحقبة التصنيعية، كأداة فاعلة للعبور إلى رحاب التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وباستثناء تطوير الصناعة النفطية بالذات، جرى تكريس الموقع الدوني للقطاع التصنيعي العربي عموماً على امتداد العقود الأربعة المنصرمة: استمرار ضآلة الوزن النسبي للصناعة في الناتج المحلي العربي القائم، وكذلك حصة هذا القطاع من القوى العاملة والصادرات، وهامشية مساهمته في التراكم الرأسمالي الموسع. وإذا كان بعض مظاهر الانتعاش الصناعي قد سجّلت في هذا البلد العربي أو ذاك، فإن هذا الانتعاش قد بقي بشكل عام محصوراً في صناعات تحويلية بسيطة، أو صناعات تجميعية، أو صناعات ذات طابع تصديري وغير قادرة على الاندماج داخل نسيج البنية الاقتصادية الداخلية (مثال الصناعات البتروكيماوية الخليجية). وانطلاقاً من خصائصه هذه، لم يساهم هذا القطاع في تطوير التقسيم الداخلي للعمل وفي تسهيل توطين التكنولوجيا وتعزيز التنمية المعتمدة على الذات، التي كان من شأنها ـ لو تحقّقت ـ أن تحدّ من استمرار التبعية المطلقة للأسواق الخارجية. وأخطر ما نجم من غياب الحلقة التصنيعية، تمثّل في عجز الاقتصادات العربية عن خلق فرص عمل لائقة ومتنوعة تتناسب مع

الأعداد الهائلة من الشباب العرب ـ لاسيما منهم خريجو الجامعات ومؤسسات التعليم المهني والمتسرّبون من التعليم ـ الذين يتدفقون إلى سوق العمل، والذين يقدّر عددهم بنحو أربعة ملايين نسمة سنوياً.

إن هذا الموقع البائس لقطاع التصنيع في العالم العربي قد أثّر سلباً في إمكان تحسين نوعية التعليم وفي فرص تكامل القطاع الصناعي نفسه مع قطاعي الزراعة والخدمات، فضلاً عن تأثيره السلبي على نمط توزيع الثروة الوطنية داخل الدول العربية وكذلك بينها. كما أنه أثّر سلباً في إمكان تأسيس وتطوير المرتكزات الأساسية للحماية الاجتماعية (الشبكات الوطنية للتأمينات الصحية والتقاعد والأمان الاجتماعي)، التي تؤكد التجارب الدولية أنها سجّلت ذروة نموها في البلدان المتقدمة خلال حقبة التصنيع بالذات، بحسب ما تشهد عليه تجربة البلدان الأوروبية الغربية تحديداً.

العالم العربي يبقى ركناً أساسياً في إستراتيجية الهيمنة الأميركية الراهنة والمستقبلية

إن حاجة المجمّع الصناعي-العسكري الأميركي إلى المنطقة قد ازدادت في العقدين الأخيرين، كحقل استراتيجي بامتياز يستثمره هذا المجمّع في مواصلة سيطرته الاقتصادية والسياسية على هذا الجزء من العالم. وتنبع هذه الحاجة من عاملين أساسيين: الأول، تنامي الدور الإيراني ـ السياسي والاقتصادي والعسكري ـ المهدّد لحلفاء الولايات المتحدة من الحكام العرب؛ والثاني، الدافع المستجد

أميركياً للاستمرار في استخدام الموارد النفطية كأداة أساسية من أدوات إدارة عملية التنافس الاقتصادي المحتدم كونياً بين الكتل العالمية، التقليدية والناشئة. وتتوقع كبريات مراكز الأبحاث الدولية أن تبقى الموارد النفطية للمنطقة تشكّل، لعقود عديدة قادمة، مصدر الطاقة الأول في العالم؛ إذ ترجّح أن يستمر تأمين الجزء الأهم من احتياجات النفط العالمية الإضافية في العقدين القادمين ـ والمقدرة بنحو ٤٠ إلى ٥٠ مليون برميل إضافي يومياً ـ من داخل البلدان العربية المنتجة تحديداً. ولا يقلّل من أهمية هذا الاستنتاج ما جرى في السنوات الأخيرة من ارتفاع ملحوظ في إنتاج الولايات المتحدة الأميركية من النفط الصخري، الذي بات يؤمن لها مستوى مرتفعاً من الاكتفاء الذاتي، ولكنه يحمّلها في الوقت ذاته تكاليف إنتاج مرتفعة نسبياً. ومن الطبيعي في ظل هذه المعطيات الاستراتيجية أن تتمسك الإدارة الأميركية أكثر من ذي قبل بسيطرتها مستقبلاً على مكامن النفط العربي، لضمان تحكمها بإدارة المخاطر المرتبطة بتطور سوق الطاقة العالمي، وتطور تكاليف إنتاج النفط الصخري الأميركي، مقارنة مع تكاليف إنتاج النفط العربي وغيره من الأنواع العالمية. والهدف الأساسي بالنسبة إلى الإدارة الأميركية لا ينحصر في تغطية احتياجاتها من النفط، أو في استمرار تأمين سلامة إمدادات النفط العالمية فقط، بل إن من ضمن أهدافها الأساسية، السعي إلى استخدام دورها التاريخي المتحكم بعملية بيع النفط العربي ـ عبر شركاتها العملاقة التي تكاد

تحتكر تسويق النفط إلى شركائها الأساسيين منذ أواسط القرن الفائت ـ كرافعة أساسية للتأثير في آليات التنافس المحتدم مع هؤلاء الشركاء، والعمل على توظيفه بالتالي في إعادة إنتاج التفوق الأميركي على المستوى الاقتصادي العالمي.

كذلك فإن السيطرة الأميركية على مصادر النفط وطرق إمداده يعني من ناحية أخرى استمرار تحكمها باستخدامات الفوائض النفطية التي يذهب معظمها راهناً ـ كما سبقت الإشارة ـ إلى أسواق العقار والمال والبورصات الأميركية، أو إلى الشركات الأميركية التي تصدّر السلاح وتجهيزات البنى التحتية والسلع والخدمات الكمالية المتنوعة إلى البلدان النفطية. وتراهن الإدارة الأميركية في تثبيت هذه السيطرة على استمرار علاقتها الخاصة مع المملكة العربية السعودية (أكبر منتج للنفط في أوبك)، التي يعود اصطفافها وراء «اللاعب» الأميركي إلى أواسط الأربعينيات من القرن المنصرم، أي إلى الفترة التي شهدت الخروج المنتصر للولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية، بالتزامن مع بدء الاكتشافات النفطية الواعدة في المملكة. ولا يخفى أن التحالف بين هذين الطرفين قد شكّل أحد الثوابت الأكثر تأثيراً في صياغة معالم الخريطة الجيو-سياسية للمنطقة، منذ هزيمة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٧، حيث تبوّأت السعودية منذ ذلك التاريخ رئاسة النظام الرسمي العربي، واستخدمت كل الوسائل السياسية والاقتصادية والدينية والإعلامية لإسباغ نوع من الديمومة على وظيفتها كقائدة فعلية لهذا النظام.

٢. قراءة التطورات العربية من زاوية سياسية: الفقر والاستبداد ومشاريع «الفوضى الخلاقة»

تتناول هذه القراءة - بصورة مكثّفة - بعض أهم محدّدات الانتفاضات الشعبية العربية وخصائصها، وعوامل ازدياد دور الحركات الإسلامية فيها، والتعاظم غير المسبوق للتوظيف السياسي في هذه الحركات، خصوصاً ما يتعلق منها بالأزمة السورية. كما تتناول ما آلت إليه القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، وما يطرحه تأزم الوضع العربي عموماً من مهمات على القوى اليسارية العربية.

الانتفاضات العربية: آفاق واعدة بالرغم من مسار الأحداث المتعرّج

إن تضافر عوامل القمع والاستبداد من جهة، وعوامل الاستغلال والبطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي من جهة ثانية، قد مهّدا السبيل أمام تفجّر الانتفاضات الشعبية في العديد من البلدان العربية بدءًا من عام ٢٠١١. وقد شكّلت هذه الانتفاضات، من حيث تزامنها في عدّة بلدان دفعة واحدة وغلبة الطابع الجماهيري والعفوي عليها، حدثاً غير مسبوق في تاريخ هذا الجزء من العالم. وبالرغم ممّا رافق أو أعقب هذه الانتفاضات من تدخلات أوروبية غربية وأميركية ذات طابع هيمني وإمبريالي واضح، وبالرغم كذلك من محاولات قوى طبقية وسياسية داخلية ركوب موجة الانتفاضات تلك، ومن ثمّ العمل على حرفها عن مسارها الأصلي (بدعم من الرجعية العربية)، فإن ذلك كله لا ينفي الأبعاد الموضوعية الثورية، الفعلية والكامنة، التي

انطوت عليها هذه التحركات الشعبية. فقد أتاحت تلك الانتفاضات ـ للمرة الأولى منذ عقود ـ المجال أمام المواطن العربي عموماً، كي ينعتق من عقدة الخوف والاستسلام للحاكم، ويتحرر من الشعور التاريخي المتأصل والمتمادي بالذل والهوان وامتهان الكرامة. وهي بذلك حطّمت جدار الخوف والعصاب والرهبة من سلطة «الحاكم» وأجهزته القمعية، وفتحت الباب موضوعياً أمام تغييرات سياسية واجتماعية هائلة في المدى المتوسط والبعيد. وإذا كان بعض هذه الانتفاضات قد انتهى موقتاً إلى نوع من الحروب الأهلية أو الارتداد التكفيري، فيرجّح أن لا تكون هذه الأخيرة سوى محطة مرحلية، تستعيد بعدها الشعوب العربية النضال على طريق التقدم والتغيير، على غرار ما حدث ـ تاريخياً ـ في العديد من تجارب الثورات الشعبية التي اختبرتها شعوب العالم في غير بلد (وبخاصة عبر تجربة الثورتين الفرنسية والبلشفية وغيرهما)، والتي لم تنجز أهدافها الأساسية إلا بعد مضيّ عقود من الزمن، تخللتها أعمال فوضى وعنف وحروب أهلية متنوعة. إن هذا يجعل الحقبة الراهنة التي يجتازها العالم العربي حقبة انتقالية بامتياز، قد تتوالى فيها موجات صعود وهبوط حافلة بالكثير من التعقيدات، إلى أن يتحقّق فعلاً إسقاط نظم الاستبداد البائدة واقتلاع جذورها الفكرية الهشّة وشبكات مصالحها الطفيلية، وإلى أن يجري كذلك تدمير البدائل التكفيرية التي تسعى القوى الإمبريالية عبرها إلى تمزيق هذا الجزء من العالم، باقتصاداته ومجتمعاته ومؤسساته.

انتفاضات انطلقت من نبض الحركات الشعبية العفوية

لقد تميّزت الانتفاضات العربية بسمتين أساسيتين: السمة الأولى، أن شرارتها انطلقت من «الشارع» وبالتحديد من النبض العفوي لشعوب البلدان المعنية، ولاسيما الفقراء والمهمشّون والمتعطلون عن العمل في المدن والأرياف، إضافة إلى شرائح واسعة من العمال النظاميين وغير النظاميين، وفئات متنوعة من الطبقة الوسطى التي تنزع بصورة طبيعية نحو الانتظام العام ضمن بيئة يسود فيها المناخ الديمقراطي والحريات العامة؛ السمة الثانية، أن تلك الانتفاضات قد اصطبغت بطغيان عنصر الشباب عليها، في مجتمعات يشكل فيها الشباب الأكثرية النسبية الغالبة على البنية السكانية، كما يشكلون الفئة الأكثر تعرضاً للبطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي. وقد فاجأت الانتفاضات الشعبية بل تجاوزت معظم الأحزاب السياسية المعمّرة التي توارثت العمل السياسي في تلك البلدان، جيلاً بعد جيل، بما فيها الأحزاب الشيوعية والحركات اليسارية. وينطبق هذا الواقع بشكل أساسي على بدايات التحرك الشعبي في كل من مصر وتونس، كما ينطبق إلى حدّ كبير على التحركات التي جرت في سوريا والبحرين وبنسبة معيّنة اليمن، مع بعض التمايز في هذه الحالات الثلاث نسبياً، لأسباب تتصل بطبيعة التنوع الديني والطائفي الواسع فيها، عن الحالتين التونسية والمصرية، والذي بذلت وتبذل القوى الإمبريالية والرجعية جهوداً حثيثة وفجّة لاستثماره وتسييسه، ليس دفاعاً عن مصالح «هذه

الجماعة» الدينية أو تلك، بل دفاعاً عن نظام محدّد من المصالح الطبقية والاجتماعية والعلاقات التبعية. إن واقع تجاوز الحالة الشعبية للحالة الحزبية في الكثير من بلدان المنطقة يطرح أسئلة، نظرية وعملية، حول مستقبل دور الأحزاب في زمن العولمة، وازدياد دور شبكات التواصل الاجتماعي التي ألغت إلى حدّ كبير المسافات بين الناس، وأصبحت موضوعياً أداة الاتصال الأكثر فعالية بينهم والأشدّ تأثيراً في مواقفهم، بمعزل عمّا تعكسه مداولات شبكات التواصل من حقائق أو من أباطيل. وربما باتت ثمة حاجة ماسّة في ظل هذه التحولات إلى إعادة تحديد مفهوم العمل الحزبي ووظائفه وأدواته التنظيمية ووسائطه الإعلامية، وإلى استخلاص ما تمخّض عنها من دروس وعبر جديدة ومؤثّرة على المستويين الدولي والإقليمي.

حيثيات ودوافع ازدياد دور الحركات الإسلامية في الانتفاضات العربية

لقد شكّلت غلبة «اقتصاد الريع» على المجتمعات العربية، بيئة مؤاتية تغذّت وتتغذى منها الحركات الأصولية الإسلامية. وكما سبقت الإشارة، فإن هذه الغلبة قد عزّزت آليات التبعية المطلقة للأسواق الرأسمالية العالمية، ودفعت الزراعة نحو التدهور التدريجي، وأجهضت فرص التصنيع والتطور التكنولوجي الذاتي، وفشلت في خلق فرص العمل، في مجتمعات تعاني في الأصل معدلات خصوبة ومعدلات نمو ديموغرافي، هي بين الأعلى في العالم. وانطوت هذه الاتجاهات على كلفة اجتماعية عالية، تمثّلت في الارتفاع القياسي

لمعدلات البطالة والضعف الاستثنائي لمقومات الحماية الاجتماعية النظامية، والانتشار الواسع لشتى أشكال الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعيين، مقابل ازدياد تركّز الدخل والثروة وتعاظم أوجه عدم المساواة. وتزامنت تلك الكلفة الاجتماعية أيضاً مع استمرار المستوى الشديد الانخفاض في نوعية التعليم الرسمي واستمرار تسجيل معدلات الأمية مستويات قياسية، مع ما يخلّفه ذلك من تبعات سلبية على موضوع تمكين وتحصين الموارد البشرية والقوى العاملة، لاسيما في صفوف الفئات الفقيرة والمتوسطة. وبغية تأمين ديمومة سلطتها، لجأت الدولة الريعية إلى رافعتين أساسيتين: الرافعة الأولى تمثّلت في اعتماد سياسات توزيعية بسيطة وأشكال معلنة ومستترة من الدعم الحكومي، الهدف منها تأمين حدّ أدنى من مقوّمات العيش للناس بغية إبقائهم في موقعهم الدوني والتابع، كرعايا مستسلمين لسيطرة الحاكم ومستظلين بها؛ أما الرافعة الثانية، فقد تمثّلت في تعميم مختلف أشكال الخطاب الديني وتعزيز الأجهزة والمؤسسات المعنية بتغذيته وتعميمه، وتوفير السيطرة والغلبة له في مجمل وسائل الإعلام و«الثقافة» والتواصل الاجتماعي وغيرها من مؤسسات البناء الفوقي. وهذا ما أسّس تاريخياً لتنامي مختلف أشكال الحركات الإسلامية الرسمية والأصولية، التي اضطلعت طوراً بدور الاحتياطي الداعم للنظم القائمة، وطوراً آخر بدور المتمرّد عليها والمتنافس معها على تقاسم السلطة والموارد.

تساؤلات حول التوظيف السياسي غير المسبوق للحركات الإسلامية

إن التنامي المتعاظم في الدور الذي لعبته الحركات الإسلامية في إطار الحراك العربي، يطرح مجموعة من الإشكاليات، تتمثل الأولى منها في تعظيم التوظيف السياسي للدين عموماً في الصراعات الدائرة حول مسألة إدارة السلطة في بلدان المنطقة وتقاسمها، مما يذكّر في جانب منه بالحروب الدينية المتكررة التي شهدتها القارة الأوروبية قبل قرون عدّة، عشية بدء ظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية وتكوّنها. وتبرز إشكالية ثانية في التنوع الشديد لمروحة الصيغ التي تتفرع عنها تلك الحركات، ما بين إسلام تكفيري أصولي خارق لحدود الدول، وإسلام يتداخل ويتغذى من نزاعات ذات طابع طائفي أو قبلي «ما دون دولتي»، وإسلام شبه رسمي يكتفي بالممالأة الصريحة للنظم القائمة والترويج لسياساتها. أما ثالث هذه الإشكاليات فيتمثّل في تميّز تلك الحركات الإسلامية، على أنواعها، بقابلية عالية للتجمع أو التفتت وفق آليات متقلبة وغير مستقرّة، بحسب ما أظهره استعدادها السريع للانتقال من موقف إلى آخر، ومن الارتباط بدولة أو جهاز إلى الارتباط بدولة أخرى أو جهاز آخر. وتطرح هذه الإشكاليات أسئلة قد لا يكون في الإمكان راهناً توفير إجابات كاملة عنها، ومن ضمنها على سبيل المثال: هل ثمة أساس جوهري، طبقي وسياسي، يتيح التمييز الواضح بين الحركات الدينية الإسلامية ومذاهبها المختلفة، أم أن جوهر الفكر الديني يبقى واحداً بشكل عام، وإن تباينت «ثقافاته» وأشكال

توظيفه السياسي من طرف محلي أو اقليمي أو دولي إلى آخر، ومن حقبة تاريخية إلى أخرى؟ وكيف ينبغي في هذه الحالة التعامل مع هذا الجوهر الواحد وتوظيفاته السياسية المتغيرة، أو بالتحديد هل يجوز في حالات معيّنة المراهنة على التوظيف السياسي من دون التوقف عند الجوهر؟ واستطراداً، كيف يجب النظر إلى موقع «الإسلام الإيراني» ودوره، ونمط علاقته وتأثيره في كل من العراق وسوريا ولبنان والبحرين واليمن غيرها، وكذلك موقع «الإسلام السعودي» ودوره أيضاً، الذي ما انفك منذ زمن بعيد يغذّي - بالتعاون مع دوائر وأجهزة غربية رسمية مؤثّرة - مختلف أنواع المدارس والحركات والتيارات الإسلامية الأصولية في أرجاء المعمورة قاطبة؟

وكيف التعاطي أيضاً مع دول كبرى إسلامية غير عربية (تركيا مثلاً) التي تعمل - أسوة بإيران - على محاولة ملء الفراغ الناجم من انهيار المشروع القومي العربي؟ وعلى خلفية هذا النوع من التساؤلات، كيف ينبغي النظر إلى واقع تطور مفهوم العروبة وعلاقته بالإسلام، في مواجهة نمط تعاطي القوى الاستعمارية مع هذه العلاقة المحكومة تاريخياً بنظرتها الخاصة إلى موضوع «الاستشراق»، وبجوهر مصالحها الثابتة والبعيدة المدى؟ ثم كيف يجب الردّ - من جانب القوى العلمانية والديمقراطية واليسارية - على اتجاه مواقف وشعارات الحركات الإسلامية نحو إحلال مفهوم «الأمة» (الإسلامية) مكان مفهوم «الدولة القطرية» أو «الدولة النواة»، وهل يكون هذا الردّ

في العمل على استنهاض كتل اجتماعية خارقة لحدود الدول القائمة؟ وماذا أيضاً عن تجدّد وتعاظم دور العسكر في المنطقة ـ بعدما حوّلت الحركات الإسلامية الانتفاضات العربية إلى حروب أهلية متنقلة ـ في محاولة ملء الفراغ، على غرار ما يجري راهناً في كلّ من مصر وسوريا والعراق والسودان وليبيا وإلى حدّ معيّن لبنان وتونس؟ فهل يكرّر التاريخ نفسه على هذا الصعيد، فيعيد ـ وإن وسط ظروف وآليات مختلفة ومتغيّرة ـ إنتاج ما جرى في المنطقة خلال الخمسينيات والستينيات، عندما أسقط العسكر العروش البائدة، تحت شعار خوض معركة التحرر الوطني والاجتماعي، ثم ما لبث أن انكفأ للدفاع عن مصالح ضيقة مستمدة من هموم «بيته» الداخلي؟ وبشكل أعمّ وأشمل، أي ضمانات يمكن المراهنة عليها في معرض التعامل مع خيارات ذات مرتكزات وخلفيات عسكرية؟

حول سيرورة الانتفاضات الشعبية العربية

إذا كانت الانتفاضات العربية قد ارتدت في بداياتها الأولى شكل تحركات شبابية وشعبية عفوية، فإنها سرعان ما تمخضت عن قيام تحالفات واقعية بين تيارات متعددة. وقد شكّلت في البدء القوى الديمقراطية والليبرالية واليسارية (أو أقلّه شعاراتها التاريخية في الحرية والعدالة والمساواة) العمود الفقري لهذه التحالفات ـ كما في الحالتين التونسية والمصرية ـ ثم انضمت إليها لاحقاً حركة الإخوان المسلمين وأطياف من الإسلام السياسي المتعددة المشارب والتوجهات. وشهد

تطور هذه الانتفاضات مسارات متباينة ومتعرّجة، من بلد إلى آخر، على نحو يصعب معه اختزال وجهتها ضمن مقاربة نمطية واحدة. ففي الحالتين التونسية والمصرية، ما كاد سقوط النظام الديكتاتوري أن يتحقق، حتى انبرت الإدارة الأميركية (ودول الاتحاد الأوروبي) وحلفاؤها في المنطقة (دول الخليج وتركيا وإسرائيل) في العمل الحثيث ـ بالرغم مما يقوم بينها من تمايزات وأحياناً من تباينات ـ على استيعاب هاتين الانتفاضتين، وتمكين المكوّن الإسلامي فيها (الإخوان المسلمون أساساً) من تغليب سيطرته الداخلية، بعدما نسجت تلك القوى صيغاً من التحالف المعلن والمستتر مع هذا المكوّن الإسلامي. واستناداً إلى هذا التحالف، وصل الإسلام السياسي إلى السلطة في كلا البلدين، ولكنه ما لبث أن سقط بدوره، بسبب فشله في تجسيد أي تقدم فعلي على طريق الحدّ من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وميله الفجّ والأرعن ـ خصوصاً في الحالة المصرية ـ نحو الاستئثار بالسلطة وقمع الحريات الشخصية للأفراد والسعي المحموم إلى إخضاع سائر الأحزاب والجماعات. وعلى أنقاض حكم الحركات الإسلامية، انتهت أمور الحكم في البلدين عام ٢٠١٤ إلى قوى سياسية غير تلك التي كانت في أساس انطلاقة الانتفاضات الشعبية. ففي تونس استلم السلطة (عام ٢٠١٤) تحالف وسطي مختلط يجمع ما بين بعض الرموز التاريخية للعهد البورقيبي ووجوه من حقبة الرئيس المخلوع بن علي بالإضافة إلى شريك إسلامي وازن وإلى بعض القوى الديمقراطية

واليسارية غير المؤثرة. وفي مصر أحكم الجيش قبضته على الحكم ـ حتى إشعار آخر ـ بعدما جيّر لنفسه، عبر الانتخابات النيابية، ثمرات ومفاعيل التحركات الشعبية غير المسبوقة، واستقوى بها لإزاحة الإخوان المسلمين عن الحكم، واضعاً الشعب المصري وقواه السياسية أمام أمر واقع: إما الإسلاميون والسلفيون والتكفيريون، وإما الجيش. أما في البحرين فقد حال الدعم الخليجي والغربي، السياسي والعسكري، لحكم آل خليفة دون انخراط هؤلاء في تسوية سياسية مع المعارضة الداخلية ذات الثقل السياسي والديموغرافي الغالب، والتي واصلت تحركاتها السلمية بصورة ثابتة ولافتة على امتداد أكثر من أربع سنوات، مكتفية بالمطالبة بالإصلاح من دون المجازفة ـ غير المحسوبة ـ في الدعوة إلى اجتثاث نظام الحكم على غرار ما جرى في كل من تونس ومصر. وفي الحالة الليبية، تعرّض هذا البلد منذ البداية إلى غزو مباشر وتدخلات عسكرية استعمارية، وغلب على التحرك الشعبي فيه الطابع القبلي والجهوي، الذي قد لا يخلو من أبعاد سياسية واجتماعية مرتبطة تاريخياً بظروف تشكّل هذا البلد، ولكن جرى توظيفه إلى أبعد الحدود في التنافس الأرعن والفجّ على تقاسم المواقع والموارد وأدوات السلطة المركزية والمحلية. وتدور في هذا البلد راهناً حرب أهلية لا يبدو أن ثمة مخارج فعلية لها في المدى المنظور، مع وجود مخاوف جدية من أن يجري الانتقال من نظام الاستبداد المركزي الذي كان قائماً إبّان حكم القذافي إلى نظام استبدادي تعددي لامركزي،

تتوزّع السيطرة على الأرض فيه ما بين فصائل من الجيش وقوى قبلية وحركات إسلامية متنوعة، بالاستناد إلى دعم خليط متنافر من القوى الإقليمية والأجنبية.

الأزمة السورية المعقّدة وتبعاتها المتعددة الأبعاد

في الحالة السورية، انطلق الاحتجاج الشعبي السلمي من الشارع، وما لبث أن أقحمه النظام والتيارات الإسلامية الأصولية في مواجهات مسلحة مستفحلة. وقد وجد التحالف الإمبريالي والرجعي العربي ـ الحاضن لطائفة متنوعة من القوى الدولية والإقليمية ـ الفرصة مؤاتية للانقضاض على النظام السوري، مستغلاً تنامي الاعتراض الشعبي على هذا النظام خلال العشرية المنصرمة، تحت وطأة عاملين أساسين متلازمين: تزايد معدلات الفقر والبطالة والتفاوت الاجتماعي والتشوهات الاقتصادية التي اقترنت بها السياسات النيوليبرالية للنظام من جهة، وترسّخ سياسات القمع المقونن والمصادرة الفجّة للحريات الشخصية والعامة، وخصوصاً حرية العمل السياسي والنقابي، من جهة ثانية. وقد سعت محاولات التحالف المذكور نحو إعادة تكرار النموذج الليبي في هذا البلد، واستثمرت لهذا الغرض العصبيات «الهوياتية» الضيقة وتدفقات المال والعتاد والسلاح ووسائط الإعلام الدولي والعربي الأساسية، إضافة إلى تصدير المجموعات الأصولية المتنوعة المشارب الوافدة من كل حدب وصوب. وساهم التحالف الغربي-العربي وإيغال «النواة الصلبة» للنظام السوري في تبنيها للحل

الأمني، في تعميم قتل المدنيين والتدمير المنهجي للاقتصاد المحلي والمرافق العامة الأساسية، وفي تعريض أكثر من نصف إجمالي عدد السكان لموجات كثيفة من الهجرات الداخلية والخارجية القسرية. وهذا ما سهّل تحويل النزاع بشكل متعاظم إلى نزاع طائفي، عملت القوى الإمبريالية والرجعية على توظيفه في خدمة المشاريع السياسية «الجراحية» الكبرى التي تتولى إعدادها للمنطقة. وينبغي الإقرار بأن تشتّت المعارضات السورية المختلفة والتحاق أجزاء واسعة منها بالمشاريع الملتبسة والمشبوهة التي تحركها دوائر القرار الغربي والتركي والرجعي العربي، والازدياد المطرد لوزن التيارات الإسلامية الأصولية والتكفيرية فيها، ناهيك عن انحسار دور القوى اليسارية والديمقراطية والمدنية المعارضة، قد ساهمت، أي هذه الوقائع المختلفة مجتمعةً في إذكاء عوامل النزاع وإطالة أمده وإغلاق أبواب التسويات السياسية المرحلية أمامه.

ولأن الأزمة السورية تلقي بثقلها المباشر على لبنان، نتيجة الارتباط العضوي التاريخي بين البلدين، فإن الحاجة باتت ماسّة - بالنسبة إلى الحزب الشيوعي اللبناني - للتموضع بصورة أشدّ وضوحاً وشفافية إزاء مندرجات تلك الأزمة. ويقضي هذا التموضع إعلان الدعم المطلق، الفعلي والصريح، لحقّ الشعب السوري ومعارضته الوطنية الحيّة، وبخاصة الداخلية منها، في المشاركة الفعلية في الحكم على أسس واضحة ومحدّدة، قوامها الإصلاح السياسي

واحترام الحريات العامة والشخصية والتجسيد الفعلي لأهداف التنمية والعدالة الاجتماعية في كنف دولة موحدة تحافظ على تنوّع النسيج الاجتماعي السوري. كما يقضي في رأس أولوياته بالإدانة الصارمة والمطلقة للإرهاب التكفيري المدعوم من قبل القوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية، والذي يسعى إلى تمزيق البلد وتقسيمه وإقامة أحزمة أمنية على الحدود السورية الجنوبية والشمالية، المتاخمة لإسرائيل وتركيا. وتحقيقاً لهذا الهدف، فإن المطلوب من الحزب الشيوعي تكثيف الجهود والعلاقات والتحركات المنتظمة مع مختلف أطراف المعارضة السورية الوطنية والديمقراطية وغير الطائفية، ومع الأحزاب اليسارية والديمقراطية العربية والدولية، وصولاً إلى تشكيل ضغط على أطراف النزاع، يدفع في الاتجاهات الأساسية التالية: وقف كل أشكال العنف والقصف الذي يطال السكان المدنيين، بما فيها العنف الرسمي، والضغط في اتجاه تجفيف مصادر تمويل الحركات التكفيرية، والعمل على إطلاق المعتقلين والمخطوفين، وعلى تحييد أكبر قدر من المدن والبلدات السورية عن الأعمال العسكرية بالتزامن مع تعميم التسويات والمصالحات الموضعية فيها. وانطلاقاً من الأثر التراكمي لمجمل هذه الخطوات التمهيدية، يصار إلى تنظيم مفاوضات فورية بين الحكم السوري والمعارضة السورية الداخلية الموحدة، مع ضمانات من النظام بتقديم تنازلات حقيقية في ما يخصّ المشاركة الفعلية للمعارضة الداخلية بالحكم، وتعزيز حرية العمل السياسي

والنقابي والحريات الشخصية، مع ما يتطلبه ذلك من تعديلات في الدستور وقانون الأحزاب والقانون الانتخابي وغيرها من القوانين ذات الصلة. ويجب على أي حل سياسي لهذه الأزمة أن يقوم على الأسس والمبادئ التي تحفظ وحدة الأراضي السورية ووحدة مكوّنات النسيج الاجتماعي السوري، وتحفظ أيضاً المقومّات الأساسية للدولة السورية، بما يشمل الحفاظ على الجيش والقوى الأمنية والقطاع العام والمرافق والمؤسسات العامة والبنى التحتية الأساسية. إن تجسيد التوافق على تفاصيل هذه المبادئ وشروط تنفيذها، من شأنه أن يقلّل فعلياً ـ في ظل توازنات القوى السائدة ـ من أهمية استمرار صيغة للنظام بعينها أو رئيس للنظام بعينه، كعنوان وحيد لحلّ الصراع المحتدم في هذا البلد.

استمرار التآمر على القضية الفلسطينية

لقد واصل التحالف الاستراتيجي الأميركي-الإسرائيلي ضغطه بأشكال مختلفة على مجمل التطورات الجارية في المنطقة، للحؤول دون تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحلّ الصراع العربي-الاسرائيلي، مستنداً في ذلك إلى التواطؤ شبه العام من جانب النظام الرسمي العربي. وقد اكتفت غالبية الأنظمة العربية بالتعامل مع مندرجات الصراع العربي-الاسرائيلي على امتداد العقود المنصرمة، إما كوسيلة لتحفيز «ودّ» الإدارة الأميركية ومحورها الغربي، وإما كأداة لتصفية الحسابات والخلافات بين الأنظمة العربية وأحياناً داخلها،

بتشجيع من «الراعي» الأميركي نفسه. وقد تعاقبت معظم تلك الأنظمة على استثمار واستخدام «الساحة الفلسطينية» ـ أو ساحات بلدان أخرى شهدت حروباً أهلية ذات صلة بالموضوع الفلسطيني (الأردن، لبنان،...) ـ تحقيقاً للأغراض نفسها: تشديد الارتباط الاستراتيجي التبعي سياسياً واقتصادياً بالمحور الأميركي وحلفائه، وتكريس حالة الانقسام والعجز العربيين تسهيلاً لمواصلة هدر وتبديد أوراق القوة الموضوعية التي يملكها الطرف العربي، بما في ذلك ورقة الثروة النفطية. وهذا ما انعكس إرباكاً وضغطاً على مواقف السلطة الفلسطينية وتشتّتاً في مواقع معظم المنظمات المنضوية تحت لوائها، في الوقت الذي كانت فيه متطلبات الإدارة اليومية للأزمة ـ التي لا حلّ سياسياً لها في المدى المنظور ـ تجعل معظم القوى والتشكيلات الفلسطينية الرسمية مهجوسة بمسألة تمويل أجهزة السلطة وتغطية التزاماتها، مع العلم أن هذا التمويل كان ولايزال يتأمن من مصادر غير مستقرة وأحياناً متباينة، تشمل حقوقاً مالية للفلسطينيين على الدولة الإسرائيلية، وهبات من بلدان عربية، وبخاصة خليجية، ومن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية ودول غربية أخرى.

إن العجز والتواطؤ العربيين يتحمّلان المسؤولية الأساسية عن ازدياد الإغراءات التي شجعت وتشجع لاعبين إقليميين أساسيين، مثل إيران وتركيا، على التدخل المتعدد الأشكال ـ ووفقاً لأجنداتهم الخاصة ـ في الساحات العربية المختلفة، بغية ملء الفراغ الكبير الذي

أحدثه هذا العجز، الذي لم يظهر من الجانب العربي ما يشير إلى إمكان وقفه عند سقف معيّن. وانطلاقاً من ذلك الفراغ بالذات ـ الذي تعزز مع انهيار المشروع القومي العربي وتدمير العراق في حربي الخليج الأولى والثانية، ومن ثمّ تعميم الحروب الأهلية في غير بلد عربي كما هو جارٍ أخيراً ـ وجدت تركيا الفرصة مؤاتية لمحاول استعادة مشروعها الإمبراطوري التوسعي في هذا الجزء من العالم، معتمدة في ذلك على دعم بعض أطراف النظام الرسمي العربي، وعلى استثمار شتى أنواع التيارات الإسلامية الناشطة في المنطقة. وبدورها وجدت إيران ـ التي تمتد جذور علاقاتها التاريخية المعقّدة والملتبسة مع العالم العربي إلى الماضي السحيق ـ الظرف مناسباً للعمل على التوسّع في «تصدير» ثورتها الإسلامية إلى العالم العربي، مستعينة بنمط آخر من التيارات الإسلامية، وذلك تحت حجج شتى، أهمها دعم القضية الفلسطينية التي أحجمت فعلياً معظم الأنظمة العربية عن دعمها، واكتفت بالتعاطي معها عبر خطاب رسمي فارغ من أي مضمون، في مقابل الاكتفاء بتوزيع فتات من الهبات والمساعدات يسمح بتمويل عملية إدارة الأزمة.

وانعكس تواطؤ معظم الأنظمة العربية إزاء مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي عموماً، وقضية الشعب الفلسطيني بأشكال شتى، على معظم الساحات العربية، وتحديداً على مواقف القوى والأحزاب السياسية الناشطة في هذه الساحات، والتي انقسمت بين داعم بأشكال

مختلفة لهذا التواطؤ، ورافض له، تبعاً لتباين مقارباتها لمبدأ المقاومة بالذات (سواء كانت هذه المقاومة فلسطينية أم عربية). وفي الإطار اللبناني بالذات، دفع الحزب الشيوعي ـ الذي لعب الدور الأساس في إطلاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ـ ثمناً باهظاً لهذا التواطؤ العربي وانقسامات الساحات الداخلية والإقليمية، مقدّماً المئات من الشهداء دفاعاً عن تراب الوطن والقضية الفلسطينية، خلال الفترة الممتدة بين السبعينيات والتسعينيات. وقد وجد الحزب نفسه ـ بعد إطلاقه المقاومة وقيادته لها خلال نحو عقد كامل ـ عرضة لتآمر مزدوج: تآمر أطراف فاعلة في ائتلاف التشكيلات اللبنانية الطائفية المسيطرة والأجهزة المحلية الرسمية من جهة، ومحاولات إقصاء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية من جانب «أنظمة ممانعة» وشبكات حلفائها المحليين من جهة أخرى. وقد استهدفت هذه الأنظمة بالتحديد بأشكال شتى تطويع القرار المستقل للمقاومة الوطنية اللبنانية واحتكار إدارتها، فضلاً عن سعيها لاحتكار إدارة مجمل حركات المقاومة العربية الأخرى، بما يخدم أجنداتها الخاصة. وتجسيداً لهذا النهج الإقصائي، تمّ في أواسط الثمانينيات اغتيال وتصفية العشرات من قيادات وكوادر الحزب الشيوعي وجبهة المقاومة، إضافة إلى تهجير المئات، بل الآلاف، من أعضائهما إلى خارج المناطق التي كانت تعتبر ذات حيوية بالنسبة إلى عمل المقاومة. وأدى إخراج الحزب قسرياً من المقاومة المسلحة في

أوائل التسعينيات، إلى فتح جرح كبير داخل الحزب، لم تندمل الآثار الناجمة عنه حتى الآن، مع ما رافقه من تساؤلات مشروعة ومريرة من جانب الشيوعيين حول ما انتهى إليه موقع حزبهم من قضية النضال المسلح ضد المحتل الإسرائيلي. وقد آن الأوان لأن يقدّم الشيوعيون إجابات واضحة ومحدّدة عن هذه التساؤلات، ويحسموا بشكل جدي فرص ومتطلبات الانتقال من مجرد داعم للمقاومة المسلحة الراهنة (مقاومة حزب الله) إلى مكوّن مستقل وطليعي من مكوناتها.

مهام القوى اليسارية في الإطار العربي

إن ثمة حاجة ماسّة إلى إجراء مراجعة ذاتية من جانب القوى اليسارية العربية، التي أثبتت التطورات العاصفة تشتّتها وتواضع دورها واستمرار خضوعها لأزمات سياسية وتنظيمية داخلية منعتها من الاستفادة من تجارب ناجحة اختبرتها الحركات اليسارية في بلدان (بل حتى قارّات) أخرى من العالم، ومن ضمنها على سبيل المثال تجارب بلدان أميركا اللاتينية. والهدف من هذه المراجعة تعزيز قدرات هذه القوى على بلورة وتطوير بدائل فعلية تساهم في الإجابة عن كل ما سبق طرحه من تساؤلات، كمقدمة لإطلاق حركة شعبية محصّنة بتحالفات واسعة، يكون لها دور وازن في إنهاء الحروب الأهلية، والمشاركة النشيطة في بناء دول ديمقراطية وتقدمية حديثة في هذا الجزء من العالم.

وفي المرحلة الانتقالية الراهنة التي يجتازها العالم العربي، تجد

هذه القوى نفسها مطالبة بالعمل الحثيث على المواءمة بين أولوية التصدي للهجمة الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ولاسيما التكفيرية منها من جهة، وأولوية الالتزام الفعلي والصريح من جهة ثانية بحقّ الشعوب العربية وحركاتها الشعبية في التأسيس لدول تترسخ فيها مبادئ المساواة والحرية والتقدّم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، ويترسّخ فيها مفهوم للعروبة من نوع جديد في مواجهة الأخطار الإقليمية والدولية الداهمة.

إن اليسار العربي مدعوّ بالتحديد للعمل على إعادة استنهاض حركة تحرر عربية من نوع جديد، تحكمها توجهات أساسية، أبرزها: إعادة الاعتبار لأولوية القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، والتصدي الفعلي لمندرجات «مشروع الشرق الأوسط الجديد» المعمّم للفوضى الخلاقة، والتحرّر السياسي والاقتصادي من قيد العلاقات التبعية، وإعداد وتعبئة القاعدة الشعبية لبناء الدولة الديمقراطية في أبعادها كافة. ويتطلب هذا التحدي من اليسار العربي - من ضمن ما يتطلبه - تشديد الضغط على الأنظمة العربية لإلزامها بامتلاك رؤى إنمائية مستقبلية واضحة المعالم تخدم المصالح الحيوية لشعوبها، وبخاصة للفئات الاجتماعية الواسعة المكشوفة على المخاطر، ومن ضمنها العمال والفلاحون والفئات ما دون المتوسطة والشباب الباحثون عن عمل، والنساء اللواتي هن عرضة للتمييز على غير صعيد. وينبغي أن تشمل هذه الرؤى بشكل خاص إعادة الاعتبار

لمسألة التصنيع في العالم العربي كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، بهدف الحدّ من خضوعه للعلاقات التبعية، وتحقيق تنويع أكبر في بنية مبادلاته الخارجية وفي خريطة شركائه الدوليين على المستوى الاقتصادي. كذلك يجب أن تشمل هذه الرؤى الإنمائية أبعاداً تكاملية واضحة المعالم، على نحو يعزّز المبادلات والاستثمارات البينية وانتقال القوى العاملة بين البلدان العربية، ويشجّع النشاطات المنتجة وذات القيمة المضافة العالية التي تؤمن خلق فرص عمل لائقة للملايين من الشبّان العرب المتدفقين سنوياً على سوق العمل. كما يفرض هذا التوجه أيضاً تعديل نمط انخراطها الراهن في منظومة العلاقات الدولية السائدة، والدفع بشكل خاص نحو بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع الكتل الدولية الجديدة الناشئة، (لاسيما الصين والهند) المرشحة لأن تتحول مستقبلاً إلى أكبر مستورد للنفط في العالم، وذلك كبديل تدريجي لاستمرار السيطرة الرأسمالية الغربية، وبخاصة الأميركية، على عمليات إنتاج وتسويق واستثمار هذه الثروة العربية. كذلك ينبغي أن يتوّج ذلك التوجه بتنفيذ مقاربات كلية لمعالجة المشكلة الاجتماعية، وصولاً إلى التجسيد الفعلي لحقّ المواطن في التعليم الجيد والصحة والتقاعد والسكن والنقل العام، بدل استمرار غلبة مقاربات اجتماعية جزئية وغير فعّالة يجري تطبيقها راهناً، ولا تطال إلا فئات محدودة من المجتمع.

الفصل الثاني

حول أزمة النظام السياسي اللبناني ومواقف الحزب من تطور الصراع الداخلي

لم يتمخض انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية المتمادية في أوائل التسعينيات، عن تغيير جوهري في بنية النظام السياسي اللبناني الطائفي، وعن إخراج هذا البلد من نفق نزاعاته وأزماته الدورية المتفجّرة. لا بل إن المسار التنفيذي الفعلي لاتفاق الطائف ـ الذي وقّع عام ١٩٨٩ ـ قد أغلق الباب عملياً أمام إمكان إصلاح هذا النظام، وساهم في تعميق المعوّقات الأساسية التي تعتمل في بنيته الداخلية، وكرّس واقع التدخل الخارجي الفظّ في إدارة شؤونه، العامة منها والتفصيلية.

أولاً ـ حول أزمة النظام السياسي

لقد تفاقمت أزمة النظام السياسي اللبناني خلال العقد المنصرم

على المستويات كافة، بفعل إمعان التشكيلات الطبقية المسيطرة في التمسّك بشبكة مصالحها السياسية والاقتصادية الضيّقة. وبرزت أهم مؤشرات هذه الأزمة في وأد أي محاولة جدية لإصلاح قوانين التمثيل السياسي، وتعزيز القوننة العملية للممارسة الطائفية على المستويات كافة، والامتناع الفظ عن إعادة هيكلة الإدارة الرسمية والوظيفة العامة، وعن تحرير القضاء ومؤسسات الرقابة من طغيان الهيمنة المرتجلة للسلطة السياسية عليها.

الفشل في تنفيذ اتفاق الطائف

اقترن تطبيق اتفاق الطائف بإحكام قبضة التحالف الفجّ بين «أمراء» الحرب والطوائف والمال الذين اضطلعوا بدور الوكلاء المحليين للتوازن الإقليمي-الدولي الذي نشأ في أوائل التسعينيات (غداة غزو العراق للكويت)، واختزلوا في أنفسهم الحياة السياسية العامة بكل مندرجاتها. وتزامنت هذه التوجهات مع تقاسم هؤلاء الوكلاء مواقع النفوذ والمنافع العامة، عبر تشجيعهم نوعاً من «تقسيم العمل» الضمني بين أطراف التحالف الحاكم، أجيز بموجبه لأطراف الحصول على حصة أكبر في إدارة وتوجيه أجهزة الأمن والسياسة الخارجية والقسم البيروقراطي والمتقادم من الإدارة العامة (الذي يطال جزءًا أساسياً من التعيينات في الوظيفة العامة)، في مقابل تحكم أطراف أخرى في صنع السياسات الإعمارية والاقتصادية والنقدية والمالية التي تتلاءم مع مصالح رأس المال الكبير. وبالتلازم مع هذا المسار التحاصّي، اتجه

كل من أطراف التحالف المسيطر نحو إحكام سيطرته شبه الحصرية على «جمهور طائفته»، عبر تغذية الانتماءات والعصبيات «ما دون-الدولتية»، واصطناع الخصوم واستنفار مشاعر الخوف والقلق من «الآخر»، كلما برزت حاجة إلى ذلك. واستخدمت تلك الأطراف لهذا الغرض، إعلامها الخاص وخطابها السياسي المعلّب ومنظومة متكاملة من المفاهيم والرموز اللغوية والإيحاءات، التي تعزّز مصالحها الضيقة. كما توافقت، تحقيقاً للغرض نفسه، على توزيع بعض «فتات» المساعدات على «رعاياها»، عبر طرق ومسارات شتى، يرتدي معظمها طابعاً مضمراً أو ملتوياً. ومن ضمن هذه الطرق والمسارات: استسهال توظيف عناصر الميليشيات في القطاع الحكومي، وضمّ عشرات الألوف من المتعاقدين الجدد إلى هذا القطاع (بدلاً من التقيّد بقواعد الوظيفة العامة)، واستنساب توزيع التعويضات للمهجرين من دون معايير شفّافة وواضحة، وكذلك التوسّع في التعويضات السخية للمعنيين بإخلاء المساكن المحتلة خلال الحرب، هذا بالإضافة إلى التوسع غير المحسوب الناتج في أشكال من سياسات الدعم العشوائية التي لا جدوى اقتصادية واجتماعية لها في المدى المتوسط. ولا بدّ من لفت النظر إلى أن معظم هذا الفتات كان يتم تمويله أساساً عبر قنوات المال العام، المعلنة والمستترة، التي يتحمل وزرها المواطن العادي، وكذلك عبر تدفقات القروض والهبات و«المكرمات» الواردة من الراعي الإقليمي والخارجي أو من المنظمات الإقليمية والدولية

الدائرة في فلكهما. إن خضوع عملية توزيع هذا الفتات للمصالح الزبائنية والفوقية للأطراف المسيطرة، وعدم اندراجه بالتالي ضمن سياسة عامة ذات أبعاد إصلاحية وتصحيحية واضحة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، قد ساهما في تسريع أزمة المالية العامة وتعظيمها، وبالتالي أزمة الدين العام في البلاد.

وتأكيداً لرغبتها في تأبيد سيطرتها على مقدرات الحكم، عمدت الأطراف المسيطرة إلى تزوير قوانين التمثيل الشعبي، واستسهال التلاعب الاستنسابي بحدود التقسيمات الإدارية، والعمل المبرمج على إخضاع السلطة القضائية لأهواء السلطة السياسية ومصالحها، والاستمرار في استتباع دور السلطات المحلية وتهميشها. وهي امتنعت بالتحديد عن تنفيذ أهمّ ما وعد به هذا الاتفاق في المجالين السياسي والاقتصادي، وبخاصة ما يتعلق منه باعتماد التمثيل النسبي على مستوى المحافظات، والتحرّر التدريجي من القيد الطائفي، وتحقيق ما وصفه بالتنمية الاقتصادية المتوازنة. واستمرّت القوانين الانتخابية قائمة على امتداد هذه الفترة على أساس صيغ متغيرة من التمثيل الطائفي الأكثري. وبعد مضي أكثر من عقدين على بدء تطبيق هذا الاتفاق، انتهت محصلة الأمور ـ بدعم وتواطؤ من جانب الطغمة المالية والقوى الطبقية المسيطرة ـ إلى اختزال جميع مؤسسات السلطة السياسية بعدد من السياسيين وزعماء الطوائف لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، والى الاتجاه الفعلي نحو شكل من المثالثة «المذهبية» كبديل ضمني للثنائية الطائفية الناظمة للتمثيل السياسي، التي لم تعد

تعكس واقع التوازنات السياسية والديموغرافية في البلاد. وساهم هذا المسار التنفيذي في تفكيك آليات الانتقال «الطبيعي» للسلطة، وكرّس ممارسات غير قانونية في أعلى قمة هرم التمثيل السياسي، تمثّل أبرزها في استسهال التجديد والتمديد المتكرر للسلطات العامة القائمة، كالتمديد للمجلس النيابي وتكريس الفراغ في الموقع الرئاسي الأول، ناهيك عن التمديد المتكرر للعديد من موظفي الفئة الأولى في السلكين المدني والعسكري. وهذا ما أفسح في المجال أمام تعظيم التدخلات الخارجية الرامية إلى إدارة التوازنات الهشّة داخل النظام السياسي، بحجة عدم قدرة (والأصحّ عدم رغبة) القوى السياسية اللبنانية وحدها على القيام بهذه المهمّة. وتزامن هذا الشكل من اختزال السلطة مع اختزال من نوع آخر أدى عملياً إلى نقل معظم صلاحيات رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الوزراء منفرداً، بخلاف ما وصف أنه «روح» اتفاق الطائف، الذي كان قضى بنقل الجزء الأكبر من تلك الصلاحيات إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. وبالإضافة إلى ذلك، انطوى تطبيق «الطائف» أيضاً على ازدياد حاجة النظام السياسي الطائفي إلى توسيط القيادات العسكرية ـ وبخاصة قيادة الجيش ـ في إدارة التوازنات بين أطراف النظام، حيث انتخب رئيسان للجمهورية من المؤسسة العسكرية من أصل أربعة رؤساء بعد اتفاق «الطائف»، بينما لم يحدث هذا الأمر إلا مرة واحدة في حقبة ما قبل «الطائف»، التي شهدت تعاقب ثمانية رؤساء للجمهورية على مدى نحو خمسة عقود.

المسار التنفيذي لاتفاق الطائف يختزل الحياة السياسية في حفنة من الزعامات

إن الحقبة التي تلت توقيع اتفاق الطائف شهدت ميل التناقضات الداخلية نحو الانتظام وفق مسارات سعى النظام السوري من خلالها ـ مستنداً إلى الرعاية العربية والدولية التي كلّلت إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية ـ إلى «ضبط اللاعبين» اللبنانيين، على إيقاع «الزواج الفجّ» الذي كرّسه اتفاق الطائف بين قوى الأمر الواقع وقوى رأس المال الكبير المجسّد أساساً في الظاهرة الحريرية. وعلى امتداد نحو عقد ونصف العقد الذي استغرقته فترة «التعايش-التنافس» بين الولايات المتحدة وسوريا والسعودية إزاء المسألة اللبنانية (١٩٩٠ـ٢٠٠٤)، تمّ تفصيل واختزال آليات الانتظام العام داخل المجتمع اللبناني على قياس متطلبات إعادة إنتاج ذلك «الزواج الفجّ». ومع اهتزاز مرتكزات التحالف الدولي والعربي في أوائل الألفية الثالثة، واغتيال الرئيس الحريري عام ٢٠٠٥، انهارت آليات الانتظام العام التي كان قد شيّدها الطرف السوري بقبول وتواطؤ متفاوت من جانب أطراف الحكم اللبناني، التي اتجهت نحو التحرّر من قيود هذا الانتظام بعد انهيار تلك الآليات. واتجهت من ثمّ الأطراف اللبنانية نحو تدعيم ارتباطاتها الخارجية على حساب قواعد الانتظام العام الداخلي، ونحو تعظيم الظاهرة الطائفية وتوظيفاتها السياسية إلى مستوى غير مسبوق، حتى أنّ الانتماءات الآحادية والعصبوية الضيقة كادت تتحوّل إلى عنصر

استقطاب رئيسي أو بالأحرى إلى عنصر استقطاب وحيد، مع تلاشي مساحات الصراع الاجتماعي في وعي الناس وسلوكها. وفي سياق تنامي هذه الظاهرة وتفاعلها، تكرّس الانقسام الحاد داخل المجتمع اللبناني بين قطبي ٨ آذار و١٤ آذار، اللذين اتجها خصوصاً بعد عام ٢٠٠٥ نحو اختصار مجمل جوانب الحياة السياسية في البلد.

ويصعب في الواقع التميز بصورة واضحة بين هذين القطبين، بالنسبة إلى نمط مقاربتهما لقضايا الإصلاح السياسي الداخلي وطرق معالجتهما للمسألة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. ويظهر ذلك بصورة جليّة من خلال التماثل النسبي في معظم السياسات والمواقف الرسمية الصادرة عن الحكومات المتعاقبة التي شارك فيها هذان القطبان أو تبادلا احتلال موقع السيطرة الفعلية داخلها. ولكن هذا التماثل النسبي في مواقفهما من قضايا الإصلاح السياسي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لا يحجب وصول التصادم بينهما إلى ذروته في ما يخصّ موضوع السلاح (سلاح حزب الله) ووظيفته الفعلية، حيث تباينت المواقف بين اعتبار البعض أنه قوة ردع وطنية لا بديل عنها في مواجهة الخطر الإسرائيلي دفاعاً عن الأرض، واعتبار البعض الآخر أنه تحوّل إلى أداة فعلية وغير مشروعة لتعديل التوازنات الداخلية بين التشكيلات الطائفية المختلفة المتنافسة على التحكم بقرار الدولة. وقد تعزّز هذا التصادم على نحو كبير خصوصاً بعد أحداث عام ٢٠٠٨، مع اندراجه ـ في الإطار الخارجي ـ ضمن مواجهة أوسع نطاقاً أخذت

تطال مجمل المنطقة العربية والدول المحيطة (إيران، السعودية، تركيا، إسرائيل...). وتنطوي هذه المواجهة على محاولة حثيثة لنقل الصراع الأساسي في هذا الجزء من العالم، من الإطار العربي-الإسرائيلي، إلى إطار آخر محكوم بالتناقض السعودي-الإيراني، الذي تغذيه لأسباب شتى كبريات الدول الغربية، والذي يراد له أن يتحوّل إلى تصادم سني-شيعي شامل، كجزء من تعميم «الفوضى الخلّاق» التي تسعى بواسطتها قوى غربية نافذة إلى إعادة رسم الجغرافية السياسية لدول المنطقة تمهيداً لتجديد عملية تقاسمها. وفي إطار لعبة باتت أقرب ما تكون إلى لعبة المرايا المتعاكسة، أصبحت العناوين الراهنة للصراع الدولي والإقليمي والعربي جزءًا لا يتجزأ من عناوين الصراع اللبناني الداخلي نفسه، وارتدّت هذه الأخيرة بدورها لتحتل واجهة أجندة ذلك الصراع الخارجي. وقد أمسى كل تشكيل من التشكيلات اللبنانية معنياً بشكل مباشر بملفات التنافس الأميركي-الروسي في المنطقة، والمواجهة بين إيران والغرب (وإسرائيل)، وازدياد دور إيران الاستقطابي في منطقة الخليج والعالم العربي عموماً، والمجابهة المتصاعدة بين ما يسمى حلف الاعتدال وحلف الممانعة في المنطقة. وقد تحكمت اللعبة الإقليمية بعملية فرز القوى والتشكيلات السياسية اللبنانية واصطفافاتها، حتى كادت المساحة بين الفضاءين المحلي والخارجي تنعدم، وبدا أي حدث داخلي كأنه حدث خارجي بامتياز.

عجز قوى ١٤ آذار عن تقديم قوة مثال في مجال بناء الدولة

لقد استمرّت قوى ١٤ آذار خلال نحو عقدين تضطلع بالدور الأهم في إطار التحالف الممسك بالسلطة والمتحكم إلى حدّ كبير بتوجيه السياسات العامة للدولة. وقد بالغت هذه القوى في رفع خطاب سياسي صاخب في وجه خصومها، يدعو إلى وجوب «العودة إلى الدولة»، ولكن من دون أن تحدّد بشكل جدي وواضح مرتكزات هذه العودة ومضمونها الفعلي، باستثناء تشديدها على وجوب تخلّي حزب الله عن سلاحه، مما يؤكد استمرار تبعيتها السياسية للخارج ومراهنتها الضمنية على الإبقاء على دولة التحاصّ الطائفي المتخلّفة، التي حمّلت المجتمع اللبناني تكاليف وأعباء تتجاوز كل الحدود، في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والأمن، وفي عدم الحفاظ على الحدّ الأدنى من استقلالية القرار الوطني. إن أحداً لا يمكنه أن ينكر أن النواة الأساسية التي التأمت حولها في وقت لاحق قوى ١٤ آذار، لم تحقق منذ أوائل التسعينيات - وبالرغم من موقعها التقريري داخل الحكم - أي تقدّم يذكر في معالجة قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية مصيرية وشائكة، من ضمنها تطوير قوانين التمثيل السياسي وتسليح الجيش وتجهيزه بهدف تمكينه فعلاً من احتضان القوى الشعبية المقاومة للخطر الإسرائيلي كافة، وإصلاح الإدارة العامة وتأكيد استقلالية القضاء. ومن ضمن تلك القضايا أيضاً، عجزها عن توفير وتحديث شبكات البنى التحتية الأساسية، ولاسيما الكهرباء والماء، وعن

تصحيح الفجوات البنيوية في السياسات العامة، الاقتصادية والمالية والضريبية والاجتماعية، التي ساهمت في إفقار الناس وفاقمت هجرة الشباب طلباً للعمل. إن سلسلة الاغتيالات المدانة التي طاولت عدداً من قادة قوى ١٤ آذار عام ٢٠٠٥ (بدءًا من الرئيس رفيق الحريري) لا يمكن إلا أن تواجه بالإدانة والاستنكار، كونها أدخلت نمطاً من السلوك الإجرامي غير المعهود في الحياة السياسية اللبنانية. غير أن قوى ١٤ آذار استسهلت في معرض ردّها على تلك الاغتيالات، تعميم التعبئة الطائفية في المدن والأرياف، وتغذية البيئة الحاضنة لتيّارات التطرف الديني المفتوحة على حركات التكفير، واجتذاب التدخلات الإقليمية والأجنبية المتعددة المصالح والأهواء.

إن الإقرار في هذا الإطار، بوجود انقسام في المجتمع اللبناني حول تقيم الدور الإيراني وأهدافه في لبنان والمنطقة، قد يكون مبرّراً ومشروعاً من الناحية المبدئية، وهو يحتمل نقاشاً تتواجه فيه الحجج والحجج المضادة في لغة علم السياسة، التي تعني - من ضمن ما تعنيه - ضرورة البحث الدائم عن ديناميات توائم بين فرص التلاقي وفرص التباين الموضوعية والواقعية حول حدود شبكات المصالح المشتركة (الراهنة والمستقبلية)، والتعامل بشكل مسؤول مع المندرجات الموضوعية التي تفرضها تلك الفرص. وفي جميع الأحوال إن الطابع الخلافي لهذه المسألة كان ينبغي أن لا يترجم إمعاناً في «شيطنة» الدور الإيراني - كدولة إقليمية كبرى لها مصالح تاريخية خاصة، بعضها مبرّر

وبعضها الآخر قد لا يسهل تبريره ـ والمبالغة في تحويله إلى «فزّاعة مطلقة» غالباً ما كان يجري تحت ستارها إخفاء مصالح استراتيجية تخصّ أطرافاً سياسية عديدة داخل لبنان وخصوصاً خارجه.

الدفاع عن سلاح المقاومة أمر ضروري ولكنه غير كافٍ

إن تفاقم حدّة الانقسام بين قطبي ٨ آذار و ١٤ آذار ساهم موضوعياً في تضييق الفرص المتاحة أمام القوى السياسية اللبنانية الأخرى لتميز مواقفها عن هذين القطبين. ومع ذلك، فإن الحزب الشيوعي كان ولايزال واحداً من بين هذه التشكيلات السياسية القليلة والمختلفة، الذي سعى ـ في خطابه السياسي وفي جانب من ممارساته ـ إلى التمايز الواضح والصريح عنهما، ولكنه لم ينجح في نهاية المطاف في تثبيت هذا التمايز، ليس في نظر الشيوعيين أنفسهم فقط، بل كذلك ـ وهذا هو الأهم ـ في نظر الناس عموماً. وإذا كان حزب كالحزب الشيوعي اللبناني يفخر بشرف المساهمة في إطلاق جبهة المقاومة الوطنية ضد المحتل الإسرائيلي عام ١٩٨٢، فإنه لأمر طبيعي أن يتمسك هذا الحزب بالدفاع المبدئي والفعلي عن السلاح المقاوم كجزء من قوة دفاعية وطنية لردع احتلال إسرائيل لأراضٍ لبنانية واعتداءاتها المتكررة على الشعب اللبناني، بصرف النظر عمّن يحمل هذا السلاح راهناً، وعن الملابسات التي أفضت إلى أقصاء الشيوعيين عن هذه الحلبة بدءًا من أوائل التسعينيات. إلا أن هذا الموقف المبدئي الصحيح لا يعفي الشيوعيين والقوى اليسارية من توجيه النقد الصريح والعلني إلى قوى

٨ آذار (بما فيها حزب الله)، عند كل موقف من جانب هذه الأخيرة يضعف وحدة النسيج الاجتماعي اللبناني، أو يتعارض مع المتطلبات الأساسية لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي يحتاج إليها البلد. ويجب الإقرار أن الحزب لم يتوصل في حالات كثيرة إلى التمايز بالجملة عن قوى ٨ آذار، وإن كان حاول ممارسة هذا التمايز بالمفرق.

وبتحديد أكثر، كان يتوجّب على الحزب الشيوعي عدم الاكتفاء بالانتقاد اللفظي للتشكيلات الأساسية في قوى ٨ آذار، لاستسهالها استخدام حيثيات الخطاب الديني، بل كان عليه أن يبادر إلى تجسيد هذا الانتقاد على الأرض من خلال أشكال النضال العام الديمقراطي كافة، التي من شأنها أن تكسر حدّة الانقسام المجتمعي الثنائي في البلاد. وثمة مسائل كثيرة كان يجب أن يؤكد الحزب فيها تمايزه بشكل واضح وصريح عن تلك القوى: في المجال الثقافي، وفي الإعلام وشبكات التواصل، وفي الموقف من أولوية التعليم الرسمي والحفاظ على الدور الطليعي ـ فعلاً ـ للجامعة الوطنية، ومن نظام الأحوال الشخصية، ومن الاستثمار الفجّ للأيديولوجيا الدينية، ومن القضايا المطلبية ومسألة الحريات العامة والشخصية سواء على المستوى الوطني أم خصوصاً في مناطق سيطرة التشكيلات الطائفية بالذات. ويمتلك الحزب حججاً قوية لإطلاق هذا النوع من النضال الديمقراطي على المستوى الوطني، في مواجهة كل أشكال التعبئة الجماهيرية على أساس طائفي،

لاسيما أن أثر هذه التعبئة لا يتوقف على مستوى الخطاب فقط، بل هو ينسحب على العديد من المواقف الفعلية للقوى الطائفية التي استسهلت التوظيف السياسي للظاهرة الطائفية، إزاء مروحة واسعة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تطال مصالح عموم الناس، بمن فيهم أولئك الذين تتطلع قوى ٨ آذار إلى تمثيلهم. ومن الأمثلة على تلك المواقف: عدم مساهمة تلك القوى في تحويل موضوع إعادة بناء الدولة إلى موضوع يحتل فعلاً، لا قولاً فقط، صدارة أولويات العمل السياسي على المستوى الوطني؛ ومشاركتها الفعلية في عملية المحاصّة الفوقية في كل ما يتصل بإصلاح الإدارة العامة والتعيينات الإدارية؛ وعدم امتلاكها ـ وبالتالي عدم انخراطها في تنفيذ ـ أجندة والتزامات محدّدة المعالم والأهداف بشأن المعالجات المطلوبة لتصحيح الخلل والفجوات في السياسات العامة، الاقتصادية والمالية والضريبية والاجتماعية والتربوية والصحية وغيرها؛ وميلها المتكرر نحو المساومة أو الانكفاء العملي إزاء مسألة خوض المعارك المطلبية الوطنية والعامة ـ وكان آخرها معركة هيئة التنسيق النقابية ومعركة انتخاب الهيئات والروابط الممثّلة للمعلمين ـ في مقابل عدم تردد تلك القوى في خوض المعارك المطلبية الجزئية التي تعني جمهوراً بعينه أو منطقة بعينها أو قضايا خاصة بعينها؛ هذا بالإضافة إلى ميل بعض هذه القوى لاستخدام عوامل القوة المادية والمعنوية التي تتمتع بها في مناطق انتشارها، لفرض «ثقافتها» وإحكام قبضتها على مفاصل الحياة

اليومية في هذه المناطق، مما ساهم ويساهم في ترهيب الآخر وصولاً إلى إلغائه... وغير ذلك من مواقف.

وفي المحصلة العامة، لم يبذل الحزب الشيوعي الجهد الفعلي اللازم للتموضع بشكل أكثر استقلالاً خارج إطار حركتي ٨ آذار و١٤ آذار، وإن كان قد سعى في خطابه السياسي على تأكيد تمايزه عن هاتين الحركتين. وقد بدا في حالات كثيرة أقرب إلى أن يكون احتياطاً ضمنياً لقوى ٨ آذار ـ وإن بشكل غير معترف به من جانب هذه القوى ـ منه إلى تشكيل نواة فعلية لقوة ثالثة متمايزة تعبّر عن أطياف المجتمع اللبناني المتنوعة، وبخاصة العمال والشباب والنساء والشرائح الواسعة من الفئات الاجتماعية ما دون المتوسطة. بالرغم من أن الحزب الشيوعي قد خاض العديد من المعارك الانتخابية ـ البلدية والنيابية وعلى مستوى المهن الحرة والنقابات المختلفة ـ من موقع مستقل، إلا أن تراكم هذه النضالات ومندرجاتها السياسية قد بقي مشتّتاً ومحدوداً وقليل الفعالية بشكل عام. وهو لم يفض إلى قيام معالم واضحة وثابتة لرؤية كلية، وبالتالي لتيار شعبي أكثر استقلالاً وتقدماً عن واقع الانقسام السياسي الثنائي الحاد الذي يتحكم بمصير البلد.

الطبقة المسيطرة والميل نحو تعميم التوظيف السياسي للمسألة الطائفية

في مواجهة هذا التوظيف السياسي غير المسبوق للظاهرة الطائفية، من غير الجائز استسهال أو الاكتفاء بتوصيف هذه الظاهرة كجزء فقط من البناء الفوقي للمجتمع، أو باستمرار تفسيرها انطلاقاً

من طرح «طبقوي» صارم لا يخلو من تبسيط واختزال وتعسّف فكري. فمثل هذه المقاربات التبسيطية لم يعد يتناسب مع عمق وشمول هذا التوظيف المتعدد الأبعاد، الذي نجحت القوى المسيطرة في سحب مفاعيله ـ بشكل مقصود ـ على معظم مناحي الحياة اليومية في البلاد، بدءًا من التعليم والصحة والثقافة والإعلام والوظيفة العامة، وصولاً إلى المحدّدات الأساسية الناظمة لسوق العمل والسكن وغيرها. وفي مراجعة لأسس تشكّل المسألة الطائفية وتطور آلياتها ووظائفها السياسية والطبقية في لبنان، يجب إعادة التأكيد على أن ما أورده الحزب الشيوعي في وثائقه المتعاقبة ـ من أن «الطائفية هي الشكل السياسي للحكم ولسيطرة البرجوازية فيه»، وأن «الطائفة هي تلك العلاقة السياسية من التبعية الطبقية التي تربط الطبقات الكادحة بالبرجوازية في علاقة تمثيل سياسي طائفي» ـ يبقى قائماً بكل حيثياته ومندرجاته، مهما بلغ التصعيد الطائفي مداه، واتسعت مجالات استخدامه من قبل القوى المسيطرة. بيد أن ما ينقص فعلاً هو العمل الدؤوب على إبراز الديناميات الملموسة والجديدة التي باتت تتحكم راهناً بآليات التقاطع المعقّد بين الظاهرة الطائفية من جهة، والصراع الطبقي والاجتماعي من جهة ثانية، وبالتالي المبادرة ـ انطلاقاً من ذلك ـ إلى خوض كل أشكال النضال الديمقراطي العام الذي من شأنه أن يعرّي ويفكّك أسرار هذا الخط الفاصل بين الظاهرة الطائفية وتوظيفها السياسي والاجتماعي المعقّد والمتغيّر. والمؤكد أن تصعيد النضال

الديمقراطي العام لا يعني حصره ضمن مقاربات ذات طابع «مطلبي» بحت، لأن الأهم منها بالنسبة إلى الشيوعيين هو العمل على إكساب هذا النضال أبعاداً سياسية بالدرجة الأولى، تسمح بإعادة صوغ ميزان القوى السياسي والاجتماعي في البلاد على نحو يخدم عملية التغيير والتقدم الديمقراطي الحقيقي.

فالمقاربات المطلبية البحتة غالباً ما انتهت إلى طريق مسدود، وقد امتلك النظام القائم ـ تاريخياً ـ القدرة على تفريغ النضالات المطلبية من مضامينها السياسية، وعلى إعادة ضبط إيقاعها ضمن منظومة المصالح الضيقة الخاصة بتوازناته الداخلية. هذا ما يمكن استنتاجه ـ على سبيل المثال ـ من التراجع الحاد في حجم ونوعية التعليم الرسمي خلال العقدين المنصرمين، بعد النهوض العارم الذي كان شهده في العهد الشهابي في الستينيات. وهذا ما يمكن استنتاجه أيضاً مما جرى لاحقاً في بداية السبعينيات مع محاولة إقرار قوانين تحمي الإنتاج المحلي (محاولة الوزير السابق الياس سابا عبر المرسوم ١٠٤٣) ومما جرى مع محاولة ضبط الاحتكار المتحكم بالقطاع الصحي (محاولة الوزير الراحل إميل بيطار عبر حكومة الشباب في بداية السبعينيات). والأمر نفسه ينطبق كذلك على الموقف الراهن للدولة من موضوع سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام، حيث اصطدمت الحملة المطلبية الواسعة النطاق لحركة التنسيق النقابية، بجدار التواطؤ الرسمي الأرعن من جانب جميع أطراف الطبقة المسيطرة، من دون استثناء.

وعندما نشير إلى النضال الديمقراطي العام ذي الأبعاد السياسية، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو وجوب إدخال إصلاحات أساسية على نظام التمثيل السياسي عبر قانون جديد وعصري للانتخابات النيابية (وكذلك البلدية). وقد طرحت في السنوات الأخيرة الكثير من الأسئلة حول إمكان فرض قانون للتمثيل السياسي قائم على النسبية خارج القيد الطائفي، بصفته يمهّد لكسر إحدى أهم حلقات النظام السياسي القائم، الذي يمعن في تكريس التوظيف السياسي والطبقي للظاهرة الطائفية. ولكن تجسيد هذا الهدف الاستراتيجي، اصطدم بالمعارضة العاتية التي تبديها القوى الممسكة بالسلطة، وبعدم توافر موازين القوى السياسية والاجتماعية القادرة على فرض تحقيق هذا الإنجاز.

إن التمسك في المدى المنظور بهذا الهدف الاستراتيجي يعتبر أمراً ضرورياً، ولكن ذلك يجب أن لا يحول دون إمكان اعتماد خيارات مرحلية متدرّجة ـ ارتباطاً بتطور موازين القوى ـ تفضي في محصلتها النهائية إلى بلوغ الهدف المرتجى. ويمكن الإشارة، من ضمن تلك الخيارات المرحلية، إلى العمل على انتزاع قانون يقرّ تنظيم «مفهوم الإقامة» (في لبنان) استناداً إلى معايير واضحة وشفّافة، مما يضعف آليات التعامل مع «جماهير الطوائف» كاحتياط تابع، ويحول دون استمرار إخضاعها لأماكن تسجيلها (في سجلات النفوس)، سواء في الانتخابات النيابية أم في الانتخابات البلدية. ويصب في الاتجاه ذاته أيضاً العمل الدؤوب على فرض تطبيق قانون مدني للأحوال

الشخصية، مما يقوّض جزءًا مهماً من قدرة المؤسسات والزعامات الدينية والطائفية على استمرار التحكم التعسفي بالعباد.

ثانياً ـ حول تقييم الحزب لنشاطه بعد المؤتمر العاشر

إنّ أي تقييم راهن - على أعتاب المؤتمر الحادي عشر - لنشاط الحزب منذ المؤتمر العاشر عام ٢٠٠٩، ينبغي أن ينطلق من إعادة التذكير بالأهداف الأساسية الملموسة التي كان هذا المؤتمر قد حدّدها لنفسه، وتبيان ما تحقق منها، في ضوء التغيرات المستجدة في الفترة الواقعة بين المؤتمرين. وقد طرح المؤتمر العاشر مجموعة أهداف، أهمها: تأسيس «حركة ديمقراطية شعبية» في مجال قطاعات العمل الجماهيري (النقابات، الطلاب، الشباب، النساء، المهن الحرّة، العمل الصحي، الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع لبنانياً وعربياً، دورات التثقيف والمدرسة الحزبية...)؛ والعمل من ضمن «خطة إنقاذية تنظيمية وضعت بعد المؤتمر العاشر على رفع مستوى الكفاحية لدى الشيوعيين عبر تفعيل العمل الجماعي في الميادين كافة ومراكمة الأنشطة وتوظيفها لخلق كوادر عمل مؤهلة ومتواصلة مع الجماهير...»، و«لملمة صفوف الحزب، وتفعيل العمل الجماعي، وبناء الكادر الحزبي، وترميم الهيئات»؛ وكذلك العمل على إعادة بناء حركة أممية جديدة مع التأكيد على «أولوية دفع الحركة الشيوعية واليسارية العربية إلى الصفوف الأمامية، وصولاً إلى توحيد نظرة اليسار العربي من الانتفاضات والثورات الشعبية»، وغير ذلك من أهداف.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح بعد مضي نحو ستّ سنوات على المؤتمر العاشر هو الآتي: ماذا تحقق، جزئياً أو كلياً، من هذه الأهداف؟

إن العديد من التقارير الصادرة عن الهيئات القيادية – وبخاصة النسخ المختلفة من تقرير المكتب السياسي (في النصف الثاني من عام ٢٠١٣) حول تقييم محصلة عمل الحزب بين المؤتمرين – لا تشير بصورة واضحة وشفّافة إلى ما تمّ إنجازه فعلاً من تلك الأهداف، بل تكتفي بسرد عام يتناول متواليات المواقف والأحداث، من دون إقرار صريح بعمق الأزمة المعتملة داخل الحزب، والتي يعكسها تفاقم العديد من المؤشرات السياسية والتنظيمية، ومن ضمنها:

- الانخفاض الملحوظ في اجتماعات الهيئات الحزبية القاعدية والوسطى، وفي عدد الأعضاء المشاركين في هذه الاجتماعات، وانعكاس ذلك تراجعاً حاداً في نشاط منظمات الحزب المناطقية والقطاعية عموما، مع إرتباط هذا التراجع – إضافة إلى بعده التنظيمي – بعاملين أساسيين غير منفصلين: ارتباك الموقف العام للحزب من قضايا أساسية تتصل بالانقسامات اللبنانية الداخلية من جهة، وارتباك مماثل في موقفه من بعض جوانب التطورات الجارية على الصعيد العربي، وبخاصة السوري، من جهة ثانية.
- ازدياد شعور الشيوعيين، بسبب اتساع الفجوات الهيكلية الداخلية، بضعف مردود العمل التنظيمي عموماً، بدءًا من الفروع القاعدية بشكل خاص، ومروراً بالمنطقيات، وانتهاء باللجنة

المركزية التي لا تزيد نسبة المشاركة في اجتماعاتها عن نصف إجمالي عدد أعضائها في أفضل الحالات. مع الإشارة إلى تفاقم هذه الفجوات، في جانب مهم منها، بفعل نزاعات شخصية وثانوية مصطنعة استنفدت الجزء الأكبر من طاقة عمل الهيئات القيادية. والمثال الأبرز على ذلك، تجربة عمل اللجنة المركزية التي تمخضّت عن تخصيص ١٠ أو ١١ اجتماعاً من أصل ١٢ اجتماعاً عقدتها على امتداد عام كامل (٢٠١٢)، للبحث في هذا النوع من النزاعات المصطنعة بالذات، مما عزّز حالة الانقسام والتشرذم والشلل داخل الحزب، بالتزامن مع اعتكاف عدد غير قليل من أعضاء هذه الهيئة.

- إسهاب التقارير الصادرة عن المكتب السياسي في تكرار الحديث عن صعوبات، ولكن من دون بذل أي جهد حقيقي لتحديد أسبابها الأساسية وسبل معالجتها، ومن دون الفصل الدقيق كذلك بين الشقّ الموضوعي من تلك الصعوبات، والشقّ الذي يرتبط بالعامل الذاتي أي بالتحديد الملموس للمسؤوليات. واللافت أن الحديث عن صعوبات يتكرر بصورة خاصة كلما برزت حاجة لدى القيادة الحزبية إلى تبرير تقاعس أو خطأ أو فشل في العمل، بينما نادراً ما تبادر قيادة الحزب إلى تخصيص جلسات عمل محدّدة تتضمن جدول أعمال جدّياً وشفّافاً لتشخيص تلك الصعوبات بصورة دقيقة ووضع خطط لمعالجتها.

- إحجام قيادة الحزب عن تقييم حصيلة أعمال الكونفرنس الوطني الذي عقد أوائل عام ٢٠١٤، والذي طغت على غالبية مداخلاته نبرة نقدية حادة بشأن الخلل الكبير في إدارة شؤون الحزب. ومن بين المفارقات الصارخة التي تلت اختتام هذا الكونفرنس، أن المكتب السياسي لم يتردد لحظة آنذاك في إعادة التجديد لنفسه كاملاً، مستقوياً بمنطق «القوة التصويتية» الغالبة التي يتحكم بها.

الأزمة ومسألة نمو عدد أعضاء الحزب

إن المؤشر الأكثر دلالة الذي يعكس وجود أو عدم وجود أزمة داخل الحزب، يتمثل في مؤشر تطور عدد أعضاء الحزب، وكذلك أصدقائه، خلال الفترة الممتدة بين استحقاقين، أي بين مؤتمرين. ومن حقّ الشيوعيين أن يعرفوا إذا كان حزبهم ينمو أو هو لا ينمو، وأين يتركز هذا النمو في حال تحقّقه، وهل هو يطال المدن الرئيسة في المقام الأول بحسب ما شدّدت عليه المؤتمرات السابقة، ولا سيما المؤتمر العاشر. كما أن من حقهم أن يعرفوا بالتحديد نصيب منظماته المختلفة من هذا النمو - النقابية منها والطلابية والشبابية وغيرها - إضافة إلى مدى تنامي حضور الشيوعيين في المهن الحرة وفي صفوف النساء والمثقفين وأساتذة التعليم والمجالس البلدية والجمعيات غير الحكومية وغيرها.

إن التقرير التقييمي لا يشير بشكل واضح ومحدد إلى أي من جوانب هذا الموضوع، بل يكتفي بإيحاءات عامة وملتبسة - وأحياناً

متناقضة - حول حصول تقدم هنا وانحسار هناك، متجاهلاً أن إحاطة الشيوعيين بوجهة نمو الحزب ومنظماته تشكل عاملاً أساسياً في تقييم أدائهم والتطبيق السوي لمبادئ الشفافية والمساءلة. كما أن مثل هذه الإحاطة من شأنها أن تشجع تداول المواقع وتجديدها، وتوزّع المسؤوليات، كلما برز خلل ذو شأن في العمل القيادي على مستوى الفروع والمناطق والقطاعات.

إن الواقع الراهن للقاعدة الإحصائية المتوارثة لدى مكتب التنظيم المركزي يعكس بشكل مختصر الواقع التنظيمي المتردي للحزب عموماً (بحسب ما سيجري تفصيله في الفصل المتعلق بالمسألة التنظيمية). فهذه القاعدة لا تسمح فعلياً - في حالتها الراهنة - بتقديم صورة واضحة وموثوقة حول تطور حجم العضوية ونوعها في الحزب، نظراً إلى تقادم وقصور وعدم شفافية جزء غير قليل من معطياتها. وتتزايد الشكاوى - بحسب المنظمات المختلفة - من نقص هنا وانتفاخ هناك، في واقع اللوائح الاسمية للمنتسبين المصرّح عنهم. كما يشكو بعض الشيوعيين من أن طلبات تنظيمهم أو إعادة ضمهم إلى التنظيم، تواجه عقبات وتعقيدات بيروقراطية «قيصرية»، إلى الحدّ الذي يعزّز الشعور بأنهم عرضة للنبذ و«التهشيل» من الحزب. وتؤدي الاستنسابية والمزاجية في تعاطي مكتب التنظيم مع هذا النوع من المشكلات في حالات كثيرة، إلى إضعاف مستوى الشفافية في تطبيق الإجراءات المتعلقة بعقد المؤتمرات القاعدية وبالتالي الوطنية. ومن

الأهمية بمكان الإشارة في هذا الإطار إلى عمل ريادي ومهني بامتياز - بادر إلى القيام به من تلقاء نفسه «فريق استشاري» مكوّن من شيوعيين من داخل الهيئات الحزبية وخارجها - قدّم مشروعاً متكاملاً لتجديد القاعدة الاحصائية للحزب وتحديثها، وكان متوقعا أن يشكل تنفيذ هذا المشروع أداة بالغة الفعالية في تطوير أداء الحزب ومعالجة مشكلاته التنظيمية المتراكمة. ولكن من المؤسف أن هذا العمل لم يحظ باهتمام جدي وفعلي من جانب الهيئات القيادية.

حول سياسة التحالفات وطريقة صوغها

يخفي التقرير التقييمي الطابع المتقلب والظرفي للتحالفات التي جرى اختبارها في السنوات الأخيرة. فهذه التحالفات كانت تتقرّر في معظمها إما داخل أطر فوقية مغلقة، وإما نركز على استهداف «شخصيات سياسية» مرشحة لخوض التحالف معها، الأمر الذي كان يدفع الحزب إلى استنفار هذه الشخصيات موسمياً لإقناعها باحتلال موقع الصدارة في هذه الحقبة أو تلك. وغالباً ما كانت تنتهي طبيعة «الأمزجة» الناظمة للعلاقة مع تلك «الشخصيات»، إلى التبدّل تحت وطأة هذا السبب الظرفي أو ذاك، الأمر الذي يفضي إلى سقوط تلك التحالفات الفوقية. وبالنسبة إلى حزب كالحزب الشيوعي، فإن وضع سياسة للتحالفات كان يجب أن يتم من حيث المبدأ استناداً إلى تحليل علمي للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واستناداً كذلك إلى برنامج مرحلي يتلاءم مع نتائج ذلك التحليل، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة

القوى الاجتماعية السائدة وبنيتها الداخلية وتنوع شبكات مصالحها. فتحديد معالم هذه الخريطة السياسية والاجتماعية بوضوح - مع ما تتطلبه من قدرة على مواجهة التوظيف السياسي والطبقي للظاهرة الطائفية - هو الذي يساعد في التميز ما بين القوى الطبقية القاعدية التي ينبغي استهدافها من قبل الحزب عبر تحالفات رئيسية وأخرى ثانوية، وتلك القوى التي تتموضع أو تميل إلى التموضع في موقع نقيض لتوجهات الحزب. كما أن هذه الخريطة هي التي تسمح في كل مرحلة من المراحل بتحديد شروط التحالف، في ضوء ما يستجد من تطورات وتغيرات ذات شأن، تطال توازنات القوى السياسية والاجتماعية في البلاد. لقد شكّلت المقاربة المعتمدة من قبل القيادة الحزبية إزاء مسألة التحالفات، بديلاً سطحياً وسهلاً عن العمل القاعدي الجدي الذي كان يجب أن ينصبّ على استنهاض قوى وفئات اجتماعية محددة من نوع تلك التي يستهدفها فعلاً برنامج الحزب. وقد يكون اعتماد «التحالفات الفوقية»، في الظروف الصعبة التي نعيشها، أمراً لا مفرّ منه في حالات معيّنة، ولكن هذا التوجه لا يعفي حزباً كالحزب الشيوعي، من العمل الجدي والمتواصل لبناء تحالفاته القاعدية، مستنداً في ذلك إلى تحليله الطبقي والعلمي لواقع البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية وللتحولات العميقة الجارية فيها، وصولاً إلى خوض النضالات المطلبية وغير المطلبية التي تفرضها خلاصات ذلك التحليل. وكان على الهيئات القيادية أن تستفيد، في هذا المجال، من فيض النضالات

العمالية والشبابية التي اختبرها الحزب خلال الستينيات والسبعينيات، والتي عزّزت صفوفه وأنتجت العديد من الكوادر المتمرسين، ليس في مجال النضال المطلبي فقط، بل أيضاً في حقول الفكر والسياسة والتنظيم على السواء. وتقرّ تقارير الهيئات القيادية بالفشل الذريع الذي حصده الحزب على مستوى الانتخابات النيابية الأخيرة وتحالفاتها، ولكنها لا تقدّم شرحاً مقنعاً للأسباب الذاتية التي أدت إلى هذا التراجع المريع في القاعدة الانتخابية للحزب، وبخاصة تلك الأسباب المتصلة بالمراهنات الخاطئة على تطمينات «الحلفاء الموعودين». فقد أفقدت تلك المراهنات الحزب تأييد جمهور واسع من الناخبين، بما في ذلك جزء لا يستهان به من الشيوعيين وأصدقائهم، الذين صعب عليهم التمييز بين مواقف الحزب المبدئية والمستقلة، ونزوعه أحياناً نحو مواقف لا تخلو من ميل عملي نحو الالتحاق.

إن نمط التعاطي الضيق والاختزالي مع قضية التحالفات، الذي ساد على مستوى القيادة الحزبية المركزية، قد سحب نفسه بصورة تلقائية على نمط عمل الهيئات القيادية المحلية في المحافظات والقطاعات الأساسية. والمؤسف أن التقارير الدورية للهيئات القيادية لا تقدّم أي معطيات ملموسة ومفيدة حول حسابات النجاح والفشل في تجارب تحالفية قاعدية محددة خاضتها منظمات الحزب في المناطق والقطاعات المختلفة، كي يصار إلى الاستفادة من الدروس والعبر المستخلصة منها، تصويباً وتفعيلاً لنشاط الحزب اللاحق. وتكتفي

هذه التقارير في هذا المجال بتكرار الكلام الشديد العمومية الذي لا يزال يطغى على أدبياتنا السياسية وبخاصة التنظيمية منذ نحو عقدين من الزمن، متغاضية عمّا إذا كانت المنظمات القاعدية قد راكمت تجارب تحالفية خاصة بها على مستوى المناطق والقطاعات، ولاسيما الأساسية منها.

أما بالنسبة إلى الانتخابات البلدية الأخيرة، فقد يكون الحزب محقاً في إعلانه أنه حقّق نجاحات نسبية في خوضها (وبخاصة في محافظة الجنوب) بفضل التعبئة الجيدة لمنظماتنا الحزبية. ولكن مع ذلك، فإنه من المفيد لفت النظر إلى أن جزءًا مهماً من تلك النجاحات كان عائداً بالدرجة الأولى إلى تزايد تململ أوساط اجتماعية وعائلية متنوعة - من خارج القاعدة الحزبية - من كابوس السيطرة الطاغية للزعامات الطائفية، ولاسيما (في الحالة المتعلقة بالجنوب اللبناني) من سيطرة «الثنائي الشيعي» على مفاصل الحياة العامة والبلدية. ولكن ماذا فعل الحزب بعد معركة الانتخابات البلدية للحفاظ على حيوية العلاقة مع القاعدة الانتخابية التي اجتذبها في معركة الانتخابات البلدية؟ وأي نشاطات ونضالات جماهيرية طوّرها الحزب ومنظماته لتعزيز التمايز البنّاء والندّي في مواجهة القوى والزعامات المحلية المتسلطة، خصوصاً في مناطق انتشاره، حول قضايا تتصل بتحسين واقع الخدمات والمرافق العامة في البيئة المحلية (ومن ضمنها تأمين الكهرباء والماء والخدمات الصحية ونوعية التعليم وغيرها من الخدمات)، وتفعيل

مستوى النشاط البلدي عموماً، وتوفير فرص العمل المحلية وتعزيز الحياة الثقافية في المحيط المحلي، ناهيك عن القضية الأهم بين سائر القضايا، أي تلك المرتبطة بوجوب تأكيد تمايز موقف الحزب بشكل واضح وصريح من مسألة أولوية التمسك بالدولة والعمل على إعادة تأسيسها وصولاً إلى تحريرها من النظام السياسي الطبقي-الطائفي (الذي تشكل القوى الطائفية ركناً أساسياً من أركانه)؟ وينبغي الإقرار في هذا الإطار بأنه نادرا ما نقرأ أو نسمع تقييماً جدياً حول نشاط منظمات المناطق، باستثناء الكلام العام الذي يرد بين الحين والآخر في التقارير النمطية الصادرة عن مكتب التنظيم المركزي، التي لا تنفك تؤكد - لفظاً - أن جميع المنظمات الحزبية التي أنجزت مؤتمراتها، قد أقرت برامج وخطط عمل في ختام تلك المؤتمرات، وأن هذه الخطط بالذات قد شكلت شرطاً من شروط التئام المؤتمرات المذكورة. ولكن المؤسف أن أي تقرير تقييمي لنشاط منظمات الحزب، لا يشير من قريب أو بعيد إلى المحصلة الفعلية لما أنجز - أو لم ينجز - من تلك الخطط والبرامج، مما يساهم عملياً في إضعاف الحوافز النضالية للشيوعيين وفي تأبيد بقاء القديم على قدمه.

حول عدم وضوح «السمة العامة للمرحلة» في أدبيات الحزب

كي يتمكن الشيوعيون من صوغ برنامج عملهم ووجهة نضالاتهم الراهنة والمستقبلية، فإنّ عليهم أن يحدّدوا، بدقّة، طبيعة المرحلة وسمتها الغالبة. وفي الوقت الذي يكاد فيه التوظيف السياسي للظاهرة

الطائفية - من جانب القوى والزعامات الطبقية والطائفية - أن يطيح فكرة «الدولة»، بل ربما الكيان نفسه، من الطبيعي أن تطرح إشكالية التقاطع المعقّد بين هذين الحيّزين الطائفي والطبقي، تساؤلات مشروعة حول مدى تأثير تلك الإشكالية على مسألة تقرير «السمة العامة للمرحلة» في أدبيات الحزب الشيوعي. فهل أن هذه السمة الغالبة تتمثّل في التركيز على التأسيس لبناء الدولة الديمقراطية الحاضنة بوظائفها المتنوعة للاجتماع اللبناني، مما يفترض تركيز الجزء الأهم من جهود الشيوعيين في المرحلة الراهنة على خوض مجمل جوانب النضال الديمقراطي العام الذي يعنى بشكل أساسي بالمسألة اللبنانية تحديداً؟ أم أن السمة الغالبة راهناً تتجسّد في النضال من أجل حكم وطني ديمقراطي، لا ينصبّ فيه جهد الشيوعيين على التأسيس لبناء الدولة فقط، بل ينصب كذلك على احتلال موقع مؤثّر داخل السلطة، وتصعيد النضال الوطني التحرري والانخراط أكثر فأكثر في مهمة إعادة النهوض بحركة التحرر الوطني العربية؟ أم ترى أن تلك السمة ينبغي أن تتمحور - بالنسبة إلى حزب كالحزب الشيوعي - حول قضية النضال من أجل بناء الاشتراكية؟ إن لكل من هذه الخيارات، أهدافها وشعاراتها وتحالفاتها وربما أيضاً أشكالها التنظيمية، ومن الأهمية بمكان أن يحسم الحزب، بوضوح، الخيار الذي سوف يحكم نضاله في المدى المنظور، بدل استمرار التقلّب والمراوحة ما بين هذه الخيارات المتعددة. وأياً يكن الخيار المرحلي المعتمد، فإنّ الحزب سوف يكون مطالباً أيضاً - في

ضوء عمليات التفكك وإعادة البناء الجارية في محيطنا العربي القريب والبعيد - بالمساهمة في عملية إعادة إنتاج مفهوم جديد وجامع للعروبة، مبني على مقومات ثقافية وديمقراطية حقيقية وراسخة، في مواجهة الفشل الذريع للأنماط «القوموية» السابقة، ولمحاولات ملء الفراغ، المعوّقة والمشبوهة، التي تقوم باختبارها راهناً - بدعم خارجي - المشاريع الإسلامية المتعددة المشارب، ولاسيما الأصولية والتكفيرية منها. فإنتاج فهم جديد للعروبة لا يشكل ركناً من أركان الخيار الثاني (الحكم الوطني الديمقراطي) فقط، بل هو أيضاً جزء لا يتجزأ من أركان الخيارين الأول (تأسيس الدولة الديمقراطية) والثالث (بناء الاشتراكية).

حول مسألة النضال في المجال الاقتصادي-الاجتماعي

من ضمن الفجوات التحليلية في التقرير التقييمي، تتبدى ضبابية الرؤية التحليلية الخاصة بالبنية الطبقية والاجتماعية الفعلية في البلاد، وطغيان الطابع التبسيطي والاختزالي على تلك الرؤية، مع العلم أن هذه البنية الاجتماعية هي التي تحدد - بحسب ما سبقت الإشارة إليه أعلاه - أسس التحالفات وسقف المطالب وأشكال النضال والعمل الجماهيري في كل مرحلة من المراحل. ويتكرر في معظم التقارير الحزبية الدورية (وفي التقرير التقييمي للمكتب السياسي تحديداً)، استخدام مفردات شديدة العمومية حول «الطبقة العاملة» و«التحليل الطبقي»، من دون تحديد جدي للتحولات التي طالت هذه المفاهيم

في الإطار اللبناني. وكأن المقصود من ذلك، الاكتفاء بإقناع الذات (القيادية) بالهوية الطبقية والثورية المتوارثة للحزب، من دون بذل جهد فكري وثقافي حقيقي يساهم في بلورة وتطوير المندرجات التفصيلية لهذه المفاهيم في الممارسة الطبقية داخل بنية اجتماعية معقدة كالبنية اللبنانية. ويصبح هذا المنطق الشكلي والصنمي في بعض الأحيان أداة يجري توظيفها بشكل مقصود في إرباك أي رأي آخر داخل الحزب، وفي إلصاق تهمة «الالتحاق» الطبقي بهذا الرأي. ومن الأمثلة على ذلك، عدم قدرة الخطاب «الطبقي» الإنشائي - السائد راهناً - على الإحاطة بالواقع الفعلي الذي يميز البنية الاجتماعية اللبنانية، وبخاصة ما يتعلق منها بخصائص الطبقة العاملة، التي غالباً ما تظهر في ذلك الخطاب كأنها «علبة نمطية مغلقة». هذا مع العلم أن هذه الطبقة التي يجمعها، من جهة، الخضوع المشترك لاستغلال رأس المال وأصحاب الريوع، تتجه من جهة ثانية نحو فرز وتباين واسعين لجهة تعدّد مكوناتها، بحسب ما سوف يتم تفصيله في الفصلين الخامس والسادس. وما من شك في أن الحزب الشيوعي معني فعلاً، كحزب طبقي ثوري، بامتلاك خريطة طريق واضحة ومفصّلة حول سبل تضييق الفروق الكبيرة بين هذه المكونات المختلفة. كما أنه معني أيضاً بتجاوز النواقص الفادحة - سواء على مستوى الخطاب السياسي أم على مستوى التحرك الشعبي - التي تعتري تعامله الراهن مع ظاهرات مؤثرة وذات أبعاد مهمّة، من ضمنها - على سبيل المثال - ظاهرة

الارتفاع المطرد في وزن العمل المأجور غير النظامي، الذي يفتقد إلى جميع أشكال الحماية الاجتماعية، وظاهرة تكاثر أعداد العاملين لحسابهم الخاص، الذين تضاعفت نسبتهم في العقود الثلاثة الأخيرة كنسبة من إجمالي عدد العاملين، مع العلم أن نصف هؤلاء هم شبه أميين، ومع ذلك فهم منخرطون في أنشطة ذات قيمة مضافة معدومة. ومن ضمن هذه النواقص أيضا التقصير الحزبي في الإحاطة الوافية بالآثار المتأتية عن الانحسار المريع في وزن المجتمع الريفي عموماً، الذي يبقى مسرحاً لانتشار الفقر والفقر المدقع وتفتّت الحيازات الزراعية وضعف إنتاجيتها، وانعدام فرص العمل وتقلص شبكات الحماية الاجتماعية. وينطبق ذلك أيضاً - بحسب ما سيجري تفصيله في الفصلين المذكورين - على نمط التعاطي الحزبي مع ظاهرة العمالة غير اللبنانية الوافدة إلى البلد، بما في ذلك العمال السوريون.

حول العمل في صفوف الشباب

لم يوفّق التقرير التقييمي الصادر عن المكتب السياسي في توصيف حالة التناقض المستفحلة بين قيادة الحزب والشباب، بكونها ناجمة من سعي «المعارضات المتناوبة» (داخل الحزب) إلى الكسب الرخيص لودّ الشباب تحت ستار الدعوة إلى التغيير. إن هذه النظرة تعتبر اختزالية وتبسيطية بامتياز، وهي تعكس سيطرة الحذر والشكّ لدى القيادة الحزبية، في طريقة تعاطيها مع قضية الشباب عموماً. كما تعكس قصر النظر في نمط التعامل مع النزف المستمر في الكوادر

الوسطى الشابة، وبخاصة الإناث منهم، الذين لم ينجح الحزب في تهيأة المناخ النضالي والفكري والمهني الكفيل باستيعابهم بصورة خلّاقة ومتجة في معترك النضالات اليومية الهادفة والواعدة. وهذا النزف الشبابي المستمرّ هو الذي يفسّر، إلى حدّ كبير، أسباب اتجاه البنية العمرية لأعضاء الحزب عموماً نحو الارتفاع. وإنه لذو دلالة أن تتنامى ظاهرة تسرب الشباب من الحزب أو اعتكافهم عن المشاركة في نشاطاته، في الوقت الذي تتعاظم فيه مشاركة هؤلاء - خارج الإطار الحزبي الضيق - في كل نشاط سياسي أو ثقافي أو فني يجري في الفضاء اليساري والديمقراطي الأعم والأشمل. وليس بالأمر الصائب أن تتغنى قيادة الحزب بتركها المجال متاحاً أمام الشباب كي يمارسوا «حريتهم واستقلالهم حتى يكادوا يتحولون إلى حزب شقيق أو رديف»، في حين أن المطلوب بإلحاح يتمثل في وجوب إدماج الشباب بصورة عضوية داخل جسم الحزب ليصبحوا الرافعة الأساسية في تطوير منظماته وتجديد أشكال نضاله. فالقيمة المضافة لعمل الشباب في صيغة «حزب شقيق أو رديف»، هي أقل بكثير من القيمة المضافة المتأتية عن اندماجهم الفعّال والنشيط في قلب المنظمات الحزبية، وصولاً إلى احتلال مواقع قيادية فيها. وانطلاقاً من ذلك، يصح التساؤل عمّا إذا كانت الغاية الفعلية للقيادة الحزبية من اعتبار الشباب بمثابة تشكيل مستقل أو «حزب شقيق»، هي إبقاء الشباب على هامش الحياة الداخلية للحزب، وبالتالي استبعادهم عن موقع القرار فيه. كما أنه ليس

بالأمر الصائب أيضاً تنبيه التقرير التقيـيمي «من محاولة البعض - ممن يدعمون فكرة تعزيز دور الشباب - اختراع صراع جديد داخل الحزب هو صراع الأجيال». فالمؤكد أن المسألة في عالمنا الراهن لم تعد، كما في الماضي، مسألة صراع أجيال، بل أصبحت واقعاً حيّاً وملموساً، يتجسّد في أبهى صوره في تلك الانتفاضات الشعبية التي تفجّرت في شوارع المدن العربية المختلفة، وفي التحركات الجماهيرية المناهضة لمساوئ ظاهرة العولمة، التي اجتاحت عواصم العالم من أقصاه إلى أقصاه، والتي لعب فيها الشباب الدور الطليعي، وأحياناً الدور القيادي.

إنّ هذا الفائض الكبير في زخم الحركة والنشاط في صفوف الشباب، بات يعبّر في الظروف الراهنة عن واقع موضوعي يعكسه مضمون التحولات الاجتماعية الجارية في زمن العولمة، أكثر من مجرد تعبيره الصرف عن مسألة صراع بين الأجيال. ذلك أن الشباب باتوا في العصر الحالي بين أكثر الفئات الاجتماعية المعرّضة للبطالة والإفقار والتهميش والإقصاء الاجتماعي (والإقصاء من السكن)، في وقت لا تنفك البنى الطبقية والاجتماعية في العالم تشهد تحولات عاصفة، بما في ذلك داخل الطبقة العاملة نفسها، وفي أشكال العمل المأجور وغير المأجور. وقد آن الأوان - في عالمنا المتغيّر - لأن يكفّ بعض القيادات الحزبية البيروقراطية عن التعاطي مع قضية الشباب، سواء داخل الحزب أم خارجه، عن طريق الوعظ والإملاء والتلقين، أو عن طريق الإفراط في التخويف من تغريداتهم على شبكات التواصل

الاجتماعي. فمثل هذا التعاطي يصادر - عن غير حق - قرار الشباب ويحول دون مشاركتهم الفعلية فيه، ويضعف بالتالي من درجة ثقتهم بأنفسهم. هذا مع العلم أن الشباب هم أدرى بالمشكلات الفعلية التي يواجهونها، وينبغي أن تتاح لهم الفرصة كي يحتلوا الصفوف الأمامية في تقرير المعالجات المطلوبة في مواجهة تلك المشكلات، ويتحملوا - كراشدين - محصلة نجاحاتهم وإخفاقاتهم.

إن هذا التوجه يجب أن ينطبق على علاقة الحزب بالشيوعيين الشباب ومنظماتهم المختلفة، وهذه هي أقصر الطرق لتجديد الكادر الشابي الوسطي والعالي في الحزب وتطويره. كما يجب أن ينطبق، إلى حدّ كبير، على علاقة الحزب بالمنظمات الشابية غير الحكومية (وغير الحزبية)، حيث لم تعد تنفع هنا أيضاً محاولات التعميم والإسقاطات المبسّطة والاختزال. وبالطبع يتطلب تمكين الشباب من الاضطلاع بهذا الدور، انخراطهم في برامج تثقيف هادفة، وفي دورات تدريب وتأهيل بغية تطوير قدراتهم المعرفية حول مختلف جوانب الواقع الاجتماعي المعقّد، وتعزيز تفاعلهم البنّاء مع عالم المعرفة والمعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي والعلمي، وكذلك مع مسألة الإلمام بالعلوم الحديثة واللغات.

حول منهجية تقييم عمل القيادة، كهيئة وكأفراد

ينبغي الإقرار بصورة عامة أنّ السياسة الفوقية للتحالفات - سواء على مستوى المركز أم على مستوى المناطق - قد ساهمت في تحويل

قيادة الحزب أكثر فأكثر إلى تركيبة ضيقة تعيش حالة من الانقطاع عن المنظمات والقواعد والكوادر والكفاءات الحزبية، وتستسهل الاستعانة بمنطق «التصويت الجمعي» داخل الهيئات القيادية، وبنصوص وممارسات تنظيمية تخضع قراءتها لمعايير مزدوجة لا تخلو من الانتقائية والاستنساب. وفي معرض تقييم عمل قيادة الحزب، لا ينبغي الخلط بين عمل القيادة الحزبية كهيئة وعمل كل من أعضائها كأفراد. ولا نجافي الحقيقة في القول إن فعالية عمل القيادة كهيئة كان محدوداً، بحسب ما تشير إليه المحصلة الفعلية لعمل الحزب بين المؤتمرين، واستمرار تراجع موقع الحزب ودوره في الحياة السياسية العامة. أما عمل أعضاء القيادة كأفراد، فإنّ تقييم فعاليته لا يجوز أن يختزل فقط - على غرار ما تفعله التقارير الحزبية الدورية - في عدد الاجتماعات ووتيرتها واللقاءات السياسية الداخلية والزيارات الخارجية، والمقابلات والإطلالات الإعلامية التي يقوم بها هذا العضو القيادي أو ذاك. فالذي يقرّر، في نهاية المطاف، مدى فعالية الدور الإفرادي لأعضاء القيادة الحزبية، هو مدى انسحاب مفاعيله بشكل مباشر على توسيع حجم ونوع نشاطات القاعدة الحزبية العريضة، لاسيما هيئاته الوسطية والمناطقية والقطاعية. ولا بدّ من الاعتراف أن ترجمة تلك المفاعيل لم تتجسّد معظم الأحيان على أرض الواقع، وبخاصة على مستوى تفعيل مشاركة الشيوعيين الحيّة والمميّزة في المعارك السياسية والاجتماعية والوطنية والثقافية. وينطبق هذا الاستنتاج على المكتب

السياسي واللجنة المركزية، كهيئتين وكأفراد، كما ينطبق بالقدر ذاته من الأهمية على قسم كبير من قيادات المناطق والقطاعات. ومن الواضح أن العمل ضمن «غرف فوقية مغلقة»، لا يوفّر البيئة الداخلية الصحية والمؤاتية لتحفيز نشاط الرفاق وإبداعاتهم، وتعبئة جهودهم المشتركة في اتجاه تحقيق الأهداف النضالية المرسومة. وهذا ما دفع ويدفع الشيوعيين، وبخاصة الكوادر والكفاءات، نحو أشكال من الانكفاء والإحباط، في ظل هذا النمط من العمل القيادي الذي يبدّد جزءًا كبيراً من الموارد والجهود والوقت في العمل الروتيني الداخلي وفي الصراعات المصطنعة والمملّة، ويهمل الكثير من الملفات الأساسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

حول مسائل التنظيم والمركزية الديمقراطية

لقد أثار الشقّ التنظيمي من التقرير التقييمي - حول نشط الحزب منذ المؤتمر العاشر - قلقاً مشروعاً لدى جمهور واسع من الشيوعيين، خصوصاً لدى إعلان تذمّره الصريح من وجود فائض في منسوب الديمقراطية المطبّقة راهناً داخل الحزب. وتشير الفقرات التنظيمية في التقرير التقييمي - بلغة أقرب ما تكون إلى لغة المراقب الحيادي عن بعد - بكلمتين فقط إلى غياب اللجان الحزبية العمالية وشلل معظم لجان العمل القطاعي، مع تنصّل قيادة الحزب من مسؤوليتها عن هذا الغياب. ومع ذلك، لا يتوانى التقرير عن الإفراط في تعظيم ما يسميه ايجابيات تنظيمية يذكرها على النحو الآتي: «مئات الجمعيات

العامة، مئات الاجتماعات والإطلالات الإعلامية، العديد من لجان إعادة التواصل مع من انقطع عن الحزب، التجديد المنتظم في انتخاب الهيئات القاعدية والمتوسطة، اقتران جميع المؤتمرات على مستوى المناطق والمحافظات بإقرار خطط عمل لكل منها» (كذا؟). ولكن أليس من المشروع التساؤل: أين وكيف أثمرت هذه الإيجابيات على أرض الواقع الحي والملموس؟ هل هي أفضت فعلاً إلى زيادة عدد أعضاء الحزب، وإلى انتظام أكبر في وتيرة عمل هيئاته المختلفة واجتماعاتها، والى تعزيز الكادر الوسطي والشبابي وتطويره، والحدّ من ظاهرة تسربه من الحزب، والى خلق أطر نواتية لبلديات ظلّ تمتلك برامج إنمائية محلية محددة في مناطق انتشار الحزب؟ والأهم من ذلك، هل اقترنت تلك الإيجابيات بإعلان واضح وصريح عما تمخضت عنه فعلاً عملية تنفيذ الخطط الموضوعة - بحسب ما يؤكد عليه التقرير - من قبل المؤتمرات القاعدية في المناطق والمحافظات والقطاعات كافة؟ وهل انعكس هذا فعلاً في ازدياد عدد الشيوعيين وأصدقائهم المشاركين في التحركات الجماهيرية التي نظّمها الحزب في السنوات الأخيرة حول قضايا مطلبية وسياسية محددة؟ وبالرغم من أن الجواب هو بالنفي - بحسب ما تمّ تبيانه في فقرات سابقة - فإننا نترك للشيوعيين أن يقدموا، كل في نطاق عمله، الإجابة الشفّافة عن هذه الأسئلة المطروحة، وأن يستخلصوا منها الدروس والعبر المفيدة.

ولعلّ أخطر ما ورد في الفقرات التنظيمية يتجسّد في ذلك

«النفس» المعبّر من دون تردد عن رغبة صريحة في استمرار إحكام القبضة الحديدية المتسترة تحت شعار التطبيق التعسفي والشكلي لمفهوم المركزية الديمقراطية، مع الادعاء اللفظي باحترام قواعد «التنظيم اللينيني». ولا بأس من التوضيح في هذا المجال بأن لينين كان تناول مفهوم المركزية الديمقراطية في كتابه «ما العمل؟» عام ١٩٠٣، خلال أبشع مراحل القيصرية (اعتقالات فردية وجماعية، إعدامات، عمليات ترحيل...)، أي عشية ثورة عام ١٩٠٥. وكان هذا المفهوم يرتكز بشكل عام آنذاك على ركنين أساسيين (ربما كانا مبررين في حينه؟)، فرضتهما طبيعة المواجهة الدموية مع النظام القيصري: وجوب إخضاع كل شيء لمبدأ سلامة الحزب من جهة، ووجوب تخصيص القيادة بوضع شبه مستقل عن الحزب من جهة ثانية (لأغراض أمنية في الأساس). وقد أدرك معظم الشيوعيين واليساريين لاحقاً خطورة الاستمرار في هذا النمط الصارم من المركزية الديمقراطية، التي تحوّلت مع ستالين إلى مجرد مركزية من دون أثر للديمقراطية، واستخدمت تبعاً لذلك كمبرّر أو أداة لتصفية الألوف من الشيوعيين والمناضلين. وقد تمّ حسم الصراع داخل الحزب الشيوعي السوفياتي حول هذه المسألة عام ١٩٣٢، بعدما كان ستالين قد نجح في طرد تروتسكي من الحزب والبلاد عام ١٩٢٧، وأضحت هواجس المركزية تبعاً لذلك تطغى، بشكل ساحق، على متطلبات الممارسة الديمقراطية، مما أضعف موضوعياً، مبدأ طوعية الانتساب إلى الحزب، وعزّز غلبة

العلاقات الزبائنية داخله. وفي إطار تلك الحقبة الستالينية، التي كادت تفرغ الحزب من مثقفيه، تحوّل تطبيق الماركسية - التي كانت قد ألغت في الأساس دور الإله - إلى حالة أشبه ما تكون بكنيسة ذات «رأس» أوحد، وأضحى الحزب الشيوعي (عالمياً) أقرب إلى بنية أبوية محكومة بالموقع الحاسم للأمين العام (والأجهزة من حوله)، الذي أنيطت به، عملياً، سلطة التدخل والتأثير في كل شيء، وتحوّل دوره إلى ما يشبه إله معصوم عن الخطأ.

إن الحزب الشيوعي اللبناني (السوري) الذي نشأ في منتصف العشرينيات بعد وفاة لينين، أي خلال الحقبة الستالينية، قد حمل إلى درجة أو أخرى إرث هذا الواقع التاريخي الموضوعي. وقد أضيفت إلى هذا الأخير المفاعيل المعقّدة المتأتية عن الخصوصيات التاريخية للبنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات العربية المشرقية، ولاسيما منها لبنان. واستناداً إلى سمات ومميّزات عملية النمو الرأسمالي في بلداننا المشرقية العربية - التي افتقدت جميعها إلى «الحلقة الصناعية» أو بالأحرى التصنيعية - واستناداً كذلك إلى المواقع البالغة الأهمية التي استمرت تحتلها مفاهيم العائلة الممتدة والعشيرة والطائفة والمكونات الأخرى «ما دون الدولتية» في بلداننا، فإنّ البنية الأبوية للهيكل التنظيمي قد اتجهت نحو الترسّخ داخل الأحزاب السياسية عموماً، ليصار إلى إنتاجها وإعادة إنتاجها على امتداد عقود من الزمن عبر صيرورة شبه محكمة. وبالفعل خلّفت هذه

البنية الأبوية بصماتها بنسبة أو بأخرى على مختلف أشكال التنظيم السائدة في لبنان، حيث سادت وتسود قيادات نصف إلهية في غالبية التشكيلات السياسية القائمة؛ وبعض هذه القيادات الأساسية وافد من بيوتات سياسية عائلية متوارثة (جنبلاط، الجميل...)، وبعضها الآخر هو نتاج - من خارج نادي العائلات التاريخية - لتفاعل مجموعة من العوامل، من ضمنها مفاعيل الحرب الأهلية والهجرات الداخلية والخارجية وانبعاث التيارات الدينية، إضافة إلى بعض ما لحق بلبنان من مفاعيل ظاهرة العولمة.

وينطبق هذا النوع من العوامل، بنسب متفاوتة، على زعامات صعدت من رحم الحرب الأهلية (مثل الرئيس نبيه بري والسيد سمير جعجع)، وزعامات نشأت إما كتعبير عن توق الطبقة الوسطى المسيحية إلى الانعتاق من عصر استبداد «الميليشيات المسيحية» خلال الحرب الأهلية (الجنرال ميشال عون)، وإما كارتداد لوهج الثورة الإسلامية في إيران (السيد حسن نصرالله). أما ظاهرة الرئيس رفيق الحريري، فقد أنتجتها، بصورة مباشرة، تجربة الهجرة إلى النفط (الخليج)، وبشكل خاص ظاهرة الارتباط القوي بالمملكة العربية السعودية وبشبكة تحالفاتها مع الدول الغربية، ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية. واللافت أن الحزب الشيوعي لم ينجح في مواجهة هذا التكريس التاريخي في مجتمعاتنا لمفهوم «الرئيس» أو «الزعيم» أو «الأمين العام». وقد استمرّ هذا الواقع مسيطراً من الناحية العملية،

بالرغم من تضمين الحزب في معظم وثائقه المتعاقبة فقرات مطوّلة حول ضرورة تداول المراكز في أعلى بناء الهرم الحزبي، وبالرغم كذلك من انكبابه على مدى سنوات طويلة - خلال ثمانينيات القرن المنصرم - على مناقشة كيفية الوصول إلى صيغة قيادية لا يكون فيها الأمين العام سوى «متقدّم بين متساوين» داخل أعلى الهيئات الحزبية.

الفصل الثالث

تفاقم المسألة التنظيمية في الحزب

مقدمة: الأهمية الاستثنائية للمسألة التنظيمية

تطرح أسئلة وملاحظات كثيرة حول الإجراءات التنظيمية المتوقع أن ترعى انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني، الذي يريد له الشيوعيون أن يكون، في مثل الظروف اللبنانية والعربية والدولية الاستثنائية السائدة، مؤتمراً نوعياً بامتياز. والشيوعيون، وبخاصة الشباب منهم، مدعوون إلى المشاركة الفعّالة في النقاش الصريح والشفّاف الذي يتناول هذه المسألة، انطلاقاً من كون التنظيم يشكل إحدى الأدوات الأساسية التي يستخدمها الحزب في إدارة الصراع الاجتماعي، فضلاً عن أن الحيّز التنظيمي هو المرآة التي ينعكس فيها واقع الحزب السياسي والفكري والثقافي، ومدى تحفيز هذا الواقع

لمناخ التفكير والاجتهاد والعمل حول السياسات والقضايا المحورية التي تتعلق بمجالات نشاطه.

أولاً ـ في تشخيص المشكلة التنظيمية

إن الحديث عن أزمة تنظيمية لا يراد منه الانتقاص من النضالات والتضحيات التي شارك فيها أو قادها الشيوعيون في السنوات الأخيرة، بقدر ما يستهدف تعزيز استخدام موارد الحزب المتنوعة، ولاسيما البشرية منها، بهدف تعظيم المردود السياسي لتلك النضالات والتضحيات. وتتزايد القناعة بأن أي تقدم فعلي على طريق حلّ المشكلة التنظيمية في الحزب لم يسجّل في المؤتمرات الحزبية المتعاقبة، منذ انتهاء الحرب الأهلية. ومن بين القرائن البيّنة على هذا الواقع المأزوم، ما يشهده الحزب ـ بحسب ما جرى تبيانه في فقرات سابقة ـ من ظاهرات تسرب واعتكاف وانكفاء عن المشاركة في نشاطاته، وعدم انتظام في وتيرة عمل الهيئات الحزبية، فضلاً عن تزايد الانقسامات غير الصحية في صفوف الشيوعيين، التي غالباً ما ترتبط بالواقع التنظيمي المتردي للحزب، كما ترتبط بجانب من مواقفه السياسية الأساسية. إن هذا الوضع ـ الذي تتحمل مسؤوليته الهيئات القيادية مجتمعة ـ يمهّد السبيل بشكل طبيعي أمام طرح السؤال الآتي: كيف يمكن للشيوعيين في مثل هذه الأحوال أن يقتنعوا بجدية الآمال المعقودة على مؤتمرهم الحادي عشر، إذا كان هذا المؤتمر سوف ينعقد بالاستناد إلى الإجراءات نفسها و«الروحية» التنظيمية نفسها التي اعتمدت في المؤتمرات الثلاثة أو الأربعة الأخيرة؟ أليست ثمة

مخاوف من أن يؤدي استمرار هذه الإجراءات ونمط تطبيقها، إلى تكريس أوجه الخلل وانعدام الفعالية التي لطالما اشتكى منها واعترض عليها الكثير من الشيوعيين، وكانت سبباً رئيسياً لخروجهم من الحزب أو انكفائهم عنه؟

١. منطق «تدبير الأحوال» أصبح عقبة أمام تطور الحزب

من الأهمية بمكان ـ حتى يستقيم النقاش ـ أن يدرك الشيوعيون أنواع المخاوف والمحاذير الملموسة المرتبطة باستمرار اعتماد النمط نفسه من الإجراءات المؤتمرية. وبداية، يجب التوضيح بأن الجانب الأساسي من هذه المحاذير لا يقتصر حصراً على طريقة عمل وأداء رفاق محددين مسؤولين عن التنظيم، بل إن الأزمة هي أكبر من مسألة أشخاص بكثير. وربما وجب الاعتراف في هذا الإطار، بأن هؤلاء الرفاق تمكنوا في فترات محددة من حماية الحزب في وجه المخاطر المحدقة وأفلحوا في الحفاظ على حد أدنى من أطره التنظيمية. وهم استطاعوا «تدبير الأحوال» في ظروف بالغة الصعوبة كانت تشتد فيها الضغوط الداخلية والخارجية على الحزب، وتتراجع قدراته المادية والمؤسسية والبشرية، خصوصاً منذ انتهاء الحرب الأهلية، الذي تزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية. ولكن مع ذلك، فقد آن الأوان للإقرار بأن منطق الإفراط الشديد في ادعاء «حماية الحزب» والحفاظ عليه في وجه الأخطار والاستسهال الضمني لفكرة «إكمال الطريق بمن بقي من شيوعيين»، من شأنه أن يعيق تجديد الحزب ويفاقم عزلته ويسرّع انحداره إلى الهاوية. ويغيب عن هذا النوع من المنطق ـ أياً

كانت دوافعه، حتى النبيلة منها ـ أن المعركة الأساسية للحزب لا تتمثّل في الحفاظ على قاعدته، وهي باتت ضيّقة إلى حدّ كبير فقط، بل هي تتمثّل بقوة أكبر في كسب الآلاف، بل عشرات الآلاف، من الأعضاء والمناصرين الجدد (من شيوعيين ويساريين وديمقراطيين)، الذين تتهاوى مواقعهم الاجتماعية ونلتقيهم بشكل شبه دائم في الساحات والمنابر العامة وفي التحركات المطلبية والاحتجاجية، من دون أن ينجح الحزب في اجتذابهم، أو في بناء تحالفات ديمقراطية معهم، عبر تنظيم وخوض نضالات قاعدية فعلية إلى جانبهم. وبكلام أوضح، إنّ منطق «تدبير الأحوال» على المستوى التنظيمي لم يعد يجدي نفعاً، في عالم يشهد مثل هذه التحولات المتسارعة والمتعاظمة في السياسة والاقتصاد والثقافة وفي شبكات المعلومات والتواصل والاتصالات، حيث أصبحت هذه الشبكات تشكل في تجارب العديد من الأحزاب والحركات الشعبية في العالم، أساس عملية التنظيم والتعبئة، وأداة رئيسية للتحرك والنشاط على المستويات كافة. إن هذه التحولات المستجدة باتت تتطلب تضافر الجهود من أجل نوعين من عمليات التغيير داخل الحزب: النوع الأول، التغيير في مناهج وأدوات وآليات العمل التنظيمي المتوارثة عبر المؤتمرات المتعاقبة؛ والنوع الثاني، التمهيد إلى قيام جيل جديد من المنظّمين، يحلّ بشكل تدريجي مكان جيل الرفاق الذين قدموا ما يمكن تقديمه على هذا الصعيد. والأمل الكبير هو في أن ينجح الحزب في بلورة معالم هذه العملية الانتقالية وتنفيذها.

٢. تقادم اللوائح الاسمية المعتمدة وإشكالياتها

إن استمرار اعتماد إجراءات عقد المؤتمرات على اللوائح الإسمية المتوارثة لأعضاء المنظمات الحزبية القاعدية، بات يحتاج إلى إعادة نظر شاملة. إن هذه اللوائح التي تقع مسؤولية إعدادها وتحديثها على عاتق الهيئات القيادية، وبخاصة لجنة التنظيم المركزية، تشكو من الكثير من النواقص والثغرات، ولا تتوافر فيها ضمانات كافية بشأن العديد من الأمور الإجرائية الأساسية، ومن ضمنها:

أ. الطرق المعتمدة راهناً في تحديث ـ أو عدم تحديث ـ هذه اللوائح، لجهة تسجيل حركة المنتسبين الجدد والمتسربين والمنتقلين من موقع أو مكان تنظيمي إلى آخر.

ب. مدى شمول هذه اللوائح أو عدم شمولها لجميع المنتسبين، ممن يملكون أو لا يملكون البطاقة الحزبية في المنظمات القطاعية والمناطقية المختلفة، سواء داخل لبنان أوخارجه.

ج. مدى شمولها أيضاً أو عدم شمولها للمعتكفين أو الذين انقطعوا عن العمل من أعضاء الحزب من دون أن يعلنوا بشكل صريح ونظامي استقالتهم منه (وعدد هؤلاء كبير جداً ويكاد يوازي عدد أعضاء الحزب الحاليين، أو ربما يتجاوزه).

د. مدى تضمنها أو عدم تضمنها للمتقدمين بطلبات انتساب أهمل البتّ بها أو تأخر لأسباب متنوعة، بعضها تقني أو إداري (بفعل بيرقراطية العمل)، وبعضها الآخر ربما يكون ذا طابع تعسفي أو «إقصائي».

هـ. نمط تعامل تلك اللوائح مع طلبات بعض أعضاء الحزب نقل مكان أو موقع تنظيمهم الحزبي، من منطقة إلى أخرى أو من قطاع إلى آخر، أو كذلك من الخارج إلى داخل لبنان.

و. مدى خلوّ اللوائح أو عدم خلوّها من «أعضاء طارئين» سبق أن أدخلت أسماؤهم عرضاً إلى اللوائح في مناسبات وتواريخ ومناطق محددة، لاعتبارات وحسابات ضيقة ترتبط أساساً بالهمّ الانتخابي أو التصويتي.

٣. غياب المعلومات الوافية حول انتظام العمل والحضور والاجتماعات في الهيئات

إن استمرار اقتصار عملية تحضير وتجديد ونقل المعطيات المتعلقة بنشاط المنظمات الحزبية، عبر شبكة الصلات والتقارير والاجتماعات النمطية والتقليدية التي تتم بين المنظمات القاعدية والمنطقيات والمحافظات على هامش التحضير للمؤتمر، لم يعد يشكل ضمانة مقنعة أو كافية لتأكيد سلامة هذه العملية وثقة عموم الشيوعيين بها. والسبب الأساسي وراء عدم توافر هذه الضمانة، لا يعود بالضرورة إلى الفعل الإرادي لرفاق معنيين بقضايا التنظيم فقط، بل يعود إلى حيثيات الواقع المرير المتمثّل في نواقص وملابسات القاعدة الإحصائية الراهنة للحزب، بما يجعل معظم الشيوعيين، بمن فيهم كثيرون من أعضاء اللجنة المركزية، لا يملكون الحدّ الأدنى من المعلومات الشفّافة بشأن تطور الوضع الفعلي للمنظمات القاعدية

والمنطقيات، خصوصاً في ما يتعلق بالأمور المهمة التالية: مدى نمو كل من المنظمات بين المؤتمرين، ومدى تحقيقها للأهداف التي حدّدتها لنفسها، ومدى انتظام العمل والاجتماعات والنصاب فيها، ومدى حجم التسرب من عضوية الحزب في كل من المنظمات، وأسباب هذا التسرب، ومدى الجهد الفعلي الذي يبذله كل من هذه المنظمات لتأمين استمرار العلاقة مع المتغيبين أو المعتكفين من الأعضاء المتسبين للحزب، تأميناً لعودة هؤلاء إلى منظماتهم. ومن المؤكد أن غياب المعطيات الدورية والوافية حول هذه الموضوعات المختلفة، يحول دون التمكن من تقييم عمل الهيئات الحزبية، ويخلق جواً من عدم الجدية وقلّة الفعالية في صفوف من تبقى من رفاق يواصلون نشاطهم الحزبي في تلك الهيئات.

٤ . الخلل الكبير في التركيبة الداخلية للجنة المركزية

إن خللاً كبيراً يستمر قائماً في تركيب الهيئات القيادية، وبخاصة اللجنة المركزية، التي هي «الابنة الشرعية» للإجراءات النمطية التي حكمت انعقاد المؤتمرات الحزبية العامة خلال العقدين الأخيرين، والتي يطغى على تكوينها بشكل فاقع عامل التمثيل المناطقي على حساب عامل التمثيل القطاعي. وينعكس هذا الخلل ضعفاً استثنائياً في طريقة عمل اللجنة المركزية وأدائها وجدوى اجتماعاتها، بحسب ما أكدته بصورة خاصة التجربة المريرة والبائسة للجنة المركزية التي انبثقت عن المؤتمر العاشر. فخصائص التركيبة الراهنة للجنة

المركزية لا تتيح موضوعياً الفرصة لمقاربة ومعالجة القضايا الكبرى والمفصلية التي غالباً ما تنطرح أمام الحزب، بحيث تفضي تلك المعالجة إلى تحديد دقيق ومفصّل للأهداف والشعارات وبرامج التحرك والتحالفات. وواهم من يعتقد أن النجاح في مواجهة هذا النوع من الخلل قد يتحقق فقط عبر الطلب الموسمي - ونيابة عن اللجنة المركزية أو المكتب السياسي - إلى فرد محدد أو أفراد أو فريق محدود من داخل الحزب، للقيام بهذه المهمة، بل إنّ الحلّ الفعلي مرتبط أشدّ الارتباط بوجوب إعادة هيكلة وتنظيم مجمل بنيان الحزب وعمله، وبخاصة هيئاته القيادية المركزية، بحيث تنشأ أقسام داخلها تنكب في عملها اليومي على متابعة كل من تلك القضايا، وعلى استنفار ليس الموارد البشرية الذاتية للحزب - بما في ذلك النقابيون وعلماء الاجتماع والاقتصاديون والأطباء والمهندسون والمحامون والفنانون وخريجو الجامعات والكوادر المهنية فقط - بل أيضاً الموارد البشرية المتنوعة المتاحة لدى أصدقاء الحزب والقوى والشخصيات الحليفة له.

لقد ارتضت اللجنة المركزية الحالية لنفسها - على سبيل المثال لا الحصر - أن تخصّص أكثر من ٩٠٪ من الاجتماعات التي عقدتها عام ٢٠١٢ للتداول «من فوق السطوح» في ملفات يحمل معظمها الطابع الشخصي أو يلتبس فيها الشخصي بالسياسي، وهذا ما أغرق أيضاً ممثلي المحافظات والكادر الحزبي الأساسي في وحول المناكفات

المتصلة بهذه الملفات. وبمعزل عن تباين الاجتهادات حول الملفات المذكورة ـ لجهة حيثياتها الفعلية، ومدى التقادم في تواريخها، وكيفية توزّع المسؤولية عنها ما بين الهيئات القيادية والأشخاص المعنيين بها، ومدى اكتمال عناصرها القانونية ـ فإنه يجب الاعتراف بأن هذا الأمر لم يسبق أن جرى مثيل له في أي من الفترات المتعاقبة منذ نشوء الحزب، وبخاصة منذ المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨. هذا مع العلم أن الحزب قد شهد في تاريخه الطويل عشرات بل مئات الملفات الشخصية، التي كانت تتمّ معالجتها ضمن أطر حزبية ومهنية رصينة ومسؤولة، وكانت تصل في معظم الأحيان إلى خواتيمها الطبيعية من دون أن يجري استثمارها من قبل هذا الطرف أو ذاك ـ عن وعي أو عن غير وعي ـ في الإذكاء المجاني للانقسامات الحزبية الضيقة والمدمّرة.

٥. هشاشة النشاط القطاعي للحزب وضعف إنتاجيته

من الواضح أن هذا الخلل في تكوين وطريقة عمل اللجنة المركزية هو المسؤول، في جانب أساسي منه، عن الوهن المريع في النشاط القطاعي للحزب، في الوقت الذي باتت فيه معظم القضايا الكبرى المتعلقة بالمجتمع وبالسياسات العامة للدولة، تتمحور حول إشكاليات ذات طابع قطاعي ووطني بامتياز، وهي تطرح أو تبتّ ـ سلباً أو إيجاباً ـ من جانب أجهزة السلطة المركزية (أو في إطار مواجهات شعبية مع هذه الأجهزة) التي يتموضع معظمها داخل العاصمة وضواحيها. ومن بين الأمثلة على هذه المسائل والقضايا:

- النظام الانتخابي البرلماني (والمحلي)، وآلياته وتقسيماته الإدارية ارتباطاً بصحة التمثيل؛
- الطبيعة الطبقية-الطائفية للسلطة وتحالفات أجنحتها، والموقع المهيمن للجناح المصرفي-المالي والعقاري في هذه التحالفات؛
- الظاهرة الطائفية والانقسام الطائفي، وأشكال ارتباطها وتقاطعها المعلن والمستتر مع مواقع السيطرة الطبقية، والتوظيف السياسي لها من جانب أطراف السلطة الحاكمة والمؤسسات الدينية والطائفية المختلفة، في جميع مندرجات الحياة اليومية للبنانيين؛
- سيطرة البنية الاحتكارية على الأسواق وتحكمها بالأسعار، وبالتالي بالأرباح، وسط غياب متعمّد للقوانين المضادة للاحتكارات، التي لا تزال مركونة منذ سنوات في أدراج المجلس النيابي؛
- المركزية الإدارية الشديدة واتساع التفاوت في نمو المناطق المختلفة، وعلاقة هذا التفاوت بنمط السياسات العامة الاستثمارية في مرافق البنى التحتية الأساسية ونمط تراكم رأس المال الخاص؛
- غياب الرؤى الإنمائية المتوسطة والبعيدة المدى التي تستشرف التطور المنشود للاقتصاد الوطني، وتحدّد دور الدولة الاقتصادي ونطاق خدماتها العامة ووظائفها الاجتماعية؛
- نمط التعاطي الرسمي ـ والردود الشعبية عليه ـ إزاء مشاريع

خصخصة المرافق والخدمات العامة، ومشاريع «الشراكة» المزعومة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

- التفاوت بين تطور الأجور الاسمية وإنتاجية العمل من جهة، وتطور الأسعار ومعدلات الربح من جهة أخرى، وما يخفيه هذا التفاوت من خلل في توزيع الثروة والدخل، ومن عدم عدالة ومساواة؛
- تفشي ظاهرة البطالة، في أشكالها المختلفة، المعلنة منها والمستترة، وعجز البنى الراهنة للاقتصاد الوطني عن خلق فرص العمل، وخصوصاً للشباب؛
- الخلل في السياسات العامة التي تغطي المجال الضريبي ومجالات الصحة والتعليم الرسمي والبيئة والإسكان وقوانين الإيجارات، والتأمينات الاجتماعية العامة وشبه العامة (وبخاصة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، ومكافحة الفقر في المدن والأرياف، وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي، ومعالجة مشاكل المعوقين والمسنين، وغيرها من المجالات؛
- الفجوة في السياسات المتعلقة بتطوير وتأهيل وصيانة شبكات البنى التحتية الأساسية، من كهرباء وماء ونقل عام واتصالات وصرف صحي وجمع نفايات، ومكافحة الكوارث وغيرها؛
- القضايا الخاصة والملحّة المتعلقة بموقع ودور فئات اجتماعية محددة كالشباب والطلاب والمرأة، مع ما تتطلبه هذه القضايا من تفعيل لهذا الموقع وذلك الدور؛

- دور القضاء والسلطة القضائية، كسلطة فعلية ثالثة أم كمجرد لاعب احتياطي تتكئ عليه السلطة السياسية والطغمة المالية ...

من الواضح أن التعامل الرصين للحزب مع هذا النوع من الموضوعات ـ التي قد يتطلب كل منها فريق عمل في ذاته ـ لم يعد ممكناً عبر التكرار النمطي للخطاب العام والإنشائي الذي يطغى على «مداولات الهيئات القيادية» وبخاصة اللجنة المركزية، بل إنّ هذا التعامل بات يتطلب عملاً قيادياً قطاعياً ونوعياً بامتياز، يستند إلى استنفار وتعبئة أطياف واسعة من المهارات المهنية الحزبية (والصديقة للحزب) القادرة على الإحاطة بهذه الملفات المعقدة والشائكة، التي يزداد الصراع الاجتماعي والطبقي حول تفاصيلها. كما يتطلب التفنّن في نسج وبناء تحالفات بين قوى اجتماعية وسياسية أساسية ومتنوعة يتركز معظمها في الإطار المديني الواسع لمنطقة بيروت الكبرى والمدن الرئيسية، ومن ضمنها: العمال والنقابات العمالية، موظفو الدولة والقطاع العام، الأجراء غير النظامين في القطاع الخاص، صغار المنتجين، الشباب والطلاب، أصحاب المهن الحرة عموماً وبخاصة في قطاعات الصحة والهندسة والقانون، أساتذة التعليم الرسمي والخاص، الأساتذة الجامعيون، القيّمون على إدارة شبكات البنى التحتية الأساسية، الجمعيات الأهلية، الإعلام والمؤسسات الإعلامية، المنابر الفكرية والثقافية ...

٦. العقبات أمام تداول وتجديد الكادر التنظيمي

من البديهي بالنسبة إلى الشيوعيين، في مثل الأوضاع البالغة

الخطورة التي يعيشها البلد (والمنطقة)، أن يطرحوا على أنفسهم تساؤلات مشروعة حول مدى جواز الاعتماد على الآليات التنظيمية نفسها كمرجع أساسي لبلورة وتنفيذ مهمة النهوض بالوضع التنظيمي في الحزب. فمثل هذا التوجه لا يسمح باجتذاب «دم جديد» إلى صفوف الحزب، لاسيما جيل الشباب الذين هم وقود المستقبل والأكثر تأثراً بالأزمة وبالتحولات العميقة التي رافقت تعاظم ظاهرة العولمة. إن أسباباً منطقية وجوهرية يجب أن تحثّ الحزب على إطلاق إشارة ما ـ منذ المراحل الأولى لبدء التحضير للمؤتمر ـ تعكس الإرادة الفعلية في فتح ملف التجديد في بنية الكادر الحزبي القيادي عموماً، والكادر التنظيمي على وجه الخصوص. ويجب أن ينعكس ذلك ـ بوضوح ومن دون تردد ـ في الطريقة التي تشكل فيها اللجان التحضيرية للمؤتمر، وفي نوع الإشراف على تطبيق إجراءاته. وقد سبق للمؤتمر العاشر أن أقرّ بنداً في نظامه الداخلي يضع سقوفاً زمنية لعدد مرات الترشيح والانتخاب المتتالية لأعضاء الهيئات القيادية المركزية، على أن يصار إلى المباشرة في تطبيقها في المؤتمر الحادي عشر. ومن الأهمية بمكان أن يلتزم الحزب باحترام هذا البند، كي يشكل حافزاً فعلياً على تجديد الكادر القيادي التنظيمي والسياسي. وبالتزامن مع الالتزام بهذه السقوف الزمنية، يمكن للمؤتمر الجديد أن يقترح صيغاً شتى للاستمرار في الإفادة من الخبرات والطاقات الغنية والمتنوعة لدى جيل القياديين الذين تنطبق عليهم السقوف

الزمنية للترشيح والانتخاب. ويمكن تجسيد ذلك في ابتكار صيغ لضمّ بعض هؤلاء الرفاق إلى «لجنة حكماء» أو لجان استشارية عليا، ترفد الهيئات القيادية الجديدة بالرأي والنصح والمشورة. كما يمكن تكليفهم بمهمات قيادية أساسية في بعض منظمات العمل الجماهيري والمنابر الثقافية والإعلامية، مع ضمان حقهم في الترشيح والانتخاب في دورات انتخابية حزبية مستقبلية.

إنه لأمر طبيعي في أي حزب يصبو إلى التقدم، أن يعتمد التقيم والمساءلة حول مدى فعالية وحسن أداء الهيئات القيادية فيه، خلال الفترة الممتدة بين مؤتمر وآخر..ولا يكفي أن يجري هذا التقيم بصيغ شديدة العمومية، بل ينبغي اعتماد مؤشرات واضحة ومحددة في مثل هذا التقيم، ومن ضمنها: تطور العدد الصافي للمنتسبين إلى الحزب وكل من منظماته بين مؤتمرين، وعدد ووتيرة التحركات التي قادها أو شارك فيها الحزب (وكل من منظماته إن أمكن)، ومدى انتظام وفعالية الاجتماعات على مستوى الهيئات الحزبية، ومدى مساهمة المنظمات الحزبية في الإعلام الحزبي والإنتاج الثقافي للحزب، ومدى مشاركة الحزب وفعاليته في الانتخابات النقابية والمهنية والبلدية وغيرها من المؤشرات التفصيلية التي قد تتفاوت بحسب المحافظة أو القطاع. ومن المشروع في هذا الإطار أن يتساءل الشيوعيون عن الجهة الحزبية المسؤولة عن أعمال التقيم والمساءلة. والجواب واضح ومحدد في هذه الحالة: إنها بالضرورة مسؤولية كل عضو من أعضاء الحزب

انطلاقاً من موقعه في الممارسة الحزبية، ولكن هذه المسؤولية تقع أولاً على عاتق الهيئات القيادية المنتخبة في المؤتمرات الحزبية، ولاسيما اللجنة المركزية والمكتب السياسي.

٧. غلبة الترشيحات النمطية إلى الهيئات القيادية وغياب المعلومات الشفّافة عن المرشحين

إن ترشيح وانتخاب أعضاء الهيئات القيادية المتمخضة عن المؤتمر الحادي عشر، وخصوصاً اللجنة المركزية، يجب أن لا يبقى محكوماً بالمسار النمطي السائد: ترشيحات ذاتية، وترشيحات «مجوقلة» من هنا وهناك، وترشيحات موحى بها من استقطابات أو «مراكز قوى» مختلفة، وقبل هذه وتلك «ترشيحات اللحظة الأخيرة» التي تفرضها التوازنات العرضية أو المتحوّلة. وفي إطار هذا المسار النمطي السائد أيضاً، درجت العادة على أن تتمّ في الجلسة المؤتمرية نفسها عملية الترشيح لعضوية اللجنة المركزية من جهة، وعملية انتخاب هذه الهيئة من جهة ثانية (كما هو واقع الأمر حتى الآن). والأكثر مدعاة للقلق أن هذا كله يجري بتسرّع في جلسة مؤتمرية انتخابية طويلة ومرهقة، ويغيب عن معظم أعضائها الإلمام الملموس والدقيق بمواصفات وخبرات القسم الأكبر من المرشحين (بالنظر إلى آليات الترشيح المعتمدة)، مما يضعف موضوعياً فرص الاختيار المدعّم بقناعات راسخة، ويضعف كذلك إمكانات ترشيح وانتخاب الطاقات الحزبية الواعدة، وبخاصة الشبابية منها التي لم يتهيأ لها الوقت

الكافي لنسج علاقات مباشرة مع المندوبين إلى المؤتمر. وإنه لأمر مؤسف حقاً أن لا يجري خلق الأجواء التنظيمية التي تشجع الشباب على الإقدام على اقتحام المواقع، تأكيداً لمبدأ تداول السلطة، كبديل لاستمرار الانتقاء المتسرع والمرتجل لعدد محدود وعرضي منهم، انطلاقاً من تسويات فوقية تخضع عادة للحسابات التصويتية التقليدية.

٨. انغماس مسؤولي المحافظات في «هموم المركز» يشتتهم عن مهامهم المحلية الأساسية

إن مشاركة قياديين من المحافظات في عضوية الهيئات القيادية هو من دون شك أمر ضروري، ولكن يجب أن يعاد النظر في حجمه وأن يخضع لمعايير وضوابط محددة، خصوصاً بالنسبة إلى من ينتدب منهم إلى عضوية المكتب السياسي. فالإفراط غير المدروس في ضم قيادات المحافظات إلى عضوية المكتب السياسي يشجع هذه القيادات عملياً على زيادة انغماسها في هموم اجتماعات «المركز» ـ المحدودة الفعالية عموماً ـ على حساب مسؤولياتها الأصلية في مجتمعهم المحلي، أي تلك المسؤوليات التي تفرض على قيادات المحافظات أن تركّز عملها على بلورة وتنفيذ برامج عملها المحلية وحملات التثقيف والتوعية وإنتاج الكوادر الوسطى في المناطق وفي تطوير شبكة التحالفات التي تسمح بخوض ومتابعة ومراقبة مجمل النشاطات المتعلقة بالحكم المحلي وبالنشاطات البلدية عموماً. وبالفعل إن المهمة الأولى لقادة منظمات المحافظات ـ والتي لا تعلو عليها مهمة أخرى ـ هو السهر

على بلورة وتنفيذ هذه المهمات في الإطار المحلي بالذات، بحيث تتحوّل هذه المنظمات إلى رافعة للعمل الشعبي في مناطقها، مع تكفلها برفع تقارير دورية إلى الحزب عن تقدم أعمالها، مع ما ينطوي عليه تنفيذ هذه الأعمال من نقاط قوة ونقاط ضعف، ومن زيادة أو نقصان في عدد المنتسبين الجدد والمتسربين في فترة زمنية محددة. وإلا، كيف يمكن للشيوعيين أن يحاسبوا بعضهم البعض عمّا تحقق من إنجازات أو إخفاقات في هذه المحافظة (أو المنطقية) أو تلك؟ وكيف لهم أن ينجحوا بالتالي في تجديد قيادات منظماتهم المناطقية، على النحو الذي يتيح زيادة فعالية عمل تلك المنظمات؟

٩. ضعف العمل الحزبي المبرمج في أوساط الأصدقاء

إن «أصدقاء» الحزب بالتحديد يفترض أن يشكلوا الوعاء الأهم الذي منه يغرف الحزب المنتسبين الجدد إلى صفوفه. والعلاقة مع الأصدقاء لا يمكن أن تقتصر على اتصال فوقي أو متقطع، أو على توجيه لوم لهم أو لفت نظر في المناسبات، أو على الاكتفاء بوضعهم بين الحين والآخر في أجواء التوجهات والقرارات الصادرة عن الحزب. بل الأهم من ذلك هو السعي إلى الاستماع المنتظم إليهم والى إشراكهم في عملية التفكير والتحرك واتخاذ القرارات، وتكريس أجواء الثقة والاحترام المتبادل معهم. ويجب أن يدرك الشيوعيون أن الأصدقاء هم على درجات، ولا بد بالتالي من التميز بين فئاتهم المختلفة، ووضع أولويات عمل لاستهدافهم تبعاً لخصوصية كل من هذه الفئات. مع العلم أن أصدقاء الحزب لا يشكلون معطى ثابتاً، بل

إنّ دائرتهم العامة تميل إلى الاتساع أو الانحسار، بحسب مدى نجاح الحزب ـ على المستوى الوطني ـ في خوض المعارك السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية تحت شعارات صحيحة تعبر بوضوح عن المصالح الأساسية للناس.

ثانياً ـ نحو مرتكزات أساسية بديلة على المستوى التنظيمي

لم يتمكن الحزب تاريخياً من تحويل مراجعاته النقدية المتكررة للمسألة التنظيمية، إلى خطوات إجرائية فعلية يجري تطبيقها في سياق عمله التنظيمي اليومي. والأزمة التنظيمية في الحزب لا تنحصر فقط في الحيّز المتعلق بمواصفات العامل البشري في إطار تطوعي، بل هي ترتبط أيضاً بعوامل أساسية أخرى، أهمها: السمة المعقدة للعمل التنظيمي عموماً، ونوعية البنى التنظيمية ودرجة مأسسة العلاقات القائمة بين مستوياتها المختلفة، ناهيك عن نوعية الآليات والإجراءات وشبكات الاتصال والتواصل والقواعد الإحصائية التي يستند إليها العمل التنظيمي. وأي معالجة جذرية للمشكلة التنظيمية يجب أن لا تعني بالضرورة القدرة على إنجاز كامل أهدافها المنشودة دفعة واحدة، بل إن تحقيق مثل هذه الغاية الحيوية مرشح لأن يمتد على مراحل، وهو يتطلب تضافر العديد من الشروط الأساسية، ومن ضمنها: وضوح الرؤية السياسية، وتوافر الكادر البشري الممتلك لخبرات سياسية وتقنية جيدة، وتهيئة البيئة والأجواء ـ من جانب القيادة الحزبية ـ لتعزيز الاستعداد الطوعي للشيوعيين لتقبّل مناهج التنظيم الجديدة وتنفيذها.

١. أهمية تكوين القاعدة الإحصائية

إن المبادرة التي اقترحها عدد من الشيوعيين («الفريق الاستشاري») بشأن وجوب تكوين قاعدة إحصائية حديثة وشاملة حول المواصفات الشخصية للشيوعيين وخصائص عملهم الحزبي، لم تأتِ من فراغ، بل هي تعود في الأصل إلى وجود قناعة راسخة بأن عدم توافر مثل هذه القاعدة يشكل عقبة أساسية أمام تقدم الحزب وتطوره ومواكبته لمتطلبات عملية التغيير، خصوصاً ما يتعلق منها بمجالات الاستخدام الأمثل للموارد وتأمين سرعة الاتصال والتواصل وتعزيز القدرة على اجتذاب وخلق الكوادر والقدرات، وتجسيد حق الشيوعيين عموماً في معرفة تطور الواقع الفعلي لحزبهم وحجم ونوع النجاحات والإخفاقات في كل من منظماته المناطقية والقطاعية. إن تحديث القاعدة الإحصائية وتطويرها ليس عملاً نخبوياً يتولى تنفيذه أفراد ممتهنون فقط، بل يجب أن يكون عملاً قاعدياً وسياسياً بامتياز، وجزءًا لا يتجزأ من عمل المنظمات الحزبية، أسوة بما هو عليه في الأحزاب الشيوعية واليسارية العريقة. وينبغي أن تتم تباعاً توعية الشيوعيين على أهميته وفائدته، كأداة للتواصل والتحليل والتقييم وإطلاق المبادرات والتحركات الشعبية وبناء التحالفات وتعزيز المساءلة والمحاسبة. إن التشديد على أن يكون انعقاد المؤتمر الحادي عشر مسبوقاً بتنفيذ هذا المسح، يعبّر عن حاجة موضوعية ملحّة، كونه يتيح ـ عبر نتائجه ـ تشكيل المرجع الأساس الذي يقرّر اللوائح

الاسمية لأعضاء المؤتمرات التحضيرية القاعدية، وربما يساعد أيضاً على اكتشاف بعض الكوادر الحزبية المنسية أو المكتومة.

٢. نحو آلية جديدة لتشكيل اللجنة التحضيرية

تأخذ اللجنة المركزية قراراً بتشكيل لجنة تحضيرية تتولى ـ تحت إشراف اللجنة المركزية ـ إعداد ومتابعة كل الأعمال المرتبطة بعقد المؤتمر الحادي عشر للحزب. ويخضع تشكيل هذه اللجنة التحضيرية لمعايير محددة وشفافة، تنطبق على كل من أعضائها من داخل اللجنة المركزية وخارجها. ومن بين هذه المعايير: السيرة النضالية المجربة، والانفتاح الفكري والثقافي، والمصداقية والقدرة على الإيحاء بالثقة، والقدرة على تقديم رؤى وصيغ تحليلية وتنظيمية جديدة تخرج عن أنماط التفكير الجاهزة والمعلبة، والاستعداد للتواصل الشفاف مع جميع مكونات الحزب، بمن فيهم الأعضاء المعتكفون والمنكفئون وأولئك الذين لم تبتّ طلبات انتسابهم إلى الحزب. ومن الأهمية بمكان توافر عنصر الشباب في اللجنة التحضيرية، كمؤشر حاسم على الرغبة الفعلية في إشراكهم في عملية تداول السلطة وصولاً إلى عضوية المكتب السياسي، هذا المبدأ الذي بذل الشيوعيون جهوداً مضنية لتكريسه على مدى سنوات طويلة في وثائق مؤتمراتهم المتعاقبة. كذلك يفضّل أن تضم اللجنة التحضيرية مثقفين شيوعيين من خارج

التنظيم، للاستفادة من مساهماتهم الفكرية والتحليلية الفنية، خصوصاً في إطار اللجنتين السياسية والتنظيمية اللتين سوف تنبثقان من اللجنة التحضيرية.

٣. أهمية البتّ بعضوية المؤتمرات القاعدية

يجب أن يتمّ اعتماد ما خلص إليه المسح الإحصائي من نتائج، كأساس للبتّ بصورة نهائية وشفّافة بمسألة العضوية في المؤتمرات القاعدية، المناطقية والقطاعية، مع وجوب السعي الفعلي والمنظّم ـ بقدر ما يسمح به الواقع المتاح ـ إلى تثبيت عضوية أكبر عدد ممكن من الحزبيين المعتكفين أو المنكفئين، ممن يبدون رغبتهم في إعادة الوصل مع منظماتهم الحزبية، وفقاً للمادة التاسعة من النظام الداخلي للحزب. وينبغي على الحزب في هذا الإطار أن يراعي طريقة تنفيذ بعض شروط العضوية التي نصّ عليها النظام الداخلي، ولاسيما ما يتعلق منها بتسديد الاشتراكات المالية إلى صندوق الحزب، وأن يقترح إجراءات واقعية ومسهّلة في تعامله مع هذه الشروط، من بينها ـ على سبيل المثال ـ الاكتفاء بالحصول على التزامات بالتسديد من الرفيق المعني، أو الاتفاق معه على تقسيط المتأخرات، أو على تعديل قيمة اشتراكه بحيث يغطي قيمة المتأخرات خلال فترة محددة. وفي جميع الأحوال، إن موضوع الاشتراك المالي يجب أن لا يتحوّل إلى عقبة إضافية أمام مشاركة الشيوعيين في أعمال المؤتمر.

٤. أولوية النهوض بالتمثيل القطاعي

من المفهوم والمبرّر الإبقاء على أرجحية نسبية للمرجعية المكانية أو المناطقية للتنظيم، كموقع أساسي لممارسة الحياة الحزبية. بيد أن الإقرار بهذه الأرجحية والتعامل معها، لا يتعارضان مع ضرورة إعلاء شأن التنظيم القطاعي وتوسيع نطاق تطبيقه في الإطار الحزبي عموماً. وربما يتطلب ذلك إعادة تدقيق مفهوم القطاع، وتحديد أهم القطاعات وأولوياتها من وجهة نظر الحزب، وأشكال التداخل والتفاعل بينها، في ضوء ما تشهده البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية من تطورات وتحولات. ومن ضمن الأولويات الأساسية للعمل القطاعي، إعادة تكوين المرتكزات الأساسية لعمل الشيوعيين في المجال النقابي، الذي يفترض أن يتسع ليشمل جميع فئات العاملين بأجر: موظفو القطاع العام، الأجراء النظاميون في القطاع الخاص، العمال غير النظاميين في القطاع الخاص، العمال الموسميون، العمال الزراعيون، العمال غير اللبنانيين، بمن فيهم خدم المنازل. ويندرج ضمن هذه الأولويات أيضاً، تطوير وإعادة هيكلة عمل الحزب في المهن الحرة (أطباء، مهندسون، محامون...)، وفي الجمعيات غير الحكومية، وفي المجالين الزراعي والريفي، وكذلك في صفوف مختلف فئات العاملين لحسابهم الخاص، الذين يشكلون أكثر من ٣٠٪ من إجمالي القوى العاملة في لبنان. والهدف الأساسي من عملية التطوير وإعادة الهيكلة

القطاعية، لا ينحصر في تحسين شروط النضال المطلبي الذي يخدم مصالح هذه الفئات الاجتماعية المتنوعة فقط، بل هو يتضمن كذلك ـ وأساساً ـ جعل هذا النضال يصبّ أكثر فأكثر في المجرى العام للتغيير الديمقراطي والسياسي في البلد. ويمكن للشيوعيين ـ الملتحقين بالمنظمات القطاعية كموقع أساسي لممارسة نشاطهم الحزبي ـ أن ينتسبوا إلى منظمات المناطق، ولكن حقوقهم والتزاماتهم الانتخابية يفترض أن تبقى محصورة في الإطار القطاعي، كلما كان ذلك ممكناً. وعلينا الاعتراف بأن مسألة «التقاطع» بين التنظيم القطاعي والتنظيم الجغرافي، تطرح إشكالات تنظيمية معقدة، ولاسيما إذا كانت طبيعة المناطق الجغرافية وحدودها لا تحتمل نشوء فروع قطاعية خاصة بها، كما هو حال العديد من المدن الثانوية والبلدات المنتشرة في الأرياف اللبنانية، حيث قد لا يتوافر العدد المطلوب من الشيوعيين الشباب أو الأطباء أو العمال (أو غيرهم من الناشطين في قطاعات) لتبرير إنشاء فروع قطاعية قائمة بذاتها في تلك المناطق. ويمكن في هذا المجال ترك الباب مفتوحاً أمام المنظمات القاعدية كي تبلور الحلول الممكنة، في كل حالة على حدة، ولكن مع السعي قدر المستطاع إلى الالتزام بالتوجهات العامة المقترحة أعلاه، مع الحرص على استحداث أطر للعمل القطاعي على مستوى القضاء أو المحافظة كحدّ أدنى، إذا استحال قيامها على مستوى المناطق التي تقع دونهما.

٥. تشجيع «المحافظات» على التركيز على إنتاج برامجها الملموسة

يعاد البحث في تقسيمات الحدود الجغرافية للمحافظات (كما هي محددة راهناً في الواقع الحزبي)، مع احتمال إدخال تعديلات عليها ـ زيادة أو نقصاناً ـ في ضوء احتياجات الحزب الحقيقية، ومع الأخذ في الاعتبار أيضاً عدداً من المعايير المهمّة التي قد تقترحها اللجان التحضيرية للمؤتمر. ومن ضمن هذه المعايير ما قد تفرضه متطلبات تنسيق وتكامل العمل الحزبي على مستوى اتحادات البلديات أو أي وحدات إدارية أخرى قد ترتبط لاحقاً بتطبيق مشروع قانون اللامركزية الإدارية، مع العلم أن هذا المشروع يركز على دور مجالس الأقضية في التنمية البلدية والمحلية. وتلتئم مؤتمرات المحافظات، كل على حدة، وتضع خطط وبرامج عملها المفصّلة والمحددة، مع التشديد على أن تكون هذه البرامج وأهدافها مبنية على تحليل ملموس لمجتمعها المحلي تحديداً، في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والمطلوب من الوثائق المؤتمرية للمحافظات أن تقدم «قيمة مضافة» فعلية حول واقع مجتمعاتها المحلية، بالتكامل مع وثائق الحزب المركزية، لا أن تكرّر نصوصاً عامة وفقرات مستخلصة أو مجتزأة من وثائق الحزب المركزية. والمطلوب أيضاً أن تجري ترجمة هذه «القيمة المضافة» إلى برامج عمل واضحة ومحددة تؤطّر نضال الشيوعيين وتحالفاتهم في الإطار المحلي ـ وخصوصاً البلدي ـ وتحوّل فروع المحافظات بشكل متدرّج إلى «لاعب أساسي» في محيطها الجغرافي.

٦. العمل على تحقيق توازن نسبي بين التمثيل القطاعي والتمثيل المناطقي

من المتوجب، في ضوء المسوّغات والحجج الواردة أعلاه، العمل على تحقيق توازن أكبر بين التمثيل المكاني والتمثيل القطاعي (بما في ذلك منظمات العمل الجماهيري) للشيوعيين في الهيئات القيادية، لاسيما اللجنة المركزية. ويمكن اقتراح توزيع التمثيل مناصفة في اللجنة المركزية الجديدة بين التمثيل القطاعي من جهة والتمثيل المناطقي من جهة ثانية، بما يمكّن الهيئات القيادية من الإمساك الفعلي بملفات الصراع الأساسية الشائكة والمتنوعة - سبق ذكر أمثلة محدّدة عنها في فصل سابق - التي ترمي بثقلها على الأحوال المعيشية للناس، وعلى مجمل جوانب الحياة العامة. ولا ينبغي النظر إلى مسألة تعزيز التمثيل القطاعي، بصفتها تنتقص من تمثيل المحافظات، التي تبقى الركن الأساسي للعمل الحزبي، وأحد أهم المصادر التي يتغذى منها تطور عديد الشيوعيين. بل يجب اعتبار هذا التوجه كرافعة رئيسية للنهوض بالحزب ككل، ولمضاعفة فعالية عمل الشيوعيين في مروحة واسعة من الساحات. ومن المفيد الإشارة إلى أن معظم الأحزاب الشيوعية واليسارية الناجحة في عملها تعتمد، إلى جانب التمثيل المكاني، على دور متزايد للتمثيل القطاعي. ويمكن للشيوعين أن يستفيدوا من تجربة هذه الأحزاب.

وتلتئم مؤتمرات القطاعات والمحافظات كل على حدة، وتبلور

أهدافها وخطط عملها وبرامجها. وتنتخب مندوبيها إلى مؤتمر الحزب، ويكون من ضمن هؤلاء عدد من المندوبين ترشحهم المؤتمرات القطاعية والمناطقية بصورة مباشرة لعضوية اللجنة المركزية. ويعود في المقام الأخير للمؤتمر (خلال جلسته الانتخابية) أن ينتخب إلى اللجنة المركزية من يمثل القطاع المعني أو المحافظة المعنية ـ من ضمن هؤلاء المرشحين بالذات ـ بمعدّل عضو واحد أو عضوين كحدّ أقصى عن كل محافظة أو قطاع، وذلك في ضوء العدد الإجمالي للمحافظات والقطاعات، والعدد الإجمالي لأعضاء الحزب في كل من هذه الأخيرة. ومن شأن هذه الآلية المقترحة تحسين نوعية التمثيل، من دون الانتقاص من الدور الانتخابي للمؤتمر الوطني.

٧. إعادة النظر في آليات الترشيح إلى الهيئات القيادية

إن جميع الترشيحات إلى عضوية اللجنة المركزية ـ سواء كانت ترشيحات ذاتية، أو ترشيحات مقترحة من قبل الغير ـ يجب أن تعلن بشكل نظامي وصريح قبل أسبوع (أو عشرة أيام) أقلّه من انعقاد المؤتمر الوطني، في ضوء ما أكدته التجربة التنظيمية الحزبية السابقة من أن الترشيح الفوري لعضوية اللجنة المركزية خلال الجلسة المؤتمرية الانتخابية النهائية ـ وفي حضور مئات المندوبين الذين لا تعارف كافياً بينهم ـ لا يحقق في أغلب الأحيان الأهداف المتوخاة منه، لجهة سلامة التمثيل وفعاليته ومدى توفيره لحظوظ متساوية بين جميع المرشحين. ومن المفضّل كذلك أن تكون الترشيحات لعضوية اللجنة

المركزية مرفقة بالسيرة الذاتية الحزبية والمهنية للرفيق المرشح، وببيان موجز ومكثف (من صفحة واحدة) يعرض المرشح فيه أهم الإجراءات والاقتراحات التي يرى أنها تحسّن الأداء العام للحزب (في منطقته أو قطاع عمله، أو على مستوى القضايا والرؤى والسياسات التي تطال الحيّز الوطني العام). ويفترض أن تتاح لجميع أعضاء المؤتمر الوطني فرصة الاطلاع على هذه السير الذاتية والمواجز، عبر النشرة الداخلية أو الصفحة الإلكترونية الخاصة بالحزب أو غيرها من وسائط التواصل، بما في ذلك الاطلاع المباشر عليها في المقرّ المركزي للحزب. إن اعتماد مبدأ الترشيح المسبق والسيرة الذاتية والإعلان المختصر عن رؤى المرشح وتصوراته، من شأنه أن يعزز مقومات الشفافية والديمقراطية، ويوفر أداة فعالة لتحسين فرص المندوبين إلى المؤتمر في الإحاطة بمواصفات المرشحين وقدراتهم الشخصية وتاريخهم الحزبي، ترشيداً لعملية التصويت والانتخاب.

٨. إعادة التأكيد على أهمية تعزيز العمل الجماعي في قيادة الحزب وخصوصاً المكتب السياسي

إن العمل مجدداً على إنشاء سيكريتيريا عامة للمكتب السياسي يعتبر أمراً بالغ الأهمية لتجسيد تطلعات الشيوعيين نحو تعزيز الطابع الجماعي للقيادة التنفيذية في حزبهم. ولا بأس في هذا المجال من إعادة تذكير الشيوعيين بأن هذه المسألة كانت قد شغلت نقاشات واسعة داخل الهيئات الحزبية القيادية على امتداد سنوات طويلة في

الثمانينيات والنصف الأول من التسعينيات، في ضوء الدروس والعبر المريرة المستخلصة على هذا الصعيد، سواء من تجربة الحزب الشيوعي اللبناني (واللبناني-السوري سابقاً)، أم من تجربة أحزاب شيوعية عربية وأجنبية أخرى. وليس خافياً على الذين واكبوا النقاشات السابقة داخل الحزب، أن المحصلة التي تمخضت عنها تلك النقاشات قد عكست بروز شبه إجماع داخل قيادة الحزب آنذاك على وجوب استحداث أمانة عامة فعلية للحزب، بحيث لا يكون الأمين العام فيها سوى «متقدّم بين متساوين»، مما يحدّ من الميل نحو التفرّد ويكرّس مبدأ القرار الجماعي على المستوى القيادي. ومن شأن هذا التوجه أيضاً تسهيل عملية تداول السلطة في الموقع الأول داخل الحزب، والحدّ من استئثار الأمين العام ـ أي أمين عام ـ بالقرار السياسي والإداري والتنظيمي والاقتصادي (المالي) والإعلامي والرقابي، إلى درجة تجعل المسافة بين الأمين العام والصفّ الثاني من قادة الحزب، مسافة يستحيل موضوعياً ردمها. فمثل هذا الوضع يحمل في ثناياه ـ في ضوء العديد من التجارب السابقة المحفورة في ذاكرة الشيوعيين ـ مخاطر التفرد والوقوع في الأخطاء وتغليب العلاقات الانتهازية والمحاباة داخل القيادة الحزبية والقاعدة، على حساب العلاقات الطوعية الحرة والبناءة، التي تقوم أول ما تقوم على الشفافية والمحاسبة والمساءلة.

٩. إبراز دور الشباب في الهيئات القيادية

إن الشباب عموماً، إناثاً وذكوراً، هم عصب الحياة، سواء

لضخامة وزنهم الديموغرافي في المجتمع أم لكونهم يشكلون «وقود» المسيرة نحو المستقبل، ونحو إعادة تجديد بناء الأوطان والمجتمعات والاقتصاد والمؤسسات. وهم الفئة الاجتماعية التي كانت الأكثر تفاعلاً وتأثراً بثورة المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل التي لم يقف تطورها عند حدّ. ثم إن الشباب هم الذين يرمزون بشكل خاص إلى تلك الفئة الاجتماعية التي كانت وسوف تبقى الأكثر ارتباطاً بحركة التغيير، وهم الذين احتلوا في السنوات الأخيرة موقع الصدارة في مجمل ساحات التحرك الشعبي والانتفاضات والثورات التي شهدها العالم عموماً، والعالم العربي على وجه الخصوص.
إن الحزب الشيوعي اللبناني مطالب باستخراج الدروس والعبر من هذه الوقائع الساطعة، في تعاطيه مع موضوع الشباب والموقع الذي يفترض - بل ينبغي - أن يحتلوه في الحياة الحزبية، على المستويات كافة، لاسيما القيادية منها. لقد نجح الحزب في جمع واجتذاب كوكبة محددة من الشباب الحزبيين الطليعيين، من ذوي الخبرات النضالية والكفاءات المهنية العالية، الذين التحقوا في قطاع الشباب في الحزب وفي اتحاد الشباب الديمقراطي، في المناطق كافة. ولكن بالرغم من هذا النجاح الجزئي، بقيت حركة الشباب في الحزب تصطدم بدائرة من الصعوبات والكوابح المعيقة للعمل والفعل والمبادرة، وأهم هذه الكوابح: التداخل والازدواجية في مجالات وآليات عمل الشباب ما بين الحزب والاتحاد؛ الفجوة الكبيرة في حجم ونوع حضور وعمل

الشيوعيين الشباب في الوسط الجامعي عموماً؛ التوجّس والحذر الضمنيان وغير المبررين في صفوف بعض القيادات الحزبية المركزية إزاء عمل ومبادرات الشباب عموماً؛ انعدام البرامج الرامية إلى تحسين القدرات الثقافية للجمهور الواسع من الشيوعيين الشباب؛ التردد في تشجيع الشيوعيين الشباب على التمثّل في الهيئات الحزبية القيادية، وبخاصة المركزية منها.

في اختصار يجب الاعتراف بجرأة أن ثمة مشكلة ما (سياسية وتنظيمية) في العلاقة بين الحزب والشباب. وإلا كيف نفسّر هذا النزف الحزبي المستمر في صفوف الشباب خلال السنوات الأخيرة؟ بل كيف نفسّر ميل هذا النزف نحو الارتفاع كلما ارتفعت المزايا والمواصفات الشخصية التي يتمتع بها الرفيق المعني (المتسرب)، مما يجعل الخسارة مضاعفة في هذه الحال؟ ولماذا تجهض أحياناً مبادرات شبابية فنية وإعلامية ومدنية (أي مرتبطة بما يسمى «المجتمع المدني») داخل الحزب، بينما تنجح هذه المبادرات خارجه على أيدي الشيوعيين الشباب أنفسهم؟ وكيف نفسّر استمرار تدفق الآلاف من اليساريين والشيوعيين الشباب إلى حفلات الفنانين اليساريين في طول البلد وعرضه، بينما يستعصي على الحزب جمع العشرات منهم كلما تعلق الأمر باجتماع تنظيمي أو بتحرك شعبي يشارك الحزب فيه أو يقوده؟ إن حزباً تاريخياً مستقلاً، كالحزب الشيوعي اللبناني، يثق بقدراته ويتطلع بثبات نحو المستقبل، لا يسعه إلا أن يعمل على توفير

البيئة الحاضنة التي تحفّز وصول الكوادر الشابة إلى مواقع قيادية مركزية. فقد اختبر الشباب معظم أشكال النضال وخاضوا المعارك المطلبية وقادوا التحركات الشعبية وراكموا، إضافة إلى ذلك، صنوف المعرفة والقدرات التقنية والتنظيمية التي تؤهلهم لأن يحتلوا مواقع طليعية في الإطار الحزبي.

١٠. نحو قراءة ثانية للمركزية الديمقراطية

إن تحقيق هذا النسق من الإجراءات المقترحة أعلاه، من شأنه تحرير الحزب من التطبيق الخشبي لمبادئ المركزية الديمقراطية، وإعادة الاعتبار إلى الروح اللينينية للتنظيم، التي يتمسك بها الشيوعيون. ولم يعد مفيدا الاكتفاء بالادعاء الشكلي أو اللفظي بالالتزام بتلك المبادئ، في الوقت الذي تكاد تكون الشروط الأساسية لتطبيق المركزية الديمقراطية شبه مفقودة: غلبة الطابع الإنشائي والتلقيني على الكثير من الوثائق الحزبية، تقادم لوائح العضوية، تباطؤ وأحياناً توقف اجتماعات الهيئات القاعدية، غياب النصاب عن معظم هذه الاجتماعات، عدم توافر البيئة المؤاتية للتثقيف المنتظم، وغيرها من شروط. إن الادعاء اللفظي بالتمسك بمبادئ المركزية الديمقراطية، يصبح عرضة للشكوك والمساءلة، حين يستمر الإصرار العنيد ـ من ناحية أخرى ـ على التوسع الفعلي في استخدام منطق «الكتلة التصويتية» بأي ثمن، والحؤول عملياً دون تجسيد وإبراز «الرأي الآخر» داخل هيئات الحزب المختلفة. إن الشيوعيين مطالبين باحترام

وتنفيذ القرارات التي تأخذها الهيئات الحزبية بالأغلبية، ولكن الاقتناع الطوعي والثابت بهذا الالتزام يتطلب توافر العديد من الشروط، وأهمها الشفافية في لوائح العضوية الخاصة بالمؤتمرات القاعدية وفي إجراءات عقد المؤتمر الوطني، وتعديل وتطوير ومأسسة قواعد عمل الهيئات الحزبية، وبخاصة اللجنة المركزية والمكتب السياسي. فعندما تستقيم أعمال اللجنة المركزية ـ وبالتالي المكتب السياسي ـ وتتحول الأقسام القطاعية والمناطقية فيها إلى وحدات قائمة بذاتها تضجّ بالحيوية والإنتاج، وتمتلك الخطط والبرامج الواضحة وينشط فيها الفكر والنقاش والعمل، وعندما تترسخ آليات المساءلة والتقييم وتتوطد شفافية المعلومات والعلاقات، عند ذاك تستعيد مبادئ المركزية الديمقراطية وظائفها ومعانيها الحقيقية والساطعة. وفي هذه الحالة، لا يعود ثمة مشكلة في أن تلتزم الأقلية بقرارات الأكثرية، طالما أن «قواعد اللعبة»، المحكومة بالضمانات التنظيمية المقترحة، من شأنها إبقاء الباب مفتوحاً أمام الأقلية كي تتحوّل ذات يوم إلى أكثرية، وهذا حق مقدّس من حقوقها. بل إنّ هذا بالذات ما يعزز فكرة التوازن البنّاء بين المركزية من جهة، والديمقراطية من جهة ثانية، أي التوازن بين التزام الشيوعيين بمبدأ «القرارات النافذة»، والتزام الحزب باحترام «قواعد اللعبة» وتطبيقها بصورة شفّافة وواضحة.

الفصل الرابع

العمل القطاعي والجماهيري للحزب بين المؤتمرين العاشر والحادي عشر

ارتباطاً بالارتباك في بعض مواقف الحزب السياسية، وارتباطاً كذلك بواقع الأزمة التنظيمية الحادة التي تعصف في صفوفه، سجّل النشاط القطاعي والجماهيري للحزب تراجعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع العلم أن هذا النشاط بالذات كان يفترض أن يشكل حجر الرحى للنضال الديمقراطي العام للشيوعيين، أسوة بما تحقّق في تجارب الحزب السابقة. ومن أهم مؤشرات هذا التراجع عدم تمكّن الحزب من متابعة حملة «الشعب يريد إسقاط النظام»، ومن تحصين هذه الحملة وتطويرها كي تصل إلى غاياتها المنشودة. وينبغي الإقرار بأن الهيئات القيادية قد قصّرت إلى حدّ كبير في تطوير العمل القطاعي،

نتيجة ضبابية الرؤى والتحليلات والتحالفات التي اعتمدتها، ونتيجة انشغالها ـ وإشغالها للحزب ـ على المستوى التنظيمي بملفات خلافية داخلية، أدت إلى هدر وتبديد الكثير من الجهد والوقت، اللذين كان يفترض أن يخصصا لتطوير وتنفيذ برامج العمل القطاعية والمناطقية، ولإطلاق التحركات والمبادرات الشعبية الرامية إلى توسيع صفوفه وتأكيد وجوده كلاعب فعلي في الحياة السياسية العامة. إن هذا الواقع لا يمكن اعتباره عرضياً، بل هو يعكس ـ بحسب ما جرى تأكيده أعلاه ـ وجود أزمة عميقة داخل الحزب، هي بالدرحة الأولى أزمة النهج الراهن في العمل الحزبي القيادي الذي فشل في تعبئة وإدارة وتطوير موارد الحزب، والذي انسحبت عليه أزمة أوسع نطاقاً، هي أزمة الدولة والبلد والمحيط العربي. إن إنتاج فهم مشترك لسبل مواجهة هذه الأزمة، ولفتح أبواب الإصلاح في مقاربات الحزب السياسية والتنظيمية، لن يستقيم من دون الإحاطة مسبقاً بأهم نقاط القوة والضعف التي برزت في أدائه الفعلي في السنوات المنقضية منذ المؤتمر العاشر.

ونعرض ـ في ما يلي ـ تحليلاً مكثفاً لحصيلة عمل منظمات الحزب القطاعية والجماهيرية، خلال السنوات التي تلت المؤتمر العاشر للحزب:

في الحقل النقابي

استمرت «الصورة العامة» لعمل الحزب في الحقل النقابي تميّز بالضعف والارتباك إلى حدّ كبير، قياساً على متطلبات المرحلة الراهنة التي شهدت استمرار تدهور الوضع الاجتماعي وشروط العمل

عموماً. ومن بين مواقع الضعف، يمكن التوقف ـ بإيجاز شديد ـ عند الخلاصات الأساسية التالية:

- تقادم الخطاب النقابي الحزبي، وعدم الوضوح الكافي في إحاطته وتحليله للتحولات الجارية في التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية عموماً وفي بنية الطبقة العاملة بشكل خاص، وكذلك في مروحة الفئات الاجتماعية المتنامية خارج إطار العمل المأجور، والتي تنتشر في صفوفها بؤر الفقر والاستغلال الاجتماعي والعمل غير النظامي (سوف يجري تفصيل هذه التحولات في فصل لاحق من هذا الكتاب).
- التقلص الحاد في نسبة المنتسبين إلى النقابات العمالية ـ وبخاصة المنتسبين الجدد ـ بما فيها النقابات التي يقودها الكادر النقابي الحزبي، وعدم مبادرة القطاع العمالي إلى تأسيس وتطوير نقابات أو أطر نقابية، خصوصاً في فروع النشاط الاقتصادي التي أفرزتها التحولات التي استجدت في سوق العمل المحلية خلال العقود الثلاثة المنصرمة، ومن ضمنها: المجمعات التجارية الكبرى، وشبكات التواصل والبرمجة والمعلومات، والأنشطة المستجدة في بعض فروع قطاع البناء، والإعلام المرئي والمسموع، وأنشطة الجمعيات غير الحكومية، ومجالات القطاع الصحي والتأميني المختلفة، وغيرها.
- الضعف الشديد في حجم ونوع الموارد البشرية والمادية المستخدمة في هذا القطاع عموماً، وفي التثقيف والتدريب

العمالي، وعدم الالتزام الفعلي بالتجديد التدريجي للكادر النقابي الحزبي، خصوصاً في صفوف الشباب، الأمر الذي أضعف ويضعف عملية تداول وتوزيع المسؤوليات القيادية في القطاع النقابي الحزبي، وفي النقابات والاتحادات النقابية التي يديرها أو يشترك في إدارتها الشيوعيون.

- عدم الإدراك الكافي للمندرجات والتأثيرات المعقدّة والمتنوعة الناجمة من الازدياد المطرد والمتواصل في نسبة الأجراء غير اللبنانيين في مجموع القوى العاملة في البلد، حيث بات العدد الإجمالي لهؤلاء يلامس عدد الأجراء اللبنانيين أنفسهم، مشتملاً ـ من ضمن ما يشتمله ـ السوريين والفلسطينيين والمصريين وغيرهم من العمال العرب، إضافة إلى عشرات بل مئات الألوف من العمالة الآسيوية، ولاسيما منهم خدم المنازل. ويترافق مع ذلك، عدم إيلاء هذه الفئات من العمال غير اللبنانيين أي اهتمام يذكر.

- الخلل الكبير في انتظام علاقات التفاعل والتعاون والتنسيق بين العمل النقابي الحزبي من جهة، وعمل المنظمات الحزبية الأخرى، القطاعية والمناطقية، من جهة أخرى، الأمر الذي جعل القطاع النقابي على امتداد سنوات بكاملها يعيش إلى حدّ كبير حالة من العزلة النسبية عن منظمات الحزب، وسط غياب هذا القطاع شبه الكامل عن الأجندة الأساسية للعمل الحزبي القيادي.

لقد بذل الاتحاد الوطني للنقابات ـ كركن للعمل النقابي الحزبي ـ في الآونة الأخيرة جهداً ملحوظاً ـ يجب دعمه وتشجيعه ـ لإطلاق أو المشاركة في مبادرات وتحركات هدفها استنهاض القاعدة العمالية والنقابية، عبر مساهمته في تحرك مياومي شركة كهرباء لبنان، وعمال أوجيرو، وهيئة التنسيق النقابية، ومشاركته في تشكيل أطر ولجان للعاملين في الإدارات العامة وللدفاع عن القضايا العادلة لقدامى المستأجرين وغير ذلك من لجان. كما نجح الاتحاد في تنفيذ الخطوات التأسيسية لتشكيل نقابة لخدم المنازل في لبنان، وهي أول مبادرة من نوعها في بلدان المنطقة. وقد توّج هذا الجهد كذلك في انخراط الاتحاد في التحضير لقيام نواة وطنية نقابية بديلة للاتحاد العمالي العام، بعدما خضع هذا الأخير بصورة محكمة لتوجيهات الطبقة المسيطرة ومصالحها. ولكن يجب الإقرار بأن هذه الجهود المختلفة لا تزال في طورها الجنيني، وهي تبقى بالتالي عرضة للارتداد إلى الوراء ولعدم الاستدامة، ما لم تتوافر لها الشروط المناسبة. وأهم هذه الشروط، أن يصبح الهمّ النقابي مدرجاً بشكل فعلي ضمن الأولويات الأساسية لعمل الحزب، وأن يتمّ رفد القطاع النقابي الحزبي بموارد بشرية كفوءة وشابة، وذات قدرات مثبتة في مجالات التحليل والتنظيم والتحرك والمتابعة والتقييم ورصد الأداء. ومع إقرار هذه التوجهات وتنفيذها، يؤمّل الحزب وقطاعه النقابي في استعادة التاريخ النضالي المشرق الذي كان حققه في مضمار النضال العمالي والنقابي خلال الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم.

إن الحزب الشيوعي مدعو بالحاح إلى إعادة إبراز الموضوع

النقابي في صلب أولوياته، والى إرساء قواعد وتوجهات جديدة للعمل في هذا المجال، وصولاً إلى إعادة هيكلة العمل الحزبي النقابي ككل وتطويرها.

في قطاع عمل أساتذة التعليم

اضطلع قطاع الأساتذة، والشيوعيون عموماً، بدور ملموس في تدعيم المعركة الاحتجاجية والمطلبية لجمهور المعلمين في لبنان، التي بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة. ويشهد على ذلك، وبأشكال مختلفة ومتنوّعة، انخراط الشيوعين وأصدقائهم، أسوة بالعديد من القوى السياسية الأخرى، في التحركات الجماهيرية والشعبية المتكررة التي نظمتها هيئة التنسيق النقابية في بيروت والمناطق اللبنانية المختلفة منذ عام ٢٠١١، سعياً وراء إقرار سلسلة جديدة للرتب والرواتب العائدة إلى أساتذة التعليم والعاملين في القطاع العام. غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن قطاع المعلمين الحزبي واجه خلال هذه الحقبة العديد من الصعوبات والمعوّقات الناتجة من ضعف الاستثمار الأمثل للموارد الذاتية.

فمن جهة أولى، اتجه عدد الكادر الحزبي في هذا القطاع نحو التراجع الملحوظ في السنوات الأخيرة بفعل بلوغ العديد من الرفاق المعلمين سنّ التقاعد، وعدم حلول كوادر بديلة في هذا القطاع، هذا مع العلم أن الآلاف من الأساتذة الجدد الذين تمّ التعاقد معهم في السنوات الأخيرة خضع اختيارهم لمنطق العلاقة التحاصّية بين

أطراف الطبقة السياسية، وكان نصيب الشيوعيين منهم محدوداً إلى درجة كبيرة؛ ومن جهة ثانية، برزت بعض الفجوات في علاقة الحزب بالقطاع، سواء لجهة القصور في حجم ووتيرة التشاور المشترك والمنتظم بينهما، خصوصاً في ذروة تواطؤ الدولة والطغمة المالية في مواجهة المعلمين المضربين، أم لجهة تقصير أو عدم تمكن المنظمات الحزبية في المناطق من تنظيم التحركات الشعبية التي كانت دعت إليها الهيئات الحزبية القيادية، وخصوصاً في الأوقات البالغة الدقّة، دعماً لهيئة التنسيق؛ ومن جهة ثالثة، ظهر الحزب في بعض الحالات كمن يحاول اللحاق بالتحرك الجماهيري ـ الذي تقوده هيئة التنسيق النقابية ـ وليس كمن يعمل، كحزب، على مواكبته ومتابعته وتوجيهه والسعي إلى تثمير مفاعيله سياسياً، وسط عدم ثبات الانتظام في العلاقة بين قيادة الحزب والقيادة الحزبية للقطاع.

وقد أدى عدم انتظام العلاقة بين الحزب والقطاع في بعض الأحيان إلى تباينات موضعية انعكست سلباً على عمل الحزب، ما جرى في انتخابات بعض مجالس الهيئات التعليمية على المستوى الوطني (التعليم الأساسي، التعليم الثانوي...)، التي انتهت إلى خسائر طاولت عدداً من مرشحي الحزب في تلك الانتخابات. وبصورة أعمّ وأشمل، فقد ساهمت حالة التراجع العام السائدة في الحزب، وتأثر قطاع المعلمين سلباً ـ أسوة بغيره من القطاعات الحزبية ـ بالانقسامات المصطنعة حول العديد من الملفات الخلافية الشائكة على المستوى القيادي، إلى ضياع مجاني لفرص كان يمكن للحزب أن يثمّرها بقوة

أكبر على المستويين السياسي والنقابي. ومن الواضح أن أوضاع الحزب لم تكن لتسمح موضوعياً بتحقيق مثل هذا التثمير السياسي والنقابي لحركة مطلبية وطنية غير مسبوقة بحجم الحركة الجماهيرية التي أطلقتها هيئة التنسيق، والتي كادت تهزّ أساسيات النظام السياسي والاقتصادي المسيطر.

إن الحزب مدعو ـ وهو قادر على ذلك ـ إلى معالجة المشكلات والصعوبات التي تعتري عمل هذا القطاع، والسعي إلى تحقيق الاستفادة المثلى مما يختزنه من موارد وطاقات وتجارب نضالية في هذا المضمار.

في قطاع الشباب والطلاب

على المستوى الشبابي، تمّت استعادة القطاع جزءًا من ديناميته، عبر تنظيمه عدداً من التحركات حول قضايا متنوعة ذات صلة بأوضاع الشباب عموماً، وكذلك عبر مشاركته النشيطة في نضالات وطنية جامعة، مثل معركة «إسقاط النظام الطائفي» ومعركة هيئة التنسيق النقابية وغيرها من المعارك. وحققت هذه النضالات ـ للمرة الأولى منذ فترة طويلة ـ قدراً من الانسجام بين شيوعيي القطاع وشيوعيي الاتحاد، وشجعت انخراطهم التدريجي ضمن مسار عمل منتظم. وكاد القطاع الشبابي (في الحزب والاتحاد) أن يتحوّل في بعض الأحيان إلى رافعة شبه وحيدة في التحركات الحزبية القاعدية، وذلك بالرغم مما واجهه من عراقيل وصعوبات موضوعية، وبالرغم أيضاً من الهفوات

والأخطاء الذاتية التي اعترت أحياناً جوانب من المبادرات التي أطلقها أو ساهم في إطلاقها. هذا مع العلم أن بعض هذه الأخطاء كان ناجماً من واقع العلاقة غير السوية القائمة بين قيادة الحزب وقيادة قطاع الشباب، والتي غذّاها شعور عام في صفوف الشباب بأنهم مستبعدون عن الحياة الداخلية للحزب وعن موقع القرار فيه. ويضاف إلى ذلك، أن عملية إنشاء هذا القطاع قد شابته ثغرات تنظيمية، خصوصاً لجهة افتقاده إلى إطار تنسيق واضح وممأسس على صعيد علاقته بالمنظمات الحزبية المناطقية.

غير أن محصلة عمل الحزب على مستوى النشاط الطلابي بالتحديد لم تكن مقنعة أو مرضية، وبقيت دون مستوى الآمال التي سبق للحزب أن جسّدها على هذا الصعيد خلال مسيرته النضالية الطويلة، إضافة إلى الآمال التي كان قد وعد بها المؤتمر العاشر. ويشكل النشاط الطلابي ـ في بلد شديد التنوع كلبنان ـ مدماكاً أساسياً من مداميك النضال الديمقراطي العام، كونه يطال الفئة الاجتماعية الأكثر حيوية وحراكاً بين المقيمين، والأكثر انفتاحاً على آفاق التغيير المستقبلي. ولا شك في أن ارتدادات الانقسامات المجتمعية الطائفية قد انعكست بصورة مباشرة وحادة على خريطة الاصطفافات الطلابية في البلاد، وأضعفت موضوعياً ـ وللوهلة الأولى ـ مناخات ومقومات النضال الطلابي التقدمي المستقل، بالنظر إلى شدّة تأثر الطلاب بالمناخات المسيطرة داخل أسرهم وداخل التكوينات «ما دون

الدولتية» التي يتسبون إليها أو يتحدرون منها. ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أن هذا النسق بالذات من الاصطفافات المسدودة الأفق، هو الذي كان يفترض فيه أن يشكل الحافز القوي للشيوعيين للعمل الدؤوب على تأسيس نواة حركة طلابية مستقلة وفاعلة، تواجه منطق الانقسامات العمودية ودعاتها، وتقتطع بالتالي لنفسها حيّزاً ضمن خريطة التوازنات الطلابية في المدارس والجامعات على السواء. وقد فوّت الطلاب الشيوعيون فرصة الاستفادة من وجود شريحة غير قليلة من الطلاب والشباب ممن يجاهرون باعتراضهم المطلق على تفاقم الظاهرة الطائفية في البلاد ورفضهم لها، بحسب ما أظهرته جملة من التحركات داخل الجامعات حول شعارات تعكس الرغبة في كسر الطوق الطائفي وتلمّس طريق التغيير. ولكن هذا العمل التأسيسي من جانب القطاع، تأخر في التجسيد بسبب أزمة الحزب عموماً، والتقصير المشترك للقيادة الحزبية وقيادة القطاع على السواء، مما شجّع قوى أخرى ـ غير ثابتة وغير متجذرة ـ على محاولة ملء هذا الفراغ في الساحة الطلابية، تحت شعار «المستقلين» (كما جرى في الانتخابات الطلابية في بعض الجامعات).

إن مشكلة عملنا الطلابي تبرز كمشكلة مركزية في الأساس، نظراً إلى تركّز مؤسسات التعليم الرئيسية في منطقة بيروت الكبرى، ولكنها تشكل في الوقت ذاته مشكلة تطال سائر المناطق، الأمر الذي يطرح مهمة تصويب العلاقة بين هذا القطاع من جهة والمنظمات المناطقية

من جهة ثانية، وصولاً إلى معالجة ما يعتري تلك العلاقة من فجوات تنظيمية، ومن عدم انتظام في التواصل.

في قطاع المهندسين

يسجّل لقطاع المهندسين أنه نجح في تنظيم سلسلة اجتماعات بحثية داخلية أفضت إلى أوراق عمل رصينة حول عدد من مشكلات القطاع (الكهرباء، والمياه، والزراعة...). غير أن متابعة هذا الجهد ـ عبر نشر وتعميم توصيات هذه الأوراق ومحاولة كسب التأييد لها داخل الحزب وخارجه ـ لم تتجسّد لاحقاً في أي تحركات أو خطوات عملية محدّدة، فبقيت بالتالي كأنها «صرخة في واد». إن ما يفتقد إليه الشيوعيون فعلاً في هذا القطاع هو خطة عمل واضحة ومفصّلة حول موضوعات ذات أولوية تندرج ضمن حقل اهتماماته، والالتزام بالعمل الممرحل لتنفيذ هذه الخطة، عبر تعبئة موارد هذا القطاع (والحزب) وأصدقائه، ولاسيما الشباب منهم، والسعي إلى اجتذاب فئات ذات مصلحة من خارج الحزب، كي يتمكن هذا القطاع من التأثير الفعلي في توازنات القوى السائدة في حقول نشاطه. ومن ضمن هذه الموضوعات ذات الأولوية، تبرز بشكل خاص ملفات تتعلق بمشكلات السكن والكهرباء والنقل العام والمياه والاتصالات والصرف الصحي وجمع النفايات والتنظيم المدني والهندسة الزراعية والحفاظ على البيئة وسلامة الغذاء والسلامة العامة وغيرها من موضوعات. ومن الواضح أن هذه

كلها ملفات تتطلب معالجتها جهوداً استثنائية من جانب المهندسين الملتزمين بمصالح الناس، وفي طليعتهم المهندسون الشيوعيون.

إن غياب برامج العمل الفعلية قد ساهم في استمرار ظاهرة التسرب والانكفاء وسط المهندسين الشيوعيين عموماً، وفي تغليب العمل الموسمي على نشاطهم الحزبي الذي يكاد يكون محصوراً في المعارك الانتخابية على المستوى النقابي، مع تأرجح وجهة التحالفات من معركة انتخابية إلى أخرى. وقد خضع هذا التأرجح معظم الأحيان، لمنطقين متنابذين: الأول، اتجاه نحو التحالف غير المشروط مع واحدة أو أكثر من التشكيلات الطائفية السياسية الأساسية (من حكم أو معارضة)، والثاني اتجاه نحو النأي بالنفس ومحاولة تجميع المستقلين ـ في اللحظة الأخيرة ـ ضمن لائحة مصغّرة ضد جميع «الناخبين التقليديين الكبار». وبالرغم من أن المنطق الثاني (من وجهة نظر الحزب) يبقى في الظروف الداهمة أكثر صوابية من المنطق الأول، إلا أن القطاع لم ينجح في تحويله إلى خيار فعلي وغير ظرفي يمكن الاستثمار فيه والبناء عليه بشكل تراكمي، بحيث يغدو خياراً راسخاً ومتجدد الجذور في المدى المتوسط والبعيد. وقد ساهم هذا المنطق (الثاني) عملياً - خصوصاً عندما بقيت ممارسته ظرفية وغير ممأسسة ـ في إقصاء الحزب عن مواقع السلطة والتواصل والقرار داخل أروقة إحدى أكثر النقابات المهنية جماهيرية، أي نقابة المهندسين التي أصبح عدد أعضائها يتجاوز ٤٠ ألف مهندس.

إن نمط إدارة هذا القطاع لم يتح الفرصة عملياً، بالرغم من توافر العديد من العوامل الذاتية الإيجابية فيه، أمام مشاركة قطاع المهندسين النشطة والمجدية في العديد من النضالات الديمقراطية العامة ـ ذات الصلة المباشرة الجزئية أو الكلية بعمل المهندسين أو بفئات محدّدة من المهندسين ـ التي شهدها البلد أخيراً. ومن ضمنها، معركة الدفاع عن الشاطئ اللبناني، وبخاصة عبر التصدي لعملية قنص دالية الروشة ومحاولات تكريس مواقع مطامر النفايات الصلبة على طول الشاطئ اللبناني؛ ومعركة الدفاع عن سلامة الغذاء، وما تخفيه من سيطرة وتسلط مطلقين على مقوّمات عيش اللبنانيين من جانب الشركات الاحتكارية، التي لا هدف لها سوى تعظيم أرباحها الخاصة؛ ومعركة الدفاع عن الملك العقاري العام في مواجهة المحاولات غير الشرعية لوضع اليد على العديد من الأملاك العامة البحرية وعلى المشاعات (بخلاف ما نصّ عليه مشروع المخطط التوجيهي لترتيب استعمال الأراضي اللبنانية)، هذا بالإضافة إلى استمرار محاولة سوليدير إحكام قبضتها بشراسة مطلقة على قلب العاصمة وشاطئها؛ ومعركة الدفاع ـ من وجهة نظر المهندسين ـ عن صغار المستأجرين والمالكين القدامى في مواجهة مشاريع القوانين التصفوية التي تروّج لها الحكومة، خدمة لمصالح بعض أركان النظام المتحالفين مع رأس المال العقاري الكبير الذي يطمح إلى مصادرة حقوق المالكين والمستأجرين على السواء؛ ومعركة إقرار الضريبة على التحسين العقاري دفاعاً عن مبادئ

العدالة الضريبية واعتراضاً على منظومة الإجراءات والرسوم الضريبية المجتزأة وذات الطابع العقاري التي تقترحها الحكومة بحجة تأمين جزء من تمويل سلسلة الرتب والرواتب للمعلمين وللعاملين في القطاع العام؛ ومعركة الدفاع عن مصالح صغار المزارعين، ولاسيما أولئك الذين يعانون الطابع الاحتكاري للأسواق ومن المحاولات الجارية في الخفاء للتخلي عن سياسة الدعم، والتي تقتضي من الشيوعيين - وبخاصة قطاع المهندسين - الانكباب على تحضير بدائل لها تخدم مصالح هذا المكوّن الاجتماعي الحيوي (عبر بلورة أولويات لمشاريع الري ومشاريع السدود واقتراح آليات محددة لضبط أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي)؛ وغير ذلك من معارك.

إن هذه الأسباب المتنوعة تستدعي ربما إعادة التفكير في التحالفات الانتخابية انطلاقاً من مبدأ توازن القوى، بحيث يتاح للقطاع الحزبي أن يدخل هذا التحالف النقابي الانتخابي أو ذاك، لا من موقع الملتحق والمهمّش، بل انطلاقاً مما يمكن أن يجمعه مع أصدقائه المستقلين من قوة تمثيلية واستقلال في القرار، مراعياً واقع كون هذا التحالف في الدرجة الأولى هو تحالف نقابي أكثر منه كونه تحالفاً سياسياً.

في القطاع الصحي

يتكرّر هنا المشهد نفسه الذي يتميّز به عمل قطاع المهندسين، ولكن مع وجود مواطن خلل وتقصير أوسع نطاقاً وأثراً، كون

الموضوع الصحي في لبنان يأتي في طليعة الأولويات بالنسبة إلى الأسرة والمجتمع، نظراً إلى التقاعس الفاضح للطبقة المسيطرة عن تحمل كامل مسؤولياتها في هذا المضمار. وقد شجّع هذا التقاعس الرسمي، الجمعيات غير الحكومية، وبخاصة الطائفية منها، على لعب دور متزايد في إنتاج وتوزيع خدمات الرعاية الصحية في البلاد على مدى الحقب الزمنية المتعاقبة. وقد بادر الشيوعيون، بأشكال مختلفة، إلى دخول هذا المعترك في بداية السبعينيات عبر العديد من الجمعيات غير الحكومية، وشكّل هذا الدخول علامة فارقة، كون الشيوعيين يمثّلون قوة غير طائفية وذات إنتشار وطني، بخلاف الجمعيات الأهلية الطائفية التي كانت سبقتهم للعمل في هذا القطاع. وقد تزامن انطلاق هذا النوع من المبادرات مع بدء تخرج مئات الأطباء وأعضاء الجسم الطبي المساعد، الشيوعيين واليساريين والتقدميين، من معاهد وكليات الطب في البلدان الاشتراكية (سابقاً)، كما تزامن مع تدفق أشكال دعم متنوعة من جانب جمعيات رسمية وغير رسمية عربية وأوروبية. وبنتيجة تضافر هذه العوامل المتساندة، نجح الشيوعيون في احتلال موقع متقدم في صدارة الجهات غير الرسمية المعنية بالشأن الصحي على امتداد نحو عقدين.

ولكن هذه النجاحات سجّلت تراجعاً شبه متواصل منذ نحو أوائل التسعينيات (مع استثناءات قليلة)، حيث أغلق أو تعطّل عمل العديد من المراكز التي ساهم الشيوعيون في تشييدها، في ما جرى استخدام

العدالة الضريبية واعتراضاً على منظومة الإجراءات والرسوم الضريبية المجتزأة وذات الطابع العقاري التي تقترحها الحكومة بحجة تأمين جزء من تمويل سلسلة الرتب والرواتب للمعلمين وللعاملين في القطاع العام؛ ومعركة الدفاع عن مصالح صغار المزارعين، ولاسيما أولئك الذين يعانون الطابع الاحتكاري للأسواق ومن المحاولات الجارية في الخفاء للتخلي عن سياسة الدعم، والتي تقتضي من الشيوعيين ـ وبخاصة قطاع المهندسين ـ الانكباب على تحضير بدائل لها تخدم مصالح هذا المكوّن الاجتماعي الحيوي (عبر بلورة أولويات لمشاريع الري ومشاريع السدود واقتراح آليات محددة لضبط أسواق مستلزمات الإنتاج الزراعي)؛ وغير ذلك من معارك.

إن هذه الأسباب المتنوعة تستدعي ربما إعادة التفكير في التحالفات الانتخابية انطلاقاً من مبدأ توازن القوى، بحيث يتاح للقطاع الحزبي أن يدخل هذا التحالف النقابي الانتخابي أو ذاك، لا من موقع الملتحق والمهمّش، بل انطلاقاً مما يمكن أن يجمعه مع أصدقائه المستقلين من قوة تمثيلية واستقلال في القرار، مراعياً واقع كون هذا التحالف في الدرجة الأولى هو تحالف نقابي أكثر منه كونه تحالفاً سياسياً.

في القطاع الصحي

يتكرّر هنا المشهد نفسه الذي يتميّز به عمل قطاع المهندسين، ولكن مع وجود مواطن خلل وتقصير أوسع نطاقاً وأثراً، كون

الموضوع الصحي في لبنان يأتي في طليعة الأولويات بالنسبة إلى الأسرة والمجتمع، نظراً إلى التقاعس الفاضح للطبقة المسيطرة عن تحمل كامل مسؤولياتها في هذا المضمار. وقد شجّع هذا التقاعس الرسمي، الجمعيات غير الحكومية، وبخاصة الطائفية منها، على لعب دور متزايد في إنتاج وتوزيع خدمات الرعاية الصحية في البلاد على مدى الحقب الزمنية المتعاقبة. وقد بادر الشيوعيون، بأشكال مختلفة، إلى دخول هذا المعترك في بداية السبعينيات عبر العديد من الجمعيات غير الحكومية، وشكّل هذا الدخول علامة فارقة، كون الشيوعيين يمثّلون قوة غير طائفية وذات إنتشار وطني، بخلاف الجمعيات الأهلية الطائفية التي كانت سبقتهم للعمل في هذا القطاع. وقد تزامن انطلاق هذا النوع من المبادرات مع بدء تخرج مئات الأطباء وأعضاء الجسم الطبي المساعد، الشيوعيين واليساريين والتقدميين، من معاهد وكليات الطب في البلدان الاشتراكية (سابقاً)، كما تزامن مع تدفق أشكال دعم متنوعة من جانب جمعيات رسمية وغير رسمية عربية وأوروبية. وبنتيجة تضافر هذه العوامل المتساندة، نجح الشيوعيون في احتلال موقع متقدم في صدارة الجهات غير الرسمية المعنية بالشأن الصحي على امتداد نحو عقدين.

ولكن هذه النجاحات سجّلت تراجعاً شبه متواصل منذ نحو أوائل التسعينيات (مع استثناءات قليلة)، حيث أغلق أو تعطّل عمل العديد من المراكز التي ساهم الشيوعيون في تشييدها، في ما جرى استخدام

مراكز أخرى لغير الأغراض التي أنشئت من أجلها، كما تراجعت بشكل لافت علاقة الشيوعيين بالمؤسسات والجمعيات الدولية المانحة، مما أدى إلى تبديد جزء كبير من الطاقات والموارد البشرية والخبرات التي راكمها الشيوعيون في هذا القطاع في فترات سابقة.

غير أن أشدّ ما يقلق ـ في عمل هذا القطاع ـ هو غياب المساهمات الجدية في النقاش والتحرك الدائرين منذ سنوات حول العديد من جوانب المسألة الصحية التي تهمّ عموم اللبنانيين، وذلك بالرغم من وفرة الكادر الصحي المتنوع الاختصاصات، المنتسب أو المتعاون مع القطاع.

إن هذه الجوانب من المسألة الصحية، تشمل قضايا محورية يدور حولها صراع اجتماعي حاد، وكان ينبغي على الحزب أن يطوّر مقاربات طليعية ومحددة إزاء تفاصيل هذا الصراع ـ من النوع الذي يصلح لبناء برامج وخطط للتحرك الشعبي على أساسه ـ لا أن يكتفي فقط بإعلان المواقف المبدئية والعامة منها. إن مجرّد استعراض أهم هذه القضايا يكشف مدى حجم ونوع المهمات التي كان يفترض أن يتصدى لها الشيوعيون (وبخاصة في القطاع الصحي) ليس على صعيد إعلان الموقف فقط، بل كذلك ـ وهذا هو الأهم ـ على صعيد التحرك الشعبي المنظم: فمن تفاقم أزمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (التي تنعكس على نحو ٤٠٠ ألف أجير مضمون وأكثر من مليون مستفيد)، إلى تزايد احتكار سوق الدواء والتجهيزات الطبية الأساسية في أيدي القلّة، إلى استمرار الخلل في التغطية الصحية للبنانيين في ظل تعدد

وتشابك نظم التأمين الصحية القائمة، إلى ترسّخ المستوى المرتفع لتكاليف الخدمات الصحية في البلاد بالرغم من فائض العرض من هذه الخدمات، إلى الارتباك المتمادي في أوضاع عدد لا يستهان به من المستشفيات الحكومية، إلى الخروق المتمادية في تطبيق قانون «الآداب الطبية»، إلى التفاوت الحاد في توزع الأطباء عموماً بحسب المناطق والاختصاصات المختلفة ومستوى الدخل، حيث يتركّز معظم هذا الدخل في أيدي القلّة وتتعزز ظاهرة «الطبيب الفقير»؛ إلى الغياب الصريح لخريطة وطنية صحية تتيح قدراً أكبر من الانسجام بين واقع توزّع السكان المقيمين في البلاد وواقع تركز منشآت ومرافق القطاع الصحي في العاصمة وضواحيها...

في المحصلة العامة، إن حزباً كالحزب الشيوعي - وبخاصة قطاعه الصحي - مطالب بصورة ملحّة بأن تكون له مواقف وتوجهات وتحركات واضحة ووازنة بالنسبة إلى مجمل هذه القضايا الصراعية التي تطال مصالح الناس.

في قطاع الأساتذة الجامعيين

انطوت السنوات الأخيرة على تراجع - بل انعدام - الدور الذي درج الحزب الشيوعي على الاضطلاع به في صفوف الأساتذة الجامعيين، وبخاصة أساتذة الجامعة الوطنية. وبالرغم من الارتفاع الملحوظ في عدد الجامعات والمعاهد الجامعية العاملة، الذي اقترب راهناً من ٤٠ جامعة ومعهداً، وبالرغم أيضاً مما واكب هذا الارتفاع من

زيادة موازية في عدد الأساتذة الجامعيين عموماً في لبنان، فإن أي أطار جامع لنشاط الأساتذة الجامعيين الشيوعيين لم ينشأ فعلياً داخل الحزب خلال الحقبة الأخيرة، حتى بدا الأمر أقرب إلى الاستقالة الطوعية من العمل الحزبي في هذا القطاع الحيوي. وربما شكّل الهجوم الأرعن للقوى الطائفية الرامي إلى السيطرة على الجامعات، وبخاصة الجامعة اللبنانية، سبباً رئيسياً لانكفاء الأساتذة الشيوعيين والديمقراطيين عن هذه الساحة الحيوية، ولكن ينبغي الإقرار بأن عوامل عديدة أخرى قد تضافرت في دفع الأمور في اتجاه هذا الفراغ المدوّي، ومن ضمنها: عدم وضع هذا الملفّ بصورة فعلية وجدية على أجندة عمل الهيئات القيادية في الحزب، وازدياد البيئة الطاردة للعمل الثقافي داخل الأطر والهيئات الحزبية عموماً، وتقصير من بقي من أساتذة جامعيين أعضاء في الحزب بسبب انشغال معظمهم بشؤونهم الخاصة، وتقاعد عدد مميّز من الأساتذة الشيوعيين ممن كان لهم الباع الطويل في فترات سابقة - سياسياً ومهنياً وفكرياً - في متابعة قضايا التعليم الجامعي، وبخاصة ما يتعلق منها بالجامعة اللبنانية تحديداً. وإلى جانب هذه العوامل، ساهم الانحسار المريع في عدد الطلاب الجامعيين الشيوعيين في تعميق الحلقة المفرغة التي يعيشها هذا القطاع، في الوقت الذي كان عدد الطلاب الجامعيين عموماً في لبنان ينمو بنسب مطردة، حتى تجاوز أخيراً عتبة المئة وثلاثين ألف طالب، أي ما يمثّل إحدى أكبر الشرائح المجتمعية. وانطلاقاً من هذا الواقع المرير، ضمر

إلى حدّ كبير الوزن النسبي للشيوعيين في مختلف الهيئات والمجالس الجامعية ذات الطابع التمثيلي (في الكليات والفروع والهيئة التنفيذية لأساتذة الجامعة اللبنانية وغيرها)، وتلاشت بالتالي مساهماتهم ـ كقطاع وكأفراد ـ في العديد من الملفات الأساسية. وتشمل هذه الملفات مواضيع حيوية متنوعة، من ضمنها رفع شأن التعليم الجامعي الرسمي، والارتقاء بمناهجه وأساليبه والأطر الإدارية الناظمة له، واحترام المعايير والضوابط المهنية الصارمة الخاصة بمواصفات الهيئة التعليمية وبعملية التحسين المستمر لأدائها، والحرص على تطوير المجمّعات الجامعية الرسمية على حساب التكاثر غير المسيطر عليه في عدد الفروع الجامعية، وزيادة وزن التخصصات العلمية ذات القيمة المضافة العالية، إضافة ـ بشكل خاص ـ إلى تعزيز استقلالية الجامعة الوطنية عن تدخلات السلطة السياسية ومحاصّتها وعلاقاتها الزبائنية. وقد تجسّد الوجه الآخر للضمور الحاد في نشاط الشيوعيين في هذا القطاع، بصورة ساطعة، في عدم مبادرتهم إلى صوغ برامج عمل وتحركات وتحالفات فعلية ـ غير تلك المرتبطة حصراً بتحسين أجور الأساتذة وزيادة المنافع والتقديمات الممنوحة لهم ـ وصولاً إلى تشكيل تيار ديمقراطي مستقل وغير طائفي قادر على لعب دور الرافعة في تطوير التعليم الجامعي الرسمي، الذي يشكل خشبة الخلاص بالنسبة إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة وما دون المتوسطة.

إن الحزب الشيوعي مطالب بإعادة صوغ خطة متكاملة لعمله

في هذا القطاع، تتصدى لمشكلات المناهج وأساليب التعليم وإدارة العملية التعليمية، وضبط عمليات التفريع وتشديد معايير اختيار الهيئة التعليمية، وتأمين الانتظام في شروط صيانة المباني والتجهيزات الجامعية، وإعادة صوغ علاقة الجامعة بالسلطة السياسية. وعلى الحزب أن يهيىء الموارد البشرية اللازمة ـ بما في ذلك القاعدة الطلابية ـ للانخراط في تنفيذ هذه الخطة، بالتلازم مع توسيع قاعدة تحالفاته في صفوف الأساتذة الجامعيين، بحيث تجتذب القسم الأكبر من الأساتذة الديمقراطيين والمستقلين وذوي القدرات العلمية العالية الذين تعزّ عليهم قضية تطوير الجامعة الوطنية ونوعية التعليم الجامعي الرسمي.

في قطاع المحامين والحقوقيين

إن عملية التراجع في هذا القطاع (الحزبي) لم تحطّ رحالها وهي لا تزال تنتقل من قعر إلى قعر، بالرغم من أنه سبق للحزب في مراحل ماضية أن حقّق تجارب ناجحة في صفوف المحامين والحقوقيين، ونجح في جمع عشرات من الرفاق والأصدقاء من ذوي الكفاءات في هذا القطاع، وشارك معهم ـ وعبرهم ـ في خوض معارك انتخابية عديدة، وفي تنظيم العديد من التحركات المطلبية والسياسية ذات الطابع الديمقراطي العام. إن حجم الفجوة القائمة على هذا الصعيد قد ازداد إلى درجة غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، وباتت تترتب عن هذه الفجوة نتائج معرفية وسياسية سلبية تؤثّر في جوانب عديدة من مقاربات الحزب التحليلية ومن أدائه في غير قطاع، ولاسيما أن جزءًا

أساسياً من الإصلاحات الرامية إلى إحداث تغيير ديمقراطي جذري في البلاد، سواء في النظام السياسي الطائفي القائم أم في مرتكزاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، بات يرتدي في الوقت الحاضر أبعاداً قانونية وحقوقية بالغة الأهمية.

ويبرز بالتحديد، راهناً، نقص كبير لدى الحزب في ما يتعلق بالموارد البشرية التي يحتاج إليها لبلورة وتطوير الطروحات التي قد ترتدي أبعاداً ذات صلة بالقانون الدستوري، أو القانون الإداري، أو قوانين التمثيل السياسي، أو قوانين العمل والضمانات الاجتماعية، أو القانون الدولي المقارن، أو قوانين الأعمال والقوانين المضادة للاحتكارات، وغير ذلك من نظم قانونية وتشريعات تؤثر بشكل مباشر في مجمل المسار الحاضن والمواكب للنضال الديمقراطي العام. ولا بد من لفت النظر إلى أن هذا النقص الفادح ربما يرتبط، في جانب منه أقلّه، بالتراجع الكبير الذي أصاب - تاريخياً - القاعدة الطلابية للحزب (خصوصاً في كليات الحقوق)، منذ انكفاء هذا الأخير خلال العقدين المنصرمين عن العمل في الجامعات، التي أصبحت هدفاً أساسياً وشبه حصري لعمل التشكيلات الطائفية من جميع الأنواع والأسباط. وهذا ما يؤكد، بوضوح أكبر، مدى أهمية توجه قطاع الطلاب والشباب مجدداً نحو العمل الجاد على إعادة تكوين وتعزيز قاعدته الطلابية في الجامعات الأساسية العاملة في لبنان، وبخاصة الجامعة الوطنية.

إن هذا النقص الفادح يتطلب تفعيل عمل الحزب في هذا المجال (وإن بشكل متدرّج) وإعادة جمع وتعبئة ما تبقى لديه من موارد بشرية

ذات خبرة في هذا النوع من المسائل التي تعتبر ذات أهمية استثنائية بالنسبة إلى مجمل أوجه النضال الديمقراطي العام.

في مجال الإعلام

تواصل في هذا القطاع النزف في الكادر البشري المهني والكفؤ لأسباب شتى، بعضها لا يتحمل الحزب مسؤوليتها، وبعضها الآخر ـ وهو غير قليل ـ عائد إلى ثقل «العوامل الطاردة»، التي سادت ـ تاريخياً ـ في بعض دوائر العمل الإعلامي الحزبي. ومن بين هذه العوامل الطاردة، غياب الرؤية الكلية المستقبلية والبعيدة المدى، وضعف مصادر التمويل وعدم ثباتها، وانعكاس هذا الضعف على مدى انتظام وفعالية الهيكل الإداري للمؤسسات الإعلامية وعلى ضمان شروط العمل اللائق ومعايير ومسارات الترقي والتمهين فيها، إضافة أيضاً إلى ثقل الارتدادات المتأتية عن نمط العلاقة السياسية والتنظيمية بهيئات الحزب ودوائره المختلفة. وتستمر الفجوات الكبيرة قائمة في علاقة الحزب (القطاع أساساً) بالإعلاميين الشيوعيين المنكفئين، وبالإعلاميين الشيوعيين السابقين والأصدقاء من غير الشيوعيين، الذين يعملون في العديد من الوسائط والمنابر الإعلامية المكتوبة والمسموعة خارج الإعلام الحزبي. وقد ساهمت هذه الفجوات ـ التي افتقد الحزب في معظم الأحيان إلى خطة مدروسة وعملية لمعالجتها ـ في إضعاف صوت الحزب وصورته في وسائل الإعلام عموماً، وارتدّت بالتالي سلباً على جمهوره وعلى أصدقائه. وبالرغم من الجهود التي

بذلها ولايزال يبذلها الحزب وبعض الرفاق المعنيين بالعمل الإذاعي والإعلام - بما في ذلك «جمعية أصدقاء صوت الشعب» - لتأمين استمرار هذا المرفق الحيوي وإعلاء شأنه، فإنه لم يتحقق تقدم حاسم على طريق معالجة المشكلات الحقيقية التي تعترضه. ومن ضمن هذه المشكلات: استمرار المستوى المرتفع للعجز السنوي المالي، واستمرار تفاقم ملف الاشتراكات المتراكمة والمتوجبة للضمان الاجتماعي والتي هي حقّ مؤكد للموظفين والعاملين، وتعدّد النواقص الكبيرة لجهة حجم التجهيز المطلوب ونوعه، الاحتياجات المتنوعة إلى الموارد البشرية التي تتطلبها إدارة غالبية الأقسام، والافتقاد إلى مقاربات تسويقية وتطويرية مستدامة من النوع الذي يساهم في توسيع شبكات المستمعين إلى الإذاعة وفي تأمين قدر أعلى من الاستقلال المالي لها...

بيد أن تعزيز فرص المعالجة المستدامة للمشاكل التي تعترض القطاع الإعلامي الحزبي، لا يمكن حصرها فقط - أو أساساً - بمسألة التمويل. فالتمويل (في الإطار الحزبي) قد يتأمن في ظرف معيّن أو لحظة معيّنة عبر مصدر أو آخر، ولكنه سرعان ما يستنفد في اليوم الذي يلي (أو السنة التي تلي)، إذا لم يكن مرتبطاً برؤية مستقبلية واضحة ومنفتحة على قضايا الإصلاح السياسي والإبداع المهني في آن معاً. كذلك فإن إمكانية استعادة العلاقة مع الكمّ الكبير نسبياً من الرفاق والأصدقاء من الإعلاميين، لا تتوقف فقط على تجديد الاتصال

أو التواصل الشخصي معهم، خصوصاً أن لكل من هؤلاء موقعه وارتباطاته الوظيفية راهناً، وموقفه السياسي الذي قد يكون في أغلب الأحيان متمايزاً إلى هذا الحدّ أو ذاك عن موقف الحزب. كما أن لهؤلاء الرفاق والأصدقاء استعدادات متفاوتة ـ لجهة الرغبة والآلية والشكل ـ لإعادة وصل ما انقطع من علاقات تربطهم بالحزب. وبالتالي، لن يكون ملائماً اعتماد مقاربة نمطية واحدة في التعامل مع هذه المسألة، والبديل الحقيقي يتجسّد في إعطاء إشارات قوية وواضحة من جانب الحزب حول رغبته الفعلية في التجديد والإصلاح، وحول قدرته على التعامل مع أزمته الداخلية وعلى الخروج التدريجي منها، بالتلازم مع فتح أبواب الاجتهاد الفكري واحترام الرأي الآخر وتدعيم مناخ التغيير والتقدم والإصلاح، استناداً إلى المرتكزات الأساسية للمنهج العلمي.

إن الحزب مطالب بامتلاك خريطة طريق إعلامية شاملة، تساعده في تحقيق المواجهة الناجحة للفجوات والصعوبات، وتمكنه من الاستثمار الأفضل لموارده المتنوعة ولنقاط القوة (الفعلية والكامنة) التي يزخر بها هذا القطاع، سواء داخل قطاعات الحزب ومؤسساته، أم خارج الأطر الحزبية.

في مجال التثقيف

لا نجافي الحقيقة في القول إن السنوات الخمس الماضية قد تميّزت بحالة من الفراغ شبه الكامل في مجال التثقيف. فلا الأطر الحزبية المعنية بمواكبة عملية التثقيف قائمة فعلاً، ولا الموارد البشرية

الموكل إليها ممارسة عملية التثقيف متاحة بالكم والنوع المطلوبين، ولا مضمون المواد التثقيفية ونصوصها، جاهزة للاستعمال، وبالطبع لا آليات واضحة ومحدّدة للمتابعة والتقييم والتثبّت الدوري من نتائج التثقيف، بحيث يجري توظيف محصلة هذه الآليات في تسهيل عملية تجديد الكادر الحزبي. ويفتقد الحزب إلى معايير محددة تربط ما بين الارتقاء في عملية التثقيف والارتقاء في الموقع الحزبي. وأشدّ ما يثير القلق أنه لم يكن ثمّة ما يؤكد، في حياة الحزب الداخلية، أن موضوع التثقيف مدرج بشكل جدي على الأجندة الفعلية لقيادة الحزب وقيادات المنظمات، باستثناء الإيكال الشكلي لهذه المهمة إلى هذا الرفيق القيادي أو ذاك. ولنعترف أن الحزب يفتقد إلى طرح رؤيوي واضح وخلّاق في هذا المضمار، وأن قيادة الحزب تتحمل المسؤولية الأساسية عن هذا الفراغ، وإن كان قسط من المسؤولية يقع أيضاً على من بقي من شيوعيين مثقفين وأساتذة جامعات واقتصاديين وعلماء اجتماع وأطباء ومهندسين وغيرهم. ولنعترف كذلك أن الخطاب الفكري والسياسي السائد في الأدبيات الحزبية عموماً، بما في ذلك نمط الوثائق التي درجت العادة على إعدادها، ليس من النوع الذي يشجع الشيوعيين على الجدل والمحاجّة وتطوير البحث وأدوات التفكير. وفي جميع الأحوال، من الصعب تحقيق تقدم فعلي على صعيد التثقيف طالما استمرّ الحزب يفتقد إلى وجود وازن في صفوف الطلاب والجامعيين والأساتذة الجامعيين والمثقفين عموماً، خلافاً لما

كان عليه الوضع في السبعينيات والثمانينيات. ثم إن الشحن المتواصل للأجواء الخلافية داخل الحزب على مدى سنوات ـ عبر التفنّن في إهدار الوقت واستسهال حملات «التأديب» المتلاحقة ـ لم يساعد في توفير مناخ صحي لتنفيذ أي عملية تثقيف رصينة داخل الحزب.

إن الشيوعيين مطالبون بالانكباب على إعادة الاعتبار للعمل التثقيفي داخل الحزب (وخارجه)، الذي يجب أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من الممارسة السياسية اليومية للشيوعيين، وليس نشاطاً «معزولاً» ينحصر في إحدى «جزر» البناء التنظيمي القائم.

في مجال المرأة

انطوت محصلة السنوات الأخيرة في هذا المجال على وقائع لا تختلف بشكل جذري عن خصائص مسار عملنا السابق. وبشكل عام لم يتحقق خرق إيجابي واضح ـ بحسب ما وعد به المؤتمر العاشر ـ في إبراز دور المرأة وتعزيز موقعها في الممارسة الحزبية الداخلية. بل يمكن القول إن ما من حقبة شحّ فيها وجود ومشاركة المرأة في الحياة الحزبية الداخلية، وبخاصة على مستوى الهيئات القيادية أو شبه القيادية، كالحقبة التي يعيشها الحزب راهناً. إن «العوامل الطاردة» نفسها ـ التي أعاقت انتظام عملية التثقيف وتوسيع شبكات التواصل مع الإعلام والنهوض بعمل النقابات والطلاب والشباب ـ قد فعلت فعلها على الأرجح في ترسيخ الوضع المهمّش للمرأة في حياة الحزب الداخلية. غير أن هذا التقييم السلبي ـ الذي ينطبق على موقع المرأة

داخل الأطر الحزبية ـ يجب أن لا يتجاهل الجهود وأحياناً المكتسبات والنجاحات النسبية الواعدة التي ساهمت في تحقيقها لجان حزبية وجمعيات صديقة (لجنة حقوق المرأة)، في معارك متنوعة تمّ خوضها على المستوى الوطني على مدى سنوات، وإن كان بعض هذه النجاحات لم تكتمل مندرجاته حتى تاريخه (الحملة الشعبية من أجل إعطاء الجنسية اللبنانية لأبناء اللبنانيات المتزوجات بأجانب، وحملات شطب المذهب أو الطائفة عن الهوية، وتثبيت الحق في الزواج المدني...).

ولا بدّ من لفت نظر الشيوعيين إلى أنّ مسألة النوع الاجتماعي (أو «الجندر») لم تعد محصورة عالمياً ضمن نطاق «موضوعاتي» ضيّق، بل هي تحوّلت خلال العقدين المنصرمين ـ عبر الأدبيات الدولية المتداولة، والاتفاقات والمعاهدات العالمية المقرّة، والسياسات التي توسّعت كتل دولية عديدة في تطبيقها حول هذا الموضوع ـ إلى رافعة أساسية ذات أبعاد شاملة وخارقة للاصطفافات الاجتماعية. وقد تمّ تضمين هذه الأبعاد في مجمل جوانب السياسات العامة للعديد من البلدان، وفي أدبيات المنظمات الدولية كافة، وكذلك في برامج الأحزاب والتشكيلات السياسية المتنوعة، بما في ذلك خصوصاً العديد من الحركات السياسية اليسارية التي نمت وتطورت ووصل بعضها إلى السلطة (أو إلى المشاركة في السلطة) من خارج إطار الأحزاب الشيوعية العالمية. والشيوعيون اللبنانيون مطالبون

باستخلاص الدروس والعبر من هذه التحولات العميقة، وبالتوجه نحو ترجمتها في وثائق حزبهم وبرنامج عمله، مع حرصهم على إدراج ظاهرة النوع الاجتماعي ضمن الإطار الأعم والأشمل للصراع الطبقي والاجتماعي، وليس خارج هذا الإطار أو بالتعارض الحاد معه.

في المحصلة العامة، إن الحزب مدعو لإعادة تسليط الضوء على قضايا المرأة بأبعادها ومستوياتها كافة، وكذلك بإعادة التفكير الجدي بالبيئة والشروط التي من شأنها تحفيز المرأة على الانخراط المباشر في عمل الحزب ـ وبخاصة على مستوى العمل القيادي ـ سواء من أجل قضايا تخص المرأة بالذات أو قضايا أوسع نطاقاً تتعلق بعملية التغيير الاجتماعي الأشمل.

في مجال عمل المنظمات الحزبية في المناطق

يفتقد الشيوعيون بصورة عامة إلى معطيات دورية وملموسة تعكس بشفافية ووضوح واقع ووجهة تطور عمل الحزب في المناطق المختلفة (بحسب ما سبق تناوله في فصول سابقة)، مع العلم أن الموقع الجغرافي للسكن هو المعيار الأساس في تحديد واقع الانتساب الحزبي، وهو يشكل بالتالي المصدر الأهم الذي كان يفترض أن تتغذى منه صفوف الحزب. إن الافتقاد إلى هذا النوع من المعطيات لا يعني الانتقاص من الدور الذي تقوم به منظمات المناطق في نطاقها المحلي، ولاسيما أن المنظمات الحزبية قد أطلقت أو شاركت في إطلاق العديد من التحركات الشعبية والمطلبية والوطنية في مناطق

مختلفة، بحسب ما عكسته على سبيل المثال نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة في عدد من تلك المناطق. إلا أن هذا الأمر لا يعفي من مساءلة تلك المنظمات حول الواقع الفعلي لبرامج عملها المحلية وما أنجز منها (أو لم ينجز)، وحول المبادرات والتحالفات المحلية التي بلورتها هذه المنظمات بهدف متابعة ومراقبة مجمل النشاطات المتعلقة بالحكم المحلي وبالأداء العام للسلطات البلدية. وعندما لا تكون لدى منظماتنا إجابات واضحة عن مثل هذه المسائل، من الطبيعي أن يتراجع حافز العمل لدى هذه المنظمات ويتعزز دوران الشيوعيين في حلقات مفرغة، وأن يتزايد بالتالي فعل العوامل «الطاردة» للشباب والكوادر والكفاءات في الإطار المناطقي، الأمر الذي يفضي إلى تقليص إمكانات تداول وتجديد المواقع القيادية في تلك المنظمات. إن ما يدعو إلى المرارة أن انعقاد جميع المؤتمرات القاعدية، وبخاصة على مستوى المنطقيات والمحافظات، هو مشروط ـ بحسب مكتب التنظيم المركزي ـ بإقرار خطط عمل تلتزم هذه الهيئات بتنفيذها، إلا أن أي جردة حساب حقيقية لم تقدّم أمام الهيئات القيادية، حول محصلة ما تحقق وما لم يتحقق من خطط العمل المذكورة، على نحو يتيح لهذه الهيئات الإحاطة الفعلية ـ وفي الوقت المناسب ـ بما يجري من تقدم أو تراجع في عمل كل من المحافظات.

إن هذا الواقع يطرح مجدداً المسألة الحيوية المتعلقة بحق الشيوعيين في الاطلاع على أوضاع حزبهم، وما تحققه كل من

منظماته المناطقية من نجاحات وإخفاقات، على نحو يسمح بتحسين شروط التقييم والنقد الموضوعي والبنّاء بين أعضاء الحزب. وفي زمن أصبحت فيه قواعد المعلومات ـ الخاصة بالخصم والصديق وبالقريب والبعيد ـ متاحة أكثر فأكثر على شبكات التواصل، فإنه لم يعد جائزاً استمرار التعامل مع تلك المسألة بهذا القدر من الاستنساب والضبابية، مما يعزّز النهج البيروقراطي و«الجهازاتي» في عمل الحزب.

الفصل الخامس[1]

المحددات التي تدعو إلى تعديل النمط الراهن لإعداد الوثائق المؤتمرية

إن تفاقم أزمة الحزب الشيوعي اللبناني تعود في جانب أساسي منها ـ بحسب ما جرى تأكيده في فصول سابقة ـ إلى وجود نواقص وفجوات كثيرة، نظرية وتحليلية، في نمط مقاربة الحزب للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في لبنان (وكذلك في المنطقة)، كما هو معبّر عنها في الوثائق والأدبيات الحزبية المتداولة منذ فترة غير قصيرة. وهذه النواقص والفجوات تعيق عملياً سعي

(١) يستعين هذا الفصل، جزئياً، بفقرات من مقال زياد هادي، المنشور في مجلة الطريق (العدد ١١ - ٢٠١٥). والمقال هو حصيلة نقاش جماعي شارك فيه الكاتب.

الحزب إلى إعادة اجتذاب وتعبئة الفئات الاجتماعية التي يفترض فيه التعبير عن مصالحها. والهدف الأساسي من مراجعة نمط إعداد الوثائق الحزبية، هو تشجيع الحزب ـ كل الحزب ـ على إعادة الاعتبار لأسس الفكر العلمي، في بعديه النظري والتطبيقي، كأداة لصوغ الوثائق الحزبية المؤتمرية، وبخاصة برنامج عمل الحزب، بحيث تشكل هذه الوثائق أرضية صلبة لوضوح الرؤية بين الشيوعيين وأصدقائهم، ولتعزيز وحدتهم في تعاملهم مع مشكلات بنيوية ومعقّدة كتلك التي تعصف بالمجتمع اللبناني وكذلك بالمجتمعين العربي والدولي عموماً. ففي عالم تشهد ساحاته مثل هذه التحولات العاصفة والمتسارعة، أصبح من الضروري ـ بل من المحتّم ـ تجاوز الاعتماد على الصياغات الجاهزة والشديدة العمومية، وعلى الاستخدام المفرط للجانب السلبي (أو بالأحرى اليميني) من الخطاب الأيديولوجي المشبع بالعديد من المفردات والمفاهيم التي ـ وإن بدت «ثورية» في الشكل ـ أصبحت تحتاج كي يصحّ انطباقها الفعلي على الواقع اللبناني، إلى تمييز مضمونها الملموس ضمن هذا الواقع بالذات.

إن هذا الفصل ينكبّ أساساً على طرح أسئلة أو تساؤلات حول العديد من المسائل والإشكاليات الكلية والجزئية المؤثّرة في مسيرة الحزب، والتي درجت الوثائق الحزبية المتداولة والمتوارثة إما على عدم التطرّق إليها، وإما على مقاربتها بقدر كبير من العمومية والالتباس. ويشكل هذا الفصل في الواقع تمهيداً للفصل اللاحق الذي يسعى إلى اقتراح مشروع للموضوعات المؤتمرية، في أبعادها السياسية وخصوصاً الاقتصادية والاجتماعية، ويحاول تقديم إجابات ـ ولو

أوّلية ـ على بعض تلك الأسئلة والتساؤلات (الواردة في هذا الفصل)، من دون اعتبار هذه الإجابات منجزة أو نهائية، إلى أن تكتمل أكثر دائرة الاجتهاد والنقاش حولها، عبر جهد جماعي من قبل الشيوعيين (وأصدقائهم)، يجري تتويجه في مؤتمر استثنائي لاحق للحزب، يعقد في غضون سنتين بعد انعقاد المؤتمر الحادي عشر (بحسب ما سوف يجري تفصيله في الفصل الأخير من الكتاب).

أولاً ـ الأسباب الموجبة لإعادة النظر في نمط إعداد الوثائق الحزبية والمؤتمرية

في محاولة للإحاطة بأهم أسباب الخلل المتزايد في أدبيات الحزب ووثائقه، يمكن التوقف بشكل مكثّف عند عدد من العوامل الأساسية، أبرزها الآتي:

على المستوى الداخلي، يبرز قصور الأدبيات والوثائق الحزبية في الإحاطة الوافية ببنية سياسية واجتماعية معقدة كالبنية السياسية والاجتماعية اللبنانية، وبديناميات الاصطفافات الطبقية المستجدة التي أملاها تطور تركيبة الاقتصاد اللبناني وتغير وظائفه العربية، والتقاطع داخل هذه التركيبة بين مندرجات الظاهرة الطائفية وآليات الصراع الاجتماعي، وذلك وسط تحولات عميقة ما برحت آخذة مداها منذ أكثر من عقدين، وأبرز سماتها: تعاظم وزن اقتصاد الريع واستظلاله المتزايد بالتحالف الطبقي-الطائفي المهيمن، الذي يلعب فيه رأس المال المالي والمصرفي والعقاري الدور الرئيسي والمحدّد؛

الحزب إلى إعادة اجتذاب وتعبئة الفئات الاجتماعية التي يفترض فيه التعبير عن مصالحها. والهدف الأساسي من مراجعة نمط إعداد الوثائق الحزبية، هو تشجيع الحزب ـ كل الحزب ـ على إعادة الاعتبار لأسس الفكر العلمي، في بعديه النظري والتطبيقي، كأداة لصوغ الوثائق الحزبية المؤتمرية، وبخاصة برنامج عمل الحزب، بحيث تشكل هذه الوثائق أرضية صلبة لوضوح الرؤية بين الشيوعيين وأصدقائهم، ولتعزيز وحدتهم في تعاملهم مع مشكلات بنيوية ومعقّدة كتلك التي تعصف بالمجتمع اللبناني وكذلك بالمجتمعين العربي والدولي عموماً. ففي عالم تشهد ساحاته مثل هذه التحولات العاصفة والمتسارعة، أصبح من الضروري ـ بل من المحتّم ـ تجاوز الاعتماد على الصياغات الجاهزة والشديدة العمومية، وعلى الاستخدام المفرط للجانب السلبي (أو بالأحرى اليميني) من الخطاب الأيديولوجي المشبع بالعديد من المفردات والمفاهيم التي ـ وإن بدت «ثورية» في الشكل ـ أصبحت تحتاج كي يصحّ انطباقها الفعلي على الواقع اللبناني، إلى تميز مضمونها الملموس ضمن هذا الواقع بالذات.

إن هذا الفصل ينكبّ أساساً على طرح أسئلة أو تساؤلات حول العديد من المسائل والإشكاليات الكلية والجزئية المؤثّرة في مسيرة الحزب، والتي درجت الوثائق الحزبية المتداولة والمتوارثة إما على عدم التطرّق إليها، وإما على مقاربتها بقدر كبير من العمومية والالتباس. ويشكل هذا الفصل في الواقع تمهيداً للفصل اللاحق الذي يسعى إلى اقتراح مشروع للموضوعات المؤتمرية، في أبعادها السياسية وخصوصاً الاقتصادية والاجتماعية، ويحاول تقديم إجابات ـ ولو

أوّلية ـ على بعض تلك الأسئلة والتساؤلات (الواردة في هذا الفصل)، من دون اعتبار هذه الإجابات منجزة أو نهائية، إلى أن تكتمل أكثر دائرة الاجتهاد والنقاش حولها، عبر جهد جماعي من قبل الشيوعيين (وأصدقائهم)، يجري تتويجه في مؤتمر استثنائي لاحق للحزب، يعقد في غضون ستين بعد انعقاد المؤتمر الحادي عشر (بحسب ما سوف يجري تفصيله في الفصل الأخير من الكتاب).

أولاً ـ الأسباب الموجبة لإعادة النظر في نمط إعداد الوثائق الحزبية والمؤتمرية

في محاولة للإحاطة بأهم أسباب الخلل المتزايد في أدبيات الحزب ووثائقه، يمكن التوقف بشكل مكثّف عند عدد من العوامل الأساسية، أبرزها الآتي:

على المستوى الداخلي، يبرز قصور الأدبيات والوثائق الحزبية في الإحاطة الوافية ببنية سياسية واجتماعية معقدة كالبنية السياسية والاجتماعية اللبنانية، وبديناميات الاصطفافات الطبقية المستجدة التي أملاها تطور تركيبة الاقتصاد اللبناني وتغير وظائفه العربية، والتقاطع داخل هذه التركيبة بين مندرجات الظاهرة الطائفية وآليات الصراع الاجتماعي، وذلك وسط تحولات عميقة ما برحت آخذة مداها منذ أكثر من عقدين، وأبرز سماتها: تعاظم وزن اقتصاد الريع واستظلاله المتزايد بالتحالف الطبقي-الطائفي المهيمن، الذي يلعب فيه رأس المال المالي والمصرفي والعقاري الدور الرئيسي والمحدّد؛

استمرار انحسار وزن الصناعة والزراعة بالتزامن مع تزايد طفرة الخدمات البسيطة ومؤسسات الإنتاج المتناهية الصغر واستمرار الميل نحو تفتّت الحيازات الزراعية؛ اتساع نطاق الاقتصاد غير النظامي في المدن والأرياف مع ما ينطوي عليه ذلك من هشاشة اقتصادية وأوجه عدم عدالة اجتماعية؛ تفاقم أزمة الأداء الوظيفي للدولة ومؤسساتها العامة وانعكاس ذلك ضموراً مريعاً في حجم ونوع الخدمات العامة الأساسية التي خضعت أجزاء متزايدة منها للخصخصة العملية أو غير المباشرة؛ ترسّخ ظاهرة احتكار وارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم في معظم أسواق الاستهلاك الداخلية؛ تفاقم معدلات الهجرة الخارجية خصوصاً في صفوف الكفاءات الشابة، بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة والإقصاء الاجتماعي والفقر؛ تردي نوعية التعليم الرسمي، العام والجامعي والمهني، وشبكات الرعاية الصحية والحماية والتأمينات الاجتماعية؛ استمرار استفحال الخلل الضريبي وظاهرة الدين العام التي لايزال لبنان واقعاً في أسرها منذ التسعينيات والتي يجري تحميل وزرها الأساسي للفئات الفقيرة والمتوسطة؛ هذا مع الإشارة إلى معضلات بنيوية أخرى استجدت أخيراً ـ بفعل تداعيات الأزمة السورية المتمادية ـ وهي تتطلب من الحزب الانكباب على استكشاف انعكاساتها المتوسطة والبعيدة المدى على مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وعلى بلورة مقاربات رصينة تحدّد نمط التعاطي معها.

وعلى المستوى العربي، يستمر تعاطي الوثائق الحزبية بشيء من

الاختزال والتبسيط مع التحولات العارمة التي طالت النظام الرسمي العربي، ومن ضمنها: انتقال مركز القيادة في هذا النظام من بلدان المشرق العربي إلى «القاطرة» الخليجية (السعودية) المحكومة بتبعية سياسية واقتصادية صارمة لمشاريع الهيمنة الأميركية على المنطقة، وذلك بالتزامن مع خروج مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي والعزلة المحكمة التي فرضت على النظام السوري والتشظي التدريجي للعراق بفعل حربي الخليج الأولى والثانية وما تلاهما من غزو أميركي مباشر لهذا البلد؛ اضطلاع هذه «القاطرة» بالدور الأساسي الموجّه والمقرّر والمموّل للسياسات والخيارات الاستراتيجية - في الحقلين الخارجي والاقتصادي - التي دفعت إلى تبنيها المكوّنات المختلفة المنضوية تحت مظلّة هذا النظام، بصيغ متنوعة من الترهيب والترغيب؛ اقتران تلك التحولات بنمو ظاهرة الحركات الإسلامية على نطاق واسع في العالمين العربي والإسلامي، بما في ذلك لبنان، مع تشعّب أصول هذه الحركات وتنوع وجهتها وتحولها المتسارع إلى محرك أساسي للنزاعات الأهلية المسلّحة التي تكاد تطيح راهناً الحدود الجيو-سياسية للعديد من بلدان المشرق والمغرب العربي؛ افتقاد الأدبيات الحزبية إلى تحليل معمّق ووافٍ للمحددات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحكمت بنمو هذه الحركات الإسلامية التي تغذّت من انعدام الديمقراطية والعدالة وشيوع الاستبداد والقمع والبطالة والإقصاء الاجتماعي والفقر والاستلاب، مع غياب البديل الديمقراطي

والثوري القادر على اجتذاب بعض شرائحها أو أقلّه على كسر حلقاتها الأساسية؛ تشكيل تلك المحدّدات ـ عبر تفاعلاتها التراكمية ـ بيئة ذات قابلية عالية للتوظيف السياسي والأمني المتعدد المقاصد، ولتدخل دول الجوار الإسلامية والعربية (إيران، السعودية، قطر، تركيا)، وفق آليات تجميع وتفتيت لا تنفك تميل نحو التغير تبعاً لتغير الأهداف المعلنة والضمنية المتوخاة من هذا التوظيف؛ التقصير الفادح في محاولة فهم جانب أساسي من التوظيفات السياسية والاقتصادية للظاهرة الإسلامية، لاسيما ما يتعلق منها بخلفيات وخفايا العلاقة العضوية ـ المعلنة أحياناً والملتبسة أحياناً أخرى ـ القائمة بين «أمراء» النفط والمال وأجهزة مخابراتهم (ومن خلفهم الراعي الإمبريالي) من جهة، و«أمراء» المدارس والتيارات والتشكيلات الإسلامية المختلفة من جهة ثانية.

وعلى المستوى الدولي، يسجّل في أدبياتنا الحزبية عدم استيعاب كاف للمفاعيل النظرية والعملية التي تمخضت عن انهيار تجربة الاشتراكية المحققة، ومن ضمنها: ارتدادات تلك المفاعيل على المقاربات الفكرية والشعارات وأشكال التنظيم والأوزان النسبية للأحزاب الشيوعية واليسارية وبخاصة للحركات الشعبية المناهضة للإمبريالية التي تنامت على المستوى الدولي ـ بصيغ وشعارات شتى ـ خارج إطار الأحزاب الشيوعية نفسها، وفي بعض الأحيان على حسابها؛ عدم الإحاطة الكافية بانعكاسات تلك المفاعيل على وجهة

التصورات السائدة حول مسألة الانتقال إلى الاشتراكية في ظروف عالمنا الراهن، وكذلك حول العديد من المسائل والمفاهيم الأخرى المتصلة بعملية التغير الاجتماعي عموماً، الأمر الذي بات يتطلب إعادة قراءة هادئة لمجمل تلك المسائل، انطلاقاً من الجوهر المادي (أي العلمي) لمنهج التحليل الماركسي، وليس انطلاقاً من مقولات نسبية مستوحاة من تجارب تاريخية محددة لتحليل ماركسي ينطبق على حقبة معيّنة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي في هذا الجزء أو ذاك من العالم؛ اقتران انهيار النسق المحقق من الاشتراكية بتساؤلات كبيرة تتعلق ببعض أسس النظرية الاشتراكية وآليات وأدوات تطبيقها في هذا العالم المتغيّر، ومن ضمنها مقولة ديكتاتورية الطبقة العاملة (التي تراجعت عنها أحزاب شيوعية عديدة) ومفهوم التأميم المنهجي لوسائل الإنتاج والميل نحو حصر مفهوم رأس المال في جانبه المادي الضيّق، والنظرة النمطية والاختزالية للفرد وحرياته وعلاقته بالدولة والمجتمع، والتقليل من أهمية الأبعاد التي ينطوي عليها تنوّع العوامل الديموغرافية والأنتروبولوجية والثقافية والدينية والجندرية، والاتجاه الحثيث نحو اختصار المجتمع بالطبقة العاملة والطبقة العاملة بالحزب والحزب بالجهاز والجهاز برئيسه (أي الأمين العام)، والتطبيق التعسفي والجامد لمبادئ الديمقراطية المركزية في زمن تعاظمت فيه ثورة المعلومات وشبكات التواصل؛ وتضاف إلى ذلك كله ـ بل ربما تأتي قبله ـ الإشكاليات التي عبّر ويعبّر عنها ذلك التلازم الصريح

بين انهيار الاشتراكية المحققة من جهة، وتفاقم أزمة النظام الرأسمالي العالمي بصورة غير مسبوقة من جهة ثانية، وما يطرحه هذا التلازم من تساؤلات وجودية مشروعة حول المسارات المستقبلية لتطور البشرية.

وعلى المستوى الدولي أيضاً، تنطوي الأدبيات الحزبية على ميل نحو التعاطي بصورة مبسّطة وانتقائية مع ما أفرزه تعاظم ظاهرة العولمة من تحولات بنيوية معقدة على المستوى الكوني، في حركة الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتواصل والإعلام وفي مجمل أوجه الحياة العامة والشخصية للجماعات والأفراد، على النحو الذي يصعب الاستمرار في اختزاله ضمن تصور نمطي واحد أو تبسيطه ضمن «الثنائيات» القصيرة النظر، المحكومة إما بمنطق الشرّ المطلق وإما بمنطق الخير المطلق؛ وبصورة أكثر تحديداً، عدم الإدراك الكافي ـ في تلك الأدبيات ـ للانعكاسات الهائلة التي خلّفتها ثورة المعلومات والاتصالات على مدى جواز استمرار توجّه الأحزاب والحركات الشعبية إلى الفئات الاجتماعية والى الناس عموماً، بصفتهم «جماهير نمطية» يسهل التعامل معها وتلقينها عبر الكلام الإنشائي والشديد العمومية، في الوقت الذي أتاحت فيه تلك الثورة للإنسان الفرد ـ أياً كانت مشاربه وانتماءاته الطبقية والسياسية ـ درجات أعلى من حرية الحركة والتفكير والاختيار على نحو يتيح له بل يشجعه على الاستثمار أكثر فأكثر في ذاته وفي قدراته وخياراته الشخصية وفي الفرص المتاحة له، مستعيناً ومتفاعلاً مع شبكات المعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي،

بمعزل عمّا يمكن أن تنطوي عليه تلك الشبكات من إغناء وترشيد للتحليل أو من تحريف وتجويف له...

ثانياً ـ نماذج محددة عن قضايا محورية تحتاج إلى معالجة وتطوير في أدبيات الحزب

إن القضايا والإشكاليات المطروحة أدناه لا تعبّر عن مجمل القضايا الفكرية والسياسية التي تتطلب المزيد من البحث والتعمّق في أدبيات الحزب المتداولة، بل هي نماذج محددة عن قضايا محورية تطرح حولها أسئلة شائكة لاتزال الإجابات عنها في وثائق الحزب المتعاقبة، إما غائبة إلى حدّ كبير وإما أنها لا توفّر الوضوح النظري والعملي الكافي للشيوعيين وأصدقائهم إزاء المهام النضالية الشديدة التنوع والتعقيد التي يواجهونها. ونستعرض في هذا الفصل أسئلة وإشكاليات أساسية ترتبط بعدد من تلك القضايا، ويفترض بالوثائق المؤتمرية التي يجري إعدادها أن تقدم إجابات ـ ولو أولية ـ عليها. وتشتمل هذه القضايا على الموضوعات الثلاث التالية: مفهوم وواقع الطبقة العاملة، ونظام التمثيل السياسي-الطائفي في لبنان، ومفهوم الخدمة العامة وأنماط التقديمات الاجتماعية.

١. حول مفهوم الطبقة العاملة وخصائصها الأساسية في لبنان

تكثر وثائق الحزب المتعاقبة في الحديث عن الطبقة العاملة في لبنان، ولكن هذه الوثائق لا تقدم إجابات محددة عن عدد كبير

من الأسئلة الحيوية التي تتعلق بواقع هذه الطبقة وسماتها الأساسية وبنقاط قوتها وضعفها. وتخلّف هذه الفجوة انعكاسات سلبية على مسألة التحالفات الطبقية وعلى نمط مقاربة الحزب للمعارك المطلبية الجزئية والوطنية. وهذا يستدعي الانكباب على دراسة هذا الموضوع، ومحاولة تقديم إجابات عن العديد من الأسئلة المطروحة، ومن بينها:

أ. حول تعريف المفهوم: كيف نحدد بشكل ملموس مفهوم الطبقة العاملة في الإطار اللبناني، ارتباطاً بجوهر منهج التحليل الماركسي وما طرأ عليه من تحولات؟ هل يقتصر هذا المفهوم على فئة العاملين بأجر في قطاعات الإنتاج المختلفة، أو هو يتضمن فئات اجتماعية أخرى غير معنية بصورة مباشرة بالعمل المأجور؟ وهل لذلك المفهوم من مندرجات ذات خصوصية في بلد يغطي فيه قطاع الخدمات أكثر من ٧٠ في المئة من مجموع القوى العاملة ومن إجمالي الناتج المحلي؟ وماذا يعني أن تكون الغلبة (الغلبة الكمية أقلّه) في تكوين الطبقة العاملة معقودة اللواء لفئة الأجراء العاملين في المؤسسات الخدمية والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، وليس في مؤسسات الإنتاج المتوسطة والكبيرة؟

ب. حول الوزن النسبي العام للطبقة العاملة: ما هو الوزن النسبي للطبقة العاملة عموماً في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية؟ وما هي أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد هذا الوزن النسبي

وتتحكم في اتجاهه ارتفاعاً أو انخفاضاً؟ وما هو تأثير الارتفاع المطرد والقياسي المحقق خلال العقود الثلاثة المنصرمة في نسبة العاملين لحسابهم الخاص (أي العاملين المستقلين)، على حجم الطبقة العاملة ودورها؟ وإلى أي حدّ يمكن اعتبار هذه الفئة من العاملين التي تشكل نحو ٣٠٪ من إجمالي القوى العاملة ـ أو أقسام منها أقلّه ـ أقرب إلى التماثل في شروط عملها مع الطبقة العاملة؟

ج. حول المكونات القطاعية والمكانية الأساسية للطبقة العاملة: ما هي المكونات القطاعية الأساسية للطبقة العاملة اللبنانية، أي ما هو الحجم النسبي لكل من هذه المكوّنات بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي (الصناعة، الزراعة، البناء، الفروع المختلفة من قطاع الخدمات)؟ ثم كيف تتوزّع هذه الطبقة على المناطق اللبنانية المختلفة، وبالتحديد على مستوى المحافظات، بحيث يؤخذ ذلك في الاعتبار في تحديد أولويات عمل الحزب ومنظماته القاعدية بحسب المناطق المختلفة؟ وما هي أهم خصائص التقاطع في تشكّل هذه الطبقة، بين البعد القطاعي والبعد الجغرافي؟ ومن زاوية أخرى، كيف يتوزع العاملون الأجراء بحسب القطاع الحكومي والقطاع الخاص النظامي والقطاع الخاص غير النظامي؟

د. حول مكامن وجود «القوة الضاربة» للطبقة العاملة: انطلاقاً

مما سبق، أين تتركز «القوة الضاربة» للطبقة العاملة، وبخاصة في ضوء توزع خريطة العمال والأجراء بحسب فئات حجم المؤسسات (المؤسسات المتناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة التي يقل عدد العاملين فيها عن ١٠ عمال والمؤسسات المتوسطة والكبيرة التي يزيد فيها عدد العاملين عن هذا الحدّ)؟ وبالتحديد أين تتركز المؤسسات المتوسطة والكبيرة، خصوصاً في المجال الصناعي، وإلى أي حدّ يمكن استهداف تلك «القوة الضاربة» عبر خطة عمل تمكّن منظمات الحزب وقطاعه النقابي من زيادة وزنهما ودورهما في هذا المضمار المؤثر؟

هـ. حول بنية موظفي الدولة وأجرائها: كيف يتوزع العاملون في القطاع العام، بحسب موظفي الملاك، والمتعاقدين، والأجراء، والمياومين، وصيغ العمل الأخرى الهجينة التي لازمت تطور هذا القطاع بفعل «التفاهمات الفوقية» بين أطراف الطبقة المسيطرة؟ وما هي أبرز المشاكل العامة والخاصة التي تعترض كلاً من هذه الفئات (مستوى الأجر، ديمومة العمل، حجم التقديمات ونوعها، صيغ التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة...)؟ والى أي حدّ يمكن تنظيم حملات مطلبية في صفوف كل من هذه الفئات العاملة وخوضها استجابة لهدفين يجب أن يبقيا متلازمين: هدف الدفاع عن حقوق العاملين عموماً من جهة، وهدف رفع مستوى أداء وفعالية الوظيفة العامة وتحسين صورتها أمام المواطنين من جهة ثانية؟

و. حول التباينات الموضوعية في شروط عمل مكونات الطبقة العاملة: إلى أي درجة تتقارب ـ أو تتباعد ـ خصائص وشروط العمل المميزة لكل من المكونات الأساسية للطبقة العاملة، التي تشمل أجراء القطاع العام من جهة، وأجراء القطاع الخاص النظامي من جهة ثانية، وأجراء القطاع الخاص غير النظامي من جهة ثالثة، لجهة: مستوى الأجر الوسطي، ومستوى التقديمات الصحية والاجتماعية، ومدى ضمان ديمومة العمل، ومدى الاستفادة من تأمينات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومدى الاستفادة من بدلات النقل وغير ذلك من شروط؟ وكيف ينبغي النظر إلى المخاطر الناجمة من ازدياد الفجوة والتباينات بين مسارات هذه المكونات المختلفة؟

ز. حول مدى تأثير هذه التباينات على انسجام العلاقة بين تلك المكونات: إلى أي حدّ يمكن انطلاقاً مما أمكن تجميعه من معطيات محددة بشأن واقع البنية الداخلية للطبقة العاملة في لبنان، تبيان ما إذا كانت هذه البنية أقرب إلى التجانس والانسجام النسبيين، أم إن التفاوتات التي تعتمل داخلها ترتدي الطابع البنيوي الحاد؟ وما هي الاستنتاجات التي يفترض استخلاصها في كل من هاتين الحالتين وأثرها في وجهة النضالات المطلبية التي تطلقها أو تشارك في إطلاقها القوى اليسارية؟ ما هي المقاربات والتوجهات التي من شأنها تعزيز عوامل التقارب والانسجام على حساب عوامل التباعد والانقسام؟

ح. حول ظاهرة هجرة اللبنانيين وانعكاساتها على الطبقة العاملة: كيف انعكست هجرة مئات الألوف من الشباب اللبنانيين والكفاءات إلى الخارج، على أوضاع العمال والأجراء وخصائصهم في لبنان، وعلى بيئة العمل المأجور وشروطه عموماً؟ ألم تؤثر هذه الهجرة سلباً على الخصائص البنيوية الكمية والنوعية للطبقة العاملة، وعلى السقف الموضوعي لنضالاتها المطلبية إضافة إلى تأثيرها السلبي على مقومات العمل النقابي عموماً؟ ألم تؤدِ التحويلات الوافدة من العاملين في الخارج إلى «ترويض» جزء من أسر الأجراء المقيمين في لبنان، مما ساهم في تغييبها عن ساحات النضال المطلبي؟ ألم يخفف هذا النزف البشري من حجم الضغط المنظم ونوعه الذي كان يمكن أن تمارسه هذه الكفاءات الشابية المهاجرة ـ لو أتيح لها أن تنخرط في سوق العمل الداخلي ـ على الطبقة الحاكمة في لبنان، في اتجاه إلزام هذه الأخيرة بحدّ أدنى من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

ط. حول أثر هجرات اليد العاملة الأجنبية إلى لبنان: ما هو حجم ونوع الانعكاسات على الطبقة العاملة اللبنانية من جرّاء تزايد تدفقات العمالة الأجنبية الرخيصة إلى لبنان؟ ألا يشكل هؤلاء العمال من الناحية المبدئية جزءًا لا يتجزأ من الطبقة العاملة في لبنان؟ وفي هذه الحالة أليست لهذا الواقع من مندرجات كان يفترض بالقوى

اليسارية التعامل معها من موقعها الطبقي بصورة أكثر جدية، في ضوء التجارب التي خاضتها الحركة النقابية العالمية على هذا الصعيد في البلدان التي استقبلت وتستقبل عمالاً وافدين أجانب (فرنسا مثلاً)؟ من جهة أخرى، ما هي النسبة من بطالة العمال اللبنانيين التي قد تعود إلى تدفقات العمالة الأجنبية، ونسبة الخفض الفعلي في أجور العمال اللبنانيين غير المهرة الذين يتعرضون للمنافسة المباشرة من قبل هؤلاء العمال الوافدين؟ وكيف يمكن لليسار، وبخاصة الحزب الشيوعي، الحدّ من هذا النوع من الخسائر من دون المساس بمصالح العمال غير اللبنانيين؟

ي. حول واقع العلاقة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية: كيف يمكن توصيف واقع العلاقة بين الطبقة العاملة والحركة النقابية في الإطار اللبناني الملموس؟ كيف ولماذا تتفاوت نسب الانتساب إلى النقابات ووتيرة التحركات الإضرابية، بحسب قطاعات النشاط الاقتصادي الأساسية، بما في ذلك المؤسسات العامة وشبه العامة؟ وما هو الموقع النسبي للعمال الشباب في حركة الانتساب إلى النقابات وإلى العمل النقابي؟ وما هو الدور الفعلي للمرأة اللبنانية في حركة الانتساب إلى النقابات وفي العمل النقابي عموماً، وإلى أي حدّ يتناسب هذا الدور مع وزنها النسبي في القوى العاملة؟ وما هي أهم المعاني والأبعاد المتأتية

عن هذا التفاوت الجذري المؤثر في زخم الصراع الاجتماعي؟ وما هو السبيل إلى بلورة خريطة طريق واضحة المعالم تتيح إعادة تجديد دور الحزب في معركة النهوض بالعمل النقابي عموماً، عبر تجميع القوى لفرض قانون عمل جديد وهيكلية نقابية عصرية؟

ك. حول قدرة الحزب على بلورة خريطة طريق واضحة المعالم في تعاطيه مع القضايا التي تعني الطبقة العاملة: كيف يمكن للحزب الشيوعي ـ مع امتلاكه للبعض الأساسي من الإجابات عن الأسئلة المطروحة أعلاه ـ أن يصوغ بروح علمية ووضوح برنامج عمله في صفوف مختلف مكوّنات الطبقة العاملة؟ وكيف ينجح بالتحديد في التوفيق بين مصالح هذه المكونات المختلفة مع السعي قدر المستطاع إلى عدم التميز بينها، وعدم الاكتفاء بالدفاع عن مصالح مكونات بعينها دون المكونات الأخرى؟ وكيف يمكنه المساهمة بفعالية في انتزاع الشروط المثلى للعمل المأجور على الجبهات كافة وصولاً إلى فرض عملية تحسين في ميزان القوى بين رأس المال والطبقة العاملة عموماً؟

٢. حول نظام التمثيل السياسي-الطائفي في لبنان

أكّدت حقبة ما بعد اتفاق الطائف ـ بحسب ما تمّ ذكره أعلاه ـ الارتفاع الاستثنائي في حجم التوظيف السياسي للظاهرة الطائفية وارتداداتها المعقدة على مختلف ساحات الحياة العامة، السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة على مضمون ومسار عملية التمثيل السياسي في البلاد. وتجلى الوجه الآخر لتفاقم هذا التوظيف المقصود، تراجعاً في مستوى وعي الناس (بصفتهم مواطنين) لحقوقهم ومصالحهم الفعلية والمباشرة في تلك الساحات كافة، في مقابل ترسّخ خضوعهم / إخضاعهم من قبل الزعامات الطائفية والطبقية، للعصبيات والانتماءات الضيقة وما دون الوطنية، التي كرّست وتكرّس تبعيتهم المطلقة لتلك الزعامات. وبالرغم من أن نضالات مطلبية كثيرة ـ بما فيها نضالات شاركت فيها مروحة واسعة من القوى ذات القاعدة الاجتماعية العريضة ـ قد انتهت إلى انتزاع مكاسب اجتماعية مهمة نسبياً خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذه النضالات المطلبية لم تنجح في فتح كوة في جدار النظام السياسي- الطائفي المسيطر. فقد امتلك هذا النظام معظم الأحيان القدرة على تفريغ تلك النضالات من مضامينها السياسية، وعلى إعادة ضبط إيقاعها ضمن منظومة المصالح الضيقة الخاصة بالتوازنات السياسية والطبقية الداخلية التي يقوم عليها هذا النظام. وهذا ما أتاح للنظام إعادة إنتاج نفسه بصورة شبه دائمة والحؤول دون القيام بإصلاحات سياسية جدية وقابلة للحياة. وفي الحالات القليلة التي انتزعت فيها مثل هذه الإصلاحات، فإنَّ النظام لم يتردد في العمل على إفراغها من محتواها الإيجابي كلما سنحت له الظروف. وهذا ينطبق على السقوط العملي لمحاولة الإصلاح الإداري التي خاضها الرئيس فؤاد شهاب

في الستينيات (إنشاء المصرف المركزي ووزارة التصميم وهيئات التفتيش المركزي والخدمة المدنية وعدد من المؤسسات العامة الأخرى...). كما ينطبق على الوضع المرير والبائس الذي انتهى اليه واقع التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية بعد عقود من انطلاقهما، مع العلم أن هذين الصرحين اضطلعا ذات يوم بدور مهم في تعزيز صفوف الطبقتين الفقيرة والوسطى على حساب ما وصفه الرئيس شهاب نفسه آنذاك، «طبقة الأربعة في المئة». إن هذا الواقع يطرح إشكالية العلاقة بين سيرورة النضال الاجتماعي (والطبقي) من جهة، وسيرورة النضال السياسي والديمقراطي من جهة ثانية، أي القدرة على تحقيق مكاسب وإنجازات مطلبية ومن ثمّ ترجمتها إلى إصلاحات سياسية وديمقراطية مباشرة. إن إيجابية هذا التزامن التي بدت قوية في تجربة البلدان الرأسمالية المتقدّمة، لم تكتسب هذا القدر من القوة في الحالة اللبنانية، وذلك لأسباب عديدة، أهمها التوظيف السياسي للظاهرة الطائفية، الذي شوّه آليات التمثيل السياسي عبر تحويله «جماهير الطوائف» إلى احتياط محكوم بالتبعية لزعامات النظام الطبقي والطائفي القائم.

أ. حول مخاطر المقاربة التبسيطية للمسألة الطائفية: إلى أي مدى يجوز اختزال الظاهرة الطائفية عبر اعتبارها، فقط، جزءاً من البناء الفوقي للمجتمع الرأسمالي، أو عبر تفسيرها انطلاقاً من طرح فكري صارم يراد له أن يكون طرحاً طبقياً، فيما هو لا يخلو من جمود وتعسّف فكري، عبر ميله ـ عن قصد أو عن غير قصد ـ نحو

التبني الضمني لمقولة «الطبقة-الطائفة»؟ وهل يصمد مثل هذا التحليل التبسيطي أمام الجذور العميقة لهذه الظاهرة وتوظيفاتها السياسية المتعددة وانسحاب مفاعيلها بشكل حثيث على جميع مناحي الحياة اليومية في البلاد، بدءًا من إدارة الشأن العام والمرافق والوظيفة العامة، والتعليم والثقافة والإعلام، ومروراً بخدمات الصحة وأنماط الحماية الاجتماعية السائدة، وصولاً بشكل خاص إلى الآليات الأساسية الناظمة لسوق العمل وسوق السكن؟

ب. حول أولويات التصدي لهذه الظاهرة: هل يتمّ هذا التصدي لهذه الظاهرة دفعة واحدة وعلى الجبهات كافة، الأساسية والفرعية، المتصلة بعوامل تلك الظاهرة المعقدة وجذورها المتشعبة، أم يصار إلى التركيز على أولويات محورية ومحدّدة ضمنها؟ أليس إسقاط نظام التمثيل السياسي الطائفي هو بالتحديد الذي ينبغي أن يحتل الموقع الأول في تلك الأولويات، وأن تسخّر له كل الجهود (الفعلية وليس الخطابية فقط) من قبل أحزاب اليسار، وفي طليعتها الحزب الشيوعي؟ إذا كان ذلك كذلك، أي قانون تمثيل نيابي هو الأكثر تناسباً مع متطلبات تفكيك وإضعاف آليات الظاهرة الطائفية في لبنان، بعدما توافقت كل أطراف الطبقة السياسية اللبنانية خلال العقدين المنصرمين على تطبيق العديد من قوانين الانتخاب القائمة على المبدأ الأكثري، بدعم وتشجيع

من «اللاعب» العربي (السوري والسعودي أساساً)، واللاعب الدولي (لاسيما الأميركي والأوروبي)، الساعين دوماً إلى ضمان إعادة إنتاج التوازنات الهشّة بين الزعامات الطائفية والطبقية اللبنانية المختلفة؟

ج. حول إمكان تمرحل معالجات الظاهرة الطائفية عبر التدرج في قوانين التمثيل: إن اختلال مجمل قوانين التمثيل القائمة على المبدأ الأكثري - والتي لم تفعل سوى تدعيم الظاهرة الطائفية وتوظيفاتها السياسية المختلفة - قد دفع القوى اليسارية والديمقراطية اللبنانية عموماً، إضافة إلى خليط من القوى السياسية الأخرى، إلى تبني الشعار العام المؤيد للنظام الانتخابي القائم على النسبية. ولكن لماذا لم يجر تحويل هذا الشعار العام إلى خريطة طريق تنفيذية تستقطب فعلياً جمهور اليسار والقوى الاجتماعية الطامحة نحو الانعتاق من الطائفية؟ ولماذا لم تتمّ بصورة مفصّلة دراسة التطبيقات المختلفة لهذا الشعار، مع الأخذ في الاعتبار تنوعها وتفاوت نتائجها تبعاً لنظام الدوائر المعتمد (دوائر متعددة أو دائرة وطنية واحدة)؟. ألم يكن التنوع الشديد في مضمون هذه التطبيقات في البلدان التي اعتمدت النسبية، يقتضي من اليساريين اللبنانيين إجراء اختباراتهم الخاصة على هذه الطرق المختلفة، والمفاضلة بينها استناداً إلى الشروط اللبنانية الملموسة، بغية توسيع مروحة الخيارات الممكنة والوصول بالتالي إلى مشروع

جامع ينزع نحو تحقيق صحة التمثيل وشموليته ويعزّز استقطاب الناخبين، وبخاصة غير الطائفيين منهم؟

د. حول العلاقة بين قوانين التمثيل وتوازنات القوى القائمة: إن رفع شعار التمثيل النسبي خارج القيد الطائفي في لبنان دائرة واحدة، هو شعار استراتيجي صحيح من حيث المبدأ، وقد أجمعت عليه العديد من القوى اليسارية والمدنية العلمانية. ولكن ألا يبدو ضرورياً ـ بالنسبة إلى أحزاب اليسار وبخاصة الحزب الشيوعي ـ التحضير (أقلّه في منابرها الداخلية) لخيارات مرحلية ـ ذات صلة ـ تمهد أو تهيئ تدريجاً لوضع هذا الشعار الاستراتيجي موضع التنفيذ، متى ما توافرت ونضجت التوازنات الطبقية والسياسية التي تسمح بذلك؟ فإلى أي حدّ يمكن المراهنة على الاكتفاء برفع هذا الشعار الاستراتيجي (الصحيح مبدئياً)، في الوقت الذي لا تسمح بتحقيقه لا الشروط الذاتية (الأوضاع المأزومة للأحزاب والقوى اليسارية والعلمانية) ولا الشروط الموضوعية (الانقسام والتشظي الطائفيان المستحكمان بالمجتمع اللبناني وفي المنطقة؟).

هـ. حول أمثلة محددة عن إمكان اعتماد معالجات متدرجة: إذا كان الهدف الأساسي في المدى المتوسط والبعيد هو كسر حلقات النظام السياسي الطائفي، ألا تتيح بعض الخيارات المرحلية وذات الصلة ـ إذا ما تمّ وضعها موضع التنفيذ ـ بتحقيق بعض

المقومات الأساسية لهذا الهدف الاستراتيجي؟ ألا يندرج ضمن تلك الخيارات المرحلية مثلاً انتزاع قانون يقرّ تنظيم مفهوم الإقامة استناداً إلى معايير موضوعية وشفّافة، مما يوجّه ضربة قوية لآليات التعامل مع «جماهير الطوائف» كاحتياط تابع، عبر استمرار إخضاعها لأماكن تسجيلها (في سجلات النفوس)، بدلاً من التعامل معها على أساس مشروع قانون الإقامة المقترح؟ ألا يصب في الاتجاه ذاته فرض تطبيق قانون للأحوال الشخصية، مما يقوّض جزءًا مهماً من سلطة المؤسسات والزعامات الدينية والطائفية ومن قدرتها ـ عبر علاقتها الممأسسة بالدولة ـ على التحكم برقاب العباد؟ ألا تستدعي مثل هذه المشاريع المزيد من الجهد والتحليل والربط، كي تصبح أداة أساسية إضافية من أدوات نضال الشيوعيين والقوى الديمقراطية والمدنية؟ أليس هذا التدرج في انتزاع المكاسب ـ تبعاً لتطور موازين القوى ـ هو الذي يتيح مع الزمن استنهاض كتل اجتماعية وسياسية تاريخية مستعدة لخوض النضالات المنتظمة بهدف كسر التوظيف السياسي للطائفية، الذي تدفع ثمنه «جماهير» الطوائف نفسها؟

٣. حول «فلسفة» مفهوم الخدمة العامة وأنظمة التقديمات الاجتماعية التي تعني الطبقتين الفقيرة والوسطى

تشكل التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة الرئيسية محوراً أساسياً من محاور نضال الشيوعيين واليساريين في لبنان. ويتفاوت

إلى حدّ كبير نصيب مختلف مكوّنات الشعب اللبناني من التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية المتاحة. ويرتبط هذا التفاوت عموماً بتباين وضعية اللبنانيين وموقعهم في سوق العمل، كما يرتبط أيضاً بالتأثير البالغ الأهمية الذي تمارسه التشكيلات السياسية والطائفية المهيمنة، في مجال تقريرها لنسق إنتاج وصيانة وتوزيع وتسعير الخدمات العامة ومرافقها الأساسية في البلاد. ويتناول العديد من القوانين والتشريعات المقرّة رسمياً، حق اللبناني في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمل (وغيرها من الحقوق)، بدءًا من الدستور ومروراً بقوانين إنشاء وزارات الخدمات العامة الأساسية (لاسيما وزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية)، وانتهاءً ببعض نظم التأمينات العامة وشبه العامة. غير أن التجسيد الحي لهذه الحقوق يصطدم بفجوات وعراقيل متوارثة ومستعصية وبأوجه تحيّز وعدم عدالة فاقعة. وغالباً ما تؤدي هذه الفجوات إلى أشكال من الفوضى التي تحول دون تحقيق مستوى مقبول من التوازن بين حقوق اللبنانيين من جهة وواجباتهم من جهة ثانية. وتستغل الطبقة المسيطرة هذه الفوضى العارمة لإجراء «مقايضات» فوقية تمكنها معظم الأحيان من أن تستعيد بيد ما قدمته باليد الأخرى، أو من منح «مكاسب» موقتة ومرتجلة لمجموعات محددة (ومحدودة) من الفئات الفقيرة والمتوسطة على حساب خفض المكاسب الخاصة بمجموعات أخرى من هذه الفئات بالذات.

لقد أولت وثائق الحزب ـ من الزاوية التاريخية ـ اهتماماً كبيراً بالعديد من الجوانب ذات الصلة بموضوع التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية، وتمّت بالاستناد إلى هذا الجهد بلورة وتنفيذ العديد من الحملات المطلبية التي حققت نصيبها المتفاوت من النجاح والفشل. ولكن حجم ونوع التحولات الاقتصادية والاجتماعية البنيوية التي عصفت في البلاد في العقدين الأخيرين، باتا يتطلبان الارتقاء إلى مقاربات تحليلية لا تقف عند جزئيات وتفرعات هذا الموضوع ـ على أهميتها ـ فقط، بل تتجاوزها إلى وجوب تشريح منطقه «الكلي» وتعريته، حيث يبرز العديد من الأسئلة المحورية التي لم تقاربها الوثائق الحزبية السابقة، ومن ضمنها الآتي:

أ. حول «نطاق» تدخل الدولة في مجال الخدمات والتقديمات العامة: إلى أي درجة حدّدت الدولة ـ عبر القوانين والتشريعات ـ نطاق تدخلها الفعلي في مجال توفير الخدمات العامة الأساسية (وبخاصة خدمات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والتنمية المحلية...؟)؛ لماذا اكتفت الدولة غالباً بالإبقاء على الصياغات الإنشائية العامة في نصوص القوانين والتشريعات الصادرة، ولم تعمد إلى تحديد دقيق لالتزاماتها المبدئية من خلال تغييبها للنصوص التنظيمية والتنفيذية المفصلة التي ترعى تطبيق دقائق تلك الالتزامات؟؛ ألا يسهّل وجود مثل هذه الفجوات الصارخة ـ بين النصوص العامة وواقع الخدمات العامة المرير ـ تملّص

الدولة من مسؤولياتها العامة المنصوص عنها في تلك القوانين والتشريعات؟ واستطراداً أليس من واجب الشيوعيين الانكباب على تحليل تلك الفجوات واقتراح سبل ردمها، كي يتمكنوا من اكتساب المزيد من الفئات الاجتماعية وتشجيعها على الانخراط في المعارك الاجتماعية والطبقية؟

ب. حول مدى تفاوت حجم التقديمات الاجتماعية ونوعها بحسب أنماط العمل المأجور المختلفة: إلى أي مدى يجب القبول الضمني (الطوعي أو القسري) باستمرار الربط المحكم بين توفير أنواع أساسية من التقديمات الاجتماعية للأجراء (التغطية الصحية، التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، بدلات النقل، منح التعليم...) من جهة، والوضعية الخاصة لعمل هؤلاء كأجراء نظاميين من جهة ثانية؟ وهل ثمة إدراك لتبعات استمرار حصر هذه التقديمات بالأجراء النظاميين فقط، في وقت يكاد يكون فيه نحو ٤٠٪ من العمال والأجراء اللبنانيين غير مصرّح عنهم لدى نظم التأمينات العامة وشبه العامة، لاسيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يحرمهم بالتالي من الاستفادة من مختلف تلك التقديمات؟ وهل ثمة إدراك أيضاً بأن هذا الواقع ينطبق أيضاً على جزء كبير من المجتمع الريفي ومن فئة العاملين لحسابهم الخاص الذين يحرم معظمهم أيضاً من تلك التقديمات؟ وماذا يمكن القول ـ والعمل أيضاً ـ بالنسبة إلى عملية الإقصاء الكامل للعمال الأجانب عن أنواع هذه التقديمات كافة؟

ج. حول سبل مواجهة هذا التفاوت: كيف السبيل إلى تضييق مروحة الفروق بين تلك الشروط، مع احترام المفاعيل الموضوعية المرتبطة بتباين إنتاجية العمل في القطاعات والمهن المختلفة؟ ألا تستوجب هذه الفروق ـ من القوى اليسارية عموماً ـ تطوير مقاربات ترمي إلى كسر آلية ذلك الربط المحكم ـ أقلّه بالنسبة إلى عدد من الخدمات الأكثر إلحاحاً من وجهة نظر العمال وعموم المواطنين ـ وإلى محاولة فرض التمويل الجزئي أو الكلي لتلك الخدمات عبر المال العام (أي الضريبة) وتعميمها بالتالي على جميع اللبنانيين المقيمين، بدلاً من استمرار تمويلها عبر الاشتراكات التي يدفعها، فقط، العمال والأجراء النظاميون في القطاعين العام والخاص؟ وما هو في هذه الحالة نوع الإصلاح الضريبي المنشود الذي يتيح تعزيز الإيرادات الضريبية المباشرة ـ وبخاصة الضرائب على الريوع العقارية وأرباح رأس المال الكبير ـ بغية تسهيل عملية التحول الجذري نحو هذا النوع من صيغ تمويل الخدمات العامة الأساسية؟

د. حول إمكان إجراء «مبادلات» بين مصالح طبقية جزئية وأخرى أوسع نطاقاً: ألم تنضج الظروف لتطوير الوثائق المؤتمرية، بحيث تطال محاور وملفات لطالما تتجاوز المصالح المشروعة (وأحياناً الضيقة) لهذا المكوّن الاجتماعي أو ذاك، لتنفتح على شبكة المصالح التي تعني الغالبية الساحقة من العمال والأجراء

والفئات المتوسطة والفقيرة؟ ألا يجوز البحث عن «مبادلات» (أو «مقايضات») تشجع التنازل (لقاء الحصول على تعويض) عن مكاسب جزئية خاصة بأحد مكوّنات الطبقة العاملة أو أحد مكونات تحالفها الطبقي، في مقابل انتزاع مكاسب تستفيد منها كتل اجتماعية متنوعة وواسعة النطاق؟ ألا يمكن اعتماد مثل هذا النمط من «المبادلات» المبدئية بين استمرار تعدد نظم التأمينات الصحية العامة وشبه العامة ـ التي لا تكاد تغطي راهناً إلا نصف إجمالي اللبنانيين المقيمين ـ وإمكان استبدال هذه النظم بنظام وطني للتغطية الصحية يشمل جميع المقيمين؟ وعلى صعيد آخر، ما هي مبررات عدم اتخاذ موقف واضح وصريح إزاء استمرار الدولة في تمويلها المباشر ـ من أموال المكلفين التي يتأمن معظمها من الفقراء ـ لنفقات التعليم الخاصة بغالبية أبناء موظفي الدولة في المدارس الخاصة بالذات؟ ألا يشكل استمرار هذا التمويل إحدى العقبات الأساسية التي تعرقل التقدم الفعلي على طريق تحسين نوعية التعليم الرسمي، بينما تكاد كلفة التعليم للتلميذ الواحد تساوى في القطاعين؟ ألا تشكل الفجوة المتزايدة بين نوعية التعليم الرسمي ونوعية التعليم الخاص، حافزاً لبعض ذوي «الرؤوس الحامية» للمطالبة بخصخصة التعليم الرسمي، بحجة أنه مكلف وضعيف الإنتاجية في آن معاً؟ واستكمالاً لهذه الأمثلة، ما العمل لجعل شروط التقاعد للعاملين في القطاع

الخاص (النظامي) شبه موازية للشروط المعمول بها في القطاع العام؟ ألم تنضج الظروف لوقف «مهزلة» نظام تعويضات نهاية الخدمة الذي يكرّس فروقاً بنيوية فظيعة بين مكونات الطبقة العاملة؟ وماذا عن تعويضات التقاعد أو نهاية الخدمة التي يفتقد إليها أولئك العمال والأجراء المكتومون الذين يعملون في أنشطة غير نظامية (والذين لا يقل عددهم عن ٢٠٠ ألف عامل؟).

الفصل السادس[1]

موضوعات أساسية حول المسألة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان

تحضيراً للمؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني

إن النظام السياسي اللبناني ـ بسماته الطبقية الأساسية ـ يشكل الإطار الذي يتحدّد ضمنه حقل الصراعات الدائرة حول المسألة الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وتحاول الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ـ الواردة أدناه ـ أن تقدّم إجابات أولية حول الأسئلة المطروحة في الفصل السابق، وأن تحيط، قدر المستطاع، بمحاور تلك

---

(١) هذا الفصل هو النص الكامل الذي قدمه الكاتب إلى لجنة صياغة مشروع وثائق المؤتمر الحادي عشر، تاركاً لهذه اللجنة حرية استخدام هذا النص كلياً أو جزئياً.

الصراعات وبالمصالح المرتبطة بها والقوى الاجتماعية المنخرطة فيها، كي يصار في ضوئها إلى بلورة توجهات برنامجية أساسية ـ واضحة ومحدّدة ـ تنتظم نضال الشيوعيين. وينبغي التأكيد منذ البداية على أن نقطة الأساس التي ينطلق منها الحزب الشيوعي ـ ليس في تناوله للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل في تناوله كذلك لسائر الموضوعات التي تطال مناحي الحياة السياسية والتنظيمية والثقافية وغيرها ـ تتمثّل في طموح هذا الحزب إلى أن يكون حزب النضال الديمقراطي العام بامتياز، بالمضمون الذي أكّدت عليه كتابات لينين في غير مناسبة. ومن هذا المنطلق بالذات، يفهم الشيوعيون النضال الديمقراطي ـ بخلاف التفسيرات الاختزالية والإصلاحية البرجوازية التي أسبغت عليه ـ بصفته نضالاً طبقياً وثورياً في الأساس. مما يعني أنه نضال متراكم ومتعدد المجالات والأشكال ويتمّ بالتلاحم العضوي مع الناس وبتحفيزهم على الاضطلاع بدور مباشر وقيادي فيه، تحقيقاً لمصالحهم الآنية والبعيدة المدى: في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والإعلام وامتلاك التكنولوجيا وسائر مجالات الحياة الأخرى، مع سعي حثيث إلى تجسيد توازن المصالح في هذه الحقول المختلفة بين الجنسين وكذلك بين الأجيال، وتحفيز دور الشباب والحفاظ على البيئة وعلى تجدد الموارد الطبيعية التي يمعن رأس المال تخريباً فيها. إنه بالتحديد نضال مع (ومن أجل) العمال ـ كل فئات العمال ـ والفلاحين تحسيناً لشروط عملهم وعيشهم، ومع الفئات المتوسطة وما دون المتوسطة للحؤول دون تساقطها، ومع المرأة والشباب في سبيل قضاياهم الخاصة والعامة المشروعة، ومع الطلاب والمعلمين

صوناً لموقع المعلم ونوعية التعليم الرسمي وتكافؤ الفرص فيه، ومع الخريجين وعارضي قوة عملهم وصولاً إلى الحصول على فرص عمل لائقة، ومع صغار ومتوسطي المنتجين في مواجهة رأس المال الكبير والاحتكارات والسياسات النيوليبرالية. كما أنه نضال مع كل فئة اجتماعية ـ في أي موقع أو مجال ـ تسعى إلى مواجهة محقّة لما تتعرض له من غبن أو استغلال، ومع كل فرد وجماعة يعملان على تجسيد حقوق المواطنة في الصحة والعمل والتعليم والإبداع العلمي والثقافي والنقل العام والسكن والحماية الاجتماعية والسلامة البيئية...

إن بلورة حقل الصراعات الاجتماعية ومندرجاتها في كل من هذه المحاور الأساسية، تمثّل المعبر الضروري لتحفيز انخراط الشيوعيين واليساريين مع الناس ـ وعياً وفكراً وبالأخصّ عملاً ـ وتوسيع ومراكمة أشكال النضال العام الديمقراطي كافة، وصولاً إلى خلق وتطوير الكتلة الاجتماعية والشعبية الخارقة للاصطفافات الطائفية والمذهبية والعائلية والمناطقية والزبائنية، والقادرة ليس على انتزاع إنجازات ومكاسب مطلبية محدّدة لهذه الفئة الاجتماعية أو تلك فقط، بل القادرة أيضاً ـ وأساساً ـ على إحداث خرق فعلي على المستوى السياسي، وعلى إعادة صياغة جذرية لأسس تشكّل القوى الطبقية وتعزيز وعيها لذاتها. إن هذا هو الطريق الذي يمهّد السبيل أمام بناء دولة من نمط جديد هي الدولة الوطنية الديمقراطية، التي يمكن الانطلاق منها كمحطة لاستكمال النضال على طريق الاشتراكية. من هنا أهمية التشديد على عدم جواز النظر إلى الموضوعات الواردة أدناه

الصراعات وبالمصالح المرتبطة بها والقوى الاجتماعية المنخرطة فيها، كي يصار في ضوئها إلى بلورة توجهات برنامجية أساسية ـ واضحة ومحدّدة ـ تنتظم نضال الشيوعين. وينبغي التأكيد منذ البداية على أن نقطة الأساس التي ينطلق منها الحزب الشيوعي ـ ليس في تناوله للموضوعات الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل في تناوله كذلك لسائر الموضوعات التي تطال مناحي الحياة السياسية والتنظيمية والثقافية وغيرها ـ تتمثّل في طموح هذا الحزب إلى أن يكون حزب النضال الديمقراطي العام بامتياز، بالمضمون الذي أكّدت عليه كتابات لينين في غير مناسبة. ومن هذا المنطلق بالذات، يفهم الشيوعيون النضال الديمقراطي ـ بخلاف التفسيرات الاختزالية والإصلاحية البرجوازية التي أسبغت عليه ـ بصفته نضالاً طبقياً وثورياً في الأساس. مما يعني أنه نضال متراكم ومتعدد المجالات والأشكال ويتمّ بالتلاحم العضوي مع الناس وبتحفيزهم على الاضطلاع بدور مباشر وقيادي فيه، تحقيقاً لمصالحهم الآنية والبعيدة المدى: في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والإعلام وامتلاك التكنولوجيا وسائر مجالات الحياة الأخرى، مع سعي حثيث إلى تجسيد توازن المصالح في هذه الحقول المختلفة بين الجنسين وكذلك بين الأجيال، وتحفيز دور الشباب والحفاظ على البيئة وعلى تجدد الموارد الطبيعية التي يمعن رأس المال تخريباً فيها. إنه بالتحديد نضال مع (ومن أجل) العمال ـ كل فئات العمال ـ والفلاحين تحسيناً لشروط عملهم وعيشهم، ومع الفئات المتوسطة وما دون المتوسطة للحؤول دون تساقطها، ومع المرأة والشباب في سبيل قضاياهم الخاصة والعامة المشروعة، ومع الطلاب والمعلمين

صوناً لموقع المعلم ونوعية التعليم الرسمي وتكافؤ الفرص فيه، ومع الخريجين وعارضي قوة عملهم وصولاً إلى الحصول على فرص عمل لائقة، ومع صغار ومتوسطي المنتجين في مواجهة رأس المال الكبير والاحتكارات والسياسات النيوليبرالية. كما أنه نضال مع كل فئة اجتماعية ـ في أي موقع أو مجال ـ تسعى إلى مواجهة محقّة لما تتعرض له من غبن أو استغلال، ومع كل فرد وجماعة يعملان على تجسيد حقوق المواطنة في الصحة والعمل والتعليم والإبداع العلمي والثقافي والنقل العام والسكن والحماية الاجتماعية والسلامة البيئية...

إن بلورة حقل الصراعات الاجتماعية ومندرجاتها في كل من هذه المحاور الأساسية، تمثّل المعبر الضروري لتحفيز انخراط الشيوعيين واليساريين مع الناس ـ وعياً وفكراً وبالأخصّ عملاً ـ وتوسيع ومراكمة أشكال النضال العام الديمقراطي كافة، وصولاً إلى خلق وتطوير الكتلة الاجتماعية والشعبية الخارقة للاصطفافات الطائفية والمذهبية والعائلية والمناطقية والزبائنية، والقادرة ليس على انتزاع إنجازات ومكاسب مطلبية محدّدة لهذه الفئة الاجتماعية أو تلك فقط، بل القادرة أيضاً ـ وأساساً ـ على إحداث خرق فعلي على المستوى السياسي، وعلى إعادة صياغة جذرية لأسس تشكّل القوى الطبقية وتعزيز وعيها لذاتها. إن هذا هو الطريق الذي يمهّد السبيل أمام بناء دولة من نمط جديد هي الدولة الوطنية الديمقراطية، التي يمكن الانطلاق منها كمحطة لاستكمال النضال على طريق الاشتراكية. من هنا أهمية التشديد على عدم جواز النظر إلى الموضوعات الواردة أدناه

وما تتضمنه من توجهات ومعالجات، بصفتها مجرد وصف ورصف للائحة من الإصلاحات الموضعية المقترح إدخالها على «هذه الدولة» (أي دولة البرجوازية القائمة)، بل ينبغي النظر إليها بصفتها الأداة المادية والثورية الفعلية للنهوض بالوعي الطبقي وإجراء تغيير جذري في موازين القوى الاجتماعية والسياسية، بما يتيح إسقاط تلك «الدولة»، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية المنشودة على أنقاضها.

تتوزّع الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي سوف يتمّ تناولها في هذه الوثيقة المؤتمرية على خمسة محاور رئيسة هي التالية:

أولاً ـ الجديد في التحوّلات الجارية في بنية الاقتصاد اللبناني.

ثانياً ـ الجديد في التحوّلات الجارية في البنية الطبقية ـ الطائفية للبرجوازية الكبرى.

ثالثاً ـ مسألة «إعادة بناء الدولة» وعجز القوى الطائفية المهيمنة على إتمام هذا البناء.

رابعاً ـ التغيرات الأساسية الجارية في بنية الطبقة العاملة، كركن أساسي للتحالف الطبقي النقيض.

خامساً ـ الجديد في تطور خصائص المسألة الاجتماعية.

أولاً ـ الجديد في التحوّلات الجارية في بنية الاقتصاد اللبناني

إن التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية، بحكم تكونها التاريخي كتشكيلة رأسمالية تابعة واقترانها بالتالي بنمو رأسمالي تمّ إلجامه، قد حالت موضوعياً دون تمكن البرجوازية اللبنانية من تشييد

بناء رأسمالي عصري ومتوازن على غرار ما تحقق في تجارب النمو الرأسمالي التي عرفتها البلدان الرأسمالية المتقدّمة في بلدان أوروبا الغربية وفي غيرها من البلدان. ويشهد على ذلك، العديد من السمات التي طبعت تطور هذه الرأسمالية التابعة، ومن ضمنها: الغلبة الصارخة للاستيراد الاستهلاكي ذي الطابع شبه الاحتكاري، ولطفرة الأنشطة التجارية والخدمية الداخلية البسيطة وذات القيمة المضافة المتدنية، بما في ذلك بقايا من أشكال من الإنتاج ما قبل الرأسمالي؛ الافتقاد الفاقع لحيثيات القطب الصناعي ودوره الذي شكّل تاريخياً المرتكز الأساسي لتطور نمط الرأسمالية الأوروبي الغربي؛ الضعف الشديد نسبياً في عملية التفارق في النمو الاقتصادي والاجتماعي، الناجم أساساً عن قمع تطور تقسيم العمل الداخلي؛ التداخل الملتبس وذو المعالم غير الحاسمة في تشكّل الطبقات الاجتماعية - بما في ذلك الطبقة العاملة نفسها - الذي عزّز الغلبة الكمية لفئات شتى وهجينة من البرجوازية الصغيرة وما دون المتوسطة، وأوجد بالتالي فجوة بين دور الطبقة العاملة القيادي الكامن وبين واقعها العملي الذي لا يخلو من نقاط ضعف تكوينية؛ الهجرات السكانية الداخلية وخصوصاً الخارجية الكثيفة، الناتجة من عجز التشكيلة الرأسمالية التابعة عن توفير سبل العمل والعيش، التي افتقدت إليها فئات اجتماعية ريفية ومدينية واسعة الانتشار؛ إلى غير ذلك من ظاهرات. وتشير هذه السمات مجتمعة إلى فشل البرجوازية اللبنانية الذريع في توفير الشروط التي تستجيب

لمصالح الناس وتحقق فرص الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأوسع مكوّنات المجتمع. وهذا ما سوف تبلوره وتوضحه، قدر المستطاع، الموضوعات المكثّفة الواردة في متن هذا الفصل.

١. التراجع العام في الوزن النسبي للإنتاج الزراعي والصناعي وانتفاخ دور التجارة والخدمات

أفضى نمط دخول لبنان في حقبة العولمة ـ من دون امتلاكه رؤية اقتصادية مستقبلية واضحة المعالم ـ إلى تعزيز وتعميق تبعية الاقتصاد اللبناني للسوق الرأسمالية العالمية. وقد تسرّعت القوى الطبقية المسيطرة، في تراجعها الأرعن عن سياسة الحماية الجمركية، وفي تحرير المبادلات مع الخارج. كما انخرطت هذه القوى في مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية بدءًا من أواسط التسعينيات، وخضعت لشروط الطرف الدولي من دون توقيع هذه الاتفاقات، وقبل أن تهيّئ أو توفّر للمؤسسات العاملة في البلد متطلبات التوازن في المصالح المترتبة عن تلك المفاوضات. وأدى هذا الموقف إلى التفريط ـ من دون مقابل ـ بالحدّ الأدنى من الاستقلال الاقتصادي ومن تكافؤ الفرص في عملية التبادل، والى إخضاع الطرف اللبناني للشروط التي يحدّدها الطرف الأجنبي من جانب واحد، عبر شركاته الاحتكارية المتحكّمة بأسعار الاستيراد وبعملية انتقال التكنولوجيا، ناهيك عن الشروط المجحفة التي فرضتها هذه الشركات على كل ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وشهادات المنشأ ومواصفات

الإنتاج واستنساب اللجوء إلى السياسات التجارية الإغراقية في أسواقنا المحلية، وكذلك استنساب حجبها لتدفق المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية إلى الأسواق الخارجية.

إن ترسّخ حالة الانقسام والفراغ في أعلى هرم السلطتين التشريعية والتنفيذية اللبنانية بعد عام ٢٠٠٥، قد أدى عملياً إلى ترك الباب مفتوحاً أمام توطّد هذه التوجّهات النيوليبرالية في البلاد. ولم تبرز على هذا الصعيد (الاقتصادي بالتحديد) أي فروق ذات دلالة واضحة في نمط تعاطي قوى ٨ آذار وقوى ١٤ آذار مع تلك التوجهات، بالرغم من حدّة الانقسام السياسي القائم بينها. ومما يشهد على ذلك، أن تعاقب الأكثرية الحكومية المنتمية إلى كل من الفريقين لم يتمخض عن تغيير جوهري في الموقف الرسمي المعلن من مسائل بالغة الأهمية، كتلك المتعلقة بتكريس سياسة التثبيت النقدي وتغليب محفّزات «الاقتصاد الريعي»، وتحرير المبادلات التجارية، وترك الأبواب مفتوحة أمام تدخلات المؤسسات الدولية في الشأن الاقتصادي الداخلي، والتراخي في مواجهة مشكلة الدين العام وسياسة الفوائد المرتفعة، وعدم معالجتها للطابع «التراجعي» للسياسة الضريبية وللخلل المتعاظم في نظم التأمينات العامة لاسيما الضمان الاجتماعي، وغيرها من مسائل حيوية. وقد استمر النهج الذي اعتمد منذ أواسط التسعينات، قائماً على تفكيك أنظمة حماية الإنتاج المحلي و«تحرير الأسواق» في زمن العولمة، كجزء من عملية التصحيح الهيكلي التي أوصت بها

«وصفات» نمطية صادرة عن المنظمات الدولية التي تدور في فلك الدول الغربية.

وقد تمخّض هذا النهج عملياً عن تراجع حاد في قطاعي الصناعة والزراعة اللذين خسرا أكثر من نصف وزنهما النسبي في الناتج المحلي القائم، في الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٤ وعام ٢٠١١ (من ٣١٪ إلى ١٥٪)، مع العلم أن هذا التراجع كان قد بدأ خلال فترة الحرب الأهلية، ثم تواصل بقوة أكبر بعد انتهائها. وساهمت عوامل عديدة في تردي أوضاع هذين القطاعين، ومن ضمنها التسرّع في الخضوع لوصفات تحرير المبادلات، والتغاضي الرسمي عن السياسات التجارية الإغراقية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وتزايد التشوّهات في بنية الأسعار الداخلية والخارجية كنتيجة لانتهاج سياسة «التثبيت النقدي». وقد سجّل في القطاع الصناعي تحديداً، تقلصّ ملحوظ في دور المناطق الصناعية التي كانت قد نشأت تاريخياً (وبخاصة في الستينيات والسبعينيات) داخل المدن اللبنانية المختلفة أو في ضواحيها ـ مثل برج حمود، والمكلس، والشويفات، وصيدا، والغازية، وزحلة، وطرابلس وغيرها من مناطق ـ والتي كانت تستقطب في العادة أعداداً كبيرة من اليد العاملة اللبنانية الوافدة خصوصاً من الأرياف، والباحثة عن عمل في الأنشطة الصناعية والحرفية المزدهرة آنذاك في هذه المناطق. وقد ترافق هذا التراجع كذلك مع ميل متزايد من قبل أصحاب العمل نحو إحلال يد عاملة أجنبية رخيصة مكان اليد العاملة اللبنانية التي درجت

على العمل في المؤسسات الصناعية الناشطة في تلك المناطق. وينطبق هذا المنحى التراجعي أيضاً، وبقوة أكبر، على القطاع الزراعي، الذي دفع ثمناً باهظاً من جرّاء انعدام التأطير والدعم الحكوميين، وتباطؤ تنفيذ مشاريع الري وتعاظم «زحف الإسمنت» وكبار المضاربين العقاريين - من دون أي ضوابط ضريبية - على الأراضي الزراعية المتاحة، واتجاه الحيازات الزراعية المتوسطة والصغيرة نحو المزيد من التفتّت، بفعل عاملي التوارث العائلي وتوسع عمليات الفرز العقاري، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي والفوضى المرافقة لتطبيق الروزنامة الزراعية. وقد أدى ذلك إلى تراجع كبير في فرص العمل الزراعي ومحفّزاته عموماً والى تدهور الأوضاع المعيشية للمزارعين وتعميق التبعية الغذائية للبلاد، مع ما رافق ذلك من انتشار للبطالة والفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الريفي عموماً.

وفي مقابل هذا التراجع الحثيث في دور القطاعين الزراعي والصناعي، واصل رأس المال الكبير - التجاري والعقاري - طفرته في طول البلاد وعرضها، ولاسيما في أنشطة الاستيراد والتوزيع (بالجملة) الموجّهة نحو الاستهلاك الداخلي، بما في ذلك الاستهلاك ذو الطابع التبذيري بالتحديد. وقد انخفضت، بنتيجة ذلك، نسبة تغطية الصادرات اللبنانية للمستوردات بنسبة تزيد عن ٣٥٪ عما كانت عليه قبل اندلاع الحرب الأهلية في أواسط السبعينيات (من ٤٢٪ إلى ٢٧٪)، وازدادت

بالتالي على نحو غير مسبوق تبعية لبنان للأسواق العالمية وللشركات الاحتكارية المسيطرة على تلك الأسواق.

٢. السمات الجغرافية للتحولات القطاعية:

دور بيروت الكبرى يتعزّز على حساب «المناطق الأطراف»

إن التحولات الجارية في البنية القطاعية للاقتصاد اللبناني، قد انعكست بأشكال متنوعة على السمات الجغرافية لتوزّع النشاط الاقتصادي في البلد، حيث تعزّز الدور الاقتصادي الاستقطابي لمنطقة بيروت الكبرى التي باتت تستأثر بما يراوح بين ٧٥٪ و ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، في حين لا يزيد عدد المقيمين في هذه المنطقة عن ثلث إجمالي المقيمين في البلاد. وقد تركّزت في إطار بيروت الكبرى معظم عمليات الاستيراد وتجارة الجملة والمراكز التجارية والنشاط المصرفي والمالي والتأميني والمؤسسات الصناعية الكبرى، إضافة إلى كبريات مؤسسات الخدمات كالتعليم (لاسيما التعليم العالي) والصحة والسياحة وغيرها من الأنشطة الخدمية. وفي السياق ذاته، خلّفت الطفرات العقارية المتعاقبة خلال العقدين المنصرمين، تفاوتاً شديداً بين ما اقتطعه رأس المال من حجم الريع العقاري المحقّق أو القابل للتحقيق في بيروت الكبرى من جهة، بالمقارنة مع ما تحقّق من هذا الريع في سائر المناطق اللبنانية من جهة ثانية، وهذا ما انطوى عملياً ـ وبشكل غير مباشر ـ على إعادة توزيع للثروة العقارية على المستوى الوطني في مصلحة منطقة بيروت الكبرى. فقد بلغت نسبة الزيادة

في الريع العقاري ذروتها في بيروت وجبل لبنان الشمالي، في مقابل زيادات معتدلة نسبياً في بقية المناطق، لاسيما الطرفية منها. وقد ساهم هذا التفاوت في توزيع الريع المحقّق أو القابل للتحقيق، في تعميق الفجوة الإنمائية بين المناطق وتعزيز أوجه عدم المساواة الاجتماعية بين سكانها، لاسيما أنه لم يكن مصحوباً بإجراءات ضريبية ذات طابع تصحيحي (مثل الضريبة على التحسين العقاري)، أو بسياسات واضحة لإعادة توزيع الدخل. وكان من نتيجة تفاقم الطفرات العقارية - المترافق مع التحرير الاقتصادي - أن اتجهت الزراعة والصناعة والأنشطة المرتبطة بهما نحو مزيد من الانحسار، مما قلّص الوزن الاقتصادي النسبي للمناطق التي كانت تتركز فيها تلك الأنشطة، وبخاصة خارج إطار منطقة "بيروت الكبرى".

إن مشاريع المعالجات - الرامية إلى الحدّ من التفاوت بين المناطق - التي كانت قد وعدت الدولة بتطبيقها من خلال البرامج الإعمارية المختلفة (في أواسط التسعينيات)، وكذلك من خلال التوصيات الصادرة عن المخطط التوجيهي لاستخدام الأراضي اللبنانية (٢٠٠٢)، لم تجد في الواقع طريقها السوّي نحو التنفيذ. وقد تواصل الخلل الفاقع في توزيع مرافق البنى التحتية الأساسية بين المناطق اللبنانية المختلفة، وفي توزيع الاستثمارات الرأسمالية الحكومية وثمرات النمو الاقتصادي بين هذه المناطق. وسجّل تراجع درامي في النشاط الاقتصادي الإنتاجي في العديد من المدن اللبنانية الأساسية (وبخاصة طرابلس) التي تحوّلت بشكل غالب إلى مدن استهلاكية بامتياز بسبب

تقلص نشاط المؤسسات المنتجة فيها لمصلحة أنماط رثّة من الأنشطة الخدمية البسيطة وذات القيمة المضافة المتدنية نسبياً. وانسحب هذا التراجع أيضاً على أجزاء واسعة من محافظتي الشمال والبقاع وبعض مناطق محافظتي الجنوب والنبطية، حيث استمرّ التردي النسبي في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تخصّ سكان هذه المناطق (لاسيما مؤشرات الفقر)، بالمقارنة مع المؤشرات الوسطية السائدة على المستوى الوطني. وعلى سبيل المثال، فإنّ الفقر المدقع يطال نحو خمس سكان الشمال، بينما هو يقل عن ١٪ في بيروت و٤٪ في جبل لبنان.

وتعكس هذه الحقائق الواقع المرير للعلاقة بين السلطات العامة المركزية والسلطات المحلية، في كل ما يتعلق بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً. فقد بقي الواقع البلدي، ولاسيما خارج بيروت الكبرى، خاضعاً بامتياز لقوانين اللعبة التي يديرها التحالف الذي يحكم قبضته على «المركز»، سواء على مستوى التشريع أو التجهيز أو التمويل أو الإمداد بالموارد البشرية. وإذا كانت مناطق واسعة في معظم المحافظات الطرفية قد شهدت أشكالاً من «التمدين الفجّ» بعد انتهاء الحرب الأهلية ـ كنتيجة للحراك السكاني الداخلي ـ وانتشرت فيها ألوف المؤسسات المتناهية الصغر، فمن الملاحظ أن المحرّك الأهم الذي رعى تلك الأشكال من التمدين، قد ارتبط بمحفّزات عقارية وريعية أكثر مما ارتبط باعتبارات ذات أبعاد إنمائية حقيقية تشجّع قيام أنشطة اقتصادية قادرة على خلق فرص

عمل مجدية للشباب الوافدين إلى سوق العمل. ولهذه الأسباب، فقد حافظ، النزف السكاني من المناطق الريفية في اتجاه المدن والمناطق الساحلية، على وتيرته العالية واندرج في اتجاهين أساسيين: استمرار الهجرة من المناطق الريفية عموماً إلى المدن الساحلية (طرابلس، صيدا، صور، جونيه، وخصوصاً بيروت الكبرى)، وتعاظم الهجرة إلى الخارج القريب والبعيد لمن وجد إلى ذلك سبيلاً. وبعد مضي أكثر من عقدين على انتهاء الحرب الأهلية، تبدو معضلة التنمية المحلية وانتظام العلاقة الإنمائية والإدارية بين المدن والأرياف أشد تعقيداً مما كانت عليه قبل اندلاع تلك الحرب.

إن هذه التطورات والتحولات قد انسحبت ـ كما سنرى لاحقاً ـ على واقع البنية الاجتماعية وخصائص سوق العمل المحلية (في المناطق اللبنانية المختلفة)، كما انعكست على آليات تشكّل الوعي الاجتماعي لدى فئات اجتماعية واسعة، وبالتالي على استعداداتها الكفاحية، وهذا ما يستوجب من الحزب الشيوعي أن يكون ملمّاً بأبعاد تلك التطورات والتحولات، تصويباً لأولويات عمله القطاعية والمناطقية.

٣. سيطرة رأس المال المالي تتزامن مع ازدياد السمات الريعية للاقتصاد المحلي

إذا كان رأس المال المالي، الذي يعبّر عن اندماج رأس المال المصرفي-التجاري مع رأس المال الصناعي، قد تحوّل منذ أواسط

القرن المنصرم إلى نمط كوني غالب في دول المركز الإمبريالي، فمن الطبيعي أن يصار إلى تعميم هذا النمط تباعاً وتصديره بأشكال شتى إلى «البلدان التابعة»، بما فيها لبنان، خصوصاً في الحقبة التي تلت انطلاقة ظاهرة العولمة وتعاظمها. ولكن بالرغم من المفاعيل الموضوعية لهذه السيرورة الكونية الغالبة، فقد بقيت لسيطرة رأس المال المالي المحكوم بالعلاقة التبعية، سمات خاصة في بلداننا التي لم تتحقق فيها «ثورة صناعية» على النحو الذي شهدته البلدان الرأسمالية الكلاسيكية (تشكّل الصناعة أقل من ١٠٪ من الناتج المحلي في لبنان، وهي صناعة تجميعية واستهلاكية وقليلة المحتوى التكنولوجي والقيمة المضافة). ومن ضمن هذه السمات ـ لبنانياً ـ اتجاه المكونات التجارية والمصرفية والعقارية نحو الانصهار في بنية رأس المال المالي المحلي، واتجاه وزن المحدّدات الريعية فيها نحو الارتفاع المطرد، مع العلم أن وظيفة الريع في مثل هذه الظروف ـ أي في ظل غلبة رأس المال المالي التبعي ـ تختلف بشكل جذري عن وظيفته الأصلية التي كانت سائدة في ظل أنماط الإنتاج السابقة على الرأسمالية. فالريع يصبح في الحالة الراهنة جزءًا لا يتجزأ من آليات التوزيع المحكومة بنمط الإنتاج الرأسمالي التبعي القائم. وهو يؤثر في «التوزيع الأولي» المباشر للدخل الذي تحدّده خريطة توزّع عوامل الإنتاج (توزّع الدخل بين رأس المال والأجور والفوائد والريوع)، وما يقتطعه كل من هذه العوامل من الناتج المحلي القائم. كما أنه يساهم بقوة أكبر في تقرير نسق «التوزيع الثانوي»

لهذا الدخل ـ خصوصاً بعد «التفاهمات» التي أتى بها اتفاق الطائف ـ عبر عمليات إعادة التوزيع التي تتولى هندستها فعلياً القوى السياسية والزعامات الطائفية المهيمنة، عبر سياسات وتدخلات مباشرة تخدم مصالحها الخاصة التي يغلب عليها الطابع الزبائني.

مصادر الريع وعوامل «ازدهاره» في الإطار الرأسمالي اللبناني: إن اقتصاد الريع عموماً لا يقتصر على التدفقات المباشرة وغير المباشرة للأموال المتأتية عن استثمار وتصدير المواد الأولية القابلة للنضوب، كالنفط والغاز وغيرهما من المواد الأولية، مع الإشارة إلى أن لبنان مرشّح للانضمام إلى البلدان المنتجة للنفط في المستقبل المتوسط أو البعيد، وينبغي بالتالي أن يتهيّأ البلد للمراحل التي سوف ينشأ فيها مثل هذا المصدر من مصادر الريع. بل إن هذا الاقتصاد (الريعي) يتغذى أيضاً ـ وإن بدرجات ونسب متفاوتة ـ من مصادر وعوامل أخرى، يتفاوت حجمها ونوعها من بلد إلى آخر. ويبرز في الإطار اللبناني بالتحديد، العديد من هذه المصادر والعوامل الفعلية والكامنة، ومن ضمنها:

أ. اتجاه ظاهرة التورّم المالي في البنية الاقتصادية المحلية نحو التفاقم على حساب الاقتصاد الحقيقي، ارتباطاً بنشوء ومن ثمّ تطور ظاهرة العجز المالي بدءًا من أواسط التسعينيات. ويعبّر التزامن بين هاتين الظاهرتين (أي بين العجز والتورّم المالي) عن حاجة مشتركة لدى طرفي التحالف القائم بين «أركان السلطة»

ورأس المال المالي والعقاري، قوامها الآتي: تحتاج الدولة إلى الاقتراض بهدف تغطية عجزها المالي المتزايد، ولاسيما إنفاقها الجاري المشبع بجميع أصناف الهدر والزبائنية والفساد؛ من جهتها تحتاج المصارف إلى توفير استخدامات مربحة للسيولة المتراكمة لديها عاماً بعد عام، ومن بين أهم هذه الاستخدامات: إقراض الدولة عبر الاكتتاب بسندات الخزينة والأوروبوندز من جهة، والتوسّع في التسليف العقاري وفي المشاركة المباشرة في المشاريع التي يشيّدها المطوّرون العقاريون، من جهة ثانية، وهذا ما وفّر للمصارف المصدر الأهم لأرباحها منذ أواسط التسعينيات.

ب. تشجيع المضاربات العقارية والمالية التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من أسس عمل النموذج الاقتصادي السائد، والتي أتاحت إنتاج قدر وافر من الريوع والفقاعات المالية، وتسهيل أعمال السمرة والتهريب ومنظومات الفساد الممأسس التي تلازمت مع أداء عمل الدولة الطائفية، خصوصاً في حقبة ما بعد اتفاق الطائف، بعدما كرّس هذا الاتفاق «الزواج الفجّ» بين بقايا زعامات دولة الاستقلال و«أمراء» الحرب الأهلية وكبار المتموّلين. ومن الواضح أن هذا النسق من التدفقات المالية وفّر ولايزال يوفّر ـ خصوصاً عبر «التوزيع الثانوي» للدخل الوطني ـ مروحة واسعة من المداخيل الخاصة التي تنتفع منها فئات اجتماعية طفيلية

تدور في فلك القوى المسيطرة، من دون أن يكون لهذه المداخيل ارتباط مباشر بأيّ عمل حقيقي ذي مردود اقتصادي منتج.

ج. الانتظام في تراكم السيولة المصرفية ذات النزعة الريعية، عبر مصدرين أساسيين: من جهة، تدفق رؤوس الأموال «الخارجية» الباحثة عن فوائد مرتفعة (خصوصاً على شهادات الإيداع وسندات الخزينة اللبنانية) في سوق رأسمالية عربية وعالمية متخمة بفائض رؤوس الأموال «الهائمة»؛ ومن جهة ثانية، تدفق تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج، الذين أصبحوا مادة التصدير الأساسية في البلاد، بعدما قلّصت سياسات الحكومات اللبنانية المتعاقبة مروحة إنتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير. وقد أمعن التحالف المهيمن في استخدام وتطويع أدوات السياسات المالية والنقدية كافة تحقيقاً لهذا الغرض، بينما حرص على إلقاء الكلفة الاجتماعية لهذه السياسات ـ عبر الهدر في الإنفاق العام والنظام الضريبي المتحيّز ـ على عاتق الطبقة العاملة والفقراء والفئات المتوسطة.

د. ضخامة التدفقات المالية ـ المعلنة والمستترة ـ التي ارتبطت بالهبات والمساعدات الخارجية: ينطبق هذا بشكل مباشر على ما تحقّق من مساعدات وهبات تقرّرت للبنان خلال العقد الأول من الألفية الثالثة في مؤتمرات باريس الثلاثة للدول المانحة، وبخاصة مؤتمر باريس (٣) الذي انعقد عام ٢٠٠٧. وهو ينطبق

كذلك على ما حصده لبنان من مساعدات وهبات أقرّتها مؤتمرات القمة العربية المتعاقبة. غير أن المصدر الأهم لمثل هذه التدفقات ربما يتمثّل في ما سمي «مكرمات» دول الخليج المعلنة منها وغير المعلنة، بما فيها التبرعات الخاصة الوافدة من بعض رعايا هذه الدول إلى الجمعيات الأهلية والسياسية الإسلامية الناشطة في لبنان. وبالطبع تتضمن تلك التدفقات أيضاً المال السياسي المرسل من جانب إيران إلى أطراف محلية متنوعة (وبخاصة حزب الله)، وبنسبة أقلّ من جانب الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الغربية، ولاسيما فرنسا.

هـ. اتساع مروحة الأنشطة الاقتصادية البسيطة التي تنتج سلعاً وخدمات غير قابلة للتداول في الأسواق، وبخاصة أسواق التصدير، والتي ظلّت قائمة ومستمرة في الحياة، بالرغم من ميلها الدائم للدوران في حلقة مفرغة من الأزمات. وينطبق هذا على الإنتاج البضاعي البسيط والمتقادم وذي القيمة المضافة المتدنية في القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك على الإنتاج التجاري والخدمي التقليدي والمتناهي الصغر. ويستفيد هذان النوعان من الإنتاج من أشكال معلنة ومستترة من «الدعم»: من جهة، من الاستخدام المجاني للمساحات العامة والأرصفة، وعدم التصريح عن الأعمال، والتهرّب من دفع الضرائب وتسديد تكاليف الخدمات العامة، وعدم الانتساب إلى الصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي وبالتالي عدم الالتزام بدفع الاشتراكات...؛ ومن جهة ثانية، يستفيد هذان النوعان من الإنتاج من التشويهات المستفحلة في بنية الأسعار الداخلية، والتي تتيح لها بصورة عامة تجنّب الخروج النهائي من الأسواق. ومن الواضح أن أشكال «الدعم» هذه تساهم في استمرار نشوء وانسياب أنواع من الريع، وإن بقي حجم هذا الانسياب على قياس ذلك النمط من الإنتاج البسيط والمتناهي الصغر.

و. الاتجاه المتزايد ـ من ضمن الآليات التنفيذية الفعلية لاتفاق الطائف ـ نحو توسيع نطاق «السياسات التوزيعية البسيطة» التي لم تتردد القوى الطبقية والطائفية الحاكمة في استخدامها، من ضمن محاصّات و«تفاهمات» فوقية تقضي بتوفير مداخيل لفئات طفيلية محدّدة، وذلك كأداة لإعادة إنتاج آليات السيطرة والاستقطاب التي تنتظم علاقة هذه القوى بـ «أعيان طوائفها وجماهيرها». ويندرج ضمن هذه «السياسات» التوسّع في توزيع العقود بالتراضي على مستوى الإنفاق العام، والاعتماد المتزايد على التعاقد الوظيفي الذي تعاظم شأنه في السنوات الأخيرة، خصوصاً في السلك العسكري وفي قطاع التعليم الرسمي. كما يندرج ضمنها أيضاً ميل الدولة الطائفية الثابت للتغاضي عن استشراء الفساد في الإدارات والمؤسسات العامة.

إن تنامي هذه القنوات الريعية المختلفة وخضوعها التبعي لسيطرة رأس المال المالي وتعايشها الدائم معه، قد خلقا بصمات واضحة وذات شأن في غير مجال: في البنية والحراك الاجتماعيين، وفي توزيع الدخل، وفي الوعي الطبقي عموماً (كما سيجري تفصيله في فقرة لاحقة). وحريّ بالحزب الشيوعي أن يأخذ هذه المسائل في الاعتبار.

٤. التشابك بين رأس المال والريع يترافق مع النمو الاستثنائي للمؤسسات الخاصة المتناهية الصغر

شهدت الحقبة المنصرمة أيضاً ترسّخ حالة أخرى من «التعايش» داخل البنية الاقتصادية، بين ازدياد السيطرة الاحتكارية لرأس المال الكبير من ناحية، وتوسّع النمو الأفقي للإنتاج البسيط وللمؤسسات المتناهية الصغر من ناحية أخرى، حتى بدت هذه البنية الاقتصادية ـ في الظاهر ـ أقرب إلى بنيتين شبه مستقلتين وخاضعتين لتقسيم عمل وآليات نمو متمايزة، بل متباينة. إن نتائج الدراسات المتاحة تفيد بأن أكثر من ثلثي إجمالي عدد أسواق الاستهلاك والإنتاج المحلية (البالغ نحو ٣٠٠ سوق تغطي أصناف منتجات وخدمات متنوعة) يخضع لسيطرة احتكارية، حيث تستأثر مؤسستان أو ثلاث مؤسسات في كل من هذه الأسواق بأكثر من ٦٠٪ أو ٧٠٪ من إجمالي قيمة المبيعات السنوية للسوق الواحدة. ولا يزيد عدد المؤسسات التي تتمتع بمثل هذه المواقع شبه الاحتكارية عن ألف مؤسسة في مجمل قطاعات

الاقتصاد اللبناني، أي ما يشكل نحو نصف في المئة من إجمالي عدد المؤسسات الناشطة في لبنان (بحسب المسحين الإحصائيين للمؤسسات العاملة في لبنان المنفذّين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٤).

ويلاحظ ـ في القطب الآخر من البنية الاقتصادية ـ أن أكثر من ٩٠٪ من المؤسسات العاملة في لبنان يقل عدد العاملين فيها عن خمسة عمال (و٩٨٪ يقل فيها عدد العاملين عن عشرة عمال)، حيث يطغى على هذه المؤسسات، بصورة عامة، انتفاخ غير صحي في الأنشطة التجارية البسيطة والبيع بالمفرّق وفي مجال النقل الخاص وصيانة السيارات، إضافة إلى مروحة واسعة من الخدمات البسيطة والطفيلية وذات الإنتاجية الاقتصادية المنخفضة. هذا مع العلم أن الجزء الأكبر من هذه المؤسسات المتناهية الصغر يندرج ضمن نطاق الاقتصاد غير النظامي، أي غير المسجل في قيود وزارتي العمل والمالية، أو في قيود الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ومن الأهمية بمكان الملاحظة أن ما يراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ من إجمالي العاملين في القطاع الخاص في لبنان يعملون في هذا النوع من المؤسسات المتناهية الصغر بالذات، أي تلك التي لا يزيد عدد الأجراء فيها عن خمسة عمال، مع الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تنتشر بشكل مكثّف في المناطق اللبنانية كافة (بما في ذلك المحافظات «الطرفية»)، بينما يتركّز معظم المؤسسات الكبيرة في العاصمة بيروت وضواحيها. ويشكّل هذا الواقع عاملاً أساسياً في ضعف طلب المؤسسات على

العمل، أي في قدرتها على خلق فرص عمل جديدة عاماً بعد عام، في الوقت الذي يتدفق فيه عشرات الألوف من الشباب سنوياً إلى سوق العمل، من خريجي التعليم العالي والمهني (التعليم المهني النظامي وغير النظامي)، ومن المتسربين من التعليم.

إن هذه المعطيات المتعلقة بواقع المؤسسات الخاصة العاملة في لبنان، وتوزّعها بحسب القطاعات الاقتصادية والمناطق المختلفة وكذلك بحسب حجم المؤسسات، ينبغي أن تشكل بالنسبة إلى الحزب الشيوعي حافزاً لاستخلاص الاستنتاجات المناسبة حول الوجهة العامة لعمله وترتيب أولوياته التي تستهدف العمال والأجراء في هذه المؤسسات، وصولاً إلى بلورة صيغ التحرك والتنظيم التي يفترض أن يعتمدها الحزب تماشياً مع هذا المعطى الموضوعي.

ثانياً ـ التحوّلات الجارية في البنية الطبقية-الطائفية للبرجوازية الكبرى

إن الحديث عن السيطرة الطبقية-الطائفية للبرجوازية يستدعي إعادة التأكيد على منطلقات أساسية سبق للحزب الشيوعي أن بحثها وحدّدها وسعى غالباً إلى الالتزام بها ـ قولاً وفعلاً ـ في أدبياته وممارساته المتعاقبة منذ مؤتمره الثاني (عام ١٩٦٨). ويستفاد من هذه المنطلقات أن جوهر الصراع، أي التناقض الأساسي، في إطار هذا النمط اللبناني من النمو الرأسمالي التابع، هو الصراع الطبقي والاجتماعي (منذ أن

سطّرت معالمه الأولى ثورة طانيوس شاهين)، وأن الظاهرة الطائفية ـ مهما كبر في الظاهر شأنها ووزنها وحجم القوى المنخرطة فيها ـ ليست سوى أداة تتوسّلها البرجوازية المسيطرة لتمييع هذا الصراع أو إخفاء حيثياته أو حرفه عن مساره الموضوعي. كما يستفاد من تلك المنطلقات أيضاً أن المحدّدات التي فرضت على البرجوازية ـ بغية تثبيت سيطرتها ـ الاستعانة في حقبة تاريخية معيّنة بما سمي «الإقطاع السياسي» ذي التمثل الطائفي الواسع، قد تغيّرت إلى حدّ كبير بفعل الحرب الأهلية، ثم بشكل خاص بفعل ما استجدّ من تطورات بعد نحو ربع قرن على توقيع اتفاق الطائف.

١. رأس المال المصرفي يشكل النواة الأساس في البنية الداخلية للطغمة المالية

استمرّت الطغمة المالية تبسط سيطرتها المطلقة على الاقتصاد الوطني، مختزلة وضابطة بشكل مكثّف للمكوّنات الأساسية التي تتشكل منها. ويتوزع رأس المال الكبير ما بين كارتيل كبار المستوردين (وبخاصة مستوردي الدواء والسيارات ومنتجات الطاقة)، والتكتل الاحتكاري المصرفي، والمجموعات العقارية الكبرى، وشبكات التوزيع العملاقة (المراكز التجارية، المولات...)، وقطاع التمثيل التجاري والوكالات التجارية العالمية، وشركات التأمين والإعلان والفرانشايز، إضافة إلى مجموعات شركات الهولدينغ المتنامية الأطراف، التي تتلطى خلفها حفنة صغيرة من كبريات العائلات

المتوارثة تاريخياً للثروة والمال. والملاحظ أنه قد جرى في العقدين الأخيرين «تطعيم» رأس المال المحلي الكبير، برافد إضافي يتغذى من شراكات استثمارية بين رجال أعمال لبنانيين يعملون في الخارج ورعايا عرب (وبخاصة خليجيين) معنيين بتنويع وجهة استثماراتهم. وقد برزت معالم هذا «التطعيم» بصورة خاصة في مجال أنشطة التوزيع - عبر المجمعات التجارية الكبرى (المولات وغيرها) - والسياحة (لاسيما الفنادق) وبنسبة أقل في قطاع المصارف والإعلان.

إن استمرار السيطرة الغالبة لرأس المال الكبير لم يحل دون بروز بعض المستجدات في بنية الطغمة المالية خلال السنوات الأخيرة. فقد سجّل المكوّنان الصناعي والزراعي (مقارنة بالسبعينيات)، تراجعاً ملحوظاً في هذه البنية، تبعاً لانخفاض حصتهما في الناتج المحلي القائم وفي مجموع القوى العاملة، ولاستمرار ضمور مختلف أدوار الوساطة التي كان يلعبها الاقتصاد اللبناني في الإطار العربي. في المقابل فإن الارتفاع القياسي في حجم فاتورة الاستيراد (الموجّه أساساً نحو الاستهلاك) إلى نحو نصف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قد عزّز، بشكل ملحوظ، الموقع المتقدّم لرأس المال التجاري الكبير، الذي يحتل فيه عدد محدود من كبار المستوردين ومن كبريات البيوتات العائلية مواقع احتكارية تاريخية راسخة. بيد أن الظاهرة الأكثر سطوعاً هي تلك التي تمثّلت أخيراً في تعزيز رأس المال

العقاري مواقعه داخل النواة العضوية للطغمة المالية، وبخاصة في إطار منطقة بيروت الكبرى وبقية مناطق محافظة جبل لبنان، مستفيداً في ذلك من توصّل هذا القطاع إلى استقطاب أكثر من ثلثي إجمالي الاستثمارات العامة والخاصة في البلد (بحسب ما تظهره النتائج التفصيلية للمحاسبة الوطنية).

ولكن بالرغم من أهمية هذه الاتجاهات المستجدة في بنية الطغمة المالية، فإن اضطلاع المكوّن المصرفي والمالي بدور متزايد الأهمية ـ في تمويل حركة الاستيراد من جهة، وإقراض الدولة من جهة ثانية، وتمويل القطاع العقاري من جهة ثالثة ـ قد جعل هذا المكوّن، بالتحديد، يحتل أكثر من ذي قبل موقع الصدارة بين مكونات تلك الطغمة المسيطرة، مستنداً في ذلك إلى العوامل والوقائع الأساسية التالية:

أولاً، استقطاب المصارف لحجم من الودائع تكاد قيمته توازي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي القائم (يعتبر هذا المعدل من أعلى المعدلات عالمياً)، مما حوّل المصارف إلى «مارد مالي» غير منازع فيه، بالمقارنة مع غيره من كبار المتنفذين في الحياة الاقتصادية المحلية؛

ثانياً، اكتساب المصارف ـ وهذا هو الأهم ـ صفة المقرض الأهم للدولة اللبنانية ـ بل مقرضها النهائي (في ظل انحسار مصادر التمويل الأخرى) ـ الأمر الذي مكّنها من احتلال موقع تفاوضي ونديّ بالغ الشأن تجاه الدولة التي تعاني عجزاً مالياً متمادياً، وأتاح لها بالتالي

التأثير المباشر في الكثير من النقاط المفصلية المتعلقة بالسياسات العامة، ومن ضمنها على سبيل المثال: التدخل في تحديد معدلات الفائدة، وفي ترجيح وجهة التعديلات الضريبية المحتملة، والتأثير في شروط تصحيح الأجور في القطاعين العام والخاص، وغيرها من المواضيع الشائكة؛

ثالثاً، ازدياد المشاركة المباشرة للمصارف في العديد من الأنشطة القطاعية الأخرى، لاسيما الأنشطة التي تعد بمعدلات ربح مرتفعة نسبياً، كالأنشطة العقارية والخدمية الكبيرة، إضافة إلى الفرص المتزايدة التي مكّنت المصارف بوضع يدها ـ بشكل أو بآخر ـ على العديد من المؤسسات الخاصة المتعثرة أو القابلة للتعثّر التي تعجز عن سداد ديونها المصرفية (وآخرها محاولة السيطرة على القطاع التكنولوجي الناشئ حديثاً)؛

رابعاً، تزامن هذا الموقع المتقدم لرأس المال المصرفي، مع ازدياد الطابع الاحتكاري للنشاط المصرفي عموماً، حيث استأثرت المصارف الخمسة الأولى ـ بين أكثر من ٧٠ مصرفاً ـ بأكثر من ثلثي إجمالي ودائع هذا القطاع وتسليفاته، الأمر الذي يؤكد بوضوح أكبر مدى سيطرة رأس المال المالي على الاقتصاد عموماً عبر حلقة ضيّقة من المصرفيين.

إن السيطرة المتزايدة لرأس المال المالي والمصرفي قد عزّزت مناخ الاعتراض لدى أقسام من الشرائح غير المصرفية من البرجوازية،

ضد استئثار المصارف بحصة أكبر فأكبر من الفائض الاقتصادي والأرباح الرأسمالية. فمنذ أن وضعت الحرب أوزارها في أوائل التسعينيات، تضاعفت قيمة رؤوس الأموال الخاصة العائدة للمصارف أكثر من مئة مرّة، في مقابل ارتفاع الناتج المحلي القائم بأقلّ من عشرة أضعاف فقط. ويعبّر هذا الشعور الاعتراضي في جانب أساسي منه عن الوجه الآخر للمفاعيل البعيدة المدى التي انطوت عليها سياسات ما بعد الحرب الأهلية، التي أدّت إلى ضمور قاعدة الاقتصاد الحقيقي والمرتكزات الإنتاجية الداخلية للتركيبة الاقتصادية-الاجتماعية اللبنانية.

ينبغي على القوى اليسارية أن تأخذ في الاعتبار، بشكل أو آخر (ومن دون أوهام)، هذا التمايز النسبي بين أطراف البرجوازية وأثره، ولو التكتيكي، على مسار التحالفات ضمن هذه الطبقة، وذلك بغية استثمار هذا التمايز قدر المستطاع، وصولاً إلى تحييد جزء من شرائح البرجوازية وتسهيل عزل الجزء الأكثر شراسة منها.

٢. «انقلاب» علاقة الزعامات الطائفية بالدولة لم يشكل عائقاً أمام تزايد السيطرة الاقتصادية للطغمة المالية

إن الدور السياسي المهيمن لما سمي «المارونية السياسية» كان قد بدأ في التراجع بعد اندلاع الحرب الأهلية، وتأكد هذا التراجع في ضوء النتائج التي انتهت إليها هذه الحرب (بما في ذلك النتائج الديموغرافية)، ثم بشكل خاص خلال حقبة السيطرة السورية على

لبنان. وبنتيجة هذا السقوط، تغيّر بشكل جذري تراتب مواقع الطوائف في علاقتها بالدولة. وانطلاقاً من هذه التغّيرات ـ وكذلك من النتائج الناجمة من «التفاهمات» المرحلية التي حصلت بين الإدارة الأميركية والسعودية وسوريا بعد غزو العراق للكويت في أوائل التسعينيات ـ برزت محاولات حثيثة، برعاية إقليمية ودولية، لتجديد صيغة النظام الطائفي اللبناني عبر إقامة نمط بديل من الهيمنة الطائفية المركبة، على أنقاض ما سمي الهيمنة المارونية. غير أن الإغراءات والأوهام لدى القيادات الطائفية حول ما يمكن أن تناله من حصص في هذه الصيغة الطائفية الجديدة المركّبة، انطوت على تكاليف بالغة الثمن دفعها اللبنانيون من استقرارهم الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالتقدم النسبي في إرساء هذا النمط الهيمني البديل خلال حقبة «التحالف السوري-اللبناني» التي بلغت أوجها خصوصاً في التسعينيات، لم يلبث أن تهاوى بشكل درامي بدءًا من أواسط العقد الأول من الألفية الثالثة، بفعل سقوط المرتكزات والتوازنات الإقليمية والدولية التي رعت تلك المحاولة: صدور القرار الدولي ١٥٥٩ عام ٢٠٠٤ الذي أحكم الخناق عملياً على الوجود السوري في لبنان، واغتيال الرئيس الحريري عام ٢٠٠٥ الذي أطلق أشكال كامنة من الحرب الأهلية في هذا البلد، والعدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز عام ٢٠٠٦ الذي أعاد تذكير اللبنانيين بحقيقة الخطر الإسرائيلي الجاثم فوق رؤوسهم. ولم تقلّل من صحة هذا الاستنتاج، محاولة إعادة ترميم

النظام السياسي اللبناني على عجل عام ٢٠٠٨، بعد الأحداث الدامية في شوارع بيروت ـ عبر محاولة تعويم اتفاق الطائف من خلال توقيع اتفاق جديد هو اتفاق الدوحة ـ لأن مفاعيل هذا الأخير لم تصمد طويلاً لأسباب عديدة، أهمها إصرار الإدارة الأميركية وحلفائها بطرق شتى على المضي في مشروع «الشرق الأوسط الجديد»، وترسّخ انقسام المنطقة إلى معسكرين إقليميين، واحد تقوده السعودية والثاني تقوده إيران. وما استمرار الفراغ السياسي المستفحل منذ فترة غير قصيرة في أعلى هرم الحكم اللبناني (في رئاسة الجمهورية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وفي العديد من مؤسسات الحكم الأخرى)، سوى التعبير الحي عن تعطّل آليات عمل النظام اللبناني بفعل ذلك السقوط الدرامي للتوازنات الإقليمية والدولية، التي لم تستقر عملية إعادة إنتاج صيغ جديدة لها حتى تاريخه، في ضوء استمرار الفوضى العارمة التي لم تكتمل فصولها في العديد من بلدان العالم العربي، بدءًا من سوريا والعراق مروراً بليبيا واليمن وانتهاءً بمصر وفلسطين والبحرين.

ولكن بالرغم من كل هذه التبدّلات العميقة في علاقة الطوائف بالدولة ـ المتزامنة مع تغيّرات في التوازنات الإقليمية والدولية المؤثرة في الوضع اللبناني الداخلي ـ فإن رأس المال المالي والمصرفي قد واصل تدعيم سيطرته على معظم حلقات الاقتصاد الوطني، بل ربما إن تلك التبدلات قد شكلت حافزاً إضافياً لتسريع هذه السيطرة. وإذا صحّ وصف المرحلة التي تلت سقوط ما سمي «المارونية السياسية»

بأنها مرحلة ذات طابع انتقالي ـ تنتظر الولادة الصعبة لنمط هيمني بديل عن النظام السياسي الطائفي ـ فإن هذه المرحلة الانتقالية بالذات هي التي شهدت ـ مقارنة بمراحل سابقة ـ أفضل الشروط المؤاتية لتنامي سيطرة الطغمة المالية عن الاقتصاد: ترسّخ الاتجاهات النيوليبرالية، وتعاظم تحرير المبادلات التجارية، وبلوغ التدفقات المالية الخارجية مستويات قياسية وانعكاسها ارتفاعاً استثنائياً في حجم الودائع المصرفية، وتسجيل الطفرات العقاربة ذروتها، وتوطّد مواقع الاحتكارات في الأسواق الداخلية... أما العالم الآخر المتمثل في الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، فإنه استمرّ يدور في حلقة مفرغة من الأزمات.

٣. الاستقلالية النسبية بين القوى السياسية المهيمنة والقوى الاقتصادية المسيطرة تتجه نحو الانحسار

إن التشابك بين الطبقة البرجوازية من جهة والدولة من جهة ثانية، كان قائماً بنسبة أو أخرى منذ نشوء الدولة اللبنانية، وهو تجسّد، خصوصاً في مراحله الأولى، في إيصال بعض أبناء كبار ملاكي الأراضي والعائلات الأساسية الميسورة ـ ممن تخرجوا في الجامعات الأجنبية الخاصة العاملة في لبنان، لاسيما منهم المحامون ـ إلى سدّة السلطة السياسية والمراتب العليا من الإدارة العامة. وبشكل عام ثمّة وجود لنوع من تقسيم العمل الضمني بين هذين الطرفين، أي البرجوازية والزعامات السياسية، يقضي بأن تتولى هذه الزعامات إدارة الأمور

السياسة وشؤون الدولة والموظفين والعاملين في القطاع العام، بينما تمارس تلك الفعاليات وظائفها الاقتصادية التقليدية بحرية شبه كاملة، في بلد يلعب فيه القطاع الخاص والاقتصاد الحرّ الدور الأساس. وكان الاتجاه الغالب على عمل الفعاليات الاقتصادية المسيطرة في تلك الحقبة، ينطوي على اتجاه نحو جمع «برجوازيات الطوائف» على قاعدة وحدة المصالح الطبقية التي تجمعها، والتي يحدّدها الطرف المسيطر. ولعب عاملان أساسيان آنذاك دوراً مهماً في تعزيز هذا الاتجاه العام نحو «الضمّ»: سيطرة ما يسمى «المارونية السياسية» على النظام السياسي من جهة، وطغيان الثقل المسيحي على الشريحة العليا من البرجوازية اللبنانية من جهة أخرى (أي على نسبة العشرة في المئة الأكثر ثقلاً وتأثيراً في عالم الاقتصاد والأعمال والمال)، بحسب ما هو مثبت في العديد من الدراسات. وفي الحالات القليلة التي كانت بعض الفعاليات الاقتصادية تجنح في تلك الفترة نحو أشكال من «الفرز»، فإنّ ذلك الجنوح كان يرتدي بصورة عامة طابعاً ثانوياً أو موقتاً مع ارتباطه معظم الأحيان بضغط أو تواطؤ هذه الزعامة السياسية الطائفية المهيمنة أو تلك، في محاولة منها لتحسين شروطها في عملية تقاسم السلطة ومنافعها.

أما بعد اندلاع الحرب الأهلية ومن ثمّ توقّفها، فإن العديد من المتغيّرات قد طرأ على واقع العلاقة بين القوى المهيمنة سياسياً والقوى المسيطرة اقتصادياً، وذلك بتأثير من العوامل الأساسية التالية:

أولاً، على المستوى السياسي، تراجع دور «المارونية السياسية» ووزنها النسبي في تركيبة النظام الطائفي (بحسب ما أشير إليه أعلاه)، نتيجة التبدلات المهمّة في علاقة وموقع كل من القوى السياسية الطائفية الأساسية بالدولة. وفي مقابل هذا التراجع «المسيحي»، حصل تقدّم ملحوظ ـ وإن متفاوت ـ في المواقع السياسية للأطراف «الإسلامية» عموماً، وانسحب هذا التقدم كذلك على فضاءات ومجالات (اقتصادية) تقع خارج الدائرة السياسية المباشرة.

ثانياً، على المستوى الاقتصادي حصلت بالفعل خروق نسبية مهمة في البنية الطائفية للشريحة العليا من البرجوازية اللبنانية بعد الحرب الأهلية، حيث تعزّز الحضور «البرجوازي السني» في عدد من فروع النشاط الاقتصادي (المصارف، التأمين، النشاط التجاري، القطاع العقاري، قطاع الاتصالات...)، كما تعزّز الحضور الشيعي (القطاع العقاري، والحلقات الوسطى من النشاط التجاري). وتزامنت هذه الخروق الاقتصادية مع التحولات الجارية في البنية الداخلية للنظام السياسي، وهي تحولات انطوت على تعديل نسبي في الحصص التي يقتطعها كل من الزعامات الطبقية-الطائفية بأشكال شتى من المال العام، عبر عمليات تلزيم عقود المشاريع العامة وتقاسم التعيينات في الوظائف الرسمية وإدارة السياسات المالية والتحكم بالصناديق الحكومية المختلفة وتوجيه سياسات الدعم وغيرها من عمليات. كما

ساهمت في تعزيز تلك الخروق الاقتصادية، المفاعيل المتأتية عن تطور ظاهرة «الهجرة إلى النفط» والالتحاق الكثيف للمسلمين بهذه الظاهرة، إضافة، بصورة خاصة، إلى البروز المدوّي للظاهرة الحريرية غير المسبوقة. بيد أن كل تلك الخروق ـ على أهميتها ـ لم تلغ واقع استمرار الغلبة المسيحية عموماً ضمن الشريحة العليا من البرجوازية، بالرغم من التراجع الحاصل في مواقع «المارونية السياسية» وعلاقتها بالدولة.

وفي ما يتجاوز النادي المغلق الذي تشترك في استقطابه الطغمة المالية المسيطرة والزعامات السياسية الأساسية المهيمنة، برزت في الحقبة الأخيرة ظاهرات جديدة تشير إلى بعض التنويع في بنية هذا النادي المغلق والى ازدياد التداخل بين أطرافه. ويمكن التوقف عند أهم هذه الظاهرات، كالآتي: تنامي فرص وثقافة الإثراء غير المشروع ـ خلال الحرب الأهلية وبعدها ـ أمام بعض السياسيين الطارئين وبعض كبار الموظفين في جهاز الدولة؛ ميل الزعامات السياسية الطائفية نحو الاستعانة ـ على صعيد التمثيل السياسي ـ برموز وفعاليات اقتصادية من داخل طوائفها، في محاولة لتأمين موارد مالية إضافية لتلك الزعامات، وتحقيق تنويع شكلي في قاعدة التمثيل الطائفي؛ اتجاه بعض الفعاليات الاقتصادية ـ بقرار أكثر استقلالاً نسبياً من تلك الفعاليات التي التحقت بصورة ذيلية بالزعامات السياسية ـ نحو الانضمام إلى نادي الزعامات السياسية اللبناني، لاسيما تلك الفعاليات التي حققت نجاحات مالية

ضخمة في الخارج، والتي سعت إلى الحلول مكان بعض العائلات السياسية التقليدية، مدعية القدرة على إخراج النظام من أزمته. وإذا كان الرئيس رفيق الحريري يعتبر استثناء من ضمن تلك الفعاليات الوافدة إلى الحقل السياسي ـ كونه يشكل توظيفاً سعودياً أساسياً ومباشراً على المستويين السياسي والاقتصادي اللبناني والعربي ـ فإنه لا يجوز التقليل من أهمية عبور العديد من الفعاليات الاقتصادية الأخرى نحو عالم السياسة، من أمثال نجيب ميقاتي ومحمد الصفدي وعصام فارس، وغيرهم. وفي المقابل برز ميل متزايد لدى بعض الزعامات السياسية للانخراط بدورها ـ وبحماس أكبر من ذي قبل ـ في عالم المال والأعمال، وخصوصاً في قطاع الاتصالات واستيراد وتوزيع المنتجات البترولية، إضافة إلى عدد وافر من المشاريع العقارية والزراعية والخدماتية الضخمة، والشواهد الصريحة على ذلك أكثر من أن تحصى (ومن الأمثلة الساطعة وليد جنبلاط ونبيه بري وفؤاد السنيورة وغيرهم من زعامات سياسية أقل شأناً).

إن هذه العوامل المختلفة قد ساهمت في تقليص الاستقلالية النسبية التي كانت قائمة قبل الحرب الأهلية بين الزعامات الطائفية من ناحية، والفعاليات الممثلة للشريحة العليا من البرجوازية من ناحية أخرى. وإذا كانت القوى المهيمنة على النظام السياسي الطائفي قد استخدمت كل أوراقها ـ من دون أن تحقّق أي نجاح يذكر ـ في محاولة إعادة تعويم هذا النظام وإخراجه من أزمته، فإن القوى المسيطرة اقتصادياً لم تحدث فرقاً مميّزاً على هذا الصعيد، وهي بالتحديد لم

تنجح تاريخياً (وربما لم تسع) ـ كما فعلت البرجوازية في أوروبا الغربية في القرن الفائت ـ في تشكيل قوة فعلية ضاغطة بغية فرض حدّ أدنى من الإصلاحات على النظام السياسي. إن هذا التراجع في الاستقلالية النسبية بين الطرفين قد جعل من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ فصل المخاطر التي قد يتعرض إليها أحدهما، عن المخاطر التي قد تصيب الطرف الآخر. وقد ازداد تشابك وتوحّد هذه المخاطر على نحو خطير في السنوات الأخيرة، بفعل تفاقم مشكلة العجز والدين العام، واضطرار القطاع المصرفي ـ قسراً أو طوعاً ـ إلى المساهمة المباشرة في إدارة هذه المشكلة، وسط توطّد الحلف الموضوعي القائم بين النواة الأساسية المهيمنة على النظام السياسي الطائفي والنواة المسيطرة على القطاع المصرفي.

إن هذا يطرح على القوى اليسارية والديمقراطية مهمة واضحة ومحدّدة، ألا وهي أولوية التصدي، عبر تحالف واسع بين القوى العمالية والاجتماعية المتوسطة وما دون المتوسطة، للنواة المركزية الضيقة في هذا الحلف بالذات، بدل استمرار بعثرة القوى الاعتراضية (المحدودة نسبياً) وتوزيعها على طائفة واسعة من الجبهات.

٤. كيف تتموضع قوى ٨ آذار و١٤ آذار حيال هذا التشابك المعقّد بين الواقع الطائفي والواقع الطبقي؟

إن كلاً من محوري ٨ آذار و١٤ آذار يعكس، في بنيته الداخلية وبشكل شبه متوازٍ، الارتباط بهذه الاصطفافات الطبقية، ولكن مع

وجوب الأخذ في الاعتبار واقع التفاوت الموضوعي - لاعتبارات بعضها تاريخي وبعضها الآخر مستجد نسبياً - في السمات الطائفية للشرائح المختلفة من البرجوازية اللبنانية (بحسب ما تمّ شرحه أعلاه). إن تعامل القوى اليسارية مع هذه الثنائية الآذارية لا يجوز أن يتحدّد انطلاقاً من معيار الموقع الجغرافي الضيّق ذي السمة الطائفية الغالبة، بل يجب أن يتحدّد انطلاقاً من مقاربة برنامجية سياسية واجتماعية ذات بعد وطني كلّي. إن هذا يعني أن التقاء اليسار - الذي هو مدعو إلى تطوير خيار استراتيجي مستقل وخاص به - مع تشكيلات من محور ٨ آذار حول موضوعات مبدئية أساسية محددة (سلاح المقاومة كعامل ردع ضد العدو الإسرائيلي، أو التصدي لمشروع الشرق الأوسط الجديد وللهجمة الاستعمارية على المنطقة، أو مجابهة التيارات التكفيرية مثلاً)، لا يلغي بالضرورة إمكانية بل ضرورة التعارض مع هذا المحور - تأكيداً لما سبق استعراضه في مقدمة هذه الوثيقة - حول مسائل أخرى بالغة الأهمية تتعلق باستسهاله التوظيف السياسي للخطاب الديني المؤثر سلباً في النسيج الاجتماعي، وعدم جديته في تعديل مشاريع قوانين التمثيل السياسي، وعدم حفاظه على الاستقلالية النسبية للقرار الوطني عن المحاور الإقليمية، وتملصه من توفير متطلبات إعادة بناء الدولة المدنية ومؤسساتها، فضلاً عن مسائل أخرى تتصل بالسياسات الرسمية الاقتصادية والاجتماعية، وبحماية الحريات الشخصية والعامة وتطويرها ودعم الثقافة الوطنية في وجه ثقافات الجماعات ما دون الدولتية.

كذلك فإن تعارض القوى اليسارية الحاد مع العديد من الخيارات السياسية والاقتصادية لقوى ١٤ آذار، لا يعفيها من بذل جهود ـ بصوت مسموع ومواقف معلنة ومبادرات شعبية منظّمة ـ لفرز مواقف هذه القوى، وصولاً إلى إمكان بلورة مساحات للتلاقي الموضعي مع مكونات منها حول مسائل تتعلق بمواجهة التيارات التكفيرية، أو حول قضايا مطلبية أو مهنية محدّدة، أو حول قضايا إصلاح وتطوير قطاعي الصحة والتعليم والجامعة اللبنانية وإنماء العمل البلدي وتطوير السياسات المدينية، وغيرها من مسائل... إن هذا النمط من المقاربات المركّبة والمنفتحة على قوى اجتماعية أكثر تنوعاً واتساعاً من تلك التي يفرضها استمرار الخضوع العملي للثنائية المسيطرة، هو الذي من شأنه تعزيز فرص اليسار ـ ومن موقعه المستقل ـ في اجتذاب أكثر من ربع أو ثلث اللبنانيين ممن يعتبرون أنفسهم خارج الاصطفافات الطائفية والمذهبية المستخدمة لأغراض «سياسوية»، والذين نجدهم بشكل شبه دائم يشاركون في العشرات من التحركات الشبابية والشعبية حول قضايا متنوعة، ولكن من دون امتلاكهم رؤية كلية وآفاقاً جامعة تدفع في اتجاه تعزيز فرص التغيير الديمقراطي على المستوى الوطني.

إن هذا النمط من المقاربات التي يفترض بالقوى اليسارية تطويرها، من شأنه إفساح المجال بشكل تدريجي أمام إمكان نقل بعض آليات الحراك والفرز الاجتماعيين إلى داخل التشكيلات الدينية والطائفية ذات الطابع الشمولي الغالب ـ مثل تيار المستقبل وحركة أمل

وحزب الله وصولاً إلى القوات اللبنانية ـ والتي تستوعب في داخلها، وإن بنسب متفاوتة، مختلف الشرائح الاجتماعية.

ثالثاً ـ حول مسألة «إعادة بناء الدولة»: هل القوى الطائفية المهيمنة راغبة فعلاً أو قادرة على إتمام هذا البناء؟

اتجهت حالة الفوضى والتسيّب في عمل أجهزة الدولة نحو الاتساع والتفاقم على نطاق غير مسبوق خلال السنوات المنصرمة، وسط ازدياد الانقسام في صفوف القوى السياسية المسيطرة. ويعود الجزء الأهم من هذا الانقسام إلى التناقض الموضوعي الحاد بين ادعاء كل من هذه القوى أنه ينشد تحقيق «التوازن الطائفي» في بنية الحكم والدولة من جهة، واستحالة تحقيق هذا النوع من التوازن في نظام سياسي طائفي كالنظام اللبناني، من دون وجود طرف يضطلع بالدور المهيمن في ذلك التوازن من جهة ثانية. وقد بدت حالة الفوضى في أداء الدولة كأنها حالة منظمة ومتفق ضمناً عليها بين القوى الطائفية المسيطرة، تسهيلاً لاستمرار تحاصّ موارد الدولة وتقاسمها، وتمكيناً لعملية إعادة إنتاج علاقة الاستتباع التي يفرضها كل من هذه القوى على «جمهور» طائفته.

١. النظرة إلى الدولة من جانب قوى ٨ آذار و١٤ آذار ... أو «لعبة المرايا المتعاكسة»

واصلت القوى السياسية والطائفية المسيطرة إمعانها في تجاوز

القوانين والأحكام والأعراف الناظمة لعملية إصدار الميزانيات السنوية ومتابعة تنفيذها وإجراء قطع حساب سنوي لها، مما أسقط أي فرصة جدية للمحاسبة والمساءلة، وعزّز نهب المال العام، وإن بنسب وأشكال متفاوتة، من جانب هذه التشكيلات المهيمنة. ومن الطبيعي في هذه الظروف أن تستمر الاتجاهات نفسها تتحكم بالسياسات المالية والضريبية المتحيّزة، وبنمط التعاطي العشوائي وغير المجدي مع مرافق الخدمات العامة الأساسية (لاسيما شبكات الكهرباء والمياه والنقل وغيرها)، وبعملية إعادة إنتاج الحلقة المفرغة للعجز المالي والدين العام، مع إصرار على تحميل تبعات خدمة الدين - كما سبق تأكيده - للطبقة العاملة والفقراء ومتوسطي الحال. بل أكثر من ذلك، فقد انتهزت القوى السياسية المسيطرة فرصة انعدام المحاسبة والمساءلة للانقضاض عملياً على أسس الوظيفة العامة ومحاولة تصفية هذه الأخيرة عبر التطييف القياسي للتعيينات الإدارية على المستويات كافة، ومحاولة إعادة تقاسم هذه التعيينات كلما تغيرت التوازنات داخل الجسم السياسي، والتغاضي عن ظاهرة الشغور الفظيع في الملاك العام الإداري، والنزوع نحو ملء هذا الفراغ بواسطة سياسة التعاقد الوظيفي المحكوم بمحاصّات انتفاعية فوقية وحسابات توزيعية بسيطة. وهذا ما أضعف محفّزات موظفي الدولة على العمل الجاد، وسهّل إخضاعهم لازدواجية المرجعية والولاء، وشجّعهم بالتالي على التملّص من الضوابط والمعايير والسلوكيات الوظيفية

والمهنية التي لا تستقيم الوظيفة العامة من دونها. ومن المؤكد أن عملية إعادة بناء الدولة لا يمكن أن تستقيم من دون معالجة وتصحيح هذا النوع من المشكلات التي تعترض الانتظام العام في أداء الدولة وفي الوظيفة العامة.

إن هذا الواقع المرير يفضح زيف الادعاءات المتعلقة بشعار «العودة إلى الدولة»، الذي ترفعه أساساً قوى ١٤ آذار كشعار مركزي في مواجهة قوى ٨ آذار، والذي تقابله هذه الأخيرة ـ عملياً ـ بالدعوة إلى وجوب الاتفاق المسبق على مواصفات عملية إعادة بناء الدولة، كمقدمة لتحقيق تلك «العودة». وكأن كلاً من الطرفين يخفي الرغبة الدفينة في دعوة الطرف الآخر إلى الانضمام إلى «دولته» أو إلى نظرته الخاصة للدولة، من دون الإفصاح بوضوح عن حقيقة الدولة المطلوب «العودة» إليها أو إعادة بنائها. وبالرغم من هذه التعمية المقصودة على مواصفات «الدولة الموعودة»، فإن الطرفين يقرّان صراحة بأن ما يقصدانه في حديثهما عن الدولة لا يعدو كونه في أفضل الأحوال صيغة من صيغ الدولة الطائفية. ويمعن الطرفان في التغاضي عمّا آلت إليه «الدولة الطائفية» في حقبة ما بعد الطائف، والتي جسّدت عملياً دولة التحاصّ بامتياز، والازدواجية في المرجعية الوظيفية، والانعدام شبه الكامل للمحاسبة والمساءلة، والاستتباع الأرعن والفجّ للقضاء. وفي موازاة هذه التعمية، يصرّ الطرفان أيضاً على تحاشي الإجابة عن السؤال الوجودي الذي بات يطرحه تراكم المأزق التاريخي في عملية

بناء الدولة في لبنان، بعد انقضاء أكثر من سبعة عقود على حصول هذا البلد على استقلاله: هل يمكن للدولة الطائفية ـ في ضوء التجارب المتكررة ـ أن تكون فعلاً دولة؟ فأي نموذج فعلي عن «الدولة» استطاعت أن تقدمه قوى ١٤ آذار في تاريخ لبنان الحديث الممتد منذ اتفاق الطائف، بعدما استمرت ممسكة بالمفاصل الأساسية للقرارات التنفيذية على مدى نحو عقدين، واستمرت كذلك ممسكة بالغالبية في المجلس النيابي؟ وفي المقابل، أي خروق فعلية بنّاءة في عملية إعادة بناء الدولة نجحت قوى ٨ آذار في تقديمها للمجتمع، وهي التي كانت شريكة فعلية في القرار الرسمي على امتداد هذه الفترة، في المجالين التشريعي والتنفيذي؟

إن النتيجة الصارخة التي أنتجتها الدولة الطائفية تتجسّد في الفشل المدوّي في إصلاح الإدارات والمؤسسات الرسمية، وفي إعادة إبراز المعايير والمزايا المهنية والخلقية والسلوكية للوظيفة العامة، وترسيخ استقلالية القضاء ومهنيته، وتسليح الجيش وتجهيزه كي يصبح قوة ردع حقيقية في وجه العدو الإسرائيلي. وهي تتجسّد كذلك في تفويت فرص النهوض بنوعية التعليم الرسمي (العام والمهني والعالي) وردم الفجوة بين المناطق اللبنانية، ومعالجة مشكلة البطالة، وإصلاح وتطوير شبكات البنى التحتية وتطوير وتفعيل سياسات إعادة التوزيع وتصحيح استهدافاتها، وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، وبخاصة نظم التأمينات الصحية العامة والتقاعد، وغير ذلك من إنجازات مرتبطة

ومتلازمة مع جوهر فكرة بناء الدولة. ويؤكد هذا الفشل أن مسألة إعادة بناء الدولة ليست مطروحة بشكل جدي على أجندة القوى السياسية المسيطرة، إلا بالقدر الذي يتيح لها تقاسم مواقع النفوذ السياسي والاقتصادي فيها، بما يخدم مصالحها المباشرة والمصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية الراعية لها.

إن القوى اليسارية مطالبة، في مواجهة هذا التحالف، بأن تعدّ العدّة لتكوين ملفاتها الخاصة بكل من القضايا المطروحة أعلاه، وأن تحدّد الخط الفاصل ـ عند كل من هذه القضايا ـ بين القوى المهنية والاجتماعية ذات المصلحة في التغيير والإصلاح، والقوى الطفيلية التي تعمل على تكريس وحماية بيئة الفساد والزبائنية التي تحيط بتلك القضايا.

٢. الفشل المحتوم لمشاريع الإصلاح الإداري المزعومة

بالرغم من البرامج المتكررة التي أطلقتها الحكومات المتعاقبة حول مشاريع ترمي إلى إصلاح أنظمة الإدارة العامة، فإن تلك البرامج لم تحصد ـ حتى تاريخه ـ إلا الفشل الذريع في إعادة بناء القطاع العام وتحديث إداراته ومؤسساته. وقد روّجت القوى السياسية المسيطرة منذ بداية الحقبة الإعمارية لفكرة استحداث وتطوير «جزر إدارية موضعية» داخل الإدارة العامة، بالتعاون الوثيق مع عدد من المنظمات الدولية ـ لاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ التي حشدت لهذا الغرض جيشاً من «المستشارين» اللبنانيين والأجانب من خارج

السلك الوظيفي. وكان يفترض بهذه «الجزر» - بحسب الخطاب الرسمي المعلن - أن تضطلع بدور الرافعة في عملية الإصلاح الإداري عموماً، وأن تنقل الخبرة المهنية وأساليب العمل الحديثة إلى مختلف دوائر الإدارة العامة.

ولكن بعد عقدين على انطلاقتها، لم تحقق هذه المهمة أي نجاح يذكر، وانتهت عملياً إلى تكريس ازدواجية هجينة في بنية الإدارة العامة، ما بين «جزر معزولة» خاضعة لبرامج عمل خاصة بها من جهة، وإدارة عامة تقليدية ومترهلة وضعيفة الإنتاجية من جهة ثانية. وفي نهاية المطاف، اقتصر عمل «الجزر» المذكورة على الالتحاق بإدارات ومؤسسات عامة مختارة تضطلع بدور حسّاس في تغطية وتأمين المصالح الأكثر إلحاحاً للتحالف الطبقي الطائفي المهيمن وللأطراف الخارجية المعنية، «الداعمة» أو «المانحة» للبنان. وقد تولّت هذه «الجزر» في تلك الإدارات والمؤسسات المحدّدة، متابعة ملفات دقيقة وشائكة كملف إدارة موضوع الاقتراض الخارجي - عبر مجلس الإنماء والإعمار - من الدول المانحة والمؤسسات الدولية المقرضة، وملف إدارة السياسة النقدية عبر مصرف لبنان (بالتعاون الوثيق مع بعثات صندوق النقد الدولي)، وملف إدارة سياسة الإيرادات والنفقات العامة عبر مديريات عامة حسّاسة في وزارة المال، ناهيك عن ملف إدارة تجهيز الجيش والقوى الأمنية عبر وزارتي الدفاع والداخلية، وغير ذلك من ملفات حيوية. وهكذا، تحولت الإدارة العامة إلى شبه

إدارتين: واحدة للتحالف الطائفي والطبقي المسيطر والأخرى للفقراء وعموم الناس.

وفي الإطار ذاته أنفقت الدولة خلال العقدين المنصرمين عشرات بل ربما مئات الملايين من الدولارات، التي خصّصت لإعداد دراسات تتعلق بإصلاح العديد من الوزارات، وذلك عبر قروض ومساعدات من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وتولت إنجاز هذه الدراسات شركات أوروبية وأجنبية ـ بالتعاون أحياناً مع شركات محلية ـ ولكنها بقيت في معظمها محفوظة في جوارير المسؤولين من دون أن تأخذ توصياتها طريقها إلى التنفيذ، بسبب عدم وجود إرادة سياسية فعلية لدى التحالف الحاكم في ولوج باب الإصلاح والتغير على مستوى إعادة صوغ السياسات العامة وتطوير إدارات الدولة ومؤسساتها. وانطوى هذا السلوك على أشكال من الهدر، التي قد لا تبرّر إلا برغبة ذلك التحالف الدفينة التي ترمي إلى فرض خصخصة العديد من المرافق والخدمات العامة الأساسية.

٣. الاتجاه نحو الخصخصة كوسيلة لتهرّب القوى المهيمنة من معالجة أزمة الدولة

إن الفشل الذريع في تأمين الانتظام المجتمعي العام ـ عبر الدولة ـ قد شجّع القوى السياسية على المضيّ قدماً في محاولة الانقلاب على الدولة ووظائفها الأساسية، مستفيدة من تنامي ظاهرة العولمة والسياسات الليبرالية. وقد شكّل موضوع خصخصة المرافق

العامة والبنى التحتية الأساسية ـ لاسيما قطاع الطاقة والكهرباء والاتصالات والمياه والنقل، وربما أيضاً خدمات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ـ أحد أبرز معالم هذا الانقلاب في النظرة إلى دور الدولة. واستخدمت تلك القوى ترسانة واسعة من الحجج لتبرير ذلك الانقلاب، بما في ذلك الحجج التي تتحمل القوى المذكورة مسؤوليتها (مثل ادعائها بفشل الدولة كلاعب اقتصادي، وتفشي الفساد والرشوة في القطاع العام، وضعف مستوى الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع، وعدم توافر التمويل اللازم، وغير ذلك من حجج). وقد سعى التحالف المسيطر منذ أواسط التسعينيات إلى إطلاق مشاريع الخصخصة الصريحة على نطاق واسع، ولكنه اصطدم بنوعين من العقبات: التنافس الشرس بين مكوّنات هذا التحالف على تقاسم «أنصبة الربح» المتأتية عن عملية الخصخصة الموعودة، والأهم من ذلك الاعتراض الشعبي العارم على تبنّي هذه المشاريع وتأييدها.

ومع ذلك، لم تتردد القوى السياسية المسيطرة في فرض أشكال من الخصخصة القسرية لمروحة مهمة من الخدمات العامة من دون إعلان صريح عن تلك الخصخصة، تاركة للأمر الواقع أن يفعل فعله في هذا المجال. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك: تشجيع بيع الطاقة الكهربائية عبر المولدات الخاصة إلى المؤسسات والمساكن والبلدات بواسطة عقود أقرب ما تكون إلى عقود إذعان؛ وتشجيع القطاع الخاص

على بيع مياه الخدمة للعموم عبر الصهاريج وكذلك مياه الشرب عبر محلات البيع بالمفرّق؛ وتسهيل حصول الشركات والأفراد على خدمات الأمن ـ في بلد عزّ فيه الأمن ـ عبر شركات خاصة؛ إضافة إلى خصخصة ضمنية لبعض خدمات التعليم العالي عبر التوسّع العشوائي في توزيع التراخيص من جانب الحكومة للعديد من مؤسسات التعليم الجامعي الخاصة.

إن النظرية الاقتصادية لا تثبت أن الملكية الخاصة هي بالمطلق أكثر فعالية من الملكية العامة، والشواهد التاريخية تؤكد هذا الواقع. فأفضل معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في تاريخ العالم الرأسمالي، هي تلك التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة ذاتها التي بلغ فيها تدخل الدولة الرأسمالية في النشاط الاقتصادي ذروته. وتؤكد هذه الشواهد أيضاً ـ بحسب ما جرى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ ـ أن المنظرين الأكثر تمسكاً بالطروحات الليبرالية الجديدة هم أنفسهم الذين كانوا الأشد حماساً لإعادة تأميم المؤسسات الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات التي تعثّرت بفعل هذه الأزمة (وكانت في أحيان كثيرة من بين المسببين الرئيسيين لها).

٤. اليسار اللبناني ومسألة إدارة المعارك المطلبية ذات الطابع الوطني

في مواجهة إمعان التحالف المهيمن في تفكيك الدولة، ومحاولته استخدام هذه العملية لتبرير الدعوات إلى خصخصة القطاع العام بحجة «أن الدولة تاجر فاشل»، فإن القوى اليسارية باتت مطالبة بأن

تضع في أعلى أولوياتها موضوع العمل على بلورة وتفصيل مشروعها ـ هي ـ لإعادة بناء الدولة وفرض إصلاحات جذرية في سياساتها العامة، الاقتصادية والمالية والضريبية والاجتماعية. ولم يعد يجدي نفعاً الاكتفاء فقط بالحجة القائلة بأن التحالف المهيمن هو الذي يتحمل مسؤولية الأوضاع البائسة التي آلت إليها الدولة (وإن كانت هذه الحجة صحيحة مئة في المئة)، لأن هذا الموقف لا يوفّر الضمانات الفعلية للحفاظ على ما تبقى من الدولة، أو الحفاظ خصوصاً على ديمومة الحقوق المكتسبة للعمال والأجراء. فقد وصلت أزمة الدولة (المنهوبة) إلى المستوى الذي باتت فيه رغبة «هذه الدولة» وقدرتها على الإيفاء بهذه الحقوق المكتسبة، موضع تساؤل كبير. ومن غير المستبعد أن تحاول القوى المسيطرة انتهاز فرصة تعرّض البلد لأي صدمة أمنية أو سياسية أو اقتصادية من النوع الكبير والمؤثّر، كي تنقضّ على ما تبقّى من تلك الحقوق. وهذا ما بات يتطلب من القوى اليسارية لدى خوضها معارك مطلبية أساسية (مثل معركة الأجور أو معركة التغطية الصحية الشاملة أو معركة إقرار نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية)، أن توازن بين رفعها للمطالب من ناحية، ونضالها من أجل فرض إصلاحات مباشرة وذات صلة، تسمح بتحقيق (وبخاصة تمويل) هذه المطالب. أي بكلام آخر، إن القوى اليسارية والنقابية ربما تكون مدعوّة في حالات كثيرة لأن تبادر ـ نيابة عن الدولة ـ إلى تشخيص المشاكل وبلورة الحلول الملموسة التي تستجيب لشعاراتها المطلبية،

والعمل بالاستناد إلى هذا الجهد على محاولة فرض هذه الحلول على الدولة. فلم يعد كافياً في حالات كثيرة رفع الشعار المطلبي فقط، بل المطلوب إرفاق ذلك أيضاً بضغط نقابي وشعبي لانتزاع إصلاحات محدّدة في السياسات العامة (المالية والضريبية والإنفاقية...)، تسمح بتحقيق المكتسبات الاجتماعية وتمويلها. ومن فضائل مجريات عملية التفاوض التي قادتها هيئة التنسيق النقابية حول سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام (أقلّه قبل انتخاباتها الأخيرة في بداية عام ٢٠١٥)، أنها أبرزت ـ وللمرة الأولى ـ أهمية هذا التلازم المطلوب بين رفع الشعار المطلبي من جهة، والدعوة الحثيثة إلى إصلاحات محدّدة ومدروسة في السياسات العامة تسمح فعلاً بتحقيق هذا الشعار من جهة ثانية. وينبغي أن يصبح هذا النوع من المقاربات ـ بالقدر الذي تسمح به الظروف ـ قابلاً للتعميم في معارك مطلبية أخرى، قد تجري في قطاعات ومرافق الخدمات العامة الأساسية المختلفة (التعليم، الكهرباء، الماء، النقل، الخ.).

إن حاجة اليسار ولاسيما الحزب الشيوعي ـ في المعركة الدائرة حول موضوع بناء الدولة ـ باتت تستدعي استنباط أدوات تحليل وشعارات وتحالفات وأشكال تنظيمية تسمح بفعالية أكبر بخوض النضالات سواء في صفوف العاملين في القطاع العام، أو في صفوف القوى الاجتماعية الخاضعة أو المعرضة للاستغلال والتهميش والإقصاء، بسبب السياسات العامة المتحيّزة لرأس المال الكبير وحسابات القوى الطائفية المهيمنة.

رابعاً ـ التغيرات الأساسية الجارية في بنية الطبقة العاملة، كركن أساسي للتحالف الطبقي النقيض

يحتل موضوع الطبقة العاملة ركناً أساسياً في جميع وثائق الحزب المتعاقبة منذ نشوئه، انطلاقاً من واقع اعتبار الحزب نفسه ـ تاريخياً ـ أنه في الدرجة الأولى حزب الطبقة العاملة. وكان أفضل ما عبّر عن هذا الواقع، مجموعة الوثائق المؤتمرية الغنية التي صدرت عن الحزب تحضيراً لمؤتمره الثاني الذي انعقد عام ١٩٦٨. غير أن وثائق الحزب لم تنجح بعد ذلك التاريخ ـ وبخاصة بعد الحرب الأهلية ـ في تقديم إجابات كافية وشافية على عدد كبير من الأسئلة الحيوية التي تتعلق بواقع تطور هذه الطبقة وبالخصائص الأساسية المحدّدة التي تميّز بها، إثر التحولات البنيوية العميقة التي شهدتها التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية خلال الحرب الأهلية وبعدها. وقد خلّفت هذه الفجوات في بعض الأحيان انعكاسات معقّدة على مسألة التحالفات الاجتماعية، وعلى نمط مقاربة الحزب للمعارك المطلبية والسياسية، الجزئية منها والوطنية. وفي معرض التحضير للمؤتمر الحادي عشر للحزب، تبرز الحاجة الماسّة إلى ضرورة العمل على ردم هذه الفجوات، من خلال محاولة تقديم إجابات ـ ولو أولية ـ على العديد من الأسئلة التي تشغل بال الشيوعيين واليساريين في الظروف الراهنة.

١. حول تعريف مفهوم الطبقة العاملة ووزنها النسبي في المجتمع

يتحدّد مفهوم الطبقة العاملة ـ ارتباطاً بجوهر منهج التحليل الماركسي ـ بصفته يشمل جميع العاملين الذين يمارسون العمل بأجر في قطاعات الإنتاج المختلفة. وتشترك هذه الفئة من العاملين بكونها تشكّل مصدر إنتاج القيمة الزائدة، التي يقتطعها رأس المال ليحوّلها إلى أرباحه الخاصة. وفي ذروة الثورة الصناعية في البلدان الرأسمالية، كان الأجراء العاملون في الصناعة يشكلون الجزء الأهم من مجموع الأجراء، ثم اتجهت هذه النسبة نحو التراجع التدريجي على مدى عقود طويلة، مع انتقال نقطة الثقل في العمل المأجور ـ ارتباطاً بتطور تقسيم العمل ـ إلى قطاعات أخرى، وبخاصة إلى قطاع التجارة والخدمات. أما لبنان الذي فاته تاريخياً قطار الثورة الصناعية، فقد تميّز على الدوام بالغلبة الساحقة للأنشطة التجارية والخدماتية فيه، وهي أنشطة تستأثر وحدها راهناً بما يراوح بين ٧٠٪ إلى ٧٥٪ من مجموع القوى العاملة (ونحو ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي القائم)، مع الإشارة إلى أن هذه النسب تكاد تنسحب أيضاً على واقع التوزع القطاعي للأجراء. ومن المشروع التساؤل في ظل هذا المعطى الموضوعي، حول ما إذا كانت ضخامة هذا الثقل النسبي لعمال التجارة والخدمات في تكوين الطبقة العاملة اللبنانية، من شأنها أن تترك بصمات واضحة على قدرات هذه الطبقة ومستوى كفاحيتها واستعداداتها وجهوزيتها للاضطلاع بدورها المنتظر كقاطرة للتغيير السياسي والديمقراطي في

البلد. وبالطبع إن الهدف الأساسي من هذا التساؤل لا يرمي أبداً إلى التراجع عن الدور القيادي الذي يفترض أن تلعبه الطبقة العاملة اللبنانية في التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية الرأسمالية، بقدر ما يرمي إلى إبراز الخصوصيات الملموسة لموقع هذه الطبقة الموضوعي في تلك التشكيلة، على أمل أن تسلّط تلك الخصوصيات الضوء على طبيعة التحالف الطبقي العريض الذي ينبغي أن يقوده أو يشارك بفعالية في قيادته الحزب الشيوعي اللبناني.

إن الوزن النسبي للطبقة العاملة (أي الأجراء) يتحدّد عموماً في أي تشكيلة اجتماعية، انطلاقاً من عوامل متنوعة، من ضمنها: البنية القطاعية للاقتصاد، ومدى انتشار المؤسسات الناشطة، ومتوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة، ووضعية العاملين في العمل، وحجم الاقتصاد الحكومي وغيرها من عوامل. وغالباً ما تطرأ في المدى المتوسط والطويل تعديلات بنيوية في كل من هذه المتغيرات، مما ينعكس بشكل مباشر على وجهة تطور الوزن النسبي للأجراء. ويستفاد من التجربة المحققة في البلدان الرأسمالية الغربية، أن نسبة الأجراء من مجموع العاملين قد مالت على الدوام نحو الارتفاع، وإن بنسب متفاوتة، وهي باتت تراوح راهناً ما بين ٧٠٪ و٩٠٪ بحسب كل من هذه البلدان. وبخلاف تجربة البلدان الغربية، فإن نسبة العاملين بأجر في لبنان قد مالت نحو الانخفاض في العقود الأربعة المنصرمة، إذ تراجعت من نحو ٦٥٪ في أواسط التسعينات إلى نحو ٥٠٪ إلى ٥٥٪

في الوقت الحاضر. وقد حصل هذا التراجع نتيجة عوامل عديدة، من ضمنها بشكل خاص ـ إضافة إلى الهجرة المتزايدة في صفوف الأجراء اللبنانيين خلال الحرب الأهلية وبعدها ـ تردي شروط العمل المأجور عموماً (لاسيما في القطاع الخاص)، والتراجع النسبي في عدد المؤسسات الكبيرة، والطفرة الهائلة في عدد المؤسسات المتناهية الصغر، والارتفاع المطرد والقياسي المحقق في نسبة العاملين لحسابهم الخاص (أي «العاملين المستقلين»)، الذين كاد وزنهم النسبي في مجموع القوى العاملة أن يتضاعف خلال هذه الحقبة، حتى وصل إلى نحو ٢٨٪ من هذا المجموع. ويشار إلى أن نصف إجمالي عدد العاملين لحسابهم هم شبه أميين ومعظمهم أقرب إلى التماثل ـ لجهة شروط عملهم ـ مع أوضاع الطبقة العاملة، وإن كانوا لا يشكلون جزءًا عضوياً من هذه الطبقة. وإلى الآن، لم تبذل القوى اليسارية أي جهد يذكر لمحاولة تعبئة هذه الشريحة من العاملين وتأطيرها بهدف مساعدتهم على تحسين ظروف عملهم والعمل على استقطابهم إلى جانب العمال والأجراء في معركة التغيير الديمقراطي.

ومن الأهمية بمكان الملاحظة أنه لو أضيفت ظاهرة غلبة العمل التجاري والخدماتي على أجراء لبنان (استنتاج الفقرة السابقة)، إلى ظاهرة التراجع العام في الوزن النسبي للأجراء والعمال عموماً، لبرزت بوضوح حقيقة التحديات التي تواجه القوى اليسارية في معرض

نضالها من أجل تحسين فرص النهوض بالدور السياسي والاجتماعي للطبقة العاملة اللبنانية، كرافعة أساسية للتغيير.

٢. حول بعض السمات الهيكلية للطبقة العاملة

إلى جانب الوزن النسبي للأجراء الذي تمّ تناوله أعلاه، تبرز سمات أخرى ذات دلالة بالغة لم تحظ نتائجها الموضوعية حتى تاريخه بالاهتمام الكافي ـ خصوصاً لجهة أثرها على أولويات العمل وأشكال التنظيم ـ من جانب القوى اليسارية وبخاصة الحزب الشيوعي. ومن ضمن هذه السمات:

أولاً: تركّز غالبية أجراء القطاع الخاص في منطقة بيروت الكبرى، في مقابل استمرار التراجع النسبي في وزنهم في المدن الرئيسية والمناطق الطرفية الأخرى، وذلك ارتباطاً بتموضع قسم كبير من المؤسسات الخاصة الكبيرة في بيروت والنواجي المدينية من جبل لبنان.

ثانياً: توزع أكثر من نصف إجمالي عدد الأجراء في لبنان على نحو ١٧٠ ألف مؤسسة خاصة لا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسة عمال، من أصل إجمالي عدد المؤسسات الناشطة في لبنان والبالغة نحو ٢٠٠ ألف مؤسسة (بحسب المسح الإحصائي للمؤسسات).

ثالثاً: الغلبة الواضحة للذكور على الإناث في صفوف الأجراء (٤ عمال ذكور في مقابل كل امرأة عاملة)، مع تجاوز نسبة الإناث العاملات من مجموع العاملين في القطاع العام ـ بكثير ـ نسبتهن

في القطاع الخاص. وتشغل العاملات في القطاع الخاص وظائف في مجال الصحة والتعليم وفي مروحة واسعة من الوظائف الإدارية الدونية نسبياً، بينما يتركّز عملهن ضمن القطاع العام في مختلف مراحل التعليم الرسمي والأعمال الإدارية المتوسطة والدنيا.

رابعاً: يتركّز أكثر من ٨٠٪ من الأجراء في القطاع الخاص مقابل ٢٠٪ في القطاع الحكومي، مع العلم أن القطاع الحكومي الذي تراجع دوره في خلق فرص العمل، لايزال يستوعب سنوياً نحو خمسة إلى ستة آلاف موظف (كمعدل وسطي في السنوات الخمس الأخيرة)، ينضم معظمهم إلى صفوف القوى الأمنية المختلفة والى المعلمين المتعاقدين.

خامساً: انتشار ما بين ربع وثلث مجموع الأجراء اللبنانيين في أنشطة خاصة غير نظامية (أي غير مصرّح عنهم للضمان الاجتماعي أو لوزارتي المالية والعمل)، مع ما يعنيه ذلك من احتمال حرمان الجزء الأكبر من هؤلاء الأجراء من أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية.

إن هذا الواقع يطرح على الحزب تحديات جسيمة، وأهمها: ضرورة البحث عن أشكال محدّدة من المواءمة بين استمرار التنظيم المناطقي لعمل منظماته من جهة، وأهمية الانتقال التدريجي نحو زيادة الوزن النسبي للتنظيم القطاعي للعمل من جهة ثانية، خصوصاً في قطاعات النشاط التي يمتلك فيها الحزب موارد بشرية ذات ثقل وازن (العمال، المزارعون، الأطباء، المهندسون، العاملون في الإعلام،

العاملون في الجمعيات الأهلية غير الحكومية، العاملون في الأنشطة الاقتصادية الحديثة والمنفتحة على عالم التكنولوجيا وشبكات التواصل والكومبيوتر...). فاستمرار اعتماد المنطقة الجغرافية نواة غالبة أو شبه وحيدة للتنظيم وللعمل الحزبي لم يعد يتماشى مع واقع التحولات الجارية في سوق العمل عموماً وسوق العمل المأجور على وجه الخصوص.

٣. حول تعدّد مكونات الطبقة العاملة والتمايز في شروط عملها

تتوزع الطبقة العاملة اللبنانية ـ أي مجموع العاملين بأجر ـ إلى فئات عديدة هي: الموظفون والأجراء في القطاع العام، وأجراء القطاع الخاص النظامي (أي المصرّح عنهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، وأجراء القطاع الخاص غير النظامي (أي غير المصرّح عنهم للضمان). وتفيد المعطيات التقريبية المتاحة إلى التوزع النسبي للعمال والأجراء في هذه الفئات الثلاث كالآتي: يعمل نحو ٥٠٪ من مجموع هؤلاء العمال في القطاع الخاص النظامي، ويتوزّع الباقي بين موظفي وعمال القطاع العام (نحو ٢٠٪) وأولئك الذين يعملون في القطاع الخاص غير النظامي (نحو ٣٠٪). وتضاف إلى هاتين الفئتين، مجموعتان من العمال والأجراء ترتديان بعض السمات الخاصة، وهما: العمال غير اللبنانيين (الذين لا تتوافر معلومات دقيقة حول أعدادهم خصوصاً إذا ما تمّ ضمّ العمال السوريين إليهم)، واللبنانيون المتعطلون عن العمل الذين كانوا يخضعون قبل تعطلهم لأشكال من

العمل المأجور (يراوح عددهم ما بين ٧٥ ألفاً و١٠٠ ألف متعطل)، والذين يفتقدون إلى أي تأطير نظامي للدعم أو للإعداد المهني، كما يفتقدون إلى أي شكل من أشكال ضمان البطالة. ومن الأهمية بمكان الملاحظة بأن نسبة الحائزين على الشهادة الجامعية بين العاملين ـ في مختلف فئات العاملين، بمن فيهم العمال والأجراء النظاميون وغير النظاميين ـ قد سجّلت ارتفاعاً ملموساً في العقدين المنصرمين، ولكن من دون توافر ضمانات كافية حول مدى التناسب بين التخصصات والمؤهلات الفعلية لهذه الفئة من العاملين، وطبيعة متطلبات الأنشطة التي ينخرطون للعمل فيها. إن المشكلة على هذا الصعيد هي ذات بعد مزدوج: من جهة، نوعية التعليم عموماً، والتعليم الجامعي على وجه الخصوص؛ ومن جهة ثانية، خصائص الطلب على العمل من قبل المؤسسات الخاصة في بلد يتميّز بطفرة استثنائية في عدد المؤسسات المتناهية الصغر التي تشغّل خمسة عمال وما دون.

إن البحث في خصائص وشروط العمل المميزة لكل من المكونات الأساسية الثلاثة للطبقة العاملة، يظهر أن تلك الخصائص والشروط تتباين إلى درجة كبيرة من فئة إلى أخرى. فبالنسبة إلى مستوى الأجر الوسطي، يمكن القول إن هذا الأخير هو أعلى نسبياً لدى فئة الموظفين والأجراء في القطاع الحكومي، منه لدى الفئتين الباقيتين، والفجوة مرشّحة للاتساع عند إقرار السلسلة الجديدة للرتب والرواتب. بيد أن تشتتّ مروحة الأجور حول الأجر الوسطي هو أوسع نطاقاً ـ بكثير ـ لدى أجراء القطاع الخاص النظامي، منه لدى

الموظفين والأجراء في القطاع العام، مما يعني أن قلّة من أجراء القطاع الخاص وموظفيه يستأثرون بالحصة الكبرى من إجمالي قيمة الأجور في هذا القطاع. أما أجراء القطاع الخاص غير النظامي، فإن مستوى أجورهم يعتبر شديد الانخفاض نسبياً، وهو في جميع الأحوال غير قابل للمقارنة مع أجور الفئتين الأخريين. وفي ما يخصّ شروط العمل المكملة للأجر ـ والمتعلقة بحجم التقديمات الصحية ومدى توافرها، ومدى ثبات ديمومة العمل، ومدى الاستفادة من تأمينات التقاعد أو تعويضات نهاية الخدمة، إضافة إلى مدى الاستفادة من بدلات النقل (وغير ذلك من شروط) ـ فإن التباينات تبدو هنا أيضاً كبيرة نسبياً، كلما جرى الانتقال من فئة من الأجراء إلى فئة أخرى. وبصورة عامة، تتفوّق وضعية موظفي الدولة وأجرائها ـ إزاء هذه الشروط المكمّلة كافة (خصوصاً لدى مقارنة نظام التقاعد في القطاع الحكومي مع نظام تعويضات نهاية الخدمة في القطاع الخاص النظامي) ـ على وضعية العمال والأجراء في القطاع الخاص، بينما تنعدم معظم تلك الشروط بشكل شبه كامل في حالة العمال والأجراء في القطاع الخاص غير النظامي.

٤. نحو خريطة طريق تحقق انسجاماً أكبر بين شروط عمل مكونات الطبقة العاملة

من الواضح، إذن، أن بنية الأجور وشروط عمل الأجراء في لبنان تشكو من تفاوتات بنيوية حادة. وينبغي الإقرار بأن مثل هذه التفاوتات من شأنها أن تخلّف تأثيرات ملتبسة ـ حتى لا نقول

سلبية ـ على وحدة الطبقة العاملة وتطلعاتها ووجهة النضالات المطلبية لكل من مكوّناتها. ومن غير الجائز ـ من وجهة نظر علمية وطبقية في آن معاً ـ أن تركّز القوى اليسارية جلّ اهتماماتها النضالية والمطلبية على الدفاع عن واحدة فقط من تلك المكوّنات على أحقيتها، من دون الاكتراث الفعلي بالمكوّنات الأخرى. إن هذا يستدعي من القوى اليسارية، تلافياً لمخاطر اتساع الفجوة بين شروط عمل المكونات المختلفة للطبقة العاملة، اعتماد وتطوير توجهات برنامجية منهجية من شأنها تعزيز الاتجاه نحو التقريب بين تلك المكونات وتحقيق قدر أكبر من الانسجام بينها. وتطرح هذه المخاطر على الحزب الشيوعي بالتحديد مهمة بلورة خريطة طريق واضحة المعالم في تعاطيه مع القضايا المطلبية التي تعني المكونات المختلفة للطبقة العاملة، والسعي الدؤوب، من دون تمييز مسبق، إلى التوفيق بين مصالحها المتباينة نسبياً، وصولاً إلى المساهمة فعلاً ـ وبقدر ما تسمح به المعطيات الموضوعية ـ في انتزاع شروط مثلى للعمل المأجور على مستوى المكونات كافة، وبالتالي إلى تحسين توازن القوى بين رأس المال والطبقة العاملة على الصعيد الوطني.

فمن غير الجائز استمرار حصر التقديمات الاجتماعية بالأجراء النظاميين في القطاعين العام والخاص فقط، في وقت لا يستفيد نحو ٣٠٪ من العمال والأجراء اللبنانيين غير النظاميين من أنظمة الحماية الاجتماعية والتأمينات العامة، كما هو أيضاً حال جزء كبير من المجتمع الريفي ومن العاملين لحسابهم الخاص، ناهيك عن السواد الأعظم من

العمال الأجانب الخاضعين للإقصاء شبه الكامل عن هذه التقديمات.

ومن ضمن الخيارات التي يمكن - بل يتوجب - اعتمادها من قبل القوى اليسارية، هي العمل على فرض التمويل الكلي للتأمينات الصحية والتقديمات الاجتماعية عبر المال العام (أي الضريبة) وتعميمها بالتالي على جميع اللبنانيين المقيمين، بدلاً من استمرار تمويلها عبر الاشتراكات التي يدفعها فقط العمال والأجراء النظاميون في القطاعين العام والخاص. وبالطبع إن مثل هذا الخيار يتطلب القيام بإصلاح ضريبي جذري يتيح تعزيز إيرادات الدولة من خلال استحداث الضريبة على الريوع العقارية وأرباح رأس المال الكبير وزيادتها.

إن المطلوب من الحزب بإلحاح هو اتخاذ موقف أكثر وضوحاً حيال مسألة استمرار الربط الرسمي المحكم بين استفادة العاملين من التقديمات الاجتماعية للأجراء (الصحة، التقاعد، بدلات النقل، منح التعليم...) ووضعيتهم في سوق العمل (أجراء نظاميون في القطاع الخاص، أجراء غير نظاميين في القطاع الخاص، موظفو القطاع العام)، مع وجوب إعطاء الأولوية لتنفيذ مشروع التغطية الصحية لجميع اللبنانيين، بمعزل عن موقعهم في هذه السوق.

٥. تضرّر الطبقة العاملة من تصدير النموذج الاقتصادي للموارد البشرية اللبنانية إلى الخارج

لقد أسس النموذج الاقتصادي اللبناني المأزوم البيئة «الطاردة»

للقوى العاملة عموماً، والشباب منهم بشكل خاص من ذوي الكفاءات العلمية والمهنية، ممن أنفق عليهم المجتمع مبالغ طائلة لتعليمهم وإعدادهم المهني كي يصبحوا الرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد (يبلغ رصيد هجرة اللبنانيين نحو مليون نسمة منذ عام ١٩٧٥، وتقدر نسبة الناشطين اقتصادياً بينهم بنحو ٤٥٪ إلى ٥٠٪). وقد تفاقمت معدلات الهجرة إلى الخارج خلال السنوات الأخيرة، بسبب تراجع النمو الاقتصادي بعد عام ٢٠١٠، وتزايد الخلل البنيوي سواء بين العرض الكلي والطلب الكلي على العمل، أو بين بنية العرض وبنية الطلب على العمل. هذا مع التأكيد أن العامل الأهم المتسبّب بالخلل في سوق العمل يبقى قائماً على مستوى الطلب على العمل، أكثر منه على مستوى العرض. وتصرّ البرجوازية وأركان النظام الطائفي على وصف هجرة الموارد البشرية اللبنانية إلى الخارج بكونها «نعمة»، وهي قد لا تكون مخطئة في هذا الوصف لأن تلك الهجرة هي فعلاً كذلك، من زاوية المصالح السياسية والطبقية التي يعبّر عنها هذا التحالف، وفقاً لتفاعل وتسلسل العوامل الأساسية التالية: يتمّ تشجيع وتعظيم عملية تصدير رأس المال البشري اللبناني الذي بات ـ في المنطق المركنتيلي للبرجوازية اللبنانية ـ «السلعة» شبه الوحيدة المتبقية للتصدير، فتتدفق التحويلات من لبنانيي الخارج ويصبّ معظمها في توسيع قاعدة الودائع لدى المصارف المحلية، وبنتيجة ذلك تصبح هذه المصارف أكثر قدرة على إعادة إنتاج هذا النموذج من الاقتصاد (عبر

تحكمها النمطي التاريخي بقنوات التسليف إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة)، كما تصبح الفرصة متاحة أمام الدولة ـ التي تعاني عجزاً مالياً محكوماً بسوء إدارة نفقاتها وإيراداتها ـ للتوسع في الاقتراض من تلك المصارف مقابل معدلات فائدة مرتفعة، يجري في المطاف الأخير تحميل المواطن العادي كلفتها.

ولكن هذه «النعمة» سرعان ما تتحوّل إلى «لعنة»، إذا ما نظر إليها من زاوية المصلحة العامة للبلد والاقتصاد والمجتمع، لأن هذه الهجرة شبه القسرية لمئات الألوف من الشباب اللبنانيين قد خلّفت ـ ولاتزال ـ انعكاسات وارتدادات سلبية على الصعيدين السياسي والاقتصادي وعلى مستوى خصائص سوق العمل وشروطه، وذلك للأسباب الأساسية التالية:

أولاً، انطوت هذه الهجرة على كلفة اقتصادية عالية، لأن اللبنانيين المهاجرين يتمتّعون بشكل عام بكفاءات علمية ومهنية أعلى نسبياً من كفاءات القوى العاملة المحلية، وكان من شأنهم بالتالي، لو انخرطوا في سوق العمل الداخلية، أن يساهموا بفعالية أكبر في النهوض بالاقتصاد اللبناني وفي تنويع قاعدته الإنتاجية وتدعيم مزاياه النسبية المقارنة، مما كان أتاح الفرصة أمام توزيع أفضل لثمار هذا النهوض بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛ ويضاف إلى ذلك أن ما أنفقه اللبنانيون على تعليم أبنائهم المهاجرين ـ بدءًا من صفّ الروضة حتى نهاية المرحلة الجامعية ـ يبلغ أرقاماً خيالية، وليس ثمة ما يثبت أن قيمة التحويلات السنوية التي يرسلها هؤلاء المهاجرين إلى البلد كافية لتحقيق المردود

الوسطي المقبول على استثمارات ضخمة كتلك التي أنفقها المجتمع اللبناني على التعليم.

ثانياً، إن هذه الهجرة قد انطوت أيضاً على كلفة سياسية باهظة، لأنها أفرغت البلد من جمهور كثيف من المواطنين، الذين يعتبرون من الناحية المبدئية أكثر وعياً وتطلباً لانتزاع حقوقهم المشروعة، وأكثر تمسكاً بإبداء الرأي والمحاسبة والمساءلة ورفع صوت النقد عالياً. وقد قلّص هذا النزف البشري موضوعياً حجم ونوع الضغط المنظم الذي كان يمكن أن تمارسه هذه الموارد والكفاءات الشبابية المهاجرة ـ لو أتيح لها أن تستقرّ في بلدها الأم ـ على تحالف الزعامات الطائفية والطغمة المالية في اتجاه إلزام هذا التحالف بحدّ أكبر من الإصلاحات السياسية والديمقراطية العامة.

ثالثاً، كذلك انعكست هذه الهجرة سلباً على السقف الموضوعي لما كان يمكن أن تصل إليه النضالات الديمقراطية العامة والمطلبية ـ بما في ذلك نضالات الحركة النقابية عموماً ـ كونها طالت نسبياً فئات متمرّسة مهنياً وبالتالي مهيأة لأن تكون أكثر وعياً لمصالحها الاقتصادية والاجتماعية، وأكثر استعداداً لخوض المواجهات التي تتيح لها تحقيق هذه المصالح، لاسيما ما يتصل منها بتحسين بيئة العمل وشروطه وتطوير الآليات النظامية للترقي المهني.

رابعاً، شكلت التحويلات الوافدة من اللبنانيين العاملين في الخارج (التي تصل إلى ما بين ربع وخمس الناتج المحلي القائم)،

مصدراً مهماً من مصادر دعم استهلاك ومستوى معيشة قسم لا يستهان به من الأسر المقيمة في لبنان، والتي قد لا يقلّ عددها عن نحو ثلث إجمالي عدد الأسر المقيمة في لبنان، ما أدى إلى «ترويض» تلك الأسر وإلى تغييبها بصورة عامة عن ساحات النضال المطلبي والسياسي، وهذا الأمر ساعد النظام القائم على إعادة إنتاج نفسه بشكل مستدام.

خامساً، الأخطر من ذلك كله في المدى المتوسط، يكمن في أن توطّد تيارات الهجرة اللبنانية إلى الخارج والاستقرار النسبي في وجهتها، قد شجّعا الكثير من اللبنانيين ـ وبخاصة المسيحيين منهم ـ على الحصول على جنسيات أخرى غير الجنسية اللبنانية، وسهّلا بالتالي ميلهم المتكرر نحو ترك البلد، كلما تفاقمت الأوضاع الأمنية والسياسية اللبنانية الداخلية. وفي ظل تنامي التيارات الأصولية والتكفيرية الإسلامية في غالبية البلدان العربية راهناً، واحتمال انتقال ارتداداتها المأسوية المباشرة إلى لبنان، يبرز خطر اتساع هجرة اللبنانيين، ولاسيما في صفوف المسيحيين، كخطر داهم قد لا ينجو لبنان من نتائجه السياسية والاقتصادية المدمّرة في المدى القريب والمتوسط.

٦. تضرّر الطبقة العاملة من تشجيع النموذج الاقتصادي استيراد اليد العاملة الرخيصة من الخارج

إن النموذج الاقتصادي السائد قد اتجه تاريخياً ـ وبالتزامن مع تعاظم هجرة اللبنانيين إلى الخارج ـ نحو تسهيل استيراد اليد العاملة

الرخيصة والقليلة التأهيل من الخارج (وبخاصة السورية والآسيوية منها)، واستثمارها في حقول محددة. ومن بين أهم أهداف هذه الهجرة، إفساح المجال أمام رأس المال الكبير كي يقتطع جزءًا أكبر نسبياً من القيمة الزائدة المنتجة محلياً، عبر زيادة معدل استغلال العمال والأجراء، اللبنانيين وغير اللبنانيين. وبشكل عام تخضع هذه العمالة الأجنبية لشروط عمل متردية، وهي تتركز خصوصاً في قطاعي الزراعة والبناء وفي مجال الخدمة المنزلية، وكذلك في أنشطة ومهن مرتجلة وغير نظامية تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية. وبالرغم من أن تلك العمالة الوافدة لم تكن تنطوي، حتى ماض قريب، على منافسة حادة ومباشرة للعمالة اللبنانية ـ باستثناء مروحة ضيّقة من أنشطة اقتصادية محدّدة ـ إلا أنها مع ذلك انعكست بصورة غير مباشرة على شروط العمل المحلية، من خلال إبقائها سيف التسريح من العمل مسلّطاً فوق رؤوس العمال اللبنانيين، الأمر الذي أضعف قدراتهم التفاوضية.

ولا بد من الإقرار أن المشكلات العميقة والمعقّدة التي تعرّضت لها ـ ولاتزال ـ هذه اليد العاملة الوافدة، لم تحظ على مدى الفترات المتعاقبة بأي متابعة واهتمام جديين من جانب القوى اليسارية، التي مالت عملياً نحو اعتبار تلك المسألة بصفتها مسألة غير ذات أولوية. هذا مع العلم أن أولئك العمال يشكلون من الناحية المبدئية جزءًا لا يتجزأ من الطبقة العاملة في لبنان، وكان ينبغي أن تؤخذ مندرجات هذا

الواقع في الاعتبار، وأن يصار ـ انطلاقاً من المبادئ والحقوق المكرّسة في معاهدات العمل الدولية ـ إلى إشراكهم في النضالات المطلبية والتحركات العمالية التي كان يفترض أن تنظمها الحركة النقابية في لبنان، على غرار العلاقة القائمة (على سبيل المثال) في أي من بلدان أوروبا الغربية بين الحركات النقابية والعمال الأجانب المقيمين في تلك البلدان. ولا بدّ من التأكيد على أن استيراد اليد العاملة غير اللبنانية قد لا ينجم عن هجرات طوعية، نظامية أو غير نظامية فقط، بل هو قد يتأتى أيضاً عن هجرات قسرية إلى لبنان، كما هو حال موجات النزوح السوري إلى هذا البلد في السنوات الثلاث الأخيرة.

إن القوى اليسارية مدعوة إلى تسليط الضوء على النتائج المعقّدة المترتبة عن تزايد تدفقات هذا النوع من الهجرات الوافدة، وإلى محاولة الحدّ، قدر المستطاع، من التعارض في المصالح بين العمالة الأجنبية الرخيصة المستوردة وفئات محدّدة من العمال والأجراء اللبنانيين المعرضين للمنافسة، وصولاً إلى بلورة أجندة عمل تحدّ بشكل تدريجي من حجم هذه التدفقات وتحمي مصالح العمال عموماً بما يشمل العمال اللبنانيين وغير اللبنانيين.

٧. النظام الطبقي-الطائفي يمعن في تفكيك الحركة النقابية

حتى خلال سنوات الحرب الأهلية المتمادية، استطاعت الحركة النقابية اللبنانية الحفاظ على قدر معيّن من وحدتها وكفاحيتها ووعيها الديمقراطي، مع تمسكها باستقلالية نسبية عن أطراف النظام السياسي

الطائفي. ويشهد على ذلك سيل المعارك المطلبية الضخمة التي قادتها للدفاع عن القوة الشرائية للأجور، على امتداد حقبتي التضخم الصاعد بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨٤، ثم التضخم الفالت بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٤. كما تشهد على ذلك، التظاهرات الشعبية الجماهيرية المتكررة التي نظمتها الحركة النقابية على خطوط التمّاس التي كانت تفصل بين شطري العاصمة، أثناء سنوات الحرب الأهلية. وقد لعبت آنذاك النقابات والاتحادات النقابية الديمقراطية واليسارية ـ بقيادة الاتحاد الوطني للنقابات ـ دوراً أساسياً في صيانة وحدة العمل النقابي عموماً، ومنع تخريبها من جانب قوى الأمر الواقع التي تقاسمت السيطرة على البلد والدولة والمجتمع. أما بعد انتهاء الحرب الأهلية ـ وبخاصة في حقبة الهيمنة السورية ـ فقد عمدت القوى الأساسية المتحكمة بالنظام السياسي الطائفي، إلى قمع التظاهرات العمالية وإلى الإطباق على مفاصل الحركة النقابية، في محاولة لتطويع هذه الأخيرة في خدمة المصالح السياسية والطبقية لقوى الأمر الواقع الجديد. وفي أقلّ من عقدين ـ بدءًا من أواسط التسعينيات ـ نجح التحالف الطائفي المهيمن في مضاعفة إجمالي عدد الاتحادات النقابية المرخّص لها نحو ثلاث مرّات، في وقت كان يسجّل فيه تراجع القاعدة المادية والإنتاجية للاقتصاد اللبناني خصوصاً في قطاعي الزراعة والصناعة، فضلاً عن تراجع نسبة العمل المأجور إلى إجمالي القوى العاملة على المستوى الوطني (بحسب ما سبق تناوله في فقرة سابقة من هذا التقرير). ومعظم

الاتحادات النقابية الجديدة المرخّص لها من قبل النظام، كانت مهندسة ومفصّلة على قياس القوى الطائفية والطبقية المسيطرة أو كانت تدور في فلكها، مما حوّل الاتحاد العمالي العام إلى مجرّد بناء فوقي، وأتاح للقوة التصويتية الغالبة داخله أن تنتقل من دفّة إلى أخرى، على نحو يتناقض مع المصالح الحقيقية للقسم الأكبر من العمال والأجراء في لبنان.

وقد حاول الاتحاد الوطني للنقابات (وقوى نقابية أخرى) خصوصاً خلال العامين المنصرمين إلى الانعتاق من أسر هذا التطويق، وهو سعى - وبالرغم من الصعوبات الداخلية الجمّة التي يواجهها - إلى العمل من خارج الاتحاد العمالي العام، وأطلق أو ساهم في إطلاق مواقف نقابية مستقلة وتحركات عمالية وشعبية حول قضايا مطلبية ووطنية متنوعة. ولكن من الواضح أن هذه النضالات التي خاضها الاتحاد الوطني اصطدمت وتصطدم بالحائط المسدود الذي شيّده التحالف الحاكم أمام تطور الحركة النقابية، مدعوماً في ذلك بمن يتولى القيادة في الاتحاد العمالي العام. وقد خلّف هذا الواقع النقابي البائس والمرير بصماته الواضحة في غير مجال:

- في تراجع الحركة الإضرابية والاحتجاجية عموماً في صفوف العمال، وفي انخفاض معدلات الانتساب إلى النقابات - ولاسيما في أوساط العمال الشباب - واستمرار الغلبة الذكورية على المنتسبين بالرغم من ازدياد نسبة النساء العاملات.

- في تشويه التمثيل النقابي وتكريس طابعه الفوقي وإضعاف تداول السلطة داخله وإغلاقه في وجه العمال الشباب، وفي تقلّص المسافة بين القيادة الرسمية للحركة النقابية من جهة، وأجهزة النظام وزعاماته الطائفية، من جهة ثانية.
- في التواطؤ المعلن أحياناً والمستتر أحياناً أخرى بين هذين الطرفين ـ ومن خلفهما النواة الأساسية للبرجوازية اللبنانية ـ حول ملفّات أساسية كثيرة تهمّ الطبقة العاملة، ومن ضمنها ملف تصحيح الأجور في القطاعين العام والخاص، وملف مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية، وملف إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وغيرها من ملفات مهمّة.
- يضاف إلى ذلك أيضاً عدم حصول أي تقدم فعلي خلال كامل هذه الفترة المنصرمة، في التوجّه نحو إقرار قانون جديد للعمل يعالج الفجوات الهائلة التي نشأت منذ إصدار قانون عام ١٩٤٦، وكذلك في التوجه نحو إقرار هيكلية نقابية جديدة تراعي واقع التحولات والتغييرات الحاصلة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

إن القوى اليسارية ـ والحزب الشيوعي بالتحديد ـ مدعوة لأن تضع مجمل هذه القضايا المتعلقة بتطوير الحركة النقابية في موقع متقدم من سلّة أولوياتها، وأن تهندس وتخوض المعارك ـ معركة تلو الأخرى ـ بغية إعادة النهوض بهذه الحركة وتجديد آليات عملها

وضمّ كوادر شابة إلى قياداتها، وصولاً إلى التمكن من استهداف كل مكونات الطبقة العاملة، وليس فقط بعضاً من تلك المكونات. والخيار الاستراتيجي المطروح في هذا المجال هو العمل على تشكيل قطب نقابي بديل للاتحاد العمالي العام، الذي أمعن فيه التحالف المهيمن تمزيقاً واستتباعاً وانحرافاً، وتكثيف النضال من أجل إقرار هيكلية نقابية وأساليب عمل ذات طابع ديمقراطي.

٨. هيئة التنسيق النقابية... ومشروع البديل النقابي

إن الشعلة المضيئة التي برزت على المستوى النقابي في الحقبة الأخيرة، تمثّلت في تجربة هيئة التنسيق النقابية التي خاضت على مدى ثلاث سنوات معركة إقرار سلسلة جديدة للرتب والرواتب في القطاع العام، بعد نحو ١٦ عاماً من التجميد الفعلي للأجور في هذا القطاع. وقد اصطدمت هذه التجربة بمستوى غير مسبوق من التعاضد بين الزعامات السياسية المهيمنة ورأس المال المالي المسيطر، بغية منع إقرار المطالب المحقّة للمعلمين وللعاملين في القطاع العام، والحؤول دون تحوّل هذه التجربة إلى مثال يحتذى به على المستوى النقابي الأعم والأشمل. وقد وصل الأمر بالتحالف الطبقي المسيطر، إلى درجة التدخل المباشر والأرعن في مجمل مجريات انتخابات رابطة أساتذة التعليم الثانوي (أوائل عام ٢٠١٥)، بهدف فرض صيغة تمثيلية «توافقية» على قيادة الرابطة، يتم من خلالها تدجين القرار المستقل للمعلمين واحتواؤه، وإخضاعه لسقف سياسي ومطلبي تحدّده مصالح

علاقات المحاصّة الفوقية بين مجمل أطراف هذا التحالف. وإذا كانت القوى السياسية المسيطرة قد نجحت ـ عبر تدخلها في انتخابات الهيئات التمثيلية للمعلمين في مراحل التعليم كافة ـ في إحداث خرق لمصلحتها في بنية هذه الهيئات، فإن ما تمخّض عن تلك الانتخابات من بروز كتلة قاعدية مستقلة عريضة بين المعلمين، من شأنه أن يفتح الباب بشكل واسع للمضي قدماً في عملية بناء الأطر النقابية المستقلة والفاعلة، التي يمكن عبرها استكمال خوض المعارك المطلبية والنضلات الديمقراطية العامة بفعالية ونجاح.

وبالرغم من أن تجربة هيئة التنسيق تحتاج إلى تقييم معمّق بغية الإحاطة بما انطوت عليه من نقاط قوة ونقاط ضعف، فان الدروس والعبر المستخلصة من المواجهات المتواصلة على هذا الصعيد منذ أكثر من ثلاث سنوات، يجب أن لا تغفل حجم النجاحات الفعلية والكامنة التي سجّلتها هذه التجربة، وإن كان فرض المطالب المحقّة لم ينجز حتى تاريخه. وفي هذا الإطار، يمكن تسجيل الآتي:

- استطاعت هيئة التنسيق ـ للمرّة الأولى في التاريخ الحديث للبلد ـ مواجهة وخرق الاصطفافات الطائفية المترسّخة، وأطلقت العنان لحركة شعبية مطلبية واسعة النطاق، شملت فئات اجتماعية ومهنية من المناطق اللبنانية المختلفة، وهذا ما بعث الأمل من جديد لدى فئات واسعة من اللبنانيين الذين يتوقون إلى تحقيق مصالحهم الفعلية بعيداً عن أي اعتبار طائفي؛

- جمعت الهيئة في إطار هذه الحركة الشعبية ـ كذلك للمرة الأولى في التاريخ الحديث للبلد ـ قطاعات واسعة من الأجراء والموظفين ممن ينتمون إلى القطاعين العام والخاص، وتمكّنت من صوغ برنامج موحّد لتحركهم يتسم بقدر كبير من التوافق والانسجام بين المكوّنات المختلفة المنتسبة إلى الهيئة، هذا مع العلم أن موظفي الدولة كانوا ممنوعين حتى ماض قريب من المشاركة في أي حركة إضرابية؛
- كشفت هيئة التنسيق بوضوح لا لبس فيه، زيف وهشاشة المواقف التي اتخذتها غالبية القوى السياسية المهيمنة (بما فيها قوى تنتسب إلى ١٤ آذار وقوى تنتسب إلى ٨ آذار) حيال ملف المطالب المشروعة لأساتذة التعليم الرسمي وموظفي القطاع العام، وبيّنت أن أكثر ما يهمّ هذه القوى في تعاطيها مع ذلك الملف، هو دفعه في الاتجاه الذي يخدم عملية استمرار تقاسم المصالح والمنافع الفوقية المتبادلة بين أطراف السلطة؛
- اتجهت الهيئة، مع تعاقب جولات التفاوض مع أطراف الحكم، إلى تجاوز السقف المطلبي البحت لبرنامج تحركها، بعدما تيقّنت أن الحكم يعمل على إقحام ملف السلسلة في إطار التوجهات والسياسات الاقتصادية التي سبق أن أقرّها في مؤتمر باريس (٣). وقد عمدت الهيئة، في مواجهة هذه المحاولة، إلى إعادة صوغ برنامجها ضمن مشروع شامل لإصلاح الدولة وسياساتها

الاقتصادية والاجتماعية (السياسة المالية والضريبية، السياسة الاجتماعية...)؛

- أرست هيئة التنسيق ـ عبر التجربة النضالية الغنية التي راكمتها في السنوات الثلاث الأخيرة ـ حجر الزاوية لقيام حركة نقابية من نوع جديد: حركة جماهيرية بامتياز متحررة من الارتباط الذيلي بتحالف السلطة والمال (كما هو حال الاتحاد العمالي العام راهناً)، حركة تنمو بشكل مطرد مع انضمام روابط المعلمين وأساتذة التعليم الرسمي والخاص وموظفي الإدارات العامة إليها تباعاً، إلى جانب لجان عمالية ونقابات واتحادات نقابية قائمة وأخرى قد يجري تأسيسها.

إن المعركة التي خاضتها هيئة التنسيق النقابية ـ حتى نهاية عام ٢٠١٤ ـ شكلت مناسبة بالغة الأهمية لمحاولة كسر غطرسة التحالف الطبقي-الطائفي المهيمن، وإعادة الاعتبار إلى الوظيفة العامة وحقوق العمال والموظفين. إن الجولات التفاوضية المتعاقبة التي اختبرتها هيئة التنسيق النقابية مع ممثلي جميع تشكيلات السلطتين التشريعية والتنفيذية وأصحاب العمل، لم تنجح في النيل من إرادتها الفولاذية في التمسك بالمصالح المشروعة للموظفين والأجراء والمعلمين. وقد قاومت هيئة التنسيق كل الإغراءات المقدّمة لها: فهي رفضت ـ أولاً ـ فكرة التوظيف السياسي لمشروع السلسلة في التجاذبات الفوقية بين أطراف الحكم؛ كما رفضت ـ ثانياً ـ الضغوط الرامية عن قصد إلى

التضحية بمصالح أحد مكوّناتها خدمة لمصالح مكوّنٌ آخر؛ وأصرّت بالمطلق ـ ثالثاً ـ على أن يتم تمويل السلسلة لا عبر الإصدار النقدي الورقي ذي الطابع التضخمي، بل عبر اقتطاع ضريبي إضافي من الأرباح الرأسمالية والريعية، حتى لا ينجم عن إقرار السلسلة ارتفاع في أسعار الاستهلاك أو في معدلات الفوائد (إلا كنتيجة لممارسة إحتكارية موصوفة). وهي عطّلت بذلك محاولات تمويل السلسلة على حساب الفقراء والطبقة الوسطى من خلال القبول بزيادة الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الرسوم غير المباشرة.

ولكن الأهم من ذلك، أن هيئة التنسيق قد عمدت ـ في مواجهة التحالف المهيمن الساعي إلى إعادة تعويم جميع مقررات مؤتمر باريس (٣) وتوصياته ـ إلى تصعيد مواقفها وعدم الاكتفاء فقط بانتزاع مكاسب تخص الفئات التي تعبر عن مصالحها المطلبية المباشرة، وعملت في اتجاه التحوّل إلى كتلة شعبية جامعة تدفع نحو فرض إصلاحات هيكلية وطنية شاملة تطال المرتكزات الأساسية للنموذج الاقتصادي والاجتماعي القائم، وتندرج تحت العناوين الأساسية التالية: مقاومة إحجام الدولة عن وضع موازنات وحسابات صحيحة، وتغاضيها عن الاعتداءات المتمادية على حقوق المواطنين والمصلحة العامة والأملاك العامة، وإمعانها الممنهج في ضرب الإدارة العامة وتهشيم صورتها ومشروعيتها، وإصرارها على إلغاء التوظيف النظامي واستبداله بصيغ هجينة من التعاقد الوظيفي، ورفضها إعادة صوغ بنية

النظام الضريبي وأولويات الإنفاق العام، وتقاعسها عن تحسين نوعية التعليم الرسمي العام والمهني والجامعي، ورفضها العملي لمشروع التغطية الصحية الشاملة للبنانيين.

إن اليسار اللبناني مطالب بالاستفادة من تجربة هيئة التنسيق النقابية، بغية تحويل النضال المطلبي والنقابي من مجرّد نضال يستهدف تحقيق مطالب جزئية تخصّ هذا الفريق أو ذاك من الأجراء والعاملين، إلى رافعة أساسية للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (وبالتالي السياسي) في البلد.

٩. حول التشكيلات الطبقية الأخرى:
«الطبقة الوسطى» و«الفئات الرثّة»

لقد أكّد ماركس، في معرض تحليله للصراع الطبقي في فرنسا، أن البنية الطبقية لا تقتصر بشكل عام على الطرفين اللذين يتحدّد بهما التناقض الأساسي في المجتمعات الرأسمالية، أي البرجوازية الصناعية - ومن ثمّ رأس المال المالي - من جهة، والطبقة العاملة من جهة أخرى. وكلما كانت معالم البناء الطبقي غير محددة المعالم بصورة دقيقة وحاسمة - كما هو عليه الحال في لبنان، الذي تغلب على اقتصاده الأنشطة التجارية والخدماتية والهجرات الكثيفة والانفتاح الشديد على الخارج - يميل وزن التشكيلات الطبقية الأخرى ودورها نحو الارتفاع، بما في ذلك الطبقة الوسطى. ويتأثر حجم ونوع الطبقة الوسطى في لبنان بعوامل متنوعة ومتداخلة، بعضها يغلب عليه الطابع الداخلي

وبعضها الآخر الطابع الخارجي. بالنسبة إلى العوامل الداخلية، تبرز ثلاثة مصادر أساسية لتشكّل الطبقة الوسطى: أولاً، الموقع الذي يحتله الفرد (أو الأسرة) في عملية الإنتاج ومستوى الدخل المحقق بانتظام من هذا الموقع، عبر عملية «التوزيع الأولي» للدخل؛ ثانياً، مستوى انتفاع الفرد أو الأسرة (أو جماعات طفيلية محدّدة) من الطفرات المتعاقبة للريع العقاري وأنواع أخرى من المضاربات، وخصوصاً من ثمرات «التوزيع الثانوي» للدخل الذي يأخذ أشكالاً عديدة، أهمها الأموال والدعم المعلن أو المستتر والمزايا الأخرى المختلفة، التي تتولى القوى السياسية المهيمنة توزيعها أو إعادة توزيعها على «جمهورها»، والتي غالباً ما يجري اقتطاعها من المال العام عبر قنوات التوزيع التي تسيطر عليها تلك القوى؛ ثالثاً، مستوى حيازة الأصول المادية وغير المادية من قبل الفرد أو الأسرة، سواء عبر عامل التوارث العائلي أو عبر استثمارات تنتج عوائد مالية للمعنيين بها وغالباً ما تكون مموّلة بواسطة تراكم ادخارات سابقة أو راهنة. أما بالنسبة إلى العوامل الخارجية لتشكل الطبقة الوسطى، فإنها تتحدّد بمدى الانتفاع من تدفقات التحويلات التي يرسلها اللبنانيون العاملون في الخارج إلى أسرهم، أو انتفاعهم من المال السياسي الخارجي المتدفق بأشكال شتى (عبر السياسيين المحليين) إلى لبنان. إن التحليل التقريبي لما هو متاح من معطيات متقاطعة حول هذه العوامل المختلفة ـ وما يحتمله مفهوم الطبقة الوسطى من وجود مروحة من الشرائح الاجتماعية المتدرجة

ضمنها ما بين حدّين أدنى وأقصى ـ يسمح بتقدير حجم هذه الطبقة بما يراوح بين ٣٥٪ و٤٥٪ من مجموع الأسر اللبنانية المقيمة، مع وجود حراك شبه دائم بين شرائحها المختلفة (صعوداً وهبوطاً)، مع إمكان شمول هذه الشرائح لفئات يغلب عليها طابع «الفئات الوسطى الرثّة».
إن هذا الحجم لا يعتبر متدنياً في المقارنات الدولية، وربما هو يفسّر، إلى جانب عوامل أخرى، العوامل والأسباب العميقة والطويلة المدى التي سمحت باستمرار عملية إعادة إنتاج النظام السياسي اللبناني الطائفي على امتداد نحو قرن، بالرغم من كل الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرّض لها هذا النظام (بما في ذلك الصدمات الأمنية)، وبالرغم كذلك من فشله الثابت في بناء دولة عصرية واقتصاد مزدهر.

أما الفئات الاجتماعية الرثّة، فإنها تنطبق بصورة عامة على فئات تعتاش من أنشطة ومداخيل ظرفية وغير مستقرة، وهي قد تستفيد بشكل عرضي أو موقت من بعض الطفرات والمضاربات وأعمال السمسرة، وكذلك من فتات التوزيع الثانوي للدخل والمال السياسي، ولكنها تعجز عن تحقيق دخل مستقر ومستدام يؤهلها للارتقاء إلى مصاف الطبقة الوسطى. وتنتشر الفئات الرثّة بشكل عام في صفوف قسم من العاملين لحسابهم ومن الأجراء الموقتين في الأنشطة المرتجلة وغير النظامية، وكذلك في صفوف النازحين من الأرياف والمتعطلين عن العمل الذين خضعوا لمدة تعطل طويلة. ويكاد يراوح مجموع وزن هذه الفئات الرثّة ـ التي غالباً ما تكون مهيأة للعب دور رجعي على

الصعيد السياسي - ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من إجمالي القوى العاملة في لبنان (مع استثناء السوريين والفلسطينيين). إن الوزن النسبي للطبقة الوسطى في الإطار اللبناني، والحراك الدائم صعوداً وهبوطاً بين مكوناتها وشرائحها المختلفة، وانتشار «بقع» من الفئات الاجتماعية الرثّة داخل التجمعات المدينية وعلى أطرافها، إن هذا كله يؤثر من دون شك في خصائص البنية الاجتماعية للبلد، خصوصاً إذا ما تزامن مع غلبة النشاط التجاري والخدماتي على العمل المأجور.

إن هذه الأوضاع تؤثر من دون شكّ في مستوى الوعي الطبقي لتلك الفئات المختلفة وبالتالي في استعداداتها للمساهمة - سلباً أو إيجاباً - في عملية التغيير السياسي والاجتماعي. ومن واجب الحزب الشيوعي أن يحيط عن كثب بالآليات والمصالح التي تحدّد تطوّر مسار تلك الاستعدادات، بغية كسب القسم الأكبر من جمهور تلك المكونات في مصلحة عملية التغيير المنشودة.

١٠. الصراع الطبقي والأهمية الاستثنائية للعمل القيادي القطاعي

لقد سبق أن تمّ التأكيد في فصول سابقة على أن معظم القضايا الصراعية الكبرى أصبحت ترتبط بإشكاليات ذات طابع مركزي وقطاعي بامتياز، وتؤثر أسبابها ونتائجها على المجتمع ككل. ومن بين الأمثلة على هذه القضايا، يمكن ذكر الآتي: أولاً، موضوع السياسات الاقتصادية الكلية وتوزيع العبء الضريبي وتوفير خدمات الصحة والتعليم الرسمي والإسكان والسلامة البيئية وحلّ معضلة السكن

والإيجارات ومكافحة البنية الاحتكارية للأسواق؛ ثانياً، موضوع المعوقات البنيوية التي تعترض دور الدولة الإنمائي والحدّ من تفاوت النمو بين المناطق، وتصحيح أولويات السياسات الاستثمارية العامة في البنى التحتية الأساسية، من كهرباء وماء وشبكات نقل واتصالات، والتصدي لمشاريع الخصخصة و«الشراكة» المزعومة بين القطاعين العام والخاص؛ ثالثاً، موضوع انتظام الوظائف الاجتماعية للدولة، ومواجهة تفشي ظاهرة البطالة والفقر والتدهور في قيمة الأجور، وتوفير التأمينات الاجتماعية العامة؛ رابعاً، الموضوع الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية، والمتمثّل في إصلاح قوانين التمثيل النيابي وآلياته وتقسيماته الإدارية، تحقيقاً لصحة التمثيل، إضافة إلى إصلاح القضاء ومنظومة القوانين والتشريعات.

إن التعامل الرصين - من موقع طبقي، أي من موقع المصالح الحيوية للطبقة العاملة وشبكة تحالفاتها الواسعة - في مواجهة هذا النوع من المسائل الشائكة بات يستدعي تعديلات جذرية في نمط العمل القيادي، على نحو يتيح ردم الفجوة الراهنة بين بنية للهيئات الحزبية - لاسيما القيادية منها - مشبعة نسبياً بالتمثيل المناطقي، وبنية للمهمات الحزبية الأساسية يطغى عليها الطابع المركزي والقطاعي بامتياز. ومن المؤكد أن الإحاطة بهذا النوع من الملفات المعقدة - التي يزداد الصراع الاجتماعي والطبقي حول تفاصيلها - باتت تتطلب نمطاً نوعياً وجديداً من العمل القيادي، يقوم في الغالب على أسس قطاعية

بامتياز، وعلى تقسيم عمل «موضوعاتي» يغطي أهم تلك الملفات. وينبغي على هذا النمط الجديد من العمل القيادي أن يركّز على تطوير مقاربات منهجية ترمي إلى تحقيق الآتي:

أولاً: العمل على تحفيز وتعبئة مروحة واسعة من الكادر الحزبي الشاب والمخضرم، القادر فعلاً على التعاطي الجاد والمتمكّن مع نمط الملفات المذكورة أعلاه. ويجب أن تشمل هذه التعبئة أيضاً العديد من كوادر الشيوعيين والأصدقاء الذين انكفأوا لسبب أو آخر عن العمل داخل الحزب. وبمقدار ما تنجح القيادة الحزبية في تنقية أجواء العمل والنشاط داخل الحزب، يرتفع منسوب الحظوظ في احتمال إعادة اجتذاب هؤلاء المنكفئين، الذين لم يختلف معظمهم مع الحزب على الأساسي من مواقفه السياسية.

ثانياً: التركيز ـ من خلال المعطيات الملموسة حول شروط العمل في المؤسسات الناشطة، كمقدمة لإطلاق تحركات مطلبية وشعبية مدروسة وجامعة في هذا المجال ـ على استهداف «القوة الضاربة» للطبقة العاملة في القطاع الخاص، بالاستناد إلى خريطة توزع العمال والأجراء بحسب الموقع الجغرافي والقطاع وخصوصاً بحسب فئات حجم المؤسسات، على أن يراعي هذا الاستهداف واقع توزّع المنظمات الحزبية والقدرات الفعلية المتاحة لديها. والأولوية في هذا التوجه يجب أن تنصبّ على محاولة استقطاب عمال وأجراء يعملون في المؤسسات المتوسطة والكبيرة (وبخاصة تلك التي يعمل فيها أكثر

والإيجارات ومكافحة البنية الاحتكارية للأسواق؛ ثانياً، موضوع المعوقات البنيوية التي تعترض دور الدولة الإنمائي والحدّ من تفاوت النمو بين المناطق، وتصحيح أولويات السياسات الاستثمارية العامة في البنى التحتية الأساسية، من كهرباء وماء وشبكات نقل واتصالات، والتصدي لمشاريع الخصخصة و«الشراكة» المزعومة بين القطاعين العام والخاص؛ ثالثاً، موضوع انتظام الوظائف الاجتماعية للدولة، ومواجهة تفشي ظاهرة البطالة والفقر والتدهور في قيمة الأجور، وتوفير التأمينات الاجتماعية العامة؛ رابعاً، الموضوع الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية، والمتمثّل في إصلاح قوانين التمثيل النيابي وآلياته وتقسيماته الإدارية، تحقيقاً لصحة التمثيل، إضافة إلى إصلاح القضاء ومنظومة القوانين والتشريعات.

إن التعامل الرصين ـ من موقع طبقي، أي من موقع المصالح الحيوية للطبقة العاملة وشبكة تحالفاتها الواسعة ـ في مواجهة هذا النوع من المسائل الشائكة بات يستدعي تعديلات جذرية في نمط العمل القيادي، على نحو يتيح ردم الفجوة الراهنة بين بنية للهيئات الحزبية ـ لاسيما القيادية منها ـ مشبعة نسبياً بالتمثيل المناطقي، وبنية للمهمات الحزبية الأساسية يطغى عليها الطابع المركزي والقطاعي بامتياز. ومن المؤكد أن الإحاطة بهذا النوع من الملفات المعقدة ـ التي يزداد الصراع الاجتماعي والطبقي حول تفاصيلها ـ باتت تتطلب نمطاً نوعياً وجديداً من العمل القيادي، يقوم في الغالب على أسس قطاعية

بامتياز، وعلى تقسيم عمل «موضوعاتي» يغطي أهم تلك الملفات. وينبغي على هذا النمط الجديد من العمل القيادي أن يركّز على تطوير مقاربات منهجية ترمي إلى تحقيق الآتي:

أولاً: العمل على تحفيز وتعبئة مروحة واسعة من الكادر الحزبي الشاب والمخضرم، القادر فعلاً على التعاطي الجاد والمتمكّن مع نمط الملفات المذكورة أعلاه. ويجب أن تشمل هذه التعبئة أيضاً العديد من كوادر الشيوعيين والأصدقاء الذين انكفأوا لسبب أو آخر عن العمل داخل الحزب. وبمقدار ما تنجح القيادة الحزبية في تنقية أجواء العمل والنشاط داخل الحزب، يرتفع منسوب الحظوظ في احتمال إعادة اجتذاب هؤلاء المنكفئين، الذين لم يختلف معظمهم مع الحزب على الأساسي من مواقفه السياسية.

ثانياً: التركيز ـ من خلال المعطيات الملموسة حول شروط العمل في المؤسسات الناشطة، كمقدمة لإطلاق تحركات مطلبية وشعبية مدروسة وجامعة في هذا المجال ـ على استهداف «القوة الضاربة» للطبقة العاملة في القطاع الخاص، بالاستناد إلى خريطة توزع العمال والأجراء بحسب الموقع الجغرافي والقطاع وخصوصاً بحسب فئات حجم المؤسسات، على أن يراعي هذا الاستهداف واقع توزّع المنظمات الحزبية والقدرات الفعلية المتاحة لديها. والأولوية في هذا التوجه يجب أن تنصبّ على محاولة استقطاب عمال وأجراء يعملون في المؤسسات المتوسطة والكبيرة (وبخاصة تلك التي يعمل فيها أكثر

من ٢٠ عاملاً والتي يبلغ عددها نحو ثلاثة آلاف مؤسسة)، كون هؤلاء يشكلون حجر الرحى في أي حركة مطلبية أو شعبية يراد لها أن ترتدي طابع الديمومة والثبات.

ثالثاً: الانكباب بدقة وتفصيل أكبر على ملف العاملين في القطاع العام، بحسب فئاتهم المختلفة ـ موظفو الملاك، والمتعاقدون، والأجراء، والمياومون، إضافة إلى الملتحقين بصيغ عمل هجينة أخرى لازمت تطور هذا القطاع ـ وذلك بغية الاطلاع عن كثب على العقبات الفعلية التي اعترضت وتعترض حصول كل من هذه الفئات على حقوقه، لجهة مستوى الأجر، وديمومة العمل، وانتظام التقديمات المتمّمة للأجر، والاستفادة من أنظمة التقاعد. والعمل انطلاقاً من ذلك، على تنظيم وخوض حملات مطلبية في صفوف كل من هذه الفئات، استجابة لهدفين متلازمين، الدفاع عن حقوق هذه الفئات من الأجراء من جهة، ورفع مستوى أداء وفعالية الوظيفة العامة وتحسين صورتها أمام المواطنين من جهة ثانية.

رابعاً: العمل، في مواجهة الضمور الاستثنائي للحزب في الإطار المديني، على نسج شبكة علاقات وتحالفات مع شخصيات وقوى اجتماعية أساسية وجدّ متنوعة في منطقة بيروت الكبرى والمدن اللبنانية الرئيسة، وذلك عبر الجمهور الواسع من الشيوعيين وليس فقط عبر الكادر الحزبي القيادي. وينبغي أن يتركّز هذا النوع من العمل ـ بالإضافة إلى العمال والأجراء وتشكيلاتهم النقابية ـ على الشباب

والطلاب والمثقفين والأساتذة الجامعيين وأصحاب المهن الحرة في قطاعات الصحة والهندسة والقانون، وأساتذة التعليم الرسمي والخاص، وأعضاء الجمعيات البلدية والأهلية، والفنانين والعاملين في الإعلام المرئي والمسموع، وجمهور المنابر والمنتديات الفكرية والثقافية... فلا مستقبل للحزب من دون استعادة مواقعه الأساسية في المدن والتجمعات المدينية.

خامساً: التوجه الحاسم نحو تحويل منظمات الحزب في جانب أساسي من عملها ـ خصوصاً في البلدات والقرى والمدن الثانوية ـ إلى خلايا حيّة للتنمية المحلية وللعمل البلدي البديل (أي إلى «بلديات ظل»). وهذا ما يطرح أمام المنطقيات والفروع الحزبية مهمات محدّدة وواضحة المعالم والاستهدافات، بدل استمرار تعطّل فعالية عملها في مهمات مبعثرة وظرفية، أو استنفاد معظم هذا العمل في جدل غير ذي صلة بحقل الصراعات السياسية والاجتماعية الفعلية الذي ينبغي أن يتموضع فيه الحزب. إن هذا النوع من الجدل لا يمكنه في جميع الأحوال أن يشكل بديلاً عن موجبات العمل الحزبي المحلي المنتظم وعن المبادرات البرنامجية التي يفترض أن يقوم بها الشيوعيون في الإطار المحلي والبلدي. ومن المؤكد أن توجيه المنظمات نحو أنشطة ومهمات إنمائية محلية يتطلب من الحزب بذل جهد كبير ومنظّم بغية تدريب الكادر المحلي وإعداده لتمكينه من الاضطلاع بمثل هذه المهمات. ويمتلك الحزب من دون شك القدرة على توفير هذه

الشروط والمتطلبات (تأهيل الكادر في الفروع والمنطقيات وتدريبه على جمع وتحليل المعلومات في الإطار المحلي وعلى وضع خطط وبرامج مبسّطة حول قضايا الإدارة والتنمية المحليتين)، إذا ما اتخذ قرار فعلي في هذا الشأن وتمّ توفير شروطه، بما في ذلك التزام المنظمات بتنفيذه.

خامساً ـ الجديد في تطور خصائص المشكلة الاجتماعية

لا يمكن للتحالف القائم بين اقتصاد ليبرالي يتحكم به رأس المال المالي من جهة، والزعامات المهيمنة على النظام السياسي الطائفي من جهة ثانية، سوى توليد الأزمات الاجتماعية والعمل على إعادة إنتاجها بصورة مستدامة، وإن اختلف شكل تلك الأزمات من حقبة إلى أخرى.

١. النموذج الاقتصادي الليبرالي ...
والنظرة الاختزالية للمسألة الاجتماعية

إن التحالف الطبقي الذي يتحكم ـ عبر نوع من تقسيم العمل بين طرفيه الأساسيين ـ بمجمل السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية والنقدية، قد أوصل البلد إلى جملة وقائع لا يمكن دحضها، وأهمها التالي: نمو اقتصادي ضعيف نسبياً وعرضة لتقلبات حادة، وعجز متماد عن خلق فرص عمل مجدية تلبي احتياجات الشباب وتطلعاتهم، وافتقاد شبه مطلق للضوابط المؤسسية في الإنفاق العام، وتباين فاضح في معدلات الضريبة على الأجور ومصادر الدخل والريوع والأرباح

وفي توزيع العبء الضريبي بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتواطؤ دفين مع التكتلات الاحتكارية على رفع معدلات الفائدة وأسعار الاستهلاك، وإحجام عن التصحيح الدوري للأجور ارتباطاً بتطور تكاليف المعيشة، وخلل بنيوي في شبكات التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة التي تشكو من ضعف في نوعيتها وفاعليتها ورقعة انتشارها (كما هو حال نظم التأمينات العامة وشبه العامة وخدمات التعليم الرسمي والصحة العامة والنقل العام والسكن الموجّه نحو الفئات الاجتماعية ما دون المتوسطة).

إن هذه الوقائع المختلفة قد تمخّضت في المقام الأخير عن تخلّي دولة الليبرالية الاقتصادية عن الكثير من المسؤوليات التي ترتبط بالقضية الاجتماعية وبحقوق المواطنة، وعن إخضاع تلك المسؤوليات لفعل آليات السوق، أي للاعتبارات المحكومة أساساً بعامل الربح. وانعكس هذا التخلّي في تراجع دور الدولة كمنتج مباشر للخدمات الاجتماعية العامة، في حين ازداد دورها التمويلي لهذه الخدمات التي اتجه القطاع الخاص نحو إنتاجها. بل إن الفراغ الرسمي على هذا الصعيد قد شجّع القطاع الخاص على تعظيم استثماراته نسبيًا في إنتاج معظم الخدمات العامة (كخدمات الصحة، والتعليم، والنقل، وغيرها). وإذا كان اتساع دور القطاع الخاص في هذا المجال قد انطوى على إيجابيات نسبية ـ كمساهمته في توفير الخدمة، والعمل على تنويعها، وتطوير حجم التجهيز فيها ونوعه ـ إلا أنه تميّز في الوقت

ذاته بالعديد من المحاذير ونقاط الخلل، كالتحكم من قبل القوى الاحتكارية (في هذا القطاع) بأسواق الخدمات العامة، وعدم التزام هذه القوى بالمواصفات، واتجاه الموردين الأساسيين نحو التكتل التفاوضي في وجه الدولة التي تموّل جزءًا مهماً من تلك الخدمات. إن المحصلة النهائية لهذه الوقائع الراسخة ـ التي رافقها فساد وهدر في الأموال العامة وإثراء غير مشروع ـ قد انعكست مزيداً من الخلل في توزّع الثروة والدخل بين اللبنانيين، ومزيداً من عدم المساواة حيال حقّ المواطن في الخدمة العامة، كما انعكست اتجاهاً متمادياً نحو التميز والإقصاء الاجتماعي حيال قطاعات واسعة من اللبنانيين.

إن النضال الديمقراطي العام على صعيد المسألة الاجتماعية ينبغي أن يشكل أولوية أساسية لمنظمات الحزب كافة، وأن يصار إلى تعزيز التشابك والتراكم والتنسيق بين مختلف أوجه هذا النضال، مع التأكيد على وجهته الجماهيرية وعلى ضرورة توظيفه في عملية التغيير السياسي.

٢. الخلل بين النصوص المتعلقة بتوفير الخدمات العامة... وبين واقع هذه الخدمات المرير

إن الكثير من القوانين والتشريعات المقرّة رسمياً في الدستور وفي قوانين إنشاء وزارات الخدمات العامة الأساسية، يشير مبدئياً ـ بحسب ما جرى ذكره في فصول سابقة ـ إلى حقّ اللبناني في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعمل، إلا أن التجسيد الملموس لهذا الحقّ

بقيت تحول دونه فجوات مستعصية وأوجه فاقعة من التحيّز وعدم المساواة. فقد اكتفت الدولة بصياغات إنشائية عامة في معظم النصوص الناظمة لتلك القوانين والتشريعات، وتهرّبت من تحديد النطاق الفعلي لالتزاماتها في مجال توفير الخدمات العامة الأساسية، عبر تمنّعها أو تباطؤها في استصدار واستكمال وتحديث المراسيم التنظيمية والتنفيذية المفصّلة التي ترعى تطبيق دقائق تلك الالتزامات. وحتى النظام الأهم للتأمين العام في البلد ـ والمتمثّل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ـ الذي كان يقضي منذ إنشائه بتوسيع نطاق شموله لفئات اجتماعية إضافية ولأنواع متعددة من الخدمات، فإن أياً من هذه الأهداف لم يتحقق، وقد بات هذا الصندوق في الوقت الحاضر عرضة للتعثّر المالي تحت وطأة العجوزات المتراكمة في فرعين من فروعه الثلاثة (فرع المرض والأمومة، وفرع التعويضات العائلية)، وارتفاع تكاليفه الإدارية إلى مستويات قياسية نسبياً. إن مماطلة الدولة في ردم هذه االفجوات الصارخة ـ بين النصوص العامة وواقع الخدمات المرير ـ تعكس رغبتها الدفينة في التملّص من مسؤولياتها عن توفير الخدمات العامة للمواطنين. فقد بقي نصيب اللبنانين من التقديمات الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية المتاحة، يرتبط إلى حدّ كبير بوضعيتهم الخاصة في سوق العمل ـ كموظفين رسميين أو عمال وأجراء نظاميين أو غير نظاميين في القطاع الخاص ـ أكثر مما يرتبط بصفتهم مواطنين يتساوون في الحقوق، ولاسيما حقّهم المطلق في الاستفادة من تلك التقديمات والخدمات.

إن من بين أبلغ الدلائل المعبّرة عن تعطّل المرتكزات الأساسية لوظيفة الدولة على المستوى الاجتماعي، أن كل الزيادات الاسمية المتعاقبة في ما يسميه التحالف الحاكم «الإنفاق الاجتماعي» (للدولة)، لم يفلح في الحدّ من حجم الخلل البنيوي في مجالات خدماتية أساسية كالصحة والتعليم والنقل العام والسكن الشعبي وغيرها. ويكاد يصبح تجسيد الحق في الخدمة العامة خاضعاً لسرعتين (Deux vitesses)، واحدة للفقراء والفئات الاجتماعية المهمشّة، وأخرى للشرائح العليا من الطبقة الوسطى وللميسورين. وقد بقيت النظرة الدونية إلى التعليم الرسمي، العام والمهني والجامعي، قائمة بل لعلّها تفاقمت في السنوات الأخيرة بالرغم من كل ما أنفق وينفق ـ على المباني والإنشاءات والمعلمين ـ في هذا القطاع، وسط ازدياد المنافسة المحمومة وغير المتكافئة من جانب القطاع الخاص. هكذا نجد الدولة تنفق وسطياً على تعليم التلميذ الواحد بقدر ما ينفقه القطاع الخاص، ومع ذلك يستمر تخلف مؤشرات الترفّع والرسوب والتسرب في التعليم الرسمي عن مثيلها في التعليم الخاص. ويكاد ينطبق هذا الاستنتاج على تدخلات الدولة في المجال الصحي، حيث تعددت نظم التأمين الصحية العامة وشبه العامة ـ ولكن مع استمرار أكثر من نصف المقيمين من دون تغطية صحية مباشرة ـ وترسّخت سيطرة احتكار الدواء، واستقرت تكاليف الخدمة الصحية على مستويات عالية نسبيًا بالرغم من وجود فائض في العرض الصحي على المستوى

الوطني، مع العلم أن هذا الفائض عائد أساساً إلى تركّز الإنتاج في جانب (القطاع الخاص) وتركّز التمويل في جانب آخر (القطاع العام). وتتجلى مظاهر ذلك الفائض على غير صعيد: لجهة متوسط عدد أسرّة المستشفيات وعدد الأطباء وعدد الصيادلة لكل ألف نسمة، وكذلك لجهة حجم التجهيز الصحي ونوعه بالمقارنة مع مستوى المداخيل. وقد شجّع هذا الأمر الدولة على استسهال تلزيم التغطية الاستشفائية إلى المستشفيات الخاصة، عبر وزارة الصحة، في حين يتواصل التعثّر المتكرر في أداء وإدارة العديد من المستشفيات الحكومية، لاسيما الكبيرة منها. ومع ذلك، فإنه لا ينبغي المبالغة في حجم الدور التمويلي للدولة في ما يتعلق بتوفير خدمات التعليم والصحة للبنانيين: فمجموع ما تنفقه الدولة في هذا المجال يبقى شديد التواضع في المقارنات الدولية، إذ هو لا يتعدى بصورة عامة ٤٠٪ من إجمالي إنفاق المجتمع على التعليم (مع العلم أن ما بين ربع وخمس هذا التمويل العام يتحوّل إلى أقنية التعليم الخاص عبر المنح المقرّرة لموظفي الدولة)، و٣٥٪ من إجمالي إنفاق المجتمع على الصحة، مع العلم أن هذه النسبة تشمل ما يدفعه الأجراء وأصحاب العمل من اشتراكات لفرع المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أما في البلدان المتقدمة، فإن هذه النسب ترتفع إلى ما بين ٧٠٪ و٨٥٪ من إجمالي فاتورة إنفاق المجتمع على هذين المرفقين.

إن من واجب الشيوعيين الانكباب على بلورة السبل الآيلة ـ في

كل ما يتعلق بحجم ونوع الخدمات العامة التي تلتزم الدولة بتوفيرها بموجب القوانين السائدة ـ إلى تجاوز الفجوات بين نصوص القوانين من جهة، والواقع الملموس للخدمات العامة من جهة ثانية، بحيث يصبح في الإمكان عبر التحركات الشعبية المنظمة كسب مزيد من الفئات الاجتماعية المهيأة للانخراط في النضالات المؤثرة في مصالحها الاجتماعية والمعيشية المباشرة.

٣. حول إمكان مبادلة مصالح طبقية جزئية بمصالح طبقية أوسع نطاقاً

إن المطلوب من الوثائق المؤتمرية أن تناقش وتجيب عن أسئلة شائكة يطرحها احتمال مبادلة ملفات تتعلق بمكتسبات جزئية لهذا المكوّن الاجتماعي أو ذاك من مكونات التحالف الطبقي العريض، بملفات مفتوحة على شبكة مصالح أكثر اتساعاً تعني الغالبية الساحقة من العمال والأجراء والفئات المتوسطة والفقيرة. إن هذه «المبادلات» المحتملة (والبعض يسميها «مقايضات») تشير إلى مدى إمكان التنازل ـ لقاء دفع تعويضات مشروعة ـ عن مكاسب جزئية خاصة بأحد مكوّنات الطبقة العاملة أو أحد مكونات تحالفها الطبقي، في مقابل انتزاع مكاسب ذات بعد وطني تطال كتلاً اجتماعية متنوعة وأوسع نطاقاً بكثير. ومن الأمثلة على هذا النوع من «المفاضلات»، نورد الملفات الثلاثة التالية:

أمثلة عن مبادلات محتملة في المجال الصحي: إن هذه المفاضلة تطرح مدى إمكان إجراء خيار بين استمرار تعدد نظم التأمينات الصحية

العامة وشبه العامة ـ وهي لا تكاد تغطي راهناً سوى نصف إجمالي اللبنانيين المقيمين ـ أو استبدال هذه الأخيرة بنظام وطني موحّد للتغطية الصحية يشمل جميع المقيمين وليس فقط العاملين في الأنشطة النظامية في القطاعين العام والخاص. إن هذا النوع من المقايضات قد يتعارض مع مبدأ حماية الحقوق المكتسبة التي تستفيد منها بعض مكونات الطبقة العاملة النظامية، ولكنه يوفّر التغطية الصحية لجميع المقيمين من اللبنانيين، بمن فيهم غير النظاميين، مع إمكان التعويض عما قد تخسره تلك المكونات من جرّاء انتقالها من نظم التأمينات الخاصة بها إلى نظام وطني شامل للتغطية الصحية.

أمثلة مبادلات محتملة في مجال التعليم: لا تتردد بعض «الرؤوس الحامية» المتحمّسة لمشاريع الخصخصة بالمطالبة بشمول التعليم الرسمي بهذه المشاريع، بحجة أنه مكلف وضعيف الإنتاجية في آن معاً. وفي مواجهة هذه الادعاءات، اكتفت القوى اليسارية برفع شعار تحسين نوعية التعليم الرسمي من دون أن تفرض معالجات رسمية فعلية تحدّ من استمرار تراجعه، كماً ونوعاً، ومن ترسّخ منظومة المدارس الخاصة المجانية (نحو ١٠٠ ألف تلميذ). ومن المؤكد أنه لم تعد ثمة مبررات ومسوغات مقنعة أمام هذه القوى للتردد في اتخاذ موقف صريح وعملي إزاء استمرار الدولة في التمويل المباشر ـ من أموال المكلفين التي يتأمن معظمها من الفقراء ـ لتغطية نفقات تعليم غالبية أبناء موظفي الدولة في المدارس الخاصة بالذات. إن

شعار دعم التعليم الرسمي وردم الفجوة المتزايدة بين نوعية التعليم الرسمي ونوعية التعليم الخاص (ولاسيما في المرحلة الابتدائية والتعليم الأساسي)، لن يؤخذ على محمل الجدّ، طالما استمر هذا النسق من التمويل قائماً، لأن هذا الأخير يحول عملياً دون تعبئة القوى الاجتماعية القادرة على ترجمة هذه الوعود فعلاً على أرض الواقع.

أمثلة مبادلات محتملة في مجال نظم التقاعد: ينبغي تسريع الخطى نحو إقرار نظام وطني للشيخوخة والتقاعد ـ من دون الإخلال بمبدأ الحقوق المكتسبة للعاملين ـ مع العلم أن نحو عقدين قد انقضيا منذ أن بدأت مناقشة حيثيات هذا النظام في أواسط التسعينيات، وصدرت مذاك صيغ عديدة منه، دون أن يرى أي منها طريقه إلى التنفيذ. إن هذا المطلب الاجتماعي الاستراتيجي يجب أن يندرج فعلياً من ضمن أولويات عمل القوى اليسارية، بغية وقف استمرار «مهزلة» نظام تعويضات نهاية الخدمة، الذي يكرّس فروقاً بنيوية فظيعة بين مكونات الطبقة العاملة. ويجب أن يكافح الشيوعيون من أجل أن تكون شروط التقاعد للعاملين في القطاع الخاص (النظامي) شبه موازية للشروط المعمول بها في القطاع العام. وهذا التوجّه يجب أن ينطبق أيضاً على العمال والأجراء المكتومين الذين يعملون في أنشطة غير نظامية، والذين لا يستفيدون راهناً لا من تعويضات التقاعد ولا من تعويضات نهاية الخدمة. إن ترسيخ مقومات الوحدة بين المكونات المختلفة للطبقة العاملة لن يحقق مبتغاه ما لم يتمّ تطوير مسارات

التقارب والتلاقي - في المدى المتوسط والبعيد - بين مصالح هذه المكونات المختلفة، وصولاً إلى تحصين القدرات الذاتية للتحالف الطبقي والديمقراطي العريض على التصدي لسياسات رأس المال المالي.

إن هذا النوع من المفاضلات - وغيرها - يجب أن يطرح على بساط البحث والنقاش بين الشيوعيين، كي يتوصلوا إلى خلاصات تسمح لحزبهم بلعب دور مميّز على المستوى الوطني، في كل ما له علاقة بالخيارات المجتمعية الكبرى التي لا تنحصر في العمال والأجراء فقط، بل تطال أيضاً غالبية الشرائح الاجتماعية في البلد، بما في ذلك الشرائح الاجتماعية المتوسطة وما دون المتوسطة.

٤. الطغمة المالية... و«النظرة الدونية» إلى موضوع الأجر والأجراء

إن مسألة نظام الأجور وعلاقته بكلفة المعيشة تندرج في قلب المعضلة الاجتماعية، حيث إن القيمة الفعلية للأجر الوسطي لم تتمكن على امتداد العقدين المنصرمين من اللحاق بحركة الأسعار والتضخم المتراكم. وتبعاً لذلك ضاقت الهوة نسبياً بين مستوى الأجور من جهة وخطوط الفقر الدنيا والعليا من جهة ثانية. ولم تتمكن التقديمات الاجتماعية الممنوحة للأجراء من التعويض عن الخسارة النسبية اللاحقة بالقوة الشرائية للأجر، مع العلم أن أكثر من ثلث إجمالي عدد الأجراء لا يجري التصريح عنهم للمؤسسات الضامنة، ولا يستفيدون بالتالي من نظم التأمينات العامة وشبه العامة. وارتباطاً بهذا الواقع، اتجه

الوزن النسبي لمجموع كتلة الأجور (في القطاعين العام والخاص) في إجمالي الناتج المحلي القائم، نحو التراجع عاماً بعد عام. ويكفي التذكير بأن ما خسره الأجراء في لبنان من قوتهم الشرائية ـ لمصلحة الأرباح والفوائد والريوع ـ خلال ١٨ عاماً تمتد ما بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠١٣، تقدّر قيمته بأكثر من ١٠ مليارات دولار، وذلك نتيجة الفجوة المتراكمة بين تطور الأسعار وتطور الأجور خلال هذه الفترة. وإذا كان إجمالي القيمة الاسمية للأجور في القطاع العام وحده، قد ارتفع بمعدل الضعفين منذ أوائل التسعينيات، فإن هذا الارتفاع قد ارتبط إلى حدّ كبير بازدياد عدد العاملين في القطاع العام، عبر استسهال لجوء الدولة إلى التعاقد الوظيفي ـ الذي شمل عشرات الألوف من عديد القوى الأمنية والمعلمين المتعاقدين وغيرهم ـ أكثر مما ارتبط بارتفاع متوسط الأجر الاسمي للعامل الواحد في هذا القطاع. وفي موازاة ذلك، كانت رساميل المصارف تتضاعف في الفترة نفسها أكثر من ١٠٠ مرة بالتزامن مع ازدياد أرباحها ٦,٤ مرات، وكان الناتج المحلي يرتفع ٣,٦٤ مرات، وإيرادات الدولة ٨,٣ مرات، بينما بلغ معدل الارتفاع الوسطي في أسعار الأراضي أكثر من عشر مرات.

إن الانخفاض في وزن الأجور النسبي ناجم من عوامل عديدة، أهمها: ارتفاع معدلات التضخم (١٢١٪ منذ عام ١٩٩٦) التي لم ترافقها تصحيحات موازية في قيمة الأجور الاسمية؛ وازدياد الاقتطاع الضريبي ـ المباشر وغير المباشر ـ من مداخيل الموظفين والأجراء؛

إضافة إلى تباطؤ نمو ظاهرة العمل المأجور نسبياً في البلد، مقارنة بأنماط العمل الأخرى. وغالباً ما كانت الطغمة المالية تدعي أن التضخم الذي يعانيه لبنان هو تضخم مستورد من بلدان المنشأ، وأن لا مسؤولية تقع على عاتق الأسواق المحلية في ما يخص الارتفاع الحاصل في الأسعار. ولكن ما يدحض هذا الادعاء، هو أن الارتفاع المتراكم في أسعار الاستهلاك في لبنان على امتداد العقدين المنصرمين، يكاد يوازي ثلاثة أضعاف مثيله في البلدان الصناعية، التي يتزوّد لبنان منها بمعظم مستورداته. إن هذا يؤكد أن التضخم في لبنان ناجم في الأساس عن واقع بنية الأسواق المحلية وعن إحكام المجموعات الاحتكارية قبضتها على هذه الأسواق، وسط غياب شبه كامل أو تعطيل فعلي متعمّد لأعمال الرقابة وللتشريعات التي تحمي المستهلك وتحول دون تشكّل الاحتكارات. ويستنتج من ذلك بوضوح لا لبس فيه أن الطغمة المالية هي بالتحديد التي هيّأت، عن سابق تصميم وإصرار، البيئة المؤاتية لدفع حصة الأجور من الناتج المحلي نحو الانخفاض، في موقف يعكس نظرتها الدونية إلى الأجراء عموماً.

إن إعادة النظر في وظيفة ودور وصلاحيات ودرجة مأسسة عمل لجنة المؤشر، ينبغي أن يكون من ضمن أولويات برنامج عمل الشيوعيين ومنظماتهم النقابية، بهدف الحدّ من استخدام هذه اللجنة - من قبل الطغمة المالية وأطراف الحكم - في تمييع المطالب العمالية المحقّة لمصلحة قوى رأس المال، والحؤول دون استمرار تغطية الاتحاد العمالي العام لهذا التمييع.

٥. تفاقم البطالة يشكل أبرز تجليات الأزمة الاجتماعية

إن الارتفاع المطرد في معدلات البطالة يعتبر أحد أهم مؤشرات الأزمة الاجتماعية في أي بلد من البلدان. وتميل أزمة البطالة في لبنان نحو التفاقم منذ أواسط التسعينيات، وهي تتركّز في الفئات الأساسية التالية: في صفوف الشباب، حيث يكاد معدل البطالة يزيد عن ضعفي المعدل الوطني الذي يشمل كل الأعمار؛ وفي صفوف الإناث اللواتي لا تتناسب نسبة العاملات بينهن مع معدلات التحاقهن القياسية في مراحل التعليم كافة، وبخاصة في التعليم العالي؛ وفي صفوف حملة شهادات التعليم العالي الذين يواجهون صعوبات جمّة في إيجاد عمل، بسبب نوعية التعليم عموماً وخصائص الطلب المحلي على العمل. وبصورة عامة، ترتبط أزمة البطالة في لبنان بوجود نوعين من الخلل في سوق العمل، الأول ذو طابع كلي، والثاني ذو طابع هيكلي.

فعلى المستوى الكلي، يلاحظ أن ثمّة فجوة هائلة ما بين عرض العمل ـ المحكوم أساساً بالبنية الديموغرافية للبلد، حيث يتدفق سنوياً إلى سوق العمل ما يراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف وافد جديد (من بينهم نحو ٣٠ ألف خريج جامعي) ـ والطلب على العمل من جانب المؤسسات الخاصة القائمة والمؤسسات الخاصة الجديدة المزمع إنشاؤها سنوياً، إضافة إلى الطلب الوافد من عدد محدود من المؤسسات العامة، لاسيما ما يخصّ منها عمليات التعاقد مع السلك العسكري ومع أساتذة التعليم الرسمي. ويستفاد من التقديرات المتاحة

أن إجمالي الطلب السنوي المحلي على العمل لا يستوعب إلا ما بين ٣٠٪ و٤٠٪ من إجمالي عدد الوافدين الجدد سنوياً إلى سوق العمل، في حين يتجه الباقي إما نحو الهجرة إلى الخارج إذا ما أتيحت له هذه الفرصة، وإما ينضمّ ـ لفترة قد تطول أو تقصر ـ إلى جيش العاطلين عن العمل.

وعلى المستوى الهيكلي، يبرز الخلل ما بين البنية الداخلية لعرض العمل المحكومة أساساً بنوع اختصاصات ومخرجات التعليم العالي والتعليم المهني من جهة، والبنية الداخلية للطلب على العمل، لاسيما الطلب الوافد من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في القطاع الخاص، من جهة ثانية، مع العلم أن غلبة هذا الخلل الهيكلي عائدة أساساً إلى عدم بناء اقتصاد عصري ومنتج.

وإذا ما أردنا تثقيل الوزن النسبي لحجم المشكلة على جانبي العرض والطلب على العمل، لخلصنا إلى الاستنتاج الأساسي التالي: إن العقبة الأهم التي تعترض انتظام سوق العمل المحلية تتركّز في جانب الطلب أكثر مما تتركّز في جانب العرض، وذلك لأسباب تتعلق ببنية المؤسسات الخاصة التي لا يتجاوز عدد المؤسسات المتوسطة والكبيرة فيها نسبة ٣٪ من مجموع عدد المؤسسات، بينما تطغى على الباقي مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر وذات قدرة متواضعة نسبياً على خلق فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب الفائض السنوي في عرض العمل. وينبغي التأكيد على أن الخلل في سوق العمل لا

ينحصر في الفجوة الكلية أو في الفجوة الهيكلية (كما سبقت الإشارة) فقط، بل إن هذه المشكلة تشمل أيضاً ـ وأساساً ـ الواقع المتردي الذي يحيط بشروط العمل التي يخضع لها العاملون (لجهة مستوى الأجور، ومستوى التقديمات والحماية الاجتماعية، ومسارات الترقي الوظيفي، وبيئة العمل الصحية والنفسية والعلائقية...). ويصل تردي شروط العمل إلى ذروته، خصوصاً لدى تلك الفئة الواسعة من الأجراء غير النظاميين، الذين يفتقدون إلى تصحيحات أجر نظامية، وإلى بدلات نقل، كما يفتقدون إلى الحماية الصحية وأنظمة تعويضات الصرف من الخدمة.

إن القوى اليسارية مدعوة إلى تكثيف نضالها في صفوف المتعطلين عن العمل، ولاسيما أولئك الذين كانوا منخرطين في عمل مأجور، والذين ترتفع معدلات الفقر بينهم إلى نحو ضعفي مثيلها على المستوى الوطني. ومن بين أبرز الأهداف التي ينبغي أن تعمل تلك القوى على تحقيقها: استحداث صندوق لضمان البطالة، ولاسيما بطالة الأجراء، والعمل على إعادة إدماج المتعطلين عن العمل في الحياة الاقتصادية من خلال برامج محدّدة للتدريب والإعداد المهنيين.

٦. ظاهرة الفقر جزء مهم من المسألة الاجتماعية، وتندرج معالجتها ضمن المعالجة الأشمل لتلك المسألة

إن انتشار بؤر الفقر في لبنان يشكل بالتأكيد مظهراً فاقعاً من مظاهر الأزمة الاجتماعية، خصوصاً في بعض المناطق المدينية (مثل

مدينة طرابلس بامتياز، التي يعاني نحو ٢٠٪ من سكانها بسبب ظاهرة الفقر المدقع، إضافة إلى بعض ضواحي العاصمة)، وفي مناطق ريفية واسعة لاسيما في محافظتي الشمال والبقاع. وتتركّز ظاهرة الفقر بصورة خاصة في صفوف الأسر ذات الحجم الكبير والتي ترتفع فيها معدلات البطالة والأمية والإعاقات الصحية وانعدام شبكات الحماية الاجتماعية وندرة العمل في أنشطة اقتصادية نظامية تؤمن حدّاً أدنى من الانتظام في المداخيل. كما تتركّز هذه الظاهرة في الأسر التي تضطلع فيها المرأة بدور ربّ الأسرة، لأسباب شتى من ضمنها تعرض ربّ الأسرة الذكر للإعاقة، والترمّل والطلاق والتفسخ العائلي وغير ذلك من أسباب. ويطال الفقر المدقع ـ أو أسوأ أشكال الفقر ـ نحو ١٠٪ من إجمالي عدد السكان المقيمين في لبنان، بينما ترتفع هذه النسبة إلى نحو ثلث المقيمين عندما يتعلق الأمر بالفقر عموماً (وليس فقط بأسوأ أشكال الفقر).

إن الشيوعيين واليساريين مطالبون بالتعامل مع ظاهرة الفقر ليس بصفتها معطى مستقلاً وقائماً بذاته خارج إطار البنية الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلد ـ كما تصوّر ذلك في أحيان كثيرة أدبيات الحكم والمنظمات الدولية المختلفة ـ بل بصفتها جزءًا لا يتجزأ من إفرازات هذه البنية الرأسمالية المحكومة بآليات الاستغلال الطبقي والاجتماعي. فالأسر الفقيرة في لبنان، التي شكل نحو ٣٠٪ من السكان والتي تعتاش من دخل شهري إجمالي لا يزيد عن ٨٠٠ دولار

أو ٩٠٠ دولار، تنتمي في جزء كبير منها إلى فئات لا يستهان بها من أجراء القطاع الخاص غير النظاميين، وإلى الفئات الدنيا من الأجراء النظاميين في القطاعين العام والخاص، وهذا ما يجعل من تلك الظاهرة ركناً أساسياً من أركان المسألة الاجتماعية في البلد. وفي محاولة للقفز فوق هذا الواقع الموضوعي، غالباً ما يسعى الحكم إلى المبالغة في الترويج لمهمة مكافحة الفقر (المدقع)، في محاولة منه لطرحها كبديل مصطنع لمهمة بناء استراتيجية للتنمية الاجتماعية.

إن المطلوب من الشيوعيين (والقوى اليسارية والديمقراطية) هو العمل على فرض إدراج المهمة الأولى (مكافحة الفقر) ضمن الإطار الأعمّ والأشمل للمهمة الثانية (التنمية الاجتماعية). فمن دون سياسة اجتماعية ذات مرتكزات واضحة المعالم والأهداف، لا يمكن لبرامج مكافحة الفقر أن تحقّق ما تدعيه من أهداف.

٧. الأبعاد الاجتماعية لأزمة النزوح السوري إلى لبنان

إن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية على لبنان لم تكتمل فصولها حتى تاريخه، لاسيما أن المواجهات المسلحة لاتزال آخذة مداها بين الحكم والمعارضات السورية المختلفة، المدعومة من أطراف دولية وإقليمية متنوعة. ولا يستبعد أن تحتدم تلك المواجهات بصورة داهمة، في ضوء التطورات السياسية والأمنية الخطيرة التي استجدت أخيراً في العراق. ومن الصعب في الوقت الحاضر المجازفة بوضع تصوّر دقيق للمدى الزمني الذي سوف تقف

عنده هذه التداعيات، وبخاصة ما يتعلق منها بوتيرة النزوح السوري المستقبلي إلى لبنان. وتبدو كل الاحتمالات ممكنة: احتمال استمرار تدفق السوريين إلى لبنان بفعل تواصل المواجهات، واحتمال حصول موجات من النزوح السوري المعاكس في ضوء تطور الوضعين الأمني والسياسي في سوريا، واحتمال استقرار جزء من هذا النزوح السوري بشكل شبه نهائي في لبنان ارتباطاً بوجهة تطور المعادلة السياسية السورية الداخلية، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار متمايزة في كل من الاحتمالات المذكورة.

إن حجم النزوح السوري المحقق إلى لبنان بات يقترب راهناً بحسب تقديرات المنظمات الدولية المختلفة من عتبة المليون وربع المليون نازح، أي ما يمثّل أكثر من ربع إجمالي عدد المقيمين في لبنان راهناً. إن ضخامة هذا الحجم من النزوح ينطوي على نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية مرشحة للتفاقم، كلما طالت مدّة الأزمة السورية واشتدت تداعياتها المعقدة على لبنان. وإضافة إلى الأبعاد الديموغرافية والجيو-سياسية لهذا النزوح، تبرز المخاطر الفعلية الداهمة خصوصاً في مجال اشتداد المنافسة بين الفقراء اللبنانيين والفقراء السوريين الساعين إلى العمل، والتي قد يقطف ثمنها في المطاف الأخير رأس المال اللبناني الكبير، في شكل فرض خفض إضافي في القيمة الفعلية للأجر، كما يتبيّن من مؤشرات عديدة متاحة راهناً. كما تبرز هذه المخاطر في احتمال الاستثمار السياسي الأرعن لمأساة النزوح

عموماً، سواء من جانب الأطراف المتصارعة في سوريا (لاسيما القوى التكفيرية المتطرفة)، أم من جانب أطراف الصراع في لبنان، وعلى رأسها الجماعات الأصولية والتكفيرية، مما قد يقود إلى نشوء وتفاقم «مشكلة اندماج» بين اللبنانيين والسوريين في أماكن عملهم وسكنهم. ويرتدي هذا النوع من المخاطر أشكالاً داهمة في المحافظات الأكثر فقراً، وبالتحديد الشمال والبقاع اللتين استقبلتا بمفردهما نحو ٧٠٪ من إجمالي عدد النازحين السوريين، لاسيما الفقراء منهم.

إن تقيماً موضوعياً ـ من الزاوية اللبنانية ـ لمحصلة النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن النزوح السوري إلى لبنان، لا يشير إلى تكاليف وسلبيات فقط، بل هو ينطوي كذلك عن بعض الإيجابيات النسبية في نواح محدّدة. ويسجّل في خانة الإيجابيات: إنفاق فئات من النازحين السوريين، وبخاصة الفئات المتوسطة السورية، على السلع وخدمات السكن والنقل والتعليم والصحة والتأمين والسياحة الداخلية والترفيه، وغيرها من الخدمات المتداولة في السوق اللبنانية؛ وإنفاق المنظمات الدولية على مئات ألوف من النازحين السوريين المحتاجين، بغية تغطية الحدّ الأدنى من منطلباتهم المعيشية الأساسية (نحو مليار دولار سنوياً)، هذا بالإضافة إلى إنفاق هذه المنظمات على جيش العاملين لديها في مجال تنظيم أعمال الإغاثة والمساعدة.

ولكن هذه الإيجابيات المتأتية عن حركة النزوح لا تتناسب

مع حجم ونوع المشكلات والتعقيدات التي أفرزتها هذه الحركة، خصوصاً في أسواق العمل المحلية، والتي يتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على أوضاع العمال والأجراء العاملين في البلد، كما هو مبيّن أدناه:

من جهة أولى، ازدياد استثنائي في معدل البطالة راهناً في لبنان، حيث تشير التقديرات شبه الرسمية إلى ارتفاع هذا المعدل راهناً إلى أكثر من ٢٠٪ (أي ثلاثة أضعاف المعدل الوسطي الذي كان سائداً بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٠ عشية تفجّر الأزمة السورية)، مع العلم أن معدل البطالة كان مرشحاً لأن يكون أكبر بكثير لو لا استمرار هجرة اللبنانيين الكثيفة إلى الخارج في الفترة ذاتها. ويتوقع أن لا تقف معدلات البطالة عند أي سقوف، إذا طالت الأزمة السورية واستقرّ جزء متزايد من السوريين في لبنان، لأسباب متنوعة، سياسية واقتصادية واجتماعية؛

من جهة ثانية، اتجاه النازحين السوريين نحو الانخراط في العمل ليس ضمن مروحة النشاطات الاقتصادية والمهن التي اعتادوا تاريخياً العمل فيها (الزراعة، البناء...) فقط، بل كذلك ضمن مروحة واسعة من الأنشطة والمهن الأخرى، بما فيها أنشطة ذات قيمة مضافة متوسطة أو عالية، وذلك كعمال أو أجراء غير نظاميين، أو كعاملين لحسابهم الخاص، أو حتى كأصحاب مهن حرّة ومستثمرين في أنشطة تجارية وخدماتية وصناعية متنوعة؛

من جهة ثالثة، انعكاس هذه الزيادة الاستثنائية في عرض العمل -

بفعل النزوح السوري - تراجعاً عاماً في شروط العمل داخل الأسواق المحلية، خصوصاً في مناطق تركز العمالة الوافدة (الشمال، البقاع، وصولاً بالطبع إلى منطقة بيروت الكبرى)، وانسحاب هذا التدهور بشكل خاص على مستويات الأجور ومدة العمل وشدّته، الأمر الذي عزّز المنافع المحقّقة لرأس المال المالي المحلي، وجعل مسألة «الاندماج الاجتماعي» في البيئات المحلية اللبنانية المستقبلة للنازحين عرضة لقدر كبير من الهشاشة والتوظيف السياسي وأحياناً للمواقف العنصرية والعنف.

إن هذا الواقع المعقّد بات يطرح على جميع الأطراف اللبنانية المعنية، وبخاصة الدولة، تحديات شاملة تتجاوز قدرة تلك الأطراف على التحمل. وتروّج الحكومة منذ فترة لتشكيل صندوق لدعم لبنان بواسطة مانحين دوليين وعرب، ولكن هذه الجهود حصدت فشلاً ذريعاً حتى تاريخه، بسبب هشاشة الوضع السياسي والأمني اللبناني (ولاسيما الفراغ في مؤسسات الحكم) من جهة، وتغيّر أولويات المانحين تبعاً للانقلاب الجذري الحاصل في أوضاع معظم بلدان المنطقة من جهة ثانية. وإذ يرجّح أن يواصل الحكم اللبناني والدول المانحة جهودهما لتجسيد إنشاء هذا الصندوق - الذي تمّ تفويض البنك الدولي بإدارته - فإن هذا الاحتمال يطرح على القوى اليسارية ضرورة الاضطلاع بمهمات استباقية، غايتها وضع مصالح الفئات اللبنانية والسورية الفقيرة والمتضررة في رأس أولويات هذا الصندوق، والحيلولة دون حرفه عن الغايات الأساسية التي يتوجب عليه استهدافها.

إن القوى اليسارية مطالبة بالعمل على فرض أهداف وأطر مؤسسية وشروط عمل على هذا الصندوق، تستجيب للحاجات الفعلية للفئات الاجتماعية اللبنانية والسورية الفقيرة والمتضررة، لا أن يجري تكرار ما حصل مع الصناديق التي استحدثت في مؤتمرات باريس الثلاثة السابقة أو في القمم العربية المتعاقبة.

الفصل السابع

المقاربة البرنامجية: المرتكزات والتوجهات الأساسية وآلية التنفيذ والإنجاز

استناداً إلى الموضوعات الواردة أعلاه، يتضمن هذا الفصل قسمين أساسيين: القسم الأول يحاول تحديد أهم المرتكزات الأساسية للمقاربة البرنامجية للحزب، أي تلك المرتكزات التي تتصف باختراقها للقطاعات وتجاوزها للجزئيات، والتي يغلب عليها الطابع السياسي أو طابع السياسات الكلية؛ ويتوسع القسم الثاني في صوغ التوجهات الاقتصادية والاجتماعية البرنامجية في قطاعات النشاط المختلفة، التي يفترض أن تحكم عمل المنظمات الحزبية في المدى القصير والمتوسط. وتعتبر هذه التوجهات، في معظمها، محاور مبدئية أساسية، ولن تتحوّل إلى برنامج عمل وطني شامل للحزب (بالمعنى العلمي للكلمة)، إلا بعد انكباب منظمات الحزب القطاعية

والجماهيرية على إغنائها وتفصيلها ـ كلّ في نطاق عمله المحدّد ـ وصولاً إلى تحقيق نوع من الإجماع عليها وامتلاكها، ومن ثمّ تحويلها إلى خطط عمل ملموسة يجري الالتزام بتنفيذ هذه الأولويات. وهذا يفترض ضمناً من المنظمات أن تحدّد أولوياتها ومراحل تنفيذ هذه الأولويات والخريطة الملموسة للتحالفات التي تتطلبها، وأن تعمل في موازاة ذلك على تهيئة مواردها البشرية وتعبئتها، كي تتمكّن بشكل تدريجي من إنجاز المهمات الملموسة التي تقع على عاتقها.

أولاً ـ مرتكزات أساسية أربعة للمقاربة البرنامجية

تتعدّد المرتكزات الأساسية للمقاربة البرنامجية للحزب، ولكن أهمها يندرج في أربعة حقول مترابطة، هي التالية: أولاً، تحديد محاور النضال الأساسية في مجال الإصلاح السياسي؛ ثانياً، العمل على تكوين التحالف الاجتماعي الواسع الذي تلعب فيه الطبقة العاملة دوراً محورياً؛ ثالثاً، العمل على محاولة «عزل» وتفكيك تحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية؛ رابعاً، العمل على بناء رافعات الدولة الحديثة والعادلة، مع ما يعنيه ذلك من تجديد وتدعيم للانتظام العام المجتمعي وإعادة الخدمات والمرافق الأساسية إلى الحيّز العام، بعد تحديد نطاقها الفعلي.

المرتكز الأول: العمل على تحقيق الإصلاح السياسي عبر مسارات أساسية محدّدة

إن المقاربة البرنامجية للحزب الشيوعي اللبناني تستهدف، في

بعدها السياسي، توفير الشروط كافة ـ الفكرية والمعرفية والبشرية والتنظيمية والمؤسسية والتنفيذية والتحالفية ـ التي تسمح في المدى المنظور بتفكيك النظام السياسي الطبقي والطائفي القائم، وفرض إصلاحات سياسية أساسية تفضي إلى تأسيس دولة ديمقراطية على أنقاض النظام القائم. ويعتبر النضال الديقراطي العام، في أبعاده وأدواته المتنوعة، الرافعة الأساسية التي يعتمدها الحزب في سبيل بلوغ أهدافه. وقد تمّ التوسّع في العديد من الفصول السابقة ـ لاسيما في الفصلين الرابع والخامس ـ في تناول محاور أساسية عديدة تتعلق بالمتطلبات الأساسية للإصلاح السياسي المنشود. وتشمل هذه المحاور العمل على تحقيق التوجهات الرئيسية التالية:

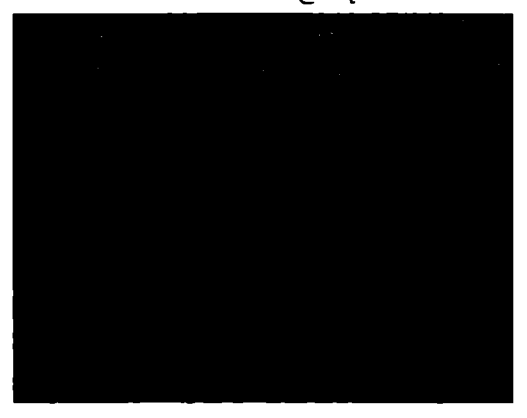
- تعديل قوانين التمثيل السياسي، وصولاً بشكل خاص إلى انتزاع قانون انتخابي عصري قائم على النسبية، ويجري تطبيقه خارج القيد الطائفي وعلى كامل الأراضي اللبنانية كدائرة انتخابية واحدة، بالتزامن مع ضبط ومراقبة عمليات الإنفاق والإعلام والترويج والإعلان، المرتبطة بالعملية الانتخابية.
- استحداث قانون عصري لمفهوم الإقامة، يحدّد مكان ممارسة المواطن لحقه الانتخابي السياسي والبلدي انطلاقاً من معايير واضحة ومحدّدة، وذلك كبديل للمكان المعتمد في سجلات النفوس الرسمية، بحسب القوانين المرعية الإجراء راهناً.
- إقرار قانون مدني للأحوال الشخصية ـ انسجاماً مع تحديث قوانين التمثيل وتطويرها ـ كبديل لاستمرار إخضاع هذه

الأخيرة إلى أحكام المؤسسات الدينية واجتهادات رجال الدين وتدخلات المتنفذين والزعامات المسيطرة. ويحدّ هذا القانون من المخاطر المتأتية عن احتمال إقرار قانون انتخابي قائم على تقسيمات إدارية متعددة (البند الأول أعلاه).

- استكمال الإصلاحات ذات البعد السياسي، عبر تطوير معايير الفصل الواضح بين السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية والقضائية وتفصيلها، والالتزام بشكل خاص بإصلاح القضاء وتحصين مهنيته واستقلاله، كبديل لاستمرار ارتهان هذا الأخير للقوى المسيطرة وذوي النفوذ السياسي والاقتصادي.
- تصحيح الخلل البنيوي المتعاظم بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، عبر استحداث قانون عصري للحكم البلدي وللامركزية الإدارية، على نحو يعزّز مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإطار المحلي، ويحدّ من استمرار حصر وتركّز معظم الموارد والثروات وفرص العمل في قبضة الحكم المركزي الذي يدير شؤون البلد من العاصمة وضواحيها.
- مراجعة وتحديث وتطوير العناصر الأخرى من منظومة القوانين والتشريعات التي لها صلة بالحيّز السياسي، والتي قد يتحتّم تعديلها في ضوء إقرار بنود الإصلاحات السياسية والقانونية الواردة أعلاه، بما يتيح تحقيق قدر أكبر من الانتظام والانسجام في البناء العام لهذه القوانين والتشريعات، ويحقّق قدراً أكبر

من الديمقراطية (قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الإعلام، التقسيمات الإدارية...).

- إرساء الأسس الوظيفية للدولة ولنطاق تدخلاتها، والتقسيم العام للعمل بين إداراتها ومؤسساتها ومرافقها، وتبعات هذا التقسيم على هيكلها الإداري ومواصفات مواردها البشرية وتوزّع هذه الموارد حجماً ونوعاً، وصولاً إلى إرساء القواعد التي يقوم عليها بناء الدولة الديمقراطية فعلاً لا قولاً فقط (ينحصر هدف هذا البند في تسليط الضوء على الأسس السياسية لوظائف الدولة ونطاق تدخلاتها، بينما سوف يجري تفصيل مندرجات هذه الأسس في المرتكز الأساسي الرابع الوارد أدناه).





المرتكز الثاني: العمل على تكوين التحالف الاجتماعي الواسع الذي تلعب فيه الطبقة العاملة دوراً محورياً

من الضرورة بمكان ـ انطلاقاً مما تضمنته موضوعات هذه الوثيقة المؤتمرية من معطيات حول واقع الطبقة العاملة وتعدّد فئات الأجراء وتمايز شروط عملهم ـ أن تتجه القوى اليسارية نحو تجاوز الصيغ الاختزالية والنمطية والتبسيطية الرائجة حول مفهوم الطبقة العاملة في الإطار اللبناني. إن هذه الدعوة لا تنتقص إطلاقاً من أهمية الأسس النظرية والتاريخية التي تحكم دور الطبقة العاملة في المطلق، بل هي تعبّر عن فعل ثوري بامتياز، إذ هي تعيد إدراج هذه الأسس ووضعها ضمن حقل الصراعات الطبقية الفعلية والملموسة التي تشكّل المفصل الأهم في تطور (أو عدم تطور) حركة اليسار في هذا البلد. وعلى الشيوعيين، في هذا المضمار، الالتزام بقاعدتين أساسيتين لا مناص منهما:

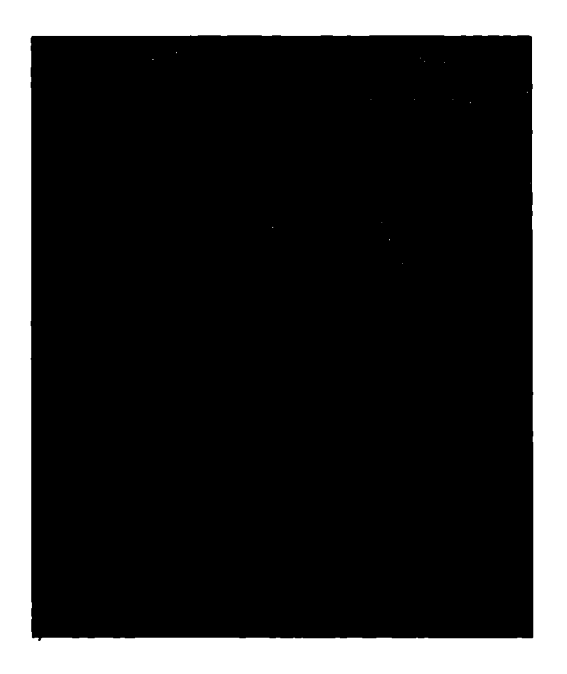
القاعدة الأولى، العمل الجاد على محاولة فهم وتشخيص المشكلات والاحتياجات الفعلية العائدة إلى كل من المكونات التي تتشكل منها الطبقة العاملة في لبنان، بما في ذلك فئة الموظفين والأجراء النظاميين في القطاعين الرسمي والخاص، والأجراء اللبنانيين غير النظاميين في القطاع الخاص، إضافة إلى الأجراء اللبنانيين المتعطلين عن العمل وإلى العمال الأجانب. وانطلاقاً من هذا التشخيص، يجب أن يحدّد الشيوعيون مسارات التداخل والتشابك ـ وربما أيضاً التباين والتمايز ـ بين هذه المكونات المختلفة، وأن يتوصلوا بالتالي إلى بلورة خريطة طريق تعزّز في المدى المتوسط المسارات الممكنة نحو التقارب والوحدة في نضال المكونات المختلفة، على قاعدة الارتقاء الشامل والمتزامن في شروط العمل المأجور عموماً في البلد.

القاعدة الثانية، العمل على بناء وتجميع أوسع قاعدة من التحالفات الاجتماعية حول المكونات الأساسية للطبقة العاملة، مستفيدين مما خلصت إليه الموضوعات الواردة أعلاه من نتائج واستنتاجات. هذا مع العلم أن تلك النتائج والاستنتاجات لا تعدو كونها ـ على أهميتها ـ دليلاً عاماً للعمل يحدّد وجهة التحرك وخصائص الفئات والقوى المستهدفة، ولكن هذا الدليل لا يكفي وحده لإنجاز القاعدة الفعلية الواسعة للتحالفات المنشودة. إن هذه القاعدة لن تتجسّد في الواقع الحيّ، ما لم ينخرط الشيوعيون ـ مستندين إلى نهج جديد في العمل القيادي ـ في تشييدها ونسجها، لبنة لبنة، في مواقع العمل والمؤسسات

والمصانع والمزارع والمدارس والجامعات والمناطق والبلديات والجمعيات غير الحكومية والمنابر الثقافية والإعلامية والأحياء السكنية.

ولا بأس من إعادة التذكير بأن تجربة الربع الأخير من القرن المنصرم قد أكدت أنّ الصراعات المطلبية، مهما بلغ شأنها، تبقى ذات فاعلية محدودة نسبياً إذا لم تنعكس في مجرى الصراع الأعمّ والأشمل الذي يتناول مسألة الإصلاح السياسي. فانتزاع مكتسبات مطلبية في هذا القطاع أو ذاك هو أمر مهم، وكذلك تحسين فرص الحصول على خدمات عامة في هذا المرفق أو ذاك...، ولكن التحدي الأهم يبقى متمثلاً في كيفية استثمار تراكم الإنجازات المطلبية وتحويله إلى رافعة لإصلاح الدولة وإحداث التغييرات المطلوبة في السياسات العامة (التشريعية والنقدية والمالية والإعمارية والاجتماعية...). فقوى التغيير لا ينبغي أن تكون أسيرة النضالات المطلبية وحدها، خصوصاً إذا كانت هذه النضالات محصورة في جزر قطاعية ومهنية وجغرافية ضيّقة ومحدودة.





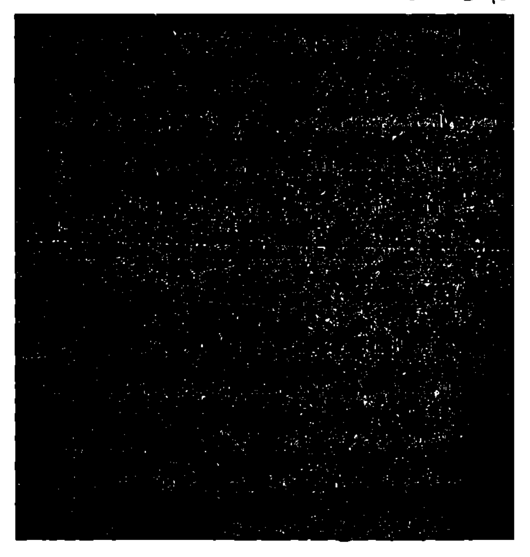
المرتكز الثالث: العمل على محاولة «عزل» تحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية

انطلاقاً من خصائص التشكيلة الاجتماعية اللبنانية وواقع اصطفافاتها الطبقية، فإن الضغط الفكري والشعبي يجب أن يتوجّه - بالأولوية - ضد النواة الأساسية والضيقة التي تحكم التحالف

العضوي بين رأس المال المالي (الطغمة المالية) والزعامات الطائفية المهيمنة، اللذين ضاقت الاستقلالية النسبية بينهما بحسب ما أوضحته موضوعات هذه الوثيقة المؤتمرية. واستطراداً، فإن هذا النوع من الضغط ذي الأهداف المحدّدة، يستوجب العمل على محاولة استمالة أو تحييد ما يمكن استمالته أو تحييده من قوى اجتماعية وطبقية متنوعة. وتشمل هذه القوى جمهور الشباب الباحث عن فرص عمل مجدية وصغار ومتوسطي المتنجين في المدن والأرياف ورواد المهن التكنولوجية وأصحاب المهن الحرّة وأطرافاً محدّدة من البرجوازية نفسها (وبخاصّة الصناعيين منهم) الذين تتعارض مصالحها المباشرة مع سياسات الانفتاح من دون شروط على الأسواق العالمية. والمسألة المطروحة ليست بالضرورة مسألة بناء تحالفات راسخة مع كل تلك الأطراف، بقدر ما هي مسألة نسج تقاطعات وتفاهمات موضعية، وأحياناً متوسطة الأجل، حول شعارات ومطالب مشتركة ومحدّدة.

وينبغي على الحزب الشيوعي أن يضطلع في هذا الإطار، من دون عقد متوارثة، في بناء وإدارة عملية التفاوض مع ممثلي هذه القوى المتنوعة، بهدف نسج هذا النوع من التقاطعات والتفاهمات حول مسائل تؤثر في مصالحها الحيوية. ويفترض أن تبدأ هذه العملية من خلال محاولة إقناع تلك الفئات (كلياً أو جزئياً)، بأن الفشل الذريع للطغمة المالية في إنجاز مهمات البناء الرأسمالي، يفتح المجال أمام القوى المذكورة كي تتولى هي بنفسها المبادرة ـ بمشاركة الشيوعين وحلفائهم اليساريين ـ لاستكمال إنجاز هذا البناء، من ضمن مقاربة

عصرية وممأسسة بغية إعادة ترتيب الانتظام المجتمعي العام الذي لم يعدم تحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية وسيلة إلا وسعى إلى تقويضه. ودعماً لهذا التوجه، لا بأس من التذكير بتجربة مماثلة يقودها الحزب الشيوعي الصيني منذ سنوات طويلة في محاولته إنجاز مهمات النمو الرأسمالي في الصين، كونه يعتبر ـ بحسب أصوات فاعلة داخله ـ أن هذا الإنجاز يشكل موضوعياً المعبر الطبيعي الممهّد للانتقال ذات يوم إلى الاشتراكية.





المرتكز الرابع: العمل على بناء الدولة وإعادة الخدمات العامة الأساسية إلى الحيّز العام

إن العلاقة بين معالجة المسألة الطائفية وإعادة هيكلة وإصلاح الدولة هي علاقة عضوية ومتبادلة. فالاتجاه نحو تغيير النظام السياسي وإصلاح الدولة يعزّز فرص معالجة المسألة الطائفية، بينما تساهم هذه المعالجة بدورها في تسريع ذلك الإصلاح. إن الطائفية ما كانت لتقوى وتترسخ لولا وجود وترسّخ ذلك النمط السائد من علاقة الطوائف بالدولة، التي تمأسست وتقوننت عبر شبكات كثيفة من المصالح الفوقية والضيقة، وفرضت اضطلاع الطوائف بدور وسيط بين الدولة والمواطن، في معرض إنتاج الخدمة العامة وتوزيعها. وهذا ما يطرح بإلحاح مسألة تحرير الخدمة العامة من قبضة زعماء الطوائف ورأس المال المالي.

إن إعادة الاعتبار لمفهوم الخدمة العامة ولحقّ المواطن في التمتّع بها والاستفادة منها ـ من دون المرور القسري بالوسيط الطائفي أو «الجهازاتي» أو العائلي أو العشائري أو المناطقي ـ ينبغي أن تشكل أحد أهم مرتكزات عمل الشيوعيين والقوى اليسارية، كونها تندرج في صلب عملية إعادة بناء الدولة غير الزبائنية. وينطبق هذا المفهوم على حقّ المواطن في التعليم والصحة والعمل والتقاعد والرعاية الاجتماعية، وفي الحصول على خدمات الماء والكهرباء والسكن والصرف الصحي والنقل العام والمساحات الخضراء وعلى سلامة التنظيم المدني والأوضاع البيئية وغيرها. إن التحالف الطبقي والطائفي قد قصّر دوماً في توفير معظم هذه الخدمات العامة، أو هو أقلّه لم يوفّرها بالحجم الكافي وبالنوعية المناسبة، وذلك بالرغم من ارتفاع الإنفاق العام والاقتطاع الضريبي أضعافاً مضاعفة خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

وفي الحالات التي بقي فيها جزء متفاوت من تلك الخدمات قائماً ضمن الحيّز العام، فإنه يلاحظ أن الدولة قد اتجهت نحو توكيل القطاع الخاص بإنتاجه المباشر ـ وفي أحيان كثيرة عبر شبكات مصالح طائفية واحتكارية تتحكم بجزء غير قليل من مفاصل هذا القطاع ـ مع استمرار تكفّل الدولة بتمويل هذا الإنتاج. والأمثلة كثيرة على ذلك: الاستشفاء في المستشفيات الخاصة على حساب وزارة الصحة، والتعليم الخاص المجاني الذي يدار معظمه عبر مؤسسات طائفية، وتعليم أبناء موظفي الدولة في المدارس والجامعات الخاصة بتمويل

من الخزينة، و«تهريب» إنتاج وتوزيع الكهرباء إلى أصحاب المولدات الخاصة، وكذلك «تهريب» إنتاج وتوزيع خدمات المياه إلى أصحاب الصهاريج، وتلزيم معظم أعمال الرعاية الاجتماعية إلى مؤسسات خاصة طائفية، وتحويل جزء من خدمات النقل العام إلى القطاع الخاص عبر بدعة «بدل النقل» للعاملين النظاميين، وغير ذلك من أمثلة.

إن تحرير الخدمات العامة الأساسية من شبكات المصالح الزبائنية، والعمل فعلياً على إعادة تلك الخدمات إلى الحيّز العام (إنتاجاً وتمويلاً وتوزيعاً)، يمثلان الوسيلة الأجدى لتعطيل عملية إعادة إنتاج علاقة الارتباط التبعي بين الطغمة المالية وقاعدتها الطائفية، ولتفكيك أحد أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الطائفي. إن هذا يفسح في المجال بشكل فعلي ـ وليس فقط «شعاراتي» ـ أمام إمكان إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، قوامها المواطنة والانتظام المجتمعي العام والتجسيد الفعلي للمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في الانتفاع من الخدمة العامة. إن مثل هذا التحوّل الجذري الذي يربط بشكل مباشر بين مبدأ المواطنة والحقّ في الخدمة العامة، من شأنه أن يحصّن علاقة المواطن بالدولة، وأن يقلّص بالتالي موضوعياً حاجة الناس إلى الدور الوسيط للطوائف، فتصبح الدولة إذاك أقوى من الطوائف، خلافاً لما هو عليه الوضع راهناً.

إن الشيوعيين ـ والقوى اليسارية عموماً ـ مطالبون بالإجابة عن

العديد من الأسئلة: أي وظائف للدولة؟ أي حجم لنطاق تدخلاتها في إنتاج الخدمات العامة؟ أي نسق لتمويل إنفاق الدولة على هذه الخدمات؟ أي موقف من الدعوات إلى خصخصة بعض المرافق العامة؟ كيف التعاطي مع مفاعيل العولمة على السياسات الاجتماعية للدولة؟ إن اكتفاء الشيوعيين والقوى اليسارية ترديده شعارات ومواقف عامة حول مسؤولية البرجوازية وفشلها في إصلاح الدولة (منذ ما يزيد عن ٧٠ عاماً)، لم يعد كافياً، بل إن المطلوب هو مساهمتهم الفاعلة والمباشرة في إبراز وتطوير بدائل ومعالجات مستقبلية تعبّر عن مصالح أوسع الفئات الاجتماعية، وتشجّع بالتالي هذه الفئات على الانخراط في التحرك والمشاركة في عملية التغيير.

إن خوض الشيوعيين وحلفائهم هذه المعركة يتطلب تعبئة جهود بشرية وعلمية وتحليلية هائلة، كونها تجري على جبهات عديدة ومتزامنة يختصّ كل منها بموضوع قائم بذاته (التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، العمل، النقل، ...). كما تتطلب قدراً أكبر من المسؤولية والانتظام في عمل المنظمات الحزبية، لاسيما القطاعية منها، وامتلاك قواعد حديثة للمعلومات والإحصاءات. إن هذا النوع من المعارك بالذات، هو الذي يسمح للتحالفات «الموضوعاتية» بأن تنشأ وتتوطد وتتنامى، ويصبح معها الحزب ـ خلافاً لما هو قائم راهناً ـ المنصّة الأساسية التي تنطلق منها النضالات الشعبية وتنسج عبرها التحالفات.

من الخزينة، و«تهريب» إنتاج وتوزيع الكهرباء إلى أصحاب المولدات الخاصة، وكذلك «تهريب» إنتاج وتوزيع خدمات المياه إلى أصحاب الصهاريج، وتلزيم معظم أعمال الرعاية الاجتماعية إلى مؤسسات خاصة طائفية، وتحويل جزء من خدمات النقل العام إلى القطاع الخاص عبر بدعة «بدل النقل» للعاملين النظاميين، وغير ذلك من أمثلة.

إن تحرير الخدمات العامة الأساسية من شبكات المصالح الزبائنية، والعمل فعلياً على إعادة تلك الخدمات إلى الحيّز العام (إنتاجاً وتمويلاً وتوزيعاً)، يمثلان الوسيلة الأجدى لتعطيل عملية إعادة إنتاج علاقة الارتباط التبعي بين الطغمة المالية وقاعدتها الطائفية، ولتفكيك أحد أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الطائفي. إن هذا يفسح في المجال بشكل فعلي ـ وليس فقط «شعاراتي» ـ أمام إمكان إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، قوامها المواطنة والانتظام المجتمعي العام والتجسيد الفعلي للمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في الانتفاع من الخدمة العامة. إن مثل هذا التحوّل الجذري الذي يربط بشكل مباشر بين مبدأ المواطنة والحقّ في الخدمة العامة، من شأنه أن يحصّن علاقة المواطن بالدولة، وأن يقلّص بالتالي موضوعياً حاجة الناس إلى الدور الوسيط للطوائف، فتصبح الدولة إذاك أقوى من الطوائف، خلافاً لما هو عليه الوضع راهناً.

إن الشيوعيين ـ والقوى اليسارية عموماً ـ مطالبون بالإجابة عن

العديد من الأسئلة: أي وظائف للدولة؟ أي حجم لنطاق تدخلاتها في إنتاج الخدمات العامة؟ أي نسق لتمويل إنفاق الدولة على هذه الخدمات؟ أي موقف من الدعوات إلى خصخصة بعض المرافق العامة؟ كيف التعاطي مع مفاعيل العولمة على السياسات الاجتماعية للدولة؟ إن اكتفاء الشيوعيين والقوى اليسارية ترديده شعارات ومواقف عامة حول مسؤولية البرجوازية وفشلها في إصلاح الدولة (منذ ما يزيد عن ٧٠ عاماً)، لم يعد كافياً، بل إن المطلوب هو مساهمتهم الفاعلة والمباشرة في إبراز وتطوير بدائل ومعالجات مستقبلية تعبّر عن مصالح أوسع الفئات الاجتماعية، وتشجّع بالتالي هذه الفئات على الانخراط في التحرك والمشاركة في عملية التغيير.

إن خوض الشيوعيين وحلفائهم هذه المعركة يتطلب تعبئة جهود بشرية وعلمية وتحليلية هائلة، كونها تجري على جبهات عديدة ومتزامنة يختصّ كل منها بموضوع قائم بذاته (التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، العمل، النقل، ...). كما تتطلب قدراً أكبر من المسؤولية والانتظام في عمل المنظمات الحزبية، لاسيما القطاعية منها، وامتلاك قواعد حديثة للمعلومات والإحصاءات. إن هذا النوع من المعارك بالذات، هو الذي يسمح للتحالفات «الموضوعاتية» بأن تنشأ وتتوطد وتتنامى، ويصبح معها الحزب ـ خلافاً لما هو قائم راهناً ـ المنصّة الأساسية التي تنطلق منها النضالات الشعبية وتنسج عبرها التحالفات.



ثانياً ـ مشروع التوجهات البرنامجية الأساسية للحزب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

إن مواجهة السياسات الاقتصادية لتحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية تتطلب تعبئة واسعة للقوى الاجتماعية المتضررة، على أساس ما يجمع بينها من مصالح حقيقية في مواجهة الانقسامات الطائفية والمذهبية التي يغذيها ذلك التحالف. وإذا كان من الطبيعي أن تشكّل القوى الاجتماعية المتموضعة في المواقع الدنيا والوسطى من البنيان الاجتماعي ـ العمّال، والموظفون، والمزارعون، والمنتجون الصغار والمتوسطون، والعاملون لحسابهم الخاص، والطلاب، والشباب الباحثون عن عمل، والمتعطلون عن العمل... ـ القاعدة الموضوعية الأساسية للتحالفات التي يجب أن ينشدها الحزب الشيوعي، فإن انهيار أجزاء واسعة من الطبقة الوسطى من شأنه أن يعزّز موضوعياً الاستعدادات في صفوف هذه الطبقة أيضاً لرفد شبكة هذه التحالفات. وتتطلب عملية التعبئة أيضاً السعي ـ ضمن الحدود المتاحة ـ إلى اجتذاب شرائح محددة من البرجوازية المتوسطة والصغيرة إلى

تحالفات موضعية، خصوصاً أن مصالح تلك الشرائح باتت تصطدم بالنواة الضيقة لتحالف الطغمة المالية والزعامات الطائفية.

إن النموذج الاقتصادي المعتمد من جانب القوى المسيطرة منذ مطلع التسعينيات، انتهى إلى إخضاع البلد لإملاءات المؤسسات الدولية والدول المانحة، وأفقد لبنان القدرة على التحكم بقراراته الاقتصادية والاجتماعية. ويطرح الحزب الشيوعي ضرورة وضع حدّ لهذا النهج، عن طريق بلورة وتجسيد نموذج للتنمية الاقتصادية ذي قاعدة اجتماعية عريضة، يحفظ استقلال القرار الوطني ويستثمر في المزايا النسبية للبلد ويعبئ الموارد البشرية والقدرات الإنتاجية المتاحة فيه، بعد تحريرها من سيطرة الطغمة المالية وزعماء الطوائف.

إن أهمّ التوجهات البرنامجية التي سوف يهتدي الحزب الشيوعي بها ويعمل بثبات على تطويرها وتفصيلها وعلى وضعها موضع التنفيذ في السنوات القادمة، تندرج ضمن محاور العمل الأساسية التالية:

١ . نحو نموذج بديل للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية:
بعض التوجهات ذات الطابع الكليّ

إن مسار الإصلاحات الاقتصادية ومسار الإصلاحات الاجتماعية مترابطان بشكل وثيق، نظراً لأنّ جذور المعضلة الاجتماعية تكمن في الحيّز الاقتصادي، وبالتالي فإن معالجتها تشكل جزءًا لا يتجزأ من عملية تصحيح بل تغيير النموذج الاقتصادي السائد. إنّ الحزب الشيوعي يرى أن هذا التغيير يجب أن يستند إلى التوجهات والخطوات الأساسية التالية:

أ. تطوير البنى التحتية الأساسية وإعادة تأهيلها

إن تطوير شبكات البنى التحتية ينبغي أن يندرج في رأس الأولويات، لاسيما ما يتعلق منها بإنتاج وصيانة شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والنقل والطرقات وغيرها، وذلك للحؤول دون استمرار تفاقم النقص في الخدمات العامة، الذي يؤثر سلباً في كلفة حياة المواطنين ونوعيتها، وعلى توزع السكان والنشاط الاقتصادي والاستثمارات المنتجة على المناطق المختلفة. وينبغي في إطار عملية التطوير هذه، إعادة ترتيب أولويات الاستثمار العام في ضوء ما خلص إليه المخطط التوجيهي لاستخدام الأراضي اللبنانية (عام ٢٠٠٢)، ودراسة مجلس الإنماء والإعمار المتعلقة بشبكات البنى التحتية (عام ٢٠٠٧). إن هذا من شأنه توسيع فرص التنمية الاقتصادية، والتخفيف من حدّة التفاوت بين المناطق وزيادة تكاملها، وتعزيز فرص العمل أمام الشباب اللبناني، وصولاً إلى تحسين آليات توزيع الدخل والثروة في البلاد.

ب. حفز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتنميتها

إن إعادة النهوض بالقطاعات المنتجة (بما في ذلك الصناعة والزراعة على وجه الخصوص)، يشكل المعبر الأساسي لتعزيز الجانب الإنتاجي من الاقتصاد الوطني والحدّ من السيطرة الساحقة للاستيراد الاستهلاكي والتجارة واقتصاد الريع. إن وضع خطط قطاعية إنمائية وتنفيذها، وتكثيف علاقات التبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة

ـ بما في ذلك خصوصاً الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع ـ من شأنهما أن يساهما في تعزيز خلق فرص العمل في المناطق اللبنانية المختلفة، خصوصاً إذا ما تزامن هذا التوجه مع إنشاء مناطق صناعية في المناطق ومع استكمال تنفيذ مشاريع الري التي تساعد المزارعين على التحرر من «عبودية» الزراعات المدعومة والبعلية والفقيرة. وفي إطار توسيع القاعدة الجغرافية للاقتصاد اللبناني، ينبغي العمل على تمكين عدد من المدن الرئيسة من لعب دور الرافعة في إطار الاقتصاد المناطقي، بحيث تساهم في الحدّ من الهجرة الداخلية باتجاه مدن الساحل، ولاسيما بيروت الكبرى، هذا بالإضافة إلى وجوب معالجة مشكلة الأراضي غير الممسوحة بغية تمكين مالكيها من استخدامها بشكلٍ منتج.

ج. إخراج ملف استثمار الموارد النفطية والغازية الكامنة من «بازار» المحاصّات الطائفية

إن التنافس الشرس بين أطراف التحالف المسيطر حول نمط التعاطي مع هذا الملف الحيوي ينذر بتبديد هذه الثروة قبل تحققها. والمطلوب من القوى اليسارية العمل ـ استناداً إلى أدوات معرفية مناسبة وإلى تحركات شعبية منظمة ـ على إلزام القوى المهيمنة باحترام المعايير المهنية الشفافة والصارمة في إدارة هذا الملف. وعلى اليسار بالتحديد أن يدفع في اتجاه تعظيم الإيرادات المتوقعة من هذا الاستثمار، وفقاً لتسلسل في الأولويات يلتزم القواعد الأساسية التالية:

الإصرار أولاً على «معدل أتاوات»(Royalties) مرتفع نسبياً، على غرار ما هو سائد في التجارب الدولية الناجحة، ويلي ذلك إقرار نظام ضريبي ملائم يطبّق على الأرباح المحققة من استثمار النفط والغاز، ومن ثمّ يصار إلى الاتفاق النهائي بشأن صيغة تقاسم ما تبقّى من أرباح صافية بين الحكومة والشركات المستثمرة. وينبغي على القوى اليسارية أيضاً ـ متى ما بدأ تحقيق العائدات البترولية فعلاً ـ أن تضغط في اتجاه فرض أولويات بالنسبة إلى طرق استثمار هذه العائدات، بحيث تشمل هذه الأولويات استكمال تمويل شبكات البنى التحتية الأساسية التي تحتاج إليها البلاد، والمساهمة المبرمجة في إطفاء الدين العام، وإنشاء صندوق سيادي للحفاظ على مصالح الأجيال القادمة من اللبنانيين، التي يجب إشراكها في الانتفاع من الثروة البترولية.

إن التعامل المنهجي مع الثروة النفطية والغازية، ينبغي أن لا ينطلق من كونها مورداً مالياً وريعياً فقط، بل يجب أن يصار إلى تحويلها إلى رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، وبخاصة الصناعية منها، مع الحرص الشديد على أن تكون أداة فعّالة لتحقيق انتقال وتوطين ـ وليس فقط استيراد ـ التكنولوجيا المرتبطة بالاستثمار النفطي والغازي.

د. إصلاح السياستين النقدية والمالية وتحسين شروط التكامل والتفاعل بينهما

إن إصلاح هاتين السياستين يهدف إلى إعادة الاعتبار لدور الليرة كأداة تسليف وادخار، وإلى تحرير سياسة الفوائد من قبضة التحالف

ـ بما في ذلك خصوصاً الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع ـ من شأنهما أن يساهما في تعزيز خلق فرص العمل في المناطق اللبنانية المختلفة، خصوصاً إذا ما تزامن هذا التوجه مع إنشاء مناطق صناعية في المناطق ومع استكمال تنفيذ مشاريع الري التي تساعد المزارعين على التحرر من «عبودية» الزراعات المدعومة والبعلية والفقيرة. وفي إطار توسيع القاعدة الجغرافية للاقتصاد اللبناني، ينبغي العمل على تمكين عدد من المدن الرئيسة من لعب دور الرافعة في إطار الاقتصاد المناطقي، بحيث تساهم في الحدّ من الهجرة الداخلية باتجاه مدن الساحل، ولاسيما بيروت الكبرى، هذا بالإضافة إلى وجوب معالجة مشكلة الأراضي غير الممسوحة بغية تمكين مالكيها من استخدامها بشكلٍ منتج.

ج. إخراج ملف استثمار الموارد النفطية والغازية الكامنة من «بازار» المحاصّات الطائفية

إن التنافس الشرس بين أطراف التحالف المسيطر حول نمط التعاطي مع هذا الملف الحيوي ينذر بتبديد هذه الثروة قبل تحقّقها. والمطلوب من القوى اليسارية العمل ـ استناداً إلى أدوات معرفية مناسبة وإلى تحركات شعبية منظمة ـ على إلزام القوى المهيمنة باحترام المعايير المهنية الشفافة والصارمة في إدارة هذا الملف. وعلى اليسار بالتحديد أن يدفع في اتجاه تعظيم الإيرادات المتوقعة من هذا الاستثمار، وفقاً لتسلسل في الأولويات يلتزم القواعد الأساسية التالية:

الإصرار أولاً على «معدل أتـاوات»(Royalties) مرتفع نسبياً، على غرار ما هو سائد في التجارب الدولية الناجحة، ويلي ذلك إقرار نظام ضريبي ملائم يطبّق على الأرباح المحققة من استثمار النفط والغاز، ومن ثمّ يصار إلى الاتفاق النهائي بشأن صيغة تقاسم ما تبقّى من أرباح صافية بين الحكومة والشركات المستثمرة. وينبغي على القوى اليسارية أيضاً ـ متى ما بدأ تحقيق العائدات البترولية فعلاً ـ أن تضغط في اتجاه فرض أولويات بالنسبة إلى طرق استثمار هذه العائدات، بحيث تشمل هذه الأولويات استكمال تمويل شبكات البنى التحتية الأساسية التي تحتاج إليها البلاد، والمساهمة المبرمجة في إطفاء الدين العام، وإنشاء صندوق سيادي للحفاظ على مصالح الأجيال القادمة من اللبنانيين، التي يجب إشراكها في الانتفاع من الثروة البترولية.

إن التعامل المنهجي مع الثروة النفطية والغازية، ينبغي أن لا ينطلق من كونها مورداً مالياً وريعياً فقط، بل يجب أن يصار إلى تحويلها إلى رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، وبخاصة الصناعية منها، مع الحرص الشديد على أن تكون أداة فعّالة لتحقيق انتقال وتوطين ـ وليس فقط استيراد ـ التكنولوجيا المرتبطة بالاستثمار النفطي والغازي.

د. إصلاح السياستين النقدية والمالية وتحسين شروط التكامل والتفاعل بينهما

إن إصلاح هاتين السياستين يهدف إلى إعادة الاعتبار لدور الليرة كأداة تسليف وادخار، وإلى تحرير سياسة الفوائد من قبضة التحالف

المهيمن على الحكم، وكسر الحلقة المفرغة لتنامي الدين العام وخدمة هذا الدين، والانتقال التدريجي إلى سياسة مالية وضريبية أكثر عدالة وأشدّ فعالية، مع تعزيز طابعها التصاعدي وتحقيق توازن أفضل في توزيع العبء الضريبي على الأركان الثلاثة: الدخل والاستهلاك والثروة (لاسيما العقارية منها)، بدل استمرار تركيزها على أحد هذه الأركان المتمثل راهناً في الاستهلاك. إن تسريع الإصلاحات الضريبية يتطلب ـ من ضمن ما يتطلبه ـ إحلال الضريبة العامة التصاعدية على إجمالي مصادر الدخل كبديل لتعدّد الضرائب النوعية المطبقة على هذه المصادر كلاً على حدة، وكذلك رفع معدل الضريبة على الفائدة على الودائع المصرفية (من ٥٪ إلى ١٥٪)، وتعزيز نظام الضريبة على التحسين العقاري، إضافة إلى إسباغ منحى ذي طابع تصاعدي على مجموعة من الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تستهدف، بشكل خاص، استهلاك الكماليات والمنتجات المضرّة بالبيئة والصحة العامة. كما ينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات حسم ملف المخالفات على الأملاك العامة البحرية والمشاعات، التي تورّط فيها قسم كبير من المتعاقبين من «أهل الحكم» وأتباعهم، وإعادة صوغ وهندسة نظام الغرامات والرسوم ذات الصلة بهذا الموضوع، ارتباطاً بالتغيرات البنيوية التي طالت أسعار مبيع العقارات وإيجارها. وتنبغي كذلك إعادة إخضاع الأملاك والنشاطات الوقفية للضريبة، أسوة بما هو مطبّق على جميع الأفراد والشركات.

هـ. تنشيط التنمية المحلية في المناطق الريفية

إن تنشيط التنمية المحلية يرمي - بالتزامن مع إقرار قانون عصري للامركزية الإدارية - إلى الحدّ من سيطرة النموذج الاقتصادي السائد الذي يختصر مجمل المجال الوطني في قطب إنمائي أحادي يتمثل في العاصمة وضواحيها (وبالتحديد في منطقة بيروت الكبرى). وبالتالي ينبغي أن يتركز الضغط على استحداث حوافز تشجيعية للاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي في المناطق الريفية والطرفية، وتطوير برامج الدعم للقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك المناطق، وتنسيق جهود الدولة واتحادات البلديات والجمعيات غير الحكومية كي تضطلع بدور فاعل في خلق مبادرات إنمائية واجتماعية وتطويرها، وفي تدعيم روح التضامن والحسّ بالمسؤولية داخل المجتمعات المحلية. ويشكل حفظ وتحسين استخدام الموارد الطبيعية - لاسيما المياه - والعمل المستدام على حماية البيئة وتطويرها ورفع مستوى وعي المواطنين حول أهمية هذه الموارد، عاملاً أساسياً في تنمية المناطق الريفية وتعزيز نوعية الحياة فيها وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك إلى وطن واحد.

و. الالتزام بإصلاح أوضاع الإدارة العامة

إن هذا الإصلاح يجب أن يطال الأطر التشريعية والإدارية والمؤسسية والبشرية والتجهيزية والتنظيمية والرقابية للقطاع العام، إضافة إلى احترام آليات المحاسبة والمساءلة وتطبيقها، وصولاً إلى

المهيمن على الحكم، وكسر الحلقة المفرغة لتنامي الدين العام وخدمة هذا الدين، والانتقال التدريجي إلى سياسة مالية وضريبية أكثر عدالة وأشدّ فعالية، مع تعزيز طابعها التصاعدي وتحقيق توازن أفضل في توزيع العبء الضريبي على الأركان الثلاثة: الدخل والاستهلاك والثروة (لاسيما العقارية منها)، بدل استمرار تركيزها على أحد هذه الأركان المتمثل راهناً في الاستهلاك. إن تسريع الإصلاحات الضريبية يتطلب ـ من ضمن ما يتطلبه ـ إحلال الضريبة العامة التصاعدية على إجمالي مصادر الدخل كبديل لتعدّد الضرائب النوعية المطبقة على هذه المصادر كلاً على حدة، وكذلك رفع معدل الضريبة على الفائدة على الودائع المصرفية (من ٥٪ إلى ١٥٪)، وتعزيز نظام الضريبة على التحسين العقاري، إضافة إلى إسباغ منحى ذي طابع تصاعدي على مجموعة من الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تستهدف، بشكل خاص، استهلاك الكماليات والمنتجات المضرّة بالبيئة والصحة العامة. كما ينبغي أن تشمل هذه الإصلاحات حسم ملف المخالفات على الأملاك العامة البحرية والمشاعات، التي تورّط فيها قسم كبير من المتعاقبين من «أهل الحكم» وأتباعهم، وإعادة صوغ وهندسة نظام الغرامات والرسوم ذات الصلة بهذا الموضوع، ارتباطاً بالتغيرات البنيوية التي طالت أسعار مبيع العقارات وإيجارها. وتنبغي كذلك إعادة إخضاع الأملاك والنشاطات الوقفية للضريبة، أسوة بما هو مطبّق على جميع الأفراد والشركات.

هـ. تنشيط التنمية المحلية في المناطق الريفية

إن تنشيط التنمية المحلية يرمي ـ بالتزامن مع إقرار قانون عصري للامركزية الإدارية ـ إلى الحدّ من سيطرة النموذج الاقتصادي السائد الذي يختصر مجمل المجال الوطني في قطب إنمائي أحادي يتمثل في العاصمة وضواحيها (وبالتحديد في منطقة بيروت الكبرى). وبالتالي ينبغي أن يتركز الضغط على استحداث حوافز تشجيعية للاستثمار الزراعي والصناعي والسياحي في المناطق الريفية والطرفية، وتطوير برامج الدعم للقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك المناطق، وتنسيق جهود الدولة واتحادات البلديات والجمعيات غير الحكومية كي تضطلع بدور فاعل في خلق مبادرات إنمائية واجتماعية وتطويرها، وفي تدعيم روح التضامن والحسّ بالمسؤولية داخل المجتمعات المحلية. ويشكل حفظ وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ـ لاسيما المياه ـ والعمل المستدام على حماية البيئة وتطويرها ورفع مستوى وعي المواطنين حول أهمية هذه الموارد، عاملاً أساسياً في تنمية المناطق الريفية وتعزيز نوعية الحياة فيها وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك إلى وطن واحد.

و. الالتزام بإصلاح أوضاع الإدارة العامة

إن هذا الإصلاح يجب أن يطال الأطر التشريعية والإدارية والمؤسسية والبشرية والتجهيزية والتنظيمية والرقابية للقطاع العام، إضافة إلى احترام آليات المحاسبة والمساءلة وتطبيقها، وصولاً إلى

تحديث إدارات الدولة ومؤسساتها على أسس مهنية وطنية عادلة وفعّالة. إن هذا النوع من الإصلاح الذي يقوم ـ في جوهره ـ على تحرير القطاع العام من هيمنة وتسلّط تحالف الزعامات الطائفية ورأس المال المالي، هو الشرط الأساسي لتمكين هذا القطاع من إدارة وصيانة وتطوير منشآت الدولة ومرافقها وممتلكاتها بشكل كفوء ومستدام، ومن حماية الأصول العامة وحفظها ـ بما في ذلك الممتلكات العقارية والمباني والأملاك البحرية والنهرية والمشاعات وغيرها من أملاك الدولة ـ وتعزيز أطر الحوكمة القانونية والمؤسسية والإدارية ووضعها موضع التنفيذ. ويدخل ضمن نطاق هذا الإصلاح، وجوب ترتيب وقوننة أوضاع جميع فئات العاملين أو المتعاملين مع القطاع العام، وحفظ حقوقهم المكتسبة.

ز. العمل على إقرار سياسة جديدة للأجور والتقديمات الاجتماعية

إن ربط تطور الأجور بتطور كلفة المعيشة هو مطلب أساسي للحفاظ ليس على الاستقرار الاجتماعي فقط، بل كذلك للحفاظ على محدّدات النمو الاقتصادي. وينسجم هذا المطلب مع ما فرضته ـ تاريخياً ـ الحركة النقابية في الدول الغربية الرأسمالية من إقرار للسلم المتحرك للأجور، كما ينسجم، وإن بصيغ مختلفة، مع ما خلصت إليه أهم المدارس الفكرية الاقتصادية العالمية، ومن ضمنها على وجه التحديد المدرسة الماركسية، وإلى حدّ معيّن المدرسة الكينزية. مع ذلك، فإن الربط بين الأسعار والأجور ليس كافياً في ذاته، بل ينبغي أن يتكامل أيضاً مع ربط تطور الأجور بتطور إنتاجية العمل، كتعبير عن

حق العمال والأجراء في المشاركة في ثمرات النمو الاقتصادي. إن القوى اليسارية مدعوة عبر تمسكها بهذه المطالب للعمل ـ الشعبي والمنظم ـ لزيادة حصة الأجور من إجمالي الناتج المحلي القائم، والتي تراجعت على نحو مريع خلال العقدين المنصرمين. كما أنها مدعوة لفرض معالجات للعوامل الداخلية للتضخم، وبخاصة ما يتعلق منها بالحد من درجة سيطرة الاحتكار في العديد من الأسواق المحلية، وإلغاء الوكالات الحصرية وتعزيز آليات المنافسة (مع إقرار قانون المنافسة وتنفيذه) وضبط إيقاع العلاقة بين التضخم الداخلي والتضخم المستورد من الأسواق الخارجية التي يتعامل لبنان معها.

ح. مأسسة أولويات الإنفاق العام الاجتماعي وتطويره

إن هذه المأسسة يجب أن تنطلق ـ بداية ـ من الاتفاق على تعريف الإنفاق الاجتماعي وما يشمله من مجالات وتدخلات، والتحديد الدقيق لنطاق شموله في كل من تلك المجالات، بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من الشفافية في تفصيل خريطة المستفيدين والمستهدفين منه في كل من الحالات، وفي شروط انتفاع هؤلاء من الخدمات الاجتماعية المختلفة، والتثبّت مما حصلوا عليه فعلاً من تلك الخدمات. إن الارتقاء بالإنفاق الاجتماعي من موقعه الدوني الراهن ـ كمجرّد «تابع» (residual) للمتغيّر الاقتصادي ـ كي يصبح جزءاً لا يتجزأ من أولويات الخطط والبرامج الإنمائية الحكومية، يجب أن ينظر إليه من جانب القوى اليسارية كهدف أساسي لا محيد عنه. والمطلوب في هذا الإطار الضغط على الدولة ـ عبر العمل الشعبي المنظم ـ كي

لا يبقى صوغ أولويات سياسة الإنفاق الاجتماعي محصوراً في الدوائر الرسمية العليا، أو في أروقة المحاصّات الفوقية بين أطراف النظام، أو في دوائر المنظمات الدولية، بل أن يصار إلى توسيع عملية التشاور وتعزيزها، والتنسيق لهذا الغرض مع ممثلي القوى الاجتماعية الحيّة، وبخاصة الهيئات النقابية والعمالية والجمعيات غير الحكومية، إضافة إلى المؤسسات العامة أو شبه العامة، لاسيما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (بعد إصلاحه) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (بعد إعادة تشكيله وتفعيله وتوسيع تمثيله على أسس جديدة).

٢. تحقيق صحّة أفضل للمواطنين (والمقيمين)

إن العمل على تحسين الوضع الصحي للسكان ينبغي أن ينطلق من تأكيد الحقّ في الصحة لجميع الأفراد والأسر والجماعات، وهذا ما يتطلب تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف، تغطي المستويات الأساسية الأربعة التالية:

أ. التغطية الصحية وجودة الخدمات الاستشفائية والطبابة الخارجية

- إنشاء نظام تأمين صحي وطني يوفّر التغطية الصحية للجميع، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمّشة، المعوّقون الأطفال ومتقاعدو القطاع الخاص النظاميون منهم وغير النظاميين وضحايا العنف الأُسَري والعاملين غير النظاميين والمقيمين من غير اللبنانيين.

- شمول هذه التغطية الصحية في المرحلة الأولى للخدمات الاستشفائية تحديداً، على أن يجري توسيع نطاق التغطية ليشمل في مرحلة لاحقة خدمات الطبابة الخارجية.
- العمل ـ من خلال رؤية كلّية للشأن الصحي ـ على الربط والدمج الممأسسين للخدمات الوقائية والعلاجية، على نحو يعزّز فعالية النظام الصحي ويحدّ من الهدر في الإنفاق على هذا المرفق العام.
- العمل على مراقبة جودة خدمات الرعاية الصحية الاستشفائية من خلال آليات شفّافة لتطوير خدمات استشفائية متجانسة وذات جودة رفيعة المستوى، وضمان تنفيذ هذه الآليات، بما يشمل تطوير «نظام الاعتماد» (Accreditation Program) والالتزام بتنفيذه، وإعداد توجيهات وإرشادات خاصة بالممارسة العيادية (الإكلينيكية) من أجل تعزيز الرقابة على أداء مورّدي الخدمة الصحية، وتحسين نوعيّة خدمات الرعاية الصحية العقلية.
- تعزيز الرقابة على نوعية الخدمة الصحية وتكاليفها، عبر تطوير الدور الرقابي والتنظيمي لوزارة الصحة وتعميم ثقافة الوعي والمسؤولية، ومنع قطاع التأمين الخاص من الاستبعاد التعسفي للمرضى واستثناء الأمراض.
- زيادة تغطية مراكز الرعاية الصحية الجوّالة (ambulatory) ورفع مستوى جودتها، وتوسيع نطاق خدمات مراكز الرعاية الصحية الأوليّة، وتطوير «نظام اعتماد» يجري تطبيقه على هذه الأنواع المختلفة من المراكز.

- إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتطويره، بما يشمل الموارد البشرية وأنظمة الإدارة والتجهيز والمكننة والأطر التشريعية والمؤسسية والتقنية، والتمسك باستقلاله المالي الفعلي وبتنويع موجوداته المالية وغير المالية، وتهيئته كي يتولى مستقبلاً إيواء وإدارة مشروع التقاعد والحماية الاجتماعية المزمع إنشاؤه.

ب. الأدوية والسياسات الدوائية

- إعادة تنظيم الهيئة المعنية بتسجيل الأدوية وتسعيرها، وتحديث نظم عملها وتعزيز استقلاليتها، واعتماد نظام تسعير يتلاءم مع خصائص السوق اللبنانية من أجل ضبط جودة الأدوية ونوعيتها على نحو يخدم بشكل أفضل مصالح المرضى ويعزز الفعالية على صعيد الكلفة والإنفاق.
- كسر الاحتكار الذي يمارسه كبار مستوردي الأدوية والتجهيزات الصحية ـ بالتواطؤ مع شركات التوريد العالمية ـ ومعالجة الفجوة بين العرض الصحي والطلب على الخدمات الصحية، بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وفي ضبط التكاليف والأسعار.
- تشجيع استخدام الأدوية الجينيريك غير ذات العلامة التجارية (generic drugs)، ورفع مستوى وعي المواطنين إزاء جودة هذه الأدوية، وتوفير الحوافز الآيلة إلى إنتاجها واستخدامها في السوق المحلية.

- تطبيق المبادئ والممارسات الأخلاقية والمهنية في سوق الأدوية، ووضع القواعد التي تحدُّ من الترويج التجاري للأدوية وتضبط أنساق الوصفات الدوائية للمرضى، بغية الحدّ من سوء استخدامها.

ج. تمويل الرعاية الصحية

- العمل ـ كهدف استراتيجي ـ على توفير الشروط كافة الآيلة إلى تأمين الانتقال إلى نظام وطني شامل للتغطية الصحية، يجري تمويله بواسطة الضرائب والمال العام أساساً، وليس عن طريق الاشتراكات التي يدفعها الأفراد المنتسبون. إن إنجاز هذا الهدف الاستراتيجي يمرّ بالضرورة عبر تحقيق إصلاحات أساسية في النظام الضريبي (بحسب ما تمّ إيراده أعلاه)، ولاسيما لجهة استحداث ضريبة تصاعدية على التحسين العقاري، ورفع الضريبة على الفوائد المصرفية وعلى «كبار المكلفين»، وغير ذلك من إصلاحات.
- إمكان التوجه بشكل مرحلي ـ وفي انتظار اكتمال شروط إنشاء النظام الوطني الشامل للتغطية الصحية ـ نحو تسريع عملية توحيد نظم التأمينات الصحية العامة وشبه العامة، بما يشمل شروط الانتساب إلى هذه النظم، ونسب المساهمة في تمويلها من جانب المنتسبين، وحجم التقديمات التي يحصلون عليها ونوعها،

ولوائح الأعمال الجراحية والطبية المعتمدة من قبل المستشفيات والأطباء، إضافة إلى الطرق المفروضة على المرضى لتسديد ما يقع على عاتقهم من أعباء.

- تعزيز فعالية الإنفاق على الصحة من خلال برامج توعية للمواطنين حول تكاليف الرعاية الصحية والوسائل الواقعية المتاحة لخفض هذه التكاليف، وذلك من خلال تعزيز الطلب على الخدمات الوقائية مقابل الخدمات العلاجية، وتشجيع الشراء المركزي للأدوية والتجهيزات الطبية، وتعديل الآليات المعتمدة راهناً من قبل «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» في معرض تسديده للتكاليف الطبية التي يكابدها المنتسبون.

د. إصلاح الإطار المؤسسي الناظم لعمل وزارة الصحة وتطويره

- تعزيز دور وزارة الصحة العامة في مجال رسم السياسات الصحية الكلية، مع ما يتطلبه ذلك من موارد بشرية مؤهلة وهياكل إدارية حديثة وقواعد معلومات.
- تمكين الوزارة من الاضطلاع بالوظائف الأساسية للصحة العامة، بما يشمل إنشاء وحدة للأبحاث الاستراتيجية وتعزيز برامج التوعية والرقابة حول السلوكيات والممارسات المحفوفة بالمخاطر أو المشجعة على الهدر، سواء من جانب موردي الخدمات والتجهيزات الصحية أو أصحاب المستشفيات أو

الجسم الطبي وصولاً إلى المستهلكين؛ والعمل أيضاً على تعزيز الصحة المدرسية وتطوير برامج تعنى بالصحة النفسية للتلامذة والأطفال.

- تعزيز الدور التنظيمي لوزارة الصحة وتمكينها من قوننة ممارسات مختلف مورّدي خدمات الرعاية الصحية، بما يشمل المستشفيات والأطباء وشركات الأدوية والصيادلة، وتعزيز التعاون المنسّق بين الأطراف المعنية بالشأن الصحي في إطار شبكة للصحة العامة (تشمل بشكل خاص المستشفيات الحكومية والخاصة ومراكز الرعاية الصحة الأولية والمستوصفات).

٣. تعزيز آليّات الحماية الاجتماعية

إن العمل على تطوير آليّات الحماية الاجتماعية ومأسستها يشكل ركناً أساسياً في تمكين العمال والمواطنين عموماً من مواجهة ظاهرات عدم المساواة والهشاشة الاجتماعية والإقصاء، إضافة إلى مخاطر الحياة المتنوعة المتمثلة في التقدم في السّن والعجز والبطالة والفقر وإمكانات التعرض لآفات اجتماعية تشمل العنف الأسري والتشرد والعمل المبكر. وينبغي أن تشمل آليات الحماية الاجتماعية التوجهات البرنامجية الأساسية التالية:

أ. استحداث وتطوير برامج لحماية الدخل

- إرساء قاعدة الأمن الاجتماعي والمالي للعمال والعاملين

والأفراد، عبر اعتماد مبدأ التضامن الاجتماعي وسياسات إعادة التوزيع كرافعتين أساسيتين لسياسة الحماية الاجتماعية.

- تطوير القاعدة الاجتماعية لنظام التقاعد في القطاعين العام والخاص وتوسيعها ـ بالتزامن مع حماية الحقوق المكتسبة للعمال ـ وضمان دخل تقاعديّ لائق لكبار السنّ، مع توفير الخدمات الصحية للمسنين بعد التقاعد، على أن يجري تعزيز جانب إعادة التوزيع في أسس عمل هذا النظام على حساب جانب الترسمل.
- استحداث صندوق للبطالة، يوفّر حداً أدنى من الدخل للعامل والأجير (ولأسرة المتعطل) خلال فترات البطالة القسرية، مع العمل على تمويل هذا النظام عبر اقتطاعات ضريبية أو اشتراكات ذات طابع تصاعدي.
- إنشاء صندوق للتأمين ضد الإعاقة والعجز، على نحو يوفّر حدّاً لائقاً من الدخل للعمال والعاملين في حال تعرضهم للإصابة أو الإعاقة أو العجز خلال الفترات المنتجة من حياتهم.
- توسيع نطاق تغطية نظم وبرامج الحماية لتشمل جميع العاملين بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الوضع المادي أو الجسدي أو نوع العمل، بما في ذلك إلغاء أشكال التميز كافة ضد النساء في قوانين الضمان الاجتماعي.
- تقديم المساعدات المعيشية للأسر الفقيرة من خلال صيغ استهداف واضحة وعادلة لهذه الأسر، وتطوير آليات التنسيق

والتعاون بين مراكز الخدمات الإنمائية والبلديات وهيئات المجتمع المدني من أجل توفير الدعم المطلوب.

ب. حماية الفئات المهمّشة

- العمل على مكافحة الفقر في ضواحي المدن والأرياف، وبخاصة في صفوف الفئات الأكثر عرضة للتهميش والإقصاء، ولاسيما المعوقون، والنساء ربات الأسر، والعمال الزراعيون، والصيادون، والفقراء المتعطلون عن العمل والأطفال العاملون وأطفال الشوارع.
- معالجة المسائل المتعلقة بالأطفال الملتحقين بمؤسسات الرعاية، وتقديم الدعم لأسرهم بغية تمكينهم من رعاية أطفالهم ضمن الأسرة، والقيام بالإجراءات والتدابير اللازمة لتجنّب إلحاق الأطفال بمؤسسات الرعاية إلّا كملاذ أخير يتقرّر بموجب إطار تشريعي وإجرائي ناظم.
- القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والعمل على إبعادهم عن الشوارع، وإنشاء برنامج اجتماعي صحي تعليمي شامل لحماية الأطفال العاملين، تطبيقاً لاستراتيجية الهيئة العليا للطفولة الخاصة بمعالجة مشكلة أطفال الشوارع.
- حماية وتوجيه الأطفال الذين هم عرضة لنزاع مع القانون (الأطفال الجانحون بموجب القانون الجزائي ونظام العقوبات) أو هم عرضة لمخاطر التميز في التعاطي معهم، ووضع برامج

دعم مدرسي وأنشطة مجتمعية تحمي هؤلاء الأحداث من السلوكيات الاجتماعية الخطرة بما فيها المخدرات والاستغلال الجنسي والعنف.

- حماية المرأة عبر تمكينها من منح الجنسية لأطفالها، وإقرار قانون مدني للأحوال الشخصية، وإيجاد إطار تشريعي ومؤسسي يحمي المرأة من العنف وسوء المعاملة في المنزل وفي مجال العمل، وكذلك حماية الأطفال من خلال استحداث وتدعيم العقوبات على العنف وسوء المعاملة التي يتعرض لها الأطفال داخل الأسرة وداخل المدرسة.
- توفير نوعية الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وتحسينها، وتوسيع نطاق تغطية هذه الخدمات، عبر نشر الوعي ووضع آليات لتسريع برامج التدخّل المبكر.

ج. دعم الإطار المؤسسي

- إصلاح وتعزيز دور وأداء وزارة الشؤون الاجتماعية، كي تضطلع بدور أوسع نطاقاً وأكثر فعالية في قيادة قطاع العمل الاجتماعي وإدارته.
- تفعيل مراكز الخدمة الاجتماعية والإنمائية التابعة لهذه الوزارة، كي تتمكّن من الاضطلاع بوظائفها الأساسية، التي تشمل ـ من ضمن ما تشمله ـ تلبية الاحتياجات الاجتماعية على المستوى المحلي، ودعم عمل المنظمات والهيئات غير الحكومية

وترشيدها، ومساعدة هذه الأخيرة على تشبيك الخدمات المقدّمة إلى الفئات المستهدفة وتطويرها.

- تدعيم الأداء الإداري والتقني «للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي»، وتطوير موارده البشرية وقدراته المؤسّسية، ومكننة جميع عملياته، وتوفير الحقّ للمواطن بالاطلاع على نتائج أعماله وتقديماته، وإلزامه بتقديم الخدمات إلى أعضائه بشكل مستدام ونوعية مرتفعة وإجراءات مبسطة.

٤. الارتقاء بنوعيّة التعليم الرسمي

إن تمكين أطفال لبنان وشبابه من التمتع بقدر جيّد من التعليم والمهارات ـ الذي يوفّر لهم فرص النجاح في حياتهم المستقبلية ويعزّز مساهمتهم في بناء مجتمعهم على نحو أفضل ـ يعتبر الركيزة الأساسية لمجمل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل التعليم المراحل النظامية الثلاث، أي التعليم الأساسي والتعليم المهني والتقني والتعليم الجامعي، وتؤثر في كل من هذه المراحل ثلاثة عوامل أساسية في تقرير فرص الحصول على التحصيل العلمي وضمان جودته: الموارد البشرية، ومنشآت التعليم، وأدواته.

أ. تدعيم التعليم الأساسي والتعليم المهني والتقني

- العمل على إنفاذ إلزامية التعليم الأساسي المجاني للفئات العمرية من ٦ إلى ١٥ سنة، واستحداث الآليات التي تسمح للإدارات

الحكومية المعنية بتأمين الشروط التعليمية والاجتماعية الضرورية لتعميم مجانية التعليم وإلزاميته حتى المرحلة المتوسطة للأطفال كافة بغضّ النظر عن أوضاعهم الجسدية ومكان الإقامة.

- تحسين فعالية الموارد البشرية وكفاءاتها في التعليم الرسمي، بما في ذلك التعليم الرسمي المهني والتقني، من خلال إعداد كادر تعليمي وإداري يتمتع بمستوى مهني مرتفع ويعتمد على منهجية معرفية تعلّمية بدل الاعتماد على التلقين، بما يضمن توفير خدمات تعليم نوعية ومتكاملة ودامجة.
- تعزيز منشآت التعليم العام الرسمي والمهني وتجهيزاته وتحسين مستوى جودتها وتحديث الشروط المادية والتجهيزية والإنشائية في المدارس، على نحو يتيح تطبيق المناهج الجديدة ويضمن لجميع الطلاب فرص الوصول إلى المباني المدرسية واستخدام التجهيزات بشكلٍ فعّال ومتكافئ، بغضّ النظر عن أوضاعهم الجسدية أو مكان إقامتهم.
- مراقبة جودة الأدوات التعليمية في التعليم الرسمي العام، وتحسينها وتحديث المناهج بغرض إعداد وتكوين المواطن المثقف والعصري والمسؤول اجتماعياً، وتعزيز الشفافية والوضوح في الإجراءات المعتمدة لقياس مستوى التحصيل العلمي وتطوره. وكذلك توفير خدمات صحية ونفسية واجتماعية مختصة وبرامج وأنشطة فنية ورياضية وترفيهية داعمة لعملية التعلم.

- تدعيم المحتوى التكنولوجي والصناعي (والخدمي المتطور) لمناهج التعليم المهني والتقني، بحيث تتعزّز إمكانات حصول الخريجين على فرص عمل مجزية وذات قيمة مضافة مرتفعة نسبياً في فروع النشاط الاقتصادي الواعدة والمنفتحة على آفاق التطور المستدام.
- زيادة معدلات الالتحاق برياض الأطفال الرسمية بدءاً من عمر ٣ سنوات، وتوفير الفرص الفعلية أمام الأسر لإلحاق أولادهم برياض الأطفال الرسمية ذات المستوى الجيّد والتي تتوافر فيها مقوّمات الإدماج والتدخّل المبكر.
- تعزيز الحراك بين التعليم المهني والتقني والتعليم العام، استجابة لمتطلبات سوق العمل، ووضع معايير وشروط واضحة للمعادلات الناظمة لهذا الحراك بهدف تشجيع التوجيه المهني على اكتساب المهارات الملموسة المرتبطة بسوق العمل.

ب. إصلاح التعليم الجامعي

- إصلاح الإطار المؤسّسي والإداري الناظم لعمل الجامعة اللبنانية، وإعادة النظر في هيكليتها على نحو يؤسّس لتحقيق المواءمة بين تكافؤ الفرص في الوصول إلى الجامعة من جهة، وتعزيز وحدة الانتماء الوطني من جهة ثانية، وذلك بالتزامن مع تكريس الاستقلالية الذاتية للجامعة.
- تحسين فعالية الموارد البشرية في الجامعة اللبنانية وكفاءتها

وإعادة النظر في نظام تثبيت الأساتذة في ملاك الجامعة وفي نظم الترقيات، على نحو يحفّز التطور الذاتي المستدام للأساتذة والإنتاج المتواصل للأبحاث الأكاديمية والتطبيقية المحكّمة، ويمكّن الإدارة الجامعية والكادر التعليمي من إطلاق ديناميات ومسارات تتيح للجامعة الاضطلاع بدورها كصرح علمي طليعي في البلاد.

- تعزيز منشآت وتجهيزات التعليم العالي ـ وبخاصة في إطار المجمعات الجامعية الكبرى ـ والحدّ من التنامي العشوائي للفروع، والسهر على انتظام أعمال صيانة هذه المنشآت والتجهيزات، بهدف تحسين نوعية التعليم التطبيقي وتوفير البيئة المؤاتية للبحث الأكاديمي، وضمان فرص وصول جميع الطلاب إلى المباني التعليمة وتجهيزاتها بشكلٍ فعّال ومتكافئ، بغضّ النظر عن أوضاعهم الجسدية أو مكان إقامتهم.
- تطوير أساليب التعليم الجامعي الرسمي وتحديث مناهجه وتوحيدها، وتوفير أدوات قياس لتطور أداء الجسم التعليمي من جهة، وتطور مستوى التحصيل العلمي للطلاب الجامعيين من جهة أخرى، بحيث تصبح نتائج عملية القياس هذه ومؤشراتها، أساساً متيناً للتقيم والمساءلة، على غرار ما هو معمول به في الجامعات العريقة في العالم.
- تعزيز الترابط بين سوق العمل والتعليم الجامعي، وإسباغ

الطابع المستدام والممأسس على هذا الترابط، وإعادة النظر في الاختصاصات القائمة وطاقة استيعابها دورياً في ضوء التغيرات المستجدة في سوق العمل.

- حثّ الجهازين الجامعيين، الإداري والتعليمي، على عدم حصر تحرّكاتهما المطلبية في المعارك الرامية إلى الدفاع عن حقوقهما المكتسبة، ودعوتهما إلى الارتقاء بهذه التحركات إلى المستوى الأهمّ والأشمل الذي يتعلق بتحسين نوعية التعليم الجامعي الرسمي وتطويره، والذي يعني بشكل أساسي أبناء الطبقات الاجتماعية الفقيرة وما دون المتوسطة.

٥. تعزيز فرص الوصول إلى شروط عمل عادلة وآمنة

إنَّ تحقيق شروط عمل عادلة وآمنة يمرّ عبر مقاربة كلّية مترابطة ومثلّثة الأبعاد تتضمن: تحسين شروط العمل، والحدّ من عدم المساواة في الوصول إلى فرص العمل، وتطوير الإطار المؤسسي الناظم لسوق العمل.

أ. تحسين شروط العمل

- تعزيز العلاقة بين الأجور ومستوى كلفة المعيشة، واعتماد التصحيح الدوري السنوي للحد الأدنى للأجور وللأجر الوسطي من أجل حماية القوة الشرائية للأجراء وضمان مستوى معيشة لائق لهم ولأسرهم، تجنّباً لخضّات اقتصادية واجتماعية عند كل تأخير متمادٍ في تصحيح الأجور.

- إعادة تشكيل لجنة المؤشر على أسس واضحة وراسخة، وتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال والأجراء عبر رفدهم بمنظومة من التقديمات الاجتماعية الوازنة وبشبكات أمان فعّالة، وخصوصاً ببرنامج مستقل لضمان البطالة.
- تشجيع التسجيل النظامي للمؤسسات العاملة (وللمستخدمين والعمال فيها)، وحثّ الإدارات الحكومية على تبسيط كلفة الإجراءات المتعلقة بعملية التسجيل هذه وخفضها، وإلزام المؤسسات بتنظيم عقود عمل نظامية للعمال والأجراء والمستخدمين.
- توفير بيئة عمل آمنة، وتطوير وتحديث التشريعات التي تتعلق بتمكين مفتشي العمل من تطبيق تدابير السلامة والمعايير الصحية في مراكز العمل بشكلٍ صارم.
- تأمين الاستمرارية في عملية تنمية مهارات القوى العاملة أثناء العمل، وتوفير فرص التدريب للعاملين أثناء عملهم، وربط متطلبات التدريب بنوع ومستوى شهادة التدريب المعنية، وتعزيز الارتباط الممنهج بين التدريب والتقدّم في الوظيفة.
- العمل على تعزيز الأمن الوظيفي ووضع آليات وأطر قانونية عادلة وفعّالة تتيح للعاملين إمكانية تقديم شكاوى ضد أصحاب العمل وحماية وظائفهم خلال فترات التراجع الاقتصادي.

ب. الحدّ من عدم المساواة في سوق العمل

- الحدّ من عدم تكافؤ الحظوظ في الحصول على عمل، من خلال توفير فرص عمل متكافئة تستند حصراً إلى مستوى المهارات والمؤهلات بغضّ النظر عن الجنس أو الخصائص المادية أو الجسدية أو الانتماء، بالتزامن مع تطوير الآليات التي تسهّل مشاركة النساء في سوق العمل.
- الحد من عدم المساواة في شروط عمل اللبنانيين (وغير اللبنانيين) وتوسيع نطاق تطبيق قانون العمل ليشمل جميع العاملين على الأراضي اللبنانية، بغضّ النظر عن الجنس والجنسية والأوضاع الجسدية ونوع العمل أو مكانه، وضمان تطبيق شروط ومقومات العمل اللائق وحقوق الإنسان لجميع العاملين.
- خلق بيئة عمل دامجة تحدّ من التفاوتات في الأجر والمزايا والفرص للعاملين الذين يتمتعون بمؤهلات متماثلة، وتوفير الحوافز لتعزيز انخراط النساء في سوق العمل، والاستفادة من مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومعالجة مسألة التميز ضد العمال الأجانب.

ج. الإصلاحات المؤسسية في سوق العمل

- تعديل قانون العمل وتحديثه في اتجاه تعزيز استقلالية الحركة النقابية وكبح جماح التدخُّلات السياسية في شؤونها، وتشجيع الاتحادات النقابية على إجراء الإصلاحات الداخلية الضرورية

التي تحقّق المزيد من الشفافية والفعالية وتوسّع قاعدة التمثيل النقابي الديمقراطي.

- تعزيز التشريعات والمؤسسات الناظمة لسوق العمل، في اتجاه مواءمتها مع اتفاقيات العمل الدولية المصدَّقة، وتطوير نظام معلومات خاص بالعمل (LMIS)، وضمان تحديثه ووضعه في متناول المواطنين، وتمكين المؤسسة الوطنية للاستخدام من الاضطلاع بدورها كاملاً باعتبارها إحدى الجهات الأساسية المعنية بتوفير وإدارة واستثمار المعلومات المتعلقة بسوق العمل.

٦. تنشيط المجتمعات المحلية وتعزيز تنمية الرأسمال الاجتماعي

يحتاج لبنان ـ كبلد تعصف فيه الانقسامات الداخلية التي يغذيها التحالف الطائفي والطبقي المسيطر ـ إلى تحصين البيئة المادية التي يعيش فيها المواطنون ويتفاعلون معها، وإلى تمكين هؤلاء من التمتع بشروط عيشٍ آمنٍ وسليمة ولائقة، ومن بناء مجتمعات محلية متماسكة تعزّزها الروابط المشتركة التي تحدّد الهويَّة اللبنانيَّة. إن إعادة إحياء تماسك هذه المجتمعات وتنمية رأس المال الاجتماعي الجامع، تتطلبان إيلاء اهتمام خاص بعدد من المسائل الأساسية المترابطة من حيث تأثيرها على تعزيز الجوامع المشتركة بين اللبنانيين، وأهمها: مسألة الإرث الثقافي والتاريخي، ومسألة التماسك الاجتماعي، وموضوع السكن.

أ. مسألة الإرث الثقافي والتاريخي

- حفظ الإرث الثقافي والطبيعي باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لتاريخ لبنان الحديث، وصيانته وتطويره كونه يشكل مورداً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- العمل بكل السبل ـ وبخاصة عبر التحركات الشعبية المنظمة ـ على منع «تشيئة» واستثمار هذا الإرث الثقافي لأغراض مصلحية أو زبائنية من جانب تحالف قوى رأس المال والزعامات الطائفية (على غرار ما هو حاصل راهنا مع «دالية» رأس بيروت أو المسبح الشعبي في منطقة الرملة البيضاء).
- حماية المواقع الأثريَّة المادية والمعنوية، بما في ذلك الإنتاجات الفنية والحرفية والفنون المسرحية والأدب والفنون الجميلة (وتقاليد المطبخ اللبناني)، باعتبارها تشكل ـ مجتمعة ـ مرتكزاً للهوية اللبنانية المشتركة وعنصراً أساسياً من عناصر صورة لبنان في الخارج.

ب. مسألة التماسك الاجتماعي

- تعزيز مفهوم لـ«الوطنية اللبنانية» كهوية مشتركة تجمع بين جميع اللبنانيين.
- التأكيد على تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وعلى تمكينهم وحمايتهم من قبل الدولة، عبر إقرار المساواة الفعلية بينهم في

الحقوق والواجبات وتطبيقها، بما يساهم في تثبيت مفهوم المواطنة مقابل الانتماء الطائفي.

- تحرير الخدمة العامة من قبضة زعماء الطوائف الذين يستخدمون هذه الخدمة لإخضاع «جماهير» طوائفهم وتطويعها، والعمل الحثيث على إعادة تلك الخدمة إلى الحيّز الوطني العام، كأداة أساسية لإعادة بناء الدولة الديمقراطية غير الطائفية.
- إنشاء وتعميم المساحات العامة المشتركة وتعزيزها وتفعيل رأس المال الاجتماعي المتضمّن فيها، وذلك بغية خلق وتعزيز فرص للتلاقي والتفاعل بين اللبنانيين في تلك المساحات (كالحدائق العامة والأصرحة الثقافية والملاعب البلدية والمكتبات العامة وغيرها من الوسائط).
- تعزيز أوضاع الشباب اللبناني وتشجيع انصهارهم ضمن مجموعات متماسكة وديناميةومؤثرة في محيطها، من خلال دعم الهيئات غير الحكومية والمنظمات الشبابية غير الطائفية، وتطوير شبكة النوادي الشبابية والثقافية والرياضية، واستحداث الآليات التي تعزّز مشاركة الشباب في المجتمع المدني ودعمها.
- تعزيز استقلاليّة القضاء إزاء التدخُّلات السياسية وزيادة التفاعل بين المجتمع المدني والقضاء، كأساس لحماية حقوق المقيمين على الأراضي اللبنانية.

ج. مسألة الإسكان

- التحرير التدريجي لقطاع السكن عموماً من سيطرة عوامل الريع بأشكاله المختلفة، عبر قراءة رؤيوية وإنمائية لموضوع ترتيب استخدامات الأراضي اللبنانية، وكذلك عبر إجراءات وتدخلات ضريبية تحدّ من الإفراط في إنتاج الريع لمصلحة كبار الملاكين والمطوّرين العقاريين، وتصحّح توزيع الثروة والدخل بين اللبنانيين، على غرار ما حصل في العديد من البلدان التي سبقتنا على طريق التنمية.
- اعتماد سياسة إسكانية وطنية ترمي إلى زيادة فرص تملّك المساكن من جانب الأسر ذات الدخل المتوسّط والمتدني، وذلك عبر استخدام الدولة والبلديات للاحتياط العقاري المتجمّع لديها، وتعديل التشريعات الضريبية التي تطال الأملاك المبنية وغير المبنية، بحيث تساهم الاقتطاعات الضريبية الإضافية من الريوع العقارية، في تمويل برامج للإقراض السكني موجهة إلى الفئات ما دون المتوسطة والفقيرة، التي تعاني راهناً إقصاء شبه كامل عن سوق السكن.
- التصدي لقانون الإيجارات الجديد الذي أقره المجلس النيابي بمادة وحيدة ـ خدمة لمصالح النواة العضوية لتحالف رأس المال المالي وزعماء الطوائف ـ والعمل على إيجاد حلّ عادل وواقعي لعقود الإيجار القديمة، على نحو يراعي مبدأ الحصول

على تعويضات منصفة للأطراف المعنية بهذه العقود، كما يراعي التدرج في تطبيق البرنامج الزمني لإخلاء المأجور.

- تطوير برامج قروض ميسرة تستهدف قدامى المستأجرين، وتشجيع استخدام الأراضي المملوكة من الدولة والبلديات والأوقاف الدينية لبناء مساكن بديلة للفئات الأكثر فقراً، وبخاصة في صفوف قدامى المستأجرين الذين لا يحظون بفرصة الحصول على قروض سكنية نظامية من المصارف.
- تقييم الاحتياجات المُلِحَّة لتحسين ظروف الأحياء الحضرية الفقيرة ومعالجتها بحسب الأولوية، وإعادة بناء علاقات الثقة بين المؤسسات الرسمية (الأجهزة الحكومية والبلديات) وسكان هذه الأحياء الفقيرة، وذلك من خلال عمليات إعادة تأهيل واسعة النطاق للبنى التحتية في تلك الأحياء الشديدة الاكتظاظ، ومن خلال تزويدها بالخدمات العامة والاجتماعية الأساسية.
- معالجة موضوع حقوق تملّك اللاجئين الفلسطينيين، وإتاحة المجال أمامهم للحصول على الحق بتملُّك المساكن وفق شروط محدّدة، وتحسين ظروف العيش اللائق داخل المخيمات، بما في ذلك إمكانية صيانة مساكنهم ومؤسساتهم وتأهيلها، وتوفير الخدمات العامة الضرورية لهم في مقابل التزامهم دفع الرسوم العامة نفسها المطبّقة على اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية.

ثالثاً ـ مشروع الآلية البديلة للتحضير لبرنامج وطني شامل لعمل الحزب

نستخلص مما سبق وجود حاجة ماسّة لاعتماد الحزب منهجاً بديلاً في إنتاج وثائقه الحزبية والمؤتمرية، وصولاً ـ بصورة خاصة ـ إلى إنتاج برنامج وطني شامل للحزب يكون فعلاً جديراً بهذا الاسم، ويلتف حوله ليس الشيوعيون فقط بل كذلك القسم الأكبر من الفئات الاجتماعية اللبنانية الفقيرة والمتوسطة التي عرّضها حكم الطغمة المالية للاستغلال وكذلك للتهميش والإقصاء الاجتماعيين. ويتضمن التصور الوارد أدناه اقتراحاً أولياً بالإجراءات والخطوات الأساسية التي تتيح تجسيد هذا المنهج بصورة فعلية:

أ. تتشكل بقرار من القيادة الحزبية ـ بعد فترة أقصاها شهر واحد من انتهاء المؤتمر الحادي عشر ـ «هيئة للبحث والتحليل» مهمتها تطوير الوثائق الحزبية والإعداد لبرنامج وطني شامل لعمل الحزب في المدين المتوسط والبعيد. وتتكوّن هذه الهيئة من كوادر قيادية ورفاق متمرسين وذوي خبرات نضالية وفكرية وثقافية عالية.

ب. تعمل هذه «الهيئة»، بعد نقاش مستفيض، على إعداد لائحة تشمل الموضوعات الفكرية والسياسية المحورية ـ وذات التأثير الفعلي المباشر على عمل الحزب (واليسار عموماً) ـ التي لم يتم أو لم يكتمل بحثها ومناقشتها بشكل معمق ومستفيض في الوثائق

الحزبية والمؤتمرية (من نوع النماذج والأمثلة الواردة في الفصل الخامس). وتمنح «الهيئة» مهلة شهرين لبلورة اللائحة النهائية للموضوعات التي ينبغي أن تخضع للبحث وإقرارها.

ج. تقوم «الهيئة» بتشكيل عدد محدد من فرق البحث (٥ أو ٦ فرق عمل يضم كل منها ما بين أربعة إلى ستّة رفاق يتم اختيارهم وفق معايير تتعلق بمدى تمرّسهم بقدرات معرفية وخبرة نضالية). ويمكن لهذه الفرق أن تشمل رفاقاً ذوي خبرة من منظمات الحزب المناطقية (المحافظات والمنطقيات وربما الفروع) والقطاعية. ويتم توزيع الموضوعات المذكورة بحسب مستوى تجانسها وترابطها على تلك الفرق التي يمكنها الاستعانة ـ كلما لزم الأمر ـ بخبرات بشرية من داخل الحزب وخارجه، تبعاً لخصوصيات مادة البحث وموضوعاتها. وتتولى الفرق المختلفة تنظيم اجتماعاتها وورش عملها، مع الالتزام بإنجاز أعمالها في فترة زمنية لا تزيد عن ستّة أشهر.

د. بمجرد انتهاء الخطوة الثالثة (المذكورة أعلاه)، تتولى «الهيئة» تنظيم سلسلة ورش عمل داخلية جامعة، يحضرها أعضاء فرق البحث كافة، وذلك بهدف مناقشة وتعديل وتنسيق خلاصة الأعمال التي أنجزتها هذه الفرق حول موضوعات البحث الموكلة إليها. وتلتزم «الهيئة» بالتعاون مع فرق البحث بإنجاز المسودة الأولية لوثيقة الخلاصات الأساسية خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر، من بعد استلامها لمحصلة أعمال هذه الفرق.

هـ. تقوم الهيئات القيادية الحزبية المنتخبة في المؤتمر الحادي عشر ـ عبر سلسلة اجتماعات مخصصة لهذا الغرض ـ بمناقشة المسودة الأولية للخلاصات المقدّمة من جانب «الهيئة»، وذلك في حضور أعضاء من هذه الأخيرة. وتمنح الهيئات القيادية مهلة أقصاها شهران من بعد استلامها لهذه المسودة، كي تضع التعديلات عليها وتقرّها.

و. يتولى أعضاء «الهيئة» عرض نتائج المسودة النهائية ـ المقرّة من جانب الهيئات القيادية ـ ومناقشتها أمام اجتماعات الكادر الحزبي على مستوى المحافظات والقطاعات. ويمكن أن يتم إجراء مثل هذه الاجتماعات في حالات محددة على مستوى المنطقيات ذات الثقل الجماهيري أو على مستوى تجمع المنطقيات. وتعمل «الهيئة» على الاستفادة من مجرى النقاش لإدخال ما يلزم من تعديلات على المسودة وشقها البرنامجي. وتخصّص مدة أقصاها ثلاثة أشهر لإتمام هذه اللقاءات وإنجاز التعديلات المقترحة.

ز. تتولى «الهيئة» ـ بعد جمع وتحليل محصلة النقاشات التي دارت في اجتماعات الكادر الحزبي ـ بلورة البرنامج الوطني الشامل للحزب الشيوعي اللبناني وتفصيله، خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر، وتحيله إلى الهيئات القيادية. والمقصود بهذا البرنامج ليس مجرّد الرصف المتسلسل للوائح المطالب والأهداف

تحت كل بند من بنود البرنامج الأساسية، بل المقصود بالذات هو الوصول ـ قدر المستطاع ـ إلى تحديد أولويات وتوضيح منطق الارتباط والتسلسل بين هذه المطالب والأهداف، وتعيين الجهات المحددة المسؤولة أساساً عن تنفيذ كل منها، والسعي ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ إلى وضع تصوّر ولو مرن حول الجدول الزمني للتنفيذ، وحول المؤشرات الكمية التي تسمح بقياس مدى التقدم في عملية التنفيذ هذه ومتابعتها.

ح. تناقش الهيئات القيادية ـ في حضور أعضاء «الهيئة» ـ البرنامج الوطني المقترح وتقرّ مسودته النهائية بعد إدخال ما يلزم من تعديلات عليه، وذلك في مهلة لا تتعدى الشهرين.

إن أبرز ما ينطوي عليه هذا المنهج الجديد من منافع يتمثل ـ إضافة إلى أهدافه العامة المذكورة أعلاه ـ في توفيره أدوات معرفية وبرنامجية لطالما افتقدت إليها القاعدة الحزبية. فمشاركة هذه القاعدة في صوغ ومناقشة وتوفير المعالجات المطلوبة لتجاوز النواقص والفجوات في الوثائق الحزبية، من شأنه أن يعزز المناخ المحفّز للتثقيف الحزبي، واكتشاف الكوادر البشرية وتنميتها، وتطوير النشاط القطاعي والجماهيري على المستويات كافة.

بيد أن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه ـ في ما يتعلق بتنفيذ هذا المنهج المقترح ـ هو الآتي: كيف يمكن المواءمة بين المدة التي يستلزمها تنفيذ هذا المنهج (وضع وثائق الحزب في صيغتها الجديدة المقترحة)، وما تبقّى من مهلة زمنية لعقد المؤتمر الحادي عشر؟

نحو مؤتمر حادي عشر يمهد لمؤتمر استثنائي
(المؤتمر الثاني عشر)

إن إعادة إنتاج وثائق الحزب وبرنامج عمله الوطني تتطلب في الدرجة الأولى قراراً سياسياً واضحاً من جانب هيئاته القيادية، يقضي بتهيئة القاعدة الحزبية بشكل تدريجي لاحتضان هذا المشروع، عبر الشروع فوراً في إصلاح أوضاعه المتأزمة، وذلك من خلال: خلق بيئة داخلية صحية تحفّز على التفكير والنقاش والمحاجّة والمساءلة بين الشيوعيين؛ وتوفير المقومات المؤسسية الشفّافة لتسهيل إيصال الرأي الآخر إلى القاعدة الحزبية والاستخدام المسؤول للإعلام الحزبي وغير الحزبي ولشبكات التواصل الاجتماعي تحقيقاً لهذا الغرض؛ والعمل الجدي على تأمين عودة الشيوعيين إلى حزبهم، بمن في ذلك الذين فصلوا من صفوفه لأسباب كيدية أو غير مقنعة؛ وتدعيم منهج العمل القيادي الجماعي الفعلي مع إبراز دور الكوادر الشابة فيه (ذكوراً وإناثاً)؛ وتعزيز تقسيم العمل داخل الهيئات القيادية بالتزامن مع إعلاء شأن العمل القطاعي داخل هذه الهيئات؛ وحثّ المنظمات الحزبية على بناء برامج عمل ملموسة في الإطار القاعدي والمناطقي وتطويرها؛ والعمل على تحديث القاعدة الإحصائية للحزب كأداة لزيادة فعالية نشاطه على مستوى المركز والمناطق والقطاعات على السواء...

ومن الواضح أنه لن يكون من السهل تحقيق هذه الشروط خلال

الفسحة الزمنية المتبقية لانعقاد المؤتمر الحادي عشر، ولذلك يمكن اقتراح هذه المهمة (الوثائق الحزبية) عبر آلية تمتد على مؤتمرين مترابطين.

- **عقد المؤتمر الحادي عشر قبل نهاية عام ٢٠١٥**

يتم عقد المؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٥، ويصار خلال ما تبقى من فسحة زمنية إدخال ما يمكن إدخاله من تحسينات على عملية إعداد وثائق هذا المؤتمر، عبر استثمار أفضل للإمكانات والوسائل المتاحة راهناً داخل الحزب بغية ملء ما يمكن ملؤه من نواقص وفجوات في تلك الوثائق، على أن يستكمل إنجاز الأساسي من تلك الوثائق في مؤتمر استثنائي لاحق.

- استكمال المؤتمر الحادي عشر بمؤتمر استثنائي يعقد في غضون سنتين تأكيداً لالتزام الحزب بوجوب إعادة صوغ وثائقه وتطويرها (وإعداد برنامج عمله الوطني الشامل)، يأخذ المؤتمر الحادي عشر في ختام أعماله قراراً يلزم فيه اللجنة المركزية الجديدة المنتخبة باستكمال تنفيذ المنهج الجديد المقترح المتعلق بهذه الوثائق (بعد مناقشته وتعديله وإقراره)، وبتعيين مهلة زمنية لا تزيد عن سنتين لإنجاز هذه المهمة. كما يلزمها باستمرار المضي في توفير الشروط والمناخات السياسية والتنظيمية الداخلية التي يتطلبها النجاح في إنجاز هذه المهمة (والتي تمّ تناولها أعلاه).

ومع الانتهاء من إعداد هذه الوثائق، ولاسيما برنامج العمل الوطني الشامل للحزب، تبادر اللجنة المركزية المنتخبة إلى الدعوة فوراً لعقد مؤتمر استثنائي للحزب بغية إقرار هذه الوثائق، وانتخاب هيئات قيادية جديدة تتولى تنفيذ البرنامج الجديد لعمل الحزب.

«الموت في التماثل والاختلاف حياة الزمان». هذا ما قاله مهدي عامل قبل ربع قرن في معرض رصده المنهجي لتطور الفكر والفعل الثوريين في مجتمعاتنا العربية، وبخاصة لبنان. وتحاول هذه القراءة النقدية لأزمة الحزب الشيوعي (واليسار) اللبناني، أن تستلهم بعضاً من معاني هذه المقولة لتسلّط الضوء على الاختلاف البنّاء في النظرة إلى مسبّبات هذه الأزمة وتداعياتها على تطور الحزب والحركة اليسارية عموماً في لبنان. وفي وقت بلغ فيه التوظيف السياسي والاجتماعي والثقافي للظاهرة الطائفية ذروة ما بعدها ذروة، حتى كاد هذا البلد أن يتشظى إلى كيانات، كم تبدو الحاجة ملحّة لإعادة التفكير والتبصّر في ما يجمع، داخل النسيج الاجتماعي اللبناني الواحد، بين المكوّنات والأطياف المختلفة، لا على أساس المصالح والهويات «ما دون الوطنية» المتخيّلة أو المتصوّرة أو الملتبسة، بل على أساس المصالح الفعلية المرتبطة بشكل وثيق بحياة الناس اليومية وبتقدمهم ورفاههم. وما من شكّ في أن توفير الشروط المؤاتية لإعادة النهوض بحزب كالحزب الشيوعي اللبناني- من حيث هو تشكيل خارق للمناطق والطوائف وارتهاناتها الخارجية- ينطوي على حاجة موضوعية استثنائية وربما أيضاً على أحلام تستحقّ الجهد والعناء.

كمال هاني

